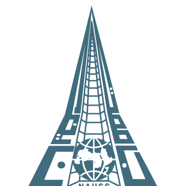




جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University for Security Sciences

مركز الدراسات والبحوث

الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية



د. ميلود عامر حاج

دار جامعة نايف للنشر
الرياض
١٤٣٨ هـ - ٢٠١٦ م

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
Naif Arab University for Security Sciences

الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية

د. ميلود عامر حاج

دار جامعة نايف للنشر
الرياض
١٤٣٧هـ ــ ٢٠١٦م

المملكة العربية السعودية. ص.ب ٦٨٣٠ الرياض: ١١٤٥٢
هاتف ٢٤٦٣٤٤٤ (١١) ٩٦٦+ فاكس ٢٤٦٤٧١٣ (١١) ٩٦٦+
البريد الإلكتروني: nuph@nauss.edu.sa

ISBN 978 - 603 - 8116 - 78 - 4

P.O.Box: 6830 Riyadh 11452 -Tel. +966 (11) 2463444 KSA

Fax +966 (11) 2464713 E-mail Src@nauss.edu.sa.

فهر

حاج، ميلود

ر حاج،

الأمن

الرياض ١٤٣٧

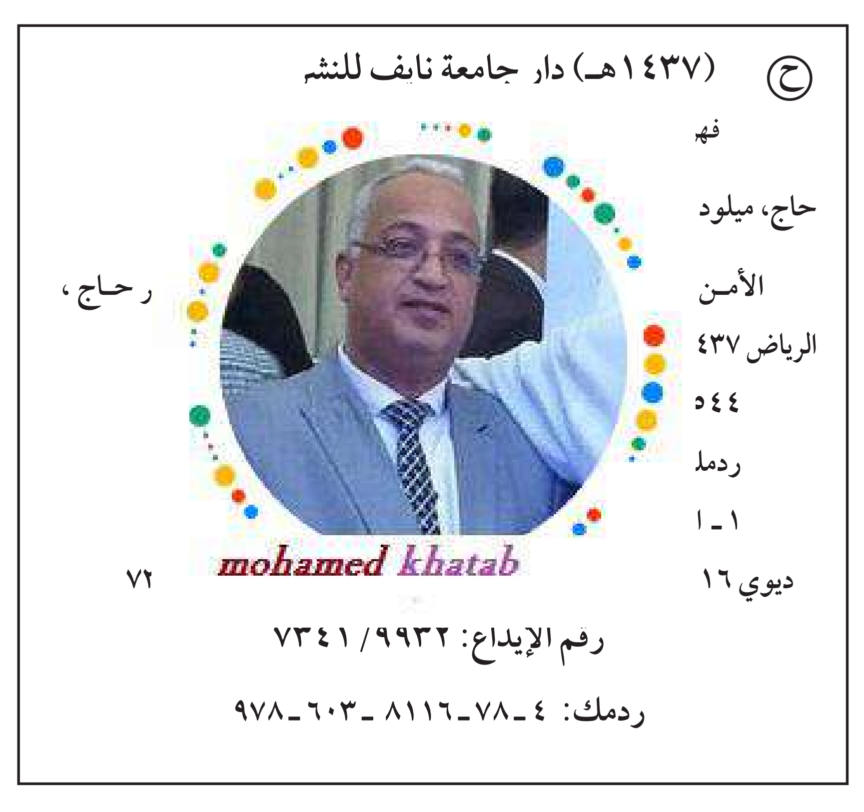
٥٤٤ ص

ردمك

١ ـ ا

ديوي ١٦

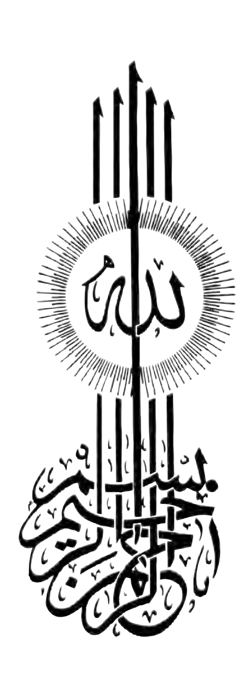
٧٢



رقم الإيداع: ١٤٣٧/٩٩٣٢

ردمك: ٩٧٨ ـ ٦٠٣ ـ ٨١١٦ ـ ٧٨ ـ ٤

الإخراج الفني والطباعة: مطابع جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية
الرياض ـ هاتف: ٢٤٦٣٤٤٤ تحويلة: ١٦٣٠ / ١٦٣١ ـ فاكس: ٢٤٦٠٠٤٥



المحتويــــات

المقدمـــة

لم يعد موضوع الأمن كطرح قابلًا للأخذ به من قبل الدول فحسب، بل أصبح يمس المنظمات والمؤسسات والأفراد الذين يرون فيه وسيلة من أجل الدفاع عن مصالحهم. وعلى هذا الأساس أصبح الأمن يمس الفرد بالدرجة الأولى وما يتعلق بقطاعات الحياة وأساليب العيش بهدوء واستقرار. وما دام موضوع الأمن يعد من الموضوعات الأساسية والمهمة لدى الدول والمجتمعات في آن واحد؛ فإنه ما زال يعلق عليه آمال كبيرة في العقود المقبلة في العالم أجمع، ومع اختلاف الأوضاع وتباين السياسات في الوطن العربي؛ فإن الأمن القومي عمومًا لم يرتق بعد إلى المستوى المقبول، ولا يتأتى ذلك عن طريق معالجته بطرق سليمة ورشيدة فحسب، بل في صياغته كمشروع هادف ومستقل ينبع من عمق الذات العربية وذلك تماشيًا مع فكرتي النمو والتنمية السائدين تبعًا للاقتصاد العربي ذاته. وبالرغم مما تم تقديمه من جهود وتصورات في هذا السياق؛ إلا أن الأمن القومي العربي ما زال يحتاج إلى أنماط جديدة حتى يتم تكييفه مع السياسات العمومية وحتى تتشكل منظومة أمنية قائمة بحد ذاتها في الوطن العربي. لا داعي إذن إلى ربط هذا التوجه في المنطقة العربية بما هي عليه الحال سلفًا فيما يصطدم به الفرد العربي ويعوق من مسار تقدم السياسة العربية. وذلك نظرًا لما تعيشه من تداعيات أمنية أو ما قبلها فيما يخص الكينونة العربية المهددة أكثر من أي وقت مضى وفقًا لما خاضته من سياسات، وصنعته من برامج، وأعدته من مخططات سواء أكانت إيجابية أم سلبية؛ الأمر الذي جعل المنظومة الأمنية نفسها تتراجع إلى الوراء، إن لم تدخل في صراع مع كل ما هو حتمي ومرتبط بمصير المجتمعات العربية نفسها، خاصة بعدما تأكد لها أنها تدشن لعهد

جديد مليء بالتحديات والتهديدات الصعبة والخطيرة في آن واحد والتي حالت دون الوصول إلى نتائج إيجابية بعيدًا عن المرور بهذا السيناريو غير الأمني الذي فجّر في المقابل ضرورة البحث عن السبل والإمكانات من أجل الخروج من هذا الوضع المزري إلى ما هو إيجابي في الأساس.

فالدولة وحدها غير ملزمة إذن في ربط سياساتها الإنمائية بمصير المجتمعات إن لم تكن هذه الأخيرة قابلة للتغيير من دون الوقوع في حالات شاذة من الأزمة بحيث يصعب إدارتها في نهاية المطاف. ومن هذه الزاوية تتحدد أهمية الأمن ومكانته عن طريق ما تعده السياسات العامة وما تقيمه الإستراتيجيات المحكمة؛ بهدف مسايرتها للقوة وتحقيقها على الأرض دون الوقوع في الحسابات الارتجالية داخليًّا ومكامن الاختراق خارجيًّا. إن الاعتناء بالهاجس الأمني هو إشراك المواطن في صرح البناء التنموي نفسه من دون المطالبة فقط بما تمنحه الدولة من زاوية الحق دون الواجب؛ لأنه ومن الأهمية بمكان إعداد هذا المواطن أيما إعداد حتى يكون عند مستوى الدولة في المقاربة والمبايعة بما يخدم الجميع ويعمّق من أواصر علاقات الأفراد والجماعات في كنف المجتمع الواحد.

إنه لمن الصعب إذن تحديد مفهوم خاص للأمن كإطار تُجمع حوله الفواعل والقطاعات التي ترى في الأمن إما منطلقًا أساسيًّا أو نهاية تحاول الوصول إليها. لكن الإشكالية الجوهرية هي: ما حدود الأمن القومي العربي في الواقع والآفاق؟ فضلًا عن أن هنالك إشكاليات فرعية تكمن في معرفة إلى أي مدى يمكن تحقيق الأمن مع تحديد آليّاته وميكانيزماته؟ لماذا يتسع مجال الأمن ليشمل جميع قطاعات وأنشطة الحياة الأخرى؟ على أي أساس تتسابق الدول من أجل الاحتفاظ بمقومات أنظمة حكمها على خلفية تحقيق الأمن أولًا؟ ماذا يقصد بالأمن بين الدول؟ من هذا المنطلق تتحدد أهمية الأمن تبعًا

للبعد السوسيولوجي للدول من خلال فرض هذا النظام أو ذاك ليس فقط على الشرائح الاجتماعية فحسب، بل في جعل هؤلاء وأولئك يتحسسون الخطر في الوقوف ضده فيما يبني عرى العلاقات الإنسانية ويعمق من أواصر التواصل الاجتماعي ما يدفع عن النفس الحيف والظلم والتراجع.

إن الأهمية الإستراتيجية التي توليها الدراسات الأمنية لمفهوم الأمن وتحقيق أبعاده تمس الطروحات الإستراتيجية والجيوإستراتيجية للدول ما دامت هذه الأخيرة تتأثر، بل تتنافس فيما بينها على سلم القيادة والسيطرة والنفوذ. كما أن توسيع دائرة الأمن مرتبط في حد ذاته برقاب الناس وبدون هوادة. وإذا كان الأمر يمس في هذه الحال الجانب التطبيقي للأمن، فإن درجات نموه تتعاظم وتتقلص وفق الحاجات والمطالب من جهة، والتهديدات والرهانات من جهة أخرى؛ لدرجة التعامل به من أجل تحقيقه على أرض الواقع.

وقد يختزل مفهوم الأمن في السياق ذاته ذلك البعد النظري ما دام هنالك نظريات وتوجهات متصارعة في المقاربات؛ بهدف تحقيق أبعاد الأمن ذاته. ومن هذا التصور يتوجب العمل على ربط بناء الأمن القومي أو الإنساني أو المجتمعي أو الإقليمي أو الدولي بمصائر الشعوب تبعًا لذكاء الحكومات. إلا أن بعض أجندة الأمن تحاول عن طريق الهيئات أو المنظمات سواء أكانت وطنية أم إقليمية أم دولية تحقيقها إما لصالح الكل وإما على حساب الكل؛ أي بمعنى لصالح فئة خاصة هدفها الوصول إلى تحقيق مصالحها ومآربها دون إشراك بقية الفئات الاجتماعية الأخرى؛ لذا فإن مكانة الأمن تبقى مبدئيًّا أساس هذا النزوع لهذه الفئة أو الجماعة صوب أهدافها، لكن على حساب الآخرين، وبالتالي تقل في هذه الحالة الأهمية القصوى للأمن إن لم

نقل البعد الإنساني للأمن، بحيث إنه كفيل إذن بالتوجس خيفة لكل الفئات الاجتماعية؛ لأنه يمس وجودها، وبالتالي فهي مستهدفة بطريقة أو بأخرى.

تبقى حالة الأمن في الدراسات العربية ضعيفة نسبيًّا؛ لأنها من إنتاج السياسات العامة والسياسات الخارجية التي تحاول المنطقة العربية بناءها بما يخدم المجتمعات العربية فيها؛ فالاعتناء بالدراسات الأمنية على وقع الربيع العربي مثلًا خاصة تلك التي مرت بها بعض البلدان العربية نتيجة لحالة التخوف والترقب والتراجع في الخارطة العربية لبعض الدول، يفسر ما مدى سيطرة إشكالية التخلف نفسها وواقع التنمية تجاهها عن طريق السياسات التي تبنتها الدول وعززتها الحكومات العربية على عاتقها منذ مرحلة الاستقلال إلى يومنا هذا: نهاية جيل وبداية آخر يعني ربط الواقع بالمصير والمستقبل بالماضي في خضم هذه التحولات الأمنية التي طالت الشعوب العربية. لكن التحولات العالمية في ظل تفاعلات النظام العالمي الجديد (أزمة مالية عالمية، دول ناشئة، الثورة المعلوماتية، العولمة، الاقتصاد الرقمي، وأمركة العالم... الخ)، أثبتت مدى تقلص الحركية العالمية في العلاقات الدولية وتفطن الشعوب لمصيرها على وقع تنافس وتكامل الدول فيما بينها، خاصة الصناعية منها؛ لذلك يكتسي طابع الدراسات الأمنية تطورًا مهمًّا ما دامت تراهن عليه الدول من أجل إنجاح سياساتها التنموية..

مشكلة الدراسة

تركز هذه الدراسة بالرغم من أهميتها القصوى على ضرورة الربط بين ماهو نظري وعملي؛ أي بمعنى تحليل الواقع العربي على ضوء المفاهيم والمقاربات الميدانية، الأمر الذي بات يشغل الأمن القومي العربي؛ فضلًا عما يعتري هذا الأخير من تداعيات ورهانات باتت تنال من سيادة الدولة

القُطرية العربية الواحدة من جهة، وبجعل الوطن العربي إطارًا جغرافيًّا قوميًّا بالرغم من حضوره الدولي في الخارطة العالمية بأن يكون أرضًا خصبة للتنافس والتناحر مثلما شهده تاريخه الحديث بين القوى العظمى سواء الإقليمية منها أو الدولية من جهة أخرى.

كما لا يخلو موضوع الأمن بصفة عامة والأمن القومي العربي بصفة خاصة من مزايدات سياسية وأيديولوجية وعسكرية بحسب طبيعة الدول وسياساتها من جهة، والمجتمعات والأقاليم من جهة أخرى؛ لذا يمر واقع الأمن القومي العربي بسلسلة من التحديات والمحاذير التي ما زالت تعصف بالسياسات العامة وتحد من جهود الدول، خاصة في الدفع بها نحو الوحدة والاتحاد والتكتل عملًا بشدة المخاوف وإسقاطات التحديات التي تحدق بأمن الدول وسلامة مجتمعاتها؛ علمًا بأن ما توصل إليه الفكر الغربي في الأمن أو في غيره من الميادين والقطاعات الأخرى لا ينطبق جملة وتفصيلًا على واقع ليس له علاقة معه باعتباره لا يخضع لنفس حقل التجارب والخبرات؛ فضلًا عن الاستفادة منها إلا قليلًا.

فالأمن القومي العربي ما زال في مخاضه الأول بحثًا عن طرق ومناهج خاصة حول البحث عن الذات تبعًا لمفهوم الدولة القُطرية العربية الفتية وأصول الإدارة والاقتصاد الريعي بحيث لم يعرف حتى الآن تطورًا وتقدمًا في خضم النزاعات الإقليمية والدولية. وذلك بناءً على مفهوم الدولة وغلبة النظام عليها، الأمر الذي عطل في المقابل من اتخاذ القرارات والتدابير اللازمة للنهوض بواقع البلدان العربية؛ علمًا بأن الصراع الدولي حول المصالح في إطار الأزمة المالية العالمية قد فوت الفرصة على الدولةالوطنية التي أصبحت في تراجع مستمر في الغرب فاسحة إذ ذاك المجال أمام السوق وكبريات الشركات متعددة الجنسيات العالمية ودور المنظمات الحكومية وغير

الحكومية وغيرها من الفواعل الجديدة Actors NonStates، أو بما اصطلح عليه بتفوق القوميات Transanational التي باتت تنافس الدولة وترمي بدول أخرى نحو التفتيت والتفكيك والانهيار في كثير من الحالات كما هو الشأن في كل من الصومال والسودان والعراق وليبيا... الخ. ما مرد ذلك؟ ما بواطن الخلل؟ ما تداعيات الأمن العالمي على المنطقة العربية؟ ما آفاق ورهانات الأمن القومي العربي بدءًا من الألفية الثالثة؟

وبموازاة ذلك يعرف العالم واجهة جديدة بحكم الموجة المتجددة التي تطغى عليه نظرًا للنقلة النوعية التي عرفتها الدولةالوطنية المتزامنة مع تيار العولمة في ظل اكتساح الرقمية والمعلوماتية والاتصالاتية التي تحاول تقويض الدعائم الأصلية ببناءات أخرى جديدة تبعًا لمنطق الدول الكبرى ومعاني السياسة الدولية المسيطرة في العالم.

وتتمثل إشكالية هذه الدراسة فيما يعرفه العالم من تحولات ورهانات منها ما هو داخلي ومنها ماهو خارجي، إلا أن مسيرة ما خطته الدولة القطرية العربية الواحدة على جميع المستويات منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية هو ر هن هذا البعد السياسي/ الأمني من منظور إستراتيجي. تزامن ذلك مع مرحلة الاستقلالات العربية من خلال السعي وراء البناء الداخلي والمشاركة في المحافل الدولية، إلا أن تقييم هذا المسار ماضيًا وحاضرًا ومستقبلًا خاصة على المستوى الأمني بات يطرح سلسلة من الإشكالات التي باتت مطروحة على الدول العربية كافة. وبالرغم مما قامت به هذه الأخيرة من حروب ضد الكيان الإسرائيلي في حربي١٩٦٧ و ١٩٧٣م وما حصدته من انتكاسات أجبرها على البحث عن الانتصارات من خلال إعادة بناء القوة أو البحث عنها بمرور الزمن على شكل تكتلات واتحادات إقليمية تتمثل في كل من اتحاد المغرب العربي، ومجلس التعاون الخليجي ومجلس التعاون العربي.

لكن مع بداية الألفية الجديدة ومطلع القرن الحادي والعشرين دخلت بعض الدول العربية موجة من الغليات الجماهيري تحت ما يعرف باسم دول «الربيع العربي» وعليه يمكننا بلورة إشكالية الدراسة في التساؤل الآتي: ما مصير الأمن القومي العربي في ضوء ما قطعه وما ينتظره؟ ما حدوده واتجاهاته في ظل ما يكتنف البعص من دول المنطقة من تحولات ورهانات جديدة لم تألفها من قبل كالصومال واليمن وليبيا والعراق وسوريا... ما أبعاد هذه «الموجة اللا أمنية»؟ ومادامت هذه الدراسة تتناول في شقها الأول الأمن القومي العربي، وفي شقها الثاني مستقبله؛ فإنها تحاول التركيز بادئ ذي بدء على خطة جمع المعلومات بربطها بالمقاربات النظرية، انطلاقاً من الواقع العربي كأساس لمخططات الدولة القطرية العربية التي فشلت إلى حد ما في الخروج من حالة البناء إلى حالة النضج فالعطاء. وذلك من أجل اتخاذ قرارات بناءة ومواقف شجاعة واضحة المعالم في الرؤية والإستراتيجية ما يعيد لها الاعتبار لصالحها ومن أبنائها الخلص والأكفاء ما يجعلها تفرض لدى خصومها الهيبة والاحترام.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية اختيار الدراسة انطلاقًا من حيوية وأهمية قضايا الأمن ودورها:

- في ضبط وتفعيل العلاقات الدولية؛ كونه مصدر السلم والرقي بين الدول والأمم حفاظًا على التطور والتنمية نظرًا للمقاربات المتباينة والنظريات المتكاملة لدى مختلف المدارس والتيارات الفكرية والأيديولوجية والأكاديمية التي أخذت على عاتقها تفسير وتحليل الظاهرة الأمنية.

- اضطلاع كل دولة قُطرية عربية مع بقية الدول القُطرية العربية جميعها ببناء المناهج وترشيد البرامج من خلال ضرورة التشجيع على مراكز الأبحاث، خاصة الدراسات الأمنية العربية بغية تطوير آلية الحكم من داخله دفاعًا عن المكتسبات القُطرية والمواقف القومية؛ نظرًا لما عرفته التجربة العربية منذ مرحلة الاستقلال إلى يومنا هذا.
- تطوير المنظومة الأمنية العربية بناءً على ما حققته من مكتسبات وما حصدته من انتكاسات منذ مرحلة الاستقلال مرورًا بسياسات الاختراق المضادة للكيان الإسرائيلي؛ بهدف صد تلاحم دول المشرق بدول المغرب من أجل إضعاف الصف العربي وتعميق الفرقة السياسية والتقليل من الشعور القومي بوحدة المصير عبر التقليل من أهمية القضية الفلسطينية حتى الآن؛ فضلًا عن بروز الخطر الإيراني تجاه دول الخليج التي ترى في ذلك تحديًا أمنيًّا كبيرًا ضدها.
- النهوض بواقع الأمن القومي العربي وتوسيع نطاقه في كثير من الأنشطة والمجالات بدءًا من الفرد والمؤسسة والسياسة والتكامل الاقتصادي كضمان لتلاحم الدولة بالمجتمع من دون إحلال الصراع بينهما تجاه المجابهة والمواجهة. يتأتى ذلك عن طريق الفصل بين السلطات؛ فضلًا عن تفعيل المجتمع المدني وعصرنة الإدارة.
- تشجيع الأبحاث العلمية الجامعية المرتبطة بقضايا الأمن ما يجعلها تسهم في تحليل الواقع العربي من جهة، وربطه بمجالات التنمية والتنمية الشاملة في القطر العربي الواحد من جهة أخرى.
- رفع التحديات القائمة في المنطقة العربية وجعلها منطقة آمنة كغيرها من المناطق الأخرى في العالم من خلال بناء ترسانة مفاهيمية أصيلة في القاموس العربي ما يجعلها تسهم بدورها عن طريق السياسات

العامة العربية العربية في دعم المجتمع الدولي من دون البقاء في عزلة جانبية على هامش التحديات والرهانات الإقليمية أو الدولية على حد سواء.

أهداف الدراسة

إذا كان أول ما تربط به الواقعية مصيرها تأكيدها على فوضوية البيئة الدولية في إطار الحرب الباردة؛ فإن حقيقة العالم تجاوزت هذا الصرح وباتت السياسة الدولية تبحث عن منافذ وفواعل جديدة لها. وذلك من خلال التنظير للأمن الذي أصبح بدوره من مثاليات الدول العظمى ولكن العد العكسي الذي دخلته السياسة الدولية، خاصة بعد اضمحلال الأيديولوجية الشيوعية وفوز النظام الرأسمالي مع بروز العولمة المتزامنة مع نهاية الحرب الباردة، كثيرًا ما جعل من واقع الأمن ومتغيراته إحدى الدعائم الأساسية في تنمية ونمو الدول أو تقويضها على حد سواء.

وذلك يعود إلى التحدي الأساسي الذي واكب تراجع الدولة عما كانت عليه من ذي قبل، خاصة بعد احتكارها للسلطة السياسية منذ قرون في الغرب. الأمر الذي أصبح يطرح إشكالات مصيرية وانشغالات مجتمعية تبعًا لتلك النظريات والمقاربات التي تبحث من ورائها المدارس الغربية وعلى رأسها الأمريكية تحديدًا من أجل تدعيمها وفرضها كبقية السياسات الأخرى؛ بهدف التموقع مجددًا؛ نظرًا لما حققته السياسات التنموية في مجال البناء والحرب؛ لكن فشلها وضعفها هو الذي جرّ عليها هذا التحول المفرط حول الخوف والمخاوف من الآخر والغد معًا.

فالتحرر من عقدة الآخر جهد كبير وتحدٍّ بالغ المستوى بحسب طبيعة الدولة وعلاقاتها بالنهج السياسي والطرح الاقتصادي والتأثير الاجتماعي

والبعد الثقافي والصرح الإعلامي... إلخ. هذه النقلة النوعية المفاجئة والمباشرة في طبيعة غياب الحرب، بل التقليل من شأنها بات بموجبها الطرح الأمني يفرض نفسه في المقابل بمعادلات متفاوتة بحثًا عن التعايش السلمي والاقتراب من الآخر خوفًا منه بصد تهديداته لربح رهانات أخرى أكثر مصيرية. أما المنطقة العربية في هذا السياق فتعيش على وقع هذا التحول باعتبارها مهددة من داخلها ومخترقة من خارجها ما جعلها مستهدفة من قبل خصومها وأعدائها، وهذا ما انعكس عليها سلبًا، بل جعل منها حجر عثرة أمام تقدمها وتطورها ومن هنا تستهدف هذه الدراسة مايلي:

- التطرق إلى مفاهيم وتحديدات مصطلح الأمن وربطه بواقع وآفاق الأمن القومي العربي كرهان أساسي ومهم مرتبط بواقع ومصير الذات العربية.
- تحليل المنظومة الأمنية العربية وأبعادها في الواقع والآفاق انطلاقًا من المقومات الأساسية كقاسم مشترك.
- ربط واقع الأمن القومي العربي بكل من السياسة والاقتصاد في إطار الدولة القُطرية العربية خاصة بعد تعثر مسيرة التنمية، وذلك من خلال ما بات يطمح إليه المواطن العربي وما أخفقت عنه التنمية العربية المنشودة في مسار التحول عن طريق الترقية والتوعية والتعبئة والتنشئة بما يتماشى وطموحات هذا الأخير.
- إن تحولات دول «الربيع العربي» باتت تفرض على غيرها من الدول القُطرية العربية حلولاً من خارج السلطة السياسية، وذلك انطلاقًا من الشارع العربي بدلًا من التغيير الفعلي من داخلها.

ـ تشكل المنطقة العربية بؤرة توتر ساخنة في العالم؛ ما يجعلها أكثر عرضة للمخاطر والتهديدات مجدداً بحيث لايمكن تجاوز ذلك بعيداً عن الانفتاح السياسي، إلا بإشراك المواطن كرأس مال اجتماعي قادر على الإسهام في البناء الداخلي وليس متفرجاً، فبالرغم من الموقع الجيوستراتيجي المتميز للمنطقة وثرائها الطبيعي المتنوع؛ إلا أنها غير قادرة على اتخاذ القرارات والتدابير اللازمة في الوقت المناسب بنفس الكيفية ذات الحمل المتساوي أمام التحديات والتهديدات المحدقة بها.

منهجية الدراسة

تضطلع هذه الدراسة في المقابل بتطبيق منهج الإسقاط والتنبؤ الاستقرائي من أجل تطوير آليات الحكم وتوسيع دوائره بتعميق النظرة وتشجيع المعاملة وتلطيف الجهد المبذول تجاه القضايا المطروحة والمتنوعة بدءًا من المعضلة الأمنية وما يرتبط بها من ميادين وأنشطة لها علاقة بها أو تنحدر منها. الحس الأمني سلوك حضاري بامتياز لا يتوقف على المجابهة الميدانية، بل على المعالجة المعمقة والوجيهة في المجتمع الواحد على خلفية قضاياه وإشكالاته المصيرية في علاقاته بالدولة؛ بهدف تفادي الصراع في العمق والمجابهة المفتوحة في الداخل.

وذلك يعود طبعًا إلى متغيرات السياسة الدولية وما مدى علاقاتها بالدولة القُطرية العربية من خلال مقارباتها لقضايا الأمن بصياغة رؤى إستراتيجيات متسقة ومنسقة بحسب الحاجات والمصالح من زاوية، والتهديدات والمخاطر معًا من زاوية أخرى. هذه الأبعاد والرهانات تتزامن مع النصف الثاني من الربع الأول من القرن الحادي والعشرين الذي يحمل

بدوره موجة من التحولات والإفرازات التي لم تألفها الدولةالوطنية بناءً على مشكلة السيادة والحدود والأقليات وتيار العولمة وفواعل ما فوق القوميات وغيرها. الأمر الذي جلب إلى المنطقة العربية جملة من الصعوبات الجمة إن لم تكن أزمة خانقة يصعب إدارتها بحكم فشل المؤسسات والهياكل والمرافق والتنظيمات العمومية؛ ما يعزز من أهميتها بجعلها تنجذب مع المعطيات الداخلية الجديدة والرهانات الخارجية المحيطة بها.

الفصل الأول

أهمية الأمن وحدود مكانته بين الدول

١ . أهمية الأمن وحدود مكانته بين الدول

١ . ١الأبعاد الأمنية بين التنظير الأكاديمي والممارسة السياسية

قبل الحديث عن مفهوم الأمن القومي في الحالة العربية، لا بد من التعرض إلى مفهوم الأمن الوطني عموما؛ بالرغم من أنه ما زال مصطلحًا غامضًا إلى حدٍّ ما.

١ .١ .١التعريف الاصطلاحي العام لمفهوم الأمن

هنالك جملة من المصطلحات والمفاهيم الأساسية في تحديد مفهوم الأمن؛ كونه ينطلق من الأمة وذلك بدءًا من مقوماتها ومكوناتها على خلفية حماية كيانها من الضعف والهوان؛ فهو إذن عملية جادة تهدف إلى ضبط كيانها وكرامتها وسيادتها على ترابها دفاعًا عن شخصيتها وثقافتها باسم المشاعر الوطنية، كما يعد من المصطلحات قديمة النشأة إذ تعود جذوره إلى معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨م من خلال بروز الدولةالوطنية أو الدولةالأمة State National في إطار تبني مقاربات ومضامين في مجالات تسيير الشأن العام، خاصة تلك المرتبطة بالبناء المؤسساتي والقانوني والدستوري وما يحيط به من قضايا مرتبطة بالسياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة...إلخ، إلى غاية مرورها بالحربين العالميتين الأولى والثانية على أراضيها مع فشل التنظيم الدولي عن طريق عصبة الأمم وميلاد هيئة الأمم المتحدة؛ الأمر الذي تمخض عنه حالة الحرب الباردة وانقسام العالم حينها بين محور الشرق والغرب ما دعا إلى تبني إستراتيجية الأمن القومي منذ سبعينيات القرن الماضي. لقد تعاقبت المفاهيم والمضامين فعلًا؛ كونها تحمل شيئًا من الخوف من الغد والتخوف من الآخر بعد أن بات لزامًا أن المجابهة لا مفر منها بعد أن تهاطل سيل من

المصطلحات كالاحتواء، والردع، والتوازن، والتسلح، والتسابق النووي مع انحسار ضمني لحركة عدم الانحياز والتعايش السلمي والانفتاح بحثًا عن تحقيق السلم والأمن في العالم اللذين أصبح كل واحدٍ منهما هاجسًا كبيرًا في العلاقات الدولية.

والأمن الوطني من منظور آرند براون Arnond Brawn في كتابه الشهير «التفكير حول الأمن الوطني» هو تلك القدرة على المحافظة على الأمة وعلى كرامتها وأراضيها واقتصادها وحماية مواردها الطبيعية، ودستورها من أي اعتداء خارجي، بينما يرجع الكاتب السياسي الأمريكي والترليبمان Walter Lippmann الأمن الوطني إلى شعور الأمة بالأمان طالما لم تمس قيمها الأساسية أوتتعرض للخطر، وتكون قادرة على مجابهة هذه التحديات وصيانة أمنها والانتصار في الحرب، أي أنه يركز على القوة العسكرية؛ لضمان الأمن القومي (مظلوم، ٢٠١٢م، ص١٥).

أما من زاوية رؤية عربية؛ فإن الكُتاب العرب يحاولون تفسير مفهوم الأمن القومي على أنه قدرة النظام الاجتماعي سواء أكان دولة أم أمة على مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية ما يؤدي إلى الحفاظ على تماسك كيانه، هويته، إقليمه، وتأمين موارده وحرية عقيدته (المرجع نفسه). علما أنه يمكن إدراج الأمن القومي في ظل هذه المعطيات والتأويلات على أنه «قيمة إستراتيجية مهتمة بقضايا الاستقلال والسيادة للدولة، ومصالحها وكيانها وقيمها الوطنية، ومن بينها المصالح الأساسية لأي شعب، ومواجهة المعضلات التي تهدد الوجود الحي لأي أمة من الأمم»(سليمان، ٢٠٠٨م، ص ١٥).

إلا أن هنالك مفهومين للأمن الوطني في معناه الواسع: ضيق وشامل. فالمفهوم الضيق يدل على معنى سلبي مفاده: أن الأمن الوطني يتحقق عندما

تتحرر الدولة والفرد فيها من مظاهر الخوف والقلق والتوتر لزوال تلك المشاعر من المخاطر الحسية. أما المفهوم الشامل فيدل على معنى إيجابي يتضمن ما يشير إليه المفهوم الضيق إضافة إلى شعور الدولة بالاطمئنان والسكينة لاستيفاء مواطنيها احتياجاتهم ومتطلباتهم المشروعة، بما في ذلك احتياجات ومتطلبات تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية (بن محمد الشقحاء، ٢٠٠٤م، ص١٤ـ١٥). ولئن اختلفت المفاهيم وتعددت المضامين من مدرسة إلى أخرى، ومن تيار إلى آخر بحسب طبيعة الموضوع وتشعباته قياسًا بما حققه وما عجز عنه؛ نظرًا للتحولات العميقة لدى مفهوم الدولة الواحدة (الأمن الوطني) وتراجعها في كثير من القطاعات والأنشطة، ومجموعة من الدول (الأمن القومي)، والعالم أجمع (الأمن العالمي). ومهما قيل فإن مصطلح الأمن أيًّا كان يختلف وفقًا للمنظومة الأمنية المرتبطة بالسياسة الحكومية ومدى نسقها التنظيمي وقيمها النمطية المسيطرة على توسيع دائرة الأمن ذاته، بل كوسيلة من أجل تعميق نطاق السياسة المنتهجة حتى يكتب لها الثبات والاستمرارية والبقاء.

وعليه يمكن القول إن الأمن وإن كان نسبيًّا في الحصول عليه وفقًا لطبيعة النظام السياسي السائد ومدى التهديدات المنبثقة عنه وضده؛ فإنه ينم عن ظرف خاص تبعًا لما حققه سلفًا من تطور أو تراجع أخذًا بعين الاعتبار تداعياته على دول الجوار أو تأثيراتها على الدولة المعنية. أي بمعنى آخر صعوبة إدارة المرحلة الراهنة من وإلى دول الجوار في تدعيم أمنها الوطني من منطلق حسن الجوار عن طريق الانفلات الأمني على طول الحدود المتاخمة لها وتنقل اللاجئين إليها في حال تفاقمه. أما كون الأمن متغيرًا فهو ما يرمز إلى تداعياته على المستوى الأمني، خاصة لدى الدول المجاورة عندما

يتغير النظام أو تسلك الطبقة الحاكمة اتجاهًا غير الاتجاه المعروف سلفًا؛ أي بمعنى أدق هو الدخول في صراع موهوم ذي نتائج غير معروفة لكنها ذات احتمالات سيئة بوجه أعم، الأمر الذي ينعكس سلبًا على الأقاليم المجاورة تحسبًا لانتقال العدوى إليها إقليميًّا.

علمًا أن هنالك مفاهيم ومضامين للأمن من الأهمية بمكان في تحديد منطلقاته الفكرية والفلسفية والنفسية والسوسيولوجية والسياسية وفي التجاوب مع قضاياه المرتبطة به أو المرتبط بها رأسًا وعقبًا خوفًا من تداعياتها عن طريق التأثر والتأثير؛ فالأمن الوطني يتأثر بالأمن الإقليمي الذي يتأثر بدوره بالأمن الدولي؛ لذلك يُعتنى بموضوع الأمن إجمالًا في كثير من الحالات على أساس تدعيم السياسات العامة في داخل كل قطر والذي يبقى متوقفًا على انسجامه وتأثيره على دول الجوار إقليميًّا. ذلك ما تطمح إليه الحالة العربية في العمل سويًّا في هذا الخصوص ولو بحسب الحالات الخاصة دفاعًا عن المكتسبات والانشغالات الموحدة للدول والمواطنين معًا. إن ضبط حالة الأمن على هذا المستوى الأمني بما يجري عليه الخارج من تحولات ومحاذير قياسًا بالمتغيرات الدولية التي تنعكس سلبًا على الأمن القومي أمنيًّا: كل دولة مطالبة وفقًا لبيئتها بتبني سياسة تكاملية دبلوماسية واقتصادية وتجارية موسعة قد تتماشى بموازاة ذلك بكل ما هو أمني خوفًا من تراجع هذه السياسة لغير صالحها بتعرضها من طرف جهات ودوائر مناوئة لها. وذلك على أساس أن الدول لا ترغب الخوض حول ما أقامته من خيارات فيما بينها كونه يزعج أطرافًا أخرى قد تناصبها العداء والتي بإمكانها أن تتألب عليها انتقامًا منها خوفًا على مصالحها وأهدافها من الضياع. إن تأمين المصالح الحيوية هو رهن لصد كل الاعتداءات والحد من التهديدات أيًّا كانت أنواعها وأشكالها من أجل تثمين إيقاعها التناغمي وتفعيل رسالتها

حتى لا تعصف بها هذه الأطراف المناوئة في الحالة الأولى من جهة، وحتى لا تستدرج نحو الفشل الذريع في الحالة الثانية من جهة أخرى.

كما يرى بعض الباحثين أن الأمن القومي يقوم على حماية القيم الحيوية للدولة، بينما يرى آخرون أمثال والتر ليبمان، وعلى خلاف ذلك؛ إذ بات الأمن القومي لديهم يقوم على المحافظة على القيم الأساسية في حالة السلم والحرب. لكن أرنولد والفر Arnold Wolfers يؤكد بأن (...) غياب التدابير يهدد القيم المكتسبة... وكذلك عدم الخوف من تعرض هذه القيم للهجوم (Lippmann, 1943, p.51)؛ إلا أن آخرين حاولوا تعريفه على أساس أنه «ذلك الجزء من السياسة الحكومية الذي (...) يوجد الظروف القومية والدولية اللازمة لحماية وتوسيع القيم الوطنية الحيوية ضد الخصوم الحاليين أو المحتملين (Wolfers, 1962,p.150) أو بهدف «حماية البقاء القومي» N. Trager, and L. Simonie, 1973, p.63 P فضلًا عن وجود تعاريف أخرى للأمن القومي كالاحتفاظ بالقيم الحيوية كونه يشكل قوة و«قدرة الدولة»(G.Brennan,1961, p.22). أي بمعنى آخر قدرتها على صد العدوان الخارجي (Giacomo, 1989, p.22) على خلفية أن تكون « قدرة الأمة على متابعة مصالحها القومية بكل الوسائل وفي أي مكان في العالم»– Penelope) Thunberg,1982.,p.22).

لقد جاء الأمن بصفته قيمة إنسانية في حياة الناس كونها تخضع إلى جملة من الاعتبارات، حيث طلب السلم من الأذى هو شرط أساسي من أجل بلوغه، ولعل الأفراد والجماعات التي تعيش في بلدان حيث يسيطر عليها الاقتصاد المنظّم يطغى عليها مستوى عال من الأمن على خلاف أقرانهم في مجتمعات العالم الثالث، حيث النزاعات وشح الموارد (غريفيثس وأوكلاهان، ٢٠٠٢م، ص ٧٨) تبقى من السمات الطاغية على حالة الأمن فيها.

١ .١ .٢ الأمن القومي: National Security

يشكل الأمن الوطني أو بالأحرى الأمن القومي أحد المستويات المهمة باعتبار أنه يقوم على أولويات الدولة بدليل أنه لا يمكن للاستقرار والازدهار والتنمية أن تتحقق بعيدًا عن المنظومة الأمنية التي تحمي بدورها هذه المكتسبات والجهود المبذولة حتى لا تذهب جهود اليوم أدراج الرياح غدًا تباعًا. أما مقابل الدولة، فهنالك فواعل جديدة تحاول أن تدخل في منافستها، خاصة تلك الجماعات المتطرفة التي تحاول أن تفرض منطق القوة في التعامل معها. ومن هنا تدخل الدولة في المقابل بالرد عليها من أجل فرض قوتها واحترام سيادتها. وعليه يمكن القول بأن « الأمن القومي هو ما تقوم به الدولة للحفاظ على سلامتها ضد الأخطار الخارجية والداخلية التي قد تؤدي بها إلى الوقوع تحت سيطرة أجنبية؛ نتيجة ضغوط خارجية أو انهيار داخلي»(الكيلاني، ١٩٩٠م، ص٣١٣).

والحاجة إلى الأمن في هذه الحالة كالحاجة إلى الطعام والمسكن والتعليم والتنقل والصحة والحفاظ على البيئة وغيرها من الحاجيات الأساسية التي تعد لصيقة بالشأن العام. وما دام الأمر كذلك، فإن للهيئات العمومية دورًا بارزًا في هذا الخصوص يتوقف على إدارة هذه الملفات كونها مرتبطة رأسًا بعقب بموضوع الأمن ذاته. ذلك ما يخل في حال عدم الاهتمام به بميزان الأمن ويتحول الوسط إلى فوضى عارمة قد تؤثر في كل مناحي الحياة ويعم الخوف والاضطراب وتتقوض دعائم الدولة في نهاية المطاف. هذا ما ينعكس سلبًا على الدولة وتصبح المعركة داخل مجتمعها لترتفع مظاهر أخرى أكثر سلبية تحت مظلة الانفلات الأمني كزيادة نسبة الجريمة المنظمة، وتبييض الأموال والانحراف الاجتماعي والأخلاقي والفساد السياسي والإداري

والمالي بشتى صوره وأشكاله...إلخ. وقد يرتبط ذلك بموضوع التنمية الشاملة ذاتها من خلال الهجرات وتهريب رؤوس الأموال إلى الخارج بعد ما تزداد الدولة النامية تخلفًا؛ لأنها ستفيد غيرها من الدول المتقدمة في ذلك وفي كثير من المناحي والأنشطة، ما يضعف حالة الدولة وقدرتها على ضبط الأمن بداخلها. وعلى هذا الأساس فإن الأمن الوطني هو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على استقلال هويتها وتماسكها الوظيفي (بن عنتر،٢٠٠٥م، ص ٥٦).

الجدول رقم (١) مستويات الدراسات الأمنية

القطاعات الأمنية				توسيع تعميق	
مجتمعي	سياسي	بيني	اقتصادي		
				شامل	مستويات التحليل
+	+	+	+	دولي	
				إقليمي	
				وطني	
				محلي	
				شخصي	

Source: Ayse Ceyhan, analyser la Sécurité dans Cultures et Conflits, n°31-32, 1998.pp.39-62.

قد تختلف مستويات الأمن بحسب الجدول المشار إليه أعلاه من حيث ربطها بالدراسات الأمنية بحكم توسيع نطاقها نظرًا لما يحمله من قطاعات أمنية وهو ما ينم عن جملة من الاتجاهات سواء أتعلق الأمر بالفرد أم بالمستوى المحلي أم الوطني أم الإقليمي أم الدولي. يتوقف ذلك على جملة من

الأبعاد المتنوعة سواء أكانت سياسية أم بيئية أم اقتصادية أم مجتمعية... كونها تمثل الحد الأقصى الذي تعرفه دول العالم نظرًا لما تعيشه من تهديدات ومخاطر حادة يصعب حصرها في اتجاه واحد دون غيره من الاتجاهات. هذه الأخيرة تشكل بحق مدى أهمية الأمن ومكانته طبقًا للسياسات المنتهجة التي تفسر أحد المؤشرات لنجاحها أو فشلها، حيث إن هنالك مستويات بحسب طبيعة القطاع في تحديد المجال الأمني من حيث الخطورة في كيفية مواجهته عن طريق الوسائل والإمكانات المتاحة والمفترضة في التعامل معها.

ومهما يكن من أمر؛ فإن الأمن الوطني يدعو بدوره إلى الحفاظ على الوحدة الترابية ضد الهزات الداخلية والتدخلات الأجنبية من أجل تماسك حدودها من خلال إيجاد سياسات أمنية تقوم على وضع ترتيبات مهمة وإجراءات هادفة دون الوقوع في الحروب والأزمات التي تنعكس سلبًا على قدرات الدولة بما فيها قوتها العسكرية، خاصة أجهزتها الأمنية كمكافحة الإرهاب ومطاردة الجماعات الخارجة عن القانون والتهريب وتأمين الحدود من الهجرات غير الشرعية ومكافحة المخدرات...الخ؛ إلا أن ذلك يقوم أصلًا وأساسًا على أن الأمن القومي يعد بمثابة «مجموعة من الوسائل الناجحة، والقوى المادية والمعنوية التي تتوافر لدولة ما لحماية كيانها ونظامها ومجتمعها من الأخطار الخارجية التي تطالها أو تهددها»(الهزايمة، ٢٠٠٥م، ص٨١).

لقد أصبح الأمن القومي يحتل مكانة مهمة، نظرًا لتوسع دوائره وتعدد تياراته بحكم اكتساحه حقل السياسة ما زاد من الاعتناء به في الحقبة الأخيرة وذلك نظرًا لتنوع مشكلاته التي تفاقمت بوجه أخص والتي تعود إلى:

ـ «تراجع السيادة الوطنية.

ـ تأثير الأوضاع الخارجية على الواقع الوطني بحكم الترابط والتأثيرات المتبادلة.

ـ تزايد النزاعات ومواطن الاضطرابات في المشهد الدولي».(Balzacq, 2003-2004)

وبالتالي يمكن القول بأن الأمن القومي يترتب على ذلك البعد الأيديولوجي الكامن وراء ما حصدته الدولة الوطنية وتجاربها المتعددة والمتنوعة في كل من الحقول السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، خاصة تلك المرتبطة بسياستها الخارجية وما يقف في وجهها حجرة عثرة من تحديات أولاها المعضلة الأمنية؛ لذلك فإن للأمن الوطني عنصرين أساسيين أحدهما مادي والآخر معنوي، «فالأول يتمثل في سكان الدولة ومواردها الاقتصادية، وهو أكثر العناصر قابلية للتهديد، فهو مكشوف سريع العطب؛ بعكس العنصر المعنوي المتمثل في كيان الدولة ومؤسساتها التي لا بد من تقويتها لحفظ التماسك الداخلي»(ظافر،٢٠١١م، ص٥٢). بيد أن الأمن الوطني هو ما ينعكس جراء تبني سياسات محصنة ظرفية وإستراتيجيات منفتحة على المستوى البعيد المدى لا في وقوع الحوادث وردعها، بل في كيفية عدم وقوعها. إن حماية المواطن على تراب وطنه تقتضي عدم الوقوع في ذلك خشية تقويض دعائم السلم من خلال إعداد مهام دفاعية تدعو إلى الاحتفاظ بشأن الأمن العام. الأمر الذي يرتبط فعلًا بالإسهام في بناء تدعيم إستراتيجية المقاومة من خلال التدخل في شؤون وقضايا الحدود إزاء التوترات الإقليمية التي يمكن أن تتسرب عبر التراب الوطني؛ لذا جاء من هذه الزاوية ما يشمل مضمون الدراسات النقدية للأمن التي دعا إليها كل من أولي وايفر Ole Waever ومدرسة كوبنهاجن Compenhagen، وميخائيل ديلون Micheal Dillon.

وكثيرًا ما يحاول البعض ربط نظرية أمن الهوية بالأمن المجتمعي وفقًا لما جاء به بيري بيوزان Barry Buzan نظرًا لعمق العلاقة الموجودة بينهما من جهة، ومحاولة تحاليل هايديغر Heidegger مزج الفلسفة بالسياسة في القضايا الأمنية من جهة أخرى. وبالتالي يمكن القول بأن المفهوم التقليدي للأمن مهما يقال عنه فإنه يحاول الربط بين حقوق الإنسان والتنمية والتحرر من النظام السياسي؛ كونه منطلق الدولة ومنه تتفرع هذه البرامج الحكومية. إن إلزامية الدولة إذن في مثل هذه القضايا تعني إدارة شؤونها بحيث تدفع هذه القضايا بالدولة إلى توسيع الدائرة الأمنية في كامل الأنشطة والأصعدة من زاوية، وإدخال الدولة بموازاة العولمة حتى لا تتراجع وتعم الفوضى في المجتمع الواحد من زاوية أخرى. بينما منطلقات الأمن القومي تعود إلى وجود ثلاث نظريات مهمة وفقًا لما جاء به تيري بلزاك Thierry Balzacq وهي تشكل أبعاد الأمن القومي كالآتي:

النظرية الأولى: وتعود إلى هليقا هافندورم (Haftendrom, 1999, p. 3 -17)، حيث يربط مفهوم الأمن القومي بالتنظيم المؤسساتي التدريجي الذي تعتني به الدولة صاحبة السيادة منذ القرن السابع عشر بدءًا مع هوبز Hobbes ومكيافيلي Machiavelli وروسو Rousseau.

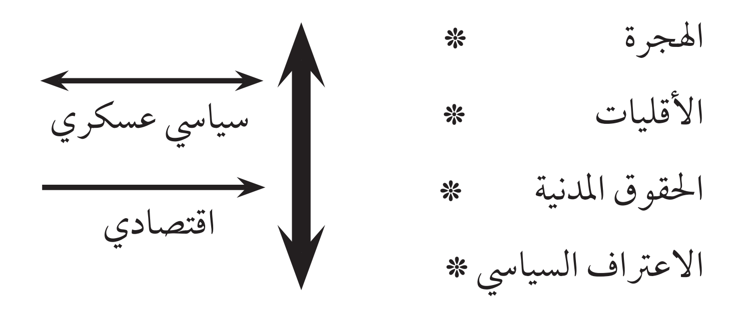
النظرية الثانية: وتنسب إلى إرنست ماي Ernest May(Earnest,1992.p.235) وتدعو إلى استخدام نظرية الأمن القومي من منظور سياسي يقوم على حماية وتعزيز سيادة الدولة، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية.

النظرية الثالثة: وتنحصر اهتماماتها حسب رؤية الولايات المتحدة الأمريكية عقب الحرب العالمية الثانية في إطار الحرب الباردة من خلال ربط الملف الأمني وتداعياته لخوض غمار المرحلة المقبلة بعيدًا عن القوة الدفاعية. هذه القوة التي عرفتها الدراسات الأمنية التقليدية وقالت

بعدم جدواها مع تعزيز كامل الأنشطة والقطاعات التي تقوم عليها وتنطلق منها في إطار المصلحة الوطنية بحسب قوة الدولة ومصالح السياسة الخارجية دفاعًا عن الأمن القومي. ويعرِّف الطرح الأمريكي ملف الأمن القومي على أساس الاعتبارات الآتية:

- الأمن الوطني هو قدرة الأمة أو الشعب على متابعة مصالحه الوطنية بنجاح في أي اتجاه يريده.
- الأمن الوطني هو القدرة على الصمود تجاه أي اعتداء خارجي.
- الأمن الوطني هو جانب من سياسة الحكومة ويهدف أساسًا إلى إيجاد ظروف وطنية ودولية ضامنة لحماية وتنمية القيم الوطنية ضد خصوم حقيقيين أوافتراضيين.
- الأمن الوطني هو «تقدير غياب التهديدات المستهدفة للقيم والمكتسبات، وهو انعدام الخوف من أن تتعرض هذه المكاسب والقيم لأي اعتداء»(محسن العجمي، ٢٠١١، ص ٤٢ـ ٤٣).

الجدول رقم (٢) يوضح القطاعات الأمنية وإشكاليات الهوية: المضمون



Source: Ibid

يشكل تنقل الأشخاص دومًا تبعًا للجدول المشار إليه أعلاه؛ نتيجة اضطراب سياسي أو تدخل عسكري أو بحثًا عن مصادر الرزق أحدَ المفاصل

الأمنية كونه يطرح مشكلة القلق على الهوية القومية التي تدخل التنافس مع غيرها من الهويات الأجنبية الأخرى على ترابها. يأتي ذلك انطلاقًا من ضياع القيم التي تحمي الواجهة الأمنية، خاصة الأقلية منها. هذا ما يدعوها فعلًا إلى المطالبة بالحقوق المدنية عن طريق تنقل أصحاب الهجرات سواء إقليميًّا أو قاريًّا، ما يدعوها إلى المطالبة بالاعتراف السياسي من أجل التحرك أكثر والتمثيل الأوسع.

ولاغرو فإن تحقيق الأمن القومي يتوافق مع جملة من العوامل الخارجية والداخلية المؤثرة بحسب البيئة الدولية؛ الأمر الذي يدعو إلى توازن السياسات بين الدول؛ بهدف تخطي المشكلات المطروحة على الجبهة الداخلية. هذا ما يحث فعلا إلى توحيد الجهود وتوثيق الصلات عملًا بـ«الخطر المهدد» ما يدعو إلى تبني خيارات إستراتيجية قصيرة وطويلة المدى معًا. هذه الأخيرة قد تسهم في إعانة الدولة على تخطي التهديدات المحدقة على خلفية بناء سياسات أمنية مع دول الجوار بحسب طبيعة الجغرافيا أو موقع المنطقة التي يمكن أن يجتاحها الخطر في كثير من الحالات؛ لذلك يمكن من هذه الزاوية إدراك جملة من التحديات التي بإمكانها شل الواقع عن طريق الإطاحة بما هو متعارف عليه سلفًا؛ لذا ترتبط العوامل الخارجية كتأثيرات البيئة ومحيطها بالعوامل الداخلية كالإقليم والهوية وسياسة النظام المعهودة عن طريق الفوضى.. وهي كالآتي:

العوامل الخارجية: يؤثر النظام الدولي في سياسات الأمن حسب ثلاث طرق مختلفة هي:

١ـ «كشف القضايا الأمنية المحتملة الناجمة عن هيمنة الإستراتيجية الهجومية داخل النظام الدولي، كتأثيرات التواصل الجغرافي The Geography Continuity لعدم استقرار بلد مجاور.

٢ـ تدارس إمكانية توسع دائرة التهديدات واحتمال انتشارها عبر التعرف على القدرات العسكرية للدول المتعادية من طرف الآليات المختصة.

٣ـ تدارس مختلف الردود الممكنة للمخاطر المطروحة استعدادًا لتنفيذ خطة طارئة وفقًا للإمكانات.

العوامل الداخلية: تختلف القوة الوطنية من دولة إلى أخرى وتتفاوت القدرات وفقًا لذلك في اعتماد سياسة أو مجموعة سياسات أمنية، وتستند القوة الوطنية إلى:

١ـ الموارد المادية وغير المادية داخل التراب الوطني التي تخضع للمقومات الاقتصادية والديمغرافية والجغرافية والتكنولوجية.

٢ـ قدرة الدولة على توظيف هذه الموارد لتأمين سياسات ملائمة للاحتياجات الوطنية.

٣ـ قدرة هياكل الدولة على التصرف في المتطلبات بالرغم من الموارد الوطنية المحدودة؛ فالقوة الوطنية تستند إلى التوافق الاجتماعي وذلك أن البلدان التي تنزلق بها الأحداث إلى درجة حصول شرخ اجتماعي لديها تضع نفسها أمام مخاطر داخلية وخارجية في الوقت نفسه»(المرجع نفسه، ص ٤٤، ٤٥).

الجدول رقم (٣) يوضح التهديدات ومتطلبات الأمن

<table>
<tr><td colspan="2">التهديدات</td><td colspan="2" rowspan="2"></td></tr>
<tr><td colspan="2">نزاع عسكري</td></tr>
<tr><td>الأمن الإنساني</td><td>الأمن الشخصي</td><td>المواطن</td><td rowspan="2">الجهات المستهدفة</td></tr>
<tr><td>الأمن الشامل</td><td>الأمن الوطني</td><td>الدولة</td></tr>
</table>

Source: Ibid

تختلف طبيعة التهديد حسب الجدول المشار إليه أعلاه بحيث يشكل أحد موضوعات النزاع المحدد للأطر والفواعل التي يشملها في التعامل بموجبها مع غيرها من القضايا والاتجاهات؛ وذلك كونها تمس الأفراد والدول بالدرجة الأولى بحسب الحاجات والأهداف التي تحمل في ثناياها خطورة متفاوتة من حيث الحجم والمعاملة والنتيجة وذلك تبعًا لوتيرة التهديد التي تحملها من وإلى غيرها.

لكن السؤال المطروح هو: ما العلاقة الموجودة بين فكرة القيم وقيمة الأفكار كالفرد، والجماعة، والهوية، والبقاء والمنظومة الأمنية؟ بمعنى آخر كيف يمكن للدولة أن تعتني انطلاقًا من هذه المنطلقات الفكرية بالقطاعات نفسها التي كانت تديرها من سياسة، واقتصاد، واجتماع؟ لماذا هذا التردي في سلم القيم الذي تراجعت بموجبه كثير من المفاهيم والنظم وأصبح الأمن يقوم على الخصخصة بعدما تعثرت الدولة الوطنية؟

وبحكم المخاطر المهددة ودرجة تداعياتها على المنطقة أيًّا كانت بحيث لا يمكن لدولها مثلًا أن تبقى مكتوفة الأيدي؛ بدليل أن ذلك من مهام الدولة الواحدة. ومهما يكن فإن لذلك فعلًا مباشرًا أو غير مباشر باعتبار أنها تؤثر من أجل التهديد أو تتأثر بهدف القيام برد الفعل. لكنه وقبل الدخول في إضعاف الوحدات السياسية للمنطقة، لا بد من وضع إستراتيجية للأمن القومي؛ بهدف تحاشي كل العوارض والأزمات التي يمكن أن تنجر إليها المنطقة سواء أكان داخليًّا أم خارجيًّا؛ بينما السياسات الأخرى تبقى في إطار حسن الجوار والتضامن والتعاون الدبلوماسي والاقتصادي والتجاري تعمل على صياغة رؤى تكاملية تهدف إلى ردع كل ما يدعو إلى تقويض دعائم سلمها من داخلها أو خارجها؛ الشيء الذي يؤكد مدى قوة بقية السياسات الأخرى إذا كانت فعلًا موجودة أم لا، فاعلة أم فاشلة خوفًا من

ضياع المصالح المشتركة التي تفسر في إبراز مدى قوة هذه الدول أو ضعفها في حالة تأخرها عن بناء إستراتيجية موحدة تهدف إلى تنميتها وتقويتها بتلك المشروعات صوب الأمن القومي. «بينما واقع موضوع ما يعتقد بأنه غير مهدد بأي خطر كان، يمكننا الاعتقاد بأنه متوافر على كل الوسائل للرد عنه إلا إذا ثبت بأن هذا الخطر أصبح فعلًا حقيقيًّا»(David,2000.p.500).

الجدول رقم (٤) يوضح المتطلبات الأمنية حسب الأطراف

المرجع	الشخص	المجموعة	الدولة	العالم
المضمون	الرفاه	الهوية	السيادة	منظومة بيئية

Source: Ibid

وإذا كانت المتطلبات الأمنية تختلف فعلًا حسب معطيات الجدول المشار إليه أعلاه وذلك بحسب الأطراف التي تحملها كالفرد أو الجماعة أو الدولة أو العالم أي وفق القضية التي يخضعون لها بهدف تحقيق أهدافهم التي تكمن وراء أفكارهم؛ إلا أنها قد لا تشكل قانونًا عامًّا أو نظرية أحادية التعميم أمام القضايا الأمنية الأخرى على أساس اختلاف هؤلاء الأفراد والجماعات والدول بحسب طبيعة الموضوع ذاته الذي يختلفون حوله. يتأتى ذلك وفق طبيعة القضية الأمنية نفسها والمحددة لموضوعاتها كالهوية، والرفاه، والسيادة أو المنظومة البيئية... الخ.

وبعبارة أخرى فإن قيام إستراتيجية مشتركة في القضايا الأمنية يستلزم قوة دول المنطقة بحيث لا يمكن إذا كانت ضعيفة أو مهترئة أن تنجر إلى بناء مثل هذه الإستراتيجيات الخارجية إلا إذا توافرت لديها فعلًا إستراتيجية داخليةوطنية. وذلك بحكم أنها تؤثر على السياسة الأمنية للمنطقة من أجل الخوض فعلًا في بناء إستراتيجية خارجية تحمل نفس الاهتمامات

عما له علاقة بالدول الأخرى. ولا جدال في تقوية البعد القومي خوفًا من ردود فعل مفاجئة أو مباشرة في حالة انسداد الوضع الأمني بزيادة الفوضى الجوارية أو العدوان الأجنبي ما ينبئ عن قوة المنطقة إستراتيجيًّا أو ضعفها أي غيابها على حد سواء. كما أن ضعف السلم لديها يمكن تفعيله عبر برامج ومخططات تنموية.

الجدول رقم (٥) يوضح منهجية إعداد إستراتيجية الأمن الوطني

المرحلة الأولى: دراسة المحيط		
المرحلة الثانية: تحليل التهديدات←	تحليل المعوقات ← التعرف على قدرات الهياكل الأمنية ←	تتطلب الخطة الوطنية التنسيق الكامل بين جهات متعددة لتوفير السلامة والأمن للدولة والمواطنين بما يتماشى ومتطلبات التنمية.
المرحلة الثالثة: ضبط إمكانية المواجهة.	المرحلة الرابعة: اعتماد منظومة تنسيق ومراقبة	المرحلة الخامسة: صياغة إستراتيجية أمن وطني.

Source: Manuel OCDECAD sur la réforme des systèmes de sécurité, 2007, p.98

تتشكل المنظومة الأمنية تبعًا للجدول المشار إليه أعلاه وفق أسس وقواعد داخلية بحسب الرؤى والمخططات المتعارف عليها كتلك التي تطرحها للمعالجة أو ما ينجر عنها من مشكلات قد يثيرها الخارج أو تنحدر منه. وذلك بحسب طبيعتها عن طريق مواجهتها؛ كونها تشكل مصدر تهديد للهوية أو السيادة من خلال الآليات والإمكانات المتوافرة لديها سواء

أكانت تقنية أم فنية أم عسكرية بحسب طبيعة الإستراتيجية التي تقيمها من أجل التصدي لها ميدانيًّا. بحيث إن موضوعات الأمن بالرغم من اختلافها بحسب قضاياها المطروحة فإنها تختلف من حيث معالجتها وفقًا للنتائج المترتبة عنها؛ فالإشكال القائم في الأمن ليس في البحث عنه بقدر ما يحققه في بقية السياسات الأخرى؛ كونه أحد وجوهها بامتياز فيما يشمله الأمن الإقليمي.

١ .١ .٣ الأمن الإقليمي: Regional security

دخل العالم بعد الحرب الباردة في موجة من المتغيرات الأساسية المرتبطة بالدول والمؤسسات والأفراد بحثًا عن حلول تتماشى مع توقعات السياسة الدولية، بدءًا من قضية الأمن ذاتها. لقد بدأ الخوف إذن يطفو على السطح بعدما أصبح يعتري مصير الدول ويشد آمال المجتمعات. لقد تزامن ذلك مع البحث عن حلول سلمية وسليمة خوفًا من الغد وتهديداته، خاصة بعدما تراجع الاتحاد السوفياتي السابق وتفتت دوله، خاصة في أوربا الشرقية وعلى رأسها يوغسلافيا السابقة وبداية المشكلات المطروحة، خاصة منها مشكلة الحدود والأقليات وتنظيم الأيديولوجيات وغيرها التي تعمل على تفاقم الاستقرار السياسي ودخول الدول عهدًا جديدًا.

ولعل في تعاريف الأمن الإقليمي ما يؤكد أهميته المحورية؛ كونه يخضع ليمتغيرين أساسيين هما: الأمن الوطني والدولي في تحديد دوره في الإقليم الواحد وبقية الأقاليم الأخرى. وقبل الحديث عن هذا المنظور من الأمن كمعطى أولي لا بد من صياغة تعريف للإقليم ذاته «وهو مفهوم مكاني يحدد البعد الجغرافي، وكثافة التبادل، والمشاركة في المؤسسات والتجانس الثقافي، ويحدد الإقليم عمليًّا، بحجم المبادلات والتدفقات التجارية وصفات

مكوناته وقيمه وخبراته المشتركة. وتنتج الإقليمية من تيارات وحركات تبادل البضائع والأشخاص والأفكار، ضمن مساحة كيان معين ليصبح متجانسًا ومتماسكًا» (غريفيثس وأوكالاهان، المرجع السابق، ص٦٧).

وتجدر الإشارة أن مفهوم الأمن أصبح في هذه الحالة معقدًا Complex Security لدرجة أنه بات يدعو إلى ضرورة الاعتماد المتبادل (كتأثر دولة بدولة أخرى يعني أمن الدول الأخرى)، أو بما يصطلح عليه بالنظام التابع International Subordinate؛ أي تأثير الجغرافيا على الحدود المترامية للدول التي يمكن أن تتأثر فيما بينها، الأمر الذي انبثق عنه تيار العالمية ضد الإقليمية Universalism Versus Regionalism الذي ظهر منذ ستينيات وسبعينيات القرن الماضي في إطار النظام الإقليمي عن طريق التكامل Integration. كما يقوم هذا الطرح على جملة من الاتجاهات نذكر منها:

الاتجاه الأول: يقوم على التقارب الجغرافي Geographic Proximity Approach.

الاتجاه الثاني: يركز على عناصر التماثل بين الدول في إطار الإقليم الواحد ويدعو إلى ربط النواحي الثقافية والاجتماعية والاقتصادية عن طريق المقاربة التجانسية Homogeneity Approach.

الاتجاه الثالث: يحاول أن يلغي الاتجاهين السابقين ويؤكد على العامل الحيوي من خلال جدوى تفاعلات العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الدول http: // (Kotbarabia.com.2011) Approach Interaction؛ الأمر الذي يسمح ببناء تكتلات وتحالفات مصغّرة أحيانًا، ومكبّرة بحسب طبيعة الإقليم؛ بهدف ضبط حركية الدول وتوسيع نطاق تحالفاتها في مجالات متعددة ومتنوعة على

ترابها أحيانًا أخرى. ولعل هنالك ركائز أساسية يقوم عليها الأمن الإقليمي ومنها:

١ـ «وضع حد للصراعات والنزاعات في الإقليم، وحلها بطرق سلمية؛ لضمان الاستقرار الداخلي لدول الإقليم، والوقوف في وجه التدخل الخارجي الذي يهدد كيان وسيادة الإقليم.

٢ـ التنازل عن جزء من السيادة الوطنية، من أجل التمتع ببعض ميزات الأمن الجماعي كالدفاع المشترك.

٣ـ العمل على الرفع من وتيرة التعاون والتكامل.

٤ـ احترام حقوق الإنسان، وتفعيل دور المجتمع المدني، بما في ذلك المشاركة أو إبداء الرأي في إدارة مؤسسات النظام الأمني الإقليمي.

٥ـ اعتبار الأمن الإقليمي جزءًا لا يتجزأ من الأمن الدولي» (عبدالسلام، ٢٠٠٣م، ص١٠).

بيد أن اختلاف الرؤى وتباين المواقف بين دول الإقليم الواحد كثيرًا ما تحول دون تخطي عتبة الأمن الإقليمي، وذلك إما أن الأمن القومي هو الأساس في غياب رؤية إقليمية لدول الجوار أو تأثير الأمن القومي على حساب الأمن الإقليمي؛ في واقع الأمر أن العلاقة بينهما متكاملة وليست ندّية بحسب الظروف والسياسات التي يتطلبها عمل الإستراتيجية؛ بحكم أن انعكاسات ذلك تفرض توسيع نطاق الداخل بالخارج عملًا بتأثير الخارج على الداخل، كما يعود أمر ذلك إلى طبيعة التوازن بينهما في ظل التحولات الدولية الراهنة التي تشهد تبدلات وتغيرات لصالح القوى الكبرى فيها؛ علمًا أن هذه الأخيرة كثيرًا ما تعطي للأمن الخارجي أبعادًا كبيرة في ظل سياسة الاحتواء للدول الصغيرة أو البعيدة منها نتيجة ترتيبات أمنية، أو

إستراتيجية، أو اقتصادية...الخ. ذلك ما تحاول فيه الدول الصغيرة أو المتوسطة منها ربط أمنها بالدول الكبرى في ظل التوازنات الدولية خوفًا على أمنها القومي وتداعيات التهديدات والمخاطر من دول الجوار لها. إن تطور الصراع بين الكتلتين الشرقية والغربية في إطار الحرب الباردة هو الذي أملى مثل هذه الخيارات الأمنية الإقليمية بين الدول من جهة، وتعزيز الأمن القومي الذي أدى بحتمية بناء أمن إقليمي؛ بهدف تعميق وتيرته من جهة أخرى. إلا أن الإشكال القائم بين الدول إقليميًّا هو تقليصها مضمون الأمن الوطني ذاته؛ كونه يخضع إلى الطابع العسكري. «إن المبالغة في وضع حدود واسعة للأمن الوطني لدولة ما تريد السيطرة على إقليم معين إلى الحد الذي تضيع معه أي معالم لمفهوم الأمن الإقليمي لتلك المنطقة (...) أدى إلى نتائج كارثية مثل تلك التي آل إليها حال الكتلة السوفياتية السابقة (...). إن قيام مفهوم صحيح للأمن الإقليمي من ناحية، والأمن الوطني لكل من دول ذلك الإقليم من ناحية أخرى، وبحيث يبتلع داخله كل ما يمكن أن يكون ذا صلة بالأمن الإقليمي للمنطقة أو بالأمن الوطني لكافة الدول الأخرى أعضاء الإقليم لصالح الأمن الوطني لدولة واحدة فيه لا يمكن إلا أن ينتهي بنسف الأمن الإقليمي للمنطقة والأمن الوطني لكل دولها الأعضاء»(علوي، ٢٠٠٥م، ص١٦).

إن العلاقة الموجودة بين الأمن الوطني والأمن الإقليمي تعد علاقة وطيدة بدليل أن فهم الأول يصب في حدود الثاني؛ بمعنى أن نطاق الأمن الإقليمي له مفاهيمه وتحديداته في ربطه بالأمن الدولي وذلك تماشيًا مع الطرح السائد لدى كل دولة وعلاقاتها بإقليمها؛ فالولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال كانت تعتبر أن أمنها ينتهي عند الحدود الشرقية للشطر الغربي من ألمانيا والحدود الجنوبية لتركيا، وأصبح أمنها الوطني يتسع اليوم أيضًا

ليشمل المساحة الجغرافية ذات الأهمية الإستراتيجية التي أصبحت تعرف بالشرق الأوسط الكبير الذي تعد منطقتنا في القلب منه تمامًا (المرجع نفسه، ص ٤ـ ٥).

لكن الاعتناء بالإقليم من الزاوية الأمنية هو ربط الأمن الوطني بالأمن الدولي لدرجة ضبط العلاقة بينهما حتى لا يدخل الإقليم الواحد في جو من الصراع المشحون على خلفية أن تداعيات الصراع فيه تعني فشل كل منهما (الأمن الإقليمي والدولي) معًا، وذلك من خلال ترك محتواهما فارغًا من كل معنى للقوى الكبرى التي تناور لصالحها بدلًا من أمن شامل ومانع لكل الدول ودون استثناء؛ علمًا أن طبيعة الأمن الوطني هي المحدد لطبيعة الأمن الإقليمي الذي ينعكس إيجابًا أو سلبًا على الأمن الدولي. ومهما يكن من أمر، فإن محددات الأمن الإقليمي لها انعكاساتها على دول الإقليم جميعها في حالة عدم ضبط سياسات التحالف التي تقوم على المصلحة المشتركة من أجل صد الخصوم، كما لها توجهات إيجابية في المقابل في حالة تفاعل الإقليم مع دوله وسياساتها للإسهام لا في الأمن الوطني فحسب، بل فيما يتعدى حدود ذلك تجاه الأمن الدولي. «وإذا كان الأمن الوطني أكبر من أن يكون مجرد حاصل جمع أمن العناصر المكونة للمجتمع السياسي الوطني من أفراد وجماعات؛ فإن الأمن الإقليمي كذلك لا يمكن أن يكون مجرد حاصل جمع الأمن الوطني لكل من الدول الواقعة في نطاق ذلك الإقليم، وبالمثل فإن الأمن الدولي أو الأمن العالمي لا يمكن أن يكون مجرد حاصل جمع الأمن الإقليمي لكل من المناطق والأقاليم أو الأنظمة الدولية الفرعية القائمة على أساس إقليمي» (المرجع نفسه، ص٩١٠).

كثيرًا ما تحدد المصالح المشتركة ضرورة ضبط مفهوم بناء الأمن الإقليمي السائد بحسب طبيعة النظم السياسية السائدة لدى الدول وكذا

الأيديولوجية الاقتصادية المهيمنة عليها، كما يتجلى ذلك من خلال دور الاتحاد السوفياتي السابق الذي كان له دور بارز في ضم أوربا الشرقية مع أوربا الغربية لإدخالها في صراع لا متناهٍ رفقة الولايات المتحدة الأمريكية في إطار الحرب الباردة. وقد يعود ذلك إلى الأمن الإقليمي الذي كثيرًا ما يقوم على ربط دوله بمصالح اقتصادية أو أمنية أو تجارية؛ بهدف تلافي الحرب؛ كونه تحالفًا لضمان السيطرة على الخوف وتأمين العلاقات الثنائية أو الجماعية. ذلك ما قامت به مثلًا الولايات المتحدة الأمريكية مع أوربا واليابان كونهما مناطق نفوذ ذات حركية اقتصادية وتجارية عالية المستوى عالميًّا من أجل تضييق الخناق على الاتحاد السوفياتي السابق.

إلا أن خوف الدول من الدخول مجال الحرب حفاظًا على الأمن والبحث عن السلم كثيرًا ما يجعلها تلجأ إلى الاتفاقيات والمعاهدات ما يعزز من الأمن الداخلي والخارجي على حد سواء. إقليميًّا: تحاول الدول الانضمام إلى تكتلات وتحالفات توخيًا منها الدفاع عن نفسها مثل: (انضمام اليونان إلى الاتحاد الأوربي خوفًا من التهديد التركي من الجهة الشرقية، وتطلع المغرب الأقصى للانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي في غياب وحدة مغاربية بالرغم من أنه يشكل طرفًا مباشرًا في المعادلة لدى دول المغرب العربي...الخ). إن البعد الجغرافي كثيرًا ما يحدُّ من طبيعة الأقلمة Territoriality الجديدة في مواجهة التحديات وصد التهديدات المحدقة على خلفية تكتلها من أجل قطع الطريق أمام المخاطر الخارجية.

وما لا يدع مجالًا للشك، فإن بعض منظمات الأمن الإقليمي تهتم في مجال المنازعات الدولية بالطرق السلمية من أجل حلها باتفاق مع هيئة الأمم المتحدة؛ بهدف تعزيز مفهوم الأمن الإقليمي وتعميقه لدى الدول الأطراف. يتجلى ذلك من حيث استخدام القوة على أن دول الإقليم لا يمكنها القيام

بذلك إلا في إطار صدور قرار من مجلس الأمن يثمّن ذلك على أساس أن الأمن الإقليمي تابع للأمن الدولي، وقد يعود ذلك إلى سببين رئيسين هما:

١ـ تعزيز الشرعية الدولية في إطار أعمال مجلس الأمن من أجل تقوية التأييد السياسي لدول وحكومات الإقليم.

٢ـ تخفيف الأعباء المالية واللوجستية عن كاهل مجلس الأمن من خلال فسح المجال أمام المنظمات الإقليمية سواء أتعلق الأمر بالزاوية الاقتصادية أم المالية أم البشرية...الخ، وذلك بالتنسيق مع هيئة الأمم المتحدة.

وإذا كان الأمر يمس فعلًا «أمن الإقليم» كصورة عاكسة لمحتواها الوطني، وطريقًا تجاه الأمن الدولي فإن ذلك يبرز بحق مدى أهلية الإقليم في الدفاع عن نفسه وتنميته بمساعدة المنظمات والوكالات الإقليمية وذلك بموجب الفصل الثامن من ميثاق هيئة الأمم المتحدة الذي يؤكد على ضرورة إحلال الأمن والسلم الدوليين. ذلك ما تحاول تبنيه هيئة الأمم المتحدة من أجل نشره عبر الأقاليم حتى يتغلغل مفهوم الأمن والسلم في ربوع المعمورة؛ كونها شريكًا لا يمكن الاستغناء عنه في ظل تقلص الأمن الإقليمي وتداعياته على الأمن الدولي. «وذلك على أساس من صياغة مبادئ الشراكة التي تصوغها الجمعية العامة ومجلس الأمن، وتقوم على التشاور، والتعاون الفعال في مجالات منع الصراع وبناء السلام، وتحديد التهديدات والتمييز بين التهديد الموجه للأمن الإقليمي والتهديد الموجه للأمن العالمي، مع تخصيص المقاعد الدائمة الجديدة لمجلس الأمن والمقترح إنشاؤها ضمن مشروع التوسيع والتطوير لهذه المنظمات والوكالات الإقليمية؛ لتتولى بدورها توزيعها على دولها الأعضاء بالتناوب، وهي جميعها أفكار واقتراحات؛ لتطوير علاقة مجلس الأمن بالأقاليم والأمن الإقليمي جاءت في تقرير

الأمين العام للأمم المتحدة عالي المستوى لدراسة التهديدات والتحديات والتغيير»(المرجع نفسه، ص٣٥).

وعلى خلاف القول السائد؛ فإن منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) تعتبر منظمة إقليمية من خلال تواجدها في كل من أفغانستان والشرق الأوسط مـرورًا بالمتوسط ما يجعلها تقترب من أجل أن تكون منظمة دولية في حفظ الأمن والسلم الدوليين؛ إلا أن طابعها العسكري المحض لاعتبارات أيديولوجية وتكتيكية وإستراتيجية وعسكرية؛ يحاول الأمن القومي الأمريكي تعميمه في مناطق التوتر وفقًا لمصالحه وأهدافه. وبالتالي فإن اختلافات رؤى الأمن وتباين سياساته لدى الدول هو الذي قلص في المقابل من مفهوم الأمن الإقليمي الواحد، خاصة في منطقة الشرق الأوسط التي يعدُّ بها الأمن من أصعب وأعقد ما يكون؛ كونه يخضع لمتغيرات قومية وإقليمية ودولية بحسب الفواعل والآليَّات التي تشترك فيها الدول المحيطة بها؛ إلا أنها غير قادرة على صياغة رؤية مع أو ضد إسرائيل ما دامت تشكل العامل المباشر والحاسم في المعادلة في عدم ربطها بعدم الاستقرار لصالحها؛ فضلًا عن إقليم شمال إفريقيا الذي يعيش نفس الوتيرة لكن بأشكال مختلفة ومعقدة مع قضية الصحراء الغربية؛ لينعكس الأمر سلبًا على أمن ورقيِّ الوحدة المغاربية ذاتها.

وانطلاقًا من هذا التصور يمكننا القول بأن هنالك عراقيل ومعوقات تعترض مسار الأمن الإقليمي؛ إلا أن غيابه سينعكس سلبًا على مقدرات الأمن القومي ويتعثر في المقابل الأمن الدولي ومن أهم تلك العراقيل والمعوقات:

ـ الخلاف والتناقض في الرؤى والمصالح، بين دول الإقليم، خاصة فيما يتعلق بالأمن والدفاع.

- التنافس من أجل الزعامة أو محاولة السيطرة على نظام الأمن الإقليمي.
- التباين في مدركات التهديد بين دول الإقليم.
- غياب جهاز أمني مشترك لصنع القرار على مستوى النظام.
- وجود قواعد عسكرية أجنبية في إحدى دول الإقليم، وتأثير ذلك على استقلالية صنع القرار الأمني العسكري»(الحربي، ٢٠٠٨م، ص٢٣).

١ .١ .٤ الأمن الجماعي: Collective security

هو ذلك الأمن المرتبط بالدولة؛ كونه يشكل أحد معاقل الأمن والسلم الدوليين تبعًا لجميع الدول في الاحتفاظ به والسهر عليه بناءً على ما دعت إليه منظمة الأمم المتحدة في قراراتها منذ ١٩٤٥م كآلية لتطوير الأمن الدولي؛ بهدف صد العدوان ونبذ الحرب.. وفي السياق ذاته تعاقبت القرارات في إطار منظمة الأمم المتحدة؛ لتشمل تلك التهديدات الناجمة بين الدول وبداخلها على أساس أن البعد الاقتصادي ذو أهمية كبرى لما له من تأثيراته المباشرة على المنظومة المالية والنقدية العالمية. ومن بين ما يزكّي هذا الطرح في إطاره السياسي هو ذلك البعد الذي أخذه في تطور الخلافات على الأراضي الزراعية؛ إضافة إلى الضغط السكاني، إلى طرد جماعات الأقليات وإلى حدوث عنف إثني في وادي نهر السنغال الواقع على الحدود مع موريتانيا. وصحيح أن هذا الخلاف لم يؤد إلى حرب بين الدولتين، ولكن نشأ عنه توتر دبلوماسي كبير ما أظهر الأهمية البالغة للاستقلال الاقتصادي وإمكانية نشوء الصراع نتيجة ذلك»(بيليس وسميث،٢٠٠٤م، ص٤١٦).

وعليه بدأ مع «إجماع ستوكهولم» يطرح تهديد البيئة كمتغير جديد لحالتي كل من الأمن والسلم الدوليين، وذلك نظرًا لتهديداته ومخاطره الجديدة

والمتنوعة؛ كونها تحمل أبعادًا كبيرة تمس كلًّا من الشق العسكري والسياسي والاقتصادي والثقافي والبيئي؛ استنادًا إلى تقرير «بروتلاند» في الحث عن الأمن الدولي. هذا ما جعل فعلًا الطرح الأمني يتنامى كثيرًا مع التهديدات غيرالتماثلية A Semetric Threats من غير الدول بما فيها الإرهاب Terro-rism كمفهوم جديد بات يطال كل دول العالم.

لقد تزامن ذلك مع القرار١٢/ ٦٧الصادر من هيئة الأمم المتحدة في عام ١٩٩٩م الذي تشير بمقتضاه إلى أن الإرهاب يعد تهديدًا مباشرًا للأمن الجماعي وقد أعقبه القرار١٣/ ٧٨ بتاريخ ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١م الذي يقضي بأن الإرهاب أصبح مُهددًا مباشرًا للأمن الجماعي الذي أخذ منعطفًا حاسمًا تحت اسم الأمن الشامل Global Security.

إن غياب الإستراتيجية الشاملة لدولة ما كثيرًا ما يفقدها النزوع نحو التكتيك الظرفي تهربًا من ذلك بالوقوع في صراعات هامشية ربما تكون خارجية؛ بهدف جر الرأي العام للانشغال بتلك «المغامرات الخارجية» كمنطلق للحرب، كما حدث بين بريطانيا والأرجنتين عام ١٩٨٢م على جزر ملفيناس أو الفوكلاند»(المرجع نفسه، ص٤١٥).

ومن المرجح أن تؤدي الضغوط الاقتصادية شأنها في ذلك شأن النمو الديمغرافي؛ إلى البحث عن الموارد الأولية والحصول على الأسواق؛ كونها تعد من أبرز قضايا الأمن الاقتصادي العالمي. ولعل وجود التوترات الاجتماعية داخل الدول كثيرًا ما يكون له ارتباطات بالأمن الجماعي؛ إلا أن هذا غالباً ما يُعزى بالفعل إلى طابع الهجرات المتتالية وإلى مشكلة الهوية، خاصة تلك الهجرات التي عرفتها بنغلاديش إلى جنوب شرق الهند والتي ارتفع عددها خلال عقدين في ولاية أسام من سبعة ملايين إلى ٢٢ مليونًا

(المرجع نفسه، ص ٤١٦). هذا ما تفاقم بموجبه حدوث غليان وتوترات اجتماعية قلصت من موازين القوى السياسية بين الجماعات، خاصة الدينية والإثنية في الولاية نفسها، ما ساهم في تأزم العلاقات بين الهند وبنغلاديش.

غير أن الإطار الاقتصادي هو الفاعل في العلاقات الاقتصادية الدولية؛ بسبب انعدام الأمن المرتبط بندرة الموارد البيئية؛ بحسب توماس هومر ديكسون Thomas Homen Dixon الذي يربط ندرة كل من الأراضي الزراعية والمياه والغابات والثروة السمكية؛ بالإضافة إلى التبدلات الجوية مثل: ارتفاع نسبة درجة حرارة الأرض بقلة المحاصيل الزراعية التي لها علاقة مباشرة بالأمن الدولي (المرجع نفسه). كما يُعرج المؤلف نفسه بربط الصراع العربي الإسرائيلي بمشكلة مصادرة المياه التي عطلت تلك المساعي الرامية إلى تحقيق الأمن والسلم في منطقة الشرق الأوسط.

إلا أن فوضوية البيئة الدولية ذاتها (الواقعية الجديدة)؛ تعد مشوشة، خاصة بعدما تأكد أنها تحمل طابع الفوضى لديها حفاظًا على سيادتها، وذلك من أجل بناء القدرة العسكرية الهجومية الكافية للرد على خصومها. لكن هنالك إشكال تقني مطروح وهو كيف يتم الهجوم في هذه الحالة ما دام الدفاع يقتضي قيام الآخر بالهجوم؟ إن بنية النظام الدولي انطلاقًا من الأمن القومي هي المحددة لديناميته وتفاعلاته إن لم تكن الوجه المعاكس له بحسب اهتمام الدول وانشغالاتها؛ أملًا في دعم البيئة الدولية ومحيطها الخارجي من حيث التنسيق والتضامن والتعاون. ولعل الصراع الذي خلفته الحرب الباردة بين القطبين وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مهيمنة هو الذي خلق هذا التصدع في بنية العلاقات الدولية من خلال تأزم محتوى السياسة الدولية؛ نتيجة هذه الثغرات التي أحدثها التنافس والتكالب على المصالح العالمية من أجل اكتساب القوة والنفوذ والسيطرة؛ علما أن ما يربط تعاون الدول القائم

على المصلحة الذي لا يعمر طويلًا يعد(مصدر تهديد)؛كونه يشكل مكاسب نسبية ذات منفعة محددة في الزمان والمكان بدلًا من المكاسب المطلقة ليس إلا.

وعلى خلاف دعاة تيار الواقعية الجديدة من المتشائمين أمثال كينث والتز K.Waltz وجون ميرشيمار Mearscheimer بخصوص قضية التعاون بين الدول في عالم ما بعد الحرب الباردة؛ فإن هنالك من المتفائلين من أكدوا ضرورة التعاون بين الدول كأساس لإنشاء الأمن بدلًا من التنافس الذي يقلل منه، ومن بين هؤلاء تشارلز غلاسر Charles Glaser الذي يعتقد أن طريق البحث عن الأمن يعد طريقًا مسدودًا، خاصة إذا ما تعلق الأمر بداخل كل دولة من ناحية، وعلاقتها بالدول الأخرى من ناحية أخرى. وذلك بدليل أن التنافس هو محك الحرب بدلًا من التعاون الذي يعزز من مواقع الدول عن طريق التناغم وصولًا إلى المصالح والمغانم؛ لذلك يعيب الواقعيون الشرطيون البنيوية المعيارية وأن لديها ثلاثة عيوب هي كالتالي:

١ـ «فهم يرفضون نزعة المنافسة المتأصلة في النظرية، ويعتقدون أن سلوك الدول، ضمن عالم تتسم فيه العلاقات الدولية بنزعة العون الذاتي، لا يعني بالضرورة أن الدول مقدر عليها المنافسة الدائمة التي تؤدي إلى الحرب؛ فعلى سبيل المثال، حين تواجه الدول الأمور المجهولة المقترنة بالانخراط في سباق التسلح، مثل: سباق سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، فإنها تفضل التعاون؛ فهناك مزايا واضحة في العمل معًا لخفض المخاطر والمجهول في هذه المرحلة بدلًا من التورط في منافسة مستعرة،كما كان يحدث في معظم سنوات الحرب الباردة.

٢ـ والحجة الثانية ذات الصلة أن الواقعية البنيوية المعيارية تنطوي على عيب بسبب تأكيدها على «المكاسب النسبية». وهناك من يحاجج بأن الدول كثيرًاما تلجأ إلى التعاون حصرًا بسبب المخاطر التي تقترن بالسعي وراء المزايا النسبية. ويشير الكُتاب الذين يبحثون معضلة الأمن، إلى أن من الأفضل أمنيًّا ـ في غالب الأحوال ـ قبول التكافؤ التقريبي بدلًا من السعي لتحقيق أقصى المكاسب؛ الأمر الذي سيشعل فتيل جولة أخرى من سباق التسلح من شأنها أن تؤدي إلى تقليص نطاق الأمن للجميع في المدى البعيد.

٣ـ إن العيب الثالث في الحجة الدارجةحسب رأي الواقعيين الشرطيين هو أن التأكيد على الغش ينطوي على المبالغة؛ فالغش مشكلة بالتأكيد ومحفوف بالمخاطر، ولكن هذا ينطبق على سباق التسلح أيضًا. وقد جاء شيللينغ (Schelling) وهالبرين(Halperin) ليقولا: إنه يمكن الافتراض بأن اتفاقية تترك احتمالًا لحدوث الغش هي اتفاقية غير مقبولة أو أن من شأن الغش أن يؤدي بالضرورة إلى مكاسب غير مهمة إستراتيجيًّا»(بيليس، سميث، المرجع نفسه، ص ٤٢٢، ٤٢٣).

وكثيرًا ما يضفي التنافس بين الدول نحو سباق التسلح إلى مزيد من الأخطار والمخاطر التي تهدد الأمن وتجعل الدول ذاتها عرضة أمام تهديداته وتحدياته؛ إلا أن مسألة الغش The Problem of Cheating تتجه نحو مواقف الدول في إعداد الاتفاقيات والخوض في التقنيات العسكرية؛ بهدف الحد من التسلح على خلفية أنه ليس بالضرورة أن تمتلك الدول كلها نوايا حسنة، وبالتالي فإن بعضًا منها يمارس فعلًا الغش بحسب مارشايمز Marsheimer من أجل إلحاق الضرر بالدول الأخرى في حالة عدم التصريح بكل ما يتوافر

لديها من مخزون وعتاد عسكري مقابل ما هو محظور دوليًا، ولكن التخوف البادي من انتشار هاجس الأمن لدى الدول خاصة بعد قيام التوقيع على اتفاقيات بما فيها معاهدة INF ومعاهدتا ستارت ١ وستارت ٢ للخفض من الأسلحة الإستراتيجية.

لكن الخوف وانعدام الثقة وانتشارهما هما اللذان يشكلان معطى الأمن وتبعاته في عمق المعضلة الأمنية على اختلاف الدول وتباين نواياها بين حسنة وسيئة للنيل من بعضها البعض، وذلك على أساس أن القوية منها هي المستفيدة على حساب غيرها ما دامت تعتبر فريسة في هذه الحالة، ما يؤدي إلى عواقب كارثية نتيجة الشعور بالخوف بحسب بيرفيليد Butterfield؛ الأمر الذي ينتج عنه مأساة مروعة تنجر عنها بحسب العلاقات الدولية.«وبالتالي فإن الأمن الدولي مجموعة من الآليات ذات قاعدة قانونية صممت لمنع أي اعتداء من دولة على أخرى أو قمع ذلك الاعتداء إن حدث، ويتم تحقيق ذلك عبر توجيه التهديدات الحقيقية إلى المعتدين الحقيقيين أو المحتملين، وتوجيه وعود أو تعويضات إلى الضحايا الحقيقيين أو المحتملين، باتخاذ التدابير الجماعية للحفاظ على السلام. وتتراوح هذه التدابير بين المقاطعة الدبلوماسية وفرض العقوبات وحتى القيام بأعمال عسكرية، كما تتساءل الدول المنتمية إلى نظام الأمن الجماعي عن اللجوء إلى القوة؛ لفض النزاعات الناجمة عنها، ولكنها تتعهد في الوقت نفسه باستخدام القوة الجماعية ضد أي معتدٍ»(غريفيثس، أوكالاهان، المرجع السابق، ص٨١).

وإذا كان التعاون لم ينتج آمالًا عريضة أمام الدول ما دام التنافس هو السيد بالرغم من تحقيق قفزات نوعية في هذا الخصوص؛ فإن الخوف من الآخر (الدول فيما بينها) يبقى على حدود التعاون بشكل نسبي فقط بحسب طبيعة الدول وسياساتها الداخلية والخارجية على حد سواء. وتشير

الدراسات الأمنية إلى أن المعضلة الأمنية ستزداد على خلفية التنافس القائم بين الدول على حساب التعاون الذي نراه موجودًا لكنه نسبي لدرجة أن الدول تطمح إلى التعاون لكنها تتنافس في العمق فيما بينها من أجل احتلال الريادة وتزعم القيادة، وأن غياب التعاون سيوحي بانتشار شيء من «الفوضى الأكثر نضجًا» في عالم تزداد فيه المخاطر والتهديدات أكثر من ذي قبل بحكم انطواء المنافسة النووية عليه من خلال كثير من الدول.

لكن كثرة البحث عن الأمن تعني افتقاده؛ لأن ازدياد المكاسب وتعاظم الأهداف ينجر عنه حتمًا عدم الشعور بالثقة لدى الدول المجاورة ويصبح البحث عن حب الأنا أكثر؛ لكن هذا كثيرًا ما يستلزم غياب الأطر السياسية والقواعد الإستراتيجية التي تحكم العملية الأمنية؛ بهدف جعل الواقع ومحيطه أكثر أمنًا عن طريق السياسة والاقتصاد والتجارة والتربية والأخلاق وغيرها، ما يضمن إعادة بناء العلاقات الدولية مما هي عليه إلى ما ينبغي أن تكون عليه تبعًا لتطورها المتردي وتدني مفعولها بين الدول في ظل القطبية الأحادية.

ذلك ما حدث فعلًا في الشمال الأوربي الذي تحولت دوله في إطار «عملية النضوج»؛ أي من المزاحمة العسكرية الشرسة إلى الجماعات الأمنية Security Communauty، خاصة بين فرنسا وألمانيا من خلال تطور العلاقات بينهما لدرجة تأمين الفضاء الأوربي عن طريق إنشاء «مجتمع متآلف». أي بمعنى آخر من مجتمع العداوة إلى مجتمع الحلف. بيد أن هذا التطور الإيجابي بات يصنع من الحلول السلمية أرضية خصبة لنبذ الحرب والتأكيد على السلم كمنطلق أساسي بدلًا من اللجوء إلى العنف أو استخدام القوة لحل المشكلات المتنازع عليها عن طريق القيام بمشروعات مشتركة. لكن المجتمعات الأوربية ليست كبقية المجتمعات الأخرى التي باتت

تتقاسم الخوف والفوضى في مجتمع دولي يفتقد إلى مثل هذه الإنجازات التي أصبحت داخلية بحيث إن الأمن غير متساوٍ معها.

وبالتالي أصبح الأمن الجماعي مطمح الدول جميعها، خاصة في بيئة باتت توصف بالفوضوية، وأن الدول تتزاحم فيها من أجل مكاسبها ومصالحها على حساب أخرى؛ لكن «الفوضى الإيجابية» تسهم في إبراز ما مدى أهمية الدول في تأمين مجتمعاتها واقتصاداتها؟ كونها الأهم بدلًا من «الفوضى الناضجة» بالرغم من دعاوى ليبوزان المتكررة إلى تمديدها خارج أوربا؛ إلا أنها تبقى حلمًا يراود الواقعيين الجدد في إحلال السيطرة على بقية مناطق العالم الأخرى؛ ذلك ما عجزت الواقعية في تلافيه، بل أصبحت تبحث عنه كإطار ضامن لقوة بعض الدول على حساب أخرى، ومن هنا تستقي مضمون نظريتها ليس إلا.

وإذا كان ثمة قصور في التأكيد على الأهمية الأمنية من قبل الدول العظمى بالرغم مما تطمح إليه في المقابل إزاء الدول الأخرى؛ فإنها تبقى حكرًا عليها ما دام غيرها من هذه الدول الأخرى لم تطوّر المفهوم لديها، بل التنظير حوله؛ لتأخذ السياسات العامة والدولية نصيبًا منها. كما لا يمكن تحقيق الأمن الدولي؛ إلا إذا كان كل من الأمن الوطني والإقليمي متوافرين بكثرة. أي بمعنى آخر وجود الحد الأدنى من الأمن المتعارف عليه في مجال ثقافة السلم، والنمو الاقتصادي وأصول التربية وقيم العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان وحماية البيئة وغيرها التي حالت معوقات دون بلوغ مستواها بعيدًا عن نشرها في العالم وفق نظام أمني يسهم بدوره في صد العدوان بقيام بناء صرح للمجتمع الدولي الذي ينعكس سلبًا على مفهوم الأمن الدولي بوجه أعم.

كما ينحصر مفهوم الأمن الجماعي فيما يقدمه الفرد للجماعة وما تقبل عليه الجماعة تجاه الفرد؛ فهي إذن عملية ميكانيكية متلازمة تدعو جميع الدول إلى حفظ الأمن والسلم العالميين؛ إلا أنه كثيرًا ما يرتبط التنظيم الدبلوماسي والقانون الخاص بالأمن الجماعي؛ نتيجة غياب توازن القوى التي لم تعتزم الأمر على إنشاء حكومة عالمية. وإذا كانت فكرة إنشاء الحكومة العالمية تهدف إلى تقويض دعائم الحرب مقابل تحقيق السلم كغاية أساسية بامتياز؛ فإن الأمن الجماعي جزء لا يتجزأ من هذا التوجه بحكم أن أحد برنامجه يقوم على ذلك نتيجة انتشار النظام الدولي الفوضوي. علمًا أن الأمن الجماعي يقوم بدوره على جملة من الآليات القانونية التي تجبر الدول على التعاون من جهة، وتفرض عليها منطق استخدام القوة فيما بينها من جهة ثانية، وذلك على أساس قمع الاعتداء بانتهاج سياسة متفتحة بين الدول وسياسة متصلبة في اعتداء دولة على أخرى، كما «يتم تحقيق ذلك عبر توجيه تهديدات ذات صدقية إلى المعتدين الحقيقيين أو المحتملين، وتوجيه وعود ذات صدقية أيضًا إلى الضحايا الحقيقيين أو المحتملين، باتخاذ تدابير جماعية فاعلة للحفاظ على السلام، وتنفيذها عند الضرورة. وقد تتراوح هذه التدابير بين المقاطعة الدبلوماسية وفرض العقوبات وحتى القيام بأعمال عسكرية. ويكمن أساس الفكرة في عقاب جماعي ضد المعتدين من خلال استخدام قوة كبيرة جدًا. وتتنازل الدول المنتمية إلى هذا النظام عن اللجوء إلى القوة لحل النزاعات الناشئة بينها، ولكنها تعد في الوقت نفسه باستخدام القوة الجماعية ضد أي معتدٍ. أما في المسائل الأخرى كافة فتبقى الدول كيانًا صاحب السيادة»(المرجع نفسه).

وقد يطمح نظام الأمن الجماعي إلى تحقيق السلام بين أعضاء الدول القوية أو المؤثرة في المنظومة الدولية وليس كل الدول، وفقًا للمبادئ

والغايات التي تسيطر عليها القاعدة العامة. وذلك ليس على أساس أنه تحالف مثلما هو الشأن بالنسبة للحلف الأطلسي وإنما هو نظام أمن جماعي انطلاقًا من نظام الدفاع الجماعي. ولعل سيطرة نظام الأمن الجماعي كثيرًا ما تسهم في تغييب نظام أمن دولي من خلال عدم اللجوء إلى منطق القوة من جانب واحد مقابل تقديم مساعدات وتعويضات للجانب الآخر بشأنها، مع الإشارة إلى اشتراك الدول في تعزيز العقوبات على الطرف المعتدي. وبالتالي يمكن القول في هذا الإطار إن هنالك ثلاثة أسباب رئيسة يقوم عليها نظام الأمن الجماعي وهي كالتالي:

أولًا: تعد هذه الفكرة وافية بالأمن لكل الدول، وليس الدول الأكثر قوة فحسب، من حيث المبدأ تملك الدول كلها دافعًا للانضمام إلى مثل هذا النظام؛ لأنها كلها عرضة لتهديد الحرب.

ثانيًا: يؤمِّن الأمن الجماعي مبدئيًّا يقينًا أكبر بالعلاقات الدولية، على الأقل في تعزيز رد فعل منسق على الحرب.

ثالثًا: «يركز الأمن الجماعي على مشكلة واضحة ظاهريًّا، وهي الاعتداء بالصورة النمطية المعروفة له، كالاعتداء العسكري على سلامة الدول الأعضاء أو على استقلالها السياسي»(المرجع نفسه، ص٨٢).

كما جاءت فكرة نظام الأمن الجماعي عقب نهاية الحرب العالمية الأولى بتوقيع من ميثاق عصبة الأمم بمقتضى المادة العاشرة التي تضمن السلام؛ إلا أن المادة السادسة عشرة بحسب نفس المصدر جاءت بدورها لتؤمن التهديد عن الرد بالمثل. وفي المقابل جاء نص المادة العاشرة يحث الأعضاء على الالتزام بالوحدة الترابية وسلامتها. لكن دعوة البحث عن السلم عن طريق الحرب برد المعتدي تعد من أولى النقاط الأساسية التي قوّضت دعائم عصبة الأمم بعدما فشلت في تحقيق ذلك دون التزام الدول الكبرى بذلك.

لذا جاءت خليفتها المتمثلة في هيئة الأمم المتحدة التي لا تتناول عبارة «الأمن الجماعي» في ميثاقها كونه وسيلة من أجل حفظ الأمن والسلم في العالم. وعليه يصبح الأمن الجماعي طموحًا تسعى كل الدول إلى تحقيقه؛ إلا أن الدول الكبرى تحاول ضبط أوضاعها الداخلية عن طريق عدم الاعتداء فيما بينها كونه جريمة في حق العلاقات الدولية؛ الأمر الذي جعل الدول تنساق بموجبه بحثًا عن بدائل وضمانات ما يعيد لها الثقة مع نفسها من أجل تعميم ذلك على بقية الدول الأخرى.

ومن بين ما يهدّد الأمن الجماعي أن الدول ليست في مستوى واحد من دون أن تتأثر بما يتأثر به جميعها؛ لذا يصعب حصر الأمن الجماعي في نطاق واحد من دون أن تؤسس له آليَّات وضوابط تحكم توجهاته من وإلى صالح الدول جميعها، وعلى ضوء هذه التصورات بات الأمن الجماعي يطرح جملة من المشكلات الأساسية في هذا الخصوص وهي كالآتي:

١ـ «كثيرًا ما تجد الدول صعوبة، بل يتعذر عليها التمييز بين «المعتدي» و«الضحية » في الصراعات الدولية.

٢ـ يفترض الأمن الجماعي أن يكون كل اعتداء اعتداءً خاطئًا وقد توجد ظروف يكون فيها الاجتياح مبررًا ضد جار يلوح بالتهديد.

٣ـ بما أن بعض الدول تحرص على الصداقة بشكل خاص؛ لأسباب تاريخية أو أيديولوجية، فمن غير المحتمل أن تنضم إلى تحالف ضد أصدقائها.

٤ـ قد تؤدي العداوة التاريخية بين الدول إلى تعقيد العمل الناجع لنظام أمني جماعي.

٥ـ بما أن الدول ذات السيادة تميل إلى أن تلقي الأعباء على غيرها في دفع ثمن التصدي للعدوان؛ فإنه كثيرًا ما توجد صعوبة في توزيع الأعباء بشكل منصف.

٦ـ تنشأ صعوبات في حشد سريع للعدوان والتصدي له بسبب عدم الرغبة في الانخراط في تخطيط يسبق الأزمة احتياطًا.

٧ـ كثيرًا ما تمتنع الدول عن الانضمام إلى تحالف؛ لأنه من المحتمل أن يحول العمل الجماعي صراعًا محليًّا إلى صراع دولي.

٨ ـ تمتنع الدول عن تقديم التزام تلقائي بالانضمام إلى عمل جماعي؛ لأسباب تتعلّق بسيادة الدولة.

٩ ـ ينطوي الأمن الجماعي على تناقض من حيث امتلاكه القوة العسكرية التي يعتبرها أمرًا ممقوتًا، ومع ذلك فإن الدول يجب أن تكون مستعدة لاستخدامه ضد طرف معتد »(المرجع نفسه، ص ٨٢).

بعدما فشل نظام توازن القوى في تحقيق الأمن والسلم بين الدول جاء نظام الأمن الجماعي؛ ليدعو بدوره إلى ضبط العلاقة بين الدول الأعضاء في المجتمع الدولي، من خلال اتخاذ كامل التدابير والإجراءات المشتركة بين الدول لإجهاض محاولات العدوان بينها. «فنظام الأمن الجماعي يقوم على فكرة مواجهة القوة المسلحة الساعية لتغيير حقائق الأوضاع القائمة والإخلال بالسلم والأمن الدوليين بقوة أخرى مضادة وبجهد دولي مشترك يضمن التفوق عليها بهدف منعها، عن طريق ردعها؛ لإحداث هذا التغيير، وذلك باعتبار أن الأمن الدولي لا يمكن ضمانه إلا من خلال وجود قوة جماعية تتجاوز قوة أي دولة قد تلجأ إلى الاستخدام غير المشرف للقوة وعلاقاتها مع غيرها من الدول باتخاذ تدابير عقابية ضدها»(فهمي، ٢٠١٠م، ص ٢٥).

ولعل سلوك الدول في إطار الحرب أو في مجال السياسة يعد في سياق السياسة الواقعية Realpolitik هو الأساس في الوقت ذاته على اعتبار أن الدول إما أن تكون مهددة (بفتح الدال) أومهددة (بكسر الدال) ما دامت تحمل المصالح وتسعى نحو تحقيق المطامح. ذلك ما جعل فعلًا إشكالية الدولة، بل تحدي الأمن الدولي مصابًا بخلل في بنيته التركيبية التي جعلت الدول تتخوف في بحثها عن أمنها، الأمر الذي جعلها تتحد في إطار صد العدوان باسم الأمن الجماعي من أجل تحقيق ثلاثة مبادئ رئيسة هي:

أولًا: يجب أن تتخلى عن استعمال القوة العسكرية لتغيير الوضع الراهن والموافقة بدلًا من ذلك على تسوية منازعاتها سلميًّا، وأن التغيرات الممكنة في العلاقات الدولية ينبغي تحقيقها عن طريق المفاوضات لا عن طريق القوة.

ثانيًا: يجب عليها توسعة مفهومها للمصلحة الوطنية بحيث يشمل مصالح الجماعة الدولية ككل، وهذا يعني أنه حين يظهر طرف يثير المشكلات في النظام؛ فإن جميع الدول المسئولة تقوم تلقائيًّا وجماعيًّا بالتصدي للطرف المعتدي بقوة عسكرية ساحقة.

ثالثًا: والأهم من ذلك يجب على الدول التغلب على الخوف الذي يسود السياسة العالمية والتعود على الثقة ببعضها. وكما جادل أنيس كلود Inis Claude، فإن نظامًا أمنيًّا كهذا يعتمد على أن تعهد الدول «بمصائرها على الأمن الجماعي»(بيليس و سميث، المرجع السابق، ص ٤٣١).

ومن هذا المنطلق تتحدد أهمية الأمن الجماعي على إثر الحربين العالميتين من جهة، ودخول العالم الحر الحرب الباردة من جهة أخرى. وذلك بهدف

فض الخلافات وحل النزاعات في إطار العلاقات الدولية بالطرق السلمية وتفعيل القانون الدولي ما يضبط حركية الأمن والسلم في العالم. كما يعد هذا الشق أساسًا للتخلص من منطق القوة باللجوء إلى الحوار والمفاوضات والاتفاقيات على أساس التشاور وتقريب وجهات النظر بين الدول بدلًا من اللجوء إلى العنف واستخدام القوة من أجل تحقيق أغراضها المحدودة. ولعل الأمن الجماعي بشكل أساسي يقوم على التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها وقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم (السبعاوي، ١٩٨٣م، ص ٢٠ـ٢١)؛ لذلك جاء الأمن الجماعي بمثابة عقد بين الدول المنضوية تحت لوائه من أجل شل محاولات الزج بالأمن الجماعي وراء الحروب أو على هامش المخاطر المهددة للأمن الدولي، ويضاف إلى هذه المقاربة من نظام الأمن الجماعي جملة من الافتراضات التي تشكل أحد منطلقاته وهي كالتالي:

١ـ «وحدة مسألة الأمن كموضوع: أي اعتبار الأمن الدولي والأمن القومي لأي دولة بمثابة وحدة متكاملة غير قابلة للتجزئة.

٢ـ يترتب على ما تقدم، إذا تعرض الأمن الدولي لتهديد من قبل دولة ما، أو مجموعة قوى؛ فإن الدول الأخرى الأعضاء في المجتمع الدولي عليها أن تعتبر التهديد موجهًا إلى أمنها، ما يفرض عليها اتخاذ تدابير دولية لمواجهته.

٣ـ لا يحق لأي دولة إعفاء نفسها من متطلبات المشاركة الجماعية الدولية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتحت أي ذريعة، كابتعادها عن مصدر التهديد بحجة أن هذا التهديد لا يمسها مباشرة، أو أن علاقاتها لا تفرض عليها المشاركة للتصدي له، ذلك أن مفهوم

الأمن الجماعي يقتضي مواجهة التهديد مهما كانت مصادره وأيًّا كانت القوى التي يتحرك في إطارها.

٤ ـ على الدول الأعضاء في المجتمع الدولي في حال وقوع عمل عسكري عـدواني أن تستجيب بعمل عسكري سريع وفـوري لتطويقه وللحيلولة دون اتساع نطاقه وتفاقم آثاره الدولية.

٥ ـ إن التدابير الدولية المتخذة وضخامة حجمها يوفران القدرة على ردع العدوان قبل وقوعه، وذلك عندما تدرك الدولة التي تحاول العدوان أنها لا تستطيع أن تقاوم قوة أكبر منها، وأن سياستها ستقودها إلى هزيمة أكيدة.

٦ـ أن يكون العمل، وفق متطلبات نظام الأمن الجماعي، في إطار مؤسسة دولية تأخذ على عاتقها حماية الأمن والسلم الدوليين، وتعمل على تطبيق هذا النظام، وتضمن كفاية أدائه والتزام الدول الأعضاء فيها، والذين هم أعضاء المجتمع الدولي، بالشروط التي يجب اتباعها والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم؛ بهدف إنجاح هذا النظام وضمان سير عمله»(فهمي، المرجع السابق، ص١٢٦، ١٢٧).

وكثيرًا ما ارتبط مفهوم الأمن الجماعي بعصبة الأمم عقب تأسيسها بموجب معاهدة فرساي عام ١٩١٩م، أي بعد خروج العالم من الحرب العالمية الأولى؛ خوفًا من الوقوع في حرب ثانية. لقد تكرس ذلك بمقتضى المادة الحادية عشرة من مبادئ العصبة من خلال إشراك جميع الدول، خاصة الأوروبية منها، وذلك على أساس التحالف بدلًا من التنافس، والتقارب بدلًا من التهديد، والتضامن خشية الوقوع في الحرب؛ لأن غياب إشراك الدول فيما بينها على خلفية الأمن والسلم، يجعل بيئتها الدولية ـ وهي المسئولة عنهاـ

مهددة من قبل عوارض عدوانية لا متناهية، كما يهدد مصالحها، بل وجودها كوحدات سياسية.

فالدول إذن ليست مطالبة بالبحث عن الحرب أو دخولها من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها ما دامت ليست راغبة في الدعوة إلى تحقيق السلم بقوتها العسكرية؛ فإن الدول بإمكانها تحقيق تكافل بين الحرب والسلم، إذا أرادت أن تبني قوتها من داخلها من ناحية، وتفرضها على أساس تحقيق السلم والأمن من خارجها من ناحية أخرى. إن التوازن مرتبط بذكاء الدول وعقلنة حكوماتها ونضج سياساتها وتنوع اقتصاداتها على أساس توزيع دائرة التعامل وتمتين التقارب؛ بهدف التكامل والاندماج؛ لأن الفوضى في كثير من الأحيان تنم عن عدم القناعة وانعدام الثقة وغياب الرؤية بين ما هو سائد وما سيسود في الآجال القريبة الآتية؛ «فالأمن الجماعي يعتبر طريقة لتوفير آلية أكثر نجاعة لعملية التوازن إزاء طرف معتد. فمن خلال التصدي للمعتدين المحتملين بقوة ساحقة؛ فإن تدابير الأمن الجماعي ترمي إلى توفير الردع واتخاذ إجراء ناجع في حال فشل الردع»(بيليس و سميث، المرجع السابق، ص٤٣١ـ٤٣٢).

إن تبادل الخبرات بين الدول في إطار توسيع التجارب النظرية والميدانية كثيرًا ما ينهي الخلافات بينها على أساس التقارب من أجل تحقيق المصالح المشتركة؛ بهدف التعاون المثمر والتضامن النزيه بدلًا من التباعد الذي يؤدي إلى الحرب ويحول دون تحقيق أهداف ومصالح كبيرة، وتكون الخسارة فيه مؤكدة للجميع؛ بيد أن إشراك الجميع ضد الجميع على أساس أن البيئة الدولية هي ساحة صراع للمصالح العظمى ضد المصالح الصغرى يعد خطأً جسيمًا لدى الواقعية الجديدة، حيث ترى هذه الأخيرة أن تقسيم العالم إلى دول ومجتمعات هو غياب للأمن لديها وتسعى للبحث عنه عن طريق القوة

والحرب ولكن من دون حدود ومن دون رؤية مستقبلية هادفة، بالرغم من كل ما عاناه العالم وما يُنتظر منه القيام به.

فالإشكال القائم هو حب (الأنا) أكثر من أجل فرض الهيمنة على الآخرين بتقويض دعائم السلم والأمن لدى المجموعة الدولية؛ فالأمن مهما يكن لا يتحقق إلا بتوسيع نطاقه من داخل الدول إلى خارجها في بيئة أكثر فوضوية. ومن هنا لا يمكن للنظام الدولي أن يكتب له النجاح في خضم عدم التحرر من عُقد الماضي عن طريق الحروب التي طالت البشرية ونالت منها أقساطًا كبيرة في الأرواح والعتاد ولكن يمكن بالسلم الديمقراطي إماطة اللثام عن كثير من النقائص والسلبيات التي دفعت البشرية إلى الانتحار في غياب ما يصنع آمالها وينهي آلامها في عالم تقترب فيه عن طريق المعلوماتية وتبتعد فيه باسم المصالح؛ نتيجة قلة الموارد من ماء ونفط وطاقة وتهديدات بيئية.

حقيقة إن ما عاشته الدول الأوربية من نزاعات وصراعات كان آخرها تلك التي عرفتها على أراضيها إبان الحربين العالميتين الأولى والثانية والآثار الوخيمة التي لطَّخت الوجدان الأوربي (ملايين الضحايا وثمانية عقود من التنمية) ذهبت أدراج الرياح. الأمر الذي جعلها تفكر مجددًا في بناء منظومة قيمية تقوم على الأمن؛ كونها مرتبطة بنظام الحياة عن طريق نبذ العنف وإدارة المنازعات بالطرق السلمية مع تحريم ستخدام القوة فيما بينها وإرساء نظام دولي تحمل فيه الجماعة الدولية المنظمة مسئولية حماية كل عضو من الاعتداء عليه والسهر على أمنه (طوالبة، ٢٠٠٥م، ص١٦).

إن درجة العيش لديها تقابلها مرارة الحرب وقساوتها الناجمة عن مخلفاتها اللاإنسانية وأبعادها اللاأخلاقية التي ولدت لدى الأوربيين الشعور

بالبحث عن السلم بديلًا عن الحرب، وذلك من خلال إقامة منظومة أمنية هادفة تقوم على تجريم العنف بين أعضائها وجر الآخرين إليها أو فرضه عليهم من خلال إقامة القواعد العسكرية، وانتشار الأسلحة المحظورة، والإطاحة بأنظمة حكم غير موالية لها؛ تزامن ذلك مع مؤتمر السلام الثاني الذي عقد بلاهاي سنة ١٩٠٧م وتمخض عن إبرام اتفاقية تتعهد بموجبها الدول الأعضاء بعدم استخدام القوة المسلحة في استرداد الديون إلا بشروط (ممدوح شوقي، ١٩٨٥م، ص٤٠٧).

لكن رغبة المصالح وتداعيات الطموح لدى الدول جعلتا من حوادث الحرب العالمية الأولى سببًا لنشوء عصبة الأمم في ٢٨ أبريل ١٩١٩م، حيث إن المادة العاشرة تنص على تعهد الدول الأعضاء باحترام سلامة التراب الوطني والاستقلال السياسي القائم لجميع الدول الأعضاء، كما دعت في المقابل الجمعية العامة لعصبة الأمم بمقتضى بروتوكول جنيف في٢ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٢٤م، إلى تسوية النزاعات الدولية في إطار المحاولة الثانية لتحريم الحروب العدوانية بالطرق السلمية ما يضمن الأمن والسلم لأوربا؛ ذلك ما جعلها تتخلص من عقدتها التاريخية؛ فتعود من الانقسامات إلى الوحدة، ومن الضعف إلى القوة والتوافق، ومن الدولةالوطنية إلى قوة إقليمية ودولية في العالم تخليدًا لمجدها الإمبراطوري.

إن ميلاد الدولةالوطنية وكيفية التعامل معها على ضوء القضايا المطروحة في إطار حقوق الإنسان، والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، والتسيير الاقتصادي... الخ، هو الذي أملى على الدول الأوربية مثل هذه الخيارات ذات التوجه البنيوي والوظيفي في تحديد أهميتها القصوى، نظرًا لما تحمله من إشكالات وبراديغمات خاصة في تجديد صورتها وتفعيل آليتها نحو تخليص مجتمعاتها من أتون الحرب. توافق ذلك مع ميثاق بريان كولوج

Collegue Pacte Briand بباريس في ٢٧ أغسطس/ آب ١٩٢٨م، خوفًا من الوقوع مجددًا في حرب ثانية؛ إلا أن الدولةالوطنية نشأت في إطار الحرب وأن الحرب لديها تعتبر من الوسائل المثلى من أجل فرض الهيمنة والتوسع؛ لكن نبذ الحرب ليس بالسهولة بحيث أن الدولة أخذت على عاتقها ضرورة اللجوء إلى العنف، بهدف توسيع نطاق مناوراتها في إطار القوة في العلاقات الدولية التي لا تخلو منها.

ذلك ما انعكس سلبًا على قدرات الدولة وجعلها تبحث في نهاية المطاف عن الأمن كمؤشر عن التنمية الشاملة بعدما قلصت من محتواه، بالرغم من اجتماع الدول بحثًا عنه. كما لا يتأتى ذلك إلا بقيام الدول بالتعاون فيما بينها من أجل تحقيق الأمن ما دامت غير مستعدة لدخول الحرب كذلك. ومن بين ما تقوم به يمكن استخلاص ما يلي:

- «استعداد كل أعضاء المنظمة الدولية لإيجاد توافق بينها؛ لتحديد الدولة المعتدية أو اتخاذ العمل الجماعي ضدها.
- التزام جميع الدول بإخضاع جميع أهداف سياساتها الوطنية لهذا الهدف السامي.
- إن نظام الأمن الجماعي المثالي يتطلب عضوية عالمية؛ لأن الاتفاق على السلام كهدف أساسي تنخفض قيمته بمقدار عدد الدول المتبقية خارج نظام الأمن الجماعي»(ابن عيسى، المرجع السابق، ص٤٧).

بيد أن تزايد الخوف وتعاظم المصالح معًا هما اللذان ولدا مقاربات أمنية جديدة تحسبًا للوقوع في حرب مقبلة، خاصة بعدما حطت الحرب العالمية الثانية أوزارها وبدأت حرب أخرى باردة من نوع وديناميةٍ ووتيرة أخرى أدخلت العالم شرقه وغربه في صراعات ونزاعات منها ما هو أيديولوجي،

واقتصادي، وإستراتيجي، وأمني، وتجاري، وعسكري...إلخ. لكن فشل أوربا في إنقاذ الموقف إبان الحربين العالميتين باقتتال أبنائها هو الذي ورّطها في الدخول في هذا الصراع في أثناء الحرب الباردة؛ كونها أرضًا ثرية وذات نفوذ وتمتاز ببعدها الجغرافي والإستراتيجي بتوسطها العالم بين قاراته لكي تكون مرتعًا بين صراع الشرق والغرب. هذا ما جعلها تفكر مجددًا فيما يبني القيمة الأمنية لديها كأحد شروط القوة للكيان الأوربي عن طريق دوله مجتمعة وفق نظام أمن جماعي، كونه يقوم على «تلك التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها وقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم»، بمقتضى الفقرة الأولى من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة.

ولعل وجود عنصري المركزية والتدرج يشكل أحد الأجهزة التنفيذية في مجال تفعيل الأمن الجماعي، خاصة عبر جهاز تنفيذي يقوم باتخاذ القرارات المتعلقة بحفظ كل من الأمن والسلم الدوليين (المركزية). أما التدرج فهو ربط نظام الأمن الجماعي وفقًا لسلطات مخول لها حق التقاضي وتفعيل القرارات ما يضمن تزامنه مع واقعه؛ إلا أنه كثيرًا ما يرتبط فشل الأمن الجماعي باتخاذ قرارات حازمة تفيد في حل النزاعات الدولية من دون توصل الدول الرائدة إلى صياغة مفهوم شامل ومانع حول العدوان يقضي بتحديد المصادر ويفعّل من العقوبات في إطار القانون الدولي؛ لكن مواقع التهديد وتغير أساليبه وتنوع مصادره حالت دون التوصل إلى نظام أمن جماعي من خلال متغيراته كالتخريب والتحريض السياسي والضغط الاقتصادي (المرجع نفسه، ص٤٨)؛ بالإضافة إلى عصرنة الوسائل والآليات عن طريق التكنولوجيا المتقدمة التي كبدت الأمن الجماعي للدول فوائد عظمى لصالح المنظمات والجماعات الإرهابية والمافوية.. ومن هذا المنظور يصعب مبدئيًّا

تحديد كل من الضحية والمعتدي. يقول جون مارشايمر: ومما يتعذّر معه إخلاء الوسط الدولي من الصراعات والنزاعات بين الدول في إطار الأمن الجماعي الذي يبقى مهددًا؛ كون أن الدول ذات السيادة تتلقى الأعباء من دون أن تدفع إلى صد العدوان ما يثقل توزيع هذه الأعباء بشكل منصف (Marsheimer, 1994, p.5)

علمًا أن ميثاق الأمم المتحدة لم يعمد إلى اتخاذ قرارات صارمة وجزائية، تهدف إلى صد العدوان أو إحلال السلام عبر تشكيل قوة مسلحة تابعة لها أو إلى منظمة عالمية أخرى دون أن تهتم أيٌّ من هاتين القوتين بنزع السلاح كشرط أساسي لحفظ الأمن الجماعي. وإذا كان المحتوى السياسي والطرح الأمني هما المعول عليهما في عملية حفظ الأمن؛ فإن أوربا ذاتها كانت ولا تزال حينها تعيش تحت واقع التقسيم بين جناحيها الشرقي والغربي. الأمر الذي انعكس سلبًا على صياغة مفاهيم ورؤى تسهم إلى جانب هيئة الأمم المتحدة في تبني مواقف وانتهاج سياسات تعمم على بقية دول العالم الأخرى.

وإذا كان الأمن الجماعي مصابًا بعطل هيكلي يبحث عن رشاده لا غيّه؛ فإن واقع الدول ذاتها يقاس من منظور السيادة من جهة، والتنافس والقيادة من جهة أخرى. الأمر الذي جعل من الأمن الجماعي لايرتقي إلى درجة التأثير في الدول ما دامت مجبورة على التنافس؛ كونها تحمل أخطار وتهديدات بعضها للبعض؛ ولكن في غياب الآليات والأدوات التي تحكم السياسة الدولية ما يعكس الخطورة التي تمر بها العلاقات الدولية من حين إلى آخر، وأن طبيعة الانزلاقات تكمن في: مدى غياب التحكم فيها هو واقع معيش من ناحية، وترشيد الحكم إلى درجة تحقيق ما ترغب فيه الدول وصولًا إلى مستوى الأمن الجماعي من ناحية أخرى.

وعلى ضوء هذه المعطيات، هناك جملة من الاعتبارات التي يقوم عليها الأمن الجماعي وهي كالتالي:

- «حظر اللجوء إلى القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية؛ إلا في حالة الدفاع عن النفس التي تنظمها قوانين الأمم المتحدة، أو عن طريق الآليات التي تكون مسئولة عن تنفيذ نظام الأمن الجماعي (مجلس الأمن)، حيث تنص المادة الثالثة والأربعون من ميثاق الأمم المتحدة، على تعهد أعضائها بحفظ السلم والأمن الدوليين، وأن يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن وبناء على طلبه ما يلزم من قوات لحفظ الأمن والسلم الدوليين (صبري مقلد،١٩٨٥م، ص ٣١٨).
- استعداد كل الدول لإيجاد توافق بينها؛ لتحديد الدولة التي تقوم بالعدوان، واتخاذ العمل الجماعي ضدها.
- التزام الدول بإخضاع جميع سياساتها الوطنية بما يتماشى والقانون الدولي، في سبيل تحقيق الأمن الدولي مثل: الابتعاد عن أسلحة الدمار الشامل.
- احترام المعاهدات والاتفاقات الدولية.
- احترام سيادة الدول واستقلالها»(علوي، ٢٠٠٦م).

إن مهمة الأمن الجماعي تبقى معلقة حتى تفطن الدول وطنيًّا وإقليميًّا ودوليًّا لدرجة المخاطر والتهديدات المحدقة والناجمة عن غياب الحوار والتشاور؛ كون أن الدول جميعها تحاول ضبط ما عجزت عنه أو فشلت فيه بداخلها لاستدراكه من خارجها ما يعيد لها الثقة ولو على حساب الدول الأخرى. هذا ما انعكس سلبًا على المجموعة الدولية في إطار البحث عن

الأمن والتوصل إلى تحقيق الأمن الجماعي تحديدًا. وفي هذا الصدد تحاول لجنة السكرتير العام لدراسة التهديدات والتحديات والتغيير ـ إبراز جملة من المقترحات التي تواجه مهددات الأمن العالمي وهي كالآتي:

١ـ «تكريس مفهوم الأمن الجماعي يقوم على الاقتناع بأن كل الدول في وضع انكشاف أمني من حيث إن التهديدات الحالية لا تعرف حدودًا ولا قيودًا وطنية، والاقتناع أيضًا بأنه لن يكون بمقدور أي دولة منفردة أن تقوم بتحمل مسئوليتها عن حماية شعبها وعن عدم الإضرار بجيرانها، ولكن هذه المسئولية تحتاج إلى التشارك من جانب الدول في ضمان أمن بعضها البعض.

٢ـ تكريس مفهوم للتهديد الذي يواجه العالم مفاده: أن ذلك التهديد يتمثل في التحديات الاقتصادية، الاجتماعية، الصراعات المحلية، الصراعات بين الدول، انتشار أسلحة الدمار الشامل، الإرهاب الدولي، الجريمة العابرة للحدود.

٣ـ التوافق على أن التنمية هي الأساس في السعي إلى منع الصراعات وكذلك الضمان لنجاح الأمن الجماعي.

٤ـ الالتزام بنصوص ميثاق الأمم المتحدة في شأن استخدام القوة وفي إدارة العلاقات الدولية وبخاصة ما جاء في المادة الحادية والخمسين بشأن الدفاع عن النفس وما تتضمنه من ضوابط لاستخدام القوة في حالة الدفاع عن النفس، وكذلك الالتزام بالترخيص باستخدام القوة بقرار من مجلس الأمن على أن يراعى فيه أن يكون التهديد الذي يوجب استخدام القوة جديًّا، وأن يكون الهدف من استخدام القوة واضحًا، وأن يكون استخدام القوة ملجأ أخيرًا، وأن يكون

استخدام القوة على أساس من مبدأ التناسب ومبدأ توازن النتائج والآثار الناجمة عنه.

٥ـ إصلاح مجلس الأمن على أساس من مبادئ تمثيله للأقاليم والدول المسهمة، والفاعلية والمساءلة مع توسيعه؛ ليضم ٢٤ دولة عضوة.

٦ـ تكريس مبدأ التعاون الإقليمي وتوسيع التعاون بين المنظمات الدولية والأمم المتحدة والسعي إلى اتفاق يقنن ذلك التعاون»(علوي، المرجع السابق، ص ٣٠ـ٣١).

١ . ١ . ٥ الأمن المشترك: Commun Security

يشكل الأمن فكرة، بل قيمة إنسانية مطلقة حتى لا تتنافس عليها أو تتصارع حولها الدول. لكن السؤال المثير للجدل في هذا الخصوص هو: هل يرتبط الأمن بالخطط العسكرية عن طريق البحث عنه؟ وهل الأمن يشكل مجال صراع بين الدول تحت ذريعة التوصل إليه عن طريق البحث عنه من أجل التعاون فيما بينها بموجبه؟ وإذا كان هذا المفهوم هو الغالب؛ فإن التعامل به لم يتم إلا في الثمانينيات من القرن الماضي؛ نتيجة تدهور العلاقات بين المعسكرين الشرقي والغربي؛ إلا أنه يبقى رمزًا للتطلع العالمي نحو السلم، خاصة من قبل أولئك الراديكاليين، كما أن الأمن المشترك كان يدعو إلى حفظ التسلح أملًا في تقليص نفقات الدفاع. ذلك كان مطمح غورباتشوف الذي كان متخوفًا من تحالف كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا ضد الاتحاد السوفياتي السابق؛ أملًا منه في القيام بإصلاحات داخلية عن طريق البيروسترويكا التي كان يهدف من ورائها إلى عدم تقويضها، بل إنجاحها خارجيًّا بمجرد دخوله عهدًا تنافسيًّا جديدًا. لقد كان يهدف من هذا التوجه الجديد إلى دخول مجال آخر همّه التقليص من

القوة التي كانت تسعى إليها الولايات المتحدة الأمريكية خوفًا من الوقوع في حرب نووية. وعليه: «كانت التدابير التي دافع عنها غورباتشوف وآخرون واسعة النطاق؛ فلقد شملت بالإضافة إلى مجال ضبط التسلح تدابير لبناء الثقة والأمن؛ فضلًا عن اتخاذ سياسة دفاعية غير هجومية. وأمكن لتدابير بناء الثقة هذه أن تشمل زيارات منتظمة بين القادة العسكريين من الجانبين، وإخطارات مسبقة بالتدريبات العسكرية، ومجالات أخرى لتعزيز شفافية أكبر في الخطط الدفاعية. أما السياسة الدفاعية غير الهجومية فهي تتعلق بنشر الأسلحة والعقائد العسكرية الإستراتيجية التي تخفف الخوف من الهجوم المفاجئ من قبل الخصم» (غريفيثس و أوكالاهن، المرجع السابق، ص ٨٥).

ولعل الخوف من اتساع نطاق السعي وراء التسلح من أن يأخذ أبعادًا جديدة لا يمكن السيطرة عليها على أساس ربط الأمن المشترك بالأمن الذي يحاول معالجة أو معاينة المشكلات الاقتصادية والبيئية على خلفية انتهاج سلوك التعاون بين الدول من أجل استرشاد السياسات بطرق عادية تدعو إلى قيام نظام دولي يقوم على التعاون المثمر والنزيه. ذلك ما ينجر عنه تحقيق الأمن والسلم بواسطة تحقيق الأمن المشترك مع بقية الدول الأخرى فيما بينها؛ أي بمعنى معالجة المشكلات المطروحة غير العسكرية وسبل معالجتها لدرجة توسيع نطاق الأمن المشترك. هذا ما لا يدع مجالا للشك بأن الحرب تبقى هامشية دون اللجوء إليها إلا في حالة سوء التقدير أو انتهاج حسابات خاطئة قد لا تأخذ بعين الاعتبار حيثيات الحرب وتداعياتها عن طريق النتائج المترتبة عليها.

كما تجدر الإشارة بالذكر أن مفاهيم الأمن المشترك حتى وإن لم تكن نظرية متعارفًا عليها من قبل العلماء والمختصين؛ فإنها تبقى من بين القواعد، بل من الخطوات المتفق عليها من أجل معالجة قضايا الأمن والسلم في العالم؛

بحكم الظرفية التاريخية التي مرت بها الحرب الباردة وبحجة ترسيخ معالم النظام الدولي. وعلى خلاف الواقعيين الذين يرمون من دعوا إلى الأمن المشترك بأنهم «ساذجون» كونهم لم يعيروا اهتمامًا بالغ المستوى بالأمن لكي يكون محل تنافس بين الدول؛ فضلًا عن أن الأمن المشترك يحتل موقع منتصف الاتجاهين النظريين بين تقاطع الواقعية والمثالية.

وبالرغم من الانتقادات اللاذعة التي وجهت إلى الدولة؛ كونها المهدد الأول في هذا الخصوص لتحقيق الأمن البشري؛ انطلاقًا من أوربا التي فشلت في تحقيق أمنها الداخلي سواء مع عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى، أو مع هيئة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك أملًا في تحقيق الأمن العالمي الذي لا يقبل بالنظام السياسي الدولي وما يتمخض عنه في تحقيق أنماط حكم أكثر صلابة وتفتحًا معًا وفقًا للقضايا العالقة والتحديات المحدقة بالعالم من أجل تخليصه من أوضاعه التي آل إليها في ظل البحث عن الحكومة العالمية. «ونتيجة لتلك الشكوك بشأن دور الحكومة العالمية في تحقيق الأمن الجماعي ولمثالية مشروعها وصعوبة تجسيده عمليًّا في المجتمع الدولي، انبثق المذهب العملي الدولي إبان الحرب العالمية الثانية، وهو المذهب الذي أصبح يعرف فيما بعد بالوظيفية في العلاقات الدولية-Fonctio-nalism- يهتم هذا المذهب بالتركيز على ثلاثة محاور رئيسة هي: اقتصادي، اجتماعي، مؤسساتي، من خلال التنظير لإقامة مؤسسات إقليمية وعالمية تهتم بمسألة التنسيق والتعاون بين وحدات المجتمع الدولي، كما تقوم بوظائف اقتصادية واجتماعية وفنية محددة؛ لكي تسهل من عملية التكامل والاندماج الاقتصادي والسياسي بين الدول»(بن سلطان، ٢٠١١م، ص ٣٦٧).

لذلك تتجه التجارة الدولية في السياق نفسه بحكم أن الدول تبتعد بموجبها عن الحرب من أجل انتهاج سلوكيات أقل عدوانية وأكثر تفتحًا

على العالم عن طريق التعاون السلمي؛ كون اللجوء إلى القوة في حل النزاعات عن طريق الحرب بالغ التكلفة وأكثر ضررًا، ذلك ما حاولت بموجبه كل من ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية الانقياد نحوه بعدما أصبحتا تشكلان أكثر قوتين اقتصاديتين؛ نظرًا لتكنولوجيتهما الرائدة في العالم. ولا غرو بأن التجارة الدولية لا تعني الحرب بين الدول على أن اللجوء إلى القوة من أجل قيادة الحرب يشكل طريقًا مسدودًا، وأنه لا مناص من التعامل عن طريق التجارة؛ بهدف تحقيق الأمن وتعزيز الاستقرار كجزء لا يتجزأ من تكوين البناء البشري والتاريخي والحضاري في التمدن والعمران وإلا ستقوض دعائم ذلك بالحرب.

ذلك يجعل النظام الدولي في حالة استنفار قصوى، نظرًا لانسداده على نفسه، خاصة عندما تلجأ دوله إلى الحرب التي تسهم في تدمير الاقتصادات القومية لكي تعلن حينئذ عن حالة التوتر التي تعرفها العلاقات الدولية لدرجة التقليل من الأمن وإضعاف السلم مقابل انتشار الفوضى الدولية. تزامن ذلك مع طروحات الليبراليين التجاريين الذين يؤكدون على خلاف الوضعانيين الفوضويين بأن أهمية الدول هي في لجوئها إلى التجارة وليس إلى الحرب عن طريق فتح الأسواق واستقبال رؤوس الأموال وتنقل الأشخاص كسمة من سمات التعاون والتضامن؛ بغية ازدهار الدول دون أن يتجاهل بعضها بعضًا. ما يفضي بها الحال إلى البحث عن الأمن عن طريق الحرب. هذا ما حاول الليبراليون تأكيده بواسطة التجارة؛ بهدف احتواء المشكلات الأمنية في المستقبل المنظور.

ومهما يكن من أمر فإن الليبراليين الجدد يحاولون عدم التمسك بالحرب مقابل التوصل إلى العمليات التجارية؛ بهدف قطع دابر الحرب ذاتها وإن كانت لا تمنع من الوقوع فيها كونها محطة مهمة في تشكيل الدول. وأن الدول

مرت تقريبًا بها على اختلاف ظروف نشأتها وأشكال تطوراتها، الأمر الذي جعلها تبحث عن بدائل واهتمامات أكثر فائدة من ذلك. إن العزوف عن الحرب ليس بالشيء السهل مقابل مزاولة التجارة كأساس لتغيير منحى الدول بالابتعاد عن الحرب. ولعل ما وصلت إليه الدول عسكريًّا عن طريق بحثها عن الأمن جعلها تلجأ إلى التجارة الدولية من أجل تعزيز مواقعها؛ بهدف تقوية أهميتها ما بين الدول في مجال الأمن والسلم. «إن ارتباط الدول ببعضها عن طريق التجارة والاستثمار وإقامة المرافق فيما بينها بكل ما تنطوي عليه من ربحية عالية، سوف لن يكون حافزًا قويّا لحل الصراعات سلميًّا وحسب، بل يشكل أيضًا دافعًا قويًّا لأطراف أخرى لديها استثمارات في كل بلد من البلدين المتنازعين لأن تتدخل لمنع نشوب الحرب»(بن سلطان، المرجع نفسه، ص٣٧٠).

ومن البديهي إذن أن تزيل العلاقات التجارية كثيرًا من الخلافات باتجاه الحرب وتنحو نحو السلم الذي يعمل بدوره على تعميق العلاقات الاقتصادية بين الدول؛ بدليل أن الرخاء والازدهار هما هدف الدول؛ فضلًا عن تحولهما في هذا الإطار إلى أمن واستقرار بحكم طموح كل الدول إليهما ما يزيل الخلافات ويقوي العلاقات وينمي التبادل. كما أن غياب التجارة كثيرًا ما يوحي بسوء الظن وعدم معرفة الطرفين أو الأطراف الأخرى على أساس أن الحرب تعني تجاهل الآخر ما يجعل هذين الطرفين أو بقية الأطراف الأخرى على مقربة من دخول الحرب؛ علمًا بأن المناطق الأكثر نزاعًا هي الأقل تجارة؛ كونها لا تنعم بالرقي والازدهار؛ كناية عن قلة الأمن لديها؛ لذا يوصي الليبراليون الجدد في هذا الإطار بدءًا من مطلع الثمانينيات من القرن الماضي على تقليص مهام الدولة عن طريق القطاع العام بإعطاء الأولوية للقطاع الخاص؛ بالإضافة إلى تحرير رؤوس الأموال والرفع من

القيود الجمركية؛ لدعم التجارة العالمية. ذلك ما يحاول صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية بدعم من الشركات متعددة الجنسيات على الأخذ بما جاء به الليبراليون الجدد. يتأتى ذلك مع وضع جملة من الآليات والقوانين التي تنظم التجارة العالمية على أن الحركة الاقتصادية العالمية تخضع بدورها إلى تدخل الهيئات والمنظمات الدولية في تنظيمها أكثر من تدخل الدولة ذاتها. ومع نهاية الحرب الباردة وظهور العولمة كإطار جديد موجّه للاقتصاد العالمي؛ فإن العالم الثالث لا يخلو من هذه السياسات التي عرفتها اقتصاداته مع الخضوع لبرامج هيكلية ومشروعات تصحيحية للاقتصاد القومي بما فيها التعددية السياسية. هذا ما يراد منه لكي يدخل إذ ذاك في الحركة الاقتصادية العالمية عن طريق الاستثمار المباشر والأجنبي معًا على أن السياسات العمومية القومية للدول تتوقف عند الحديث عن الاقتصاد العالمي عن طريق تدخل المنظمات الدولية في توجيهه؛ لكن السؤال المثير للجدل في السياق ذاته هو: إلى أي مدى يمكن أن تحقق التجارة العالمية نظامًا أمنيًّا جماعيًّا فعليًّا قائمًا على نظام دولي مستقر يحقق طموحات دوله وآمال شعوبها؟

هذا ما يدعو فعلًا إلى الاعتماد المتبادل؛ نظرًا لما تمليه العلاقات الثنائية أو الجماعية بين الدول، كونها مرتبطة بالمصالح الأساسية المتنوعة سواء إقليميًّا أو قاريًّا أو عالميًّا. علما أن حاجة الدولة الواحدة مرتبطة بغيرها من الدول الأخرى وذلك ما يعكس طبعًا مدى تماسك الوحدات السياسية فيما بينها عن طريق المنطق النفعي الذي يقوم على الاعتماد المتبادل ما يوحي بقيام وزن للنظام الدولي الذي تشترك في بنائه وتسهم في بلورته. ولعل هذا الطرح قد لا يتماشى وبقية كل الدول؛ كونه ينفرد بالطرح الليبرالي مرورًا بالأمن القومي ووصولًا إلى التبادل التجاري. إن غاية الدول في حال جنوحها إلى السلم

الفعلي بعد تأكد قناعتها به خاصة؛ عليها أن تدرك أن الأمن المشترك أساس البناء عن طريق الاعتماد المتبادل الذي ظهرت أهميته في تخليص الدول من عقد النزاعات والذهاب إلى مستوى التحالفات الاقتصادية وبناء التكتلات التجارية؛ لكن ذلك قد يتأتى في ظل التخلي على بعض التوازنات الأساسية التي تدفع نحو الاعتماد المتبادل؛ كونه نسبيًّا بالمرة وغير معتمد من قبل جميع الدول ما دام أنه يمس الدول الليبراليةالصناعية التي تبحث عن أسواق من أجل تصريف بضاعتها.

إلا أن البعض يُجمع بأن الاعتماد المتبادل قد لا يكون صائبًا في كل الحالات، بحيث إن من «نتائج الثورة الصناعية زيادة ظاهرة الاعتماد المتبادل بين الدول، وبالتالي زيادة درجة المبادلات وتداخل المصالح، وهذا الوضع أصبح يشكل شيئًا فشيئًا مشكلة في النظام الدولي؛ فالاعتماد المتبادل يؤدي إلى وضع قلق باعتباره يؤسس لعلاقات تبادل غير منظمة ولا تخضع لأي نوع من أنواع التنظيم أو المؤسسات؛ لذلك يعتقد المختصون أن أهم مشكلة واجهت الدولة القومية المتقدمة هي مشكلة تزايد ظاهرة الاعتماد المتبادل»(عياد، ٢٠١٣م، ص ٢١).

يتزامن ذلك مع فقدان السيادة الوطنية؛ نتيجة تداخل المصالح بحكم الرقابة التي تفرض وجودها على خارج إقليم الدولة الوطنية ما يقلص من الاندماج الذي جاءت به نظريتا كل من ديفيد متراني David Matranny وكارل دوتش Karl Deutch. وذلك على أساس «أن الدولة ـ الأمة لا يمكن أن تتفادى منفردةً النزاعات وتحل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية؛ لأن المجتمع الدولي مقسّم بصورة تعسفية إلى وحدات سياسية تستند إلى الأقاليم بدلًا من المشكلات التي يراد حلها.(...) فالمطلوب إذن هو إنشاء مؤسسات تقوم على الوظيفة، لا على الإقليم، من أجل حل المشكلات المطروحة. هذه

المؤسسات تستبعد الخيار العسكري في العلاقات بين الدول وتمكن من إقامة وحدات متكاملة لإزالة المصاعب»(جراد، ١٩٩٢م، ص ٩٨).

كما أصبحت حاجة الدول المتنامية عبر القيم والثقافة والاقتصاد والسياسة تلح وبشدة على ضرورة التلاقي بدلًا من التباعد ما يضمن قوَّتها في هذا السياق خوفًا من الوقوع في ضعفها الداخلي أو في إضعافها خارجيًّا؛ نتيجة التطور العلمي والتقدم التكنولوجي اللذين باتا يفرضان منطق التكامل والاندماج بين الدول. وعلى هذا الأساس فإن التقدم العلمي سواء أجاء عن طريق الوطنيين أم الأجانب في دولة عظمى كالولايات المتحدة الأمريكية كما يقول كارل دوتيش خاصة في مجال تفتيت الذرة أو في قطاع الصحة: فهو من نصيب هؤلاء الأجانب الوافدين إليها؛ حاصل عن طريق منطق الاكتشافات العلمية ذاتها التي تفرض الانفتاح على الآخر على ضوء التوصل إلى الرقي والتقدم والتفوق الحضاري. لذا يمكن القول بأنه «تنطلق نظرية الاعتماد المتبادل من فرضية أن كل أمة، أو كل دولة مهما كان حجمها (الجغرافي، السكاني، الاقتصادي، العسكري)؛ فإنها تعتبر أقلية مقارنة بحجم الأمم أو الدول الأخرى، وبالتالي، فإنها مهما كبرت، عليها أن تضع في حسبانها ما يفعله الآخرون ـ الدول ـ فإذا أرادت أن تنجز وتحقق أي شيء أكثر من مواردها وإمكاناتها الذاتية المحدودة، وجب عليها أن تتعاون وأن تنسق جهودها مع غيرها من الدول؛ لأن التعاون يحقق المزيد من المكاسب، ويساعد على تقديم الحلول السلمية للأزمات الدولية المشتركة سواء أكانت اقتصادية مثل: انخفاض الاستثمار، التذبذب في أسعار العملات، التضخم، البطالة، ندرة الموارد، أم سياسية ناجمة عن القوة وتوازن القوى من تحالفات ونزاعات وصراعات وحروب»(بن سلطان، المرجع السابق، ص ٣٧٢).

ولعل أصحاب نظرية الاعتماد المتبادل يحاولون الانطلاقة من فرضية مآلها: إن التعاون الدولي يقوم على نبذ القوة وعدم القبول بفكرة الحرب في ظل بناء علاقات تقوم على المصالح والاعتبارات القومية والقارية والعالمية؛ بهدف إزالة ما يعيق تقدمها أو يسهم في إضعافها وذلك بواسطة التجارة والتعاون الاقتصادي. يتشكل ذلك على أساس خطوة من الخطوات البارزة في ظل تفاهم الأمم ورقي دولها بدلًامن الخلافات والنزاعات التي تسعى بموجبها بمرور الزمن إلى غاية إقامة مدلول إيجابي للعلاقات الثنائية أو الجماعية على أساس المحبة والسلم والتعاون. بيد أن هذا التقارب في التكامل والتباعد في المبادئ من حيث درجة التقدم والرقي عند الدول العظمى في الشمال والتخلف في الجنوب قد لا يفضي إلى تقليص حجم التبعية بحيث إن الدول ليست في مستوى واحد من التطور والرقي؛ وبناءً عليه يصعب تطبيق نظرية الاعتماد المتبادل على كل الدول وبدون استثناء؛ نتيجة لهذا الاختلال الجوهري كونه يعكس مدى التناقضات العميقة التي تحدّ بدورها من المصالح المشتركة بإعطاء الدفع للجانب الذي يبحث عن الاعتماد المتبادل بدلًا من الذي هو خارجه من أجل إنشاء إمبريالية جديدة تقوم على بيئة فوضوية للدول الصناعية في المركز على حساب الدول المتخلفة في المحيط؛ بهدف ربطها بمصالحها على ضوء الاقتصاد الدولي. وفي هذه الأثناء «يمكن القول: إن نظرية الاعتماد المتبادل في الفكر الليبرالي الجديد هي محاولة تنظيرية، تسعى لإعادة تقسيم العالم إلى مجموعتين من الدول، يطلق على المجموعة الأولى دول الرأس، وتتكون من الدول الصناعية المتقدمة تكنولوجيًّا، وتتخصص في منتجات العقل ـ البحث العلمي وتطوير وتصميم المنتجات ـ وفي التمويل والخدمات. أماالمجموعة الثانية، فهي تتكون من دول الجنوب، وتسمى دول الجسم ووظيفتها في التقسيم الدولي، هو تصنيع المنتجات بعد

تحويل ونقل وسائل الإنتاج إليها من «دول الرأس»، وتتخصص هذه الدول في الصناعات التحويلية لتوافرها على عناصر الإنتاج الأساسية، وعلى يد عاملة رخيصة»(بن سلطان، المرجع السابق، ص٣٧٤).

كما أن اختلاف الدول فيما بينها على أساس الدخل القومي الخام ودخل الفرد الصافي كثيرًا ما يسهم في التجارة العالمية عن طريق ميزان المدفوعات، ما يعد من المؤشرات الأساسية في تحديد دورها وأهميتها في البحث عن الاعتماد المتبادل؛ نتيجة تطور الفكر الاقتصادي لديها من جهة، وكذلك سيطرة الإستراتيجية الاقتصادية لديها من خلال تقوية شوكتها؛ مقارنة باليابان والصين مثلًا أو أوربا بالولايات المتحدة الأمريكية وغيرها. تنم هذه المقاربات عن تلك المفارقات التي فيها حتمًا طرف قوي على الآخر وصولًا إلى تحقيق الاعتماد المتبادل غير المتكافئ.

ومن هذا المنظور تحاول الدول الصناعية ربح رهانات جيو اقتصادية؛ كونها أسسًا تتعامل بموجبها في حال تحقيق الأمن والسلم في العالم بدلًا من الحرب التي قد تقضي على ذلك. الأمر الذي يفسر مدى حالة العالم في الاتجاهين معًا من دون أن يصل إلى إحداث نقلة نوعية أكثر موضوعية تهدف إلى التخلص من قبضة هذه التناقضات الصارخة التي مازالت تدعو الدول وتحثّ السياسات وتلحُّ الاقتصادات على خلق فضاء أكثر عقلانية تتلاقى فيه الدول فيما بينها مثلما تتلاقى المجتمعات أو على الأقل المجتمع الواحد مع أفراده وجماعاته.

١. ١. ٦. الأمن الإنساني: Human Security

يحاول مفهوم الأمن الإنساني كغيره من المفاهيم الأمنية معالجة واقع الأفراد انطلاقًا من تلك التحولات والتداعيات التي بات يفرضها المجال

الأمني ذاته، خاصة بعد ما انتقل الصراع ما بين الدول إلى داخل الدول، فضلًا عن العولمة وما تفرضه من تحديات على الأمن البشري. يتزامن ذلك مع افتقاد تام للتوازن الدولي في ظل بيئة دولية أقل أمنًا وأكثر تنافسًا وصراعًا تحت هيمنة القطبية الأحادية؛ إلا أن واقع العلاقات الدولية ذاته تحت غطاء التدخل الدولي الإنساني من ناحية، وانتهاج سياسة أمنية تقوم على الحرب الاستباقية من ناحية أخرى، همَّش أو قلَّص من دور هيئة الأمم المتحدة بالرغم من دعاواها المتكررة نحو إفشاء الأمن والسلم العالميين مقابل الاتهامات الواسعة لحقوق الإنسان.

كما أن نهاية الحرب الباردة أثبتت أن تنامي المخاطر وتعاظم التهديدات وفقًا لطبيعة المصالح والأهداف التي تحملها الدول أو تسعى إلى تحقيقها جعل من المنظومة الأمنية تتقلص إلى درجة البحث بالتأكيد عن مفاهيم أخرى. وقد يتضح الأمر إذا علمنا أن منها ما يمس تلك التي لها مفاهيم أكثر شمولية والتي تعرف بالهيمنة، خاصة تلك التي غير المعلن عنها كالهيمنة والتدخل في الشؤون الداخلية وعدم احترام الشرعية الدولية وهلمَّ جرّا.

يتشكل موضوع الأمن الإنساني وفقًا لبيئة دولية أكثر عرضة لعدم احترام الدول ذاتها له أمام تلاشي الجهود الأممية في تعميقه وجعله يبني سياسة أكثر وضوحًا؛ كونه خاضعًا لمنظومة مفاهيمية خاصة في حقبة ما بعد الحرب الباردة. ومدى الشرخ الذي أحدثته في هيكلة النظام الدولي الذي يزداد تفاقمًا يومًا بعد يوم. كما يتماشى ذلك مع تطورات الأمن الإنساني الذي لا يخلو أصلًا وأساسًا من تلك التحولات التي عرفها سياقه التاريخي، خاصة بعد الحرب الباردة.

يظهر بداية أن الطرح الأكاديمي لمفهوم الأمن الإنساني تزامن مع بداية الحرب الباردة، خاصة بعد صدور تقرير حول التنمية البشرية عام ١٩٩٤م

بعدما تناول مقاربة جديدة لمفهوم الأمن الإنساني. لكن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هو: لماذا هذا التحول في طروحات الأمن الإنساني بالرغم من أن الفرد هو الأساس في ذلك لكنه هو المستهدف في آن واحد؟ ما جذور هذا الطرح؟ إن حقبة ما بعد الحرب الباردة باتت تطرح جملة من التحولات الصعبة والتداعيات الخطيرة على المستوى الإنساني، خاصة في ظل ما بات يعرف بالأبعاد الإنسانية لاسيما مفهوم الأمن الإنساني.

لقد أثير هذا المفهوم من طرف دبلليوي آي بلاتر W.E. Blatz في إحدى طروحاته حول نظرية الأمن الفردي Individual Security Theory في كتابه بعنوان: (الأمن الإنساني: بعض التأملات) Human Security. Some Reflexions على أساس أن مفهوم الأمن يعد مفهومًا شاملًا يضم العلاقات الاجتماعية كافة التي تربط بدورها الجماعات والمجتمعات وتمثل تعويضًا أو بديلًا عن الشعور الذاتي بغياب الأمن من خلال قبول أنماط معينة من السلطة.(T.Tow, 2000,p.17) كما دعت بموازاة ذلك إلى إستراتيجية التنمية المستدامة التي تقوم بتحقيق الأمن الإنساني من خلال توطيد العلاقة المتواجدة بين الإنسان والبيئة بعيدًا عن الوقوع في الكوارث الطبيعية. وقد خلص التقرير الذي قامت به لجنة برونتلاند تحت عنوان:«مستقبلنا المشترك» إلى التركيز على المحاور التالية:

- «ضرورة إيجاد نظام سياسي يسهم في تحقيق المشاركة الفعالة للمواطنين في عملية صنع القرار.
- إيجاد نظام اقتصادي قادر على توفير المعرفة التقنية.
- العمل على إيجاد نظام اجتماعي يوفر حلولًا للمشكلات والتوترات التي تنبع من البيئة غير المتوازنة.

ـ إيجاد نظام إنتاجي يلتزم بالحفاظ على البيئة في عملية التنمية.

ـ العمل على إيجاد نظام دولي يحقق أشكالًا مستدامة من التجارة.

ـ ضرورة إيجاد نظام إداري مرن لديه القدرة على تصحيح الأخطاء ذاتيًّا»(www.slomansonb, home att)

بمعنى آخر وبناءً على التقرير المشار إليه أعلاه؛ فإنه يتمركز حول ضرورة ربط أمن الأفراد بما تفرضه المعطيات وما يتماشى وتحقيق التنمية على خلفية أن الأفراد ليسوا آمنين، بل وفيما يطمحون إليه في تحقيق الأمن لديهم.

١ . ٢ مقاربات حول الأمن الإنساني

لقد واكب الطرح حول الأمن الإنساني الشامل حقبة ما بعد الحرب الباردة تحديدًا بعدما حاول الانتقال من الأمن القومي إلى أمن الأفراد؛ لذا جاء الأمن الإنساني يدعو بل يركز على حماية الأفراد كمعطى أولي لماهية الدولة؛ كون أن حمايتها تعني رفاهية الأفراد ونمط الحياة الذي يتمتعون به، وبالتالي يمكن القول بأن «الأمن الإنساني يعني الحماية من العنف غير الهيكلي الذي يترافق مع اعتبارات عدة غير مرتبطة بالتكامل الإقليمي مثل: الندرة البيئية أو الهجرة الجماعية. ومن ثم، فإذا كانت المفاهيم التقليدية للأمن تركز على العنف الهيكلي، ممثلًا في الحروب، فإن الأمن الإنساني يرتبط بقضايا العنف غير الهيكلي؛ فالأمن الإنساني باختصار هو أمن الأفراد في محيطهم الشخصي، وفي مجتمعاتهم، وفي بيئاتهم»(Maclean, 2001)

ولعل من الموضوعات التي يقوم عليها أو ينطلق منها الأمن الإنساني؛ كونه مرتبطًا بها من حيث المفاهيم: حقوق الإنسان، والتنمية البشرية والتدخل الدولي الإنساني ومفهوم الحكم الرشيد والأمن القومي...

إلخ. إجمالًا، جاءت العلاقة وطيدة بين هذه المفاهيم لدرجة أن تحقيق الأمن الإنساني يستند على جملة من الخطوات في ميدان الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأفراد من أجل خلق توازن تجاه الدول بغض النظر عن الاعتبارات الخاصة كالنوع أو الجنس أو الدين؛ بهدف النهوض بواقع الأفراد وتطلعاتهم ما يسهم في تحقيق الأمن والسلم العالميين.

كما جاءت هذه المقاربات حول الأمن الإنساني لتؤكد أن الأفراد ينبغي تحريرهم من الخوف كعائق أساسي من أجل حمايتهم، خاصة في الأقاليم والمناطق التي تعرف توترًا أو حربًا، حيث الانشغال بهذا المجال يكون سياسيًّا. إلا أن حماية الأفراد ذات الأولوية؛ بهدف حل النزاعات بما فيها حالة الأوضاع الاقتصادية التي توجد أزمة بين هؤلاء الأفراد. «وذلك يعني أن التعريف الذي يدل على أن الأمن الإنساني من الخوف (القهر، العنف، التهميش) والحاجة (الحرمان وعدم التمكين الاجتماعي)، أي محاولة إيجاد ديناميكية تدمج الإنسان في الأولويات التنموية والسياسية بدلًا من التركيز على استقرار النظام السياسي وبيئته»(برقوق، ٢٠١١م). فضلًا عن تعريف لجنة الأمن الإنساني على أنه «حماية أساسيات البقاء بطريقة ترفع من حقوق وحريات الإنسان»(المرجع نفسه). بينما وصف الأمين العام الأسبق لهيئة الأمم المتحدة كوفي عنان في تقرير له عام ٢٠٠٠م بعنوان:«نحن البشر» الأمن الإنساني؛ كونه يتضمن بأوسع معانيه ما هو أكثر بمراحل من انعدام الصراعات العنيفة، فهو يشمل حقوق الإنسان، الحكم الرشيد وإمكانية الحصول على التعليم وعلى الرعاية الصحية وكافة إتاحة الفرص والخيارات لكل فرد لتحقيق إمكاناته، وكل خطوة في هذا الاتجاه هي أيضًا خطوة نحو الحد من الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي ومنع الصراعات والتحرر من الفاقة وحرية الأجيال المقبلة في أن ترث بيئة طبيعية صحية هي اللبنات المترابطة

التي يتكون منها أمن الإنسان وبالتالي الأمن القومي»(محمد أمين، ٢٠١١م، ص٦٤).

كما يمكن القول إنه لا معنى لمعالجة الأمن الإنساني في ظل غياب الإصلاح المؤسساتي الذي من الأهمية بمكان لا لضمان حقوق الأفراد واحترامها فحسب، بل وفي ضبط عملية انتهاج سياسة واضحة المعالم للأمن الإنساني قابلة للتنفيذ والمعالجة عن طريق الإصلاح والمراقبة والمتابعة على ضوء الآليات والوسائل والنتائج معًا. «إن مفهوم الأمن الإنساني يتطلب اعترافًا سياسيًّا، خاصة أن المفهوم ما زال في مرحلة التَّشكُّل، وربما يكون من الملائم أن يتحقق ذلك من خلال تعريف الأمن الإنساني في إطار مفهوم حقوق الإنسان، خاصة في ظل ما يخص به هذا الأخير من اعتراف وقبول سياسي. وفي هذا السياق يمكن النظر إلى مجموعة الحريات المرتبطة بمفهوم الأمن الإنساني في سياق الإطار العام لمفهوم حقوق الإنسان»(The Final Report of the commission in Human Security, 2011,p.9).

وقد يتسع مدى الأمن الإنساني حسب تقرير الأمم المتحدة عن الأمن الإنساني الذي أعده في عام ١٩٩٤م كل من الباكستاني محبوب الحق والهندي أمار تياسان Amaratiya Sen؛ كونه يحمل أبعادًا متنوعة ومتعددة بحكم الفلسفة التي تحملها الحاجات الإنسانية وفق ضرورات الحياة؛ ليشمل الأبعاد التالية:

١ـ «الأمن الاقتصادي: أي ضمان الحد الأدنى من الدخل لكل فرد.

٢ـ الأمن الغذائي: أي ضمان الحد الأدنى من الغذاء لكل فرد.

٣ـ الأمن الصحي: أي ضمان الحد الأدنى من الرعاية الصحية لكل فرد.

٤ ـ الأمن البيئي: أي حماية الإنسان من الكوارث الطبيعية والحفاظ على البيئة من تعديات الإنسان.

٥ـ الأمن الفردي: ويعني حماية الإنسان من العنف المادي من طرف الدولة / الدول الفواعل غير الدولية.

٦ـ الأمن المجتمعي: الذي يقوم على ضمان الاستمرار في العلاقات الاجتماعية التقليدية والحماية من الاضطهاد العرقي/ الطائفي.

٧ـ الأمن السياسي: الذي يضمن للبشر العيش في كنف مجتمع يضمن ويرعى حقوق الإنسان»(برقوق، المرجع نفسه).

ولعل حاجات الفرد المتنامية؛ فضلًا عن التهميش والإقصاء والتنصل من المسئولية باتت تؤكد أن إقحام هذه المسائل في المنظومة الأمنية أمر وارد بدلًا من أمن كل من الدولة والمجتمع معًا، وذلك لكي يتسع نطاق الأمن ذاته، بهدف دمجه عن طريق جملة من الإصلاحات وذلك بناءً على السياسات المنتهجة في تطوير آليات الحكم الرشيد. كما أن أمن الدولة يعني كذلك إنشاء المؤسسات سواء أكانت محلية أم إقليمية أم عالمية باعتبارها تسهم في بناء سياسة تجاه الأمن الإنساني من أجل تفعيل ما تطمح إليه كل من الدول والمجتمعات عن طريق هؤلاء الأفراد. هذه العلاقة الثنائية كثيرًا ما تقلص من الهوة السحيقة الموجودة فيما بينهم على خلفية ضبط رقي المجتمع الواحد عن طريق عصرنة السياسة العمومية من أجل اتساع دائرة الحكم بإدماج الأفراد وتحقيق نصيب من الرفاهية الاجتماعية لهم والرقي الاقتصادي في حياتهم العامة.

ومن هذا المنظور جاء الربط الوثيق بين الأمن الإنساني والتنمية البشرية بحسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ «كونه عملية توسيع الخيارات المتاحة

للأفراد عن طريق توسيع الوظائف والقدرات البشرية والقدرات الأساسية الثلاث للبشر وهي: أن يحيا الأفراد حياة مديدة وصحية، وأن يحصلوا على المعرفة، وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لمستوىً معيشيٍّ لائق»(تقرير التنمية البشرية، ٢٠٠٠م).

وبالتالي جاء هذا الربط بين التنمية البشرية والأمن الإنساني من خلال ما يوفره هذا الأخير من بيئة آمنة قد تضبط حالة التنمية البشرية إن لم تكن أحد مقوماتها الأساسية عن طريق إزالة العقبات والحد من المخاطر والرفع من التحديات. يتأتى ذلك عن طريق بحث السبل الكفيلة والمواتية للقضاء على مثل هذه العراقيل والعوارض التي تقف حجر عثرة أمام الحياة البشرية وتنوع وجوهها. وهنا تكمن إحدى أطروحات الأمن الإنساني في علاقاتها بالتنمية البشرية التي تدعو بدورها إلى تحقيق النمو مع المساواة Growth and Equity (خان، ٢٠٠٩م، ص١٣). كما يتحقق الأمن أيضًا عن طريق العمل المشترك في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية التي تعمل على تهديد أمن الأفراد وتطلعاتهم نحو مستقبل زاهر. كما أن «مصطلح التدخل الإنساني الذي يتألف من كلمتي التدخل والإنساني؛ يعني التدخل العسكري أي استعمال القوة، والإنساني يتعلق بالإنسان وخاصة المبادىء العالمية لحقوق الإنسان التي يتم في حقها خرق أو انتهاك فادح، أي استعمال القوة لوضع حد لانتهاك حقوق الإنسان»(مرابط، ٢٠٠٩م، ص١٣٤). كما يعد الأمن الإنساني ـ في هذا الخصوص ـ أشمل من التدخل الدولي الإنساني، كون الأول يحمل حالة تعسف وعنف بهدف إزالة الخطر، بينما الثاني يرمز إلى حالة متقدمة من تطور المجتمعات الإنسانية تجاه تحقيق السلم في العالم؛ لذا تحاول بعض الدول التدخل في شؤون بعض الدول الأخرى تحت مظلة التدخل الدولي الإنساني.

ومن المفارقات الجوهرية في السياق ذاته يمكننا طرح السؤال التالي: إلى أي مدى يمكن تبني إستراتيجية قومية في البلد الواحد تحث على الأمن الإنساني، انطلاقًا من الإصلاح المؤسساتي من أجل تحقيق كرامة الفرد من ناحية، وتوفير الاحتياجات الضرورية المتطورة له في إطار مستوى معيشي لائق من ناحية أخرى؟ أضف إلى ذلك ما علاقة مفهوم الأمن الإنساني بالتدخل الدولي الإنساني الذي من الأهمية بمكان عن طريق التدخل في يوغسلافيا السابقة التي كانت تمثل أحد معاقل الشيوعية في أوربا الشرقية الموالية لموسكو؟ الأمر الذي جعل من حلف الناتو بزعامة الولايات المتحدة ومن دون تزكية من هيئة الأمم المتحدة أن يتدخل عسكريًّا وقد دام تسعة وسبعين يومًا تحت غطاء التدخل الدولي الإنساني؛ إلا أن هذا التدخل بالرغم مما يحمله أمام الرأي العام من ادعاءات إنسانية، إلا أنه جاء من دون تفويض من قبل مجلس الأمن، كما يعتبر هذا التدخل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في أوربا بمثابة أحد المراكز العالمية التي بإمكانها إحكام سيطرتها عليها، فضلًا عن عجز أوربا ذاتها عن التحرك بمفردها على أراضيها داخليًّا. بيد أنه وفي ذات الإطار يمكن القول بأن النزاعات الدولية يمكن حلّها إما عن طريق التسوية السلمية (التفاوض) وإما عن طريق التدخل الدولي الإنساني؛ بهدف القضاء على نقاط القوة عند الخصم ووسائل تحركاته على الأرض من أجل إفشاله وجره إلى التراجع، فالانسحاب المبكر، ومن ثم إلى الاعتراف الطوعي.

كما يمكن ربط العلاقة بين الأمن الإنساني والحكم الرشيد؛ بهدف تحقيق الأمن والرخاء عن طريق ترشيد الحكم وتفعيل آلياته باعتبار أن كلًّا منهما يكمّل الآخر؛ إلا أن الحكم الرشيد نراه يتعدى حدود نطاق المحلية، بدليل أنه لا يمكن التوصل إلى الأمن الإنساني عن طريق دولة دون بقية

الدول الأخرى؛ كونه إقليميًّا ودوليًّا بالمرة، وذلك أن الدول جميعها ليست كلًّا متكاملًا باعتبار أن هنالك دولًا قوية وأخرى ضعيفة أو تنتمي إلى دول العالم الثالث؛ بدليل أن حالة الأمن الإنساني تخف لديها بحكم السياسات المنتهجة في هذا الخصوص؛ علمًا أن من بين الدول النامية من تعيش حالة من تصاعد الإنفاق العسكري لديها؛ كونها ترى أنها مهددة مقارنة بما تنشغل به في كل من الصحة والتعليم والبنى التحتية والزراعة والصناعة وغيرها. الأمر الذي يفاقم هذا التوازن ما بين الأمن الإنساني والأمن القومي. ومن هنا يكتسي هذا الارتباط علاقة وطيدة، بل تكاملية بينهما في ظل الإنفاق العسكري والإنفاق التنموي، خاصة في حالة الدول النامية.

لذا جاء الحكم الرشيد من أجل التوفيق بين الأمن التقليدي واعتبارات الأمن الإنساني، خاصة في دول العالم الثالث التي تحتاج إلى الربط بينهما بأشكال عقلانية من دون الوقوع في أزمة سياسية أو أمنية تصعب إدارتها. «من ناحية ثانية تعاني كافة الدول تقريبًا من عدم الارتباط بين الأبنية والمؤسسات الاقتصادية والسياسية ومؤسسات الحماية الاجتماعية، فالقرارات الاقتصادية والسياسية تتخذ من دون دراسة كافية لنتائجها الاجتماعية والإنسانية ما يزيد من قضايا الأمن الإنساني تعقيدًا»(خان، المرجع نفسه، ص١٦). كما تجدر الإشارة تبعًا لذلك إلى أن الحكم الرشيد يعالج عن طريق الأمن الإنساني إقليميًّا بواسطة تقوية المؤسسات الإقليمية (اللامركزية)، وذلك من زاوية التسيير للمناطق المنحدرة منها كمشكلة اللاجئين مثلًا تجاه تدفق أعدادهم وانتشارهم في العالم على أساس ضبط حركة الأفراد عندما يتفاقم نظام الحكم ويدخل حينئذ حالة النزاع السياسي من أجل الحد من تداعياته دوليًّا، بحيث أصبح يعزز فعلًا قضايا التعامل الإقليمي ومدى علاقاته بالأمن الإنساني؛

فضلًا عن الإصلاح المؤسساتي على المستوى العالمي؛ بهدف معالجة مصادر التهديد لقضايا الأمن الإنساني كنظام المساعدات من قبل الدول الغنية المانحة للدول الفقيرة.

وكثيرًا ما يدعم الأمن الإنساني الأمن القومي باعتباره جزءًا منه ومكمّلًا له على أساس أن الأفراد الذين يأملون الأمن داخل حدود الدولة الواحدة، لا بد أن تتوافر لهم بيئة آمنة أولًا؛ بمعنى آخر بعيدًا عن وجود مصادر مهددة لأمن الأفراد، ومن ثم أمن الدولة ثانيًا. إن النقلة النوعية التي واكبت تطلعات الأفراد من جهة، وطموح الدول في البقاء من جهة ثانية، وذلك عبر إنشاء قنوات وآليات من أجل التسيير الحسن للشأن العام بعيدًا عن المخاطر والتهديدات التي تطال حضارة القرن الحادي والعشرين، وتعزيز قدرات كل دولة من داخلها ومع مواطنيها، جاءت بمثابة رد فعل ضد ما يهدد هذه الدولة أو تلك وليس من الخارج وعبر الحدود، بل من الداخل وانطلاقًا من المواطن في وطنه.

لقد جاء التركيز على الأمن الإنساني في هذا المضمار على خلفية أن الدولة تبقى مهددة في ظل الإخفاق في تحقيق الأمن الإنساني ما يؤكد أن الدولة كوحدة سياسية لا بد لها من الاعتناء بالمواطن؛ كتحدٍّ فرض عليها وإلا ستدخل مرحلة العد العكسي. وكثيرًا ما يرتبط أمن الدولة بأمن الفرد والعكس صحيح في ظل نقل الصراع الدولي ما يبعث على قدراتها أو يضعف من سيطرتها على الواقع؛ بالإضافة إلى وجود تحديات داخلية كالنزاعات العرقية والإثنية ومظاهر الجوع والفقر والبؤس والعوز والحاجة والأمية والحرمان التي تعالج بدرجات متفاوتة بحسب طبيعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة؛ لكن هنالك تحديات أكبر من ذلك بحيث لا يمكن لأي دولة أيًّا كانت بمفردها معالجة ذلك في ظل غياب سياسات إقليمية أو

دولية مشتركة كالتلوث البيئي مثلًا؛ فضلًا عن انتشار أسلحة الدمار الشامل، والألغام الأرضية وتدفق اللاجئين، والإرهاب الدولي، والجريمة المنظمة، وتبييض الأموال وغيرها من القضايا والإشكالات العالقة في جدول أعمال الأمن الإنساني؛ كونها تحمل أبعادًا كونية بالمرة ومعالجتها تتوجب جهودًا دولية عملاقة مجتمعة في مواجهتها.

وبالتالي بات الأمر معلقًا حول مستويات التربية والتعليم والتنشئة السياسية في أوساط المجتمع الواحد حتى تزداد العلاقة بالمجتمع الواحد أولًا، وبالدولة ثانيًا على ضرورة التحسيس وليس بالمخاطر الآنية فحسب، بل في الإسهام في بناء منظومة حياتية راقية لكي يسود فيها الاستثمار والإبداع والمنافسة. إن البحث عن مستقبل الفرد ومصير العالم معًا جراء تطوير آليات وأدوات الأمن الإنساني في المجتمع الواحد جدير بربطه بمدى تقدم الإنسان وعلاقاته بأخيه الإنسان في المجتمع الواحد وما يُهدد الجميع من نزاعات مسلحة أو كوارث طبيعية على حد سواء؛ لذا يتوقف الأمن القومي على مدى الاعتناء بالأمن الإنساني في ظل حماية الدولة من الانهيار؛ فضلًا عن إصلاح المؤسسات والهياكل من شرطة مثلًا وكل ما له علاقة بالمواطن مباشرة.

ويتوجب لتفادي التهديدات والمخاطر، خاصة في المناطق الحساسة والخطيرة من حيث التركيبة الجيولوجية ومن أجل تفادي الكوارث وآثارها على الضحايا والمنكوبين، إنشاء نظام إقليمي للإنذار المبكر Warning sys-tem Carly؛ بهدف تلافي الكوارث الطبيعية كتلك التي ضربت جزيرة سومطرة الأندونسية من تسونامي وغيره وأودت بكثير من الضحايا بعدما خلّفت حوالي ١٦٥ ألفًا بين قتيل وجريح وأكثر من ٥٠٠ ألف شخص مشرد. كما يمكن القول في هذا الصدد على ضوء ما قيل إنه بالرغم من تباين الرؤى وتعدد المواقف تجاه الأمن الإنساني إلا أن الكوارث الطبيعية لا علاقة

لها بالأمن الإنساني على اعتبار أنها ليست من صناعته، خاصة من خلال ما تم اتخاذه من تدابير من طرف كل من اليابان وكندا اللتين تعرضتا لذلك من أجل تبني موقف آخر في سياستيهما الخارجيتين تجاه الأمن الإنساني. أي بمعنى آخر ضرورة التفرقة بين ما هو مصدر الضرر ومن يقع عليه الضرر، خاصة بعدما دافع عنه وزير الخارجية الكندي الأسبق لويد أكسورثي Alioy Axworthy باعتبار أن الأمن الإنساني في اعتقاده هو «طريقة بديلة لرؤية العالم، تجعل الأفراد محور الاهتمام بدلًا من التركيز فقط على أمن الأراضي والحكومات، وذلك من خلال الاعتماد على الإجراءات الوقائية بغية تقليل المخاطر»(Liyod,1992). وإذا كانت النظرية الكوسمبوليتية تقوم على فكرة اللادولة والأخلاق العالمية داخل الدولة وليس خارج حدودها أمام الواقعية والمقاربات المنحدرة منها في ظل ما يعرف بمبدأ اللاتدخل في سبيل تحقيق المصير واستقلالية الدول (Marzot and Ajir , 1985, p35)، الأمر الذي جعلها تعرف تطورًا كبيرًا خلال الحربين العالميتين، خاصة بعد ظهور كتاب جون رولز John Rawls حول نظرية العدالة الصادر عام١٩٧١م. وعليه فقد بات الكوسمبوليتيون يسعون إلى تحقيق مفهوم كوني تجاه عملية السلام بين الدول في ظل المجتمع الدولي.

الفصل الثاني

النظريات الأمنية

٢. النظريات الأمنية

٢ .١ النظرية الواقعية

تقوم الواقعية تحديدًا على أفكار كل من السفسطائيين أمثال ثوكوديدس Thucydides في القرن الخامس قبل الميلاد، ومكيافيلي Machiavelli في بداية القرن السادس عشر، وتوماس هوبز Thomas Hobbes في القرن السابع عشر من أجل التأكيد على أهمية السياسة وتحديد دورها في تحقيق القوة والغلبة والسيطرة على عكس الأخلاق التي تقوم على الخير والشر. إن مجيء الواقعية مستفيدة مما سبقها من فلسفات حديثة كانت أو معاصرة كالماركسية، والليبرالية الجديدة، والبرغماتية يكون من أجل التأكيد على حقلها المعرفي المستقل؛ لكن كل ما في الأمر هو ردها المباشر والمطلق لنظرية المثالية من خلال ما دعت إليه في تحليل العلاقات الدولية؛ أي بمعنى آخر بما ينبغي أن يكون عليه العالم مقارنة بما هو قائم عليه فعلًا؛ فضلًا عن الانتقال من الحق إلى القوة. ومن هذا المنظور جاء كثير من الآراء والأفكار المتعددة متضاربة بشأنها؛ نظرًا لتدافع التيارات والمواقف في تفسير أحد اتجاهات العلاقات الدولية بحكم ما تحمله من مفاهيم ومقاربات في تحديد نظريتها؛ لذا جاءت نظرية الواقعية تقوم على «التصور للشؤون الدولية باعتبارها صراعًا من أجل النفوذ بين الدول، لا تعنيها سوى مصالحها. وهي متشائمة بشكل عام إزاء إمكانية إزالة الصراعات والحروب»(والت، بدون تاريخ). وإذا كان الأمر يمس المصلحة والمصلحة الذاتية فقط التي تبحث عنها الدولة انطلاقًا من إحكام سيطرتها؛ فإن الواقعية تحاول أن لا تعطي أهمية قصوى للأخلاق والقانون الدولي والدين؛ فضلًا عن الوساطة والمفاوضات والتحكيم والقضاء الدولي.

٢ .١ .١ الواقعية الكلاسيكية: Classical Realism

إن النقلة النوعية التي عرفها العالم بعد الحرب العالمية الثانية ودخوله بموجبها الحرب الباردة، خاصة بعدما أصبح مهددًا عن طريق دوله؛ نظرًا لحالتي الفوضى وعدم الاستقرار اللذين واكبا هذه الفترة؛ جاءت إسهامات الواقعيين أمثال مورغانثو Hans Maurgenthau، ورينهولد نيبور Reinhold Niebuhr وإدوارد هاليت كار Edward Hallet Carr باعتبارهم من أوائل المفكرين الذين أسهموا في تفسير وتحليل الواقعية؛ نظرًا لما تحمله من تفسير للعلاقات الدولية؛ إلا أن الواقعية ماهي إلا إحدى المحطات النظرية في تفسير واقع وآفاق تحولات العالم الذي دخل موجة من التغيرات والرهانات التي عرفتهاخاصةدوله القوية بعد الحرب العالمية الثانية؛ لذا جاءت الواقعية تفسر من هذا المنظور كون «أن الشؤون الدولية عبارة عن صراع من أجل القوة بين دول تسعى لتعزيز مصالحها بشكل منفرد»(المرجع نفسه)؛ ذلك ما تحاول الواقعية الكلاسيكية تبنيه عن طريق مبادئها الستة وهي كالتالي:

١ـ «إن السياسة تحكمها قوانين موضوعية مستمدة من الطبيعة الإنسانية وأن هذه القوانين لم تتبدل منذ القدم، غاية ما في الأمر أن هناك نوعًا من العقلانية هي التي تجعل الدول توازن بين مجموعة من الخيارات البديلة التي تحقق أهدافها بأقل كلفة.

٢ـ مفهوم المصلحة: أنها أداة تحليل ودالة رئيسة لفهم السياسة وتحقيقها، وأن الغاية النهائية للمصلحة هي تحقيق القوة؛ لذا تعتبر المصلحة المقترنة بالقوة مفهومًا حاكمًا يصلح لتحليل السياسات في أي زمن، وأن قدرات الدولة المادية هي التي تحدد نواياها وسلوكها الخارجي، وليس العوامل الشخصية الخيرة أو السيئة للقادة السياسيين؛ لذا

يرى مورجانتو أن الدول المتقاربة في المكانة تسلك سلوكًا خارجيًّا متشابهًا بالرغم من اختلاف ظروفها الداخلية.

٣ـ بالرغم من أن المصلحة هي مفهوم جوهري، بل وثابت في السياسة الدولية؛ إلا أن المصلحة كمحدد ثابت قد يتسع ليشمل مضامين متغيرة ترتبط بالمحتوى السياسي والثقافي التي تصاغ فيه السياسات الخارجية.

٤ـ إن المبادئ الأخلاقية العامة والشاملة لا يمكن أن تنطبق على سلوك الـدول، فهي مبادئ صيغت في ظروف زمنية ومكانية مختلفة ومتعددة، ومن ثم فإن معيار الحكم على السياسة هو ما تفضي إليه من نتائج.

٥ـ ترفض الواقعية السياسية فرض المعايير والتطلعات الخلقية التي يؤمن بها أي شعب على بقية الشعوب، بمعنى رفض اعتماد قيم ومبادئ بعينها؛ لتصبح قيمًا أخلاقية عالمية، فكل شيء نسبي ولا توجد قيم ومبادئ مطلقة.

٦ـ تفترض الواقعية من الناحية المنهجية استقلال السياسة عن المجالات المعرفية كالاقتصاد والقانون والأخلاق، وبالرغم من أن الواقعية تدرك وجود معايير أخرى ترتبط بالتحليل السياسي؛ إلا أن هذه المعايير ينبغي أن تخضع جميعها للمعيار السياسي لا أن تفرض عليه، ومن ثم فإن الواقعية كما يؤكد مورجانثو هي نظرية تحاول فهم السياسة الدولية على حقيقتها وكما هي طبقًا لطبيعتها الأصلية، لا على ضوء ما يود الناس أن يروه»(جي مورجانثو، ١٩٨٥م، ص ٢٤ـ ٣٨).

كما أكد مورجانثو على أهمية الاعتناء بالتاريخ والاستفادة منه من خلال خبراته وتجاربه موضحًا ضرورة الاعتناء بالنظريات السياسية التي تتبلور عبر الفهم والتحليل للممارسات السياسية والمقاربات التحليلية؛ لدرجة أن البحث عن التاريخ له علاقة وطيدة بدراسة العلاقات الدولية؛ إلا أنها ليست كالتاريخ أو القانون الدولي من خلال ربط الواقعية بالسياسة ـ حسب اعتقاده ـ من دون أن تخضع لأي حقل معرفي آخر؛ أي بمعنى آخر أن الظاهرة السياسية هي ظاهرة مستقلة وأن الحكم على أي سلوك سياسي ينبغي أن يكون من خلال معايير سياسية. وبالرغم من إدراكه الأهمية الأخلاقية؛ فإن مورجانثو يرى أن طبيعة السياسة تقتضي الفصل بين سلوك الدول والمبادئ الأخلاقية بعكس ما يراه المثاليون (المرجع نفسه، ج٢، ص١٦).

تحاول النظرية الواقعية نفي المثالية من خلال الانطلاقة إلى ما بعدها بحيث إن الساحة الدولية هي ساحة فوضى ونزاعات في ظل غياب القوة التي تؤكدها، بل تنطلق منها بدلًا من الحق لكي يدب الصراع بهدف ربط الدولة وجعلها محورًا أساسيًّا في السياسة الدولية؛ إلا أن هذا التوجه نظرًا القوة الشر قياسًا وطبيعة الأنانية والتطلعات الآنية مقابل تحقيق المصالح والسعي وراء الغايات يتموقع خلفه تيار الواقعية بحمله لهذا التفسير الأحادي، كما «يرفض الواقعيون مقولات المثاليين بوجود تناسق في المصالح بين مختلف الأمم، ويرون أن الدول في الغالب تتضارب في مصالحها إلى درجة تقود بعضها إلى الحرب، وأن الإمكانات المتوافرة للدولة تؤدي دورًا مهمًّا في تحديد نتيجة الصراع الدولي وقدرة الدولة على التأثير في سلوك الآخرين، شريطة إدراك أن قدرات الدولة لا تقتصر على الإطلاق على الجانب العسكري؛ فالقوة مركبة من أجزاء عسكرية وغير عسكرية، ولدى الواقعيين نماذج لتصنيف عناصر أو مقومات القوة القومية للدولة، والقوة إلى جانب البعد

العسكري تشتمل على متغيرات أخرى كمستوى التطور التقني أو السكاني أو المصادر الطبيعية والعوامل الجغرافية وشكل الحكومة والقيادة السياسية والأيديولوجية»(دورتي وبالستغراف، ١٩٨٥م، ص ٥٩، ٦٠).

ونظرًا لغياب الحكومة العالمية التي طالب بها مورجانثو؛ فإن هاجس الأمن بات يقض مضاجع الدول العظمى التي تسعى بانفراد إلى تحقيق مصالحها في ظل غياب القوة من أجل رسم لسياساتها الخارجية؛ الأمر الذي بات يحفِّز خصومها على الدخول معها ساحة التنافس وصولًا إلى مراتب القوة. «ويؤكد مرجانثو أهمية الحصول على القوة كوسيلة لتحقيق توازن القوى ويرتبط هذا التوازن عنده بعنصرين أساسيين: الأول مادي ويقضي بوجود تعادل أو تساوٍ حسابي بين القدرات العسكرية التي تملكها القوى الدولية أو الإقليمية، والآخر إدراكي ويعكس إدراك تلك القوى أهمية هذا التعادل وأهمية استمراره؛ باعتباره الوسيلة المثلى لتحقيق الأمن، ويرى مرجانثو أن توافر العنصر المادي فقط دون الإدراكي لا يفي بمقتضيات الأمن»(سلامة علي، ٢٠١٣م، ص٣٠٤ـ٣٠٥).

كما بات يطرح التوازن في الاعتماد على الذات Self Reliance أحد الأطر من منظور مورجانثو في تحديد طبيعة السلوك لدى الدول، خاصة القوية منها حول ضرورة الاعتماد على قدراتها الذاتية؛ بهدف تحقيق ذلك التوازن، وعليه فإن تزاحم الدول في ظل القطبية التعددية أفضل مما هو عليه الحال في ظل القطبية الثنائية، حيث التوازن يقل لدرجة تفوُّق طرف على طرف آخر. هذا ما يعكس طبيعة التوازن بين القوى ذاته بحيث إن الدول تطمح بالتوصل إلى القوة ما يطيح بأمن الدول الأخرى بما فيه أمن حلفائها. لكن الدول ليست كلها متساوية بحسب منطق الواقعية الكلاسيكية التي تحبذ مخاطبة الدول العظمى، حيث مجال الدولة يقوم على أساس البحث عن

مصادر هذه القوة حتى من خارج حدودها ما دامت تبحث عن مزيد لهذه القوة. «وتفترض الواقعية التقليدية في تحليلها أن الدول تتصرف من منطلق عقلاني في سلوكها الخارجي، حيث ينطلق تحليلها من افتراض أن الدول تنظر إلى البدائل المتاحة أمامها بشكل عقلاني Rational ومصلحي -Pragma tic وتتخذ القرارات التي تخدم مصالحها العليا وتتجه نحو زيادة قدراتها، وأن كل الدول تعمد إلى ذلك على الرغم من أن بعضها قد يفتقر إلى المعلومات الكاملة والواضحة بشأن الخيارات البديلة، ومن ثم قد لا يصبح في إمكانها اتخاذ قرارات صائبة أو تسلك سلوكًا رشيدًا. وقد نظر مورجانثو إلى عملية صنع السياسة الخارجية على أنها عملية ترشيدية أو عقلانية؛ لكونها تسعى دائمًا لتعظيم القوة والمصلحة الوطنية وتقليل الكلفة أو الخسائر، فهي كما يراها لا تخرج عن كونها عملية توفيق بين الوسائل المتاحة والأهداف»(المرجع نفسه، ص (٣٠٦).

كما أن الدولة باعتبارها وحدة سياسية هي كل متكامل، وأن الواقعيين بهدف التأثير في سلطة اتخاذ القرار وذلك على أساس أن العالم الخارجي هو واحد موحد في اعتقادهم يقللون من العوامل النفسية والخصائص الشخصية كإحدى محددات السياسة الخارجية. وذلك يعود طبعًا إلى عملية الجذب والظفر في التعامل مع الدول الأخرى، كما لا تعير الواقعية التقليدية أي أهمية لمستوى التحليل الداخلي بالرغم من أهميته القصوى في تحديد الوجه الآخر للدولة في الخارج؛ إلا أنها تحاول على عكس المثالية والسلوكية الانقياد بالتأكيد على أن سلوك الدولة الخارجي ما هو إلا انعكاس للسياسة الدولية؛ كون أن السياق الدولي هو نتاج لعمل الوحدات السياسية الدولية التي تشترك أو تتقاطع بحسب المواقع والمصالح نحو الرؤى والأهداف في ظل الصراع والفوضى التي يؤججها النظام الدولي من خلال اللجوء إلى طابع

القوة في حسابات الدولة الواحدة؛ انطلاقًا من علاقاتها بالدول الأخـرى (C.Williams, 2007, p.141-148).

وبالرغم ما حققته الواقعية الكلاسيكية من خوف الدول فيما بينها في حثّها على القوة من أجل خلق توازن للقوى في إطار الحرب الباردة وعلى ضرورة الحد من المد الشيوعي من طرف الولايات المتحدة الأمريكية على أساس التهديد أو الاحتواء أو الردع مقابل تحقيق الأمن؛ إلا أنها أصبحت تفرض نفسها في حقل العلاقات الدولية في ظل نظام دولي يفتقد إلى مثل هذه الدول القوية مع الاحتفاظ به والتأكيد عليه دون تجاوزه أو التخلي عنه نتيجة مبادئ أيديولوجية أو أهداف اقتصادية، كما يتمثل ذلك في فرض إحدى وجهات النظر التي قد تكون راديكالية أو متفتحة على بقية الدول الأخرى في ظل البعد الذي انفردت به العلاقات الدولية التي اتسمت بالخوف والحذر والحيطة من الآخر من خلال دعاوى الواقعية الموجهة ضده باحتوائه. إن تأثر كل من الدبلوماسي الأمريكي جورج كينان George Kennan بوصفه مهندسًا لسياسة الاحتواء إبان الحرب الباردة ووزير خارجية نيكسون هنري كيسنجر، ثم إلكسندر هيج Alexander Haig وزير الخارجية الأمريكي في عهد رونالد ريجان يعد من بين النتائج التي تسيطر على محك العلاقات الدولية.

كما لم تسلم آراء مورجانثو من موجة من الانتقادات اللاذعة التي تعرضت لها بسبب بعض الاختلالات والنقائص في الرؤية والمنهج التي وجهت إليه من قبل الليبراليين والسلوكيين؛ نظرًا لغموض مبادئها وضعف حججها، خاصة حول المصلحة الوطنية؛ بالإضافة إلى مبدإ القوة الذي يعد نسبيًّا قياسًا بالدول جميعها. هذا ما يدعو فعلًا إلى القول بأن الدول القوية أو المتجاورة لا تسلك سلوكًا خارجيًّا متشابهًا دون أن يعطي مورجانثو تحليلًا

خاصًا لهذا التوجه. إن هذه الانتقادات جلها تصب حول ضرورة التأكيد على المعرفة والثقافة في الرفع من سلوك الطبيعة البشرية بعيدًا عن رؤى الواقعية الكلاسيكية التشاؤمية. إن تركيز منتقدي الواقعية الكلاسيكية على خصومهم يأتي على خلفية أنهم أهملوا المناهج والإحصاءات التي تقر بعِلمية العلاقات الدولية؛ فضلًا عن ميولهم إلى القوة وحدها دون الأخلاق أو القانون أو الدين وعلى إهمال الواقعية الكلاسيكية للطابع الكلي، حيث السلوك الخارجي للدول لا يتم إلا في إطار نسق دولي تتحكم فيه الدول، الأمر الذي لا يتماشى مع طروحات الفلسفة السلوكية التي تقوم على التحليل الجزئي.

ومن بين ما تقوم عليه الواقعية الكلاسيكية في تفسير الظاهرة الدولية، السياسة الخارجية التي تنفرد إجمالًا بجملة من المفاهيم والمقاربات في تفسير السلوك الدولي الذي يقوم على عوامل متعددة ومتفرعة منها: القوة، وتوازن القوة، والمصلحة الوطنية، وتعظيم المكاسب، والمساعدة الذاتية، والعقلانية، والفوضى الدولية...إلخ. علمًا أن الدول بدورها تسعى كذلك إما لتمثيل السياسة الوطنية عن طريق السياسة الخارجية أو تتحاشها لأغراض ما غير مفصح عنها؛ إلا أنها تقوم بحسب مورجانثو على أساس أن السياسة الخارجية ماهي إلا ترشيد (عقلنة) لها نتيجة التوفيق بين الوسائل المتاحة لديها والأهداف المسيطرة عليها. ذلك ما يجعل من الواجهة الخارجية للدول أكثر صعوبة وتعقيدًا في تبني خيارات واضحة المعالم؛ لكي تسمح لها في الإسهام البناء في تركيبة النظام الدولي، الأمر الذي يحدّ من السلوك الدولي تجاه البيئة الدولية التي تصفها الواقعية الكلاسيكية بالفوضوية؛ لذا جاء مفهوم الحرب بمثابة آلية لتحقيق طموحات الدول وتزايد مصالحها وفقًا لطبيعة النظام الدولي السائد. هذا النظام الدولي الذي يطغى عليه عامل قوة

الدول العظمى في التأكيد على وجوده وفرض قوانينه من أجل فرض قواعد اللعبة في السياسة الدولية التي يسيطر عليها اللاعبون أنفسهم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

وكثير هم السلوكيون الذين دحضوا ما جاء به الواقعيون انطلاقًا من الحوافز الداخلية والدوافع الشخصية في تفسير السلوك الخارجي للدول ومنهم كاردويتش في نظرية الاتصال السياسي عن طريق الاحتمالات والطرق الكمية، أو أولئك الذين عزوا السلوك الخارجي للدول إلى عوامل داخلية على رأسها النفسية أمثال ويليم فولبرايت الذي يحبّذ تسميتها بغطرسة القوة. كما ينفرد انتقاد الواقعية الكلاسيكية على اعتبار أنها تنظر إلى الواقع على أساس الوصف والتحليل بما هو قائم دون غيره ومن دون البحث عن تغييره مثل المثالية؛ فضلًا عن أنها تنظر إلى التاريخ من خلال اجترار أحداثه ووقائعه ومن خلال إعادة إنتاج الماضي في الحاضر من دون دراسة مستقبلية مستفيضة للعلاقات الدولية وهذا ما لا يجعلها تؤكد على رؤيتها الخاصة بها؛ نظرًا لما تمتاز به من حذر وحيطة ومحافظة.

٢ .١ .٢ الواقعية البنيوية الجديدة: Neo Realism

جاءت البنيوية الجديدة بمثابة رد فعل على أطروحات الواقعية الكلاسيكية؛ نظرًا لمنهجيتها السلوكية بسبب ارتكازها على سلوك الدولة في فهم وتحليل السياسة الدولية؛ علمًا أنها لم تستوعب الواقع كنظام قائم بحد ذاته باعتباره يحمل بنيته وكيانه المميّز. كما بالغت في تفسير المصلحة الوطنية؛ فضلًا عن مفاهيم أخرى كالقوة؛ إلا أنها أهملت سلوك المؤسسات والهيئات الدولية وارتباطها بالجوانب الاقتصادية، كما تعد الواقعية البنيوية الجديدة رؤية ليبرالية؛ لكنها ما فوق الدولية Inter- étatique بحكم معالجتها وفق

كينيث والتز في كتابه: (نظرية حول السياسات الدولية A Theory of International Politics) في سنة ١٩٧٩م، متجاوزًا إذ ذاك مقاربات الواقعية الكلاسيكية التي لا تتوافق مع روح العصر وتطوراته. ذلك ما جعله يقترح «نظرية للمنظومة الدولية والإبقاء على هذا المستوى من التحليل باعتباره الوسيلة الوحيدة لفهم الفاعلين الذين يشكلون عناصر هذه المنظومة التي تفرض قيودًا محددة على الأفعال. وبهذا المعنى فإن والتز لا يملك أي رؤية معادية للعلاقات الدولية. والمعطى الوحيد الذي يتمتع بالأهمية عنده هو المنظومة. أما العوامل الأخرى كالدين وعلم النفس والسياسة الداخلية والاقتصاد إلى حد ما تعتبر ثانوية. ويرى أن جوهر العلاقات الدولية فوق العوامل الأخرى... زد على ذلك تقديره أن هذا الوضع الفوضوي للعلاقات الدولية يجبر الدول على اتباع سياسات واقعية، ومن هنا فإن نظرية والتز هي نظرية ثورية؛ لأنها تلغي عددًا من العوامل؛ لتتيح وضع نظرية عامة للعلاقات الدولية»(إكزافييه غيّوم، ٢٠٠٣م).

إن في مجيء الواقعية البنيوية الجديدة كامتداد للواقعية الكلاسيكية وتطويرٍ لها، ما يبعث على القول بأن بروز عوامل وفواعل جديدة في البيئة الخارجية (كمحدد رئيس للسلوك الخارجي للدول) مؤشر على أن هنالك أوضاعًا جديدة وظروفًا مؤهلة تؤكد ندرة الأمن وفوضوية النظام الدولي. الأمر الذي يبعث على قلق الوحدات السياسية وعلى الاهتمام بهذا وذلك؛ بهدف الحفاظ على كياناتها. لقد حاول والتز ربط هذه الكيانات السياسية كوحدات طبعًا ببيئاتها عن طريق المنظومة الدولية التي تتشكل في اعتقاده وأنها بمثابة البنية التي تتحكم فيها لدرجة القيام بالسياسة الخارجية؛ لذا تتكون البنية من ثلاثة عناصر أساسية هي: مبدأ التسوية والتدرج على المستوى الداخلي والفوضى على المستوى الدولي(عودة، ٢٠١٣م، ص١٣).

ولئن كان الاقتصاد الجزئي يعتمد انطلاقًا من نظرية والتز على الإنسان الاقتصادي أساسًا باعتباره منتجًا ومستهلكًا في آن واحد ويقوم كذلك على المصلحة بدءًا من السوق كمعطى أولي ومحدد للسياسة الدولية؛ إلا أن عودة الليبرالية من خلال اعتمادها على المساعدة الذاتية Self Help تحاول من ورائها الدعوة إلى البقاء وليس السلطة مثلما دعا إليه مورجانثو.

وعلى خلاف المنظومة الاشتراكية التي تحاول المحاكاة العقلانية احترامها، بل استقطابها كونها نتاج البلشفية؛ فإن النظام الدولي حاول أن يعرف شيئًا من المضايقة بسبب إلحاحه على التوسع على أساس تحقيق توازن القوى «ويتطلع K.Waltz إلى بناء نظرية على افتراض أن الواقعيين التقليديين حددوا مواطن الحرب في مستوى واحد من اثنين، أو كليهما، وهما الفرد، والمجتمع أو الدولة، والصواب هو وجوب الفصل بين مستوى النظام ووحداته. ويرى K.Waltz أن تاريخ العلاقات من الحروب الدينية إلى الحرب الباردة، يكشف أن ثمة أنماطًا وتكرارًا وانتظامًا في هذه التفاعلات. ويشير إلى ظاهرة علاقة الحرب الباردة، فعلى الرغم من اختلاف البنية السياسية للدولتين، وعدم تطابق الأيديولوجيتين، فقد سلكت القوتان نحو الهيمنة وفقًا لأنماط متشابهة في البحث عن النفوذ والتأثير وبسط الهيمنة وتحقيق المكاسب، فما السر في ذلك؟»(المرجع نفسه، ص ٣٢).

فالدولة كمحور أساسي ومن منطلقه تُقيم السياسة الخارجية وذلك ليس لأنها تملك وسائل العنف المنظّم فحسب، بقدر ما تشكل آلية جادة في ضبط السياسة الداخلية التي تتفرع عنها السياسة الخارجية في إدارة قضاياها في بيئة تعرف الصراع والتنافس أحيانًا، والتعاون والتكامل أحيانًا أُخَر. ومع تطور العالم وتقدم تقنياته، بدأت الدول تتراجع وتتغير معها السياسات؛ نتيجة بروز فواعل جديدة باتت تفرض نفسها على النظام الدولي من شركات

متعددة الجنسيات ومنظمات حكومية ومنظمات غير حكومية وفواعل من غير الدول Non- State Actors...إلخ. الأمر الذي جعل الواقعية البنيوية الجديدة تفرض نفسها؛ نتيجة التعامل مع هذا المعطى الأولي؛ كونها جزءًا لا يتجزأ من سياسات الدول من دون أن تكون فعالة من منظورها؛ إلا أن ما جاء به والتز هو تأكيده المطلق على بنية النظام الدولي الذي يقوم في اعتقاده على الاستدلال على طبيعته الفوضوية التي تؤثر في سلوكات الدول.

وكثيرًا ما تفسر حالة الفوضى بغياب الحكومة العالمية: أي غياب سلطة رسمية فوقية؛ ما جعلها تحث على وجود بيئة فوضوية في تفسير العلاقات الدولية من خلال وجود المعضلة الأمنية Security Dilemma التي يتخبط فيها كثير من الدول. لكن الدول تبقى عاجزة عما تريد تحقيقه على أساس حفظ البقاء أو المحافظة على الذات SelfPreservation؛ كون أن الفوضى تدفع الدول بحسب والتز إلى حفظ البقاء ما يؤدي إلى بحث المزيد من المصلحة والقوة والهدوء؛ إلا أن علاقة السياسة الخارجية بالسياسة الداخلية وطيدة؛ كونهما متكاملتين ومتقاطعتين في درجة التوافق والتوازن بينهما؛ نتيجة تداخل المصالح وتباين الأهداف التي تسعى إليها الدول جميعها. ذلك ما تحاول الواقعية البنيوية الجديدة تفاديه من دون ربطه بهدف إعطاء تفسير لسلوكيات الفواعل. ومهما كانت هذه النظرية فإنها نسقية صرفة بسبب نفيها للعوامل الداخلية في صنع السياسة الخارجية وذلك على أساس أن «تفتقد نظرية العلاقة الدولية طبيعتها عندما تتدخل الخصائص الداخلية للدول كأداة تفسيرية للسلوك الخارجي»(Kennith,1979,p.91).

لكن ذلك ما لم يلق ترحيبًا كبيرًا لدى الواقعيين والنيوواقعيين من خلال الواقعية الدفاعية بانحصار المواقف والسلوكيات في مواقع حدود البيئة الدولية ذاتها ومن خلال المفارقات التي اتسعت حولها الواقعية وتقلصت؛

نتيجة التضارب في الآراء وتعدد المواقف لدى الواقعيين أنفسهم. «وقدم والتز تفسيرًا أو إجابة لتساؤلات مهمة لم يجب عنها مورجانثو حول الأسباب التي تدفع الدول إلى انتهاج سلوك خارجي متشابه على الرغم من تباين أنظمتها السياسية وتناقض أيديولوجياتها، وهي المشكلة التي أوجدت الواقعية الجديدة لها حلًّا بافتراض أن العوامل النسقية أو معطيات المنظومة الدولية تحتل موقعًا وسطًا بين الدول وسلوكياتها الخارجية»(سلامة علي، المرجع السابق، ص٣١٤).

٢ .١ .٣ الواقعية الكلاسيكية الجديدة: Neo-Classical Realism

جاءت الواقعية التقليدية الجديدة للحد من وتيرة التصعيد في تطور اتجاهات الواقعية على أن يتم التخفيف من حدة الفصل بين البيئتين الداخلية والخارجية على أساس تفسير السلوك الخارجي للدول؛ إلا أن هذا الطرح يتزامن مع أهمية المحددات الداخلية؛ فضلا عن المحددات النسقية، و«صحيح أن بعض الأطروحات كان لها قدرة تفسيرية في بدايتها؛ إلا أن الطبيعة المتغيرة للعلاقات الدولية اقتضت النظر إلى المحددات الداخلية كالاختلافات الأيديولوجية والعرقية والقدرات الاقتصادية والبشرية والشخصية كدوافع للسلوك الخارجي. يضاف إلى ذلك زيادة اهتمام الأفراد بالسياسة الخارجية نتيجة التطور العلمي ودور المنظمات غير الحكومية وتأثيرات الرأي العام على السلوك الخارجي للدول»(سلامة علي، المرجع نفسه، ص٣٢٢). وبالتالي تنقسم الواقعية التقليدية الجديدة إلى كل من الدفاعية والهجومية انطلاقًا من دور وتأثير البنية الداخلية على صناع القرار وعلاقاتها بتوجهات واتجاهات السياسة الخارجية.

أولًا: الواقعية الدفاعية: The Defensive Realism Theory

من بين من دَعوا إلى هذا الاتجاه ستيفين فان إيفرا Stephan Van Evera، وروبرت جارفي Robert Jervis وجوزيف قريكو Joseph Grieco، وبيري بيوزان Barry Buzan وغيرهم. وتحاول الواقعية الدفاعية ضرورة التركيز على أن الفوضوية أقل خطورة، وذلك على أساس أن الأمن متوافر؛ الأمر الذي جعلها تطرح تنازلًا في سلوكيات جميع الدول. لكن السياسة الداخلية هي التي تصنع واجهة السياسة الخارجية من أجل خدمتها أكثر على حساب البيئة الدولية التي تتواجد فيها الدول بحسب طبيعة المصالح والأهداف بغية التأثير عليها؛ لذا تكاد تقل أو تخف السياسة الداخلية مقابل جملة من الفواعل وتأثيراتها على السياسة الخارجية. وقد جاءت أفكار الواقعية الدفاعية بمثابة إعادة صياغة لأفكار ومفاهيم كينيث والتز وما يتلاءم مع المتغيرات والمستجدات التي ظهرت على الساحة الدولية.

وقد يتزامن هذا الطرح مع الرفع من القدرات الدفاعية للدولة بدلًا من قدراتها الهجومية؛ بهدف إعطاء الأولوية أكثر للسياسة الداخلية في توجيه السياسة الخارجية على اعتبار أن القوة الهجومية هي التي تدفع بالدول إلى الحرب. وعلى العكس من ذلك فبزيادة القوة الدفاعية سيزول خطر الحرب على أن يسود الأمن ويقل حافز التوسع لدى الدول. أي بمعنى آخر هو ربط قوة الداخل بالقدرات الدفاعية من دون تهديد للآخرين، على أساس الحد من التهديد ذاته الذي يطال الساحة الدولية؛ نتيجة الطابع الفوضوي الذي يراد منه مبدئيًّا أن يقل في سلوكات الدول؛ لكن توسع الدول من منظور الواقعية الدفاعية لا ينبع من القوة الزائدة، بل ينشأ من انعدام الأمن: أي ضرورة البحث عن الأمن والحد من زيادة الفوضى.

وكثيرًا ما يعمل الخوف بشكل مباشر على توسع الدول؛ نتيجة مصالحها السياسية المهددة على خلاف الواقعية الكلاسيكية التي ترى أن الدول تتوسع تبعًا للثقة المتواجدة لديها؛ بهدف زيادة قدرتها العسكرية ما دامت قادرة على ذلك. لكن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هو: لماذا الأمن إذن؟ لماذا يرتبط الأمن بالخوف أحيانًا وبالقوة أحيانًا أخرى؟ إلى أي مدى يمكن أن تعمل الدول على التقليل من صور الصراع فيما بينها من أجل الحد من قدراتها والسعي نحو التآلف والتألق نحو الرقي البشري؟

إن الدول القوية ذات التصنيع الراقي والتكنولوجيا الرائدة والنظام السياسي الديمقراطي هي التي نراها تعمل على هذا التوسع دون غيرها من الدول. ومن هذا المنطلق تقوم قلة من الدول على حساب بقية الدول الأخرى بتغيير وتوجيه وتأطير واجهة السياسة الدولية. وهذا راجع إلى دور القلة الأولى من الدول المُؤثرة على بقية الدول الأخرى في صناعة سيناريوهات وتطورات السياسة الدولية؛ نظرًا لما يكتنفها من مد وجزر بين دول قوية وأخرى ضعيفة، وذلك على أساس أن القوة يصنعها الاقتصاد والعلوم والإستراتيجية على خلاف الضعف الذي نرى دوله أكثر عرضة واستهدافًا عن طريق الأمن كنتاج لهذا التحول المفرط في تحقيق الأمن عند الأولى واللاأمن عند الثانية.«ويرى الدفاعيون أن الدول تسعى إلى الأمن أكثر من سعيها إلى القوة والنفوذ، وأن الدول تسعى إلى توسيع نفوذها فقط حينما تتعرض للتهديد، أو حينما تشعر بانعدام الأمن في مواجهة الدول القوية ذات النوايا العدوانية والتوسعية. لكن عند غياب مناخ التهديد سيغيب معه الحافز نحو التوسع؛ فالدول لا تتوسع حينما تكون قادرة ولكن تضطر إلى ذلك، عندما تشعر بتهديد لأمنها وسيادتها. كذلك يرى الدفاعيون أن القوة

ليست هدفًا في حد ذاتها، بل وسيلة لتحقيق الأمن»(سلامة علي، المرجع نفسه، ص ٣٢٧).

ولعل وصول القوة إلى درجة لامتناهية من التطور؛ نتيجة البحث عنها أكثر بات يطرح معضلة الأمن كنتاج لذلك وامتداد لها ما دام الأمن يدعو إلى القول بأن تهديد هذه القوة بمثابة حصن منيع لتوجهاتها واتجاهاتها في السياسة الدولية. هذا ما جعلها تنفرد بهذه القوة ضد الدول الأخرى التي ترى فيها أكثر تهديدًا ما دامت غير قادرة على دخول نادي القوة والنفوذ؛ كونها مناطق غير آمنة. فالواقعية الدفاعية حتى وإن رفضت مضاعفة القوة مقابل تحقيق الأمن وأن كليهما لا يتماشى مع الآخر؛ بمعنى أن تقوية القوة، لا تسهم في تأصيل الأمن لديها على أساس عدم التوافق بينهما، خاصة إذا ما تم ربط القوة بالقدرة الهجومية، فإن الأمن لا يتحقق، بل يضع دوله في مأزق أمني رهيب؛ إلا أن الدول الأقل أمنًا كثيرًا ما تبحث عن القوة للتوصل إليه.

وعلى ضوء هـذه المعطيات الأوليـة، فقد حـاول روبـرت جيرفيس Robert Jervis بوصفه أحد الواقعيين الدفاعيين بامتياز، القول بأن وراء سعي الدول تحقيق توازن القوى لما بات يعرف بالمعضلة الأمنية من جهة، وأن الدول كثيرًا ما تعتقد أن حصولها على القوة قد يضعفها لدى الدول الأكثر منها قوة من جهة أخرى. إن الحفاظ على الأمن قد يقل إلى درجة يصبح معها مهددًا أو يحتمل التهديد من خلال اكتساب الدول وسائل الدفاع التي تقوي قدراتها العسكرية. لكن ذلك سيخيف دولًا أخرى تطمح إلى تقوية أمنها؛ الأمر الذي ترى فيه أنه بمثابة تهديد مباشر أو غير مباشر لها ما يجعلها تدخل في صراع فيما بينها حول تحقيق التفوق العسكري في المعادلة.

وانطلاقًا من هذا الأساس تسعى الدول إلى الانفراد بالقوة في هذا السياق ما يفسر جوهر الأمن الذي بموجبه تقوى الدول أمنيًّا أو تضعف

أمنيًّا على حد سواء. لكن المفارقة الكبرى هي أن الدول ليست كلها في منزلة واحدة من حيث التأثر والتأثير ورد الفعل، ما ينعكس سلبًا على الأمن ذاته الذي يبقى مهددًا بوجه أعم من قبل الدول ذاتها؛ بهدف السيطرة عليه من دون أن تفقد التحكم فيه ولصالح غيرها؛ فضلًا عن ستيفين والت Stephen Walt الذي يدعو هو الآخر إلى انتهاج كل الطرق والسبل المشروعة وغير المشروعة؛ لتحقيق توازن التهديد Balance Threat على خلفية أن منطق الدول هو توازن التهديدات وليس ضد القوة؛ إلا أن القوة تمثل بكل أبعادها بمثابة رد الخصم في حال الاعتداء أو الاستباق ضد العدوان من أجل تحقيق غايات وأهداف بحسب طبيعة الإستراتيجية التي تقام ويراد لها النجاح في هذا القطاع أو ذاك والتي يمكن أن تتعرض للتهديد أو الإفشال من قبل المتربصين بها. «أما مفهوم أو نظرية توازن التهديد فيذهب إلى أن الدول تتوازن ضد التهديدات، أو الاعتماد على ذاتها بتقوية قدراتها الدفاعية وتوحيد الجبهة الداخلية لمواجهة تهديد أي طرف»(سلامة علي، المرجع السابق، ص ٣٣١). إن الدعوة إلى الدخول في ميدان الحرب بطريقة أو بأخرى هي كناية عن تحقيق الأمن الذي يبقى متعثرًا أو مستهدفًا عن طريق البحث عنه عند وضد الآخر أي العدو كونه يشكل مصدر تهديد من أجل التدخل في شؤونه وربطه بغيره.

ومن بين ما يحاول التأكيد عليه والت من قبل كل دولة تتشكل بأبعادها المتعددة، مدى التقارب الجغرافي، القدرات الهجومية، مواقفها السابقة التي تعكس سوء النوايا (M.Walt,1987, p.114-121). كما لا تنفي الواقعية الدفاعية نيتها الحسنة إلى حد ما، كونها ذات نظرة تفاؤلية لدرجة تفادي الخطر ما دام الأمن متوافرًا لديها؛ الأمر الذي جعل من منظور والتز ضرورة الاعتماد على الذات بمثابة أحد المحاور الرئيسة لما يعرف بالواقعية التعاونية

Cooperative Realism. ذلك ما حاول بيري بيوزان Barry Buzan تداركه من خلال دعوته عبر كتابه: (الأفراد، الدول والخوف Peopole, States and Fear، المنشور عام ١٩٨٣م)، من خلال ما طرحه حول مسألة الأمن القومي؛ نتيجة تصاعد التنافس وتنامي المخاطر في ظل العولمة وتداعياتها على الدول والمجتمعات. بينما في كتاب آخر له صدر عام ١٩٩٣م، حول منطق الفوضى The Logic of Anarchy كثيرًا ما يستند فيه على نضج الفوضى Mature Anarchy على أن تولد نظامًا أكثر استقرارًا ما ينبئ عن درجة عالية من التنظيم. إن تخوف الواقعية الدفاعية من المغامرة بحثًا عن أصول وفصول لها في غياهب السياسة الدولية من خلال تأكيدها على السلم والاستقرار أحيانًا، والنضج والتعاون أحيانًا أخرى، كثيرًا ما يستدل على أن هنالك تخوفًا باديًا في التوصل إلى مستوى عال يضمن تحت دعاوى الواقعية الدفاعية ما عجزت عنه الواقعية الكلاسيكية والواقعية البنيوية الجديدة؛ مقارنة بما جاءت به الواقعية الهجومية.

ثانيًا: الواقعية الهجومية: The Offensive Realism Theory

جاءت الواقعية الهجومية بمثابة رد فعل مباشر ضد الواقعية الدفاعية وامتداد لها نتيجة المواقف التي تبنتها في ظل ما بات يعرف ـ تحت سيطرة العولمة ـ بتزايد المخاوف وتعاظم التهديدات وتنافس المصالح. وذلك على أساس زيادة وتيرة القوة من أجل ضبط حالة النظام الدولي الذي ما زال تدفع به الفوضوية إلى اللاأمن من ناحية، ومن ثم نحو الحرب من ناحية أخرى. يمثل هذا التيار المتشدد والمتشائم في آن واحد بشأن أهمية القوة وتعظيم قيمتها من أجل فرض هيمنتها نخبة من المفكرين والأكاديميين نذكر من بينهم: جون ميرشايمر John J.Mearsheimer، وروبرت جيلبين Robert GilpinR، وراندل شفيلر Randall L.Schweler، وجوزيف جريكو Jo-

seph M.Grieco، وإيريك لابس Eric J.Labas، وستيفين كراسنر Stephen D.Krasser وغيرهم.

كما لا يعني هذا البتة أن السياسة الخارجية من منظور هؤلاء هي التوقف عند حدود الأمن الذي يتصاعد ويتراجع بحسب ظروف الدول وطموح السياسات، بحيث يمكن للدولة الواحدة أن تسيطر عليه بتراجعها في البحث عنه؛ نتيجة سوء النوايا لدى الدول تبعًا لطبيعة النظام الدولي وفوضويته ما يفرض منطق التخوف من بعضها البعض نتيجة البيئة الدولية ذاتها. الأمر الذي يجعل الدول تحمل شيئًا من التنافس والتسابق نتيجة المصالح والتطلعات التي ترافق سياساتها الخارجية من أجل تغليب سيادتها في الداخل وتحقيق الهيمنة في الخارج. «بيد أن رؤية من وصفوا بالواقعيين الهجوميين كانت عكس ذلك، فقد ذهبوا إلى أن فوضى النظام الدولي تفرض على الدول باستمرار تعظيم وزيادة القوة وأن الارتكاز لما يراه الواقعيون بافتراض أن الدول تسعى فقط للحفاظ على وجودها هو أمر يحول دون التنبؤ بالخطر الذي تمثله الدول العدوانية، ولتأييد ذلك فقد استشهدوا ببعض الأمثلة التاريخية كألمانيا في عهد هتلر وفرنسا في عهد نابليون»(سلامة علي، المرجع نفسه، ص ٣٣٩).

بمعنى آخر، إن التخوف الذي وقفت عنده الواقعية الدفاعية جعل منه منطلق الواقعية الهجومية يعلو بمزيد من الرفع من القدرات الهجومية باعتبار أن الدول تبحث عن الأمن بشكل منفرد نظرًا لعدم توافر قسط كبير من الثقة المتبادلة في نوايا الدول الأخرى. لكن الدول القوية هي التي تخاطبها الواقعية الهجومية ما دامت هي التي تبحث عن البقاء، بل على إحكام السيطرة بكل أنواعها وأشكالها في العالم. ذلك ما لم تبح به باعتبار أن فكرة التوسع والتدخل تبقى في هذه الحالة إحدى السمات الطاغية على توجهاتها الضمنية

ليس إلا. إن البحث عن مزيد من الأمن كونه مهددًا دومًا وحتمًا من قبل الخصوم والمناوئين للدولة الواحدة، فإن الهيمنة كثيرًا ما تبقى هي المشجع في اعتقاد أصحابها على ضرورة تحقيق الأمن. ولعل جون ميرشايمر هو أحد أقطاب هذا التوجه الذي يعد صاحب كتاب مأساة سياسات القوى العظمى Tragedy of Great Politics في عام ٢٠٠١م؛ إذ يتضمن أحد محاور تحليل السياسة الدولية من دون أن يتوقف عند حدود والتز، بل تعداها ما دام يؤكد على أن السياسات الخارجية تتطلب تناول المتغيرات الداخلية، فضلًا عن التأثيرات النسقية لبنية النظام الدولي، لكن بالقوة والقوة وحدها يمكن تحقيق البقاء والأمن على خلفية التأثير في السياسة الدولية من دون تراجع أمام السياسة الخارجية؛ فهي ضبط لحالة النظام الدولي.

إن البحث عن القوة، بل تعظيمها Power Maximization يعني ذلك الطموح للدولة Revisionnist State على أساس الاستعداد للمواجهة، بل التدخل في شؤون الآخرين خوفًا من التهديد أو الاختراق. إن فلسفة البقاء كثيرًا ما تدفع الدول ليس من أجل تبني سياسة خارجية متفتحة على العالم فحسب، بل للزومية الهجومية؛ كونها تجعل الدول متألقة وتطمح إلى المبادرة في قيادة العالم. أي بمعنى أن إحلال الهيمنة لا يعني البتة التراجع صوب الوراء أو التقلص إلى الداخل أو عقمًا في التوسع الخارجي نحو الانتشار على الأرض بقدر ما يتطلب جهودًا جبارة في جر دول العالم إلى حظيرتها. وبالتالي يمكن القول بأن رمز الهيمنة هو دليل فرض القوة بالقوة وليس الضعف أو عدم الرغبة في التمسك بها، ما جعل ميرشايمر يرفض منطق التعاون الذي لا يكلّل دومًا في اعتقاده بالنجاح؛ لذا جاء رد فعل الدول في هذه الحالة يساوي الردع Deterrence؛ بهدف مواجهة أي تهديد محتمل مقابل تحقيق الأمن، خاصة من أصحاب النوايا الشريرة أو السيئة Malgin Intention،

ولكن مقابل تفادي ذلك يدعو ميرشايمر من جهته لا إلى القطبية التعددية (الواقعية الكلاسيكية) ولا إلى القطبية الثنائية (الواقعية البنيوية)، بل إلى القطبية المتوازنة (الواقعية الهجومية) Balanced Multi -polarity كحالة وسط بين الحالتين.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هو: هل يقوم دور الهيئات والمؤسسات الدولية في الحد من الصراعات والفوضى في ظل فوضوية النظام الدولي التي بإمكانها أن تؤدي إلى الحرب؟ ذلك ما يحاول ميرشايمر طرحه عندما يتساءل بقوله: «هل يمكن للمؤسسات الدولية أن تخفض من عدد تكرار خطر وكثافة الصراعات العنيفة بين الدول، أو الصراعات غير العنيفة التي يمكن أن تؤدي إلى الحرب؟» لكنه يعطي جوابًا عندما يذهب بالقول «بأن المؤسسات قائمة على ضوء مجموع المصالح الذاتية للقوى العظمى»، ويرى أن المؤسسات الدولية تمتلك الحد الأدنى من التأثير في سلوك الدول، وأن القضية الأهم بالنسبة له هي العلاقات الأمنية؛ لذلك يبحث عن تأثير المؤسسات الدولية على الاستقرار الذي يعرفه غياب الحروب والأزمات الكبرى. ويعتقد «أن التعاون بين الدول له محدداته؛ لأنه وبشكل أساسي مقيد بواسطة هيمنة التنافس الأمني، بحيث لا يمكن استبعاد أي مقدار من التعاون»(Marscheimer,1994-1995, pp. 7-9).

لكن سعي الدول للقوة هو بداية ضعفها، في ظل غياب التعاون مادامت تغيب لديها المعايير وتفتقد إلى قواعد تحكم ظاهرة القوة ذاتها؛ كونها تعد طموح كل كائن حي يرغب في التفوق والسيطرة على خصومه. لكن هنالك إشكالًا قائمًا بحد ذاته يقوم على موقف كل الدول التي لا تباركه في ظل الصراع والفوضى ما ينبئ عن حالة من القصور في الرؤية والتحليل لدرجة عدم التوصل إلى بناء ما يحدّ من الهيمنة وإذكاء الصراع في المنظومة الدولية.

وقد يكون هذا الطموح النسبي في العمق طموحًا داخليًّا تجاه الدول الأخرى. أي بمعنى آخر أن البحث عن مزيد من القوة خارجيًّا يعني تحقيق مستوى عال من الأمن لدرجة التدخل والهيمنة والتوسع تجاه الدول الأخرى. «إن الدول تتفاعل في بيئتين: بيئة السياسة الدولية وبيئة الاقتصاد الدولي، تسود الأولى على الثانية في الحالات التي تتنازعان فيها والسبب واضح وصريح وهو أن النظام الدولي فوضوي في الأساس»(G.Brooks, 1997).

ثالثًا: حدود الواقعية الكلاسيكية الجديدة: Neo Classical Realism

جاءت الواقعية الكلاسيكية الجديدة؛ نتيجة إدراكها خطورة الموقف وتداعياته من دون أن تتراجع الواقعية الكلاسيكية التي تولدت عنها الواقعية البنيوية بشقيها الدفاعي والهجومي؛ إلا أن نهاية الحرب الباردة حملت تطورات عميقة وتصورات جديدة وفق المعطيات والمستجدات التي واكبت جملة من التحولات في داخل كل دولة وخارجها. هذا ما جعل الواقعية الكلاسيكية الجديدة تستفيق من غفلتها؛ نتيجة إدراكها خطورة الموقف على أساس أن البيئة الداخلية لها دور لا يقل أهمية بمكان عن البيئة الخارجية؛ بدليل أن الأولى تؤثر في السلوك الخارجي للدول من دون أن يكون هنالك حيز كبير بينهما: أي ضرورة ربط إحداهما بالأخرى من أجل صياغة واجهة السياسة الخارجية التي تعد نهاية السياسة الداخلية ومنطلقها المحوري بامتياز. ولربما وبتأثير من الاتجاهات الفكرية والسياسية في إطار الواقعية الكلاسيكية وما يليها من تيارات أخرى، جعلها تعيد صياغة نفسها بنفسها وبحلّة جديدة مع مفكرين وكُتاب آخرين على أساس أنها تميل إلى دراسة السلوك الخارجي للدول بشكل منفرد مثلها مثل الواقعية التقليدية؛ فضلًا عن تخليها عن مبدأ التحالف كأحد الخيارات في تحقيق التوازن.

كل ما في الأمر هو أن الواقعية الكلاسيكية الجديدة ذهبت بعيدًا في حملها لتفسيرات جديدة عن واقع بات يحمل تصورات، بل تصدعات في بنية السياسة الدولية لبعض الظواهر مثل: الإستراتيجيات الشاملة والسياسات الاقتصادية الخارجية والتحالفات العسكرية (Talliaferro 2000-2001, pp. 128-161). كما لا يفوتنا أن ننوه بإسهاب في هذا الصدد بما قام به جيديون روز Gideon Rose مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس الأمريكي بيل كلينتون ورئيس تحرير مجلة الشؤون الخارجية Foreign Policy عن طريق أحد أبحاثه المنشورة عام ١٩٩٧م بعنوان: «الواقعية الكلاسيكية الجديدة ونظريات السياسة الخارجية» Neo Classical realism and Theories of Foreign Affairs؛ إذ تحدث لأول مرة عن الواقعية الكلاسيكية الجديدة في أواخر القرن العشرين، وذلك ما حاول أصحابها التأكيد عليه عن طريق ما دعوه نظرية التعبئة الداخلية Domestic Mobilization Theory لتوماس كريستنسن Thomas Christinsen، ونظرية الهيمنة في السياسة الخارجية Hegemonic Theory of Foreign Policy لوليام وولفورث William C.Wollforth، ونظرية الواقعية المتمركزة في الدولة StateCentred Rea-lism لفريد زكريا (انظر الجدول رقم٧). وبالرغم ما دعا إليه روز في هذا السياق من ربط الكل بالواقعية الكلاسيكية؛ إلا أن ما جاء به أصلًا وأساسًا على خلفية الواقعية الكلاسيكية الجديدة باعتبارها تمتزج بأفكار الواقعية الكلاسيكية وما دبّ بموجبها من جديد على الساحة الدولية. غالبًا ما يؤكد هذا الاتجاه أهمية الدولة ومكانتها في صناعة الحدث الدولي انطلاقًا من طموحات السياسة الخارجية التي تحاول التأثير على النظام الدولي.

الجدول رقم (٦) مقاربة الواقعية الجديدة

الظواهر التفسيرية	الواقعية الدفاعية	الواقعية الهجومية
	النظام الدولي يمنح الرغبات نحو الانتشار، خاصة إذا توافرت جملة من الشروط	النظام الدولي يمنح دائمًا الرغبات نحو الانتشار
الواقعية التقليدية	نظرية توازن القوى (كينيث ولتز) Kennith Waltz	نظرية حرب الهيمنة (روبرت جيلبين) Robert Giplin
تلك النظريات التي تعمل على شرح التطورات الدولية، مع احتمال قيام حرب بين القوى الكبرى واستغراق التحالف أو احتمال التعاون الدولي	نظريات التعاون بين القوى الكبرى (روبرت جيرفيس)، Robert Jevris (شارل قلاصي) Charles Glasser	نظريات توازن الأهداف (رونالد شوبلار) Ronald Sweller نظريات سياسة الدول
الواقعية الجديدة	نظرية توازن التهديدات (ستيفين والت) Stephen Walt	الواقعية الدولة ـ المركزية (فريد زكريا) Fareed Zakaria
نظريات تقوم على شرح السلوك الخارجي للدول، و ذلك مثل المذاهب العسكرية، مستوى القوى، أولويات الأحلاف، السياسة الاقتصادية الدولية أو تبني دبلوماسية تسوية أو مفروضة	نظرية الدفاع ـ الهجوم (ستيفين فان إيفيرا) Stephen Van Evera، (جاك سنيدر) Jacques Snyder، (ستيفين والت) Stephen Walt	نظرية هيمنة السياسة الخارجية (ويليام وهالفروت) William Wolforth

Source: W. Teliefrro, Security Seeking Under Anarchy: Defense Realism Revisited In International Security, Vol 25, hiver 2001, p.135

كما أن ما تتوافر عليه الدولة من قدرات وإمكانات قد يجعلها ـ في اعتقادهم ـ تؤثر على السياسة الخارجية من خلال تداخل الضغوط النسقية في تحليل التغيرات الداخلية في كل وحدة سياسية قابلة على التكيّف مع أوضاعها؛ نتيجة القدرة التي تنفرد بها دون سواها من الدول. «أما بخصوص الواقعيين التقليديين الجدد فيرون أن البناءات النظرية مثل الهجوميةالدفاعية ليست دائمًا صحيحة في جميع الحالات أو خاطئة، وبالأحرى قام هؤلاء الباحثون بتبسيط تلك البناءات النظرية؛ بهدف إجراء تجارب ذهنية أساسية ترتبط بجوهر تحليل السياسة الخارجية، وذلك عن طريق مساعدة الباحثين في قولبة تخميناتهم حول القيود الخارجية والحوافز التي تواجهها الدول»(شاعة، ٢٠١١م، ص ٦٦). أي بمعنى آخر: أن ظروف ومعطيات السياسة الخارجية لها مقوماتها ومآلاتها الخاصة بها؛ وأنها لا تساوي ولا تتماشى مع السياسة الداخلية، بالرغم من تداخلهما؛ كونها تبحث عن قواعد وآليات لها في الساحة الدولية؛ إلا أن الدول تختلف وفقًا لطبيعة النظام الدولي عما تخضع إليه وما تنفرد به تبعًا لما يعزز من وزنها أو يثقل كاهلها، وذلك بحسب طبيعة القضايا والإشكالات التي تتأثر بها وتندفع بموجبها من أجل التأثير في غيرها.

٢. ٢ النظرية الليبرالية

يعد الأمن أحد تطلعات الدول ورقي شعوبها؛ بهدف قطع دابر الخوف والذعر عن طريق البحث عن الثقة، خاصة عند الأفراد والجماعات من أجل «التغيير السلمي». يتأتى ذلك خاصة في ظل ما وصلت إليه السياسات اليوم وما تطمح إليه توخِّيًا منها عدم الوقوع في متاهات وخلافات ضد مصالحها، وذلك على خلفية أن الحرب هي نهاية هذا السلوك الذي تبديه الدول وهي تبحث عن تعاظم مكاسبها في توسيع مجالها الحيوي. أما «الأمن المشترك» فلا

يتم من فراغ ومن دون نضج السياسات العمومية في التأكيد عليه؛ بهدف توسيع نطاقه بحسب ظروف الدول.

ومن هنا تطمح الدول إلى الاشتراك في بناء سِلْمٍ دولي أو أمن عالمي شريطة أن يكون لها نفس الطموح في تلافي الخلافات ونبذ الحروب مع النية الحسنة في الإسهام في تبني منظومة أمنية متعارف عليها فيما بينهما. بحيث يسمح لها بالتوسع في المكاسب وبما يضمن لها عدم الوقوع في الحرب؛ علمًا أن الإطار الأمني المتفق عليه عن طريق عقد الاتفاقيات والمعاهدات المتوالية هو الضامن لما يليه في خضم توسيع نطاقه عملًا بما عاشته البلاد الواحدة والمنطقة معًا من جهة، والعالم ودوله من جهة أخرى.

وعلى خلاف الواقعية الكلاسيكية، فإن الواقعية الجديدة تؤكد وجودها عن طريق نقدها للمؤسسات الدولية بما فيها عمل الدول، والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية؛ كونها غير قادرة على تلافي الحرب؛ إلا أن هذه المؤسسات الدولية هي من وضع الدول المؤثرة في النظام الدولي. كما أن هذه المصالح والقيود هي التي تتحكم في القرارات فيما إذا كانت ستتعاون أو تتنافس وليست المؤسسات التي تتبعها تلك المصالح والقيود(بيليس، وسميث، المرجع السابق، ص ٤٢٦).

لكن تطور العلاقات الدولية عن طريق تراجع الدولة الوطنية جعل من انسداد الأمن في ظل تنافس الدول أمرًا لا مناص منه. لذا يبقى الأمن نسبيًّا بوجه أعم لدرجة أنه لم يتحقق على كل المستويات والأصعدة ولدى كل الدول. إذ ما فتىء السلام مهددًا في المناطق المجاورة والعالم أجمع، خاصة في كل من إفريقيا والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا... إلخ. إلا أن كثرة الحروب قديمًا هي التي عجّلت بالبحث عن الأمن حاليًّا بعدما تقلصت دوائره وأصبح نصيب الدول الكبرى مرهونًا به في ظل المزاحمة العسكرية؛

بحكم الإرث العسكري المتواجد لديها وفي ظل ما بات يُعرف بنضوج المقاربات الأمنية لديها.

إن المذهب الليبرالي تحت مظلة الواقعية بات يترجى من المؤسسات الدولية ضرورة التعامل على أساس التعاون من أجل الاستقرار وليس التنافس من أجل اللاأمن. كما يمكن للتعاون في هذه الحالة أن يفتح المجال أمام الدول التي ليس لديها مستوى واحد، حيث تعمل على بناء التواصل تجاه مكاسب غير متكافئة من أجل خلق التنافس؛ إلا أن عمل المؤسسات الدولية وعقلنة قراراتها ومصداقية مواقفها هي التي تصد الطريق أمام فكرة الحرب عن طريق التخفيف من حدة المخاوف وأساليب الغش.

لذا يُعتنى بقضية الأمن إلى درجة تفادي الوقوع في الحرب من جهة، وتمتين الصلات وتوثيق المقاربات عن طريق البرامج والمناهج من جهة أخرى، وليس لتلطيف المخاوف فحسب، بل للتأكيد على الخوف من دون الوقوع في الحرب كوسيلة جادة في التفكير حول السلام الدائم بدلًا من الحرب الآنية. أي بعبارة أخرى أن شرعية المؤسسات الدولية هي رهن لتخليص الدول جميعها ومن دون استثناء لا من أجل تدارك الحروب من دون الدخول فيها فحسب، بل في كيفية بناء نظام دولي تسهم فيه جميع الدول تحت شعار التعاون والتضامن. كما لوحظ أن أوربا الغربية في هذا السياق مثلًا وعن طريق الاتحاد الأوربي وبإيعاز كل من (فرنسا وألمانيا) قد تخلصت من الحرب وهي تدعو إلى سلام دائم بهدف تمديده إلى أوربا الشرقية؛ لتشارك هي الأخرى في توسيع دائرة الأمن بحثًا عن القوة، وإلا يبقى مفهوم الاتحاد معطلًا، بل ناقص التكوين وهش التمثيل في ظل ضعف كامل دوله، خاصة تلك التي كانت منضوية تحت الراية الشيوعية. ومن هذا المنظور، تحاول الدول التي وصلت إلى مستوى عال من الرقي الحضاري

والتطور الصناعي أن تسهم في البناء الاجتماعي في بعده الأمني وذلك خوفًا من الوقوع في انتكاسات عويصة تصعب إدارتها في نهاية المطاف. وبالتالي فهي مرتبطة بالنظام الكلي الذي تحكمه جملة من الثوابت والقيم والأفكار التي تتماشى وضرورة فكرة البناء الداخلي والتغيير الخارجي.

وفي هذا الصدد، يؤكد الواقعيون الجدد رفضهم المطلق لعمل المؤسسات الدولية؛ لأنهم ينبذون في الأساس فكرة التعاون من أجل إشاعة الفوضى الدولية بعيدًا عن الأمن والسلم كمنطلق لتحقيق مصالح الدول باستخدام القوة، وذلك بهدف نشر الفوضى التي تقضي بتحقيق مزيد من المكاسب والمنافع في ظل البحث عن الأمن. ذلك ما يعيبه عنهم كل من السياسيين والأكاديميين على أن عمل المؤسسات الدولية شيء ضروري، بل حتمي مطلق من أجل إحلال الأمن والسلم في ربوع العالم وليس العكس. وبالتالي فبالرغم من تأكيد هؤلاء أهمية المؤسسات الدولية كمعطى أولي في تحقيق الأمن الدولي من دون أن يستبعدوا فكرة نشر القوة العسكرية كجناح واقٍ للتدخل في شؤون الدول من أجل حفظ السلام في المناطق المهددة أو بها بؤر توتر ساخنة، فإنهم يؤكدون بالمقابل على ضرورة توسيع نطاق عمل المؤسسات الدولية من أجل التعاون للحد من المنافسة الأمنية بين الدول. «تعتبر الدراسات الأمنية مجالًا أساسيًّا للبحث في حقل العلاقات الدولية. وخلال الحرب الباردة سيطرت النظرة الواقعية، واعتبر الواقعيون أن أهم اللاعبين في النظام الدولي ليس الأفراد بحد ذاتهم، ولكن الدول التي تحمل همًّا أساسيًّا وهو حماية سيادتها. وبما أن الدول، كما يرى الواقعيون مشغولة بآفاق الحرب؛ فإن الأمن يكون همها الأول. بيد أن تحقيقه ليس بالمسألة السهلة، وواقع الفوضى يعني أن الدول لا يمكنها أن تعتمد بالكامل على الدول الأخرى لحمايتها، بل ستعمل بالطبع تحالفات، وتوقع معاهدات وكثيرًا

ما ستخوض مغامرات لتعزيز أمنها ولكن ذلك ليس بكاف، فإذا كان على الدول أن تحافظ على بقائها، فيجب أن تؤمن الدفاع عن نفسها»(غريفيثس وأوكالاهان، المرجع السابق، ص٧٨).

وإذا كان منطق القوة هو الأساس في البحث عنه من خلال لجوء الدول إليه فيما بينها سواء أكانت قريبة (دولًا جوارية) أم بعيدة (أهدافًا إستراتيجية) الأمر الذي يوحي بوجود نوايا سيئة وراء الدوافع التي يؤكدها اللجوء إلى القوة العسكرية. لكن القوة من منظور الواقعيين تؤكد على مدى المصالح المرتبطة باللجوء إلى أهداف جيوسياسية أو جيوإستراتيجية كالثروة والنفط والمواد الأساسية والمزايا وحفظ السيادة والسعي وراء النفوذ على خلفية تحقيق الأمن. كما تعطي النظرية الواقعية أهميتها القصوى للعلاقات الدولية على أساس أن الدول تطمح في البقاء الذي يبقى مرهونًا ببناء جيوش كبيرة وترسانة عسكرية ضخمة وذخيرة عصرية عملاقة تؤمن دفاعها حفاظًا على مصالحها القومية. «وفي الجوهر، يؤمن الواقعيون بأن التهديدات الأمنية التي تطال دولة ما تصدر عن دول أخرى عادة. وخلال الحرب الباردة، ركز التفكير الأمني الواقعي أساسًا على إمكانية حرب نووية بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، وقد مثلت مفاهيم الردع والضربة الأولى والتدمير المتبادل الأكيد جزءًا من معجم الواقعيين الأمني»(المرجع نفسه، ص ٧٩).

وغني عن البيان أنه بات لزامًا التأكيد على مجال الدراسات الأمنية الذي تغير بعدما اتخذ منحى آخر عقب الحرب الباردة. ذلك ما لم يتنبأ به الواقعيون. وبالتالي أصبح هذا الاتجاه يلح على انتهاج طرح آخر عن طريق الابتعاد عن المقاربات الأمنية التقليدية التي كانت الدولة نواتها الأولى عن

طريق تدخل لاعبين آخرين. الأمر الذي وسع من دائرة الأمن ذاتها لكي تشمل فواعل جديدة مرتبطة به مباشرة. يتأتى ذلك عن طريق التغيرات التي حدثت في كل من أوربا وآسيا على أن تصبح الترتيبات الإقليمية لها علاقات وطيدة مع الأوضاع الأمنية، خاصة في بعدها الإنساني إلى جانب الدول أو في بعدها الأمني بحيث يتم التركيز على «مصادر الأذى» أولًا، بدلًا من التهديدات العسكرية الموجهة ما بين الدول وضدها ثانيًا؛ نظرًا لما عجزت الواقعية عن تحقيقه على أرض الواقع من خلال ربط توجهاتها الأيديولوجية والإستراتيجية في إطار الحرب الباردة وتداعياتها المستقبلية دون سواها؛ ذلك ما عجَّل من تفاقم بعض الإشكاليات الجديدة. لكن هذا ليس انطلاقًا من الحرب التي كانت تقودها الدولة بالرغم من وجودها سواء بداخلها، حيث العنف يشكل أكثر شراسة في الأرواح والعتاد من دون أن تكتسب المصلحة القومية التي كانت هي المحفّز على دخول الحرب بل «هوية الجماعة وثقافتها».

وقد تبدو نظرة الواقعية في هذا الخصوص نظرة ضيقة جدًّا؛ كونها لم تركز على أهم المصادر الأمنية في تحقيق طموح المجتمعات. هذا ما جعل الدولة في حد ذاتها غير واعية حقيقة توفير الأمن لمواطنيها، بعدما تغير مركز الخطورة من التهديدات العسكرية إلى أنواع أخرى من التهديدات الجديدة كانتشار كل من النمو الديمغرافي المطرد، والأوبئة، والأمراض المعدية، وتلوث البيئة، ومشكلة اللاجئين وقلة مصادر الطاقة وغيرها. ولعل الأولوية التي انقادت من ورائها الواقعية تجاه أمن الدول تراجعت لتصبح المقاربة الجديدة تشمل طبيعة الأمن الإنساني التي تقوم على نمط الحياة وتأمين العيش وتحقيق الكرامة الإنسانية؛ إلا أن حاجة الأمن الإنساني هدفها التركيز على

الفرد بغية تأمينه مصادر العيش والرزق والتنقل والتعليم والصحة ضد الجوع والفقر والمرض والقمع التي يدعو إليها نمط الحياة العصري. هذا ما بات يعرف بالتخفيف من أعباء تدخل الدولة وإضعافها خارجيًّا من دون اعتنائها بأمن إقليمها انطلاقًا من دور المواطن فيه. إلا أن الاختلاف البادي في مصادر الرزق والثروة كثيرًا ما يقود حتمًا الأثرياء والفقراء إلى هذا النزوع بتغيير أوضاعهم عن طريق الدول دون المرور بتحقيق العدالة الاجتماعية. وإذا كان الأمن يعني الاعتناء به داخليًّا؛ فإن مصادر التهديدات أصبحت خارجية وحاجة الدول تجاهها عن طريق السلوك الدولي متنامية، خاصة بعدما أصبحت الظاهرة الأمنية متعلقة بجميع الدول ومن دون استثناء؛ كونها عالمية بالمرة ولها نتائج وخيمة على مصير العالم، بحيث لا بد من تنسيق السياسات بين الحكومات وبناء إستراتيجيات بين الدول للحد من التهديدات والمخاطر التي تطالها عن طريق تفعيل مشروعات التضامن وبناء الاتحادات وتعزيز الشراكة بينها. ذلك ما سنحاول التطرق إليه عن طريق الواقعية وأذرعها بشيء من التفصيل والتحليل.

٢ .٣ نظرية السلام الديمقراطي

يميل هذا التوجه إلى الفكرة القائلة: بأن الدول الديمقراطية لا تحارب الدول الديمقراطية؛ فالسلام إذن منطلقها، بهدف عدم الوقوع في الحرب مجددًا من أجل البحث عن السلام. لذا يكتسي هذا الطرح أهمية قصوى لدى الديمقراطيات الكبرى في تعزيز مواقعها داخل أقطارها وتنوع مناطقها خوفًا من اكتساح الحرب لها. إن «المؤسس الليبرالي» يحاول معالجة المعضلة الأمنية على خلفية نشر الأفكار الديمقراطية؛ بهدف نبذ الحرب خاصة من

قبل السياسيين والأكاديميين الذين رأوا في نظرية السلام الديمقراطي أفضل وسيلة لتقارب وجهات النظر السياسية والعسكرية، وذلك من أجل بناء أوربا عن طريق الاتحاد الأوربي، خاصة في جهتي كل من الشرق والوسط منها حتى يتم البناء الكلي والمتكامل للاتحاد الأوربي.

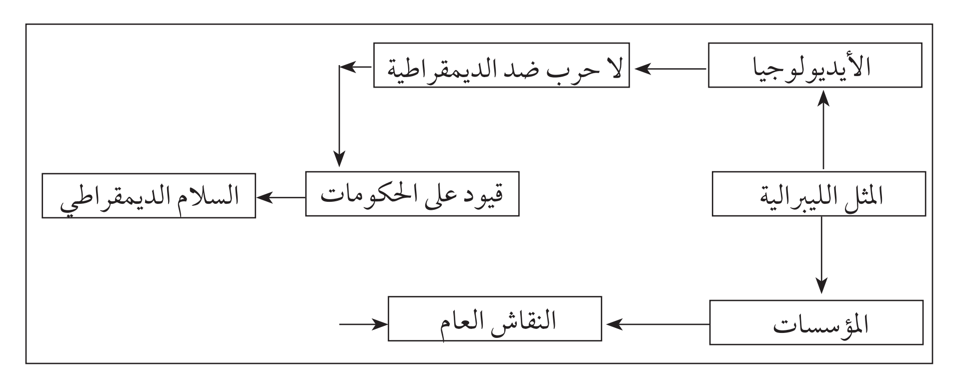
إلا أن فكرة السلام الديمقراطي مستوحاة من مقالة إيمانويل كانط Immanuel Kant منذ عام ١٧٩٠م بعنوان السلام الدائم Perputuel Peace عن طريق مايكل دويل Micheal Doyle وبروس راست Bruce Russet متؤثرين بغيرهم من هؤلاء الواقعيين المعاصرين بكتابات كل من هوبز Hobbes، وماكيفللي Meachiavelli وروسو Rousseau. ولا غرو بأن طريق السلام الديمقراطي بحسب أصحابه هو حفظ الأمن والسلم في المرحلة التي تلي الحرب الباردة، بحيث إن الديمقراطيات وصلت إلى درجة نبذ الحرب فيما بينها تجاه الأمن الدولي؛ بعيدًا عن استخدام القوة أو اللجوء إليها في إطار الحفاظ على مصالحها عن طريق التعاون وليس التهديد. ولعل منطق الدبلوماسية هو الأساس في التخلص من مركب النقص لدى الدول في استخدام القوة بدلًا من الوساطة والمفاوضات في السياق الديمقراطي؛ لتفادي صراع الدول فيما بينها. لكن الاعتبارات الإستراتيجية عن طريق القوة كثيرًا ما تصطدم حولها المصالح بين الدول وأن الحرب ليست طريق الخلاص للوصول إلى الغايات نفسها بين الدول في حال المرور بها.

نظرة «الواقعية الفجة» هي التي عمَّقت الفارق بين الدول وحاولت تصوير العالم بأن الكل عدو الكل في ظل غياب الديمقراطية التي ترى بموجبها نظرية السلام الديمقراطي ملاذًا لتحقيق الأمن الدولي، كما تستند في ذلك إلى ثلاثة عناصر أساسية هي:«التمثيل الجمهوري، الالتزام الأيديولوجي بحقوق الإنسان، الترابط العابر للحدود الوطنية»(بيليس وسميث، المرجع

السابق، ص ٤٣٠).. إن أول ما يدعم الطرح الكانطي حول أصول السلم ومبادئ الأمن هو ما دعاه جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter في كتابه سوسيولوجيا الإمبريالية (١٩٥٥م)؛ وبما أنه رجل اقتصاد بالدرجة الأولى، فقد دعا إذ ذاك إلى نشر كل من الرأسمالية والديمقراطية؛ بهدف تحقيق سلمية الليبرالية. لماذا الليبرالية؟ يتساءل أحد ملوك أوربا الوسيطة خلال الحقبة الماركانتيلية؛ إذ بالقيام بالتجارة يمكن نبذ الحرب بدليل أن هذه الأخيرة تعتبر عدوة الاستقرار وذلك بالحد من انتشار السلم في الأرض.

وإذا كانت الحرب تُعبر عن الرغبة لدى البعض الآخر الهاوي لفن القتال؛ فإن الأغلبية الساحقة تعد وقودًا لها. لذا يرتبط الأمن بنظرية ديمقراطية السلام، كون الأولى متغيرًا ثابتًا، أما الثانية فمتغير تابع لدرجة التوافق بينهما في المجتمع الدولي على أساس أن الديمقراطية لا تتحقق إلا بالسلام، وأن السلام لن يتحقق إلا بالديمقراطية، فكل واحد منهما مُكمل للآخر وتابع له: أي بمعنى آخر أن الدول الديمقراطية كثيرًا ما تتحالف تحت غطاء السلم من أجل فرض قوتها وبسط نفوذها؛ لأن نمو الدول سياسيًّا (النظم الديمقراطية) محاولة منها لتجنب الحرب: أي أن نشر الأمن لديها يعني خوفها من الوقوع في الحرب. وعليه تدعو نظرية السلام الديمقراطي إلى الاستناد إلى وجود معايير متفق عليها سلفًا من أجل فض الصراعات وحل النزاعات بالطرق السلمية كحلول وسطية؛ لضمان الأمن أولًا، والتعاون ثانيًا، والتكامل والاندماج ثالثًا. وذلك في إطار ما يُعمق من أواصر العلاقات الثنائية والجماعية بين الدول بعيدًا عن الحرب.

الجدول رقم (٧)



المصدر: عبد الله هوادف. هل حققت الديمقراطية السلام؛ مراجعة عامة لنظرية السلام الديمقراطي، (الجزائر: دار الخلدونية، دراسات إستراتيجية، العدد ١٧، مارس ٢٠١٢م، ص ١٥١)

يقوم السلام الديمقراطي وفق ما جاء في الجدول أعلاه، وذلك لما يحمله من مثل ليبرالية عن طريق دور المؤسسات التي تضطلع بدور النقاش العام في إثراء الممارسات التي من شأنها أن تحيد تلك الضغوطات المفروضة على الحكومات. هذه الضغوطات هي التي تتأثر بدورها في الحالة المعاكسة بالأيديولوجية التي تتنافى مع الديمقراطية في التقليل من فاعليتها التي تنعكس سلبًا على السلام الديمقراطي.

إن أدبيات نظرية السلام الديمقراطي كثيرة ومتنوعة بحسب مفكريها ومنظريها؛ بهدف نبذ العنف السياسي والحث على المساواة بين الدول مثلما جاء في ميثاق عصبة الأمم. تزامن ذلك من أجل إخراج القارة العجوز من أتون الحرب وبهدف التأكيد على الديمقراطية ونشرها بين أنظمة الحكم لديها قبل دخول النزاع؛ وذلك من أجل التوصل ـ كطريق ثالث ـ إلى فض الخلاف دون الوقوع في الحرب. «وبشكل عام، يقوم النموذج المعياري للسلام الديمقراطي على اعتبار أن الاشتراك في المعايير الديمقراطية يقود إلى تحقيق سلام منفصل

بين الديمقراطيات، وذلك يعود أساسًا لاستخدام القادة والنخب السياسية في النظم الديمقراطية الأدوات التفاوضية (المساواة والتسوية)، والآليات القانونية (التحكيم والتقاضي)، والوسائل غير العنيفة الأخرى المستعملة في الداخل لتسوية نزاعاتها مع الدول الديمقراطية الأخرى، وبشكل أكبر مما تفعله الدول غير الديمقراطية»(قوجيلي، ٢٠١٤م، ص ١١٠).

لكن ما العمل بالنسبة للدول غير الديمقراطية تجاه السلام العالمي؟ هل هو سطو وهيمنة باسم الديمقراطية على الدول الاستبدادية والشمولية أم ما حظها إذا كان مرتبطًا بالديمقراطية دون سواها؟ هل تشكل هذه الدول خطرًا تجاه العالم في ظل غياب سلام عالمي؟ فالديمقراطية لها جذورها وأصولها في أنظمة الحكم، وأن كل الدول ليست مهيأة فعليًّا من أجل أن تكون كذلك. وبالتالي يبقى السلام مجرد شعار كونه يبقى طموح الدول عندما يغيب الأمن عند الحاجة بتعاظم المصالح وتنامي التهديدات.

إلا أن خطاب المسئول السياسي وظروف تكوينه ونشأته تأتي انطلاقًا من ثقافة الدولة وأعرافها، بحيث تحث إلى التخلي عن بيروقراطية المكاتب وتدعو بالمقابل إلى ديمقراطية الحكم بالتداول السلمي للسلطة في ظل معارضة نشطة تحمل مشروعات وبرامج بدلًا من السعي للوصول إلى السلطة فقط على حساب المجتمع وطموحاته. الأمر الذي يؤجج من الأوضاع ويسد كل القنوات ويبني الخصومات ويقلل من حظوظ الحكم في إيجاد الحلول السلمية والسليمة لصالحه وفي بيئته الدولية. ومن هذا المنظور، يتعين على الدول الديمقراطية أن تدافع عن الديمقراطية ذاتها حتى تكون سلطة القرار عقلانية وهادفة؛ كونها تتفاعل فيما بينها على أساس التأثر الزوجي Dyan-dic Effect على خلاف التأثير الفردي Mondic Effect لسلوك الدول الديمقراطية.

علمًا أن الديمقراطية تعتبر شعورًا بالمسئولية بناءً على تطور المدنية ونضج المواطنة في كيفية الوصول إلى السلطة بحيث إن الدول غير الديمقراطية لا ترغب فعلًا في الإيمان بالديمقراطية كونها «عدوة» لها، وغيابها كثيرًا ما يجعلها تعتلي السلطة السياسية. إذن شتان بين الدول الديمقراطية والدول غير الديمقراطية؛ كون الأولى تبحث عن مصالحها بموجب السياسة في ظل المجتمع الواعي، والاقتصاد المنتج، والتكنولوجيا الرائدة... إلخ. بينما الثانية نراها ليست فقط عاجزة عن الوصول إلى ذلك، بل لم ترتق إلى ما بعد السياسة إن لم أقل ما قبل السياسةحتى تصنع من نظمها السياسية نظمًا ديمقراطية؛ فالإشكال القائم ليس في علاقة الديمقراطية والسلام، بل يكمن في كيفية تحقيقهما معًا أو كلٍّ على حدة وفي الدول جميعها ومن دون استثناء. وذلك حتى يمكننا الربط بينهما؛ لأنه ليس كل الدول الديمقراطية تدعو إلى السلام، كما أن السلام ليس حليف الدول الديمقراطية؛ فضلًا عن أن هناك دولًا ليست ديمقراطية ولا سلمية بالمرة؛ لذا لا تخلو هذه النظرية من الانتقادات اللاذعة التي وجهت إليها على خلفية أنها عاجزة عن تحقيق الديمقراطية لكل الدول حتى تكون سلمية وآمنة لديها حتى يتسنى لها إحلال كل من الأمن و السلام في ربوع العالم.

٢. ٤ النظرية النقدية التفسيرية

تقوم النظرية النقدية التفسيرية Constructivist Critical Theory على القول: بأن العلاقات الدولية لا تقوم بمفردها على طابع القوة، بل على تأثير الأفكار؛ إلا أن المعتنقين لها كثيرًا ما يُوصفون بـ «المنظرين النقديين»؛ علمًا أن وجود هذه النظرية لا يحتمل كونها واحدة، بل لا بد أن تكون متعددة وتحمل جملة من النظريات ذات الأبعاد المتباينة:

إن أول ما تذهب إليه بالتأكيد هو أن العلاقات الدولية تقوم على بنى اجتماعية وليست مادية، وبقدر الاعتناء بالعلاقات الدولية انطلاقًا من الدولة تجاه الفرد مرورًا بالمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية بقدر ما تتزايد الأهمية للأمن الدولي؛ كونه جزءًا منها باعتباره الحامي لها. ومهما يكن من أمر فإن النظام الدولي يسترسل، كما يعبر «التفسيريون» في تحاليلهم إلى ربط السياسة الدولية بالبيئة الفوضوية التي تعلل الواقعية وجودها بها على أساس فكرة البقاء دفاعًا عن الوجود، وأن الدول تحاول أن تراهن على واقعها ووجودها في ظل تبني سلوك عقلاني يضمن لها الاستمرارية ويعيد لها كيفية التواصل مع غيرها من الدول.

ومن هذا المنظور، يحاول التفسيريون التأكيد على أنهم بنيويون؛ كونهم ينطلقون من معطى أولي مفاده: ما دامت السياسة الدولية تقوم على الفوضوية وما دامت الدول تلجأ إلى القوة الهجومية من خلال ارتباطها الوثيق بمعرفة مدى نوايا نظيراتها من الدول الأخرى لا على أساس الرغبة في دخول الحرب فحسب، بل الدعوة إلى البقاء أيضًا؛ فإن ذلك الأمر يجعلها تسلك سلوكًا عقلانيًّا، كما يعتبر هؤلاء التفسيريون أنفسهم بنيويين على خلفية أن الدول تتشكل وفق المصالح، وذلك بحسب طبيعة تركيبة النظام الدولي.

هذا النظام الدولي ما هو إلا تفسير لحالة الدول وأوضاعها الداخلية في حلّتها الخارجية، خاصة تلك القوية منها؛ نظرًا للتأثير الذي تمارسه من داخله على الخارجين منه ما يعكس مدى إحكام سيطرتها السياسية والاقتصادية والإستراتيجية والعسكرية، وبالتالي يرى التفسيريون على خلاف الواقعيين الجدد أن السياسة الدولية ماهي إلا نسق بنيوي؛ يقوم على نتاج العلاقات الاجتماعية كالمعرفة المشتركة والموارد المادية والممارسات التي تشكل بدورها تلك البنى الاجتماعية التي تحدد بدورها تلك المفاهمات والتوقعات

والتنبؤات في حقل المعرفة المشتركة؛ إلا أن هذه البنية الاجتماعية تحاول في السياق ذاته التركيز على إشراك الدول وإسهاماتها الفعالة والحيوية في إطار العلاقات الدولية، بناءً على تركيبة النظام الدولي الذي يعكس بدوره إيجابًا أو سلبًا مدى اعتناء الدولة به إما عن طريق التعاون وإما عن طريق الحرب. وعلى خلاف الواقعية الجديدة التي ترى أن البنية ماهي إلا نتاج العلاقات الاجتماعية؛ كونها تقوم على توزيع القدرات أو القيم المادية في المجتمع. «إن التأكيد على بنية المعرفة المشتركة له أهميته في تفكير «التفسيريين»؛ فالبنى الاجتماعية تتضمن أشياء مادية، مثل الدبابات والموارد الطبيعية، لكن هذه الأشياء لا تكتسب معناها إلا عبر بنية المعرفة المشتركة المغروسة فيها. إن فكرة سياسة القوة أو السياسة الواقعية (Realpolitik)، يتناسب حجم معناها مع مقدار ما تقبل الدول الفكرة؛ بوصفها قاعدة أساسية للسياسة الدولية. يرى «التفسيريون» أن سياسة القوة هي فكرة تؤثر بالفعل في الطريقة التي تتصرف بها الدول؛ لكنها لا تصف كل السلوك بين الدول. كما أن الدول تتأثر أيضًا بأفكار أخرى، مثل: القانون وأهمية التعاون والكبح المؤسسين» (بيليس وسميث، المرجع السابق، ص٤٣٤).

ولعل جهل الدول ببعضها هو الذي أفقد النظام الدولي شرعيته؛ الأمر الذي انعكس حتى على تخوف الأفراد والجماعات لدى هذه الدول التي لم تعمل على أمننة علاقاتها بما يسمح ببناء علاقة دولية لما بعد القطبية الأحادية التي أدخلت العالم من أجل أن تسيطر عليه بمفردها في غياب يؤمِّن لها القوة الكاملة والشرعية المنسقة مع كامل الأطراف، بحيث إن القواعد والأحكام التي ينضوي عليها النظام الدولي «لا تعدو ـ في جوهرها ـ أن تكون مجرد قواعد، تسعى قلة من الدول الكبرى إلى فرضها ـ كأساس للسلوك والتعامل الدوليين ـ على أغلب الدول الأعضاء التي لا يصبح أمامها ـ عندئذ ـ إلا

الإذعان لهذه الأحكام والخضوع لهذه القواعد رغمًا عنها، ومن ثم تفتقر هذه القواعد إلى عنصر الرضا بمدلوله الدقيق الذي يمثل حجر الزاوية لشرعية النظام الدولي (...). وهكذا يمكننا القول بأن ثمة قلة (أوليجاركية) مسيطرة على العلاقات الدولية، وهذه القلة تتمثل بداهة في القوة القطبية أو الرئيسة في النسق العالمي وتمثل صفوة القوة (Power Elite) على مستوى الجماعة الدولية عامة. وهي تعمل على توحيد العلاقات الدولية وإدارتها على النحو الذي يكفل لهذه الأقلية حماية مصالحها وتحقيق أهدافها الخاصة»(ممدوح محمود، ١٩٩٨م، ص ٢٠ـ٢١).

إن جهل الدول ببعضها كما أسلفنا هو محك البنية الاجتماعية بين الأفراد والجماعات، كونها منطلق المعضلة الأمنية بحسب إلكسندر ويندت -Alexan der Wendt، حيث إن انعدام الثقة التي تقوم على بناء «مفاهمات ذاتية» بين الأفراد يعمل على التقليص من إيقاع المعاملات الحسنة بينها، والتي تتم بدورها على حسن النية في التوصل إلى تبني سياسات وإرساء إستراتيجيات تحت طائل «العون الذاتي» بدلًا من الوقوع في النزاعات وإشعال الحروب. ولربما أن مفهوم السياسة هو الذي قلّص من الحافز النفسي في إرساء معالم التقارب والتضامن بدلًا من الخوف وتصعيد لهجة الحرب. كما أن الطبيعة البشرية ذاتها تفتقد هي الأخرى إلى التوازن بين السلم والحرب، بل تعيش أوقاتًا متناقضة كما عرفه التاريخ بين الدول والأمم؛ بحكم أن الطبيعة الخيّرة في الإنسان وحاجاته الغريزية من اكتساب وطموح وتفوق وعدوان هي التي جعلته يفتقد لهذا التكافؤ في الرؤية، الممارسة، الداخل ـ الخارج، المجتمع ـ العالم؛ بالإضافة إلى غياب المعرفة الكاملة في الأصول والفصول التي يبحث عنها العقل البشري من أجل السيطرة بموجبها على الآخرين؛ إلا أن المعرفة المغروسة في الفرد هي التي تطمح إليها كل دولة على حساب أخرى إما بحثًا عنها بالطرق السلمية وإما بركوب الحرب.

وعليه فالسياسة الدولية ليست كلها ذات اتجاه خطي واحد، بل متفرع ومتشابك ومتقاطع بين الواقع والأحلام، والإرادة والآمال، والمعلوم والمجهول والثابت والمتغير، والعام والخاص...إلخ وأن القليل منها من يتوافر لديه القوة في فرضها على الآخرين من أجل الانصياع إليه. يرى التفسيريون«أن سياسة القوة فكرة تؤثر بالفعل في الطريقة التي تتصرف بها الدول، لكنها لا تصف كل السلوك بين الدول، كما أن الدول تتأثر أيضًا بأفكار أخرى مثل حكم القانون وأهمية التعاون والكبح المؤسسين»(بيليس وسميث، المرجع السابق، ص ٣٣٤).

وإذا كان الأمن شأنه شأن المصطلحات المُبهمة كالعدالة والحق والحرية والمساواة والسيادة وغيره؛ فإن الحديث عن الفوضى Anarchy لا يقل أهمية عن علاقاتها بالأمن ما دامت مرتبطة بالسؤال التالي: من المسئول عنها؟ وكيف يتم التخلص منها؟ وما السياسات المقاومة في إدارة تداعياتها؟ ولعل إلكسندر ويندت يربط في دراسته «الفوضى هي ما تفهمه منها الدول» Anarchy is What States Make of it بالحديث على أن المعضلة الأمنية تنجم عن التنبؤات التي تحقق ذاتها، ما دامت الدول تشكل كيانات وهيئات وهياكل متصارعة فيما بينها في ظل البحث عن القوة من أجل فرضها على الآخرين في غياب «عقد سياسي واقتصادي» يحكم اللعبة السياسية التي تسعى كل دولة إلى تغليب نفسها على الدول الأخرى بموجبها. ومن هذا المنطلق، تفرز هذه المعرفة المتوافرة أو الغائبة معنى القوة؛ ليتم فرضها على الآخرين مع غياب كلي للآخر، كما يفتقد منطق السلام درجة التعامل بموجبه في حالة توافر لدى الجماعة الأمنية روح وحب الأنا بدلًا من طمأنة الآخر وجره للتعامل معه على أساس منطق المعاملة بالمثل.

وبعيدًا عن ذلك؛ فإن البنية الاجتماعية بقدر توغلها في عمق الذات وروح الكيان السياسي بقدر ما يتم تفاعلها مع الحاجة والرهان إلى درجة تفادي الوقوع في الفوضى أولًا، ثم الحرب ثانيًا انطلاقًا من الابتعاد عن السلم، لا لشيء ولكن التغيير الاجتماعي له أهميته القصوى في التأكيد على مكانة النظام الذي يعد الوجه العاكس للبنية الاجتماعية العالمية من خلال تطور عملية السلم والحرب معًا؛ فالقوة ضالة الفرد وهي المسيطرة عليه قبل أن يسيطر بموجبها على الآخرين ما دام أنه يسعى إليها؛ لكن فلسفة القوة تعني عدم الابتزاز بها بحكم ميول الفرد ورغبته إلى السكينة والهدوء والاستقرار من موقع وجوده مع الآخرين وفي العالم معًا؛ الصراع طريق المنافسة تجاه الحرب، أما التعاون فطريق الأمن في إطار السلام العالمي. إن معرفة المخاطر التي تحدق بالبشرية جميعها تعني ممارسة مشتركة لفهم هذا التوجه من أجل الانبراء لصد تهديداته وعزل مخاطره بدلًا من التوقف عن القدرات المادية بحسب الواقعية الجديدة.

٢. ٥ ما بعد الحداثة في الأمن الدولي

يقوم تيار ما بعد الحداثة في الأمن الدولي Post Modernist Viens On Internatoional Security؛ كونه نموذجًا معرفيًّا على القول: بأن الدول تتأثر هي الأخرى بالأفكار في حديثها كبقية الأفراد والجماعات وذلك عن طريق تصرفاتهم من أجل اتخاذ مواقف وبناء إستراتيجيات، وإن الواقعية حسب ريشارد أشلي Richard Ashaley هي منطلق المشكلات المطروحة على الأمن الدولي؛ كونها تلجأ إلى القوة في غياب الضوابط والقوانين التي تحكم اللعبة بين الدول عدا القوة الداعية إلى المزيد من التسابق والتنافس. بينما يرى جون فاسكز John Vasquez بدوره أن اللجوء إلى القوة كسياسة هو ذلك السلوك

الذي يقوم على الحرب؛ أي بمعنى آخر قبل دخول الحرب لا بد من تبني خيار القوة الذي يعد ملاذًا مقويًّا صوب التوجه إلى ذلك. كما يؤكد بدوره هذا الأخير أن التحالفات في حد ذاتها لا تنشئ السلام، بل تحث على الحرب.

يلتزم تيار ما بعد الحداثة بموقفه تجاه كل من السلم والحرب؛ إذ يترك خطاب الواقعية الجديدة المتزمتة نحو الحرب بخاصة ويتبنى خطابًا اجتماعيًّا يدعو إلى السلم ويقيم الانسجام ويعمق الاندماج بين الدول. ولعل المعايير الجماعية هي المستهدفة من قبل الواقعية على أساس أن الأمن والسلم لا يقومان إلا باللجوء إلى الفكرة التي تقوم على تناحر الأفراد والدول والأقاليم عن طريق «برمجيات» Softwane؛ لكي تعيد الثقة إليهم والتعامل مجددًا فيما بينهم على أساس المصلحة العامة التي تقتضيها السياسة العالمية.

وإذا كان الأمر بحسب الإبستيمولوجيين «علماء المعرفة» يقوم على وجهات نظر متباينة بين كل ما هو واقعي وما هو بعد حداثي؛ فإن الخلاف الممتد بينهم يقوم على أساس أن الواقعيين ينظرون إلى العالم كـ«حقيقة ثابتة» يمكن معرفتها، بينما أنصار ما بعد الحداثة يربطون معرفتهم للعالم بكونها لا متناهية في «تفسير العالم » الذي يحيط بالجميع. وعلى هذا الأساس يرى جون ميرشايمر J. Mearsheimer: أنه «لا توجد ثوابت ولا معانٍ ثابتة ولا أرض آمنة ولا أسرار عميقة ولا بنى نهائية أو حدود للتاريخ... لايوجد إلا تفسير... والتاريخ نفسه يفهم على أنه سلسلة من التفسيرات المفروضة على تفسيرات. ما من أحد منها أساسي وجميعها اعتباطية»(Mearsheimer 1994., p. 3-42)

إنه لمن الواجب إذن أن تقوم المعرفة الموضوعية أساسًا على خضوعها المطلق للقيم المعيارية، كما يؤكد أصحاب تيار ما بعد الحداثة، بحيث إن

الواقعية تحاول تبرير وجودها في المقابل على وقع النزاعات الدولية التي كانت من ورائها بمزيد من المطالبة نحو أمن العالم في غياب خطاب يحد من الفوضى العالمية ويقيم صرح الأمن و السلم في العالم. «إلا أن رفض منظري ما بعد الحداثة فكرة وجود حقيقة موضوعية؛ نابع من إيمانهم بأن هذه المعرفة (إن وجدت) فهي مجرد معتقدات ذاتية قائمة على أوهام فكرية شأنها في ذلك شأن الإيمان الميتافيزيقي»(Sorensen and Robert, 2003. p.250).

ويواصل هؤلاء المعادون لتيار ما بعد الحداثة ويؤكدون على أنها «تصب ماءً باردًا على الاعتقاد بأن المعرفة يمكن أن توسع وتحسن الظروف الإنسانية أو الدولية، كما تشكك بعمق في فكرة أن تلك المؤسسات يمكن أن تصمم من أجل عدالة وإنصاف البشرية جمعاء»(Ibid op.cit., 250-51). بيد أن منطق الواقعيين بدءًا من الحرب البولوبينيزية في تفسير الأحداث السياسية عبر التاريخ ليس كافيًا بتأويله على ما يأتي من أحداث أخرى بحكم أن السياقات والإيقاعات تختلف من حيث الأحقاب والأزمنة التاريخية؛ إذ لا يمكن سرد التاريخ من منظور واحد ومن واقع الحرب فقط. ذلك ما وقع فيه الواقعيون على أساس أن اللجوء إلى القوة عامل أساسي في قيادة شؤون الحرب؛ فبلاد اليونان بالرغم من كل ما قدمته للبشرية؛ فهي ليست مقر العالم اليوم، كما أن العالم ليس هو اليونان اليوم مقارنة باليونان الكلاسيكي على خلفية أن اليونان لم يُقدم إلا الحروب، بل على العكس من ذلك أن ما قدمته بلاد اليونان يعد أكثر من أفكار وتيارات وحوارات ومناظرات فلسفية كانت هي المنطلق العلمي للعالم، وأن الحروب تعد جزءًا منها في السياق نفسه بحيث لا يمكننا عزل هذا عن ذاك في إطار الحدث التاريخي كظاهرة مجتمعية.

لذلك فإن موقف الواقعيين من التاريخ على أساس أن القوة منطلق للحرب ومنطق الفوضى لا يعني شيئًا مقابل ما تم التوصل إليه جراء

هذا الانقسام في النظرية والمنهج إزاء تفسير التاريخ وفلسفته بحيث يرى «أنصار ما بعد الحداثة الدولية» أن استعمال الواقعيين لنصوص «ثوسيدس» و«ميكافللي» من أجل منح الشرعية التاريخية لنظرياتهم على حساب النظريات الأخرى، يندرج ضمن ما دعاه دريدا بـ«المركزية الخطابية»(Logocentry)، والمركزية الخطابية طريقة في التفكير تعتبر محورية في الفكر المعاصر (الغربي خاصة)؛ كونها نمط في التفكير الذي يعمل عبر إنتاج انقسامات تصورية مثل الداخل ـ الخارج، والرجل ـ المرأة، والحضور ـ الغياب، والدولة ـ المجتمع، والواقعية ـ المثالية، إلخ»(قوجيلي، المرجع السابق، ص ٥٢).

كما يشكل العنف إحدى مطارحات الحداثيين الدوليين في صياغة معالم القوة من أجل توسيع كيان هوية المجتمع تجاه سيادة الدولة؛ علمًا أن هنالك علاقة وطيدة بين الدولة وحدودها في إطار السيادة التي تتمتع بها؛ الأمر الذي يتمخض عنه محتوى العنف تجاه الأمن في حماية الأفراد والجماعات والممتلكات على خلاف ما تدعيه الواقعية التي تؤمن بتوسيع نطاق التهديدات كمتغير ثابت لا على أساس الاختلاف البادي بين النظريتين، بل حول كيفية بناء إطار مفاهيمي ومعرفي يدعو في العمق إلى محددات الأمن: أصوله، منابعه، وذلك ليس بالتوقف عند مظاهره من هجرة، وجريمة، وإغارة، وإرهاب فحسب، بل في ضبط أركان الهوية للتخلص من العنف باعتباره مقوِّضًا لسيادة الدولة.

يرى دعاة ما بعد الحداثة أن الواقعية ليست كل شيء بالرغم من كل ما تدعيه في تفسير العالم على خلفية أن فكرة البقاء لا تتطلب أكثر من اللازم في إطار الحرب؛ مستندين في رؤيتهم إلى القول: بأن «اليقين منافٍ للعقل»؛ فالسياسة العالمية تخضع للأمن؛ لكنها ليس بمفردها في تفسير الظاهرة الدولية. إن السلوك البشري مرتبط بالأمن منذ الأزل، لكن ليس للفوضوية

مجال للمقارنة بالنظام والأخلاق والقانون وحتى الاجتماع الذي يعد في هذا الإطار غير ناضج؛ لأنه مهدد من داخله وممزق من خارجه. إن قصور الدولة سياسيًّا يجعلها تميل إلى الطروحات الأمنية بإيعاز من التسلح والاقتصاد العالمي وتدخلها في القضايا العسكرية...إلخ. هذا ما جعل الدولة الدولة ـ الوطنية Nation – State تتراجع بحجة أن العولمة حملت متغيرات جديدة وذلك باسم الاقتصاد المُعَولم، كما أصبح التأكيد على الأمن من خلال الدعوة إليه أساس الطرح السياسي بمزيد من التهديدات والمخاطر لا بين الدول فحسب، بل في الدولة ذاتها.

إن الحديث عن الأمن مع مجيء العولمة يعبر عن غياب الأمل وانعدام الثقة لدى الدول العظمى من خلال تناثر القيم الاجتماعية وغياب الخطاب الجماعي الذي بموجبه تتدفق أفكار التحرر والانعتاق من الآخر ومن القادم معًا. وعلى خلاف خطاب الواقعية، يحاول تيار ما بعد الحداثة التركيز على الخطاب الجماعي من خلال تبني نظرة معرفية Epistemology عن طريق «الجماعات المعرفية» ومن خلال نشر المثل والقيم العليا للجماعة، وذلك يعود طبعًا إلى أن النهوج التقليدية بدأت تطرح إشكالات أخرى؛ نتيجة تطور العصر وتقنياته، الأمر الذي يستلزم بناء رؤية جادة وجديدة في خضم هذا التحول ذي الأبعاد الأمنية والإستراتيجية والمعلوماتية... إلخ. أضف إلى ذلك أن فشل الدولة ـ الوطنية هو الذي أفرغ المعادلة السياسية من محتواها مع ظهور المجتمع الأحادي وأصبح الحديث مرتبطًا بالمجتمع الدولي؛ كونه المهيمن انطلاقًا من الاقتصاد والاتصال والثقافة مع تزايد حجم الفقر وتهديد أسلحة الدمار الشامل ومخاطر البيئة.

وبالتالي تولّدت عن المجتمع الأصلي والمجتمع العالمي المنشود حركات اجتماعية بعيدًا عن الدول أو في صراعها معًا؛ نتيجة غياب ذلك التوازن

الذي كان قائمًا بين الدولة ـ الوطنية والعالم الخارجي في أثناء الحرب الباردة وما تمخض عنه من خلال توالي الدعوات نحو «مجتمع عالمي»؛ إلا أنه غير مؤهل بحتمية المجابهة الفعلية. وعليه «يرى منظّرو المجتمع العالمي أن هذه الورطة تعكس التحول التاريخي للمجتمع البشري الذي حدث في نهاية القرن العشرين. ومع أن الدول لا تزال تتعثّر في سياساتها، كما يقول المنظّرون العالميون، فقد ازدادت ضرورة التفكير بأمن الأفراد والجماعات ضمن المجتمع العالمي المنشود؛ فلم يعد التركيز التقليدي على الأمن الوطني أمن الدولة (وسياساتها) يمثل التغيرات الجذرية الجارية»(بيليس وسميث، المرجع السابق، ص٤٤٠).

إن تنامي الليبرالية بعد اضمحلال الأيديولوجية الشيوعية بات يطرح جملة من التحديات والرهانات في حسابات الدول وعمل المنظمات في بروز الدعوة نحو المجتمع العالمي؛ نتيجة المخاوف والتهديدات المتعددة والمتنوعة التي انعكست سلبًا على قدرات الدول وقوة اقتصاداتها في التعامل معها؛ إلا أن رهان العولمة بات يقض مضاجع الأفراد والجماعات انطلاقًا من محتوى الأمن في ميادين متشابهة ومتباينة كالاقتصاد والثقافة والاتصال والأخلاق والقانون.. من خلال أنشطتها كحركات اجتماعية عالمية لما بعد الحرب الباردة؛ ذلك ما انحدر معه عمل الدول ـ الأمم في إدارة شؤون مجتمعاتها من خلال فشل السياسات العامة التي قلّصت بدورها من دور المسئولية العالمية.

الفصل الثالث

المدارس الأمنية الحديثة

٣. المدارس الأمنية الحديثة

٣. ١ المدرسة الديمقراطية في العلاقات الدولية

تنتشر الديمقراطية في العالم انطلاقًا من أماكنها الأولى في كل من أوربا الغربية وأمريكا الشمالية؛ لكن مع انتهاء الحرب الباردة تزايد الطلب وعمّ التفاؤل إلى حدّ ما في دول العالم التي كانت متأخرة عن الركب مع التوصل إلى حلول ديمقراطية فيها، ومع بداية القرن الحادي والعشرين تراجع هذا التفاؤل بالرغم مما عرفه كثير من بلدان العالم الثالث من تحول ديمقراطي؛ إلا أن عددًا كبيرًا من هذه الدول لم يتخط تلك المراحل التأسيسية المتعارف عليها سلفًا. وعلى الرغم من أن الدمقرطة لم توفق توفقًا شاملًا وملحوظًا؛ فإن من غير المتوقع أن يحدث تقدم حقيقيٌّ (غريفيثس وأوكالاهان، المرجع السابق، ص ٢١١). وبالتالي يمكن طرح السؤال التالي وهو: إلى أي مدى يمكن إجراء مقارنة بين كل من الديمقراطية الانتخابية والديمقراطية الليبرالية؟ وبالتالي يمكن ربط الديمقراطية بالليبرالية كنظام حكم يُلبّي الشروط التالية:

- «منافسة شاملة ذات مغزى تجري بانتظام ومن دون استخدام القوة بين الأفراد أو المجموعات المنظمة (خصوصًا الأحزاب السياسية) من أجل الحصول على مراكز فاعلة في السلطة الحكومية.
- مستوى عال وشامل من المشاركات السياسية في اختيار المسئولين والسياسات، على الأقل من خلال انتخابات منظمة وعادلة لا يتم فيها إقصاء أي مجموعة اجتماعية راشدة.
- مستوى معين من الحريات المدنية والسياسية يشمل أمورًا جوهرية كحرية التعبير وحرية الصحافة والحرية في إنشاء المنظمات والانضمام

إليها، بحيث يكفي هذا المستوى لتأمين شمولية المنافسة والمشاركة السياسيتين»(المرجع نفسه).

إن تصاعد الديمقراطية وتنامي الدعوة بالمطالبة بها في العقود الثلاثة الأخيرة؛ ناتجان عن هذا التحول السياسي الذي كانت وما زالت تعرفه دول العالم، خاصة في كل من أوربا الجنوبية في السبعينيات، ثم أمريكا اللاتينية في مطلع الثمانينيات، فأوربا الغربية وإفريقيا وبعض المناطق الآسيوية في أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن المنصرم؛ لكن البعض من هذه الدول بات لديه ولو اليسير من بعض المقاييس التي تحكم لعبة الديمقراطية نفسها، كما أصبحت الدول في خطاباتها السياسية الرسمية تؤكد أن الخيار الديمقراطي لا مفر منه؛ باعتبار أن الدول الدكتاتورية موجودة بقلة وفي حالات شاذة؛ إلا أن يتم تحليل ذلك على خلفية أن المبدأ الدكتاتوري في أقصى جوانبه يؤدي إلى إيجاد النظام والاستقرار والنمو والرفاهية والرقابة وغير ذلك على سبيل المثال.

لكن السؤال المثير للجدل في هذا الصدد هو: إلى أي مدى يمكن أن تحقق الدول الدكتاتورية تقدمًا ملحوظًا في مسائل الحكم وقضايا المجتمع عسى أن تكون دولًا ديمقراطية؟ يتزامن ذلك بحسب طبيعة التراكيب الاجتماعية والسلوكيات الفردية التي تخضع لها الجماعات ويقيمها الأفراد لا في مجال الديمقراطية فحسب، بل في كيفية الانتقال من عهد الدكتاتورية إلى زمن الديمقراطية بصور وبأشكال مختلفة. وقد يتبلور ذلك بحسب طبيعة الانتخابات السائدة التي تُفعلها الديمقراطية وتُثمّنها نتائجها الشفافة؛ نتيجة المنافسة النزيهة ذات المشاركة الجماهيرية الشعبية الفعلية سواء أكانت محلية أم تشريعية أم رئاسية.

كما يتفاعل ذلك باسم الديمقراطية؛ نتيجة قيام الفواعل ودور البرامج التي تسعى إليها كل دولة عن طريق القيام بمهامها من أجل إخضاع عملية الرقابة لأوضاعها الداخلية؛ لذا جاءت الديمقراطية الانتخابية في كثير من الدول تنم عن البحث عن المشاركة السياسية والتعبئة الاجتماعية؛ توخيًا منها إشراك المواطن عن طريق التفعيل لتلك العلاقة التي تقوم على كل من دور الفرد وحاجة الدولة خدمة للمجتمع. كما بات لزامًا مع تزايد عدد الدول الحث على الديمقراطية؛ نتيجة الصدمة السياسية التي وقعت فيها ونتيجة تراجع الاتحاد السوفياتي السابق بتزايد أعدادها من جهة، والظفر بالتنمية السياسية عن طريق المشاركة السياسية بواسطة توسيع الدوائر الانتخابية وتمديدها على مستوى الأقاليم والمناطق بقيادة الأكفاء من النخب والإطارات المؤهلة؛ بهدف تحسين واقع الحكم وآفاقه من جهة أخرى. وقد «ازداد عدد الدول الديمقراطية انتخابًا على نحو مطرد. أما الدول التي تتبع الديمقراطية الليبرالية فبقيت على حالها، ففي عام ١٩٩١م، كان عدد هذه الأخيرة ٧٦ دولة، وفي عام ١٩٩٦م، أصبح عددها ٧٩ دولة؛ الأمر الذي يعني أن الانتخابات تجري في كثير من الدول لكن عملية تحول الدول إلى الديمقراطية الليبرالية لم تحرز أي تقدم. وفي الوقت عينه تردت نوعية الديمقراطية في عدد من الدول التي عرفت هذا المفهوم مدة طويلة مثل: فنزويلا وكولومبيا والهند وسيري لانكا. ومن جهة أخرى، ثمة بوادر إيجابية في بعض مناطق أوربا الغربية؛ فالعلاقات السياسية والاقتصادية في هذه المنطقة تتطور بسرعة، والتعاون الوثيق مع الاتحاد الأوربي سيساعدها على منع تدهور الأجواء الديمقراطية فيها وبذلك تكون بنية أوربا الغربية الخارجية مناسبة للديمقراطية.. في المقابل، ليس الوضع على هذه الشاكلة في شرق آسيا وجنوبها؛ فمعدل النمو الاقتصادي في الصين مرتفع لكن

فساد النخبة الاقتصادية والسياسية يبقى مشكلة أساسية، كما أن القمع السياسي لأي مخالف سريع وقاس، وقد يتضمن صدور أحكام بالإعدام؛ فالفساد هو مشكلة أساسية في كثير من دول هذه المنطقة كتايلندا، والفلبين وإندونيسيا»(المرجع نفسه، ص٢١٢).

إذن لماذا فشلت الديمقراطية في كثير من الدول المتخلفة في جنوب الصحراء أي في كل من روندا والصومال مثلًا؟ إن سقوط الديمقراطية لا يعني قط ربطها بمسائل الحكم والتسيير والإدارة في ظل غياب وعي ديمقراطي يقوم على الشفافية والعدالة وحرية الصناديق. وقد باءت جل المحاولات الديمقراطية بالفشل الذريع بحكم غياب ما يؤهل طبيعة الحكم على تجاوز تلك المرحلة العصيبة في حياته؛ الأمر الذي جعل من النتائج السيئة بمثابة انغلاق النظام السياسي على نفسه على أن يصبح حكم الفرد الاستبدادي هو المسيطر على دواليب الحكم ومن دون منازع.

لكن عملية الاستقرار تبقى المسيطرة في ظل غياب الديمقراطية، بحيث يصعب إذ ذاك إجراء انتخابات نزيهة وشفافة؛ انطلاقًا من شرعية الدولة؛ إلا أن ذلك لا يتوافق كثيرًا والحالة الإفريقية تحديدًا. إن الديمقراطية الليبرالية تقوم في أوربا الغربية على التوسع في ظل ما بات يعرف بوجود طبقة وسطى من الناخبين. وبموازاة ذلك ظهر ثمة تطور لمعارضة المؤسسات بالرغم من تسلسلها على شكل هرمي. هذا ما جعل فعلًا الديمقراطيين الليبراليين يهاجمون النظام القديم من خلال زاويتين؛ طالبوا في الأولى بسلطة متفهمة ومتشعبة بروح البناء عن طريق إيجاد وزن للمجتمع المدني من خلال تلك العلاقات الاجتماعية التي ينبغي مراعاتها والسهر على حمايتها بعيدًا عن التدخل الحكومي؛ أضف إلى ذلك دعم السوق الاقتصادية التي تقوم على الملكية الفردية. أما الزاوية الأخرى فقد دعوا فيها إلى الاعتناء بأهمية الشعب

باعتباره مصدرًا مخولًا له حق السلطات بعيدًا عن اختراقات الدولة من أجل عدم إضعافه؛ كونه هو السيد. وعليه تبرز أهمية المطالبة بالديمقراطية بحق من خلال الإلحاح عليها بشدة؛ كونها من إحدى الآليات الجادة بامتياز في عدم إفشال أو إضعاف العقد الاجتماعي بدعم شعبي للمنتخبين.

إن قضية التحول الديمقراطي بالرغم من صعوبة تطبيقها على أرض الواقع في دول تفتقد إلى أرضية صلبة من المبادئ والقيم وتوجهات فاعلة في التخطيط والتسيير سواء في نظام الحكم أو في التركيبة النفسية والاجتماعية للمجتمعات في كثير من الدول؛ فإن الليبرالية الديمقراطية تحاول بدورها وضع حد للسيطرة الحكومية على المجتمع المدني. ومن هنا يبدأ الخلاف في طرح وجهات نظر متباينة في جعل فئة يختارها الشعب وتمثله (نوابًا أكفاء) تحرسه. وبالتالي تكمن صعوبة التوافق بين ما هو سائد وما هو مسيطر، وبين ما هو متعارف عليه وما هو مطبق في رحم الديمقراطية الليبرالية. إنه لحري بنا ضرورة التأكيد على أن الليبراليين لا يخوضون في الديمقراطية بشكل جيّد، وذلك على أساس أن الديمقراطية لا يمكنها أن تنشئ مجتمعًا ليبراليًّا بحكم وجود توترات متنوعة وإخفاقات مختلفة في تحقيق ذلك على محمل الجد. يتزامن ذلك مع تباين طروحات الديمقراطية أحيانًا، والقوى الرأسمالية أحيانًا أخرى، وذلك من حيث اتساع رقعتها والمطالبة بتطبيقها في دول العالم. لكن كل ما في الأمر هل يمكن تكرار كل من التجربتين في كل من أمريكا الشمالية وأوربا الغربية مجددًا في العالم؟ إلى أي مدى يمكن تحقيق نظرية الديمقراطية على أرض الواقع باعتبار أن سياقات الدول ليست واحدة، وذلك باختلاف أنظمة الحكم وتعدد المجتمعات وتنوع الثقافات؛ ذلك ما يتأكد جليًّا على ضوء الصعوبات والمحاذير التي تقف حجر عثرة في وجه التحول الديمقراطي الفعلي في حساب الدول. «وأخيرًا وخلال النصف

الثاني من العشرية ١٩٨٠ـ ١٩٩٠م؛ فإن الاكتساح الديمقراطي يتجلى مليًّا في بروزه من خلال قلب الشيوعية في فرسوفيا في شهر آب/ أغسطس ١٩٨٩م، ولأول مرة في أوربا الشرقية بعد أربع وثلاثين سنة؛ فإن الحزب الشيوعي ومن دون حرب أهلية أو تدخل أجنبي يقبل كونه أحاديًّا في حكومة مكونة ومسيرة من طرف الشيوعيين، بل أكثر من ذلك، ويشمل الاتحاد السوفياتي، المجر، يوغسلافيا، بولونيا، تشيكوسلوفاكيا، ألمانيا الشرقية، على أنها ليست إصلاحًا للشيوعية ولكن لتضمر الشيوعية». (Revel ,1992.p. 15).

ذلك ما يتضح جليًّا من خلال ما لم تحققه الشيوعية في المقابل أمام الدول التي خضعت لها، حيث لم تعد الدول قوية انطلاقًا من الاتحاد السوفياتي السابق الذي لم ينتصر في حربه الباردة ضد الولايات المتحدة الأمريكية التي جعلته يتراجع في كثير من الميادين والقطاعات؛ لذلك لم تحقق الدول الشيوعية اقتصادًا قويًّا ولا إدارةً عقلانية ولا حرية تعبير جادة. لكن ما نراه هو العكس بحيث إن هذه القضايا وغيرها هي التي أخرتها إلى حد بعيد مقارنة بنظيرتها من الدول الليبرالية من أجل تحقيق ذلك. أين الثورة الديمقراطية؟ ذلك ما تدعو إليه الليبرالية العالمية وتسعى من أجل تحقيقه بعد إفشال المنظومة الشيوعية في كثير من الدول، بل هذا ما جعل فعلًا غورباتشوف نفسه في خطابه في هيئة الأمم المتحدة بتاريخ ٧ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٨٨م، يصرح على أساس أن العالم أجمع في طريقه نحو الدمقرطة: أي بمعنى أن الدمقرطة ذاتها تبقى نسبية في العالم بالرغم من اكتساح هبوبها له إلا من خلال العشرية الممتدة ما بين ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠م، حيث المطالبة بها أصبحت بشدة لدرجة أنها كانت متزامنة مع الحرب الباردة، خاصة بعد سقوط حائط برلين من ناحية، وانسحاب الاتحاد السوفياتي السابق من الصراع الدولي في إطار الحرب الباردة أمام العملاق الأمريكي من ناحية أخرى.

هذا الفراغ الأيديولوجي والإستراتيجي والأمني هو الذي جعل من الهيمنة الأمريكية قوةً بمفردها في ظل غياب قوى مضادة لها تضاهيها في القوة والانتشار على الأرض وذلك ما أصبح يفرض نفسه مليًّا في العلاقات الدولية، حيث تصبح الدول التي كانت تابعة للفلك الشيوعي ديمقراطية لكي يتم انضمامها إلى قوة الولايات المتحدة الأمريكية؛ علمًا أن النمو السكاني في اطراد من حيث الكثافة السكانية التي تقدّر بما يزيد على ستة مليارات نسمة حاليًّا ومن المتوقع أن يرتفع إلى تسعة مليارات في حدود ٢٠٢٥م. كما يمس الأمر فعلًا ذلك الفضاء العالمي الذي تتموضع حوله طبيعة النظم الديمقراطية عن طريق الهيمنة السياسية التي واكبت هذا التحول في ظل الإفلاس السياسي الذي تحاول الديمقراطية الانجذاب إليه تحت مظلة العلاقات الدولية. لذا يكتسي طابع النيوليبرالية أهمية قصوى أو بما يصطلح عليه التفاؤل الديمقراطي الذي يشمل كلًا من السلام الديمقراطي والتحول الديمقراطي بقصد تدارك الموقف الذي بات يخضع له الفضاء العالمي في إطار السياسة الدولية؛ نتيجة الفشل الذريع الذي مني به من خلال مدة معينة من تاريخه؛ الأمر الذي حاول معه استعادة نفسه بفرضه على الدول كخيار ديمقراطي لا مناص منه.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هو: أين نحن من نظرية الديمقراطية؟ لا شيء يدعو فعلًا إلى ذلك؛ فإنها ليست كلها مؤهلة في تحقيق ذلك بسهولة في ظل غياب فكر ديمقراطي يقيم علاقاته بين الدول على أساس أنها ليست كلها في مستوى واحد وموحد. وبالرغم من طموحها أكثر من خلال ما تحاول سميث إيجازه عن طريق ملخص يدعو بالقول على أنه «وبشكل عام، فإن العلاقات الدولية تحتاج إلى مفهوم نظري (معياري وتفسيري) وتطبيقي للمشكلات التي تحاول عالمية الديمقراطية طرحها،

فضلًا عن النظريات السياسية في الديمقراطية المتوالية حول الدولة الوحيدة من أجل التغيير السياسي تبعًا للأجندة الشاملة».(Sidiqui, 2009) هذا في الوقت ذاته ينبغي على الطرح الديمقراطي أن يصاحب النظم السياسية بانفتاح أكثر من أجل تحقيق نقلة اقتصادية متطورة. ذلك ما يمكن ربطه بمدى اتساع رقعة الديمقراطية في العالم والتي تعرف انتقالًا ملحوظًا من ٣٠ دولة سنة ١٩٧٥م إلى ١١٨ دولة سنة ١٩٩٧م-L'observateur po) (litique1989, p. 7. ذلك ما دعا إليه أبرز الكُتاب والمفكرين أمثال: بلاتنار Plattner وروستو Rustwo وهينتغتون Huntington على أساس أن الديمقراطية على ضوء هذه المعطيات تبقى الحل الأمثل من وجهة نظر الأنظمة الشمولية. هذه الأخيرة تواجه أزمة حادة من أجل تحقيق الانتقال الديمقراطي في أحسن الظروف التي تشمل المحاور التالية:

١ـ «تواجه التوتر في التوازن الدولي فضلًا عن أهمية تزايد الأفكار النيوليبرالية بحيث يوجد جملة من العوامل التي تطفو على السطح من خلال سيطرتها على جهاز الدولة تجاه الشرعية التي تدعو إليها الديمقراطية باعتبار أنها النمط الوحيد الذي يدعو عمومًا إلى الإجماع.

٢ـ تأصيل المجتمعات المدنية والتحالفات ما فوق القومية؛ كونه له صدى متنامٍ للحركات والجمعيات والمنظمات غير الحكومية وتطور الشبكات على الأقل الشكلية للملاحظين والنشطاء الذين يهتمون بحقل حقوق الإنسان مقابل انتقاد الأنظمة المستبدة مع التأكيد على المسؤولين، بضرورة التخفيف من قبضة الحكم التي يمارسونها على المجتمع مع الاهتمام بالمصادر المقصاة في إطار مسيرة الديمقراطية.

٣ـ الانسداد الطبيعي الذي تقيمه الأنظمة الاستبدادية كالمحاباة، والرشوة؛ بالإضافة إلى البنية الاقتصادية السائدة التي تتموضع على استغلال المداخيل التي تسهم في زيادة عدم تلبية الشعوب مع زيادة في إيضاح رؤية المعارضة ما يعطي الأولوية؛ بهدف بحث النخب السياسية والاقتصادية على أن تكون متحفظة أكثر لضغوطات الجماهير ومطالبها التي تعبر بموجبها»(Thibaut, (s.d). pp. 2-3).

كما تعد الديمقراطية لدى بعض الحقوقيين بمثابة الحصن المنيع ضد الفروقات والمظالم الاجتماعية التي بإمكانها القضاء عليها في ظل توسيع نطاق التعامل بها على أسس صلبة وقواعد متينة؛ بهدف معالجتها عن طريق الوسائل والإمكانات الكفيلة بها. وبالتالي يمكن القول بأن الرأسمالية كونها تقوم على الإجماع؛ فإن هـذا الأخير يبقى أساسًا لامتـداد النيوليبرالية وهيمنتها عن طريق التدخل الوطني وترقية التبادل الخارجي(Ibid.op,cit., p. 4)

وبالتالي فإن الديمقراطية بالرغم من دعاواها المثلى في تقويض ما لا يقوم على الخيار الحر والنزيه وأنه منبوذ لديها بحكم ما تحاول معالجته؛ انطلاقًا من الفئة الحاكمة و مدى قوتها نحو المجتمع الذي تنحدر منه وتقوم على إدارته على أساس توليفها للشقين السياسي والاقتصادي معًا. أي بمعنى ضرورة تحقيق تكافل بين الدولة والسوق. «الديمقراطية هي، مثل السوق، كلمة مقدسة في القاموس الحديث، وأصبحت سائرة إلى درجة قلما يطرح معها السؤال عن تاريخ مضمونها والمشكلات التي تثيرها. الفكرة التي تكوّنها عنها العامّة، حتى المتعلّمة هي التي تقوم على صور مشوّشة أو دقيقة، بنسب متفاوتة: اجتماعات المواطنين في أثينا. الأصل التاريخي للكلمة، إعلان حقوق الإنسان والمواطن سنة ١٧٨٩م، الإعلان العالمي لحقوق الفرد

الإنساني ١٩٤٨م، تعدّد الأحزاب، الانتخابات، فصل السلطات، دولة القانون... إلخ، لائحة طويلة أضاف إليها القوميون الآسيويون والأفارقة، الذين يشعرون بإغفال وسائل الإعلام المسيطرة لهم، أشكالًا لا حصر لها من التوافقات في الإدارات القروية. ولكن لا هؤلاء ولا أولئك يهتمون بمعرفة كيفية إسهام هذه الأشكال في إعادة إنتاج المجتمع، وأي مجتمع يريدون بناءه. الديمقراطية هي ببساطة شيء حسن بذاته. تأكيد صحيح ربما ولكنه غير كاف لفهم معانيه التاريخية المتتالية، والتناقضات والخيارات التي يقتضيها المستقبل»(سمير،٢٠٠٢م، ص١٦٧ـ١٦٨).

ويجدر بالذكر إنه حتى وإن لم توجد ثمة نظرية واضحة المعالم ومتعارف عليها فيما يخص نظرية الديمقراطية بالرغم من تطورها إلى حد ما؛ فإن المنتقدين لها خاصة من قبل الماركسيين الجدد يجمعون على أنهم كثيرًا ما يطعنون بالقول القائل بأن الانتخابات لديها ـ خاصة تجاه العنصر النسوي ـ كانت مبكرة جدًّا. الأمر الذي جعلها مبتورة في اعتقادهم على أساس أن هنالك مواطنين ومواطنات وأن حقوق الانتخاب كانت نتيجة نضالات عمالية التي ظلت مهمشة بحيث يجب الانتظار طويلًا لكي تفرض نضالات الطبقة العاملة مبدأ الاقتراع الشامل. وكما نرى فإن معادلة السوق / الديمقراطية ليست وثيقة العلاقة بالحقيقة التاريخية. الديمقراطية الحديثة هي ثمرة نضالات الطبقات المستغلة، ضحايا السوق»(المرجع نفسه، ص١٧٢).

وعلى ضوء ذلك سادت الفكرة القائلة بأن الحداثة كانت من وراء البرجوازية التي عملت على بعث الحياة الاقتصادية من أجل تحقيق انتصار السوق ـ مؤسسة إنتاجية ـ؛ بهدف تقوية المنافسة؛ كونها إحدى ركائز الديمقراطية. استطاع التنظيم الاجتماعي عن طريق تهيئة العامل وتقسيم العمل على انتزاع حقوقه، حيث بات مرتعًا لها وذلك وفق تشريعات وآليات

على أساس النهوض الاقتصادي الذي يبقى سيد الموقف في الطرح الرأسمالي. وإذا كانت هنالك مفارقات كبيرة أو صغيرة مثلما يحاول الماركسيون الجدد التطرق إليها على خلفية أن هنالك ربما بونًا شاسعًا بين السوق والديمقراطية في المشروع الرأسمالي؛ فإنها تحاول بطريقة أو بأخرى تجاوز ذلك بالرغم من الأهمية التي يوليها لها. «استمر بالطبع تاريخ التقدم الديمقراطي عبر انتزاع وتثبيت حقوق جديدة، هي الحقوق الاجتماعية التي تفرض على الإدارة الوحيدة الجانبَ الاقتصادي قبل السوق. ويتطلب الانتظار طويلًا أيضًا قبل أن تبرز هذه الحقوق الجديدة إلى الواجهة. فقد ظلّت حتى الحرب العالمية الثانية، مقتصرة على بعض الحقوق المتعلقة بتنظيم العمّال ـ بفضل هزيمة الفاشية ـ وأن تنتزع مشروعية اجتماعية وسياسية لم تمتلكها قبل ذلك. وعندئذ أصبح من الممكن فهم دولة الرفاه وبناؤها؛ تدشينًا لشكل جديد من التضبيط الاجتماعي للسوق»(المرجع نفسه، ص١٧٣).

وبالرغم مما قطعته الديمقراطية وما تحاول قطعه من مراحل وأشواط في ظل غياب ما يعاكسها أو يحل محلها، فإنها تبقى يتخللها شيء من السلبية أو نقص في عدم وضوح الرؤية لديها بحيث يمكن طرح التساؤال التالي وهو: إلى أي اتجاه تسير الديمقراطية في تثمين مكانتها وتفعيل أهميتها كنظام حكم من جهة، وكآلية لتوحيد وضبط عملية السوق من جهة ثانية؟ ومن هنا تنفرد الديمقراطية بعدم توفيقها بين الاثنين معًا. وذلك يعود إلى طبيعة المدخلات والمخرجات التي تقوم عليها مجتمعاتها الأصلية وما تحاول التوصل إليه على عكس المجتمعات الغريبة عنها وتطلعها إلى التوصل إليها. ومن هنا كانت المفارقة الأساسية في ضبط آلية الديمقراطية كنمط للحكم وأداة لتنظيم السوق من أجل ضبط لمعنى ومدلول هذا التزاوج التوافقي بينها في دول المركز وعدم تناسقها في دول المحيط.»في هذه الوضعية يتم التراجع عن

المكتسبات الاجتماعية التي حققتها الأكثريات الشعبية بنضالها الطويل، وتعود الديمقراطية إلى أصولها البرجوازية: أي الإدارة السياسية وحسب، بينما يترك الجانب الاقتصادي لأحكام السوق وتسلطه. هذه الخطوة إلى الوراء تنتج ما أسمّيه «الديمقراطية منخفضة التوتر»: يستطيع المواطن أن يقترح بحرية، لليمين واليسار، من دون أن يغيّر ذلك شيئًا؛ لأن مستقبله، كعامل أو عاطل عن العمل يتحدّد في مكان آخر هو السوق. الاقتراع يفقد مغزاه. وينتج عن ذلك أزمة في الديمقراطية في البلدان التي رست فيها الديمقراطية عمومًا، حيث نراها تتأرجح. ألا يشهد على ذلك امتناع نصف الجسم الانتخابي في الولايات المتحدة عن التصويت؟ أو أليس ابتذال الطبقة السياسية في أوربا مؤشرًا على هذا التآكل الخطير؟ مظاهر هذه الأزمة في بلدان العالم الثالث أكثر حدة بعد»(المرجع نفسه، ص ١٧٩ـ ١٨٠).

لكن السؤال الذي يطرح نفسه وبإلحاح هو: هل تشكل العولمة نهاية فترة وبداية فترة أخرى جديدة على أساس أن الحرب الباردة باتت تفرض نفسها على الدول جميعها من أجل أن تنساق تحت لواء العولمة باتخاذ الديمقراطية وسيلة جادة تقوم عليها الدول من أجل بناء سياستها وإرساء إستراتيجيتها؟ وهل المجتمعات ستعيش تجربة استثنائية وتحديًا لها في آن واحد مع العولمة في ظل ما بات يعرف بالتعددية السياسية وانفتاح السوق؟

يتجلّى ذلك مليًّا من خلال الثورة التكنولوجية التي يعرفها الإعلام والاتصال ذات الأهمية المتزايدة للتراكمات والشبكات ما فوق القومية، مرورًا بانتشار وتنامي أساليب العيش المتشابكة والمختلطة؛ فضلًا عن قبضة الوعي للاتجاهات الكونية لكثير من المشكلات وكثرة الأجوبة، وتنوع المسارات لظاهرة العولمة بمنحها في الواقع كثيرًا من العوامل سواء أكانت فردية أم جماعية مثل المرجعية الاجتماعية. (Thibault, op.cit.,p. 4)

كما تحاول الديمقراطية انطلاقًا من العولمة التركيز على إشاعتها بدءًا من حقوق الإنسان من أجل استرجاع الإرث الشيوعي الذي قيّده؛ بهدف جلب طاقته وقدراته على الاستثمار والدخول معه إذ ذاك في عهد جديد؛ ذلك ما يمثل من زاوية أخرى كونها تشكل من وراء ذلك ومن منظور البعض غزوها العسكري والاقتصادي والثقافي (أرتو؛ وليون؛ ومالر؛ وسابادو؛ وساماري، ٢٠٠٦، ص ٧)؛ الأمر الذي يقوم على ضعف الفكر الماركسي وبداية نهاية الفكر الليبرالي وبروز النيوليبرالي منه من خلال سيطرته على الساحة العالمية. إن اكتساح السوق يعني نهاية الدولة ـ الوطنية في ظل تداعيات العولمة التي تحبذ تنقل الأشخاص والبضائع والخدمات؛ ما يعني أن تطويق الجانب الجغرافي يستلزم تقوية السوق كآلية في الاقتصاد الرأسمالي؛ بهدف الحد من تدخل الدولة وبروز القطاع الخاص منافسًا قويًّا للقطاع العام في المعادلة الاقتصادية. لكن ما هو قابل للتساؤل أيضًا هو: هل يمكن للقوى الاجتماعية والأطر السياسية التوفيق فيما بينها من أجل تحقيق الرفاه الاقتصادي في ظل النيوليبرالية؟ علمًا أن الديمقراطية من شروطها الأساسية تحقيق وثبة للسوق تماشيًا مع الاقتصاد العالمي.

هذا ما لا يدع مجالًا للشك؛ كون أن الديمقراطية تتوقف على شروط اجتماعية وأدوات سياسية في انتظار ما تقوم به الإمكانات الاقتصادية، وذلك ما تحاول الديمقراطية التطرق إليه في إطار ما يعيد الاعتبار لأهمية السوق كمنطلق من أجل البحث عما يلي الدولة أو بعد الدولة ـ السوق كمعطى أولي؛ بهدف بعث الاقتصاد الحر. «لكن بينما تؤكد القوى المناهضة للعولمة في أدبياتها تزايد الفجوة وتفاقم التفاوت بين الدخول في نظام العولمة الراهنة؛ فإن أوساطًا أخرى مرتبطة بالبنك الدولي وجهات أخرى تؤكد في المقابل أن الفجوة تضيق والتفاوت يتقلص بين الدخول في نظام العولمة الحالية (...)

وعندما تضيق الفجوة بين الدخول؛ فإنها تضيق بشكل نسبي؛ لأن ديناميكية النمو الاقتصادي القائم على السوق تشكل هروبًا بهذه الفجوة إلى الأمام محدثة تغييرًا في قيمتها النسبية؛ مؤكدة تجددها وتواصلها في الوقت نفسه، ويجري هذا بتأثير التدخل الذي تمارسه الدولة؛ لضبط السوق والحد من تشوهاته»(الزعيم، وألنفاتر، ٢٠١١م، ص٦٧ـ ٦٨).

إلا أن تأثير السوق على المجال السياسي: أي بمعنى تداخل الاقتصاد بالسياسة كثيرًا ما يعمل على تقويض دعائم الدولة ـ الوطنية التي تبدأ في افتقاد شرعيتها، بل سيادتها مقابل إنشاء حكومة عالمية. يتضح ذلك جليًّا من خلال دور المجموعات الوطنية ومدى تناغم النسيج الاجتماعي الواحد من أجل بلورة وعي جديد يقوم على تخطي هذه المرحلة؛ لأن كل ما في الأمر هو أن الهوية الوطنية ستبقى مهددة أكثر من أي وقت مضى بحكم تداخل أبعاد وتداعيات تنظيم السوق وضرورة ضبطه وفق قواعد وآليات، ما يعمق من خطورة التحدي نفسه المضروب على البعد الديمقراطي والتحولات التي يحملها في ثناياه. هذا التخوف كثيرًا ما يطرح معادلات جديدة في خضم هذا التحول في العمق الاجتماعي الواحد وكيفية تأثير المناحي السياسية والاقتصادية الأخرى عليه. «إعادة التفكير في الديمقراطية من أجل إيجاد أخرى على أن تكون أكثر ملاءمة بحسب العالم تماشيًا ومجابهة للمضايقات التي تحدّ من أجل العيش سويًّا في الحرية. لذا جاءت الافتراضات حول السلام الديمقراطي والتحول الديمقراطي ما داما في مستوى طموح دراسة العلاقات الدولية لا مجرد توافر آفاق محدودة من دون أن تسمح بتكفل قبضة حقيقية ديمقراطية للتحديات التي تواجهنا اليوم ومنها ظاهرة العولمة» (Thibeaut, op.cit.,p.7-8)

إن الديمقراطية التمثيلية تبقى عرضة لهذه المخاطر والتحديات التي تعصف بدولة القانون عن طريق الليبرالية الاقتصادية تجاه المواطنة المحدودة وغير واسعة النطاق، خاصة على ضوء طروحات العولمة تجاه الفضاء العالمي الذي يحاول أن يدعو إلى إيجاد «مجموعة ديمقراطية». يطمح إلى ذلك؛ بهدف صياغة ديمقراطية جديدة أو على الأقل تتماشى والتحول العالمي الذي يحمل معه موجة من التقلبات والرهانات تجاه المستقبل العالمي؛ لذا جاء التحذير من مغبة سيطرة النيوليبرالية على الاقتصاد من طرف البرجوازيين والمضاربين الماليين أمثال جورج صوروص الأمريكي وغيره؛ خشية الوقوع في الأزمات المالية ما يوحي بانتقال الشركات والمؤسسات ومعها رؤوس الأموال إلى الخارج في ظل جو مشحون بالعنف والبطالة والإفلاس والكساد المالي. ذلك ما يعبّر عنه بحدود الديمقراطية في ظل الإفلاس الديمقراطي من أجل تهيئة الأجواء وإعداد الظروف تجاه الفضاء العالمي.

لكن الفكر السياسي ونظرية العلاقات الدولية بتوافقهما من أجل إثراء المفهوم الديمقراطي للإقليم الواحد يعملان عمل الديمقراطية الإقليمية الواحدة من خلال ما تقوم به وما تفرزه عبر رسكلتها وتأطيرها ما يقوي من العلاقات ويدعّم من البنى ويقضي على التمزق والصراعات في المجتمع الواحد؛ بهدف تحقيق الأمن والاستقرار لديه. ذلك ما له علاقة وطيدة بالديمقراطية وكفايتها في حل مثل هذه العقد من أجل الرفع من التحدي المضروب على الكيان السياسي كله؛ لكن إعادة النظر في الديمقراطية من أجل التفكير فيها مجددًا وفق ما يعاكسها من تحديات ورهانات تبقى متوقفة عليها بما يتماشى وطموح العالم وآماني مجتمعاته. إن الديمقراطية تبقى تبحث عن أسس وقواعد تحكم آلياتها وفق المخاطر والتحولات التي باتت تفرض عليها قراءة جديدة وآنية متأنية تبعث على الأمل والهدوء في ظل البحث عن

حلول توافقية وخيارات رشيدة تتخطى حدود البحث عن الدفاع وعن المكتسبات فقط دون المصير المشترك.

٣ . ٢ المدرسة البنائية

تقوم البنائية Structuralism على كل من المقاربات الواقعية والليبرالية؛ بهدف التركيز على العوامل المادية. إلا أن المقاربات البنائية تقوم على التأثير على الأفكار بحيث إن البنائيين يدّعون على أن كلًّا من المصلحة والهوية تتفاعلان عبر عمليات اجتماعية (تاريخية). وذلك من خلال تركيزهما بشكل محدد على أهمية الخطاب السائد في المجتمع؛ كونه يشكل الإيقاع العام الذي تتمحور حوله كل من المعتقدات والمصالح باعتبار أنها تؤسس في الأغلب الأعم لطابع السلوك الذي يصطبغ تصورات المجتمع وتطوره من حين إلى آخر. «فالبنائية تهتم أساسًا بمصدر التغير أو التحول. وهذه المقاربة حلّت بشكل كبير محل الماركسية كمنظور راديكالي للشؤون الدولية»(والت، ستيفن، المرجع السابق، ص٨).

بينما جاءت البنائية بزعامة إلكسندر واندات Alexander Wendet سنة ١٩٩٢م؛ كونها تؤكد أن العلاقات الدولية لا تقوم على تأثيرات القوة بقدر ما تتشكل على جملة من المفاهيم والمعارف التي تمدها بالمعنى؛ بهدف تفسير النظام الدولي، خاصة عندما يعتريه انتشار الفوضى. إلا أن الذين ساروا على هذا النهج، نذكر من بينهم كلًّا من بيتار كاتسيتان Peter Katzentien وإيمانويل أدلر Emanuel Adler اللذين حاولا ربط المجموعات الأمنية Securitty Communities عن طريق أثر الهويات الثقافية على سياسات أمن الدول: أي بمعنى آخر أن ما تقوم عليه الهوية وما تدعو إليه في إطار البنائية الهوياتية يسير على خلفية أن عدو اليوم ليس عدو الغد، وأن عدو الغد ليس حتمًا هو عدو اليوم.

لذا جاءت البنائية تفسيرًا لحالتي كل من الواقعية والليبرالية؛ نظرًا لإخفاقاتهما المتكررة في تفسير حالة السياسة الدولية، خاصة بعد الحرب الباردة ودخول العالم إذ ذاك عهدًا جديدًا، بحيث أن البنائية أرادت تفسير ذلك من منطلق جديد وهو أن الرئيس غورباتشوف حاول طرح مفهوم جديد في سياق السياسة الخارجية عن طريق البريستوريكا بعد اعتناقه أفكارًا جديدة تمس «الأمن المشترك». «فيما يخص البنائيين، لا يندرج التفاعل بين الدول ضمن المصالح القومية المحددة فحسب، ولكن يجب أن يتم إدراكه بصفته نمطًا من الأعمال يصوغ الهويات التي تعمل على صوغه عبر الزمن. وتقدم البنائية الاجتماعية خلافًا للمقاربات النظرية الأخرى نموذجًا عن التفاعل الدولي الذي يدرس التأثير المعياري للهيكليات المؤسسية الأساسية وللصلة القائمة بين التغيرات المعيارية وهوية الدولة ومصالحها. ومع ذلك، تتم في الوقت عينه إعادة إنتاج المؤسسات بصورة مستمرة، وتغييرها عبر أنشطة الدول وغيرها من اللاعبين؛ فالمؤسسات واللاعبون يمثلون كيانات إشراطية متبادلة»(غريفيشس وأوكلاهان، المرجع السابق، ص ١٠٨).

إلا أن التحدي المفروض على الضوابط التقليدية انطلاقًا من الحدود بات يفرض نفسه بالقول: إن تلك العلاقة المرتبطة بالهوية أصبحت تطرح قراءة، بل مقاربات بالرغم من غيابها لمجرد أنها دخلت موجة من التغيرات والتحولات؛ بحكم أن النظرية البنائية تنفرد بأهمية قصوى. إلا أنها ما زالت تنشغل بقضية واحدة وهي كيفية إدراك المجموعات المختلفة هوياتها ومصالحها (والت، ستيفين، المرجع نفسه). علمًا أن البنائية تعتني ـ بقسط أوفرـ بمتغير القوة من دون أن تستبعده بالمرة؛ بدليل أنها ترتكز بالأساس على كيفية نشوء الأفكار والهويات، والكيفية التي تتفاعل بها مع بعضها

البعض (المرجع نفسه)؛ بهدف التوصل إلى طريقة تعبّر بها الدول عن مختلف المواقف التي تلجأ إليها وفق سياساتها الخارجية.

ويجدر بالذكر أنه بالرغم من المقاربات المتضاربة حول الهوية دفاعًا عن الماضي وكل ما يرتبط بإعادة المجد مثل ما يلجأ إليه كل من الألمان واليابانيين؛ مقارنة بالأمريكان الذين يحاولون أداء دور الدركي في العالم بحكم الهيمنة التي يسعون إليها، وبالرغم من تعدد المقاربات البنائية؛ فإنها لم تقرب إلى حدٍّ ما تصورًا دقيقًا لما يجري عليه الحال في العالم على ضوء التحولات والرهانات على أساس أن الواقعية بحسب إلكسندرووندت لا تقدم تفسيرًا واضح المعاني لمدلول الفوضى تبعًا للنزاعات الدولية. وبالتالي يُطرح التساؤل التالي وهو: كيف يتم فهم هذه الفوضى؟ إلا أنه يمكننا بموازاة ذلك طرح التساؤل التالي في السياق ذاته وهو: كيف تأتي الفوضى ولماذا؟ وذلك بالرغم من تأكيده بأن الفوضى ماهي إلا من صنيع الدول طبعًا وليست معطىً أوليًّا سابقًا عنها.

لذا جاء تأكيد البنائيين على ضرورة اعتبار أن للمؤسسات الدولية وظائف تنظيمية وأخرى إنشائية؛ لأن القواعد التنظيمية التي تنطوي عليها جملة من المعايير هي صياغة ذلك السلوك إما بقبولها للبعض أو برفضها للبعض الآخر؛ إلا أن الوظائف الإنشائية بدورها تصوغ أعمالًا غير واضحة المعالم. وبالتالي يحاول البنائيون من جهتهم التأكيد عليها عن طريق «التناظر الوظيفي»؛ بهدف شرح القواعد الإنشائية كونها تشكل لهم ذلك التشابه مع قواعد لعبة ما كمثل لعبة الشطرنج على سبيل المثال؛ فالقواعد الإنشائية تمنح اللاعبين ليس فرصة اللعب فحسب، بل تزودهم بالمعرفة الضرورية تفاعلًا مع تحولات وتنقلات الآخرين بطريقة أو بأخرى في كثير من المسالك التي

يمكنهم اقتناؤها وفقًا للمصالح والغايات، بل الإمكانات والوسائل التي بحوزتهم كذلك.

ومن البديهي إذن أن تقوم الدول من جهتها على هوية تتمتع بها ما دامت لها مؤسسية؛ إذ تمنحها أهدافًا رئيسة كالأمن والاستقرار والسيادة والتنمية الاقتصادية واعتراف الدول الأخرى بها... إلخ؛ إلا أن هذه الدول جميعها تسعى بدورها إلى تحقيق أهداف لها؛ فضلًا عن هويتها الاجتماعية وتعميقها وضبطها بما يتماشى وطموحاتها ومصالحها الخاصة بها؛ لذا تتبارى الدول مع غيرها من الدول إما على أساس اعتراف بعضها ببعض، أو النيل من بعضها البعض كذلك. لذا جاء السؤال التالي وهو: ما نظرة الدول إلى بعضها البعض في المجتمع الدولي؟ كما أن الدول تسعى بحكم الحاجيات والمصالح التي تربطها إلى بناء سياسات متوافقة أحيانًا، ومتضاربة أحيانًا أخرى بحسب الهويات. ومهما يكن من أمر فإن البنائيين لا يحمّلون الفوضى نصيبها في النظام الدولي؛ كونها لا تعني لهم شيئًا ما دامت متولدة من منظور هذا التحول البنيوي الذي يعرفه العالم في حد ذاته. «تختلف الفوضى الناجمة عن الأصدقاء اختلافًا كبيرًا عن تلك الناجمة عن الأعداء، ولكن الاثنتين ممكنتان. وأهم ما في الأمر أن تنوع البنى الاجتماعية ممكن في ظل الفوضى، والمهم أيضًا أن نفهم أنه قد يكون للدولة هويات اجتماعية عدة؛ فقد تكون تعاونية أو تنازعية، وأن مصالحها تتنوع وفقًا لها. وتحدد الدول مصالحها في سياق تأويلها للأوضاع الاجتماعية التي تمثل جزءًا منها. وبالتالي يمكن القول بأن علاقة الحرب الباردة التي نشأت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي كانت بنية اجتماعية، حيث عدّ كل منهما الطرف الآخر عدوًا له، وحدد مصالحه الوطنية وفقًا لمعايير عدائية، لكن عندما توقف كل منهما

عن النظر إلى الآخر وفقًا لهذه المعايير، انتهت الحرب الباردة»(غريفيشس وأوكلاهان، المرجع السابق، ص١٠٩).

وإذا كان هنالك تلاحم وثيق الصلة بين العلاقات الاجتماعية والقدرات المادية بالنسبة للبنائيين على خلفية أن النظام الدولي متولد من ذلك حسب اعتقادهم وعلى أساس أن البنى التنظيمية في حد ذاتها تقوم على جملة من المعارف والمفاهيم المشتركة التي تقوم عليها المؤسسات الدولية؛ ولئن كانت هذه الأخيرة تقوم على أساس بنى متسلسلة هرمية؛ فإنهم يجمعون في المقابل على أن المؤسسة ماهي إلا مجموعة من الهياكل الثابتة التي تتكون بموجبها جملة من الهويات والمصالح؛ فالمؤسسات من هذا المنطلق هي عبارة عن «كيانات إدراكية » لا يمكن فصلها عن بعضها البعض، خاصة عن تلك الأفكار التي يقوم عليها اللاعبون حول أداء الطريقة التي يمر بها العالم، وأن المؤسسات والدول ماهي إلا كيانات تأسيسية متبادلة في الأدوار والوظائف بحكم ما تقوم عليه من قواعد التفاعل الدولي سواء التنظيمية منها أو الإنشائية؛ إلا أنه وقبل الولوج في الواجهة الخارجية للدولة؛ فإن عمل الدولة هو كل ما تصوغه من مقاربات ووقائع يسمح لها بضبط معناه الذي يحدد بدوره معنى هذه الدولة أو تلك؛ لذا يوجد فعل ورد فعل في الدينامية التي تقوم عليها البنائية؛ كون أن المؤسسات باقية ببقاء الدول ذاتها ولأن هذه الأخيرة تنتجها وتعيد إنتاجها عبر الممارسة، فغالبًا ما تعطي المؤسسات الأوضاع الاجتماعية معاني على أساس الأدوار المحددة مؤسسيًّا، تقول البنائية بأن: «هويات الدول ومصالحها وطريقة ارتباطها الواحدة بالأخرى قد تتبدل على المستوى العام عبر التفاعلات التي تثيرها المؤسسات»(المرجع نفسه، ص ١١٠).

إن أهمية المؤسسات تكتسي طابعًا خاصًّا لدى البنائيين؛ كونها أس المعادلة لديهم باعتبار أن المجتمع الدولي يقوم على القانون الدولي

والدبلوماسية والمنظمات الدولية والسيادة والتحكيم والقضاء الدولي... الخ. إلا أن الأنظمة لها دور هي الأخرى كذلك. وإذا كانت هذه الأنظمة في اعتقادهم تنتج قواعد إنشائية وتنظيمية، فهي إذن تسهم في قيام مجتمع عالمي ذي حمل اجتماعي لمعانٍ وتصرفات لائقة بمقامه. وبالتالي يشترط بأن تقوم الأنظمة بحيث تكون المؤسسات الأساسية في مكانها للقيام بنشاطاتها المنوطة بها. لذا جاءت الأنظمة بعيدًا عن المؤسسات التي تقوم عليها، وذلك ليس من أجل تحقيق التعاون فيما بينها فحسب، بل من خلال ما تستفيد منه عن طريق الآثار الناجمة وعن طبيعة الهياكل التي تقوم عليها صوب أداء وظائفها والقيام بأدوارها.

وعليه بات إذن من الصعب ربط البنائية بالواقع ما دامت تقوم على مقاربة نظرية. وقريبًا مما هو موجود على أرض الواقع؛ فإن البنائية لا تتنبأ بوجود ثمة هيكلة اجتماعية تحكم تصرف الدول؛ كونها تستدعي معانيه عن طريق تلك العلاقة الاجتماعية الموجودة من أجل فهمها والتعبير عنها ومن أجل معرفة تصرف كل دولة في إطار هيكلية معينة. ما حدود التنبؤ في سياق البنائية؟ أي بعبارة أخرى إنه إذا فشلت التنبؤات؛ فإن الهيكليات الاجتماعية الحاكمة لم تفهم بعد أو تغيّرت بتغيّر الآليات التي تحكمها. كما أن تفسير الفوضى لا يقل أهمية عن ذلك باعتبار أن تداعيات الفوضى ما هي إلا نتاج لهذه التركيبة غير واضحة المعالم إيجابًا؛ بدليل أن المجتمع الدولي ما هو إلا أحد وجوه هذه الدولة الواحدة في بعدها الاجتماعي الذي يحمل في طياته معنى القدرات المادية للدول.

والبنائية كنظرية تفسيرية لحالة العالم وأوضاعه؛ فإنها تبقى غامضة ـ على حد قول البعض ـ باعتبارها تقوم على الشق النظري تحديدًا بالرغم من العلاقات والهيكليات الاجتماعية التي تقوم عليها الدول. وقد تجدر

الإشارة إلى أنه من المؤكد أن الهويات والمصالح تبقى ثابتة وعادلة، وأن ما هو غير أكيد هو ذلك المردود الذي لا يحمل العلاقة نفسها بينه وبين الهيكلية السياسة الدولية؛ على أساس أن العلاقة القائمة بين الفاعلين والهيكليات في إطار البنائية تبقى إحدى وجهات النظر الفكرية في دراسة وتفسير العلاقات الدولية.

وغني عن التعريف أن أكثر ما تركز عليه البنائية هو مستقبل الدولة الذي يبقى عرضة أمام السوق في ظل اكتساح النظام الرأسمالي. إنه النظام الذي يزداد قوة بعد قوة في ظل دور الاتصالات والمعلوماتية عبر الوطنية نتيجة تقاسم القيم المدنية التي أدت بالمقابل إلى تقويض دعائم الولاءات الوطنية التقليدية بعدما دعت في هذا الخصوص إلى إنشاء أشكال جديدة من الجمعيات السياسية. ومهما يكن من أمر فإن بعض البنائيين يركزون بشكل واضح على أهمية الضوابط والعلائق التي يستند عليها القانون الدولي والتي أصبحت تمس جملة من القواعد الأساسية التقليدية كالسيادة مثلًا مقابل ما أصبحت تتخبط فيه الدولة من أجل إنعاش وجودها في ظل تراجع أو نضج النسيج الاجتماعي الذي عمل على تأسيس كيان الدولة الذي بموجبه وانطلاقًا منه تمارس سلطتها وتستقي شرعيتها من أجل خدمته في المقابل.

٣ . ٣ مدرسة كوبنهاجن

تشكل مدرسة كوبنهاجن محتوى أحد الاتجاهات النظرية في الدراسات النقدية؛ كونها جاءت بمثابة تفسير لاختلاف الرؤى من أجل تحديد واقع يقوم على التنافس في البحث لاعلى أساس الإشكالية التي تعبر عن ذلك، بل من خلال كيفية الإلمام بالموضوع علميًّا؛ بهدف طرحه وفق مقاربات تجعله في سياق الحقل الأكاديمي الذي يلم بذات الموضوع المراد بحثه. علمًا أن

الهجرات العالمية لا تخلو من ذلك هي الأخرى؛ كونها ظواهر اجتماعية داخلية أو خارجية عابرة للقارات ومتجددة باستمرار وفقًا للعصر وأدواته ما يدعو إلى التركيز حول المفهوم في حد ذاته تبعًا لما يحمله من تفسير وتحليل وفقًا لواقع ما يحمله هذا الخطاب أو ذاك. وذلك يكمن في طبيعة الهجرة ذاتها معها أو ضدها في الميادين السياسية والفكرية والإعلامية والاقتصادية والأمنية. تحاول مدرسة كوبنهاجن في العلاقات الدولية من هذا المنظور وعلى ضوء هذه المعطيات التركيز على الدراسات الأمنية كتخصص أكاديمي في العلوم الاجتماعية (Basttistella,2003) وذلك بالرغم من كونها فتية في الأساس.

تحاول العلاقات الدولية طرح معادلة السلم والحرب من خلال دراستها لتلك العلاقة المزدوجة في إطار الدول ومن خلال تلك التحولات والرهانات التي يعرفها النظام الدولي. يأتي اهتمام بيري بيوزان في هذا الشأن بحسب الصراعات والنزاعات التي يعرفها العالم من خلال وجود فواعل وعوامل جديدة، انطلاقًا من المدرسة الواقعية كأحد المنابر التي تدعو إلى تفسير مستقبل العلاقات الدولية؛ فهو يحاول من خلال تجديده للدراسات الأمنية إيجاد أرضية، بل صياغة قاعدة مفاهيمية ونظرية تدعو إلى تفسير ما يقوم عليه العالم وما ينضوي عليه من تحولات وتداعيات بين الأفراد والدول. هذا ما تتفرع عنه الدراسات الأمنية النقدية بدءًا من سنة ١٩٨٠م؛ كونه أضاف إسهامات جديدة، بل جادة بالرغم من تعقيداتها والصعوبات التي تواجهها في طرحه لموضوع الأمن المجتمعي. يتزامن ذلك مع تفسير أحد التوجهات الفكرية والسياسية والعسكرية التي تطغى على التحول الدولي؛ بناءً لما حثّ عنه بحيث إنه لم يأت بفكرة بقاء الدول؛ كونها مهددة بعوامل عسكرية في ظل غياب أو ضرورة إدماج الاعتبارات السياسية والاقتصادية والبيئية والمجتمعية (Chena, 2008).

تسعى مدرسة كوبنهاجن إلى ضرورة التأكيد على الجمع بين الأمن القومي والهوية الوطنية من خلال تحقيق الثانية دون الأول. وإذا كان السياق العسكري الممتد مع فكرة الحرب متعارفًا عليه سلفًا؛ فإن الأمن القومي يتماشى اليوم، بل يشترط ربطه بأمن الأمة كإطار ضامن لمحتوى الهوية. لكن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هو: إلى أي مدى يمكن ربط الأمن بالهجرة؟ أي بمعنى آخر أن الأمن القومي مرتبط بالأجنبي في ظل العلاقات الدولية التي تشير ضمنيًّا إلى التهديد الفعلي عن طريق الهجرة إلى المجتمعات التي يتوافر بها أمن ونمط حياة أكثر رقيًّا. لذا جاءت محاولات بيري بيوزان تصب في سياق ما بعد الحرب الباردة؛ بحكم أن الصدمة التي تلقاها الاتحاد السوفياتي السابق من قبل خصمه الولايات المتحدة في إطار التنافس والصراع على المواقع والنفوذ كلّفته الانسحاب، بل مغادرة ساحة الحرب الباردة من دون أن يحولها إلى حرب فعلية؛الأمر الذي أحدث شبه زلزال لدى الأفراد والجماعات في التنقل والهجرة، بحثًا عن المأوى الآمن والعيش الهادىء والرزق الوافر. هذا التحول المفرط في بُعد العلاقات الدولية بات يقض مضاجع هذه الأخيرة ومن دون رجعة خوفًا من هذا التنقل من منظور مدرسة كوبنهاجن على أساس أن الأمن المجتمعي Societal Security يبقى على محك تلك العلاقات الموجودة بين كل من الأمن والهوية والمجتمع.

كما يتشكل في المقابل معهد كوبنهاجن لأبحاث السلم (COPRI) من خلال أعمال كل من بيري بيوزان وأولي وايفر الذي تأسس بدوره خلال الفترة الممتدة ما بين ١٩٨٥ إلى غاية ٢٠٠٤م، بحيث كانت تلك المدرسة تعتني بأبحاث السلام؛ كونه كان يشكل مجالًا واسعًا لدراسة شؤون الأمن والسلم من أجل إعطاء دفع لدراسة الأمن كرؤية نقدية محضة. تضم هذه المدرسة كثيرًا من الوجوه التنظيرية التي حاولت إضافة إسهامات كبيرة ومتنوعة

أمثال كل من: جاب دي فايلد Jaap de Wilde، ومورتن كليستروب Morten Kelstrup، وبيرليمتر Pierre Lemaitre وغيرهم؛ إلا أن التحاق بيري بيوزان بالمدرسة سنة ١٩٨٨م، كان من أجل إعطاء دفع قوي لمعهد أبحاث السلم في إطار ما يعرف بالسمات غير العسكرية للأمن الأوربي (Chena.op.cit. p. 4.). هذا ما أعطى فعلًا لأولي وايفر الفرصة مع بيري بيوزان من أجل المشاركة في سلسلة أبحاث نظرية في مجال الدراسات الأمنية؛ بحكم النقلة النوعية التي عرفها العالم وعلى رأسه أوربا. تمخض عن الاتجاه الأول بقيادة بيري بيوزان مجال الدراسات النقدية وهو ما يعرف بالأمن المجتمعي Collective Security. أما فيما يخص أولي وايفر فهو ما يعرف لديه بنظرية الأمننة Securitization Theory. لكن الأمر يعود إلى قوة الأمن أو ضعف السياسة في تجاوز المخاطر التي تنزلق بموجبها كل دولة غير قادرة على التفاعل مع حشود الوافدين إليها على أساس توسيع دائرة الأمننة Securitization؛لدرجة التخلص من هذه العُقد التي بإمكانها أن تعصف بالجهود السياسية التي بذلت في هذا الشأن أو ذاك. يتضح أمر ذلك من خلال مطارحات مدرسة كوبنهاجن على ضوء الدور السياسي الذي تؤديه في تحليل الأمننة.

هذا ما تحاول الواقعية من منظور بيوزان تداركه؛ لدرجة أن الدولة وحدة عامة للأمن عن طريق توزيع وتحديد قطاعات الأمن الخاصة أو تفاعلاتها (Waever,1995)، بينما حثّ أولي وايفر بدوره على ضرورة التأكيد على كل من الشقين الأمني واللاأمني(Wolfers,1952. pp. 147-165). هذا ما أكده هذا الأخير عن طريق تحليل الخطابات الأمنية من خلال ربطها بمفهوم أو رؤية جادة وموضوعية للأمن؛ بهدف التقليل من الآثار الوخيمة التي جاءت بها الإشكالات الأولى حول الهوياتية والثقافية في مجال الأمن. كما دعا في المقابل إلى التفرقة بين المعارضة الكلاسيكية؛ بهدف التفريق بين الأمن الموضوعي

والأمن الذاتي، والأمن عن طريق تبني واجهة لهذه الأمننة، ما يدعو بدوره إلى تحمل مناقشة آثار هذه الأمننة، على أن هنالك فعلًا تهديدات موضوعية؛ بهدف إيجاد مخرج للمشكلات الأمنية عن طريق انتهاج سياسة واضحة بدلًا من تحليل القرارات (Diskaya,2013, p. 3).

يتجلّى ذلك مليًّا من خلال ما تقوم به مدرسة كوبنهاجن عن طريق أمننة الأمن Securitization of Security بعيدًا عن الطريق العسكري ما دام الأمر لا يمس الدول في هذه الحالة. لكن السياسة تعد محك القضية من أجل تفعيل هذا التوجه وجعله قادرًا على مواجهة التحدي الداخلي على خلفية معالجة قطاعاتها ومحاورها بشكل جدي وموضوعي من أجل تبني سياسة جادة تقوم بالمرصاد في وجه المخاطر والتهديدات داخل الإقليم الواحد تجاه شعبه الواحد. كما لا يخلو البناء الاجتماعي في هذا الصدد من أهميته القصوى من أجل تغيير وتلطيف العالم السياسي على أن تكون له مقاربات جادة وجديرة بالطرح والمعالجة؛ بهدف صياغة أطر وآليات تأخذ في الحسبان الجانب الإيجابي منه، وليس السلبي بغية تعميق الإطار العام للأمننة تجاه المشروع السياسي الذي يستند عليه وينطلق منه توخيًا منه تحقيق الإنجازات؛ إلا أن الأمن الحقيقي يبقى متوقفًا على قوة كل شعب ومدى مداركه، لا في دفع الخوف عنه؛ بهدف عدم الوقوع فيه فحسب، بل في جعله يتماشى بموجبه من أجل تحقيق غايات أخرى عن طريقه ومن دون رجعة. لقد جاءت فعلًا كأحد مقومات طروحات الأمننة لأولي وايفر المقتبسة من الدراسات الأمنية النقدية CSS على ضوء ما أصبح يعرف بالتهديدات والمخاطر الجديدة على عكس الدراسات الأمنية النقدية. وقد تشكل اللاأمننة أحد أبعاد فشل سياسة الأمننة ذاتها عن طريق انتشار الخوف كمعطى أولي لدى أفراد الجماعة الواحدة ما سيعطل من القدرات والجهود في بناء بيئة آمنة من أجل تحقيق

أبعاد وغايات أخرى لصالح الدولة التي يمكنها الدخول عكس ذلك حالة من النفور القصوى التي يمكن بموجبها أن يتعثر المسار الأمني ذاته عن طريق اللاأمن، بحيث يتم تأمين الأول وإضعاف الثاني باللاأمننة(الأمن المجتمعي).

لكن طبيعة المجتمع الأصلي ومدى تطوره عبر أنماطه وأنساقه المكونة لتركيباته البشرية والمادية هي التي تحدد سياسات التفاعل والمجابهة للمخاطر والتحديات المحدقة بها. لقد جاءت السياسة في المجتمع الغربي بمثابة بوتقة تنصهر فيها تطلعات وتوجهات الأفراد والجماعات من دون تردٍّ أو إقصاء أو تهميش من أجل طرح الإشكالات حول الدولة وفي كيفية بنائها ومدى علاقاتها بالمجتمع المتولدة منه. هذا ما ينبئ بانتهاج سياسات موضوعية ومتفتحة على نفسها؛ بهدف تحقيق التغيير. إن التغيير يتطلب تبني سياسة جادة في جميع المجالات توخيًا منها حمل مشروعات وتحقيق برامج هادفة تأخذ في الحسبان قدرة الفرد وعزيمة الجماعة أيًّا كانت نحو التآلف والوحدة ما يبني التعاون ويعيد الأمل ويحيد الخوف تجاه الآخر. كما يعتبر تداخل الثقافات امتدادًا للصراعات من وجهة نظر أمنية بحتة؛ إلا أن المقاربة الموضوعية تستبعد ذلك كثيرًا أو تحاول التركيز على هذه القدرات والطاقات التي تريد إقحام نسيج اجتماعي آخر مختلف كليًّا عن ذلك الأصلي؛ فهي رؤية واردة بحكم ذلك الانتقال الذي تعرفه العلاقات الدولية وتزكيه الدراسات الأمنية النقدية باعتباره أحد فروعها ومكونًا لأحد حقولها بامتياز. إن توافد هؤلاء الأجانب من أفراد وجماعات يستدعي التوصل إلى مقاربة علمية جادة تأخذ من علمية السياسة ما يؤهلها على التوقف عما يهدد الكيان ككل، اللهم إلا إذا كانت هنالك سياسة موضوعية ومتفتحة على الآخر؛ بهدف استقطاب هؤلاء الوافدين أيًّا كانوا حتى لا يكونوا معول هدم ضد السكان الأصليين.

وبالرغم ما قامت به مدرسة كوبنهاجن من جهود في تحليل الظاهرة الأمنية؛ فإن هنالك من حاولوا انتقاد هذه المدرسة التي دعت أحيانًا إلى الأمننة وإلى اللاأمننة أحيانًا أخرى. سواء أتعلق الأمر بما هو إيجابي أم سلبي ومن أولئك ريتا فلويد Rita Floyd، خاصة بعدما عارضت معادلة هذه المدرسة من خلال ما ربطته بوجه أخص بالتحليل الأمني الذي يرتكز في اعتقادها على فواعل أمنية؛ لأن لديها نية تحمل بموجبها طاقة خارجية للحراك الأمني. كما ترجع هذه الناقدة في هذا الخصوص ومن خلال تأكيدها على الحقوق الأخلاقية التي تتوقف على الأمننة النهائية المرتبطة بنتائجها. بمعنى آخر، فإن التحليل الأمني يمر عن طريق الإقرار بالأمننة أو اللاأمننة بما هو إيجابي أو سلبي بحيث إنه يمكن أن توجد خارج ذلك في حالتي كل من الأمننة واللاأمننة؛ كونها تحمل سؤالًا يبقى مطروحًا وبإلحاح لكن نتائجه تبقى متوقفة على التسيّس Politization أواللاأمننة ما يعيطها مخرجًا(Floyd, 2007.p337).

كما تحاول ريتا فلويد من جهتها الربط بين التسيّس والأمننة من جهة، واللاأمننة وعدم التسّيس من جهة أخرى، وذلك من خلال ربطها بعامل الأخلاق على أنه يصعب جدًا تحقيق نظرية في الأمن بمحض السهولة؛ بحكم تداخل الفواعل وتباين الرؤى في تحديد المؤثرات وتفعيل التأثيرات على العملية الأمنية. ذلك ما ينعكس فعلًا على تطبيقها على أرض الواقع بحكم تواجد المعضلة الأمنية نفسها. هذا ما يتوافق سلبًا مع الدولة في حد ذاتها؛ بحكم تراجع أو تقليص السياسة والسياسة الأمنية على حد سواء. يختلف ذلك بحكم اختلاف الدول وتباين سياساتها وفق السياسات المنتهجة إيجابًا أو سلبًا وذلك إما بالدفاع أو بالهجوم في مواقفها أيًّا كانت الاعتبارات الدالة على ذلك. يظهر ذلك جليًّا للآخرين أمثال واستون

Waston (Waston,2011, pp. 6 -12) من خلال تعليله للأمن بالأنسنة كمقوم أساسي في بعث الأمن توخيًا منه الحياة الإنسانية/ الكرامة التي كثيرًا ما تقوي من الأمن ذاته، بل تعمقه لدرجة تحقيقه بعيدًا عن الفقر واللاعدالة؛ كونها قيمًا وجودية مهددة لإطار الحياة الإنسانية. يتوقف عن ذلك نقد النظرية الأمنية في كيفية الوصول إلى حلول نهائية سواء أتعلق الأمر بالداخل أم بالخارج، وذلك إما عن طريق الوطنيين أو المهاجرين. يتزامن ذلك بالفعل مع نقل الصراع بين الدول إلى داخلها كخصوصية من خصوصيات العولمة التي تبارك «الحكومة العالمية» في ظل انتشار النيو ليبرالية.

لكن كثيرًا ما يؤكد بيوزان بدوره أن ما وصلت إليه الدراسات الأمنية النقدية يعد بمثابة الحد من تطوير مفهوم نظري آخر لمسألة الأمن من خلال ما أسماه «بالرمزية المبهمة » التي تحملها فكرة الأمن ما يعطي الشرعية السياسية على مستوى الداخل من دون أن يبرح هذا التخصص في الدراسات الأمنية حقل العلاقات الدولية في اعتقاده. لكن ما يفرقهما في نظره هو الدراسات الإستراتيجية إلى حد بعيد التي تعد من مهام الأركان العامة التي تهتم أساسًا بالأمد القصير من حيث الانشغالات العسكرية والسياسية (Buzan,op. cit.,pp. 7-11). كما حاول بيوزان في السياق نفسه القيام بدراسات في الأمن من حيث المكان المواتي للتمحيص النظري والدراسة الإمبريقية كلية؛ فضلًا عن دراسة المنظمات أو الاقتصاد السياسي الدولي.

هذا ما يمكن طرحه على شكل صيانة لسؤال جوهري عن طريق إدماج الدولة في هذه الحال بالاشتراك في المحور الأمني؛ كونه أحد حقولها بامتياز ولكن مقابل تهديدات وشيكة أمام وضع هش يطغى عليه الأفراد والجماعات (الهوياتية) بدلًا من الدول. ومن هنا يكتسي الطابع الأمني أهمية بالغة المستوى؛ كون أن المفارقة الأصلية ليست فقط جلب عدد كبير من

المهاجرين مقابل استقطابهم أمام الوطنيين فحسب، بل كيف تقيم الدولة سياسة متفتحة وهادفة من أجل استغلالهم كمواطنين ناجحين ومندمجين من دون التركيز على الدول المعنية التي كانت وراء هذه الهجرات. إن حقبة ما بعد الحرب الباردة أصبحت تعرف بحقبة القطيعة لما بعدها وما يليها من حقب صعبة ومعقدة؛ نظرًا لاختلال موازين القوى فيها، بحكم انتقال الصراع بين الدول إلى داخل الدول؛ نتيجة هذا التحول المفرط في أبعاد السياسة الدولية وآثارها على الأمن الاجتماعي العالمي الذي قلّل من الحروب الكلاسيكية وبات يشجع على العمليات الإرهابية. قد ينعكس ذلك فعلًا على الأمن المجتمعي انطلاقًا من «أمن الهوية» بدليل أن الوفود المهاجرة يمكنها زعزعة الأمن وإحلال عدم الاستقرار الداخلي في الدول المستقبلة لها؛ نتيجة الفوارق الموجودة بين الداخل والخارج وفي جميع الأصعدة والقطاعات. كما ينجر عن ذلك تدخل الدولة باسم السيادة؛ لإيقاف العنف من أجل تحقيق الأمن؛ كونه يشكل إحدى قضاياها بامتياز بحيث لا يمكنها التخلي عنه وإلا تقوَّضت مبادىء السلم الاجتماعي.

قد يكون تدخل الدولة في هذه الحالة لتعزيز مجال قوتها على عكس الدولة التي انطلقت منها هذه الهجرات المهددة لأمن واستقرار الدول الأخرى. ومن هذا المنطلق تحاول مدرسة كوبنهاجن في هذا الإطار، ربط الدولة بمسألة البقاء؛ كونها ملزمة في ذات السياق بدعم سياستها في مواجهة المخاطر والتهديدات التي تطالها على أراضيها؛ علما أن تراجع الدول في ظل الحرب الباردة بعد اضمحلال الأيديولوجية الاشتراكية، أسهم في تراجع كثير من الوحدات السياسية، بل دخل بعضها مرحلة التفتيت والذوبان والانقسام مع انتشار فكرة السوق العالمية بدليل أن حالة الفوضى السائدة كثيرًا ما تعزى إلى انتشار العولمة؛ لأن هنالك فروقات واسعة بين المجتمع

الأصلي وهويته الثقافية والهجرات التي تحمل أصنافًا ثقافية معاكسة لها في الاعتقاد والنظرة والمعالجة والتي بإمكانها أن تحدث تصدعًا في تنقلاتها تجاه المجتمعات الغربية عنها. وذلك انطلاقًا من شل الحركية الأمنية ما يقوِّض من دون شك إحدى دعائم المجتمع الأصلي وظروف حياته العادية.

تسهم مدرسة كوبنهاجن من خلال ما تطرحه حول هذه المشكلة التي تعد من الأهمية بمكان بمصطلح الأمن المجتمعي الذي يُطرح من منظورها على أساس أن المجتمع يحدد عن طريق هويته؛ لكن استمرارها شرط ضروري ليس لبقاء المجتمع في حد ذاته ما دام هذا المجتمع بما فيه الأفراد هم الذين يشكلونها؛ باعتبارهم متواجدين في هوياتهم، بينما الهوية تأتي على شكل خضوع لها بحيث يجد هؤلاء الأفراد مبدأً شرعيًّا لمجتمعهم ما داموا ينتمون إليه على أساس أنه شرط موحد لبقائهم (Waever and Others, 1993, p. 24)؛ لذا يمكن تحول الأفراد إلى عبيد جراء هوياتهم من دون أن يكونوا فواعل أساسية من أجل التعبير عن كينونتهم انطلاقًا من الهوية؛ بدليل أنها تتشكل من خارجهم ما يجعلها تسيطر عليهم. الأمر الذي جعل مدرسة كوبنهاجن تؤكد ضرورة ربط الإثنية والأمة عن طريق الهوية باعتبار أن الثانية امتداد للأولى.

ومن هنا يتموضع عمل الأمننة عن طريق تلك الفرضيات التي تصوغها موضوعية الخطاب عن طريق مفهمة الأمن بواسطة اللغة التي تعمقه مما لا يسهم في بلورة مقاربة حول نظريات الأمن ومفاهيمه، خاصة تجاه العوامل السوسيولوجية للإنتاج الشرعي للتهديد. وبالتالي جاءت الطروحات الأمنية من منظور مدرسة باريس عن طريق ديدير بيغو Didier Bigo؛ كونها جاءت «أكثر منها لسانية وأقل سوسيولوجية» دون أن تطرح فكرة «من الذي يُؤمن»؟ علمًا أن بيري بيوزان وأولي وايفر لم يسهما في طرح الإشكالية الرئيسة

حول النضالات المستخدمة [...] من أجل تحديد من المهدد» (Bigo,1998, p., 70). هذا ما يدعو إلى القول بأن مدرسة كوبنهاجن تحاول إعادة إنتاج الخطابات الهوياتية مع الإشارة إلى عدم اعترافها بالمصالح، وسير وضع البنيات الاجتماعية للفواعل التي تُوظّف هذا الخطاب» (McSweeney, 1999, pp. 81- 93).

إن نقطة تحول نقل الصراع عن طريق الهجرات من أجل ضرب الهويات؛ يعد منطقًا جديدًا وطرحًا غير مسبوق؛ بهدف استبعاد العنف الذي ينجر عنه التهديد المباشر وغير المباشر. ذلك ما تحاول مدرسة كوبنهاجن التطرق إليه على خلفية أن الوافدين من المهاجرين هم من يشكلون إطارًا خاصًّا بهم، ما يبعث على إثارة الخوف ونشر الذعر في صفوف الوطنيين إن لم تعمل الدولة على مجابهته أو إدماجهم قبل فوات الأوان في أسرع وقت ممكن في مشروعات هادفة. تسارع الدولة المُستقبلة لهؤلاء الوافدين إليها إلى استغلال مجيئهم لصالحها قبل أن يستغلوا ترابها للنيل منها. أي استغلال هذه الوفود قبل أن تتحول إلى خصوم وأعداء، بل إلى مناوئين لها انطلاقًا من اختلاف المعتقدات والأعراف والقوانين على أساس أن هنالك فرقًا واسعًا بين «نحن» و«هم». هذا الاختلاف هو الذي يقوم عليه الأمن المجتمعي، وذلك خوفًا من تنقل هؤلاء الوافدين داخل أوطان غير أوطانهم الأصلية من أجل إشاعة الفوضى ونشر الإرهاب. إذ لا يمكن القول بأن الكل سيتحول إلى ذلك، بل قد تكون زمرة منهم على أدنى تقدير، وذلك ليس في كل دول العالم طبعًا مادامت هنالك هجرات متتالية ومتكررة في التاريخ وعبر العالم. تتزايد هذه الهجرات مع انفتاح العالم أكثر على نفسه، خاصة مع العولمة التي بموجبها تم نقل الحرب بين الدول عن طريق تنقل هؤلاء الأفراد داخل المجتمعات الأكثر تصنيعًا. لقد تم نقل عدوى الصراع إليها عن طريق البحث أكثر عن

الأمن؛ لكن هذا ما أصبح يطرح تحديًا حقيقيًّا على الدول بعيد انتشار هؤلاء الأفراد والجماعات، وذلك من الزاوية الأمنية. كما يمكن للدول والحضارات أن تلتحق هي الأخرى بهذه المعادلة من الزاوية الإستراتيجية والعسكرية والأمنية مثلما دعا إليه هنتنغتون وغيره، وذلك على أساس تحول منطق القوة مثلًا من الصلبة إلى الناعمة تبعًا للخيارات والأهداف المنضوية تحت مسمى السياسة.

٣ . ٤ اقتراب القوة الناعمة وعلاقاتها بالأمن

يعد مصطلح القوة قديمًا قدم العالم، على اعتبار أن الحروب تقاد من خلاله عن طريق دول ضد دول أخرى؛ من أجل تحقيق أهداف وغايات إستراتيجية كانت هي الأساس لذلك؛ إلا أن القوة تختلف باختلاف العصور والوسائل التي انقادت بموجبها الجيوش في تحقيق مصالح الملوك والأباطرة وقواد الجيوش عبر التاريخ؛ لكن هذا كثيرًا ما يعبر عنه بالقوة الصلبة التي كانت أساس منطلق الحروب، وهذا بالفعل غير كافٍ تحديدًا بعدما حققت الولايات المتحدة الأمريكية انتصاراتها باسم الليبرالية والديمقراطية وحقوق الإنسان والأقليات ضد المعسكر الشيوعي؛ على أن هناك مجالًا آخر أكثر دينامية وأوسع خطورة مع بقية الدول الأخرى التي كانت منضوية تحت رايته ما يجعلها لا تألف هذا التحول مباشرة وسريعًا. إنه الفراغ الذي تركه الاتحاد السوفياتي السابق في العلاقات الدولية، وهو ما جعل من مُنظري السياسة الدولية وعلى رأسهم جوزيف ناي ينادون بضرورة التفكير في إبراز ما معنى القوة والقوة الناعمة تحديدًا بعدما خاضت القوة الأمريكية في البلاد العربية في أثناء قيادتها لحربي الخليج الأولى والثانية وانحدرت صورتها لدى الرأي العام. جاء ذلك خاصة بعدما صرّح صاحبها بأن الحرب المقبلة في اعتقاده

ليست حرب مواجهة، بل حرب اختراق؛ بهدف التأثير على الخصم حتى يتسنى جره إلى مربع القوة من دون الدخول معه في صراع مفتوح ولامتناهٍ. يتضح ذلك مليًّا من خلال ما ذهبت إليه إحدى الصحف الأمريكية الأكثر انتشارًا في العالم بعدما تم الإفصاح عن مصطلح القوة الناعمة وذاع صيته بالقول: «... فإنه من أجل كسب السلام، يتعين على الولايات المتحدة أن تظهر براعة كبيرة في ممارسة القوة الناعمة كما أظهرت براعتها في ممارسة القوة الصلبة لكسب الحرب»(الفاينانشال تايمز، ٢٠٠٣م،ص ١٦). أي بعبارة أخرى، هو إدارة المرحلة الجديدة بطرق سلمية ونظرة ثاقبة في اعتقاد مُفكري المرحلة؛ كونها ذات مخاض عسير من خلال استبعادهم للقوة الصلبة وإجبارهم في التفكير جديًّا في القوة الناعمة المقرونة بالقوة الذكية. تزامن ذلك خاصة مع زمن العولمة والإعلام والرقمية والعالمية من أجل ربح رهانات المرحلة المقبلة والأكثر عرضة للمخاطر والتحديات المختلفة والمتنوعة.

فالقوة تتغير بحسب الأفراد والدول وذلك من وقت لآخر من خلال ما تحمله طبيعتها من برنامج وآليات ليس عن طريق الطرف الأقوى في المعادلة، بل عند الطرف الثاني من أجل أن ينقاد إلى الطرف الأول الأكثر منه قوة من حيث: الوسائل والطرق التي يستخدمها؛ بهدف التأثير عليه في السلوك ومن دون أوامر. يتجلى ذلك في أن القوة ليست الحصول على موارد؛ بدليل أن الولايات المتحدة خسرت الحرب في فيتنام وعجزت في صدّ أحداث سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١م على أراضيها. أين إذن منطق القوة؟ كما يتوقف منطق القوة على الإستراتيجية المنتهجة بناءً على الأهداف المسطرة مسبقًا وفقًا للنتائج المحققة. إن كل ما تحاول القوة الناعمة استدراكه هو تأكيدها ـ في إطار السياسة العالمية ـ على كيفية تمكين الهيمنة على العالم من دون أن تدخل

أي قوة مضادة للولايات المتحدة الأمريكية كخصم لها. هذه القوة الناعمة لا تحبذ إذن التهديد المباشر بالقوة العسكرية أو الإجبار بالعقوبات الاقتصادية في ضبط محتوى القيادة التي تطمح من ورائها الولايات المتحدة الأمريكية في جر العالم إليها من دون أن تنجر إليه. هذا ما يفسر طبعًا ذلك الفكر القيادي الذي تحاول الدراسات الأمريكية تطبيقه على العالم من أجل تفعيل قدرتها العسكرية والتقنية والتكنولوجية والعلمية والإستراتيجية والسياسية على بقية دول العالم؛ فالقوة الناعمة تعد بمثابة دينامية سياسية أو حركة جيوإستراتيجية تهدف إلى تغيير أسلوب المواجهة بأسلوب الاستقطاب والاحتواء لما دونها من قوة أو قوى مضادة أخرى. «والقوة الناعمة ليست شبيهة بالتأثير فقط، بل هي أكثر من مجرد الإقناع أو القدرة على القوة الصلبة للتهديدات والرشاوى، كما أن القوة الناعمة أكثر من مجرد الإقناع أو القدرة على استمالة الناس بالحجة، ولو أن ذلك جزء منها، بل هي أيضًا القدرة على الجذب، والجذب كثيرًا ما يؤدي إلى الإذعان. وعند تعريف القوة الناعمة من خلال السلوك، فإنها ـ ببساطة ـ هي القوة الجذّابة» (س، ناي ٢٠١٢م، ص٢٦).

لكن بين الإرغام والإغراء يكمن ملاذ القوة الناعمة، بحيث يراها أصحابها بمثابة توجه فكري يخضع له صاحب القوة وذلك ليس من أجل الاحتفاظ بها فحسب، بل في كيفية التأثير بموجبها على سلوك الآخرين وبأقل كلفة ممكنة؛ إلا أن السؤال الذي يطرح نفسه هو: ما مواصفات وأبعاد القوة والقوة الناعمة؟ هل هي مبادئ وقيم أم برامج ورؤى يمكن السيطرة بموجبها على الدول الأخرى؟ ما هذه الدول؟ وهل العالم الخارجي يطمح فعلًا إلى بناء سياسة دولية جديدة من أجل تحقيق التعاون بدلًا من الصراع؟ وبالتالي ما طبيعة الجاذبية وكيف يمكن تصديرها إلى الدول بعدما تم تلاقيها وتعارفها عن طريق الحرب وبموجبها تطمح حينئذ إلى تحقيق الأمن والسلم؟

الجدول رقم (٨)

	ناعمة	صلبة
طيف أنماط السلوك	جاذبية وضع جدول الأعمال تعاون * * ← طوعي	→ * *
أرجح الموارد المحتملة	المؤسسات القيم الثقافية السياسات	المدفوعات القوة الرشاوى العقوبات

المصدر: جوزيف، س، ناي، المرجع السابق، ص ٢٨.

لقد تأكد من الجدول رقم ٨ السابق بخصوص القوة؛ أن التشبث بها أو بما يعرف بمنطق القوة الصلبة كان إيذانًا للصراعات والحروب؛ إلا أن ذلك لم يعد مُجديًا بعد القفزة النوعية التي ما زال يشهدها العالم في هذه المرحلة التي انتقل فيها من الحرب إلى البحث عن الأمن والسلم. أين الخلل إذن؟ وهل هنالك أزمة عميقة في طبيعة السياسة العالمية التي كان من ورائها هذا التحول عن طريق البحث عن حلول أقل شراسة في فرض هذه القوة؟ أم أن ذلك لا يتأتى إلا من خلال تغيير منهج المعاملة ذاته الذي يحاول انتهاج أساليب أخرى تقوم على القوة الناعمة أو الجذابة (مؤسسات وممارسات) من أجل تحقيق أطماع وفوائد أخرى؛ لكن عن طريق أساليب وسياسات أخرى كذلك؟

ولعل الأمر يمس في هذه الحالة طبيعة السيطرة على الرأي العام من قبل السياسة العالمية التي تطمح إليها الولايات المتحدة الأمريكية بعد

بلوغها مستوى من الرقي في القوة العسكرية والقوة الاقتصادية. بيد أن طموح الولايات المتحدة الأمريكية (القطبية الأحادية) في ظل تراجع الاتحاد السوفياتي السابق وربطه بالقوة الصلبة وما حققته من انتصار الأولى وتراجع الثاني وانفجاره من داخله، جعل منها أن تتكيف مع أوضاع العولمة وظروفها الخاصة بها بغية التألق وإحكام سيطرة ثانية، لكن من دون أن تبرح مكانها لأي قوة أخرى مهما كانت. ومن هذا المنطلق تحاول القوة الناعمة تفسير أهميتها القصوى بحكم ما تحمله من تداعيات وتقاطعات في ظل البحث عن مرجعيات للإمبراطورية الأمريكية. هذا النزوع نحو القوة هو الذي جعلها تسعى بموجب القوة الناعمة إلى السيطرة على القلوب والعقول من دون الدخول في مواجهة مع الدول عن طريق الحرب، بل حتى تجاه الأفراد والجماعات باعتبارها صورة مغايرة راديكاليًّا من أجل التأثير على الآخرين؛ بهدف تحسين صورة أمريكا لديهم في ظل غياب صورة العدو المباشر إن لم يكن مختلقًا؛ فالقوة الناعمة تعني أسلوبًا حكيمًا ورصينًا يستهدف الآخر من أجل إجباره على الاعتراف من دون رد فعل سلبي. ذلك ما تحاول القوة الناعمة إبرازه على أساس تقليص الفارق بين قوة المركز وضعف الحوافي أو تلاشي الأطراف من دون ركب سلسلة من التناقضات والتراجعات التي يمكن أن ينجم عنها حالة أصعب من تلك الحقبة التي عرفتها الحرب الباردة.

والقوة هي محل صراع القوى ذات القوة الفائقة في مجال العلاقات الدولية؛ كونها تخضع في حد ذاتها إلى صراع الوحدات السياسية، وذلك ليس بحثًا عن الهيمنة والنفوذ والسيطرة فحسب، بل من أجل تقوية مراكزها الداخلية؛ لذا جاءت العلاقات مكملة بين مطالب الداخل وتدخلات الخارج، كما أثارت العلاقة بينهما بحسب ريمون آرون أحد وجوه الواقعية ما دامت تأخذ أشكالًا مختلفة لنضال الأحزاب من أجل أن تتبوأ سلطة الدولة:

غياب القانون المشترك، والعقوبات الدولية، وإمكانية اللجوء إلى وسائل غير معروفة من أجل ضمان تحقيق مطلب ما يخضع إلى مسيرة الدبلوماسي والإستراتيجي ذات الاتجاه الخاص (De Sanarclens, Afiffan. 2006 p., 37).

٣ .٥ حدود القوة الناعمة والأمن

واكب منطق القوة الناعمة في كيفية إدراج غير الأمريكيين من الأجانب دولًا ومجتمعات؛ تحسبًا لعدم دخول المواجهة الفعلية بالتأثير عن طريق جعلها حليفًا وليس عدوًا، ومناصرًا وليس معارضًا. هذا ما يتضح من خلال أحداث سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١م وأنه لا بد من تغيير السياسة الخارجية الأمريكية التي خاضها بوش الابن إبان حرب الخليج الثانية عن طريق استخدامه للقوة الصلبة. لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: إلى أي مدى يمكن أن تحقق القوة الناعمة شيئًا من الأمن في العالم؟ لا أحد يضمن ذلك باعتبار أن السخط مُوجه إلى الإدارة الأمريكية وليس إلى الشعب الأمريكي يقول ناي: بل كان موجهًا فعلًا ضد بوش الابن حينما قاد التحالف الدولي من أجل ضرب العراق ومن دون مبرر قانوني مُؤسس تحت مطية التَّذرع بأن لديه أسلحة كيميائية، ونووية وهيدروجينية. لكن هذا غير كافٍ؛ إذا علمنا أن القوة الصلبة هي التي كانت وراء الانفلات الأمني في العالم وحالة الذعر والخوف التي سادت أرجاءه بعدما ضرب الوجدان البشري في العمق. كان ذلك إيذانًا بهذا التحول المفرط الذي انتهجته الولايات المتحدة الأمريكية من دون ترتيبات أمنية أو خطط إستراتيجية، ما دامت أنها كانت في المستوى غداة الإطاحة بنظيرتها زعيمة الكتلة الشرقية.

إن تخوف الولايات المتحدة الأمريكية من منافستها على القيادة العالمية من طرف قوة أخرى بدخولها ميدانًا جديدًا غير معهود لديها ومن دون أن تشكل قوة مضادة خطرًا عليها وذلك لكي تتعاون معها أو تشاركها المعارضة في اقتسام الأدوار السياسية والعسكرية والإستراتيجية بحيث تجعلها تعلن في الحالة هذه عن القوة الناعمة كآلية تجاه الآخرين والمجتمعات الغربية حتى لا تناوئها الصراع. إذن الانتشار الأمريكي في العالم يقتضي عدم المجابهة بالتدخل في شؤون الآخرين، وإلا كان رد الفعل أضخم مما كان مسبقًا؛ الأمر الذي عجّل بأحداث سبتمبر / أيلول ٢٠٠١م بأن تكون درسًا على الأراضي الأمريكية باسم الإرهاب العالمي الذي بموجبه بات الأمن المجتمعي يطرح تأويلات وتخمينات على كل من الفكر السياسي والعسكري والإستراتيجي من أجل تفادي ذلك.

وفي تلك الأثناء، جاء منطق القوة الناعمة مؤكدًا مدى جدارتها في السيطرة على موقف الخصوم والأعداء عن طريق الاحتواء والاستمالة والاستقطاب من أجل ربح رهانات المعركة المقبلة. إنها معركة أقل ما يقال عنها أنها لا تعد مثل تلك السابقة بقدر ماهي جديدة من أجل تحقيق تبعية أكثر تفتحًا في ظل نهاية الدولة ـ الوطنية وانتشار النيوليبرالية واكتساح السوق وهلّم جرا. لكن السؤال المثير للجدل في هذا السياق هو: هل يمكن أن يتحقق الأمن المشترك عن طريق القوة الناعمة؟ سؤال صعب الإجابة؛ إلا أنها واردة جدًّا ما دام اتجاه السياسة العالمية الذي تتصدره القوة الأمريكية يطمح في فرض السيطرة من نوع جديد على العالم وعلى حسابه، لكن بطرق ملتوية وآليات مغايرة تمامًا عما كان سائدًا في الماضي القريب؛ لأن الولايات المتحدة الأمريكية تريد في هذه الحالة اكتساب قدر ممكن من الحلفاء الجدد والتقليل من الأعداء ضدها ما يسمح لها بإحكام قبضتها الفولاذية على

مجريات الأحداث الدولية. أما الإرهاب العالمي فهي تنظر إليه باعتباره خارج نطاق الدولة الذي توازنه عن طريق الحرب التي تبقى عاجزة عن قيادتها بمفردها ما يعطي للتنظيمات الإرهابية أو الجماعات المتشددة صفة خصخصة الحرب (س، ناي، المرجع السابق، ص٥١).

هذا ما يعطي حتمًا اندفاعًا للسياسة العالمية؛ انطلاقًا من إدخال الدولة ذاتها ـ مجال الصراع في عقر دارها وعلى إقليمها الواحد ـ موجةً من التوترات الصعبة والعميقة لا في مواجهتها ميدانيًّا فحسب، بل في كيفية تغيير سياستها التي ربما كانت وراء ذلك: أي بمعنى آخر غياب وسائل الحوار وأدوات التعبير الحر التي كثيرًا ما تكون وراء استقطاب الدولة الواحدة لما يجري بداخلها باعتبار أن الإرهاب داخلي بالمرة ويريد أن يكون عابرًا للقارات عن طريق تعاون التنظيمات والشبكات الإرهابية فيما بينها ضد الدولة الواحدة ورموزها. فالقوة الناعمة تريد امتصاص جام غضب الأفراد والجماعات، الدول والحكومات؛ على أن الولايات المتحدة الأمريكية يمكنها أن تكون قوة عظمى؛ لكونها معتدلة تحمل قيمًا ومبادئ ورموزًا يحتاجها العالم الآخر دون الدخول معه في صراع مفتوح ولامتناهٍ. لقد جاء التفكير إذن في القوة الناعمة مواتيًا من أجل تغيير إستراتيجية السياسة العالمية؛ بهدف بناء مواقف جديدة وبناء علاقات جادة قد تزاحم تلك التي تقودها الصين من الزاوية الاقتصادية في العالم. كما تكمن الدعوة في ضبط حالتي الأمن والاستقرار في العالم، وذلك أن ما يحمله الإرث الأمريكي في شقيه العسكري والأمني أكثر بكثير مما هو اقتصادي وتكنولوجي صوب العالم.

والقوة الصلبة عانى منها العالم جراء الحروب العادية أو الاستباقية التي قادتها الترسانة الأمريكية في كثير من مواقع العالم كاليابان وفيتنام وأفغانستان والعراق...إلخ؛ مخّلفة إذ ذاك آثارًا سلبية حتى الآن. على عكس القوة

الناعمة التي تريد استدراك الموقف ما دامت القوة الأمريكية هي الوحيدة في العالم ومن دون منازع؛ إلا أن كلًا من الأمن والسلم كثيرًا ما يدفعان بها إلى الاستقرار والهدوء من أجل ربح رهانات جيوإستراتيجية أكثر من إدارة الحروب، حيث النتائج سلبية أكثر منها إيجابية على جنودها من مواطنيها تحديدًا؛ فالرهان الرئيس يكمن في مدى قدرة هذه القوة الناعمة في فرض هيمنتها بكل ذكاء حاد وفاعلية لا تقهر، تحسبًا للنتائج المحققة حتى الآن. إن المستوى الصناعي والتقني والفني والتكنولوجي والإستراتيجي الذي تزخر به المؤسسة الأمريكية لا يمكنها التخلي عنه، بل تحاول المحافضة عليه عن طريق التعامل معه بكل جدية وحكمة جراء تعميقه وتوليفه، في ظل اتباع سياسات أكثر تفتحًا ثقافيًّا ودبلوماسيًّا وأمنيًّا.. وذلك كخطوة أولى من أجل تحسين صورتها الرمزية والأخلاقية والإعلامية لدى الرأي العام العالمي. يتزامن ذلك مع طبيعة التفوق الذي جعل من الولايات المتحدة الأمريكية تفرض على خصمها الاتحاد السوفياتي السابق الانسحاب بدلًا من المجابهة الفعلية التي اقتضت منها تكثيف الجهود وتغيير السياسات من أجل احتواء العالم حتى لا تتكرر أحداث سبتمبر / أيلول ٢٠٠١م على أراضيها مجددًا والتي كانت نتاجًا لذلك.

ولعل انتشار القواعد العسكرية الأمريكية في كل من أمريكا اللاتينية وآسيا والشرق الأوسط وإفريقيا يعد بمثابة سياج واقٍ للإستراتيجية الأمريكية لا سيما بعد الحرب على أفغانستان ثم الحرب على العراق، وذلك بعد سلسلة الحروب التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية سواء أكان في أوربا الشرقية (يوغسلافيا السابقة)، أم في آسيا ضد كل من (اليابان وفيتنام).

كما تحاول الولايات المتحدة الأمريكية ولأغراض جيوستراتيجية محضة ألا تدخل في صراع مع هذه القوى خاصة مع أوربا الغربية أو مع اليابان

أو مع الصين أو حتى مع روسيا كمنافس معتاد، الأمر الذي جعلها تركز عليهم كحلفاء دوليين من أجل نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان واحترام الأقليات ـ بحسب ادعائها ـ هذا في الوقت الذي تعذر عليها إعمار العراق. «وفي صيف عام ٢٠٠٣م قالت التقديرات بأن مقاومة الولايات المتحدة لأي دور للأمم المتحدة في إعادة إعمار العراق قد كلفتها أكثر من مئة مليون دولار، أي حوالي ألف دولار لكل بيت عائلي أمريكي»(س، ناي، المرجع السابق، ص٥٥)

ذلك ما بات يطرح فعلًا صعوبات جمة ومعقدة على الإدارة الأمريكية حول إعادة إعمار وحفظ السلام في العراق كنموذج حي دخل بموجبه حالة من عدم الاستقرار عن طريق الاقتتال الذي ذهب ضحيته الشعب العراقي؛ إذ تفاقم الوضع مع الاقتتال الدامي واليومي بتفجير السيارات المفخخة، خاصة في المناطق التي تقطنها الأقليات السنية في العراق بعد تفتيت الجيش العراقي وتقويض مؤسسات الدولة العراقية وتحطيم البنى التحتية وتهجير العراقيين إلى دول الجوار. وإذا كانت القوة الناعمة جاءت في مثل هذه الظروف الصعبة والقاسية على غيرها من الشعوب الأخرى بعد دعاوى الإرهاب المتكررة وتزايد شعبيتها مقرونة بهبوط سمعة الولايات المتحدة الأمريكية في كثير من دول العالم عامة، وفي البلاد العربية والإسلامية خاصة؛ فإن هذا بات يوحي بغياب سلام حقيقي؛ كونه هشًّا في دفع عجلة السلام في الشرق الأوسط بدءًا من القضية الفلسطينية.

كما أن ما تجدر الإشارة إليه في السياق نفسه: أن عصر العولمة والرقمية وانتشار الحاسوب وتزايد التقنية أجبر القوى العظمى على ضرورة انتهاج سياسة متفتحة بمقدار الإرغاب من دون إرغام الآخرين للخضوع إلى الوضع القائم؛ الأمر الذي جعل القوة الناعمة تأخذ هذا المنحى الأساسي في

ظل البحث عما يقرب دول العالم عبر سياسة عالمية تهدف إلى تلطيف الأجواء عن طريق الخروج من الحقبة السابقة برؤى وسياسات أخرى؛ لكنها جديدة بالأساس في المرحلة اللاحقة. ولربما أكثر من قرينتها التي كانت سائدة من حيث الخطورة بحسب الاختراق وربح المعركة من دون إراقة دماء الجنود الأمريكيين. كما يتجلى هذا الطرح ذو الأهمية البالغة لصالح الولايات المتحدة الأمريكية ما دام عصر المعلومات يهدف من جهته إلى تغيير السياسات بطرحه بدائل بهدف مواجهة التحديات؛ كونها نتاجًا اجتماعيًّا واقتصاديًّا يتجاوز الدول ذاتها إلى درجة أنها عاجزة عن تخطي مرحلة المواجهة الميدانية وربما الداخلية لديها دون خارجها.

هذا ما ينعكس طبعًا جراء انتشار العولمة واكتساحها باسم الاقتصاد المعولم عوالمَ لم تكن مألوفة لديها من قبل. كما بات يطرح الهاجس الأمني من خلال البحث عن تأمين لهذا الهاجس الأمني الذي طالما أصبح مهددًا لكثير من الدول إما من داخلها أو من خارجها على حد سواء. وإذا كان الأمن قد بات محل التساؤل الغائب؛ فإن تعاظم التهديدات عن طريق الفوضى الدولية هو الذي رمى بظلاله على العولمة التي أصبحت تنمو أو تتقلص على أساس أن الأمن أصبح خارجيًّا. وإذا كان الأمن يطرح تساؤلًا استثنائيًّا على الدولةالوطنية بهدف الدفاع عنها؛ فإن العولمة تحمل في حد ذاتها مزيدًا من التنافسات والفرص (Sean, 2004.p4) ولعل مجيء العولمة بات يطرح إشكالات كبيرة للغاية ليس بحكم الترويج لفكرة أفول الدولة ـ الوطنية فحسب، بل لأن تناقضاتها البنيوية تبعًا لطبيعة التشكيلات الاجتماعية والتراكيب الثقافية للمجتمعات باتت تطرح ذلك التخوف من اكتساح نمط الاقتصاد العالمي والتجارة العالمية، لما ينجم عنه من إفرازات وخيمة على تلك الدول والمجتمعات التي ليس بمقدورها دخول مسرح المنافسة الدولية.

وانطلاقًا من هذا الأساس وخوفًا من انتشار حالة اللاأمن، فإن آليات القوة الناعمة هي احتكامها أصلًا وأساسًا إلى الدبلوماسية العامة؛ بهدف تقديم صورة حسنة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الرأي العام العالمي عامة والعربي ـ الإسلامي خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر / أيلول ٢٠٠١م. فقد «ازداد الاهتمام بشكل واضح بعد أحداث الحادي عشر من أيلول ٢٠٠١م، حيث أصبحت الدبلوماسية العامة مسألة حاضرة بقوة في وزارات خارجية دول كل من كندا إلى نيوزلندة، ومن الأرجنتين إلى اليابان... في هذا الإطار نلاحظ الاهتمام الواسع من وزارات الخارجية بالدبلوماسية العامة التي تعمل على تطوير دبلوماسيتها العامة الخاصة بها [...]. كانت أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١م وما نتج عنها من حرب على الإرهاب واحتلال أفغانستان والعراق والصورة البائسة التي حصدتها الولايات المتحدة بعد ذلك، السبب في إعطاء الدبلوماسية العامة الأولوية في جدول أعمال وزارة الخارجية الأمريكية، على خلفية العلاقة المضطربة مع العالم الإسلامي بشكل خاص وبقية العالم بشكل عام»(نزار، ٢٠١٢م، ص ٢٠١).

إن تطور الدبلوماسية العامة يعني تفعيل عمل الدبلوماسية التعاونية من أجل التقليل من حدة التوتر للرفع من شأن الأمل نحو الاندفاع نحو القضاء على الإرهاب العالمي كخطوة جادة؛ بهدف تقويض دعائمه بطرق ذكية مثل الإعداد لسياسة الانفتاح من قبل الولايات المتحدة الأمريكية؛ كونها غير قادرة على خوض الحرب بمفردها ضد غيرها. وعلى أساس أن كلًّا من ـ بناء الأمة والنضال ضد الإرهاب ـ يهدفان إلى تحقيق قيمة الاستقرار العالمي بانتشار الأمن والذود عنه بسياسات مختلفة تحسبًا لما يلي المرحلة اللاحقة من تحولات وتهديدات صعبة وخطيرة جراء هذه النقلة النوعية

لدى الدول العظمى من جهة، وإسقاطات ذلك على الدول الصغرى من جهة أخرى أي بمعنى آخر: إن أهمية الدبلوماسية العامة تعد مجالًا مفتوحًا أكثر من «الدبلوماسية الخاصة» على القيم والأفكار والمبادئ التي تحث على إشراك الأطراف غير الحكومية للدفع بها نحو التطور (شون رابوردان). لكن في المصطلحات الأمنية؛ فإن توزيع القوة يعد مركزيًّا من أجل فهم كل من الحرب والسلم معًا، وأن اختلال القوة يعني توجيه هذه القوة صوب التنافس على الأسلحة من أجل الحرب وأن استقرار القوة بامكانه أن يتنبأ بالحرب كذلك (Sean, Kay. op.cit.p. 14).

ولعل البحث عن سبل وآليات جديدة ومتجددة بحسب ظروف العالم وتطور دوله جدير إذن بصياغة رؤى وتبني مواقف تهدف بالدرجة الأولى إلى الحد من تحركات الآخر (الحرب الاستباقية). يتضح ذلك من خلال التأكيد على أساليب الحوار بما يضمن المحافظة على المستوى المطلوب توخيًا منها تحقيق انتصارات من دون مغامرة أو مجازفة ومن دون أن تحمل عواقب وخيمة النتائج. ومن هذا التصور جاءت القوة الناعمة مؤكدة مدى أهميتها المحورية في التأكيد على ما تتمتع به الولايات المتحدة الأمريكية من قوة ضاربة، بإمكانها ترتيب نفسها من أجل مواجهة التأثيرات والمتغيرات التي تعيق مسار التحول الدولي؛ هذا المسار هو الذي لا تريد أن تتنحى عنه بمحض السهولة، ولا تقبل بالمنافسة عليه من أي قوة أخرى كانت من أجل قيادته. لذا جاء التعبير عن هذا الهاجس على شكل اعتناقها نظرية الحرب الاستباقية Preemptive War في تعاملها مع التهديدات والأخطار الإرهابية التي شكلت في مفهومها تحديًا غير مقبول للأمن القومي الأمريكي؛ لكن حتى في ظل غياب دليل مادي يدعم مصداقية التهديدات الإرهابية المزعومة التي بدا أكثرها مفتعلًا ومبالغًا فيه، على خلاف الحقيقة والواقع،

وذلك عندما ضخمت من أسطورة الإرهاب الدولي، وصورت ما وصفته بتآمره عليها وعلى العالم بشكل تجاوز كل ما كان يمكن للعقل أن يصدقه أو يقبله»(مقلد، ٢٠١٠م، ص ٢٧).

بيد أن تنامي تأثيرات آليات القوة الناعمة Soft Power في العلاقات الدولية يتضح جليًّا من خلال تفاعل الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والدعائية والثقافية (مقلد، المرجع السابق، ص ١٥). تزامن هذا حقًّا مع القوة الناعمة التي أرادت استدراك الموقف الذي آلت إليه السياسة الخارجية الأمريكية حتى لا ينعكس ذلك سلبًا على السياسة العالمية وتتحول الساحة الدولية بموجب ذلك إلى صراع وحروب بدلًا من تحقيق آمال المجتمعات في الرقي والاستقرار والتضامن. وبالتالي يمكن ربط ذلك بالمنطقة العربية وآثاره على الأمن القومي العربي.

الفصل الرابع

المعضلة الأمنية والأمن القومي

٤ . المعضلة الأمنية والأمن القومي

٤ . ١ بين حدود الأمن وأهمية الأمن القومي

الأمن هو ظاهرة السلم بكل أبعادها وتجلياتها على خلفية النهوض بواقع الدولة مما هي فيه إلى ما ينبغي أن تكون عليه. وفي هذا السياق هنالك صور وأشكال للأمن باعتباره ينمو ويترعرع وفق قوالب وآليات مهمة وأساسية تقوم عليها الدولة من أجل خدمة المجتمع ذاته؛ إلا أن هذه الأخيرة تبحث عن جذور ومقاربات جادة من دون أن تكون دفاعية أو هجومية بقدر ما تكون توافقية بينها والدول الأخرى تبعًا لبيئتها الخاصة التي تنحدر منها؛ لأن هنالك خصوصية تخص فعلًا الأمن ليس بوصفه أحد حقول الدولة بامتياز، بل باعتباره واجهات السيادة للدول وباعتباره مهمًّا وأساسيًّا في تفعيل قدرات الدول وحاجاتها في التفوق ضد غيرها من الدول الأخرى؛ بهدف إثبات وجودها والدفاع عن مقوماتها والسهر على بقائها، تبعًا لمحيطها الخاص والعام.

إن الأمن يعني طمأنينة الفرد، انطلاقًا من نفسه وما يملكه من مال ومتاع، بعيدًا عن الخوف عن طريق الأمن والأمانة والأمـان (هلال، ١٩٨٤م، ص ٢١)؛ بكلام آخر هو ضرورة الابتعاد عن بواطن الإضعاف التي توشك أن يتعرض لها الوضع ككل إلى الانفجار بحلول نتائج وخيمة يصعب إدارتها في نهاية المطاف؛ الأمر الذي ينعكس سلبًا على قدرات الفرد انطلاقًا من الأمن الوطني والقومي فالدولي.

لذا تعتني الدولة القوية بمسألة الأمن باختراق مجالات الخصوم وتفنيد محاولاتهم عن طريق الاستباقية والردع، خوفًا من تأثير الخارج على الداخل،

وعادة ما يظهر الأمن كميدان خاص بحسب طبيعة الدولة ونظام حكمها والطراز العسكري الذي تخضع إليه في الدفاع عن إنجازاتها ومكتسباتها أمام الدول الأخرى. وإذا كان الأمن ميدانًا واسع النطاق باعتباره يخضع لتجاذب السياسات العسكرية؛ فإنه لا يخلو من الأهمية بمكان بحكم سيطرته على ميادين ومجالات أخرى للدولة ذاتها من خلال جعلها قادرة على المنافسة وتصدير خبرتها وتجربتها إلى الدول الأخرى. وكثيرًا ما تقوم البيئة نفسها بالدفاع عن طبيعة الأمن السائدة للدولة مثلًا بحيث نرى أن الدول العربية تتسلح أكثر من إسرائيل خوفًا من التهديد، أي تهديد إسرائيل أعظم من الدفاع العربي؛ لكون إسرائيل تمتلك في هذه الحالة ترسانة عسكرية نووية ضخمة تفوق بأحجام كبيرة التسلح العربي مجتمعًا!

لهذا يستقي طابع الأمن مصادره الأولى من الثقافة العسكرية ونظرتها السياسية للأمور؛ بحجة التوفيق بما يؤمن لهذه السياسة أو تلك، وذلك ليس بتسييس الأمن، خاصة عبر الإقليمية التي لها دور فعال في التسلح عبر الحدود بين دول الجوار. وكثيرًا ما يدفع التسلح الدول المجاورة إلى تقوية كل طرف جانبه خوفًا من تسلح الآخر من دون أن تكون هنالك حرب بينهما خوفًا من رد الفعل وعواقبه الوخيمة (الولايات المتحدة الأمريكية ـ الاتحاد السوفياتي، الهند ـ باكستان).

لكن زيادة التسلح بين دول الجوار كثيرًا ما دفعت عبر التاريخ إلى نشوب حروب بينها؛ كونها منطقية في نظر أصحابها؛ إلا أن معالجة قضايا الأمن وتعدد إشكالاته يعنيان قدرة كل دولة على التعاطي مع السياق الأمني كوازع يدعو إلى الدفاع عن برامجها وتطلعات مواطنيها؛ فهي ليست عملية آنية تخضع إلى حسابات تكتيكية ووجهات نظر مضادة لتلك التي يقوم بها خصومها في الداخل والخارج، بقدر ماهي سياسة أمنية رشيدة تقوم على

تفعيل الطاقات والقدرات المجتمعية من داخل النظام إلى خارجه وعبر الأفراد والجماعات تجاه التنظيمات والهياكل التي تشترك معها في العيش السلمي جنبًا إلى جنب..

لذلك فإن الحفاظ على الدولة مثلا لا يعني قط إدخالها في ميادين ومجالات هي ليست من اختصاصاتها؛ كونها غير مهيأة بالمرة في الأخذ بها وبالتالي يصعب إدارة كل ما يدفع بها إلى التموقع والتمويل والتسلح.. إن الأيديولوجية الأمنية موجودة لكن مجالها أقوى بكثير إن لم تحدد وفق أنماط وأنساق قد تدفع بالدولة في هذا المجال دون باقي المجالات المهمة الأخرى بحكم أن العالم تضيق دوائره المالية وتتراجع صوره الاقتصادية-الثقافية نحو الوراء على أساس أن مشكلاته المطروحة أعمق بكثير من حلولها، وهل هي تحول أم أزمة أم كلاهما معا؟

لقد زادت التهديدات فعلًا في هذه الحالة، بحكم السياسات المنتجة وعدم صلابتها في التوفيق بين كل أجزاء القضية الواحدة؛ لأنها ممارسة ذات تجربة كبيرة في معالجتها بتسليط الأضواء الشافية عليها جميعًا؛ لأن غياب النسق لمعالجة القضايا المشتركة في برامج الدولة يمكن أن يشكل استنزافًا لقوتها من داخلها وخارجها على حد سواء. وذلك يعود إلى سوء المعالجة لمثل هذه القضايا المشتركة التي يمكن أن تضعفها أمام الدول الأخرى. وفي هذا الخصوص، فإن الاعتناء بمنطق الأشياء وكيفية معالجتها قد يقلل من خصوم الدولة الواحدة ويجعلها لا تنجر أو تُستدرج إلى ميادين أخرى لا قبل لها بمناوأتها؛ لأن كلًا من الاستعجال والاستنزاف وليدا عدم وضوح الرؤية الإستراتيجية للأمور فيما يخص الشأن العام. فكل دولة تضطلع بالأمن الوطني؛ لكن أي أمن وطني؟! لماذا كل ما تقوم به الدولة العربية مثلًا اليوم من سياسات عامة يعد تهديدًا لها غدًا؟ أسئلة محورية بامتياز تدفع

بنا إلى ربط طبيعة المجتمع ذاته الذي ولّد مثل هذه الدولة التي تخدمه انطلاقًا من الأمن وانعكاساته سواء أكانت إيجابية أم سلبية على جموع الكيان ككل.

أما فيما يخص المعضلة الأمنية فهي تتمثل في سعي الدول وتنافسها على حد سواء فيما بينها من أجل تحقيق مستوى من الأمن لديها. هذا ما تحث عليه جهود الأمن في ظل البحث عنه بكل الوسائل المشروعة عن طريق جهود الدول الخاصة بها؛ بهدف حماية نفسها. لكن تنافس الدول على الأمن في بيئة دولية تعرف بالفوضوية يتضح فيما تبذله من جهود فعلية من أجل تأمين ذلك ما يجعل الآخرين يشعرون بالتخوف من اللاأمن الذي يدفعهم إلى توقع ما هو أسوأ. وما دامت رغبات الدول نحو الأمن تعتبر نسبية إلى حد ما؛ فإن جهودها تتسع أو تقل مادامت متصارعة على الأمن القومي بصفة مباشرة. كما يمكن تحديد معضلة الأمن؛ كونها مرتبطة بسياق الأمن القومي إجمالًا الذي يطمح بدوره إلى تحسين أوضاعه مقابل ما يهدد الدولة من مخاطر وتحديات من قبل الدول جميعها بانتهاج خطوات مضادة قد تؤثر سلبًا على تراجع الأمن وانحداره بين الدولة الطموحة إليه. «تحمل المعضلة الأمنية واحدًا من الخيارات الصعبة التي تواجه بعض الحكومات، فهذه الأخيرة قادرة من جهة على تحقيق جهودها الدفاعية، بهدف تسهيل العلاقات الآنية، وتكمن المشكلة هنا في جعل بلدها أكثر ضعفًا أمام أي هجوم وهي قادرة من جهة أخرى على تقوية إجراءاتها الدفاعية ولكن هذا الأمر قد يدل على نية غير مقصودة تؤدي إلى تهديد الأمن على المدى الطويل؛ إذ تثير الشكوك الدولية، وتُقوّي الضغوط من أجل خوض سباق تسلح [...]. وقد تكون النتيجة نزاعًا عسكريًّا، كما أشار كثير من المعلقين عند حديثهم عن الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ـ ١٩١٨م) التي تمثل مثالًا نموذجيًّا على المعضلة الأمنية»(غريفيثس و أوكلاهان، المرجع السابق، ص٣٩٨ـ ٣٩٩).

ومن نافلة القول أن المعضلة الأمنية تتشكل من طبيعة بنية النظام الدولي نفسه؛ بمعنى أكثرمن تلك التي تقوم على الدوافع السيئة والنوايا العدوانية للدول، وذلك على أساس أن هذا التوجه البنيوي في تحديد المعضلة الأمنية عن طريق ما يطغى أصلًا على واضعي الخطط الدفاعية عندما يقترن ذلك بخصومهم عن طريق قدراتهم بدلًا من التأكيد على نواياهم الحسنة. «وبناء عليه؛ فإن الدول التي تعيش ضمن بيئة يحرص كل طرف فيها على تغليب مصالحه مثل بيئة النظام الدولي، تصطدم بشكوك يصعب تبديدها إزاء الاستعدادات العسكرية التي تقوم بها الدول الأخرى؛ فهل يقصد بهذه الاستعدادات مجرد الدفاع عن النفس أم أنها جزء من خطط أكثر عدوانية؟، حيث إن الشكوك صعبة التبديد، فتبقى في حالة من عدم الثقة ببعضها البعض»(بيليس و سميث، المرجع السابق، ص ٤١٨).

إن انعدام الثقة المتبادلة كثيرًا ما يولِّد الفعل ورد الفعل بمزيد من تصاعد المخاوف لدى الطرفين؛ الأمر الذي ينعكس سلبًا على الأمن؛ نتيجة لهذا الشعور بالخوف، كما أن ذلك كثيرًا ما يتحول إلى حرب محتملة، ويشكل كل من انعدام الثقة ودرجة الخوف جوهر المعضلة الأمنية The Security Dilemma، وبالتالي لا يمكن ربط الحاجة العسكرية لمختلف القوات العسكرية المسلحة بميزانية محددة عندما يتعلق الأمر بتلقي الأموال الحكومية، خاصة عندما يسود الجهل والتنافس ما ينجم عنهما أسوأ العواقب.

إلا أن إشكالية المعضلة الأمنية تنظر إلى الدول كمصدر تهديد بدلًا من التحالف معها. وذلك ناتج عن طبيعة العنف الذي تنفرد به القدرات العسكرية؛ لدرجة أن هنالك ما يحدد المعضلة الأمنية نفسها عن طريق اختلاف الأسلحة الدفاعية والأسلحة الهجومية. وقد تختلف الأسلحة وفقًا لطبيعة أنواعها وميادين المعركة التي تفرضها بحسب الظروف

والمعطيات والمعلومات واللوجستيات على استخدام الأسلحة التي تختلف فيما بينها فمنها ما هو دفاعي (صواريخ مضادة للدروع)، ومنها ما هجومي (مقاتلات، قاذفات).

وغالبًا ما يتم تحقيق التوازن العسكري بإثارة الحرب باستخدام الوسائل العسكرية المتطورة وفقًا للمخططات العسكرية الحديثة من أجل استدراج الخصم؛ بهدف القضاء عليه عن طريق الهجوم حتى يمكن تقليص قدرته العسكرية على الدفاع بعدما استنفدت طاقاته عن الهجوم؛ لأن الدفاع يساوي الهجوم، وإلا فلا معنى للحرب؛ بدليل أن الدفاع هو الردع والتحضير للهجوم الذي يشل دفاع الخصم. كما أن التوازن بين الدفاع والهجوم يعني تحقيق النصر في النهاية لصالح الطرف القوي الذي استبسل في الحرب ضد الطرف الآخر. «وفي نهاية القرن العشرين، كان الإجماع لايزال غائبًا حول جدية المعضلة الأمنية وبخاصة بين الدول التي تمتلك أسلحة نووية، فمن ناحية، قد تبدو ظاهرة الدمار المتبادل مؤكدة؛ على أساس القدرة المضمونة على تسديد ضربة ثانية كما لو أنها تجعل الدفاع متفوقًا على الهجوم. ومن ناحية أخرى، ما زالت هناك شكوك حول مصداقية القدرة الدفاعية التي تقدم خيارات قليلة بين الانتحار والاستسلام. يقول بعض الباحثين إن المعضلة الأمنية ضعيفة للغاية بين القوى العظمى لمجرد أن المكاسب الإستراتيجية والاقتصادية الناجمة عن توسيع السيطرة على الأراضي قليلة»(غريفيشس وأوكلاهان، المرجع السابق، ص٣٩١).

وعليه يكاد يقل المجتمع الأمني بما فيه الدول الصناعية ذاتها بحكم تنامي ظاهرة الخوف من الغد لديها، وتلاشي منظومة القيم عند غيرها. بحيث إنه لا يوجد هنالك ممن هم واثقون بجد بأنهم في مأمن من الآخر أو من الغد على حد سواء. ولا مناص من اللجوء إلى الثقة لحل النزاعات الدولية التي

تنم عن وجود المعضلة الأمنية التي تبقى نسبية عند دول الشمال مثلًا بحيث نراها على خلاف دول الجنوب، خاصة في إفريقيا والشرق الأوسط والصين التي تحمل ديناميات الخطر المهدد والكامن بها. هذا ما بات يدعو إلى ظهور خطاب الأمننة كأحد الوجوه لقياس المعضلة الأمنية التي تفاقمت ولا تزال في ظل نفاد قيم المنظومة الأولى وما تمخض عنها من تداعيات وتوجهات من دون دليل ضامن وضابط لها لما يليها في الحقب المقبلة.

٤. ١. ١ حول خطاب الأمننة

يعد الحقل الأمني من الحقول الأساسية والمهمة في ربط حالات الدول بسياساتها الداخلية والخارجية، ما دامت تمس أنماط السياسات العامة للدولة الواحدة وتلك المرتبطة بالنظام الدولي؛ إلا أن فكرة هذه الدراسات الأمنية قد ازدهرت كثيرًا عند الواقعيين، حيث إن الشق العسكري منها هو ميدان ضبط منطق القوة لديهم في إطار الحرب الباردة، حيث كان العالم منقسمًا إلى كتلتين شرقية وغربية؛ ما ألزم العالم كله الدخول في هذا السياق. علمًا أن الخوف من الآخر هو الذي أملى مثل هذه الخيارات وأصبح الأمن إذ ذاك يمس قطاعًا مهمًّا من النشاطات على خلفية تأمين الأمن Security of As-surances عن طريق الذين هم محميون والذين يحمونهم: أي بمعنى آخر أن هنالك هاجسًا كبيرًا باسم الأمن على أساس أنه قاعدة صلبة يقوم عليها كل نشاط لقطاع ما يراد له البقاء والديمومة.

ويعد حقل الأمن من الحقول ذات الغزارة الأدبية لا من قبيل الدول التي تراهن عليه فحسب، بل من أجل بقاء نظمها قيد الحياة من حيث تعامل هذه الأنظمة مع واقعها المعيش، كما يكتسي طابع الأمن صفة التأثر والتأثير بهذا النشاط أو ذاك بغية عدم المساس به شريطة أن يكون مستوحىً من عمق

الصلة بموضوعه وإلا انحاز على حساب منظومة القيم التي لا طائل من ورائها. إن إشكالية الأمن تعد في المقابل صعبة ومعقدة للغاية وذات صلة بكل مناحي الحياة، باعتبارها تخص المنطلقات الثقافية والعسكرية The Basics to Military of Culture من أجل النهوض بما يخص رشد هذا القطاع أو غيّه عن طريق توسيع نطاقه، وذلك وفقًا لما يتماشى وأسلوب المعاملة مع القضايا المطروحة أو تلك المتفرعة عنها. هذا ما ينم عن قوة الدولة وقدرتها على التعامل مع الوسط المجتمعي الذي من مهام اختصاصاتها وفقًا لما تتربع عليه من وسائل وآليات على خلفية الدفاع عن تلك القيم المكتسبة ولمزيد من الاكتساب لهذه القيم دون المساس بها بعيدًا عن كل تهديد لها (Bajpai, 2002, p. 3).

وفي السياق ذاته لا بد من الإشارة إلى أن معطى الأمن قد انهمك فيه المعسكر الغربي أكثر في صراعه مع المعسكر الشرقي؛ نتيجة الخوف الذي كان باديًا لديه عن طريق حملات الشيوعية في خطابها لشعوب الأرض بعد إغفالها الجانب الإنساني وتركيزها على الطرح العنصري لمفهوم الأمن. ومن هذا المنطلق فإن ازدهار الدراسات الأمنية لم يكن على خلفية التأثير بتلك الصراعات الأيديولوجية بين المعسكرين التي كانت سائدة يوم ذاك والتي لم تعد اليوم موجودة إن لم تأخذ منحى آخر باتجاه عميق الخطورة وصعب النتيجة؛ بل كان على أساس التأثير في السياسات العامة للدول خوفًا من الوقوع في مطبات ومتاهات هي في منأى عنها؛ لذلك يستنصح بأن تكون مثل هذه الدراسات الأمنية وبإيعاز من أصحاب القرار من خلال الاعتناء بها عن طريق تطوير دراستها بحكم أنها انعكاس مباشر لها في خضم تحولات الداخل ورهانات الخارج؛إلا أن إلحاح الحقل المعرفي لهذه الدراسات الأمنية يتماشى وطبيعة الدول ذاتها وحجم سياساتها القومية من دون أن ينعكس

عليها سلبًا بحكم أن التحديات متشعبة وآثارها على مستوى النظام واستقراره متجددة بانتظام تبعًا لطبيعة التهديدات والمخاطر.

وهذا ما يدعونا إلى القول بأن الأمن يعني الوجه المقابل للحرب بحثًا عن السلم، سواء من خلال دعوة Johan Gattung بالسلام الإيجابي Posi-tive Peace أو عن طريق Kenneth Boulding من خلال حديثه عن السلام المستقر Stable Peace كناية عن انتشار العنف المباشر، وفي اعتقادنا غياب لما بعد السلام Beyond Peace. الأمر الذي جعل كثيرًا من الدول تراهن عليه تجاه سياساتها العمومية أو سياساتها الخارجية؛ بهدف البحث عنه. علمًا أن في غياب السلام كثيرًا ما يتقلص في المقابل مفهوم الأمن؛ نتيجة غياب الأطر الكفيلة في الوصول إليه ونشره في المجتمع الواحد الذي قلما يتقدم خطوة نحو الأمام ويتراجع في اللحظة الزمنية نفسها خطوتين نحو الوراء.

وغياب منظومة الأمن هذه تشترك فيه الدول فيما بينها، ما يقلص من محتواه من خلال اتساع نطاقه مع قلة الإمكانات في التعامل به بحكم أنه جزء لا يتجزأ من منظومة القيم لدى المجتمع الواحد ومدى نظرته إلى المجتمعات الأخرى عن طريق الدول وسياساتها والحكومات وبرامجها؛ إلا أن الدول القوية كثيرًا ما تعمل على تصديره إلى الضعيفة منها في غياب أمن مشترك Common Security؛ لأن الصراع بين الدول في حقبة الحرب الباردة كان يقوم على استحضار القوة واللجوء إليها تبعًا للمدرسة الواقعية التي روجتها كثيرًا لصالح السياسة الأمريكية على خلفية التسلح واحتلال المواقع واستخدام النفوذ؛ الأمر الذي جعلها تنفرد بهذا الهاجس المُبطن لمحتوى الأمن وسياساته المختلفة. هذا ما يدعو فعلًا إلى طبيعة التأكيد بأن الأمن مهما يكن ليس من مهام الدول أيًّا كانت قوية أو ضعيفة على حد سواء على أدنى تقدير بحسب طبيعة المخاطر العسكرية في التعامل مع معضلات الأمن أو

التناسي في المقابل، وأن هنالك فواعل من غير الدول Actors Non States لها حضور فاعل في خلط أوراق الأمن ذاتها على أساس أنه يحمل طبيعة أخرى من الأشكال والصور الأخرى التي تنفرد بها طبيعة الأمن ومنها ما هو ثقافي وبيئي من قبل شبكة المافيا والمنظمات الإرهابية (Bajpai, 2002, p3).

كما تتعدد أوجه الأمن وأشكاله؛ كونها أحد المخاطر والتحديات البارزة أمام الدول من خلال ما تقوم به من سياسات وما يقف أمامها حجر عثرة من عوارض ومضايقات. وهنا تكمن أهمية الدول وعظمتها في التعامل مع الأزمات ورفع التحديات.. ومن أجل الحد من معضلات الأمن الذي تتوسع أسماؤه لتشمل الأمن المتكامل Comprehensive Security، والشراكة الأمنية Security Partenschip (بإشراك دول غير غربية)، والأمن المتبادل Mutuel Security، والأمن التعاوني Comperative Security، بحيث يتم بناء جملة من التصورات المشتركة إستراتيجيًّا؛ بهدف الحد من التهديدات بين مجموعة من الدول إقليميًّا. لكن كل هذه التسميات محسوبة على الاتجاهات الأمنية التقليدية، حيث إن مصدرها الدولة تجاه الدول أو الجماعات أو أفراد آخرين تقوم بمواجهتهم.

هذا ما ينجر عنه اتجاه آخر ما بعد البنيوي Post - Structural الذي يراد له أن يحل محل الصياغات التقليدية للأمن؛ بهدف التأكيد عليه لا بهدف التهديد كطرف في المعادلة، بل عن وحدة تحليل أو ذاك الطرف الذي يعتني بالأمن«إذ أن الأمن من خلال هذا المنظور يجب ألا يقتصر أو يتحدد بحماية الدولة وتعزيز رفاهها، بل يفترض أن يهتم أيضًا بحماية الفرد والجماعة وتعزيز رفاههم. وواقعيًّا؛ فإن مثل هذا التغير يستند إلى إيجاد حجج صلبة له؛ فالدولة هيمنت بوصفها محورًا للأحداث ووحدة للتحليل في عالم ما بعد وستفاليا. وقد قامت الحروب في الأساس للدفاع ضد عدو خارجي، وتكفل بالمهمة

جنود محترفون تولوا مهمة الذود عن سيادة دولهم، وقاموا بذلك مراعين ـ نسبيًّا ـ قوانين وأعراف الحروب، حيث لا يتم التعرض للمدنيين في أغلب الحالات، أوعلى الأقل لايعتبر استهدافهم جوهريًّا في إستراتيجية المعركة» (Bijorn in D. Steinbruner, 2000 p. 133).

٤ . ١ . ٢ التحول الأمني: من الدولاتية إلى المجتمعية

لقد أعطت حقبة ما بعد الحرب الباردة أهمية عظمى للأمن كتحدٍّ بالغ المستوى باعتباره يحمل تحولات ورهانات ذات أبعاد جيوإستراتيجية أمام الدول الكبرى، خاصة أمام تلك العاجزة منها لا كمصدر فحسب، بل كطرف في المعادلة؛ كونها مستهدفة من قبل اللاأمن على عكس الدول التي تُصدر الفوضى أو تعمل على نشرها من أجل تحقيق أهدافها الإستراتيجية باسم الأمن؛ إلا أن حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية شهدت تحت وقع الصراع الأيديولوجي في إطار الحرب الباردة بروز ظاهرة الإرهاب، حيث العدو فيها مختفٍ ومتنقل وغير واضح في الصورة والرؤية حتى يمكن مواجهته بالطرق المباشرة. ومن هذا الأساس تعمق محتوى الأمن وتعددت طرق مراصده في خضم السياسات المنتهجة؛ الأمر الذي طُوِّر بموجبه مجال الدراسات الأمنية Security Studies على خلفية أن الأمن يشكل بحق تحديًا كبيرًا على مستوى الدول والأفراد والجماعات، وذلك للتقليل من شأن الإرهاب أوالحد من مظاهره وتنقله بين القارات والدول والمناطق في العالم.

بصيغة أخرى: إن اختباء العدو في مكان ما غير محدد وبأدوات معروفة سلفًا ينم من الوجهة المعاكسة عن مدى طبيعة الدول وعن مدى تغير مصطلح الحرب، حيث إن الدول بدأت تدخل في التراجع؛ لتسمح للأفراد والمنظمات الإرهابية عن طريق المجابهة الميدانية على تغيير موازين القوى

لدى الدول نفسها. تم ذلك بعد نقل عدوى الحرب المصغرة إلى أقاليمها وبداخل حدودها، خاصة عندما يتعلق الأمر بمكافحة الإرهاب التي اكتست طابعًا جديدًا وخطيرًا في آن واحد في منافستها سياسيًّا تحت وازع الانقياد نحو زعزعة أركانها وشل حركتها. ولربما بهدف احتوائها في بعض الحالات. أما اللجوء إلى استهداف المدنيين والإبادة الجماعية واغتصاب الفتيات وغيرها... فماهي إلا أذرع بشرية الهدف، حيث يقصد من ورائها التأثير على سلطة القرار من أجل إثارة الفوضى والذعر في صفوف المواطنين مقابل الحصول على مطالب وامتيازات مسلّم بها.

وإذا كان انتقال مجال الحرب في الدولة نحو مفهوم الأمننة Securiti-zation لاعتبارات تكتيكية وخطط إستراتيجية؛ بهدف جس نبض الدولة من جهة، وبروز الفرد كفاعل ما فوق القوميات من جهة أخرى؛ فإن ذلك يدل على مدى أهمية النقلة النوعية التي ينفرد بها عالم الغد في مجال الأمن الذي يخضع بدوره لآليات وأدوات متغيرة حسب طبيعة الدول وتطور المجتمعات على حد سواء.

أما المعضلة الأمنية المجتمعية بحسب بيري بيوزان فهي عندما تشعر مجموعة باللاأمن على مكتسباتها كاللغة والثقافة والدين والهوية؛ بمعنى آخر شعور القواسم المشتركة للكيان الواحد بالتهديد، عندها تستجمع قواها من أجل إعطائها صفة البقاء، فالإثنية كما هو معروف تنبثق من مثل هذه المحددات لصفة وجودها بحكم أنها باقية ببقائها مجتمعة ولا طائل من القضاء على أحد من هذه المرتكزات التي تشكل لديها عنصر الحياة.«لكن إذا تصاعدت حدة المعضلة الأمنية المجتمعية؛ فإن نتائجها قد تكون خطيرة وستتصاعد من التنافس للاستنفادة من موارد نادرة (كالموارد الطبيعية أو المخصصات الحكومية)، إلى السعي لإزالة الطرف الآخر من الوجود عبر

التصفية الإثنية، ولأن المدنيين من النساء والأطفال والشباب هم الذين يحملون بذور بقاء الآخر واستمراره؛ فإنهم يشكلون الهدف المفضل لأطراف المعضلات الأمنية المجتمعية. ويكرس ذلك أكثر بانهيار احتكار الدول لاستعمال وسائل العنف أو الإضرار بالعلاقات الاجتماعية التي تدفع إلى إثارة النعرات الإثنية في المجتمع. ويصعب في وضعية كهذه الاحتفاظ بالنظرة التقليدية التي تعتبر المجتمع مجرد قطاع من قطاعات أمن الدولة؛ فهو هنا كيان قائم بذاته وموضوع متميز للأمن»(زقاغ، ٢٠١٣، ص ٦٦)، كما يقوم الأمن في المقابل انطلاقًا من الدول والأفراد والنظام الدولي والكل يهتم بالأمن بدرجات متفاوتة ومختلفة بحسب بيري بيوزان على أساس أن الأمن العالمي وأمن الأفراد وجهان لعملة واحدة. لكن مستويات الأمن تختلف بحسب طبيعة الكيان البشري ذاته وفقًا لما يحمله من أهداف ورهانات، ومن طموحات وتحولات على أساس الوسائل المستخدمة في تحقيق ذلك، كما يعرفها أولي وايفر في الرسم البياني التالي:

الجدول رقم (٩) يوضح مستويات الأمن الثلاثة

الكيان: موضوع الأمن	القيم المهددة
الدولة:	السيادة والقوة
المجموعة:	الهوية
الأفراد:	البقاء والرفاه

المصدر: زقاغ،عادل. المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة، (جامعة الجزائر: مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر، العدد١، سبتمبر / أيلول ٢٠٠١م)، ص ٦٦.

تقوم المعضلة الأمنية في نظر وايفر بحسب الجدول السابق رقم (٩) على ثلاثة مستويات تتشكل انطلاقًا من الكيان (الأمن) مقابل القيم المهددة التي يتفرع عنها بدورها كل من عامل الدولة التي تراهن من منظور أمني على كل من السيادة والقوة من أجل تغليب منطقها؛ فضلًا عن المجموعة التي تبقى مهددة من زاوية الهوية إلى جانب الأفراد مقابل البحث عن البقاء والرفاه أمنيًّا.

إلا أن طبيعة مستوى الأمن وطرق معالجته كثيرًا ما تطرح من الوسائل الأمنية الكفيلة بتحقيق الأمن ذاته ـ أو عن طريق نزع الأمننة Desecuriri-zation أو تدميرها Unmaking Security ـ، حيث إن هنالك اختلافًا تحمله القيم التي تعمد على تحديد طبيعة السياسة الأمنية؛ بهدف تحقيق وتطوير ما يدفع بها إلى الاستقرار والرفاهية، لصالح المجتمع الواحد أفرادًا وجماعات: أي بمعنى آخر ما بعد المحافظة التي تستلزم الدفاع فقط وليس التطوير والتغيير حسب الظروف والمعطيات من جهة، والآليات والوسائل من جهة أخرى. وبتحديد أكثر دقة؛ فإنه يتعلق بإحساس هذه المجموعة المعنية بأن هناك مساسًا بمكونات هويتها كاللغة والثقافة والدين والعادات، أو بأن تطورها لا يتم في ظروف مقبولة. من خلال هذا التعريف يمكن الوصول إلى أن المجموعات المجتمعية الإثنية (سواء المستقرة كالمواطنين الأصليين أو الأقليات أو المتنقلة كالمهاجرين، أو اللاجئين (فواعل تحت الوطنية) التي تضمها دولة ما، أو المجتمع المنسجم إثنيًّا في حالات أخرى بحيث تعتبر بمثابة الكيان المعني بالدراسة الأمنية في هذا المستوى من التحليل. لكن ما القيم التي تتعرض للتهديد بحيث تجعل استقرار المجموعة الإثنية محورًا جوهريًّا للمنظومة الأمنية؟(قوجيلي، ٢٠١٢، ص ٢٧).

إذا علمنا أن الأمر يمس الجانب الهوياتي من منظور بيوزان؛ كونه محل تهديد مجتمع ما من قبل غيره؛ فإن ذلك هو مصدر التفاعل بين ما ينتج عنه: أي بمعنى آخر ما يترتب على الذات وما توجده من مظاهر وأوضاع جديدة وخطيرة في الوقت نفسه؛ لأن الصراع ليس من أصل البشرية (الهوية) بقدر ما ينجم عن سياسات وما تقوم به من بناءات. وفي هذا الصدد، هنالك صراع تتعدد مدارجه وتتنوع مراتبه بين الأمم والمجتمعات بحسب طبيعة هذه الهوية وتجذرها في الثقافة والتاريخ والحضارة وإلا يبقى الصراع لصيق البشرية في بحثها عن الأمن عن طريق الحرب والحرب دومًا. ومن هذا الباب، يمكن القول بأن لكل مجتمع هويته ولا داعي لبناء أمن من منظور هوياتي وإلا فإن الصراع يبقى دومًا في البحث عن سلامٍ نسبيٍّ وظرفيٍّ يمكن أن يجر الدول إلى حروب متتالية ومن دون هوادة. أهميةً الدولة ومكانتها في المجتمع هي أساس التحول المجتمعي إلى جانب الأمن الذي يرقى هو الآخر إلى مستوى المؤسسات الأخرى.

و«يربط (بيوزان) الأمن الهوياتي بقدرة المجتمع على الاستمرار في طابعه الجوهري في ظل الظروف المتغيرة والتهديدات المحتملة أو الفعلية، وحسب هذا التعريف يصبح المجتمع أو الجماعات الاجتماعية هي الطرف المعرض للتهديد، كما تصبح الهوية بدورها القيمة المهددة. وكما يقول بيوزان فإن المجتمعات مؤسسة حول الهوية، وعليه فإن الأمن المجتمعي هو تلك الأوضاع التي تدرك فيها المجتمعات التهديد في عنصر الهوية» (H.C., 1997. p288).

كما أن انتشار الإجرام والجريمة المنظمة والعنف والقرصنة وتبييض الأموال والإرهاب في المجتمع الواحد في غياب التنمية الجادة والشاملة، يبث الخوف ويزرع الذعر في النفوس؛ ما يفكك تماسك النسيج الاجتماعي

بتنافر طبقاته نحو الفوضى وإثارة القلاقل وبث الاضطرابات الاجتماعية؛ ما يدعو إلى العنف السياسي الذي تتحمل الدولة عواقبه الوخيمة؛ إلا أن الفاعل الاقتصادي الذي تنقاد بموجبه شبكات التهريب وتبييض الأموال من خلال انتشار الخوف؛ ذلك ما يفسر قلة فرص الانفتاح والعمل نحو الغد. الأمر الذي يدعو الأفراد والجماعات إلى البحث عن مصادر للرزق والثراء؛ نتيجة فرص العمل والتطلع صوب التعبئة الاجتماعية. وبقدر ما تقل احتمالات الضرر بتلك القيم المكتسبة بحسب بالدوين Baldwin بقدر ما يتسع مضمون الأمن لاحتواء الاختلالات التي يمكنها أن تضر بالأمن المجتمعي. لكن السؤال الذي يمكن طرحه هو: كيف يمكن للصياغة الأمنية المتجددة بتجدد المخاطر والتهديدات دومًا وأبدًا أن تعمل على تطوير المنظومة الأمنية؟

هل الأمر يعود إلى الدول أم إلى المجتمعات أم إلى الهيئات أم إلى الكل معا؟ فالأمن هو مستوى من التعاطي مع كل القضايا المجتمعية مشتركة؛ كونها المشتمل على محددات وآليات قد تطور الكل أو تعصف بسياسات البلد عامة. إن تحميل واقع جديد بحسب رهاناته الداخلية وتهديداته الخارجية مادام يمس مصالح الأفراد والجماعات يحمل صفة الأمن To be Securized ما يجعلها تحقق بموجبه أكثر من الفوائد والمآرب بحجة ربطه بآخرين رسميين أو غير رسميين.

ومن هذا المنوال مازالت المدارس الفكرية حول الأمن تختلف في إحلال صياغات جادة نحو تصور هادف وشامل له، وذلك يعود طبعًا إلى اختلاف الدول وتنوع سياساتها تبعًا لتنوع مصادر التهديد وتعدد أساليبه؛ إلا أن مدرسة كوبنهاجن ترى بدورها أن الأمن مثلًا ليس ثابتًا وهو متغير باستمرار بحسب طبيعة الديناميكية لمدركاته؛ كونه بناءً اجتماعيًّا بامتياز؛ الأمر الذي

يجعله يتشكل عبر الممارسة وبشكل ديناميكي (Emmer, 2012.p112).. هذا ما يضمن فعلًا استمرار هذه السياسة أو تلك وذلك ببقاء الكيان ذاته مصدرًا للتهديد والمخاطر المحدقة به على أساس تفعيل هذا الكيان بأولى مهامه وهي المرجعية السياسية لإنتاج القيم والأفكار معًا. وذلك لأن الكيان غير المنتج وغير المتغير باستمرار يعد جامدًا وغير قادر على البقاء والمواصلة، وأنه معرض للصدمات والأزمات وهذا ما يوحي بأنه يعبر عن نفسه؛ بهدف الدفاع عنها عن طريق الأمن الذي يقل في هذه الحال ـ نزع الأمننة ـ بحثًا عن الشرعية.

الجدول رقم (١٠) مسار عملية الأمننة Securitization Proces

قضية غير مسيسة	قضية تم إضفاء الطابع السياسي، عليها تسييسها	قضية تم إضفاء الطابع الأمني عليها، أمننتها
. الحكومة لن تقوم بالتعامل مع قضية غير مسيسة أو تتخذ تدابير بشأنها. . القضية لن تطرح للنقاش العام.	. حينها يتم التعاطي مع القضية في إطار الآليات التي أرساها النظام السياسي. . تصبح هـذه القضية جــزءًا من السياسة العامة و تستوجب بذلك اتخاذ قـرارات وتخصيص اعتمادات مالية. أو وضع هذه القضية ضمن الإطـار العام للحوكمة أي إرساء آليات الضبط بالشراكة مع المواطنين والمؤسسات غير الرسمية للدولة، وهي إحـدى صور صنع السياسة العامة.	. يتم جلب القضية إلى حيز القضايا الأمنية، مع ما ينطوي عليه ذلك من الاستعجال والسرية. .الفاعل الذي يتولى عملية الأمننة إنما يقوم بمراجعة النظرة تجاه قضية مسيسة واعتبارها تهديدًا وجوديًا.

Source: » Securization» in Alain Collins, Contemporary Security Studies, Il (USA: Oxford University Press, 2007),p.112

يحتل مسار الأمننة تلك القضايا المُسيسة وغير المُسيسة؛ بدليل أن الدولة لا يمكنها أن تغض الطرف بعيدًا عن كل ما هو سياسي أو غير سياسي بشأن اتخاذ كامل التدابير حولها. بينما القضايا التي يتعامل معها النظام السياسي فهي تلك التي ترصد إليها شيئًا من العناية والاعتماد المالي عن طريق إشراك المواطنين وتفعيل المؤسسات من أجل اتخاذ موقف تجاهها في إطار الإعداد للسياسة العامة. أما فيما يخص الطابع الأمني فترى ضرورة معالجة تلك القضايا عن طريق الاستعجال والسرية التي تتفرع عنها أو تنفلت من ذلك؛ كونها تشكل تهديدًا مباشرًا أو غير مباشرٍ.

ضروري إذن ربط الأمننة بالتسيّس، على أساس الدفاع عن كل القضايا مجتمعة والتي يمكنها أن تعالج بطرق صائبة؛ تحكمها ضوابط وعلائق ديمقراطية في صناعة القرار، بتزكية من قبل المجتمع المدني للقضايا المشتركة في المجتمع الواحد. وبالتالي في هذه الحالة لا يمكن للدول أن تكون في كل مكان وإلا سترهق في غياب التحسيس عن طريق الوعي الجمعي بأهمية اللامركزية والحكم الرشيد والسلم الاجتماعي والتناوب على السلطة والتنمية الشاملة. لكن بعد أحداث سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١م، تصاعدت الأصوات وأصبحت تنادي بخطاب مختلف من خلال تصور بناء جاد وجديد للأمن؛ إلا أن بروز الاتحاد الأوربي ينظر إليه من الزاوية الأمنية ذات البعد الإستراتيجي الذي يكمن في تحصين حدوده الجنوبية المطلة على عرض البحر الأبيض المتوسط؛ بهدف احتواء التهديدات التي تطال أوربا، بحيث أصبح لا مناص من أجل إقامة مقاربة أمنية على المستوى الإقليمي للحد من الهجرات غير الشرعية المتوافدة على أراضيها انطلاقًا من جنوبها والتي تشكل بحق اختلالًا لسياستها الأمنية وذلك ما أكده مؤتمر برشلونة من خلال ما صرح به أحد المسئولين الأوربيين بصريح العبارة عندما قال: «إما أن نصدر الاستقرار أو نستورد عدم الاستقرار»(Marchesin, 2001.p.34).

وبقدر ما نعمل على مقاربات سياسية متأصلة في عمق المجتمع ومن أجل خدمته بقدر ما تقل المظاهر الأمنية إن لم تعمق باعتبارها تشكل تأمينًا للأمن ذاته في الأساس. أي بعبارة أخرى هو توسيع لدائرة المنفعة العامة عن طريق بناء سياسات عمومية هادفة والحث عليها من أجل خدمتها أكثر، وذلك انطلاقًا من الفرد ثم الجماعة فالدولة. ومن الدولة تنحدر تلك العلاقة العكسية جيئة وذهابًا وما يتشعب عنها من انزلاقات وتراجعات يصعب الإحاطة بها مجتمعة. وبشكل عام، نخلص إلى ثلاثة استنتاجات:

أولًا: توسيع وتعميق مفهوم الأمن جعل البناء الدلالي يمتد عبر طيف واسع من الفواعل (من الدولة إلى المجتمع ثم الفرد)والقطاعات (من العسكرية إلى الاقتصادية والسياسية والمجتمعية والبيئية).

ثانيًا: شملت حركة التوسيع أيضًا بنية الحقل وسمته (من الدراسات الإستراتيجية إلى الدراسات الأمنية).

ثالثًا: بالرغم من أن المفاهيم المطورة والموسعة و(المتنافسة) للأمن من قبل المدارس الثلاث تعتبر نجاحًا يحسب لها؛ فإن هذا النجاح قد يبدو مضللًا إذا طرحنا السؤال التالي: أي واحد من هذه المفاهيم نتبنى؟ (قوجيلي، المرجع السابق، ص٣٧).

٤ .٢ المقاربة الجديدة لنظريات الأمن

إن أول ما تبحث عنه البنائية هو إرساء قواعد وأسس الأمن في العلاقات الدولية وذلك من منطلق مبدأ الوكيل والهيكل الذي أسسه ألكسندر وندت Alexandre Wendt منذ عام ١٩٩٢م. يتأتي ذلك بحجة إيجاد مخرج للسياسة العالمية التي تأخذ فيها الدولة منعطفًا حاسمًا ليس باعتبارها وحدة سياسية فحسب، بل باعتبارها محركًا للعلاقات الدولية مع نظيرتها من الدول. وعلى

هذا الأساس يدخل العالم واجهة جديدة بدءًا من الحرب العالمية الثانية، خاصة بعد اضمحلال الأيديولوجية الشيوعية وانسحاب الاتحاد السوفياتي من السباق الدولي وبروز الولايات المتحدة الأمريكية قوة جديدة مهيمنة على مصير العالم بانفراد. وبالتالي بدأ الخوف والتهديد يتزايد أكثر من قبل الأفـراد، والمنظمات الإرهابية والدول الأخرى؛ نتيجة عدم استقطاب القطبية لكل دول العالم، حيث كانت ساحة نفوذ ومنافسة في إطار توازن القوى بين القوتين العتيدتين في خضم الحرب الباردة (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي). الأمر الذي أحدث قفزة نوعية أمام صراع الدول ونزاعها نحو المصالح بالتأثير في موازين القوى لتفسح المجال تجاه المجتمعات الأخرى انطلاقًا من الأفراد والجماعات كأشخاص يحملون صفة الاجتماع لديهم باعتبارهم فاعلين جدًا في المجتمعات التي ينتمون إليها من جهة، وكإنتاج لهم من جهة أخرى.

إلا أن حضور هذه المجتمعات لا يخلو من وجود علاقات اجتماعية فيما بينها على أساس «الهيكلة والتفاعل» بين البشر ما يضبط هذه العلاقات ويعمل على بلورة قناعات وبناء تصورات تسهم في دينامية هذه الجماعات. وعلى هذا الأساس يمكن بناء المقاربات النظرية الأمنية التالية:

٤ . ٢ . ١ النظرية الأولى

١ـ كل دولة معرضة للمخاطر الداخلية والتهديدات الخارجية وذلك انطلاقًا من الأولى نصل إلى الثانية والعكس صحيح، وهذا على خلفية أن فشل السياسة الداخلية في بعدها الإستراتيجي كثيرًا ما يعمل على استفحال خطورة البيئة الخارجية ذاتها ما دامت مؤثرة في العلاقات الدولية.

٢ـ لا تخلو السياسة العالمية هي الأخرى من التهديدات المفاجئة والمباشرة وغير المباشرة، حيث أرادت البيئة الدولية عن طريق الواقعية التأكيد على الفوضى العالمية كشعور بالخوف من الآخر؛ لكي يزداد التسلح والتسابق نحوه في إطار التحالفات والاتحادات الإقليمية والدولية.

٤ . ٢ . ٢ النظرية الثانية

العالم الخارجي هو ذلك الحد النهائي لمجمل ومحتوى العلاقات الموجودة بين الأفراد والجماعات انطلاقًا من العيش ـ الفقر، المدنية ـ الصراع، الرفاه ـ العوز، الديمقراطية ـ الاستبداد... وغيرها. لكن هذا كثيرًا ما يقيم لدى كل مجتمع عن طريق وحدته الأساسية المتمثلة في الدولة كسلوك سياسي مترجم ومفسر للظاهرة الاجتماعية في بعدها السياسي؛ لكي تتشكل في نهاية المطاف على شكل نظام عالمي؛ علما أن كل دولة تعتقد أنها قوية؛ فإن مصالحها تتعاظم أكثر وإلا شعرت بتقويض دعائمها من الخارج. لذا تزداد في توسيع رقعتها الأمنية خوفًا من تلاشي قبضتها داخليًّا وتراجعها خارجيًّا على عكس ما يراه (فؤاد زكريا) بأن إقدام الدول على التوسع إذا كانت فقيرة أمنيًّا، وتكون أقل إقدامًا إذا كانت غنية أمنيًّا (زكريا، ١٩٩٩م، ص ٢٩).

إن مدرسة الواقعية الجديدة هي التي نشطت بموجبها جل الدراسات والمقاربات في المجال الأمني بدءًا من مدرسة كوبنهاجن مع كل من بيري بيوزان وأولي وايفر وجاب دي فيلد والتي تم من خلالها تحليل أهمية الأبعاد العسكرية وغير العسكرية لمحتوى الأمن. أما مارتا فينمور فقد حاولت بدورها دراسة مهمات «حفظ السلام» كوجه آخر لمدلول الأمن تبعًا لتشكيلات الدول ومواقفها السياسية من القضايا المطروحة والمتمثلة في منظمة الأمم المتحدة.

بينما تحاول النظرية النقدية بدورها التوصل إلى حلول معيارية مهمة تقوم عليها الواقعية الجديدة New Realism في ربطها بتطور المفهوم الأمني، بحيث يركز النقديون في هذا السياق على أن النظرية الأمنية مهما يكن، فإنها تعد غير متطورة بالمرة وهي في حالتها هذه تبحث عن جذور وآليات لها مع تطور العالم وتداعياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وغيرها.

إن إهمال السلطة للفرد جعل من الأمن يبحث عن أصله في غياب الأصول والفروع التي تحكم طبيعته تجاه بناء سياسات أمنية تقوم على الفرد من خلال التعليم والعمل والإسكان والتنقل والصحة وغيرها. أي بمعنى آخر أن البيئة الازدواجية خارج الدول هي التي أملت مثل هذه الخيارات وأصبحت الدولة في المقابل غير قادرة على تحمل أعباء الفرد بعدما ضعفت السلطة وتهاونت في مسئوليتها في منافسة القطاع الخاص لها.

لكن ضعف الدولة وتراجعها عن طريق القطاع العام لمنافسة القطاع الخاص لها، قد أثر إلى حد ما في القوى الاجتماعية والشركاء الاقتصاديين والتي تقوم بدورها مجتمعة أو كل على حدة بتشكيل صيغ وآليات لمحتويات الأمن مستقبلًا. وذلك يعود طبعًا إلى تعاظم المصالح وزيادة المخاطر وجسامة التهديدات وضعف المشروعات السياسية التي قلصت من التعامل والمعاملة مع جملة القضايا الأساسية بالنسبة للفرد وتطلعات طموحاته في الصحة والتنقل والشراكة والقدرة الشرائية ومخاطر البيئة وتلوث المناخ والانحباس الحراري...إلخ. أي بمعنى أدق أن الرهانات غير العسكرية تفوق حجم التهديدات المباشرة عسكريًّا والتي تقل أهمية عن القضايا والأزمات الاقتصادية والمالية والنقدية؛ انطلاقًا من أزمة الهوية والكوارث

الطبيعية والبيئية؛ الأمر الذي انعكس سلبًا على مستوى منظومتي الصحة والتعليم في إطار الأمن الإنساني.

هذا ما عطل فعلًا بموازاة ذلك تلك الرؤية الإيجابية لمدلول ومضمون الأمن؛ انطلاقًا من غياب نظرة شاملة مانعة مؤسسٍ لها بالتخلص من عقد الآخر على إثر النزاعات والصدامات التي فاقت حدودها؛ بنشر قيم التسامح والتعاون والتضامن بين المجتمعات، وقد يجزم البعض بأن النموذج الوستفالي للدولة القومية هو الذي طرح مثل هذا النسق من التعامل مع الأمن أو الانحدار في بيئة تعرف بالفوضوية باسم البقاء عن طريق المصالح ولو باستخدام العنف والقوة كما يؤكده الواقعيون.

إن منهج الأمن وأساسياته في الطرح والمعالجة والتعامل به بعيدًا عن كونه نظريًّا، بات يحمل مقاربات وإشكالات صعبة الفهم ومعقدة التحليل؛ بمعنى أن الإنسان يعيش مع الأمن سواء تحت حماية الدولة أو في صراعه معها بناءً على معطيات ومنطلقات فكرية وأيديولوجية وعقدية ومذهبية ودينية لها إيقاعها السوسيولوجي، حيث بامكانها نقل هذه الفوضوية الدولية إلى داخل حدود الدولة القوية ذاتها التي كثيرًا ما تستبعد طبيعة العلاقات المتواجدة بين الداخل والخارج.

٤ . ٣ دراسة النظريات الأمنية

لقد تبدّى مليًّا للرأي العام ـ بعد انتهاء الحرب الباردة ـ خاصة في مجال العلاقات الدولية أن العالم أصبح مهددًا أكثر من أي وقت مضى على أساس أن المهددات ما بعد الحرب الباردة يمكنها أن تتحول إلى حروب فعلية بين الدول أو بنقلها داخلها، وإن لم تتسابق الأكثر عرضة والطموحة منها في البحث عن الأمن؛ فإن التهديدات ستطالها، بل ستنال منها قسطًا أكبر ما

دامت تحتل الريادة العالمية في كنف تزعمها للنظام العالمي: أي بما يسمى بالحرب العادلة؛ بهدف التحكم في العنف وتأمين الاستقرار بالدعوة إلى مبادئ السلم.

علمًا أن عالم ما بعد الحرب الباردة دخل في صراع مع نفسه انطلاقًا من دوله العظمى في البحث عن منافذ لهذه السيطرة تحت وطأة الأمن التي تقل درجاته أكثر عند الدول المهددة (بكسر الدال) مقابل الدول المهددة (بفتح الدال) منها بحكم أن المنظمات الدولية أصبحت تدعو إلى الأمن بدءًا من الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي وحلف شمال الأطلسي والمنظمة الأوربية للأمن، خاصة بعدما دخل العالم العد العكسي في إفرازات الحرب ذاتها بالبحث عن حلول وبناء تصورات في مجال التنمية البشرية.

وإذا كان بيري بيوزان قد حاور من جهته نظرية الأمن منذ عام ١٩٩١م وفق الأبعاد التالية ضمن مجموعة من التصورات التي تنم بدورها عن مدى أهمية الأمن ونسقه المجتمعي والأمن الاجتماعي المرتبط بـ(التقاليد والعادات والأعراف واللغة والثقافة)، والأمن العسكري الذي يهتم بـ(القدرة الدفاعية والتأهب للهجوم والقيام بالردع)، والأمن السياسي الذي يقوم على (إصلاح منظومة الحكم على خلفية الاستقرار السياسي للدول والحكومات)، والأمن الاقتصادي الذي يرتكز على (الاحتفاظ بالموارد الأولية وربطها بالأسواق)، والأمن البيئي وكل ما يتعلق بـ(الانحباس الحراري والتربة والهواء والماء...). أي بمعنى آخر أن مقابل هذه الأجندات والملفات الداعية إلى الأمن من أجل توسيع دائرته بمقتضيات البناء والتطور من جهة، والبقاء والتحدي من جهة أخرى؛ فإن هنالك في المقابل جملة من المخاطر والتهديدات التي بإمكانها أن تعرض المنظومة الأمنية كاملة إلى الفوضى وضياع الاستقرار. علمًا بأن الدولة القوية هي تلك التي تسلك هذا المنحى حفاظًا على وجودها خوفًا من

الفوضى وتقويض دعائم السلم الاجتماعي على خلاف الدولة الضعيفة أو الهشة التي لا تتوافر على مثل هذه المقاربات من أجل تقوية صيتها في مجتمعها والمجتمع الدولي على حد سواء.

فمنظرو الأمن أمثال بيري بيوزان يحددون عوامل تشمل الدول القوية التي لا يمكنها أن تحمل بوادر ضعفها من داخلها أو من خارجها؛ إلا أنهم ينطلقون من واقعهم الخاص الذي لا يمكن تعميمه على كامل الدول والمجتمعات؛ لذا فالأمن عند بيري بيوزان مثلًا جاء من وسط مجتمعي له ظروفه وإمكاناته، قوته وقدرته على مجابهة ما يخل بالنظام العام؛ لأن الدولة مهما كانت فهي التي تصنع الأمن وليس العكس بالحفاظ عليه وتعميقه بحسب طبيعة المجتمع، وهيمنة الاقتصاد، وسيطرة الثقافة، واكتساح الأيديولوجية التي تجتمع جملة وتفصيلًا من أجل شق الطريق أمام الدولة في التعامل مع ما تسلكه من برنامج ومخططات في إدارة الحكم بدءًا من الإدارة المحلية إلى انشغالات المواطن مرورًا بالتنمية المستدامة. إذ لا يمكن نقل ما جاء به بيري بيوزان وغيره من دون الاستفادة مثلًا من التجربة الأوربية في الحقل الأمني، وذلك تحت ذريعة تعميمه على كل مناطق العالم، بحيث إن الأمن يختلف في أوربا مثلًا ولدى الدولة الواحدة؛ بدليل أن ما هو موجود في بريطانيا ليس ما هو معمول به في فرنسا، مقارنة بسيوسرا وهلّم جرا. ناهيك عن الدول الأوربية الأخرى وفي بقية دول العالم الأخرى. ومن هنا تُجرى المقارنة بين العالم الخارجي من منظور الأمن القومي العربي؛ لذا نرى أن التنظير في الأمن يعد بمثابة البحث عن موضوعات وإشكالات مطروحة سلفًا في الدولة القوية من خلال كيفية التعامل بها؛ لذا تطرح خمسة تهديدات أساسية بالغة الخطورة تتمثل فيما يلي:

١ـ التهديد العسكري الذي ينجم عنه أنشطة معادية أو مضادة؛ تهدف إلى زعزعة الأمن والاستقرار.

٢ـ التهديد السياسي الذي يعمل في إطار القيام بانقلاب أو إشاعة الفوضى السياسية من أجل زرع الفتنة والصراعات الداخلية.

٣ـ التهديد المجتمعي الذي يحاول استدراج المواطنين في متاهات وصراعات هامشية تقوِّض من دعائم النسيج الاجتماعي عن طريق ضرب الهوية الوطنية والمس بالمقدسات والإساءة إلى المعتقدات الدينية.

٤ـ التهديد الاقتصادي الذي ينم عن إضعاف القدرة الاقتصادية عن طريق تهريب المال العام واستنزاف الخيرات الوطنية بشكل غير قانوني وعدم الاحتفاظ بمكونات رأس مال البلد المعني في حالة الظروف الصعبة والقاهرة التي تنجم عنها الأزمات الاقتصادية أو الحروب العدوانية أو الكوارث الطبيعية وغيرها.

٥ـ التهديد البيئي: هو عدم الاحتفاظ بالطبيعة كالتشجير والتربة والهواء والماء الصالح للشرب وإيقاف التصحر وعدم التفكير فيما بعد نضوب الطاقة... إلخ.

أما مدرسة كوبنهاجن؛ فإنها تحاول من خلال استخدام القوة، تحقيق التوازن بين الحقوق والحريات الشخصية للمواطنين؛ إلا أن هذه التهديدات لها علاقة بالفرد والمؤسسات التي تتربص الدوائر بالدولة والمجتمع على حد سواء. ومن بين ما تهتم به توجهات هذا التيار ما تنفرد به الخصائص الآتية:

١ـ توسيع مجال البحث الأمني الذي يتعدى حدود الأطر العسكرية والعلاقات الدولية.

٢ـ إعطاء وجهة نظر غربية في توجهاتها البحثية من حيث: الطرح والمضمون.

٣ـ الدعوة إلى ربط الصلة بالمدارس الأخرى.

ومن بين ما تقوم عليه هذه القطاعات؛ توسيع ميادين نشاطاتها التالية المتمثلة في: القطاع العسكري، القطاع السياسي، القطاع الاقتصادي، القطاع البيئي. علمًا أن هذه النظريات بحسب بيل ماك سويني (ناجي وبغدادي، ١٩٩٩م، ص ١٢ـ ١٤) تأثرت بمسألتين مهمتين في اعتقاده وهما:

أولاهما: أهمية الأمن كشرط أساسي؛ لضمان عمل منظومة المجموعة الدولية؛ بحكم أنها تقوم على التعاون بين الدول وتهدف تثمين الروابط وتوثيق الصلات (منطلقات مفهوم الأمن الجماعي).

وأخراهما: إن الأمن له علاقة وطيدة بقيام الدولة إن لم يكن يتماشى وقدرتها على تفعيل وجودها عن طريق كيانها (الأمن الوطني). ومن بين ما تخلص إليه هذه التصورات الأمنية هو وجود ثمة أربع مراحل أساسية هي:

١ـ تطور «الأمن الجماعي» المرتبط بالنظرية السياسية التي بدأت بعد نهاية الحرب العالمية الأولى إلى غاية الخمسينيات من القرن الماضي، وقد شمل هذا المنحى انطلاقًا من الدراسات الأمنية ذات المقاربات المتعددة والمتقاطعة لمختلف الحقول والفروع المنضوية تحت مرجعية القانون الدولي والمؤسسات الدولية والنظرية السياسية، خاصة تلك المرتبطة بالقضايا الإستراتيجية التي تمس التعاون وتطور

آليات الحكم من ديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدني ونزع السلاح وحظر التسلح... إلخ.

٢ـ اهتمام الحقبة الموالية لما بعد الخمسينيات من القرن الماضي بالقضايا الحربية وتطوير المناهج العلمية في إدارة الأزمات والحروب على الأرض، باختلاف التهديدات وتنوع المخاطر بمختلف أشكالها وأنواعها من أجل الدفاع الوطني من الزاوية الأمنية، وقد يختلف طابع الدراسات الأمنية بعيدًا عما هو عسكري ـ ميداني من خلال التعامل مع السياق الأمني في بعده النظامي والتنظيمي والقيمي مما هو مرتبط بالأمن الداخلي وما هو مرتبط بالأمن الدولي.

٣ـ مراجعة الأسس بدءًا من ثمانينيات القرن الماضي سواء في إطار العلاقات الدولية بصفة عامة، أوالنظريات الأمنية بصفة خاصة.

٤ـ الدعوة إلى تبني أفكار جديدة تلازم تطور المجتمعات وتراجع الدول في المقاربات الأمنية التي تدخل مجالًا جديدًا له تهديداته الخاصة وفقًا لأنظمة الحكم من جهة، والتحول الدولي من جهة أخرى.

٤ . ٣ . ١ الدراسات الأمنية العربية بين النظرية والتطبيق

لقد ارتبط مفهوم الأمن القومي العربي تحديدًا وخاصة فيما يتعلق بداخل الدولة القُطرية العربية الواحدة أو مع غيرها من الدول القُطرية العربية الأخرى بإطار الحدود والتكامل الوحدوي أو ضد إسرائيل والتهديدات التي تنساق من وراء ذلك. هذا ما يعزز من القدرة الدفاعية العربية،خاصة في مجال مشكلة الحدود وانتهاك السيادة؛ إلا أن الكل يُجمع بأن مفهوم الأمن القومي العربي كان مرتبطًا بمفهوم الإستراتيجية؛ نتيجة البيئة وتأثيراتها على السياسة الدولية.

ولعل تطور مفهوم الأمن من الكلاسيكي إلى الحديث ـ الغربي بحيث إن ما كان يهتم به الفرد وينبع منه كالخوف والفزع بات هذا الفرد نفسه يبحث عن الطمأنينة والسكينة والهدوء في خضم التحولات السياسية والاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية عبر وسائل التأمين والردع والمجابهة لتلك الأخطار. هذا ما انبثق عنه في حالة الانفلات الأمني وبزوغ الفوضى العارمة التي تثبت مدى التفاعل مع حالتي غياب الأمن وضعف الاستقرار؛ لكن من الذي يدعو إلى ذلك؟ الدولة أم الفرد أم الجماعة أم الهيئات والهياكل العامة؟ علمًا أن كل مجتمع معرض للخطر في تحقيق التوازن الاجتماعي الذي يشترك فيه كل واحد من أفراده بحسب قدرته ومكانته في المجتمع، وإلا ستكون عواقبه وخيمة على المجتمع برمته.

من هذا المنطلق، يؤكد الكُتاب العرب في مقارباتهم لمفهوم الأمن من كونه يخضع إلى أولويات متعارف عليها سلفًا وذلك انطلاقًا من مفهوم «الأمن الشامل» الذي تقوم به الدولة؛ ليعم أرجاء المجتمع سواء أكان الأمر على شكل برامج تنموية أم سياسات عامة تنبثق عمومًا من التنمية الشاملة كمعطى أولي ينم عن تطور المجتمع باعتباره يفسر نمو القطاعات ورقي النشاطات ما يقلل من فرص الشعور النفسي بالخوف والتوتر الاجتماعي. وذلك بحكم أن الحراك الاجتماعي أقوى بكثير من تقريب صورة الدولة للمواطن من أجل إرساء الأمن ونشر الهدوء. فالأمن هو تأمين العلاقة الثنائية بين الفرد والدولة على أساس قيم يشترك فيها الجميع كالمواطنة والمصير المشترك: أي بمعنى آخر ما يقفان عليه من توافق على أسس الحوكمة والرشادة والمشاركة...إلخ. إن توسيع أجندة حقل المقاربات الأمنية هو نتاج لتطور علم السياسة والعلاقات الدولية ومراكز الأبحاث الأمنية والإستراتيجية المتوافرة في الوطن العربي التي تعد قليلة جدًا مقارنة بإسرائيل أوالولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى ضوء هذه المعطيات الأولية، يمكن القول بأن الأمن القومي العربي ما زال يعيش شيئًا من النفور في البحث عن ذاته قياسًا بالسياسة والاقتصاد والثقافة والاجتماع وما إلى ذلك في إطار الدولة القُطرية العربية: أي بعبارة أخرى فيما يُؤسس من أهمية الكينونة العربية وما تريد بلورته لصالحها ولصالح غيرها في العالم؛ لأن متدادها في التاريخ البشري هو أساس انبعاثها مجددًا وليس تراجعها أو تآكلها بالدفاع عن القيم التي بحوزتها وإلا سيدْخل بها الصراع من حيث لا تدري؛ لذا يُعتنى بمفهوم الأمن كغيره من الحقول دفاعًا عن هذه الذات وما يشوبها من مكائد ومصاعب هي في غنى عنها من خلال بلورة سياسات واقعية تحكم التعامل مع مصيرها ما يضمن سر وجودها من خلال التألق والبناء ومواصلة الدرب. وقد لا يتأتى ذلك إلا بفلسفة التاريخ وأهمية العلوم والفنون والاجتماع السياسي وبيداغوجية التكوين والبحث العلمي وغيره، ما يضبط سلامة التحول وعمق التغيير التي تعد بحق من النقاط المفصلية التي تؤسس لهذا البقاء وتقيم صرحه وتدافع عن وجوده بشتى السبل وأعظم الطرق. إن الدفاع الأمني يعني رقي الرؤية في بقية الميادين والقطاعات الأخرى دفاعًا عن المصالح والغايات الأخرى؛ الأمر الذي عطل الوصول إلى مفهوم أمن عربي شامل ومانع؛ كونه يقوم بين الدول القُطرية العربية وسياساتها بحيث يتسم (مفهوم الأمن القومي العربي) بالخلاف وعدم الاتفاق حوله؛ بسبب كثرة الخلافات والتناقضات بين الأنظمة العربية، وغياب الإرادة السياسية الواحدة (...)، وسوء تقدير مكامن التهديد، حيث انعكس ذلك في جملة من المشكلات يعانيها الأمن القومي، تتمثل في غياب تنسيق بين الإرادات السياسية والإستراتيجية العربية المتعددة، وعدم تطوير القدرات الدفاعية العربية المشتركة والاعتماد ـ في كثير من الأحيان ـ على القوة الأجنبية لتحقيق الأمن، والاختلاف بين

النظم العربية في إدراك الأخطار والتهديدات والتحديات التي تواجه الأمن القومي العربي، وضعف العلاقات الاقتصادية العربية البينية وتكريس التبعية للخارج، ما أدى إلى أن تكون أغلب القرارات العربية انعكاسًا لإرادة الدول الكبرى ومصالحها (Sweeney, 1999).

كما لا يمكن التأكيد على أن ما توصل إليه الغرب من مقاربات أمنية يمكن إخضاعها في المقابل أو تطبيقها على الواقع العربي في غياب تأصيل موضوعي وعلمي وأكاديمي ينطلق منه ويصب فيه، وذلك يعود إلى أن الدولة الغربية وصلت إلى درجة حماية هؤلاء الأفراد وممتلكاتهم؛ بهدف تحقيق قيمة أمنية وسياسية وتنموية فريدة من نوعها والتي باتت في مجملها تستبعد التهديدات التي تطالها إما من داخلها وإما من خارجها؛ نظرًا لما توصلت إليه الدولة ـ المجتمع في علاقات تكاملية ومجتمعية، وذلك باعتبار أن كلًا منهما مكمل للآخر. ومن هنا جاء الاعتناء بقدرة الفرد وأهميته باعتباره طرفًا في اللعبة على خلفية أنه ومن مبدأ ليبرالي محض يستدعي درجة عالية من الاعتناء به كمعطى أولي، بل هو أساس المجتمع عن طريق الفردانية Individualism التي تأسست عليها الفلسفة الغربية وأقامت صرحها على عصر الأنوار وعهد الثورات الأوربية.

لذا جاءت كل الكتابات العربية في عمومها مترجمة لتلك المقاربات الأمنية ـ إلى حد ما ـ لما قيل عن الفرد الغربي، بل متضاربة؛ لدرجة أنها لم تمنح الفرد العربي تصورًا خاصًّا به لكل من الأمن ـ الخوف، الفرد ـ التوازن، الحياة الكريمة ـ التوافق الاجتماعي...إلخ (مهنا، ١٩٦٨م) وذلك بإعطائه حيزًا خاصًّا به يتفاعل بموجبه مع المجتمع والدولة معًا؛ إلا أن ما وصل إليه الفرد في الغرب ليس كما هو عليه الحال لدى الفرد العربي بحكم التاريخ والجغرافيا والثقافة والقيم التربوية والتعليمية والأطر السوسيولوجوية

والتصورات الاقتصادية والممارسات السياسية. ولعل الصراع القائم على قيمة الأمن وأهميته القومية ينطلق من الفرد أولًا، ثم من الدولة ثانيًا، وليس العكس؛ باعتبار أن لهما علاقة وطيدة، إذ أنهما ينسجمان ويتكاملان في المعادلة الأمنية ذاتها؛ بدليل أن انفراد الواحد دون الآخر في ذات السياق يعني انتقاص المنظومة الأمنية إجمالًا. بينما الدولة القُطرية العربية تبحث عن أمن أكثر مقابل الفرد الذي ينازعها هذه المرتبة؛ إلا أن انفراد كل واحد منهما عن الآخر أو صراعهما يعد في أمر الواقع اختلالًا للنظام العام، حيث يعد من الإشكالات الأمنية المطروحة على الدراسات النقدية الأمنية العربية. لذا جاء مفهوم الأمن القومي ضيقًّا وشاملًا. «أما المفهوم الضيق فيشير إلى تحرر الدولة والأفراد فيها من مشاعر الخوف والقلق والتوتر، وأما المفهوم الشامل فيدل على شعور الدولة والأفراد بالاطمئنان لاستيفاء مواطنيها احتياجاتهم ومتطلباتهم المشروعة، بما في ذلك احتياجات الروح ومتطلبات تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية»(بن محمد الشقحاء، ٢٠٠٤م، ص ١٤ـ١٥).

إن حالة التخلف البادية في جملة من الميادين والقطاعات في التسيير والتوجيه والتأطير والإنتاج في الشأن العام العربي ربما هي التي تقف وراء تعثر الدفع بتطوير المؤسسة الأمنية؛ باعتبارها كبقية المؤسسات الأخرى؛ إلا أن نظرتها ومعالجتها للمشكلات المطروحة ولما يليها منها، لا يتنافى مع بقية الأصعدة والمستويات الأخرى التي تشكل كلًّا من الجزء. أي بمعنى آخر ضرورة ربط الأمن ببقية الأنشطة الأخرى التي تسهم في تعميق محتوى الأمن أو تسهم في تجذره وتطوره؛ لكي تشمل حالات وترتيبات تخص تطوير العلاقة بين الحاكم والمحكوم؛ فهي إذن ليست نظرة دفاعية أو ارتضائية للمواطن إذا ما تم انقيادنا وراء الطرح الأوربي أو الأمريكي في حالة وصول الدراسات الأمنية Security Stadies إلى مستوى راقٍ جدًّا

كبقية المستويات الأخرى في العيش والتعليم والرفاهية والرقي والتصنيع والتكنولوجيا والتنمية وغيرها. ومن هنا جاءت المقاربات الأمنية عاكسة ذلك في الوطن العربي في ظل ما لا يؤهلها إلى الاستقلالية العلمية والبناءات الأكاديمية؛ نظرًا للحاجة الماسة في بناء أمن قومي عربي تحت طائل التوترات والتهديدات الداخلية والتحرشات والتدخلات الأجنبية.

ولعل حقل الدراسات الأمنية العربية بات يئن تحت هذه المعضلة وتطبيقاتها على الواقع؛ بحجة أنها في طورها الأول، بل تجربتها الأساسية، بحكم ما تتوافر عليه الدولة القُطرية العربية من جهة، وحالة المجتمع العربي من جهة أخرى: أي بتعبير آخر هو توطيد العلاقة الوثيقة بينهما وفي غيابها أرادت النظريات الأمنية العربية على اختلافها ربطها بها. وذلك من أجل تفسيرها على أدنى تقدير لدرجة أنها أكثر مما هو مطروح للتأكيد عليه حول أولًا: «سوسيولوجيا الهجرة والإجرام والعلوم الشرطية والطب النفسي وغيرها. ثانيًا، ربط الأمن بموضوعات مثل: التنمية (بجميع أشكالها)، الهجرة، الإرهاب، والأقليات» (قوجيلي، المرجع السابق، ص٤٠-٤١)، كما لا يمنع ذلك البتة من تطوير هذا الحقل عن طريق ما تم إنجازه حتى الآن من معاهد ومراكز بحثية تهتم بالشؤون الأمنية مثل: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، وكلية الملك فهد الأمنية، وكلية العلوم الشرطية بالشارقة، وأكاديمية الشرطة بدبي، ومعهد الدراسات القومية لمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية؛ فضلًا عن مركز الأمن والتنمية في المغرب.

أين تكمن أهمية الدراسات الأمنية العربية على ضوء هذه المعطيات الأولية من الواقع العربي؟ هل وصلت فعلًا إلى تصور أمني يعيد الاعتبار إلى كل من الفرد والجماعة والدولة معا؟ ما حدود هذه الدراسات الأمنية في غياب التأصيل إليها؟ إن معظم هذه الدراسات الأمنية لا تُعرّف في محاولة

منها الأمن وسبل تحقيقه وكيفية تأصليه؛ بالإضافة إلى التهديد وقيمه وأنواع وأشكال التهديد الداخلي والخارجي منه؛ فالأمن الغالب والمبحوث عنه هو أمن الدولة أولًا، أما فيما يخص أمن الأفراد والجماعات فهو الأمن الشامل أو المُوسع تجاه المجتمع عن طريق هؤلاء الأفراد ثانيًا. الفرد في الثقافة العربية هو جزء من المجتمع وليس قيمة قائمة بحد ذاتها وأن الدولة القُطرية العربية لا تتعامل مع الفرد، بل مع الجماعة التي تحتوي هؤلاء الأفراد في المجتمع. السياسة لها دور كبير في تفعيل المعادلة لدرجة أنها هي التي تطرح المقاربة الأمنية كبقية المقاربات الأخرى في الاقتصاد والجباية والإدارة والتعليم وغيرها، الأمر الذي انعكس سلبًا على مضمون الأمن ومحتواه من دون أن يجد صياغة متعارفًا عليها من قبل أهل الاختصاص»(المرجع نفسه).

لكن السؤال الذي يطرح نفسه وبإلحاح هو: هل توجد نظرية عربية في الأمن؟ لا شيء يدعو إلى ذلك على ضوء المراكز والمعاهد البحثية في هذا الشأن غير جامعة نايف العربة للعلوم الأمنية التي نراها الأولى في نشر مثل هذه الدراسات. وفي الوقت نفسه لا يحبّذ البعض الآخر إدراجها في كل ما تقوم به هذه الأخيرة انطلاقًا من الأمن وتعدد تشعباته بكل ما يشمل كلًّا من علم الاجتماع والاقتصاد وإدارة الأزمات والكوارث والعلوم العسكرية والعلوم الشرطية وغيرها، حيث إن هذا ليس بمانع أو يمنع التوصل إلى مفهوم شامل لنظرية الأمن، بل العكس هو الصحيح من خلال إيجاد ما يدعو إلى تطوير آليات البحث في الموضوع ذاته بإنشاء أدبيات أمنية متطورة، بل تحقيق ثقافة أمنية متطورة عن طريق الأبحاث والدوريات والمجلات المحكمة؛ فضلًا عن أن التجربة الأمنية جديدة في الوطن العربي وأن سياستها قليلة ومرتبطة بالتهديدات الداخلية أحيانًا، وبالتدخلات الأجنية أحيانًا أخرى؛ لذا من الضروري إذن توسيع مجال بحثها ليشمل حالة السلم وكيفية

تحقيقه عن طريق إعداد الفرد ـ المواطن العربي من قبل الدولة؛ لتفادي مثل هذه الانزلاقات والمخاطر سواء أكانت داخلية أم خارجية أم كليهما معًا؛ إلا أن الخطاب الأمني عليه أن يراعي كذلك اقتناء الصورة الأمنية في بعدها الأخلاقي والإنساني والمعرفي والسوسيولوجي في تقريبها وجعلها تحمل تفسيرًا موضوعيًّا لهذا الواقع المعيش في الحالة العربية: أي بمعنى آخر أن نوسع في مجال الرؤية والمنهج والمعاملة ليس مع الأمن كغاية أساسية مثلى، وإنما كمرحلة أولية في طريقة تناولها ما دامت جديدة ونظريتها غير موجودة على أرض الواقع. حقًّا فإن الدراسات الأمنية مرتبطة بشقيها بكل من العلوم السياسية والعلاقات الدولية مقابل إنتاج مصادر ومرجعيات لها في هذا الخصوص؛ لكن هذا لا يمنع من الدعوة إلى ذلك مقابل تجسيده على أرض الواقع وأن غياب المتخصصين في الاختصاص نفسه هو الذي جعل الأمر يأخذ هذا المسار وأن الكل يفيد في الطروحات والتصورات نحو طريق هذه النظرية أو تلك النظريات في حقل الدراسات الأمنية العربية خصوصًا.

٤ . ٣ . ٢ الأمن القومي العربي بين المكونات والمرجعيات والأجندات

هل هنالك تصور نظري فعلًا للأمن القومي العربي؟ سؤال مهم جدًا في تناوله باعتباره يحدد البداية والمآلات التي تخضع لها طبيعة الموضوع ذاته في تناوله من عدة جوانب. ما حدود الأمن القومي العربي في السياق ذاته؟ إن القضايا الأمنية وتصوراتها وطرق معالجتها تختلف باختلاف السياسات الأمنية في حد ذاتها؛ الأمر الذي يجعل من طبيعة الأمن قابلًا بأن تشترك فيه ثلاث قوى أمنية أساسية هي: (الدولة ـ الأمن القومي)، (المجتمع ـ الأمن المجتمعي، الفرد ـ الأمن الإنساني)، وأن الأمن القومي العربي تخف درجاته بحكم تجربته من جهة، ومقارباته النظرية وتطبيقاته الميدانية من جهة أخرى؛

لذا جاء مرتبطًا بالانفلات الأمني والاعتصامات وحالة الطوارئ واللاجئين من دون الحديث عن أمن الأفراد وحرية الجماعات؛ إلا أن الطرح الأمني أصبح مرتبطًا بهاجس بعض الدوائر بداخل الحكم مقابل التهديدات التي يحملها ممن هم خارجها؛ أي بمعنى آخر إنه ميدان صراع نحو بقاء هؤلاء وبقاء صراع أولئك. هذا ما يجعل الأمن القومي العربي بالمقابل جزءًا أساسيًّا يسهم في تطوير السياسات العمومية من أجل الدفع بالفرد داخل اللعبة المجتمعية من دون أن يكون عائقًا أو مانعًا لها. ومن هنا يشمل هذا الطرح التكاملي غير التنافسي مضامين وأبعادًا؛ تعمل على تعميق النظرة الموجهة للأمن وما يتفرع عنها من قيم وأصول تسهم في تعميق سياسة الأمن القومي العربي.

إن القضية الأساسية في ميدان الأمن هي تناسق هذه الأجندات جميعها وتكاملها بصلة وثيقة من خلال تلك العلاقة التي تنسجها بين أطرافها أو في تنافس كل منها على حدة وهي كالتالي: تأتي في المرتبة الأولى الدولة وعلاقاتها بالسياسة عن طريق نظام الحكم، وبرنامج الحكومة، والمشروع الاقتصادي، وجباية الضرائب، والإدارة العمومية...إلخ. ويأتي في المرتبة الثانية المجتمع وعلاقاته بالنسيج الاجتماعي وتماسك طبقاته، والعمران البشري، والبنى التحتية، والمرافق العمومية، ودور النخبة، والعمال، والإنفاق العلمي، والإنتاج المعرفي. أما في المرتبة الثالثة فيأتي دور الفرد وعلاقاته بالتنشئة، والتعبئة، والصحة، والتعليم، والنقل، والتكوين...إلخ. ولعل درجة التناسق بين هذه الأجندات وتوسيعها أو تقليصها على حد سواء يدعو إلى اختلاف الرؤى وتباين المواقف وتعاظم المصالح بين الأطراف.

قد تقل هذه المعادلة في توافق هذه الأجندات أو المسارات في طروحات الأمن القومي العربي؛ كونها متفاوتة نسبيًّا والكل يرى أنه غير آمن ويبحث

عن مزيد من الأمن وبكثرة، بل إنه في صراع مع غيره كتأمين له؛ إذن أين الخلل؟ ما طبيعة الصعوبات الموجهة إلى كل واحد منهم، وهل يشترك جميعهم في طبيعة التهديد الذي يحمله بعضهم لبعض؟ فالكل متكامل ويحتاج كل واحد منهم إلى مقاربته الخاصة؛ لدرجة أن يتماشى مع الآخر وإلا فلن يكون هنالك أمن قومي متعارف عليه من قبل أصحابه والباحثين في ميدانه. ما السبب في ذلك؟ علمًا أن الدولة القُطرية العربية هي الوحيدة المطالبة بالأمن القومي العربي وربما أكثر من غيرها من الأطراف المشار إليها سابقًا بغية فض النزاعات وحل الصراعات بالطرق السلمية التي يفترض أن تقوم بها الدولة وليس غيرها. الأمر الذي نراه أو يرجى له أن يؤول من قبل البعض إلى أهمية الحرب التي تبقى بمثابة حل نهائي بخصوص تحقيق التسوية. لكن في الحالة العربية تحديدًا؛ فإن الحرب هي المحبذة في ظل غياب قنوات الحوار وآساليب التشاور من أجل تحقيق السلم ونبذ الحرب، فالدولة ليس همها الحرب إذن من المنظور العام، وأن تدخلّها لا يعني إطلاقًا صراعها مع مجتمعها المنحدرة منه، بل في كيفية احتراف السياسة من أجل تصحيح المسار المجتمعي. لذا أصبحت الدول الأصلية لها خصوصية خاصة بها في أوربا التي تنفرد بها تحديدًا بعدما أصبح يعاب عليها دخول الحرب؛ كونها نكسة، بل نكبة مأسوية ولم تعد تؤمن بها أساسًا؛ فضلًا عن المواثيق والمعاهدات والتوصيات الدولية التي تحذر من بشاعتها اللاإنسانية إلى جانب الخسائر المادية والبشرية التي تنجم عنها حتمًا.

أما بين الدول وفي الحالة العربية بالخصوص، فلا بد من نبذ ذلك وأن الحرب ليست الخيار المطلق في إدارة شؤون المجتمعات العربية عن طريق دولها. إن الحرب ليست طريقا سهلًا أو قابلًا للأخذ به في غياب المراكز والمعاهد البحثية والمؤتمرات التي تدعو إلى السلم ونشر ثقافة الحوار عن

طريق نبذ الصراع مقابل تحقيق السلام؛ فالأمن القومي العربي لا يتماشى مع ما تقوم به الدولة القُطرية العربية الواحدة ليس كوحدة سياسية مستقلة فحسب، بل في علاقاتها الإقليمية كذلك مع بعضها البعض؛ انطلاقًا من القواسم المشتركة كالجغرافيا والتاريخ والدين واللغة والمصير المشترك... إلخ. وأن نبذ الصراع من دعاوى السلام العالمي عن طريق تحقيق السلم الاجتماعي والتعايش السياسي بين الأفراد في المجتمع الواحد بدءًا من الدولة نفسها؛ بهدف تحقيق التناسق وليس التنافر، التكامل وليس التنافس، لكن نقل الفوضى الدولية من العالم الخارجي إلى الوطن العربي لا يحمل شيئًا من المصداقية وأن المجال التنظيري يبدأ من كون أن الوالتزية عن طريق الواقعية جاءت إلى العالم الآخر من أجل بسط القوة والهيمنة والولاء على العالم الخارجي؛ بهدف تحقيق توازن القوى. ضروري إذن توسيع هذه الدائرة التي تخص هذه المقاربة الأمنية إلى درجة تفادي الصراع الداخلي بين هذه الوحدات السياسية من ناحية، وإحداث تناسق تكاملي من دون نقل الصورة الأولى في الحالة الثانية فيما يخص هذه الأجندة المكونة لطبيعة الأمن من وإلى الدولة تخليًا عن مفهوم الصراع والردع الداخلي عندما يتعلق الأمر بالداخل وشؤون تسييره، والعالم وكيفية الانسياق فيه من ناحية أخرى.

إن الإشكال القائم ليس هو صد النزاعات العربية ـ العربية بقدر ما هو تفعيل نظام إقليمي عربي متفتح ومتفاعل مع الدول العربية جميعها من خلال ربطه بالوحدات الإقليمية المتواجدة لديه حتى يضمن لها التوافق والتكامل بدلًا من الصراع والفوضى؛ بقصد الحد من التدخلات الداخلية والتحرشات الخارجية وللحد من تدخلات قوى وأطراف داخلية وخارجية مضادة لذلك وتعمل على تقويض دعائم المنظومة الإقليمية العربية من داخلها. كما أنه من الخطأ إذن بناء نظام إقليمي عربي مقارنة بإسرائيل وربطه بمستواها؛

فإن ذلك لا يمنع البتة من تطوير منظومة أمن إقليمي عربي موحد كشرط أساسي من داخل كل بلد أو قطر عربي وفق الظروف والإمكانات أولًا، ثم أمن إقليمي عربي يجمع كامل الدول العربية تحت مظلته ثانيًا، ما دامت إسرائيل وهي الدولة الوحيدة في قلب المنطقة العربية التي ترى نفسها مهددة بالرغم من أنها هي المهددة للأمن الإقليمي العربي بلجوئها إلى الولايات المتحدة الأمريكية كمناصر وحليف إستراتيجي لها في المنطقة على عكس الدول العربية التي لم توفق جميعها حتى الآن في طرح معادلة سياسية هادفة تقي الأمن الإقليمي من الضربات والاختلالات الموجدودة لديه؛ فإسرائيل لا يتحقق لديها أمن قومي إلا بإثارة الفوضى في البلاد العربية، خاصة القريبة منها في الشرق الأوسط؛ لأنها تعتقد أنها مهددة على الدوام وأن غياب الأمن عند جيرانها يعني تحقيقه بكثرة لديها. الأمر الذي يتوجب الاستعداد إلى الحرب من منظورها الخاص؛ بدليل أنها بقدر ما تتوسع جغرافيًّا عن طريق المستوطنات بقدر ما تحقق شيئًا من الاستقرار لديها، خاصة بعد استقطاب الهجرات اليهودية من العالم الخارجي إليها. أي بمعنى آخر أن هذا التوسع يعني تعميق الأمن القومي لديها وإضعافه في المقابل لدى الدول العربية المجاورة لها. وإذا كان الأمن الإقليمي العربي يتقلص في هذه الحالة؛ فإنه ينعكس سلبًا على الأمن القومي العربي ذاته. علمًا أن هذا الأخير ينقصه شيء من الدافعية والإحاطة والانتشار من كل جوانبه وهو ما يقوي سياسته ويعمل إذ ذاك على تطوير منظومة ـ نظرية أمنية عربية.

إن التسلح الذي تسعى إليه بعض الدول العربية، بهدف تحقيق الأمن القومي أو الإقليمي على حد سواء لم يوجّه إلى التهديد الإسرائيلي، بل تم توجيهه في بعض الأحيان إلى الدول العربية نفسها أو في تنافس مع بعضها البعض، وذلك بهدف الردع الموجه إلى الغير ككناية عن الأمن القومي ـ

الإقليمي المشاع بين الدول العربية نفسها وليس باتجاه إسرائيل التي تتوسع هي الأخرى من حين إلى آخر في الضفة الغربية وتحاصر قطاع غزة بفلسطين أو في حربها مع حزب الله في جنوب لبنان. إن عدم صد الخطر الإسرائيلي من قبل الدول العربية جعل من هذه التنظيمات الجهادية والفصائل المسلحة تنقل خطر العدوى إلى المجتمعات العربية؛ فالحالة العربية خصوصًا لا يمكنها أن تدخل الحرب بين أطرافها المُقوّية للدولة القُطرية العربية حتى وإن كانت البيئة الخارجية فوضوية تدعو إلى ذلك، ولكن درجة البناء والنمو والتنمية لا تخلو من هذا التوجه الذي يتطلب استعدادًا نفسيًّا تواقًا ورؤى فكرية معتبرة وطروحات فلسفية جادة وجهودًا سياسية حثيثة تدعو إلى السلم وما بعده. كما لا يمكن البتة أن يتم الأمر في تحصينه وتفعيله دون تحقيق الأمن القومي أولًا، حيث بإمكان هذا الأخير أن يشق طريقه باتجاه الأمن القومي الإقليمي في المنطقة العربية؛ نتيجة تفعيله ثانيًا تجاه هذه التحديات والمخاطر المتمثلة في كل من إسرائيل أو إيران، وإنه لمن المسلم به إذن أن تلجأ بعض الدول الخليجية تحديدًا إلى مزيد من رفع حجم القدرة الدفاعية العسكرية عن طريق نسبة التسلح تجاه مثل هذه التهديدات المحتملة التي يحملها الآخر في ظل غياب تنسيق للجهود العربية ـ العربية أكثر من تلك المحيطة بها. هذا ما ينعكس سلبًا عليها في ظل غياب الأمن القومي العربي الذي يعيش مرحلة ركود، بل إخفاق في سياسة شاملة يقوم صرحها على تنمية واضحة المعالم من أجل تفادي المخاطر والتقليل من التهديدات وتضييق دائرة الاختراق والاحتلال الأجنبيين.

لكن طبيعة الاستمرار في الحكم والتمسك به جعلا من الدولة تحمل مجموعة من التهديدات المتولدة عنها، بل من محيطها الداخلي وليس من بيئتها الخارجية فقط. وذلك على أساس أنها لم تحدث ثمة تغيرًا جذريًّا عن طريق

إعداد السياسات العمومية ذات الطابع الإصلاحي والهيكلي والإداري في ميدان الدولة وشؤون المجتمع؛ وأنها في غيابها أو في حضورها العشوائي إجمالًا كانت هي السبب في قيام الثورات والانقلابات والاعتصامات في معظم الحالات في البلاد العربية، ما قوَّض من دعائم الأمن القومي العربي وباتت الدولة في حالة نفور قصوى تجاه مجتمعها. وفي المقابل لا يمكن اعتبار الأمن المجتمعي يشكل تهديدًا لأمن الدولة، بل يعد امتدادًا له، حيث لا يمكن تحقيق أمن هذه الأخيرة في غياب أو تغييب أمن الجماعات ولكن الكل يتكامل في اعتقادنا الخاص، وأنه لا مناص من الصراع إذن بينهما في ظل غياب نظرية أمنية عربية قوية متفق عليها سلفًا، تُؤمن بها الدول وتصبو إليها الجماعات، بدليل أن الدولة لا تتشكل في غياب الجماعة ـ المجتمع كونها تنحدر منه وأن التواصل بينهما ضروري من أجل تلافي الخلاف بينهما، خاصة فيما يجعلهما غير متماسكين، كما أن مشكلة الأقليات هي جزء من الكل باعتبارها لا تتجزأ بعيدًا عن هذه الجماعات الأصلية وأن احترامها وانصهارها في بوتقة المجتمع الأصلي من أجل خدمته عن طريق المشاركة الفعلية والإدماج الناجح، وهذا يعني تفتحه وتطوره من داخله من دون إقصاء أو تهميش لها كذلك.

حقًّا هنالك تجاوزات خطيرة ضد الأقليات في الوطن العربي، قياسًا بالتمييز العنصري والتهميش والإحباط وما إلى ذلك من مظاهر الفشل، الأمر الذي بات يحث على دعاوى الوحدة العربية المرتبطة بالهجرة؛ بدليل أن الأقليات تختلف في المجتمع الواحد بحسب تموقعها وانتشارها فيه وذلك بحسب الدراسات الأنتروبولوجية والسوسيولوجية والسوسيو-ثقافية والسوسيو-تارخية التي تعبر عن الهوية الوطنية. ولعل الهوية الوطنية هي المهددة في ظل عدم تأثير الأكثرية على الأقلية بعيدًا عن الصراع معها

وبأساليب وآليات يخضع لها الجميع وفق قواعد قانونية متعارف عليها وقابلة للعمل بها؛ بهدف تجاوز مرحلة الصراع للدخول في مرحلة البناء والتواصل الحضاري: أي بمعنى أن الأكثرية تتعامل مع الأقلية وأن الأقلية تتعامل بالمثل مع الأغلبية. وعلى العكس من ذلك، نرى الانقسامات الاجتماعية لها تأثير بالغ المستوى على العلاقات السياسية من خلال تعميق جملة من الشروخات فيها عن طريق جملة من النماذج منها: النموذج الجمعي أو المتعدد والنموذج الامتصاصي أو ما يسمى التمثل قياسًا والنموذج الانفصالي أو الانعزالي والنموذج النضالي أو المتشدد في حال تعامل الأغلبية مع الأقلية. أما في حالة العكس من ذلك فنرى طبيعة المعاملة تنقسم إلى ست حالات رئيسة هي:

١ـ الامتصاص Assimilation سواء بالقوة أو الاختيار.

٢ـ التعدد أو الأسلوب الجمعي Pluralism.

٣ـ الحماية القانونية للأقليات Legal Transfer.

٤ـ الانتقال السكاني Population Transfer سواء أكان سلميًّا أم هجرة إجبارية.

٥ـ الإخضاع المستمر Continued Subjugation.

٦ـ الإبادة Extermination (بحر،١٩٨٢م، ص ٤٥ـ٥٣).

قد يتشكل واقع كل مجتمع بالنسبة للأفراد والجماعات عن طريق الدولة ومكانتها في ترشيد السياسات العمومية ومدى جدواها في تفعيل تلك العلاقة بين كل المكونات الاجتماعية والثقافية والسياسية، كما يمكن لهذه المكونات وهو واجب عليها أن تدفع نحو هذا الاتجاه من أجل تخليصها من عقدة التناقضات الصعبة والصلبة التي يمكن أن تقع فيها؛ فالدولة لا تدخل ولا يمكن إدخالها بتوجيه الاتهامات إليها على أساس التهديدات الداخلية

الموجهة لها مهما كانت إذا ما تم عدم تفعيل القانون والابتعاد عن تطبيق نصوصه من دون تحيين تشريعاته وفشلت في إعداد بناء التنمية الشاملة من خلال إشراك الجميع فيها، خاصة عن طريق هذه الجماعات. هذه الأخيرة بإمكانها عن طريق المشروع القومي أن تدخل اللعبة المجتمعية وليس البقاء خارجها وهذا ما يجعلها هي الأخرى حاملة تهديد نفسها والآخرين لها كذلك. والحالة العربية تعود إلى جميع الفواعل واللاعبين من داخل الدولة القُطرية العربية إلى خارجها (الفرد والجماعة) ما ينعكس سلبًا عليها في ظل غياب ما يعيد النظر في العلاقة الموجودة بينهما وما يضمن سر رشدها ويعمق نضجها. طابع العنف حالة شاذة داخل كل مجتمع بالرغم من أنه يعبر عن الإقصاء والإحباط والتمييز ونتيجة للصراع والتمزق داخل الهوية الوطنية التي تطمح بدورها إلى تجاوز ذلك بواسطة ما يعيد لها شروط التطور وأساليب التقدم وليس الضعف والتراجع؛ فالأمن أمن الجميع عن طريق رد الاعتبار إلى كل المواطنين بما فيهم الأقليات ومن دون استثناء، ما يعطي دفعًا قويًّا للأمن القومي العربي بدليل أن كلًّا من الأمن القومي الأوربي والأمريكي يحملان مشروعات قابلة للإخضاع والانصهار والاندماج الجيد في المجتمع الأصلي مع الاحتفاظ بالحياة الدينية والثقافية والشعائرية لهولاء الوافدين حتى الآن؛ شريطة احترام النظام العام والقوانين السائرة المفعول بها في البلد المُضيف ومن دون المساس بها كشرط للمواطنة.

إن الهجرات العربية أو الإفريقية تجاه أوربا أو أمريكا مثلا تصب في هذا الخصوص، وذلك على أساس أن إدماج هؤلاء الأجانب الوافدين من العرب أو الأفارقة في تقاليد وعادات قد تحمل تهديدات محتملة للهوية الوطنية، لكن ذلك يغض الطرف عنه مقابل خدمة اقتصاداتهم، حيث لا يعني أنهم أعداء. بينما في الوطن العربي يروّج للأقليات الموجودة منذ قرون

وكأنها هي المصدر الأول والأخير؛ وأنها هي المهددة بالرغم من غياب الأطر والآليات التي تحمي هذه الأقليات مقابل ما تقدمه من خدمات لغيرها. إن التأكيد على التلاحم المجتمعي ضروري إذن من خلال التأكيد على حقوق الأغلبية والأقلية معًا دون إحلال عملية صراعية بينهما في ظل ما لم يتحقق حتى الآن، وأن اندثار الثانية من قبل الأولى مرهون بمصير الجميع. كما أنه ليس إذن من باب التركيز على معادلة موهومة، بل خاوية المحتوى ومعدمة المضمون إذا لم نعطها حقها ومكانتها في التحليل والإحاطة والتأويل، خاصة في وضع الأقلية ما دامت هي المهددة في المجتمعات العربية ومن دون أن تكون هي المهددة لغيرها. أين الخطأ وأين الخطر؟ ومن الصعوبة بمكان وضع تعريف شامل للدولة في هذه الحالة؛ ليس باعتبارها وحدة سياسية فحسب، بل بوصفها كيانًا سياسيًّا يحترف السياسة تجاه الشأن العام ويجعل المنفعة القومية فوق كل اعتبار، وذلك من خلال رصد هذه الصراعات الداخلية من دون تزكيتها مقابل بقاء أصحابها؛ بهدف استبقاء حالات المد والجزر في السياسة العادية.

بينما أمن الأفراد ـ الأمن الإنساني فقد جاءت مقاربته عن طريق الدعوة إليه من طرف برنامج هيئة الأمم المتحدة الإنمائي UPDP في تقرير له يتناول فيه الأبعاد الجديدة للأمن الإنساني «مضيفًا أهميته البالغة من خلال الانتقال من الأمن النووي إلى الأمن الإنساني»(UNDP, 1994). الذي يحاول بدوره أن ينطلق من الإشكالية التالية وهي: «لماذا هذه النقلة النوعية إذن من ميدان الدولة إلى حقل الأفراد؟ نهاية الدولة ـ القومية يعني صراعها مع الأفراد بحكم كثرة التهديدات وأنواعها مع بروز تحديات؛ نتيجة غياب الأمن ذاته لدى هؤلاء الأفراد كغياب الأمن الشخصي والسياسي والمجتمعي والثقافي والصحي والبيئي والوظيفي وعدم استقرار الدخل»(UNDP,1999).

حقيقة أن معاناة الفرد العربي من مستوى الدخول، وظروفه المعيشية من سكن، ورعاية صحية، وهيئة تعليمية لم ترق بعد إلى مستوى عالٍ مقارنة بظاهرة التسلح التي تسعى إليها جل الدول العربية، حيث يصعب جدًا إيجاد مخرج لهذا الوضع ما دامت الدولة هي المسيطرة عليه وأن الفرد تابع لها، كما أن مفهوم الدولة العربية في هذا الطرح ونقيضه لا يحبذ التوقف عند هذا المستوى، أي بمنظار غربي صرف مقابل ما يتوزع في وسطها من أدوار وأنشطة تنطلق منها وإليها تجاه البيئة الدولية؛ لذا وبناءً على توصيات برنامج هيئة الأمم المتحدة الإنمائي لعام ٢٠٠٩م، تحت عنوان: «أمن الإنسان في البلدان العربية» من خلال ما تم ربطه وحث عليه في ظل «غياب الحكم الرشيد ومؤسسات التمثيل القادرة على ضمان المشاركة المتوازنة لكافة الفئات، كما أشار أيضًا إلى ظاهرة انتهاك الحقوق الفردية باسم الأيديولوجية أو المذهب الرسمي، وقوانين مكافحة الإرهاب التي منحت الأجهزة الأمنية صلاحيات واسعة قد تشكل تهديدًا على الحريات الأساسية». لكن السؤال الذي يُطرح وبشدة هو: إلى أي مدى يمكن تحقيق التزاوج بين أمن الأفراد وأمن الدولة؟ فالعلاقة بينهما بحكم أنها وطيدة فهي ليست إذن صراعية، بل تكاملية بالمرة؛ إذ تقوم على الحقوق والواجبات في إطار دولة القانون وعمل المؤسسات في ظل احترام الحريات الفردية والجماعية...إلخ. هذا ما يدعو إلى التأكيد أصلًا وأساسًا على غياب الإرث المتنوع للدولة القُطرية العربية الواحدة، الأمر الذي يندرج تحت غطائه البحث عنه بكل السبل والوسائل لكن من دون إمكانات وآليات. حقيقة إن هنالك عنفًا كبيرًا منتشرًا بين أوساط الطبقات الاجتماعية في البلاد العربية؛ نتيجة تفشي ظاهرة كل من الفقر والجوع والأمية والخوف من الغد وهي الغالبة في معظم الحالات على معدلات البطالة؛ فضلًا عن الظروف الصعبة في مجالات الصحة والتعليم والنقل التي تشكل جميعها مهددًا مباشرًا لأمن الدولة ذاته.

فالدولة القُطرية تدخل تجربة جديدة، بل تجارب جديدة حول ضرورة تقليص مثل هذه المظاهر المزرية للوضع العربي الراهن الذي يقوم على سوء التسيير والبيروقراطية وقلة الأكفاء وهشاشة المجتمع المدني وغياب الأحزاب السياسية الجديرة بالوصول السلس إلى السلطة السياسية؛ بهدف تحقيق التغيير الاجتماعي. الأمر الذي جعل من حقل الأمن أن يتقدم على هذه المعطيات الأولية في توضيح هذه الصورة النمطية، باعتبار أن الفرد أمنيًّا يكمّل أمن الدولة وأن أمن الدولة ينطلق من أمن الأفراد؛ فهي إذن مشكلات مطروحة من قبل هؤلاء الأفراد على الدولة للبت فيها بطرق عصرية من أجل النقاش العميق والمعالجة الجادة لها، بحيث ترتقي إلى مستوى الابتعاد عن الصدام بينهم؛ لذا جاء النداء قويًّا من حيث أمن هؤلاء وعدم استقرار أولئك في المجتمع الواحد، بحثًا عن الحفاظ على الهوية الوطنية في إطار تماسك النسيج الاجتماعي والثقافي.

يعد أمن الأفراد مقاربة أوربية بحتة، وذلك بحكم تجربتها الخاصة بها، حيث لا يمكن تطبيقها على أرض الواقع العربي؛ بدليل أنه لا يتوافر على كامل القدرات والمؤهلات من أجل تفعيلها وما يتلاءم وتطور الأمن الإنساني لدى المجتمعات الأوربية بالرغم من أهميته القصوى. ذلك أن التهديد وارد جدًا من هذه الزاوية: أي بمعنى أن تدخل الدولة العربية القُطرية في كل شيء جعلها من الصعب أن تتراجع عما لم يكن من صلاحيتها تجاه بقية الفواعل الأخرى والتي تعد مرتبطة أصلًا وأساسًا بالجميع ودون استثناء. إن تجربة أمن الأفراد ليست سهلة، بل تتطلب وقتًا طويلًا وجهدًا كبيرًا في تحقيقها على أرض الواقع عن طريق مراجعة السياسات العامة العربية في كل من التعليم والصحة والعمل والنقل والبيئة وغيرها. وذلك لا يتأتى بابتزاز الدولة عما توصلت إليه وما فشلت فيه حتى الآن؛ كونها تشكل حقلًا كبيرًا تجاوزت

فيه بعض الصلاحيات. الأمر الذي جعلها تحصد الانتكاسات أكثر من الانتصارات. إن كلًّا من الجيش والاستخبارات والشرطة وغيرها تعد من الأسلاك العسكرية والأمنية العربية لها ظروفها الخاصة بها التي جعلتها تنقاد تحت طائلة الوازع القومي؛ بهدف الاحتفاظ بالقيم الموروثة، كالاستقلال الوطني، والوحدة الترابية والكرامة الإنسانية وغيرها. هذا ما جعلها تحتل مصدر التحولات وهي محل اتهامات وانتقادات لاذعة في الداخل والخارج. لكن هذا لا يدع مجالًا للشك في أن في الدعوة إلى نقد الذات موضوعيًّا ما يعيد بناء الثقة بالنفس والرضا عن الذات من دون التحامل على طرف دون بقية الأطراف الأخرى وفقًا لمتطلبات العصر وتداعيات قضاياه المصيرية تجاه البناء الإستراتيجي الجاد.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه وبإلحاح هو: ما العمل؟ وكيف يمكن إدراج أمن الأفراد وجعله من بين أولويات أمن الدولة والعكس صحيح في الحالة العربية؟ وهل الدولة القُطرية العربية لها كامل الاستعداد في تحقيق ذلك؟ إنه ضروري إذن إنشاء خطوات وترتيبات من داخل الدولة أولًا، ومن خارجها ثانيًا فيما يخص بناء علاقة أمنية جادة بين الدولة ومواطنيها. كما لا يكفي ذلك على ضوء هذه المعطيات الأولية، بأن ننقاد وراء الانتقاد وحده بقدر ما يلح الأمر على أكثر من ذلك من خلال تفادي التهديدات وإزالة المخاطر من سوء الحال، كما أن الأمن ينبغي تحقيقه كسياسة متكاملة الأطراف ومترامية الحدود لكامل الأفراد وعلى اختلاف مستويات أنشطتهم، انطلاقًا من الدولة ولصالح الدولة. إن الحالة التي مرت بها الدولة العربية بدءًا من الأيديولوجية سواء الشرقية منها أو الغربية ومرورًا بالحزب الواحد والاقتصاد الريعي أو السياحي قليل المردودية جعلها تمر بمخاض عسير باعتبار أنها تحصد اليوم تجلياته بكل وضوح؛ فضلًا عن التحولات العملاقة

التي باتت تفرضها العولمة على الدولة ـ القومية التي أصبحت جملة من المخاطر والتحديات في ظل تنامي المصالح وتعاظم التهديدات؛ الأمر الذي يعكس مدى مواطن الضعف وبواطن الاستضعاف في مناطق كثيرة من العالم في ظل الإسقاطات المتوالية في كثير من القطاعات والأنشطة الحيوية على دينامية دول العالم الثالث عامة والوطن العربي خاصة جراء الحرب الباردة وتداعياتها المباشرة وغير المباشرة. «لقد عملت الحرب الباردة على تهميش التهديدات الجديدة أمام أولوية التسلح والهيمنة على الدول الأخرى، وبنهاية الحرب الباردة عاودت في الظهور بقوة؛ إذ أصبح الفقر، الإجرام، المتاجرة بالمخدرات والسلاح، الأوبئة، حشود اللاجئين، الانفجار الديمغرافي؛ تهدد بقاء الدول والنظام الدولي بكامله»(حموم، ٢٠٠٣مـ ٢٠٠٤م، ص ٣٤).

يبقى الأمن الإنساني إذن مطلبًا يمس الأفراد جميعهم في الوطن العربي بالرغم من أنه يجد جملة من العوائق والعوارض التي تقف في تحقيقه ولصالح كل الفئات الاجتماعية ومن دون استثناء؛ كونه يمس بقية الأوضاع الأخرى ولكن يمكن أن يكون ذلك مؤشرًا مباشرًا في الحالة العربية بالرغم من الدعاوى والتقارير الملحة عليه في هذا الشأن؛ إلا أن التوصل إلى تحقيق دولة الديمقراطية العربية ودولة القانون والمؤسسات وتثمين المجتمع المدني والتنمية الاقتصادية...إلخ، تبقى من السمات الأساسية في اختزال موضوع الأمن في مقاربة محدودة، لكنها صراعية في المجتمع العربي الواحد. ولعل فشل هذا الطرح هو الذي عمل على تزكية اللاأمن باسم البحث عن الأمن. هذه القيم المستوحاة من الغرب ما زال يُطالب بها في الوطن العربي من دون أن تكون هنالك قواعد أساسية متأصلة من عمق المجتمع العربي ذاته. ما سياسة التنمية الإنسانية؟ حقًّا إن هدفها تحقيق آمال الأفراد وتطلعاتهم على اختلاف أصنافهم وأعمارهم وأفكارهم ومشاربهم نحو الرفاهية عن طريق

عقد اجتماعي يسهم في بلورته كل الفاعلين الاجتماعيين والوكلاء السياسيين والشركاء الاقتصاديين بدءًا من الدولة إلى خارجها تجاه المجتمع التي تقوم عليه بما فيه هؤلاء الأفراد جميعهم؛ فالعملية إذ تقوم على إدارة فاعلة ونشطة بامتياز عن طريق تفعيل المؤسسات بواسطة القوانين والمشروعات رفقة برنامج عمل يقوم على المحاسبة والمراقبة والاستمرارية والترقية؛ أخذًا باهتمامات هؤلاء وتطلعات أولئك الأفراد بدءًا من أمنهم أولًا، شريطة الإسهام الجاد في بناء أقطارهم بكل حزم وجزم ما داموا ينتمون إليها ثانيًا: أي بمعنى أن الانتماء لا يتوقف على المطالبة بالحقوق من دون القيام بالواجبات لربط العلاقة بين الدولة والمواطن ما يؤهلهما على تخطي العقبات من خلال التنشئة والتعبئة والمشاركة بهدف تخطي الصعاب وتجاوز الأزمات في المجتمع العربي الواحد.

٤ . ٣ . ٣ الأمن القومي العربي بين أحادية النظرة وتعدد الأوجه

لا يحمل الأمن ثمة نزعة تشاؤمية عندما يتعلق الأمر بداخل الدولة؛ فالدولة عامة والدولة العربية خاصة بحكم تجربتها انطلاقًا مما وصلت إليه من مستوى لا يمكنها تحقيق الأمن على ثلاث أجندات متضاربة (الدول، المجتمعات، الأفراد)؛ إذا لم تتوافر هنالك نظرية أمنية متعارف عليها سلفًا من جهة، كما أن الأمر لا يتشكل اعتباطًا من أجل تحقيق أمن موزّع على هذه الأجندات من جهة ثانية. فلابد إذن من مصدر أمني يعد هو الموزّع على غيره من الأطراف حالة من الأمن بقصد تكاملها وتفاعلها. إن أهمية الدولة شيء محوري، بل مفصلي في المعادلة ومن دونها لا يكون هنالك نظام عام يقيم علاقاته بجميع الأطراف عن طريق تسيير كامل الكيانات الصغرى. إنها عملية تراجع وأن إرجاعها نحو خصخصة الأمن، لا يعني ذلك قط أنها

محل شك وأن ربطها بالتجربة الغربية لا طائل من ورائه؛ كونها ما زالت لم تلتحق بهذا المستوى وذلك لاعتبارات هيكلية وبنائية ووظيفية عطلتها عن اللحاق بها. هذا ما جعلها تفسر إلى حد ما في الحالة العربية بأن دولها ماهي إلا انعكاس للوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي السائد. كما لا يتحقق الأمن المجتمعي أو الأمن الإنساني في الوطن العربي إلا إذا تحقق أمن الدولة بحيث إن توفيره يتماشى بما لا يسمح لها أن تعتدي على الدول العربية الأخرى، أو تصبح محل تهديد من قبل مواطنيها. فكل من الأفراد الذين يشكلون الجماعة أو الجماعات يسهمون أولًا وبدرجات متفاوتة في أمن الدولة. أمن الدولة يعني تأمين مصادر الحياة لديها ولرعاياها من ولاءات ونفوذ وجباية الضرائب وحماية؛ بهدف تعزيز المواقع وبناء العلاقات وما إلى ذلك. لذا يبرز دور الأقليات ومدى دور هذه الجماعات التي تقطن أوربا أو أمريكا وهي مصدر تهديد لها على عكس البلدان العربية التي بها أقليات متواجدة منذ قرون وهي لا تشكل بحق تهديدًا أكثر متجددًا يحمل نفس الجسامة التي له عند الآخرين.

فالصراع الداخلي مستبعد إذن بحكم وتيرة العلاقة والتجربة لا من حيث الدولة العربية وأمنها أو الجماعات والأفراد الذين يشكلون المجتمع العربي، بل في البحث عن الأمن ذاته كقاعدة مكملة للأول. حقًّا إن الأمنين الأوربي والأمريكي قد حققا مستويات متقدمة ورائدة بعد أن أسهما في عملية التطور والرقي والرفاهية إلى درجة أن التخوف لديها سواء من قبل الدول أو الجماعات أو الأفراد لا يأتيها من الداخل، بل يأتيها من الخارج أكثر. أما الداخل العربي فهو ليس كذلك؛ لأنه بات مهددًا في معظم الحالات من الداخل والخارج معًا. هذه التهديدات أصبحت تشكل خطرًا، بل تحديًا مباشرًا على الداخل العربي وأمنه؛ وأن الدولة القُطرية العربية الواحدة تحتاج

لتعزيز مكانتها تطوير مستوى الأمن المجتمعي؛ بغية تفعيل القضية من هذه العوامل، بهدف تحسين صورتها حتى لا تدخل في صراع مفتوح معها ما دامت تتشكل وفقها. الأمر الذي يستدعي إعادة النظر وفق اكتساح تيار العولمة وانسداد أفق الدولة القومية وبداية ظهور فواعل وعوامل جديدة تهيئ الكرة لعالم جديد غير هذا العالم. وإذا كان الأمن يحمل توجهًا جديدًا، فلا بد من مراعاة أهميته ومكانته في الحالة العربية، ما دامت غير مستعدة على أن يكون لديها نفس المقاربة الغربية لما عرفته وما تعرفه وستعرفه في الآجال المتوسطة وبعيدة المدى. لكن تراجع الواقع العالمي في إطار الحرب الباردة وتداعياتها على جميع المستويات أحدث هذه الردة؛ نتيجة الخوف البادي في ظل غياب توازن القوى، ما انعكس على مصير العلاقات بين الدول من ناحية، وخارجها فيما يخص الأفراد والجماعات من ناحية أخرى. جاء ذلك عن طريق مصير هؤلاء جميعًا خوفًا من تراجعها وكيفية بنائها ما يضمن لها التآلف والتوافق فيما بينها أولًا، ثم فيما يخص روح التماسك والاستمرارية انطلاقًا من تأمينها ثانيًا. «لا تنحصر انعكاسات الحرب الباردة في النقاط المذكورة فحسب، بل هي كثيرة ومتشابكة ومعقدة إلى درجة صعوبة الفصل بينهما، وهذا ما سيتأكد عند دراسة مصادر التهديدات للأمن الإنساني وانعكاسات العولمة على مفهوم الأمن التي لا يمكن فصلها عن انعكاسات نهاية الحرب الباردة. وبالرغم من انعدام إجماع حول طبيعة وحجم التغيرات التي أحدثتها نهاية الحرب الباردة في مجال الأمن؛ فإن التصور قد أخذ بإعادة بناء مفهوم الأمن ووضع رؤية جديدة للمناهج الأمنية على المستوى النظري لتفادي حالة الفوضى والاضطرابات العالمية. بقي توسيع الواقعية لمفهوم الأمن محصورًا في الأمن القومي؛ لذا فالتصور النقدي لمفهوم الأمن باعتماده على ما أحدثته نهاية الحرب الباردة من تغيرات في طبيعة النزاعات وما

ينجم عن ذلك من تهديد للسلم والأمن الدوليين، أخذ يتساءل عمن يجب أن يؤمَّن: الدولة أم الأفراد أم الجماعات؟ فرأى أنه الفرد الإنساني»(حموم، المرجع نفسه، ص٣٥ـ ٣٦).

ولعل الهوية الجماعيةالوطنية هي التي تقف وراء ذلك في غياب المشروع القومي من دون أن يربط ذلك بتهديد الأقليات في الوطن العربي، بالرغم من كل ما مورس ضدها من إحباط وتهميش وتمييز إلى درجة أصبح معها عدم الأمن المجتمعي أو الإنساني محل جدل ومنبع تهديد لغيره: أي بمعنى آخر أن الوضع الأمني العربي أصبح ذاته مهددًا في هذه الأثناء ما دام أنه غير قادر على صياغة رؤى وبناء آليات تنهي وضعه من هذا الانحدار الذي يحمل في طياته أخطارًا داخلية وتهديدات خارجية. وذلك بحكم تراجع الدولة القومية وما برز عن طريق هؤلاء الأفراد والجماعات لا كعامل مكمّل في الحالة العربية، بل كمهدد وخطر يتشكل من رحم الدولة القومية. «لم يعد من الممكن إذن إقامة الدراسات الأمنية من خلال وضع الدولة واتخاذها مرجعية لها، كون المسألة الأمنية لم تعد تعني مجرد التوسع في التهديدات التي تمس أمن الدولة، وإنما فيما يجب أن يؤمن لضمان أمن الإنسان، لذا يجيب النقديون بمفهوم «الأمن الإنساني» فتهدف النظرية النقدية إلى إعادة نشوء العلاقات الدولية في توجه أكثر أخلاقيًّا وشمولًا؛ لتمكن الفرد من التحرر مما يهدده؛ مدرجة الدراسات الضرورية للأبعاد الاجتماعية والثقافية والمحتوى التاريخي، إذ يعد كل بناء للعالم السياسي نتاج تقاطع هذه الأبعاد وليس تجريدًا فلسفيًّا. إذن لم تكن التهديدات أبدًا موضوعية فهي نتاج بناءات اجتماعية وخطابية؛ أضف إلى ذلك محدودية الدولة أو«النظام الوستفالي» في ضمان أمن الفرد. فكثير من التهديدات أهملت من طرف المنظور الواقعي لمجرد أنها لا تشكل تهديدًا لبقاء الدولة، فلم تدرج بذلك في محيط الإستراتيجية أو أمن الدولة ولم يتم تأمين مجالها»(حموم، المرجع نفسه، ص٢٤).

كما أن معالجة قضايا الأمن وتحدياته تكمن في طبيعة السياسات العامة ذاتها التي انقادت بموجبها الدول العربية ومدى تأثيراتها المباشرة على البناء الداخلي والنتائج المحققة تبعًا لذلك. كما يمكن ربط ذلك في إطار ما قطعته من أشواط وخطته من مراحل وما ورثته من إرث مازالت تصوغ بموجبه سياستها الحكومية «التنموية». بحيث إن هذا لا يعني إقصاء ذلك من البرامج العامة بقدر ما لها من مسؤولية مباشرة في البحث عن مصادر آمنة، بل مُؤمنة لهذا الأمن الإنساني الذي يقل مقابل دعاوى حقوق الإنسان التي نراها في حقل المنظمات والهيئات الحقوقية والمهنية والعمالية المحلية والقومية والدولية التي ما زالت تناضل من أجل الدفاع عنها؛ عدا المشكلة المطروحة على الأمن المجتمعي أو الأمن الإنساني في الحالة العربية بحيث يقتصر الحديث عن السياسة الحكومية ذاتها التي لم توفق بين الحاجات الضرورية للمواطن وقضايا التنمية الشاملة مقابل تحقيق الأمن القومي كأحد منطلقاتها ومجالاتها بامتياز.

الفصل الخامس

الأمن القومي العربي

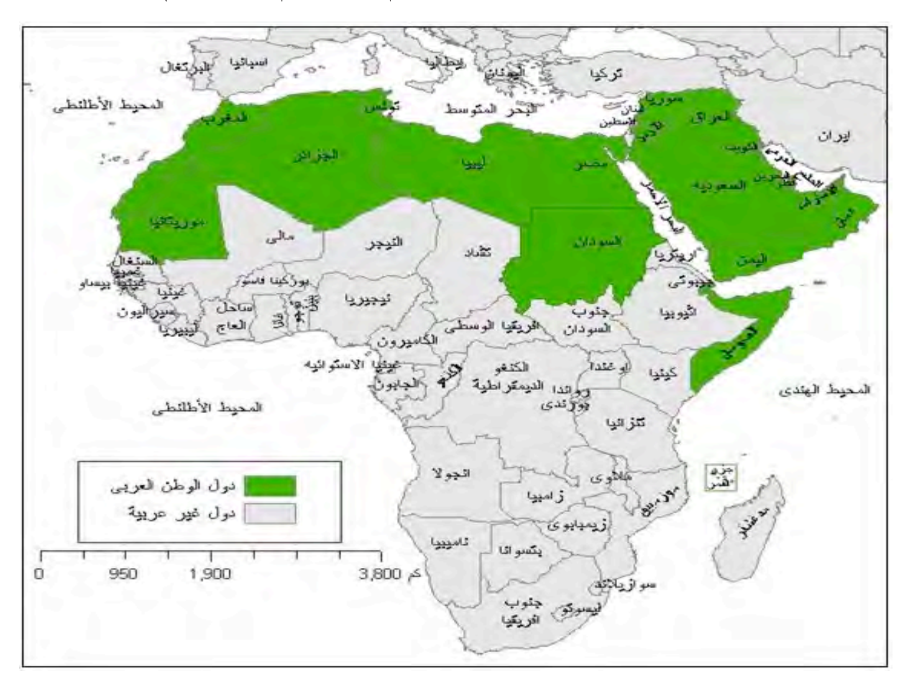
٥. الأمن القومي العربي

٥. ١ في المعادلة الأمنية العربية

تعتني الدولة القُطرية العربية بأهمية الأمن؛ نظرًا لمكانته القصوى في تحديد دوره كنهج للسياسة إن لم يكن طريقة لإيضاح معالم هذه السياسة أو تلك تماشيًا مع نظام الحكم ذاته بحكم أن الدولة هي المهددة بالدرجة الأولى في هذه الحالة. ومن هذا المنطلق وبحكم تاريخ وحدود تجربة الدولة القُطرية العربية سياسيًّا، وتخلفها اقتصاديًّا؛ نتيجة الريع المتوافر لديها في الداخل، فضلًا عن تلك الحروب العسكرية التي خاضتها أمام الكيان الإسرائيلي في الخارج ولم تنتصر فيها، الأمر الذي جعلها غير قادرة على تقوية الصف العربي؛ بهدف الدخول مجال البناء والتنمية الفعلية. ولئن كانت بيئة السياسة العربية ذاتها مصحوبة بعدم الاستقرار كبيئة فوضوية باعتبارها نتاجًا للعهد الاستعماري من جهة، وصعوبة التحول عبر كامل المجالات والقطاعات إلى المجتمع العربي الواحد بعد الاستقلال من جهة أخرى، وقد أملى كل من الداخل والخارج بدورهما معًا على تبني خيارات صعبة أيديولوجيًّا واقتصاديًّا وسياسيًّا وعسكريًّا. تزامن ذلك مع إطار السياسة الخارجية للدول العربية التي انقسمت فيما بينها عشية إحرازها استقلالها وذلك إما بالتوجه صوب الطرح الليبرالي (المعسكر الغربي) وإما بالتوجه صوب الطرح الاشتراكي (المعسكر الشرقي)؛ ليتم حينئذ تعميق ذلك الفارق بين الدول العربية ذاتها على المستوى الإقليمي وهو ما لا يضمن روح التعايش السلمي والتكامل الاقتصادي العربيين.

وقبل التطرق إلى الأمن القومي العربي فلابد من تحديد الموقع الجغرافي للوطن العربي بحيث يحتل ما بين دائرتي عرض ٢° جنوبًا و٥، ٣٧° شمالًا،

وبين خطي طول ٦٠ ° شرقًا، و١٧° غربًا ما عدا دولة جزر القمر التي تقع عند دائرة عرض ١٢° جنوبًا. يغطي مساحة تقدر بـــ١٤,٤٦٩,٢٩١ كلم٢، أي بنسبة ١٠,٢ ٪ من اليابسة، ويشتمل على ٢٢ دولة بعدد سكاني يقدر بـــ ٣٦٧ مليون نسمة في تقديرات عام ٢٠١٥م معظمهم من الشباب.



الموقع الجغرافي للوطن العربي وعلاقاته المكانية

يطل الوطن العربي على البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط والخليج العربي والبحر العربي، ويطل على محيطين هما: المحيط الأطلسي غربًا والمحيط الهندي شرقًا، كما أن وجود الوطن العربي بين ثلاث قارات هي: آسيا وإفريقيا وأوربا جعله يحتل مكانة مرموقة عند أبنائه كما عند أعدائه على إثر الهجمات والتحرشات التي عرفها تاريخ المنطقة باعتبار أن أراضيه تتوسطها كل من آسيا وإفريقيا بحيث يفصل بينهما البحر الأحمر.

لماذا أمن الدولة إذن؟ تجربة الدولة القُطرية العربية قليلة ومحدودة في هذا الإطار، ما أملى فعلًا خيارات صعبة المسالك بحكم أنها غير قابلة على دمقرطة الحياة السياسية كوازع في تصلب مواقفها؛ نتيجة الإرث الكولونيالي الممتد في الذاكرة والوعي والممارسة. كما يعبر هذا البعد بحق عن تناول السياسة تجاه الشأن العام والرعية والمصير بالعنف واللجوء إلى القوة والمجابهة ليس إلا. وعلى هذا الأساس غلب على استرجاع الوطن الأم فكرة الحرب في استرجاع ما أخذ بالقوة واستخدام العنف بالمقابل، الأمر الذي تمخض عنه هذا التصور في معالجة قضايا الآخر (الوطن والمواطن) دون أن يرتقي فعل السياسة إلى ميادين أخرى أكثر إنتاجية وفاعلية وحيوية.

وإذا كان الأمر على العكس من ذلك فإنه يصب حول فكرة البقاء السياسي ليس تبعًا «للبيئة الفوضوية» فحسب، بل إلى المعطيات الموضوعية التي تقوم عليها الدولة القُطرية العربية سواء بحكم مشروعاتها الداخلية (السياسات العامة) أو مواقفها السياسية الخارجية (السياسة الدولية) من دون إشراك الجميع ومن أجل الجميع. هذه التجربة الخاصة والفريدة من نوعها في آن واحد ترى في فكرة الاستقلال مكسبًا عظيمًا لا يمكن المراهنة عليه. وبالتالي فإن اغتصابه يشكل «خيانة عظمى في حق الوطن»كونه مؤسسًا لإحدى دعائم الوحدات السياسية بامتياز. إن تأثير كل من الاقتصاد الريعي أو شبه السياحي على الدولة القُطرية العربية قد عمل على تقليص حجم السياسة لديها بعدما جعلها تنتظر بحكم الداخل غير الناضج(المجتمع) والخارج الغاصب (العالم الخارجي) مصادر وهمية أو فعلية للتهديد. هذا ما يؤكد التخوف فعلًا من هذا الوضع الاستثنائي كأساس لامتداد هذا التهديد المباشر من خلال شراء الذخائر الحربية العصرية من أجل تعزيز الدفاعات العربية المقاتلة عن طريق اقتناء العتاد العسكري الحديث، حيث يمثل حدود

التسلح في منطقة الشرق الأوسط بمفردها نسبة تشكل حوالي ١٩٪ من الواردات العالمية ما بين ٢٠٠١م و ٢٠٠٥م (Revue le Monde,2010, p.54)؛ الأمر الذي جعل من عدوى التهديد الأمني العربي أن يبقى بوجه عام حدوديًّا: أي بمعنى آخر داخليًّا بين دولتين عربيتين أو أكثر كواجهة لطبيعة النظام الإقليمي العربي ذاته (جرجس، ١٩٧٩م). ولعل الهاجس الأمني لسيناريوهات الحرب مع إسرائيل يعد أحد المرتكزات للنظام الإقليمي الأمني العربي لا بهدف التسلح فحسب، بل فيما عرفته الدول العربية فيما بينها من صراعات ونزاعات تفوق حجم التدخل السافر للكيان الصهيوني في المنطقة العربية كاملة؛ إذ تتعدى حدود الحرب الباردة العربية التي صورها مالكولم كير Malcolm Keer. إن إعادة إنتاج النظام العربي مقابل الهزات والصدمات تجاه ميادين وقطاعات متعددة تنطلق من الأمن وما يليه. كما يمكن القول بأنه ربما هو الذي أملى مثل خيار الحرب كنتاج لهذه المنظومة الأمنية بحيث إن رجل السياسة العربي لم يصل به الحال إلى تفعيل رؤية سياسية جريئة وهادفة في الموضوع لكي يؤخذ بها تبعًا.

وبكلام أدق، يمكننا القول بأن حالة الضعف هذه مازالت ضاربة بأطنابها ليس فقط في تبني السياسات سواء أكانت أمنية أم غيرها؛ بهدف دمج مفهومية الأمننة Conceptualization of Securitization داخل اللعبة على الرغم من كل ما يحاك ضدها من تهديدات وتحديات يصعب الفصل فيها بسهولة. لكن بحكم تداخل الرؤى وتشابك المصالح وتعدد المواقف لم نتوصل إلى مفهوم محدد وموحد في هذا الخصوص؛ إلا أن الأمر يعود في اعتقاد بعض المحللين إلى دور الإستراتيجية وفنونها في التخصص والإحاطة بموضوعات الدولة والمجتمع معًا في تبني خطى وخطوات أكثر موضوعية وإيجابية مما هي عليه اليوم إلى ما ينبغي أن يكون. إذ لا بد من الإشارة في هذا

الصدد مثلًا إلى حالة العلم وعلاقته بالنسبة إلى البحث العلمي في الوطن العربي عن طريق الجامعات ومراكز البحث والمجلات المتخصصة كنتاج لتطوير المجتمعات وتحسين وضعية الأفراد من علماء ومفكرين وفلاسفة؛ فضلًا عما تنفقه الدولة القُطرية العربية الواحدة فيه قياسًا ببقية الميادين والقطاعات الأخرى؛ مقارنة بالدول الأجنبية الأخرى، وذلك بهدف رد الاعتبار للفرد كونه جوهر الاقتصاد وأداته الفاعلة في تطوير المؤسسة والوكالة والمرفق العام بما ينعكس على المجتمع بالتطور والتنمية والرقي قياسًا بإسرائيل؛ لأن للأمن القومي علاقة وطيدة بهذه الحقول التنموية؛ بهدف النهوض باسمه في المجتمع الواحد من دون الدخول معه فيما لم توفق السياسة في تحقيقه عن طريق الحديث عن الصراع بإفشاء الفوضى وغياب الأمل وكثرة اليأس «(...) لابد من التذكير بأن واقع البحث العلمي في البلدان العربية يعاني من قصور واضح في تلبية الحاجيات المحلية؛ نظرًا لغياب الرؤية الواضحة نحو دور البحث العلمي في مختلف القطاعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإستراتيجية، ما يحتم وضع وحدات للبحث والتطوير في مجالات دقيقة، والاهتمام بتطوير التنسيق بين البلدان العربية لضمان تعويض النقص الحاصل في نظم المعلومات، وعقبات التبعية العلمية والتكنولوجية»(الموصدق،٢٠١٢م، ص ٤٧).

كما تتخلص الدولة بموجبها من كل مضايقة أو اختناق لمشروعها السياسي: أي بمعنى آخر فإن الزيادة في الأمن تعني نقصانه من خلال البحث عنه؛ وإن في الخوف من الآخر نتيجة تورط دوائر ولوبيات وجماعات الضغط في الداخل والخارج ما يدعو إلى التحصين والتسلح خوفًا منه؛ بهدف الدفاع عن النفس، وإن الوضع الأمني بحكم أنه في هذا المستوى فإنه سيزداد تدهورًا شيئًا فشيئًا. وربما لم تكن هنالك حرب متعارف عليها على الإطلاق،

لكن مجرد القيام بدور خاص من هذا القبيل، فإنه يهدف إلى التخويف والكر والفر وجس النبض بلوغًا إلى مصالح أكثر نفعًا بحكم أن الدول ليست أفرادًا بالرغم من أن الذين يقودونها تجاه الآخرين هم أفراد. بيد أن الدول لها خطابها الخاص ونظامها الداخلي الخاص الذي تنفرد به بحيث لا يعرفه إلا من هو داخلها وليس كل ما هو خارجها.

إن مبدأ البقاء السياسي في الحكم مقابل تصعيد أجندة الأمن القومي يستند إلى طبيعة الدولة وليس إلى ميدان المعركة، حيث إن السياسة في شقها الغالب تحمل شيئًا من القوة العسكرية بحجة البقاء في سدة الحكم. وذلك يعود إلى التشكيلة السوسيولوجية والنفسية والثقافية والتاريخية للدولة القُطرية العربية وهي تبني أولى التجارب لها في حقل التسيير البيروقراطي والإداري والاقتصادي والعلمي...إلخ. لكن بحكم أن المنظومة الأمنية متفرعة من هذه الحقول إن لم تكن أحد أركانه؛ فإنه كثيرًا ما يرتبط أمن الدولة بدولة الأمن جراء ما عرفته البلاد العربية عشية إحرازها استقلالها بدخولها موجة من الثورات الداخلية بإحداث سلسلة من الترتيبات العسكرية التي تزيد على العشرات من الانقلابات العسكرية ضد الأنظمة السياسية العربية آنذاك (بركات،١٩٨٤م، وخلدون ٢٠٠٤م)، وذلك بهدف إنشاء جبهة اشتراكية موحدة وموالية للشرق ضد تدخلات «الرأسمالية الغربية» (الإمبريالية الجديدة) كقاعدة خلفية لتصفية الاستعمار الجديد. ولعل غياب السياسات العامة الهادفة ذات الحمل القومي لكل أطيافه وأطرافه قد قلص من مفهوم الدولة وجعلها مدافعة عن ذاتيتها بدلًا من المجتمع نفسه. هذا ما جعله يناصبها العداء في كثير من المرات لإعلان التملص من قبضتها عن طريق اللجوء إلى العنف واختلاس المال العام والتهريب والإرهاب (إضعاف داخلي وإحراج خارجي). بيد أنه لمن الضروري إذن إنشاء أمن

قومي يقوم من الداخل أولًا؛ ليتم ربطه بالخارج ثانيًا: أي بمعنى آخر أن الأمن الإقليمي كثيرًا ما يحمل تفسيرًا لوجوده على الأرض ما دامت أن المنطقة كانت ولا تزال تعرف هزات خطيرة متصاعدة بحكم أنها جذابة وحساسة عبر التاريخ للمعتدين والمغتصبين أكثر منها للمناصرين، وذلك نتيجة للتطورات والتداعيات التي يعرفها العالم وآثارها على الشرق الأوسط تحديدًا. وقد يشكل معظم هذه التهديدات خطورة أمنية؛ قياسًا بتلك الطروحات المفاهيمية في حقل الأجندة الأمنية على اختلاف المدارس الأمنية الثلاث (كوبنهاجن، ابريستويث، باريس) وبحكم تعاظم المخاطر وتصاعد الأزمات التي تتسع وتتقلص في المجال الأمني مقابل ذلك، الأمر الذي يجعله يتعدد ويتنوع بحسب فواعله وعوامله.

وبموازاة ذلك يبقى الحقل الأمني غير واضح المعالم من جهة، وضعيف الهيكل البنيوي لمرجعيات البحث المتصلة بطبيعة الأمن القومي العربي وخصوصياته المتولدة عن واقعه من جهة أخرى. ولعل موضوع الأمن بصفة عامة والأمن القومي العربي بصفة خاصة محاصر من اتجاهين أساسيين هما:

١ـ الاتجاه الداخلي المرتبط بفشل التنمية الشاملة بوجه أعم.

٢ـ الاتجاه الخارجي الذي تمثله إسرائيل ومشروع الشرق الأوسط الكبير؛ الأمر الذي قلّص من جهود الدولة القُطرية العربية بالرغم مما قامت به حتى الآن بصراعها وبرهاناتها على الواقع العربي بعيدًا عن مستقبله وتحدياته وفقًا لما انجر عنه من انقلابات وثورات وعصيان مدني منذ حقبة الاستقلال وإلى يومنا هذا؛ علمًا أن النظام العالمي الجديد ميال بطبعه إلى القوى النافذة فيه سياسيًّا واقتصاديًّا وعسكريًّا وليس تلك الخارجة عن نطاقه أو تعيش على هامشه

باعتبارها غير مؤهلة على التأثير فيه بحكم البون الشاسع الذي يفصلها عنه تاريخيًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا وعلميًّا وتكنولوجيًّا... إلخ. يتزامن ذلك مع السباق نحو التسلح في الوطن العربي بين دوله باعتباره رمزًا للأمن القومي الذي يسيطر عليها.

الجدول رقم (١١) يبين الحالة العسكرية لجيوش الوطن العربي عام ٢٠١١م

الدولة	حجم القوات المسلحة العاملة فقط بالألف	ميزانية الدفاع بالمليار دولار أمريكي	الترتيب العالمي للقوات المسلحة	الدولة	حجم القوات المسلحة العاملة فقط بالألف	ميزانية الدفاع بالمليار دولار أمريكي	الترتيب العالمي للقوات المسلحة
مصر	٤٧٩	٧,١٥٠	١٦	السودان	١٠٩,٣	١,٩٩١	-
السعودية	٢٣٣,٥	٣٩,٢٠٠	٢٦	تونس	٣٥,٨	٠,٥٤٨	-
سوريا	٣٠٤	١,٨٠٠	٣٥	صومال	١٧,٦	-	-
العراق	٢٧٦,٦	١٧,٩٠٠	٣٦	عمان	٤٢,٦	٤,٠٤٧	-
الجزائر	٤٣٥	٦	٣٨	المغرب	١٩٥,٨	٣,٢٥٦	-
ليبيا	١١٩	١,٥٠٠	٣٩	موريتانيا	١٥,٩	٠,١١٥	-
الأردن	١٠٠,٧	١,٤٠٠	٤٣	الإمارات	٥١	١٥,٧٤٩	-
اليمن	٤٠١	٠,٤٩٠	٤٨	جيبوتي	١٠,٥	٠,٠٣٧	-
لبنان	٦٠	٠,٨٧٥	٥٢	البحرين	٨,٢	٠,٧٣١	-
كويت	١٤,٥	٤,٧٠٠	٥٣	المجموع	٢٩٢١,٨	١٠٨,٣٠٥	-
قطر	١١,٨	٠,٨١٦	٥٥				

المصدر: http://www.globalfirepower.com & http://www.sipri.org

يختلف حجم القوات المسلحة بحسب الجدول رقم ١١ السابق عن تلك العقيدة العسكرية لدى جل الدول العربية، وذلك وفقًا للنفقات المُعدة في هذا الشأن بحسب طبيعة وتكوين كل دولة عربية ذاتها لا من حيث الأولوية التي توليها لأهمية الأمن فحسب، بل لسيطرة فكرة الأمن لديها كذلك؛ فالدول العربية واحدة لكنها تختلف في اقتناء السلاح الذي يعد من البوابات الأساسية في ضبط حالة الدولة القُطرية العربية في فرض سياستها الأمنية المرتبطة ببقية السياسات الأخرى. تتزايد حاجات التسلح بأحجام مختلفة؛ لكنها متعالية مع الأخذ في الاعتبار المخاطر والتهديدات سواء أكانت داخلية أم خارجية، الأمر الذي ينضوي تحته ذلك الإرث العسكري تاريخيًّا الذي طال المنطقة منذ قرون، خاصة تلك المحاذية للكيان الإسرائيلي الذي يطغى عليه من الزاوية الجيوإستراتيجية ذلك الهاجس الأمني الواسع؛ فضلًا عن إيران ومشروعها النووي تجاه دول مجلس التعاون الخليجي.

بيد أن هاجس الأمن هذا لا يخلو من الأهمية بمكان من هذا الاتجاه ما دامت القوى الفاعلة وحلفاؤها ينقادون وراء كل ما يؤسس لها قوة أخرى في هيمنتها وإحكام سيطرتها على العالم ونوافذه. ومن هذا الأساس، فلا بد من التأكيد على أهمية الأمن كمعطى أولي في حفظ السياسات العامة، شريطة أن يكون نابعًا منها: أي بمعنى متأصلًا فيها وليس منقادًا تحت وطأة الآخر أو خاضعًا لسيطرته عليها، وإلا فقد مصداقيته بحكم الالتزام بخط الدفاع فقط؛ فالوطن العربي كبقية الأوطان والأقاليم والمناطق الأخرى في العالم يعرف شيئًا من عدم الضبط للسياسات العامة بين الحكومات والمجتمعات العربية على أساس عدم التوافق بينهما. بينما التباعد هو الذي يفصل بينهما في غياب قواعد صلبة وآليات مدنية تحكم هذا النزوع الذي تراهن عليه الدولة القُطرية العربية في الدفاع عن مصالح من هم في أجنحتها بعيدًا

عما ينتظره المجتمع الواحد منها. لكن مسألة الأمن القومي العربي بالرغم من تفعيلها وتفاعلها مع قضايا أخرى؛ فإنها تبقى هشة تجاه التحديات الداخلية والرهانات الخارجية التي تمليها الصعوبات والتحولات التي تفرضها السياسة الإقليمية والدولية على الوطن العربي. ومن هذا المنطلق، يمكن القول بأن «الوطن العربي وأمنه القومي كانا أول الخاسرين نتيجة التحولات العميقة التي حدثت في بلدان الكتلة الاشتراكية السابقة وتفكك الاتحاد السوفياتي وانهياره وما نجم عن ذلك من فتح باب الهجرة لليهود السوفيات إلى فلسطين، استجابة للضغوط الأمريكية والإسرائيلية ورغبة في تحقيق بعض المكاسب التي كان يسعى غورباتشوف للحصول عليها من الولايات المتحدة. ومن ثم فإن تهجير هؤلاء اليهود إلى فلسطين يأتي على حساب العرب الفلسطينيين من خلال برامج الاستيطان وقضم الأراضي العربية ومنحهم إياها لإقامة المزيد من المستوطنات وفرض أمر واقع جديد، يصعب معه تحقيق تسوية للصراع العربي الإسرائيلي وإعادة الأراضي المحتلة إلى أصحابها» (أبولبدة،٢٠٠١م، ص٦٩،٧٠).

تاريخيًّا، ومن زاوية المقارنة، فقد دخل الأمن القومي الأمريكي مثلا حيز التنفيذ من قبل الكونغرس الأمريكي بدءًا من عام ١٩٤٧م كوسيلة أساسية في عمل الإستراتيجية للتخطيط السياسي من أجل ضمان ما يعزز من سياسة الدولة تحت شعار الدفاع أو الأمن القومي الداخلي؛ فهو شعور إذن بعدم الخوف بشقيه المادي والمعنوي ـ النفسي والجسدي ما يضمن انسجام المجتمع الواحد ويؤهل الدولة على مواصلة البرامج والمناهج بما يدفعها نحو التألق بين الدول: أي بعبارة أخرى أن كل ما يقوم عليه المجتمع وتنتجه الدولة لا يذهب أدراج الرياح من أي كتلة أو جهة كانت سواء أكانت داخلية أم خارجية تدعي الغلبة.

إن مدلول الأمن القومي الأمريكي يبقى هو الغالب، نسبة إلى الوجود الأمريكي في العراق والإسرائيلي في فلسطين على التوالي، بحيث إن هنالك مستشارين للأمن القومي(منذر، ٢٠٠٨م، ص٤). بحكم التطورات التي تعرفها الولايات المتحدة الأمريكية تحديدًا على المسرح الدولي. وما يفرضه المنطق الاصطلاحي للأمن ذاته من تداخلات وتشابكات؛ بهدف مكافحة الإرهاب العالمي عن طريق خصخصة المؤسسات الأمنية بما فيها الأمن، والاستخبارات، والاستشارات...إلخ. لكن توسيع رقعة الحروب الاستباقية نتيجة تمادي الأمن وتداعياته أصبحت تفرض منطق التعامل مع الشركات الأمنية عن طريق التعاقد، هذا ما يدعو فعلًا إلى زيادة في الميزانية المخصصة للأمن القومي والمقدرة بـ ٧٥٠ مليار دولار سنويًّا (www. Kanaan on live.org/)

كما أصبح مفهوم الأمن بحسب المختص في شؤون الأمن القومي بيري بيوزان مفهومًا عصيًّا على الصياغة الدقيقة، يكتنفه الغموض لدى محاولة تعريفه. لكنه يبقى بالغ الدلالة؛ لأن غياب التحديد الدقيق يوفر للنخبة السياسية والعسكرية هامشًا واسعًا للتنظير الإستراتيجي واستخدام القوة (المرجع نفسه). لكن السؤال الذي يثار في هذا الخصوص هو: لماذا هذا الخلل بحجة الاندفاع نحو هاجس الأمن تحديدًا؟ إن نقص فاعلية السياسات العامة وعدم اكتمال نصابها من النضج والعطاء والإنتاج بالانضواء لكامل أطياف المجتمع الواحد يجعلان من النفور من حولها ما يقوض دعائم الأمن والسلم من خلال البحث عنهما مجددًا. وعلى هذا المنوال، يأخذ الاستقطاب الأمني منعرجًا حاسمًا في الحفاظ على درجة الهدوء والسكينة بحسب طبيعة كل مجتمع وثقافته؛ علمًا أن الأمن القومي يترنح بين الصعود والهبوط تبعًا لطبيعة المجتمعات والسياسات المتخذة في شأنه. لقد جاء مفهوم الإرهاب

عن طريق محاربته بعدما تم تغييب سياسة الحوار بين الدول ـ الحضارات، وذلك من أجل تكاثف الجهود الدولية عن طريق المساعي الحثيثة؛ بهدف الحد من صوره وأشكاله؛ فالأمن القومي هو الوجه الخفي لما هو معروف على أرض الواقع؛ كونه يأتي تحصينًا لما هو مكتسب في انتظار توسيعه وفرضه على الآخر أفرادًا وجماعات ودولًا. يتماشى ذلك مع ما يخطط له وما يراد له التخطيط في الوصول إليه في المستقبل المنظور. إنه فعلًا منطق تعميق مكتسبات القيم وذلك ليس تحت طائل التهديد فقط (فولفرWolfers، بتروسن Peterson، سيبينيوس Sepennious)، بل في توسيع نطاق المطالب والمنافع الأخرى غير المعلنة رسميًّا.

ومن هنا تتعزز مكانة الأمن القومي وأهميته البالغة وفقًا لطبيعة السياسات المنتهجة، بل في التأكيد على عمق الفكر الإستراتيجي بوجه أعم باعتبار أن الأمن القومي يعد أحد فروعه إن لم يكن أحد مؤسسيه بامتياز؛ لأن في غيابه لا معنى للإستراتيجية ولا يمكن أن تنمو وتتطور بغية تخليص المجتمع الواحد من تناقضاته والنهوض به بما يضمن توازناته، ويكفل تطلعاته ويرشد حكمه. ولعل غياب الوحدة العربية وعدم القدرة على تبني مشروع حضاري في هذا الخصوص مقابل ما يجري عليه الحال في كل من السودان والصومال وتفتيت الدولة ـالوطنية لديهما من جهة، وما تمر به كل من فلسطين والعراق وسوريا ولبنان من جهة أخرى، يعد بمثابة عدم الاهتمام بأمن المنطقة وتداعياتها بحكم ما تمر به يوميًّا وما يراد إدخاله فيها مستقبلًا من طرف بعض القوى الإقليمية والدولية المناوئة لها تجاه هذه الأجندات الصعبة والخطيرة معًا مقابل ما يُطلب منها تحقيقه قاعديًّا.

إن غياب الوحدة السياسية والإدارية للمنطقة العربية هو الذي أملى عليها خيارات الأعداء بإقصاء طموحات الأبناء بالرغم من وجود ثمة

(أمن عضوي) لدى الشعوب والشعور دائمًا بالوحدة المنسيّة. وذلك يعود إلى التشكيلة النفسية، والسوسيولوجية، والتاريخية، والثقافية للذات العربية وتعاطيها للموضوعات المهمة في السياسة العامة من جهة، وضرورة التعامل مع النظام الدولي من جهة أخرى. إن طبيعة التحديات والتهديدات المحدقة سواء أكانت داخلية أم خارجية على حد سواء لم تعمد على ترقية مفهوم أمن إقليمي يؤخذ به؛ نظرًا لتداعيات المسلك الإستراتيجي في معالجة وإثراء القضايا العربية بصفة عامة. الأمر الذي لم يمنح الصلة الكاملة من حيث توافر الشروط واللوازم، حيث لا معنى للشأن العام والجهود المبذولة بقدر ما يهم التوصل إلى سياسات هادفة بعد دراسة ميدانية مستفيضة وفعلية ومن كل الجوانب والجهات.

ولعل الأمن يشكل إحدى فواعل هذه السياسات العامة؛ نظرًا لأهميته البالغة في تفعيل وتثمين كامل السياسات الأخرى التي تأخذها الدول والحكومات على عاتقها؛ لذا حري بنا إذن أن نرصد لهذه التوجهات ما يضمن شرعيتها ومطابقتها أرض الواقع قياسًا بما يعترضها من نقائص وسلبيات قد تؤول أمنيًّا على أنها مستهدفة أو مرفوضة من طرف جهات ودوائر أخرى لا تخدم مصالحها؛ فالأمن القومي العربي تكمن أولى تجلياته في هذا الصدد؛ نظرًا لعدم بلوغه مستوىً من التمرس والعطاء ليس في الدفاع عن المكتسبات المحققة فحسب، بل في توسيع دائرته ما يشمل الفرد والإدارة والاقتصاد والإبداع...إلخ. أي بمعنى آخر بما يضمن عرى العلاقات الثنائية بين الحاكم والمحكوم على مستويات متعددة ومتنوعة تنبع أصلًا وأساسًا بما يخدم روح المواطنة والمشاركة والتعبئة على مستوى الوعي أولًا، ثم على مستوى الفكر ثانيًا، وأخيرًا على مستوى الممارسة ثالثًا. أي أن طبيعة التهديد ليست خارجية بالمرة بقدر ماهي كذلك داخلية تنبع من وسطها وهي محل

العمل الأمني بامتياز في بعث أسس في التصور والتطبيق على خلفية افتراض أن التهديدات تأتي من الخارج.

وفي السياق ذاته جاءت الحرب الأمريكية على العراق عام ٢٠٠٣م لتكشف عجز الدول العربية عن بلورة تصور أمني وإقليمي متكامل، وتؤكد أنه لا يوجد نظام أمني حقيقي يجمع بين دول المنطقة، وأن ما هو قائم في واقع الأمر، نظرية تحمل اسم الأمن القومي العربي تعبر فقط عما يجب أن يكون (Barry and Ole Waever,2003) كما أن عدم التفعيل لمنظومة الجيش العربي الموحد في مواجهة خطر العدوان الإسرائيلي من خلال ما يستحوذ عليه من مستوطنات عبر ضم الأراضي الفلسطينية أمام مرأى ومسمع من العالم أو التدخل السافر الذي يقوده التوسع الإسرائيلي في جنوب لبنان من أجل دحض المقاومة اللبنانية التي قادها حزب الله بين عامي٢٠٠٨ ـ٢٠١٢م. قد جعل من تدخل القوات الأمريكية في موازاة ذلك في العراق من خلال نشر قوتها العسكرية على الأرض بمثابة تغطية لمسئوليتها القانونية والأخلاقية مقابل إجبار العراق تحت تأثير التحالف الدولي على مغادرة الكويت باسم الشرعية الدولية.

لكن الإشكال القائم حول الأمن القومي العربي هو عدم تماشيه مع ما عاشه ويعيشه الوطن العربي من تجزئة تجاه الوحدة كنظام ضامن لأمن المنطقة، نظرًا لمكانتها القصوى في العالم من جهة، ومن ثم غياب النظرة السياسية والإستراتيجية والاقتصادية في تفعيل ذلك النظام من جهة أخرى. هذا ما جعل فعلًا الدولة القُطرية العربية ليست منقسمة عما يحدث أو ضعيفة لما يجري على ترابها نتيجة غياب قنوات الحوار وأساليب الدمقرطة وآليات التنمية الشاملة. هذا ما جعل فعلًا من الدولة القُطرية العربية الواحدة أن لا تعيش تحت طائل البحث عن الأمن الداخلي أو الخارجي أو كليهما معًا

مع الدول القُطرية العربية الأخرى؛ فانقسام الصف العربي حول القضية الفلسطينية تجاه إسرائيل جعل من مجموع الدول القُطرية العربية منقسمة على نفسها بين ممانع ومعتدل، الأمر الذي قوَّض من دعائم التجانس السياسي والتفاعل الأمني والتقارب الإستراتيجي والتعاون الاقتصادي.

إن إفشال الملف الفلسطيني من داخله هو إحباط كامل لطموح الأنظمة العربية من داخلها دون اللجوء إلى القوة الخارجية كتأجيج للغليان الشعبي بكل وسائله الممكنة، كما يجري عليه الحال في كل من العراق وسوريا وليبيا والسودان... إلخ. أي بمعنى المراهنة على فك العزلة على إسرائيل عن قرب وعن بعد حتى يتسنى لها إفشال مخططات الوحدة بالتقليص من خطورتها؛ نظرا للتهديدات التي تحملها بوادرها، بحيث لا يمكن تفنيد الأمن القومي العربي بربطه بما تقوم به إسرائيل دون أن يقوم به الأمن القومي العربي نفسه بالمقابل. ولربما أكثر منه ما دامت الرهانات تتسع بحجم المخاطر والتحديات لبنية الحكم وتداعياتها على كامل المنطقة العربية. «إن اسرائيل في عدوانها على الدول العربية لا تنظر إليها كدولة بصفة ـ منفردة ـ بل تراها ككتلة واحدة، وبالتالي فهي تهتم ولا تبالي بخطر الدولة ـ القطرية مهما بعدت عنها أو قربت، جغرافيًّا، وإنما تأخذ بخطر مجموع الدول العربية، ومعنى هذا أن إسرائيل تعتقد بأن الخطر العربي الذي يهدد وجودها ومستقبلها هو ذلك القائم على (نظام أمن جماعي) ملزمة أحكامه، قوية أسسه، صلبة أعمدته، واضحة معالمه، معبرة ترتيباته عن المشهد العربي العام، إنه باختصار الأمن القومي العربي».(www asbar.com // ar/monthly-2015)

فالأمن القومي العربي بالرغم من حضوره في مجالات الدولة دفاعًا عن السيادة الوطنية؛ إلا أنه غائب بمعنى الكلمة مقارنة بأمن إسرائيل ما يضمن تفوقه عن طريق تطويق السياسة العربية؛ كونها محل صراع وتجاذب

للقوى الإقليمية والدولية. وعليه تباينت المواقف وتعددت الرؤى واختلفت السياسات بحكم عمق المنطقة وثرائها من جهة، وقلة أنظمة الحكم بها تفتحًا وتزامنًا مع العصر، بحكم ما يحاك ضدها دون إقدامها على الرد والمبادرة من جهة أخرى؛ الأمر الذي جعل من إسرائيل تتبنى في «سياستها تجاه الوطن العربي إستراتيجية المحاصرة، أي تطويق السياسة العربية، وهو ما يعرف بسياسة شد الأطراف Peripheral Doctrine ثم بترها، كما حدث في السودان والتي انتهت بظهور دولة جنوب السودان في ٩ يوليو ٢٠١١م بناء على رغبة دولية قوية لفصل جنوب السودان، حيث تلاقت جميع المصالح الأمريكية والإسرائيلية وحتى الإفريقية ممثلة بدول الجوار في إثيوبيا وكينيا وأوغندا حيث دعموا جميعًا قوات التمرد بقيادة جون قرنق ومن بعده سلفا كير؛ بهدف التواجد الفعلي على أرض جنوب السودان التي ترى إسرائيل والولايات المتحدة فيها أفضل وسيلة للسيطرة على العمق الإفريقي، وتهديد الأمن القومي العربي عامة، والمصري والسوداني خاصة، وبشكل مباشر؛ إضافة إلى الحصول على النفط السوداني من الجنوب والاستثمار به»(المرجع نفسه).

وفي المقابل نرى إسرائيل تمتاز بحضور مكثف في إرتريا خاصة في جزر دهلك في البحر الأحمر، حيث الاستعداد على الاستحواذ على مصادر المياه هو الهاجس الأساسي لديها والذي بدأ من أجله التسابق عليه بين الدول تحسبًا لما بعد نضوب الطاقة. تمثل ذلك من خلال بناء قواعد عسكرية في شمال إفريقيا؛ بهدف تقليص حجم التعاون بين كل من مصر والسودان في قناة السويس في غياب ما يضمن ثمة خطًّا دفاعيًّا أمنيًّا عن المكتسبات التي يريد الآخر الانقضاض عليها وجعلها من صلب اهتماماته. وقبل أن نربط موضوع الأمن القومي العربي بتلك التحديات والرهانات، فلا بد من التأكيد على صوره وأشكاله قبل الولوج في البحث عنه بعيدًا عن واقعه ومضامينه، نظرياته

وميادينه؛ لأنه لا بد من التأكيد عليه في هذا المنحى ما دام أنه أساسي وفي غيابه كثيرًا ما تنفد طاقاته وتنضب قواه وتهتز أركان الدولة ويعيش المجتمع شيئًا من الفوضى العارمة، تبعًا لما يجري عليه الحال في كل من العراق وسوريا والسودان يضاف إلى ذلك القضية الفلسطينية إن لم يُرد إتلافها في المقابل؛ بهدف التغطية عليها في القطر الواحد ومن داخله. لقد يتزامن ذلك في غياب مسار التسوية من الداخل والخارج ما يضبط دينامية التحول نحو الإيجابي. وعلى هذا الأساس نرى صراع كل من إيران وتركيا على المنطقة العربية يزداد ويتفاعل في غياب التعاون الإستراتيجي والتكامل الاقتصادي العربيين ما يرفع من شأنها بإقصاء خصومها على الاختراق والمناورة.

إن غياب الأمن العربي هو الذي سمح لأوطانه بأن تكون أرضًا قابلة للتأثير أكثر بالحضور الأجنبي خاصة الأمريكي منه. ولقد يعود بنا الأمر إلى تشكيلة الدولة القُطرية العربية من حيث الكيان كوحدة سياسية من جهة، وطبيعة السياسة المنتهجة من قبلها من جهة أخرى، وهما من المحددات الأساسية في التموقع أو التراجع نحو الخلف فيما يخص بناء السياسات وتبني الإستراتيجيات. كما يرتبط ذلك بالنتائج المحققة على الأرض ومدى جدواها في توسيع رقعة المكتسبات أو البحث عن قيم البقاء من حيث الزاوية الأمنية البحتة. لقد يتعذر فعلًا في هذه الحالة ضرورة الوصول إلى ما ينطلق منه الأمن القومي العربي الذي تراجع كثيرًا وما زال بحيث أن الأمر لم يعد يرتكز على الدفاع عن حدود الإقليم الواحد، بل من حيث تفعيل العلاقة بين المؤسسات والسياسات ما يضمن قوة الدولة وتفاعل المجتمع معها. جيوبوليتيكيًا: كل دولة لا تتوقف عند حدود ما؛ لأن ذلك قد يضعفها احتمالًا مقابل النهوض بالمجتمع الذي تنتمي إليه، الأمر الذي يجرها إلى

البحث عن القوة من خلال السيطرة عليها؛ بهدف إفشائها في كل الميادين والقطاعات ما يضمن سر نجاحها أو فشلها على حد سواء.

كما أن الإرث السياسي أو الفخ السياسي الذي وقعت فيه الدولة القُطرية العربية هو عدم تفاعلها مع السياسة من منظور إيجابي بما يوسع من داخلها حظوظ التفاؤل وينمي لديها مجال القوة في تفعيل صورتها بالرغم من ضخامة الأجهزة لديها (دغبار،٢٠١١م، ص ١٠). وكأنها تعيش طفرة تاريخية مع نفسها في غياب ما يقوي من صيتها في مخيلة المواطن العربي من خلال فرض هيبتها تجاه الأجنبي. إنه مسار صعب المسلك باعتبار أن التراجع أو الفشل قد دبَّ في كيانها منذ زمن وهي في صراع مع الذات للخروج من أزمتها البنيوية والهيكلية والبيروقراطية؛ بسبب استحواذ نخب وعصب مسيطرة على دواليب الحكم، وذلك نظرًا لما تقوم به من سياسات ناجحة أو فاشلة تجاه الشأن العام على حد سواء. ومن هذا المنظور تصاغ النظرة تجاه الأمن القومي بكل أبعاده وأشكاله ما يدافع ويحمي ما تقوم به الدولة من سياسات سواء أكانت داخلية أم خارجية حتى لا تكون بدورها هذه السياسات ضارة لها أو في صراع معها على شكل تهديدات ومخاطر تريد النيل منها. وقد يعود بنا الأمر إلى ضرورة التأكيد أن في غياب هذا الطرح تبقى الدولة هي مصيدة السياسات المضادة في الداخل والخارج على أساس أن فكرة البنائية أقل بكثير من سياسات التفتيت والتفكيك. ويجدر بالذكر أن التحديات في البلاد العربية تتفاوت من إقليم إلى آخر، فمنها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي ومن حيث التحديات الراهنة، فإن البطالة مثلًا أصبحت تشكل ما بين ١١ إلى ١٤ ٪ في دول شمال إفريقيا (المغرب، الجزائر، تونس)، من مجموع ٢٢ مليون عربي عاطل عن العمل بحسب الأمانة العامة للمصاريف العربية بتاريخ ٠٣/٨/ ٢٠١٥م، ما جعل موانئها تتخذ معبرًا

نحو جنوب أوربا وملاذًا لذلك الشباب المتصاعد في حين تشكل هذه الهجرة غير الشرعية تهديدًا مباشرًا للأمن القومي الأوربي على أراضيه؛ فضلا عن أن قضية الصحراء الغربية تعد هي الأخرى تعثرًا في مسار بناء الوحدة المغاربية منذ عام ١٩٨٩م من دون الوصول إلى تسوية نهائية لها تسهم في مقاربات للسياسات الاقتصادية والتجارية والمالية والأمنية في هذا الخصوص.

بالإضافة إلى ليبيا والسودان والصومال التي تجتمع كلها في غياب الإطار السياسي والأمني، سواء تعلق الأمر بالحدود أو بالتسيير البيروقراطي نحو تخفيض البطالة بالرفع من مستوى دخل الفرد؛ فضلًا عن أن تبقى هذه الدول على محك بؤر التوتر المتزايد بتزايد المشكلات المطروحة لديها دون الوصول إلى حلول نهائية خوفًا من التفتت والانهيار الذي تغذّيه إما الحرب الأهلية وإما التدخل الأجنبي الكاسح ما ينعكس سلبًا على قدرات الأمن القومي العربي ذاته. علمًا أن مصر هي الأخرى ما زالت مهددة بحسب الدراسات المتخصصة من الخطر المحدق بها والمتمثل على حدودها الشمالية الشرقية عن طريق حوض النيل من جهة، وبروز دولة جنوب السودان باعتبارها واجهة مهددة لأمن مصر القومي من جهة أخرى.

وإذا كانت إسرائيل هي المغذّي لهذه السياسة الأمريكية الخارجية في المنطقة العربية باعتبارها حامية لها من خلال الدفاع عنها بربط أمن المنطقة بأمنها، الأمر الذي يجعل منها محطة لتنامي التحديات من خلال إفراغ محتواها من كل رد فعل مضاد يساوي قوتها؛ بالإضافة إلى تنامي ظاهرة الإرهاب التي أصبحت تهدد الأمن القومي العربي من طرف الأفراد والجماعات الإرهابية لتغطية معارضة أنظمة الدول وسياساتها.

وفي حمأة هذه الصراعات، يمكن أن يضاف إلى ذلك التحدي الخارجي المتمثل في كل من تركيا وإيران وإسرائيل، ما جعل المنطقة العربية تدخل

موجة من التقلبات في أنظمة الحكم (دول الربيع العربي) نتيجة عدم قدرتها على تطوير آليات الحكم لديها ما يضمن الأمن والاستقرار والتنمية الشاملة. ومن بين من أسهم بطريقة أو بأخرى في تفجير وضع الأمن القومي العربي؛ إيران وتركيا في آسيا الصغرى والوسطى خاصة مع بروز الأولى في منطقة الخليج كقوة نووية عن طريق مفاعلها النووي المدني أو العسكري؛ أما الثانية فهي تناور نسبة إلى إرثها العثماني الغزير تاريخيًّا وكقوة إستراتيجية في حلف الناتو نسبة إلى ضلوعها في منطقة الشرق الأوسط من أجل دخولها النادي الأوربي الذي لم يقبل بها حتى الآن مع إعطائها مدة زمنية طويلة من أجل الاستعداد إلى ذلك. ولعل انفجار الاتحاد السوفياتي السابق عمل بدوره على بروز قوى متصارعة فيما بينها وأخرى صاعدة وبعضها الآخر في طور التفتيت ما يوحي بالمخاوف في حال غياب توازن بين القوى الإقليمية والدولية. إن إضعاف العراق إبان حرب الخليج الثانية منذ عام ٢٠٠٣م، قد قوى بالمقابل دور إيران وتركيا في المنطقة؛ الأولى دخلت معها الحرب ثماني سنوات من ١٩٨٠ـ١٩٨٨م، أما الثانية فإنها ترى في بروزها قوة ذات حجم متوسط يمكنها انتهاج سياسة أخرى ضد ما يجري في العراق وسوريا مؤخرًا. الأمر الذي يسمح لها بدخول النظام الدولي الجديد كقوة قديمة لإحياء عهد الإمبراطورية المتجدد. هذا ما تراه الولايات المتحدة الأمريكية في تركيا كحليف إستراتيجي إلى جانب إسرائيل إذ بامكانه أن يعمل على تحقيق توازنات أمنية، وعسكرية، وسياسية في المنطقة تحسبًا لترتيبات جيوإستراتيجية من أجل إعادة النظر في بناء الخارطة الشرق أوسطية. وذلك على أساس أنها «بحاجة إلى تركيا للاستمرار في إخضاع العراق باستخدام سلاح الضغوط المائية، وإثارة النعرات القومية والتلاعب بورقة الأقليات للإبقاء على العراق ضعيفًا مفسخًا لا يقوى على إعادة بناء اقتصاده واستعادة

تماسكه وبسط سيادته على أراضيه، وبالتالي تتمكن الولايات المتحدة من إنجاح سياستها الرامية إلى احتواء العراق. هذا من جهة، ومن جهة أخرى العمل على تخريب اقتصاد سوريا وتدمير أمنها الغذائي عن طريق استغلال الورقة المائية ضدها. ومن ثم مضاعفة الضغوط السياسية والأمنية عليها لإرغامها على القبول بالشروط الإسرائيلية في إطار مفاوضات تسوية الصراع العربي الإسرائيلي»(www. asbar.Idem).

وقد تتوسع دائرة الأمن القومي العربي من خلال إضعافه بإخراج الصراع العربي ـ الإسرائيلي من زاوية المجابهة أحيانًا، والتفاوض أحيانًا أخرى إلى تضييق الخناق عليه بجعله يمتد خارج حدوده المعروفة سلفًا. ذلك ما يتضح مليًّا من خلال انعدام الدراسات الكيفية حوله بالرغم من صعوبة الموقف وتماطل السياسات الناجعة حوله ما يقلص من التهديدات ويزيل المخاطر من خلال الخطر المركزي المتمثل في إسرائيل التي تناور في هذا المنحى بعزل شمال السودان عن جنوبه. وذلك بهدف التقليص من دور مصر القومي على أساس أنه «لم ينفصل التوجه الإسرائيلي صوب الساحة السودانية، مستقرًّا بكثافة الحضور والدور في جنوبه، عن معادلة الصراع العربي ـ الصهيوني، وإنما يشكل أحد أبرز أهدافه، وجزءًا من منظومة الأمن الإسرائيلية القائمة على التفوق العسكري، واكتساب الشرعية وكسر العزلة والهيمنة والتحكم في المنطقة»(أبو لبدة، المرجع السابق، ص ١١٩).

ويجدر بالذكر أن المعطى الفكري والأيديولوجي للقومية العربية لم يعمل على إنجاح عملية تأطير الوعي قياسًا بالرهانات الإقليمية والتحديات الدولية (سعد الدين، ٢٠١٢م، ص٨٦) بحكم أن الخطر ما زال قائمًا، بل تفاقم في غياب سياسات الإصلاح والتوعية والبناء. الأمر الذي أحدث شرخًا واسعًا مع ظهور ظاهرة التطرف الديني للجماعات المتشددة وأصبح

التغيير يراد له المرور بالدعوة إليه عن طريق العنف والعنف وحده: أي بعبارة أخرى بالانقلاب السياسي والانفلات الأمني: إن حدود مجال السياسة ربما هو الذي أعطى بالمقابل هذا النزوع نحو التديّن في ظل تمادي المادية المرتبطة بالرأسمالية الليبرالية في العالم؛ علمًا أن الشعوب ذات الثقافات الشفوية غير قادرة على تحقيق دول المؤسسات التي لا يرغب الجميع في تأسيسها بالنفور منها والتحايل عليها؛ ليعم النموذج الأجنبي، بل ليصبح هو الخيار الأمثل. ومن هنا تتحدد معالم السياسة على ضوء العامل البشري ومدى قدرته في رصد الوعي الذي هو مسئول عنه في تحديد مدى أهميته في تجذره وتفاعله ما يضبط حركيته في جلب الأفراد والجماعات نحو القيم والمثل وتحقيقها على أرض الواقع.

إن الأمن ليس تطلع الدولة على حساب المجتمع، بل يشترك كلاهما في خط واحد وفق رؤى وأهداف تجعلهما يخضعان إلى مستوى راق جدًّا في الإحاطة والتعامل والحركة على الأرض. ولعل هنالك طروحات متوافقة أحيانًا، ومتضاربة أحيانًا أخرى. كما لابد من التفاعل نحو صياغة مثل هذه المواقف في ظل تنامي المخاطر واتساع رقعة التهديدات التي ينبغي التصدي لها من جهة، مع إبراز ومعالجة جذورها بكل روية وحكمة حتى لا تتكرر من جهة أخرى. إن أمن الدولة يوازي أمن المجتمع، بل يلتقيان ويتكاملان عند خط واحد لا ينفصمان عنه؛ باعتبار أن الواحد منهما مكمّل للآخر. «يعتقد البعض أن الأمن القومي لدولة أو أمة يرتبط كليًّا بقوتها العسكرية القادرة على صون أمنها من كل خطر. إن هذه القوة أو القدرة ليست وحدها التي تحمي الأمن؛ فالأمن القومي يحتاج إلى قدرات سياسية واقتصادية وعلمية. إن القدرة العسكرية هي جزء من كل وليس في مقدور دولة ما تحقيق أمنها إذا كانت عاجزة عن الحد الأدنى من استقرارها الداخلي القائم على الحد

الأدنى من العدالة والمساواة والتنمية. إن انتهاك الحقوق والحريات، وغياب المبادىء الديمقراطية، وشدة الظلم الاجتماعي، والاستئثار بالحكم، تؤدي في كثير من الأحيان، إلى تعريض أمن الدولة للخطر. وبما أن العلاقة بين الأمن الداخلي والأمن الخارجي علاقة جدلية؛ فإن عدم الاستقرار الداخلي أحيانًا عند حدوث تدخل خارجي من شأنه الإساءة إلى استقلال الدولة» (المجدوب، ٢٠٠٩م، ص ١).

ومن هنا ينفرد الشق العسكري في صياغة المحتوى عن العمل السياسي المحنّك في ضبط تداعيات الموقف مع إبراز هذه القوة على مستويات متعددة قد تتسع إلى ميادين واتجاهات متنوعة تعمل على صياغة أرضية مشتركة نحو المفاهيم والمعتقدات ما يصوغ من مقومات ومبادىء تضمن هذا التوجه في ظل تنامي المخاطر وقلة التسويات. ولعل المشكلات المطروحة وكيفية معالجتها هي التي باتت تطرح جملة من التحديات والرهانات بحسب تطور المجتمع الواحد عن طريق منافسة الدولة بواسطة بروز فواعل جديدة News Actors ما يضيِّق إلى حد ما من طبيعة الأمن نفسه؛ نتيجة دواعي وشروط تحقق ما يتبعه من رقي وتطور وتنمية. كما لا يخلو موضوع الأمن القومي من قوة الدولة وسيطرتها على كل ما يعيق من قبضتها عن طريق ما تحمله من مشروعات هادفة تقوم على تخطي كل ما يسبب لها أضرارًا ويعصف بها نحو المخاطر سواء أكانت داخلية أم خارجية.

٥ . ١ . ١ الأمن في الإسلام

وعلى ضوء هذه المؤشرات يمكن القول بأن الإسلام كغيره من الديانات السماوية الأخرى جاء من أجل التأكيد على أهمية الأمن القصوى عن طريق مبادئه السمحة، فيما يخص رشاد سلوك المسلم قصد بناء المجتمع الإسلامي.

وذلك على أساس أن الأمن يشكل عموده الفقري الذي يقوم عليه الحكم في الإسلام لا في توسيع دياره وذلك بين دار السلم ودار الحرب فحسب، بل على أساس تأمين الأوضاع والأصقاع خوفًا من تآكلها أو احتوائها عن طريق تدخلات وتحرشات الآخرين. لغويًّا الأمن مشتق من الأمان والأمانة، وقد أمنت فأنا آمن، وأمنت غيري من الأمن والأمان. كما يعد الأمن نقيض الخوف، أي بمعنى ضد الخيانة للمبدأ والعقد. والقرآن الكريم جاء بدوره معبّرًا بوضوح بربط الأمن بالخوف ﴿... وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ ﴿٤﴾﴾ (سورة قريش)، فضلًا عن قوله تعالى:﴿وَهَٰذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ ﴿٣﴾﴾ (سورة التين). أما المكان الآمن فكان يعنى به في التنزيل مكة المكرمة.

وجاء الأمن في الإسلام أيضًا تحصينًا للثغور وحمايةً للقلاع، خوفًا من اعتداء المعتدين عليها، وذلك من أجل اجتثات جذور الخوف وتعويضه بالاستعداد المباشر ليوم الزحف من دون أن تداس الكرامة الإنسانية أو يذلّ أصحابها. وذلك مصداقًا لقوله تعالى: ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ۖ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا ... ﴿٩٧﴾﴾ (سورة آل عمران). وذلك بهدف حفظ النفوس والأعراض والأوطان؛ قصد تحقيق نشر الطمأنينة والسكينة كما جاء في قوله تعالى:﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا ۖ فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَاذْكُرُوا اللهَ كَمَا عَلَّمَكُمْ مَا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ ﴿٢٣٩﴾﴾(سورة البقرة). الأمر الذي ربطها بالعبادة وفقًا لقوله تعالى: ﴿... فَإِذَا اطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ ۚ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا ﴿١٠٣﴾﴾(سورة النساء). لا لشيء وإنما من أجل دفع الضرورة التي يتولّد عنها الضُّرر. والضرر كل ما هو ضد النفع إذ يقول تعالى:﴿... كَأَنْ لَمْ يَدْعُنَا إِلَىٰ ضُرٍّ مَسَّهُ...﴿١٢﴾﴾ (سورة يونس). والضرر هو كل ما يعوق النفس المسلمة من داخلها أو يضعفها من خارجها؛ كونها حالة واردة في الطبيعة البشرية والتي قد لا تعمل على توسيع نطاق

التعامل مع أعضاء المجتمع الإسلامي فيما بينهم وتجعلهم في موضع ضعف مع خصومهم. لذا جاء الضُّر يعبّر عن سوء الوضع في ارتباط السلوك به أو التأثير عليه حتى يصدّه عن سواء السبيل بحيث جاء على شكل «إلحاق مفسدة بالغير، والاضطرار؛ افتعال من الضرر، وهو حمل الإنسان على ما هو فيه من الضرّر، سواء أكان الحامل من داخل الإنسان كالجوع والمرض، أم من خارجه كالإكراه» (بن مبارك، ١٩٨٨م، ص ١٢ـ٢٢).

بينما أعطى نبي الإسلام محمد ﷺ معنى شاملًا وواضحًا لمفهوم الأمن عندما قال في الحديث الشريف: «من أصبح منكم آمنا في سربه، معافى في جسده، عنده قوت يومه، فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها» (المباركفوري، حديث رقم (٢٤٤٩) ٧/ ١٠). وجاء الأمن القومي من منظور البعض الآخر بمثابة حماية الفرد من تلك التهديدات التي تطاله عن طريق التحرر من عقدة الخوف تجاه الشيء أو الآخر. وبالتالي فإن الأمن القومي «هو ذلك التوصل إلى درجة إشعار الفرد بالطمأنينة في ظل القضاء على كل الأخطار التي يمكنها أن تهدد وجوده أو أملاكه عن طريق التوصل إلى وسائل كافية لمواجهة ذلك. كما يعد الأمن القومي نتاج وثمرة الجهود المشتركة بين الدولة والأفراد للحفاظ على حالة التوازن الاجتماعي في المجتمع» (عبيد، ١٩٨٨م، ١٢٣).

٥. ١. ٢ النظرة العربية للأمن القومي

قبل التطرق لمفهوم الأمن كونه متغيرًا نسبيًّا بحسب طبيعة كل مجتمع وثقافته، سياسته واقتصاده المسيطر؛ فإنه يشمل تلك القيم التي تحافظ بدورها على المجتمع في البقاء؛ فضلًا عن تلك القدرة التحررية التي تجعله يمنع ذلك التهديد سواء أكان مباشرًا أم غير مباشر للقيم العليا، أفردية كانت

أم جماعية من أجل الاحتفاظ بالعيش الكريم في كنفها. «إن إزالة مكامن الخطر ومصادر التهديد تعد من القيم الأساسية للأمن باعتباره مكونًا محوريًّا من الزاوية الأمنية للفرد والجماعة الواحدة على حد سواء. أما على مستوى الدول؛ فإن هنالك مقومات عدة تضم المقومات الجيوبوليتيكية التي تشمل حجم الرقعة الجغرافية، والتضاريس أو طوبوغرافية الأرض، والموقع الجغرافي والمقومات الاقتصادية، والمقومات الاجتماعية، والمقومات السياسية الداخلية منها والخارجية»(المغازي، فؤاد، ٢٠١٢م، ص ٤).

ولعل أمن الأفراد في إطار الأمن الإنساني يشمل البعدين السياسي والعسكري وذلك من أجل حماية الكيان السياسي للدولة؛ بالإضافة للبعد الاقتصادي الذي يتناول حاجيات المجتمع عن طريق تحقيق سبل العيش والرزق وأسباب التقدم ووسائل الراحة وغيرها. أما البعد الاجتماعي فهو يدعو إلى أمننة الروابط الاجتماعية عن طريق الانتماء إلى الهوية المشتركة من أجل تحقيق الولاء؛ فضلًا عن البعد الأيديولوجي الذي يدعو إلى حرية الفكر والمعتقد؛ بهدف الحفاظ على العادات والتقاليد بواسطة القيم السائدة في المجتمع. أما البعد البيئي فهو يقوم على صحة المواطن عن طريق الدعوة إلى بيئة خالية من التلوث لكل من الأرض والماء والهواء والفضاء.. بيد أن الأمن في مجموعه يقوم على الحد من تلك التهديدات والمخاطر سواء أكانت داخلية أم خارجية أم من كليهما معًا. وذلك من خلال تبني إستراتيجية قوامها تنمية وسائل الحكم لدى الدولة مقابل تطور المجتمع من جهة، وإعداد خطط ومخططات مماثلة تصد كل تهديد داخلي أو خارجي بواسطة بناء قوة عسكرية دفاعية (الشرطة والجيش) من جهة أخرى. لكن إشكالية الأمن القومي باتت تطرح أكثر من تحدٍّ سواء أكان داخليًّا أم خارجيًّا أم

من كليهما معًا، وذلك انطلاقًا من الفرد ـ الأسرة، المجتمع ـ الدولة، الأمن القومي ـ الأمن الإقليمي، الأمن المجتمعي ـ الدولي.

ومن هذا المنطلق أصبح الأمن القومي ليس معرضًا من داخله فحسب، بل مهددًا من خارجه كذلك، خاصة بالنسبة لدول العالم الثالث عامة والدول العربية خاصة. نجد ذلك ماثلًا للعيان على عكس الدول الأوربية أو الولايات المتحدة الأمريكية، حيث إن الأمن القومي لديهما نراه مهددًا أكثر من الخارج؛ إلا أنه متوافر بالداخل بقسط كبير جدًّا بحكم تطوره إلى درجة أنه أصبح يتماشى مع طبيعة التنمية المتواجدة لديهما، كما يقول ماكنمارا المدير السابق للبنك الدولي. وذلك باعتبار أن كليهما يتماشيان مع بعضهما البعض؛ بهدف تقليص حجم المخاطر وإزالة التهديدات إن لم تكن هي الداعية في العمق إلى ذلك: أي بمعنى آخر أن المشكلات الداخلية ومنها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كثيرًا ما تدفع إلى تقليص مستوى الأمن عن طريق غياب التنمية الشاملة التي تنعكس سلبًا على الخارج أو يكتسحها الخارج بتهديداته ومخاطره (العسكرية). وذلك يعود إلى أن الدول الكبرى ومن خلال البيئة الدولية ذاتها ما زالت تطمح في الدخول عن طريق مصالحها وأهدافها المسطرة لاحتلال الدول الأخرى الأقل وزنًا والأضعف حجمًا منها في ميزان القوى.

٥. ١. ٣ الأمن القومي العربي بين الفكرة والمشروع

تشكل مفهوم الأمن القومي العربي إثر انتهاء حروب التحرير التي واكبت موجة الاستقلالات السياسية العربية بعد انجلاء الظاهرة الاستعمارية من المنطقة العربية؛ لذا يعزى طابع الأمن القومي العربي إلى مدى قدرة الأمة العربية لا من حيث حماية حدودها من التهديدات والأخطار

المحدقة بها فحسب، بل في كيفية التعامل معها معًا؛ لضمان بقائها انطلاقًا من الداخل وعلاقاته بالخارج كذلك. ومن هذا المنظور جاءت بعض الكتابات التي قدمت طروحات حول مفهوم الأمن القومي العربي والمتمثلة أساسًا في أنه: «قدرة المجتمع على مواجهة جميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة الحادة والمركبة للعنف»(سويد، ١٩٩٢م،ص ١١)، بينما دعا آخرون إلى التركيز على أساس أنه: «تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تشهدها داخليًّا وخارجيًّا، وتأمين مصالحها، وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديًّا واجتماعيًّا؛ لتحقيق أهدافها والغايات التي تعبر عن الرضا العام في المجتمع»(المرجع نفسه)؛ فضلًا عن وجود شرطين مهمين لإقامة أمن حقيقي وفعال وهما:

١ـ وجود نظم ديمقراطية حقيقية موحدة أو متحدة أو متضامنة أو حتى متفقة على خطة عمل أمنية شاملة لحدودها الجغرافية.

٢ـ وجود تنمية شاملة واقتصاد متكافىء ومتكامل تحت قيادة قومية مؤمنة بحق على خطة شعوب الوطن العربي بوحدته أو باتحاده (الهزايمة، المرجع السابق، ص ٨١).

كما يهدف الأمن القومي العربي إلى تحقيق مطالب من أجل تحقيق مكاسب وانتصارات تغوضي عنها الطرف بحكم ظروف ونشأة الدولة القُطرية العربية ذاتها وحالة المجتمع العربي الواحد لا في الاحتفاظ بشعار الأمن القومي كمعطى أولي فحسب، بل كمكسب للوطن العربي. يتجلى ذلك في تفاعل وتداخل دوله وسياساتها ما يعزّز من مكانة الدولة القُطرية العربية على ضرورة التعامل مع غيرها من الدول القُطرية العربية الأخرى لا من خارجها، بل بما تحمله كل دولة قطرية عربية على حدة من تطلعات وتطورات من أجل النهوض بالوضع العربي المشترك. ولعل هنالك ما يقوي

هذا الإطار العام لمفهوم الأمن القومي العربي عن طريق جملة من الاعتبارات منها ما يلي:

أ ـ أمن الفرد العربي: وهذا يتطلب وعيًا من الدولة القُطرية العربية لمشكلات الأفـراد داخـل حدودها وأهمها: متطلبات الحرية والديمقراطية والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص؛ بالإضافة إلى متطلبات الحياة اليومية، وأهمها: الغذاء والصحة والتعليم والثقافة.

ب ـ أمن المجتمع العربي: ويتطلب وعيًا من الأقطار العربية لمشكلات المجتمعات القائمة فيها، سواء أكانت عرقية أم قبلية أم طائفية أم طبقية، وهذا يتطلب تنمية مشاعر التسامح والتكافل الاجتماعي.

ج ـ أمن الدولة أو أمن الأمة أو الأمن القومي: وهذا لا يتحقق إلا بأمن الفرد وأمن الجماعة،

وتوفير متطلباته المشار إليها، ضمن إطار مشترك ومتكامل في الكيان السياسي للأقطار العربية(الهزايمة، المرجع السابق، ص٨١ ـ ٨٢).

إن الحديث عن القوة القومية العربية شيء ضروري جـدًّا، بل إستراتيجي؛ كونه يسمح بمضاعفة الجهود؛ انطلاقًا من دور الفرد وعلاقاته بالمجتمع الذي ينتمي إليه (دور المواطنة عن طريق عمل المجتمع المدني) من جهة، وعلاقة المجتمع بالدولة من جهة أخرى. يتواكب ذلك في ظل ما حققته السياسة العربية حتى الآن بما فيها الأمن القومي العربي الذي ظل يخضع بدوره إلى مثل هذه المتغيرات؛ كونها الأساس في تخطي ما سبقها وما ينتظرها من تفعيل لهذه السياسات جميعها أو تلك في ظل التداعيات والتحديات التي تحاك ضد الدولة القُطرية العربية الواحدة إن لم يكن جميعها. لكن لا يتأتى ذلك إلا بالطرق السلمية وبالأساليب المشروعـة التي تختلف باختلاف

الموقع الجغرافي والثروات الباطنية التي يزخر بها وما تتبناه في علاقاتها بالسياسة الخارجية مع الدول الكبرى. ولعل العوامل المؤثرة مباشرة على المساحة الجغرافية بما فيها الحدود والموارد الباطنية وأساليب استغلالها هي المسيطرة على فكرة التطور، وذلك من أجل خلق أرضية للتجانس البشري والتكامل الاجتماعي والتفاعل الاقتصادي والاستقرر السياسي في الوطن العربي.

كما برز الاهتمام بالأمن القومي العربي National Security في سبعينيات القرن الماضي، خاصة بعدما تفجر الصراع العربي ـ الإسرائيلي، الأمر الذي خوّل لمشروعات الجامعة العربية إعادة صياغة ميثاقها المتعلق بالأمن القومي، خاصة في المادة الأولى من الميثاق الذي تضمن: أن الأمن القومي العربي يرى أن كل عدوان على إحدى الدول العربية يعد عدوانًا عليها جميعها. هذا ما كرسه البيان الختامي لدى القمة العربية المنعقدة في الجزائر عام ١٩٨٨م، من خلال تكريس دعوته على حماية الأمن القومي وصيانة الأرض العربية بعدما أكد بأن الأمن القومي العربي وحدة لا تتجزأ؛ لكن السؤال الذي يطرح نفسه وبإلحاح هو: إلى أي مدى يمكن احتكار الأمن القومي العربي من قبل المؤسسة العسكرية؟ ويتزامن ذلك في هذا الخصوص مع وجود دوريات ومجلات علمية تتناول قضية الأمن القومي العربي؛ لكن من خلال نظرتها الخاصة؛ فضلًا عن انتشار المعلومة الأمنية عن طريق جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية؛ بالإضافة إلى مراكز البحوث والدراسات الإستراتيجية في كثير من الأقطار العربية.

ونشير في هذا الصدد إلى أنه وفي ظل هذا التحول، فإن وجود رؤى واجتهادات علمية من قبل بعض المفكرين والأكاديميين العرب حول الأمن القومي العربي لاتجدي شيئًا ما دام الأمن لم يرتق بعد إلى مستوى عال،

وبحكم أن هؤلاء قد آثروا عدم طرق مجال الأمن لما يشكله من حساسية للقيادات السياسية (الإقداحي، ٢٠٠٩م، ص١٤). لكن ظروف النقلة النوعية من العهد الاستعماري إلى حقبة الاستقلال الوطني هي التي أبرزت جملة من الإشكالات الداخلية والتحديات الخارجية؛ كونها فرضت على الأمن القومي العربي، بل المطلوب الدعوة من أجل صياغته على أصول علمية وتوجهات فعلية، في إطار سياسي يضمن وجوده على أساس أن يعالج بسياسة أكثر عقلانية؛ بحكم تأثيره المباشر على الواقع المعيش، كما أن وجوده مرتبط بالآخر في ظل استهدافه إن لم يكن يعالج على شكل صيغ وخطوات جادة تأخذ في الحسبان الفرد باعتباره مواطنًا مقابل دوره في المجتمع تجاه الدولة والعالم الخارجي معًا. وذلك من أجل ضبطه وفق سياسات أكثر انفتاحًا وأشد قوامًا؛ وأن بروز الأمن القومي العربي عن طريق الجيل الأول من الباحثين العرب كان مرتبطًا بالتحديات الكبرى التي كانت تواجه مصيره بشدة ومنها ما يلي:

١ـ مواجهة الوطن العربي جملة من التحديات منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي إن لم تستجمع معًا تحت مظلة الأمن القومي العربي ذاتها؛ نتيجة البيئة الداخلية المتولدة عنها؛ فضلًا عن ظروفها الخارجية المحيطة بها إقليميًّا ودوليًّا. إن دخول العراق مثلًا في حرب مع إيران بداية الثمانينيات من القرن الماضي والتي دامت ثماني سنوات قد عمل على تراجع الأول وخصوصًا بعد خوضه حربين متتاليتين هما: حرب الخليج الأولى والثانية بالرغم من الخسائر المادية والبشرية؛ الأمر الذي جعل العراق ينمي قدراته العسكرية في المنطقة ضد النفوذ الإيراني عن طريق بناء المفاعل النووي الذي تم تدميره من قبل العدو الإسرائيلي عام ١٩٨١م، وواصل اكتساحه وغزوه

للبنان عام ١٩٨٢م؛ ثم ضرب مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس عام ١٩٨٧م.

٢ـ بروز أمن الدولة القُطرية العربية عن طريق مشكلات الحدود عقب انجلاء الاستعمار؛ لتدخل حينئذ في صراع مع بعضها البعض في إعادة رسم الحدود؛ كونها مصطنعة من قبل سياساته المجحفة سواء أكانت تلك الدولة تحت الحماية أم خاضعة للاستعمار المباشر باعتبارها كانت تشكل لديه كيانات تخضع لسياسته ولا تمارس السياسة في عهده. وكانت هذه النقائص والسلبيات تمثل فعلًا جملة من التحديات سواء أكانت داخلية أم خارجية. أما بخصوص الخلافات الحدودية، فقد بادرت السياسة العربية بعقد لقاءات ومشاورات أسفرت عن تسوية هذه الخلافات الحدودية التي تطلق عليها معاهدة الأخوة والصداقة سواء تلك التي عرفتها معاهدة تسوية الخلافات الحدودية ما بين السعودية والعراق والأردن واليمن، أو معاهدة الأخوة والتحالف بين السعودية والعراق واليمن، أو معاهدة الطائف بين السعودية واليمن. وبالرغم من الانتقادات الموجهة لهذه المعاهدات؛ فإنها جاءت بمثابة رد الاعتبار في ظل ترتيب الأولويات الداخلية قبل الحديث عن الوحدة العربية من خلال ربط غيابها بهذه المعاهدات ولربما بحثًا عنها بطريقة أو بأخرى.

لكن الانتقال بموجب ظاهرة الصراعات العربية من خارج الوطن العربي، وفي ظل غياب هذه الوحدة العربية بين دوله خلال الحقبة الممتدة من بعد عام ١٩٤٥م كان يشكل إحدى العقبات الرئيسة في ظل غياب الدولة القطرية العربية نفسها لما يلي هذه المرحلة، وأن حقبة ما بعد الحرب

العالمية الثانية كانت ترتبط بمدى تأثير القومية العربية عليها. وذلك بحكم أن الصراعات العربية ليست منتظمة، بل دورية لدرجة أنها تتسم بالشمولية خوفًا من تحولها إلى صراعات إقليمية التي بإمكانها أن تتحول بموجبها إلى نزاعات دولية.

بيد أن الآليات الدبلوماسية المستخدمة في هذا الشأن غير مجدية، بل ضعيفة بالمرة من أجل إدارة الصراعات المثارة في المنطقة العربية على خلفية أن الجامعة العربية لم توفق في تحقيق تسوية لكل هذه الصراعات؛ كونها تشكل أحد إفرازات الفترة الاستعمارية، كما كانت تشكل بحق عائقًا محوريًّا في النهوض بدعائم التنمية الشاملة في الآجال المتوسطة وبعيدة المدى، بدءًا من هذه النزاعات الحدودية التي تفرض اللجوء إلى لغة الحوار وتغليب منطق التسوية السلمية بالوسائل الدبلوماسية. «وهناك عدد كبير من الخلافات حول الحدود بين الدول العربية بحيث يمكن القول أن كل دولة عربية تقريبًا تعتبر طرفًا في نزاع حدودي أو أكثر مع دولة أخرى؛ ما يعتبر خطرًا على الأمن القومي للدولتين المتنازعتين، بل وللأمن القومي العربي، حيث إن هذه الخلافات الحدودية تؤدي إلى نزاعات عسكرية بعد أن تفشل الوسائل الدبلوماسية في حلها ما يكون له أثر بشكل أو بآخر على العلاقات بين الدول العربية» (الإقداحي، المرجع السابق، ص٤٣).

توشك العلاقات العربية أن تنقسم إلى مراحل متتالية أحيانًا، ومتفرقة أحيانًا أخرى في خضم الأحداث التي صنعتها سياساتها القومية. تبدأ المرحلة الأولى مع حقبة الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، باعتبار أن الدول العربية كانت منقسمة في إطار الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي والغربي حتى تاريخ الاجتياح الإسرائيلي لكل من مصر وسوريا والأردن في

٥ يونيو / حزيران ١٩٦٧م، ثم تليها مرحلة التعاون العربي ـ العربي الذي توّج بحرب أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٣م وانتهى بزيارة الرئيس أنور السادات للكيان الإسرائيلي في تشرين الثاني / نوفمبر١٩٧٧م وتوقيعه على معاهدة كامب ديفيد مع إسرائيل في آذار/ مارس ١٩٧٩م وما نجم عنها من مقاطعة معظم الدول العربية لمصر، وتم بموجبها تحويل مقر الجامعة العربية إلى تونس. أما المرحلة الثالثة فكانت مع نهاية وبداية التسعينيات التي مرت بدورها باتجاهين متضاربين على أساس الانقسام للصف العربي. لقد تبدى ذلك جليًّا في البداية إثر حرب الخليج الأولى وذلك بين مؤيد للعراق ورافض لحربه مع إيران من ناحية، ومؤيد ومعارض لغزو الكويت في أثناء حرب الخليج الثانية وتمخض عن ذلك الانقسام استجلاب قوات التحالف الدولي؛ بهدف إجبار العراق على الانسحاب من أجل تحرير الكويت بالقوة العسكرية من ناحية ثانية. أما المرحلة الرابعة وهي التي تخللتها القضية المصيرية والمتمثلة في القضية الفلسطينية ومفاوضات السلام مع إسرائيل بعدما انقسم الصف العربي مجددًا بين دول الممانعة ودول الاعتدال. أما المرحلة الخامسة فتتمثل في بروز حقبة جديدة متمثلة في العلاقات العربية ـ العربية التي شهدت التطورات الداخلية؛ نتيجة تفاقم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، متخذة إذ ذاك أبعادًا سياسية وأمنية تكمن جلّها في محاولات تغيير نظام الحكم في كل من تونس وليبيا ومصر وسوريا واليمن؛ وانقسم العرب حيالها بين مؤيد ومعارض.

٥ . ٢ التحديات السياسية والإستراتيجية للأمن القومي العربي

يقوم الأمن القومي العربي مبدئيًّا على ضرورة التعامل من أجل التعاون؛ بهدف إنهاء حالة التهديدات والمخاطر المحدقة بالأمة العربية التي تزداد تفاقمًا يومًا بعد يوم في ظل غياب البحث عن حلول وآليات لها، وذلك بهدف إيقاف هذا الأخطبوط الذي يحاول أن يعصف بالمنطقة قبل أن يتحول إلى واقع مباغت للجميع ولصالح الآخر، خاصة فيما ينجم عنه من أوضاع ومسالك صعبة للغاية، بل أزمات تستحيل إدارتها من الداخل، ما يجعلها عرضة للتدخلات والتهديدات الأجنبية الخارجية ومنها:

٥ . ٢ . ١ التحديات الداخلية

هناك جملة من التحديات الداخلية التي تواجه الدول العربية وهي تختلف من دولة إلى أخرى بحسب طبيعة كل بلد عربي وظروفه الخاصة وأحواله العامة، منها: السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية...إلخ؛ الأمر الذي يجعله يبحث عن الأمن القومي بدرجات مختلفة وبوتائر متباينة بشكل يضمن له الاستقرار ويدفع به صوب التنمية الشاملة؛ إلا أن البلاد العربية إجمالًا بها ظروف متشابهة نسبيًّا من حيث حجم التهديدات سواء أكانت داخلية أم خارجية والتي تُبرز بحق مدى السياسة الأمنية في كامل أبعادها الاجتماعية ـ الثقافية، حيث نجد على سبيل المثال لا الحصر مشكلة الإرهاب التي تعشعش في كامل الدول العربية ومن دون استثناء. يقوم هذا التحدي على شكل خطر داخلي لا يمكن تجاوزه بسهولة؛ إلا أن وجوده يعني إدخال القوات المسلحة في كل بلد عربي ضد نفسه ما دام الأمر داخليًّا ويمس جموع المواطنين في الغالب ويسترعي التوقف عنده بحجة محاربته. لماذا

الإرهاب إذن؟ ما جذوره وتداعياته؟ وكيف يمكن اجتثاثه عن طريق مقاربة أمنية ـ عسكرية وسياسية واقتصادية كذلك؟ فضلًا عن مشكلة البطالة التي تتراوح بين ١٢ ٪ و١٤٪ في كل من تونس والجزائر والمغرب وتتضاعف إلى حد ما في موريتانيا. كما يمكن القول بأن كلًّا من البطالة والحاجة واليأس تعد من وسائل التطرف الديني التي ينقاد من ورائها الشباب العربي العاطل عن العمل من أجل تغذية صفوف الجبهات القتالية للحركات الدينية؛ بالإضافة إلى أن ما يهدد أمن المغرب العربي ويضعف استقراره كذلك هو ملف الصحراء الغربية الذي لم يجد طريقًا سلميًّا وحلًّا نهائيًّا دبلوماسيًّا له منذ السبعينيات من القرن الماضي. يتزامن ذلك مع تدخل بعض الأطراف الإقليمية والدولية بالرغم من رعاية هيئة الأمم المتحدة لهذا الملف عن طريق مبعوثيها الرسميين.

كما تعد مشكلة الخلافات العربية ـ العربية ومدى تأثيراتها السياسية على الأمن القومي العربي عائقًا يحول دون تسوية شاملة لكل الملفات العالقة سواء أتعلق الأمر بالحدود أم بالتدخل كما حدث مع العراق ضد الكويت؛ فضلًا عن مشكلات التجزئة والانفصال وآثارهما على الأمن القومي العربي، الشيء الذي عمّق بموازاة ذلك جملة من الانقسامات في الصف العربي؛ نتيجة اختلاف المواقف وتباين وجهات النظر في طريقة التوصل إلى تسوية شاملة تطرح مشروعات هادفة تأخذ بتلابيب الأمن القومي العربي، وذلك بهدف تعميق الرؤية لدى هذا الأخير من أجل أن تزداد شوكته بدلًا من إضعافه من داخله. لكن هذا ما تحاول بموجبه بعض القوى الإقليمية والدولية التآمر ضده، بل مناوأته الخصومة من أجل أن يكون مسلمًا به على أرض الواقع، بالرغم من الجهود المبذولة بحثًا عن التكامل العربي عن طريق تفعيل قرارات الجامعة العربية في هذا الشأن؛ بالإضافة إلى مشكلة الأقليات

التي لا بد من مراعاتها؛ كونها تشكل ملفًّا حساسًا وخطيرًا في آن واحد على أساس أن يكون طابع الهجرات واختلاف اللهجات وتنوع الأعراق وتعدد المذاهب واختلاف الأديان عاملًا إيجابيًّا وليس عائقًا سلبيًّا، حيث لا بد من توليفه في النسيج الثقافي ـ الاجتماعي، بقصد تمتين الهوية العربية الإسلامية من داخلها. هذا النسيج في حالة الاعتناء به على مستويات متعددة ومتنوعة يكون صمام أمان مادام أنه يشكل إطارًا مسهمًا بجد من أجل النهوض بالواقع العربي حتى لا يُستغل من قبل أطراف وقوى داخلية كانت أو خارجية مضادة قد تحمل أخطارًا ضد مصالح الوطن وتطلعات أبنائه.

٥. ٢. ٢ التحديات الخارجية

الخطر الإسرائيلي

لا يتمثل الخطر الإسرائيلي في طبيعة السيناريوهات العسكرية التي يقوم بها قادته ضد العرب، بل فيما ينطلق منه من حيث المعتقد والتصور والممارسة على إجبار العرب على التخلي عن دورهم الإقليمي والإستراتيجي في المنطقة العربية وتأثيراتها على المناطق المحاذية لها بما فيها إفريقيا وآسيا وأوربا؛ لذا جاءت كتابات البارون اليهودي روتشليد في خطابه أمام رئيس الوزراء البريطاني بالمرستون في عام ١٨٤٠م، يحذّر فيه عن نقطة الارتكاز الجغرافي انطلاقًا من مصر ودورها وبعدها المكاني والقومي والتي لا يمكن لها أن تصد إلا عن طريق دولة يهودية من أجل أداء دور الوساطة بين أوربا والغرب. «إن هزيمة محمد علي وحصر نفوذه في مصر ليسا كافيين؛ لأن هنالك قوة جذب العرب بين العرب، وهم يدركون أن عودة مجدهم القديم مرهون بإمكانات اتصالهم واتحادهم، وهكذا لو نظرنا إلى خريطة هذه البقعة من الأرض فسوف نجد أن فلسطين هي الجسر الذي يوصل بين مصر والعرب في آسيا،

وكانت فلسطين دائمًا بوابة الشرق والحل الوحيد هو زرع قوة مختلفة على هذا الجسر في هذه البوابة؛ لتكون هذه القوة بمثابة حاجز يمنع الخطر العربي ويحول دونه» (البرصان، ٢٠٠٧م، ص١٢٢).

كما لا يمكن تفنيد ذلك بمحض السهولة؛ إلا إذا تم في المقابل إنشاء قوة دينية وأيديولوجية وسياسية تقوم على المعتقد والتصور من أجل تسليح الفكر السياسي وتنوير البعد الإستراتيجي؛ خوفًا من مغبة الأمر، ويسترشد لذلك بفك العزلة الجغرافية عن المنطقة العربية بالكامل من وجهة نظر جيوإستراتيجية على أن تأخذ في الحسبان إسرائيل وما توصلت إليه في التزاوج بين القوتين السياسية والاجتماعية من ناحية، والعسكرية والإستراتيجية من ناحية أخرى. وذلك من خلال تأثيراتها السلبية على الحالة العربية، ويتشكل ذلك من خلال ما تحاول إسرائيل أن تناور به ظنًّا منها أنها هي الرابح الأول والأخير وما دونها هم اللاعبون الخاسرون من خلال تطويق الحالة الأمنية لصالحها باحتواء المنطقة العربية من زاوية نظر جيو إستراتيجية. يتزامن ذلك مع سلسلة الحروب الاستباقية التي قادتها منذ قيامها في ١٥ مايو / آيار ١٩٤٨م وردة الفعل التي أحدثتها الهزة في تاريخ المنطقة، حيث إن المنطقة العربية في ذات السياق السياسي والتاريخي كان معظمها أو جلها تحت الانتداب البريطاني. «إن مؤسسي الصهيونية السياسية شعروا مبكرًا بالقضية العسكرية من أجل أن يعيش اليهود مستقبلًا «مقر قومي يهودي» في بيئة آمنة، حيث يشكل الوافدون الجدد إليها حتمًا أقليات» **(Revue Histoire Mondiales, 2004,p. 15).** مرورًا بحرب ١٩٥٦م، وحرب ١٩٦٧م، وحرب ١٩٧٣م، واجتياح لبنان في عام ١٩٨٢م، والعدوان الإسرائيلي أيضًا على لبنان عام ٢٠٠٦م، وعلى غزة عام ٢٠٠٨م؛ فضلًا عن الخروقات الجوية والمجازر المرتكبة في حق الأبرياء في كل من لبنان وفلسطين وتونس عام ١٩٨٥م، ضد مركز منظمة التحرير الفلسطينية والسودان عام ٢٠١٢م.

لقد عملت إسرائيل وما زالت تعمل على تضييق الخناق على المنطقة العربية من أجل إفراغها من محتواها العسكري والأمني وكل ما يشل قواها، الأمر الذي جعلها تقف من وراء محاولات التفتيت مع دول الشمال للدول المحاذية لها أو القريبة منها كتشجيعها على تفتيت السودان ومناصرتها لجنوبه من أجل ضرب وحدته الترابية بإقامة دولة خاصة به جنوب السودان في يوليو / حزيران ٢٠١١م، وذلك بإيعاز من الولايات المتحدة من خلال الدعم العسكري واللوجستي وبمعية دول الجوار كإثيوبيا وكينيا وأوغندا. يتبدّى ذلك مليّا من خلال تدعيمها قوات التمرد بقيادة جون قرنق من أجل التوصل إلى استغلال حقول النفط. إن وقوف إسرائيل في الواجهة الإفريقية أو على أبوابها؛ يهدف السيطرة على العمق الإفريقي الذي يعد امتدادًا طبيعيًّا للأمن القومي العربي من الزاوية الإستراتيجية، خاصة المصري والسوداني منه.

إن عدم إيقاف الزحف الإسرائيلي في المنطقة العربية إما عن طريق التفاوض الدبلوماسي أو التدخل العسكري جعل من الخطر الإسرائيلي يطال المنطقة بالكامل، بل يتعداها إلى درجة تضييق الخناق على العرب بحجة الصراع على الأرض؛ لأن القوي هو من يملك إستراتيجية مضادة، بل فاعلة في التحرك والتملق ضد عدوه: أي بمعنى آخر أن المعركة ليست مواجهة النّد بالنّد بقدر ماهي إفراغ لمحتوى القضية عن طريق التعتيم الإعلامي، وتخدير الرأي العام، والتأثير على القرارات الدولية، وإفشال القضية من بين الخصوم تكتيكيًّا... إلخ. الأمر الذي انعكس سلبًا على توجهات القضية من الداخل ميدانيًّا، ومن الخارج كسياج دولي عن طريق مساندة الطرف القوي في المعادلة. ومن هذا المنطلق تحاول إسرائيل ربح رهانات جيو إستراتيجية ضد أعدائها العرب من خلال تمتين قبضتها الفولاذية مع جيران العرب

أنفسهم، خاصة في إفريقيا من أجل تكسير الطوق الحامي لهم عن طريق التوجه إلى المياه، خاصة في النيل ومنابعه. ذلك ما تحاول إسرائيل التوصل إليه، بل التحكم فيه من خلال تموقعها في إثيوبيا قبل استقلال إرتريا عنها حيث جزر دهلك بالبحر الأحمر، إثر اتفاق يخول لها التدخل العسكري المباشر في حالة تهديد الملاحة في البحر الأحمر؛ فضلًا عن وجود مخاطر أخرى قد تهدد مصالحها التجارية في قناة السويس. «كما تمكنت إسرائيل من بناء قاعدة عسكرية في شمال إثيوبيا تحمل طابع السرية، وذلك لردع أي تحرك مصري سوداني معاد لإثيوبيا بصورة مفاجئة، كما تصبح المنطقة في حوض النيل على هيئة قوس حماية من شرم الشيخ إلى جنوب مصر ووضع السد العالي كهدف عسكري؛ إضافة إلى القواعد المصرية المنتشرة على جانبي السد العالي، وذلك الإجراء يدخل المنطقة ضمن دائرة المراقبة في وقت السلم، بما فيها شمال السودان» (أبوشويشة، ٢٠٠٧م، ص١٥).

إن تضييق الخناق الإسرائيلي على الأمن القومي العربي من خلال إفريقيا يشكل أحد مشروعاتها الأساسية بامتياز؛ بدليل أن إسرائيل لا تحاول التوقف عند ما خاضته من حروب ضد جيرانها العرب، بالرغم مما حققته من انتصارات وحصدته من امتيازات؛ لكنها تحاول ربط سلمها الداخلي بالقوة الإسرائيلية في إفريقيا وبالتوصل إلى المواقع المهمة واستغلال القلاع عن طريق التحكم في مجالها الحيوي. يهدف ذلك إلى اختراق نظيره العربي بإيجاد حلفاء وأنصار لها منذ الستينيات من القرن الماضي، خاصة مع التجربة الإثيوبية عن طريق الأقلية اليهودية السيفاراد (الفلاشا) في محاولة منها لإرسال خبرائها العسكريين إلى جنوب السودان، بهدف إقامة اتصالات معهم، وذلك من أجل تجنيدهم أكثر ضد حكومة الخرطوم؛ فضلًا عن

تدخلها في الشؤون الإثيوبية ضد مصر من أجل عزلها، بل التأثير عليها في كل من القرن الإفريقي، وشرق إفريقيا ومنظمة الوحدة الإفريقية.

ومن بين التحديات البارزة على ضوء هذه التحولات الإقليمية والدولية؛ أن الأمن القومي العربي ما زال يمر بمخاض عسير، وذلك ليس فيما عاشه من قبل، بل فيما سيخوضه مستقبلًا من أدوار جديدة ورهانات صعبة التكهن. إنه فعلًا أمام محك معقد النتائج، الأمر الذي سيجعله يحمل لا محالة إفرازات وخيمة وفقًا لما قدمه حتى الآن من مدخلات؛ فضلًا عن أنه يتشكل وفق التحولات العالمية وتجاذباتها الاقتصادية والإستراتيجية والتكنولوجية؛ كونه مسهمًا في تحديد تطورات أحد أنساق العالم، وذلك بحسب النفط الذي تسهم به بعض الدول العربية، خاصة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن طريق توفير الطاقة وإعداد التكنولوجيا التي يحتاجها الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية. يتزامن ذلك مع انتصار الليبرالية ونيوليبرالية وكذا السوق العالمية، خاصة مع بروز العولمة وغياب التوازن العالمي وإضعاف الدولة الوطنية بعد مرور عقود على التحرر الوطني. جاء ذلك إيذانًا بدخول الأمن القومي العربي عهدًا جديدًا مع نفسه هذه المرة، نتيجة التصدع البنيوي الذي عرفته بعض الدول العربية في كل من تونس وليبيا وسوريا واليمن وذلك يعود إلى النقاط الآتية:

- انسداد الملف الفلسطيني وتعليق الحوار إلى أجل غير مسمى من قبل إسرائيل في ظل حكومة بنيامين نتنياهو اليمينية المتطرفة؛ كونها لا تؤمن بفكرة السلام؛ ولكي تنشغل من وراء ذلك بقضايا تراها مصيرية ومهمة أكثر كتهويد القدس الشريف، وتوسيع المستوطنات، والحرب على لبنان وغزة، والملف النووي الإيراني.

- بروز كل من تركيا وإيران كقوتين إقليميتين في المنطقة وذلك من أجل توسيع نفوذهما والتدخل المباشر لإرساء دعائم التعاون الإستراتيجي في إطار التكامل الإقليمي.
- التدخل الأمريكي المباشر؛ بحجة انتشار الأجنحة المتطرفة في المنطقة العربية في إطار مكافحة الإرهاب، خاصة بعدما تأكد لها وجود خلايا نائمة للقاعدة، وذلك بإرساء قواعد عسكرية خوفًا على مصالحها الاقتصادية والتجارية في دول الخليج.

وهذا ما جعل ليبيا مثلًا بالرغم من الهجمات الأمريكية الموجهة ضدها عام ١٩٨٦م تلجأ إلى البحث عن اعتناء إفريقي بها، بل مساندة لها عن طريق مشروع الدول الإفريقية وعلى رأسها تشاد، خاصة بعدما فشلت في دعوتها المستمرة من أجل تحقيق الوحدة العربية بالرغم من موقعها الجغرافي المهم؛ كونه يطل على كل من المغرب والمشرق العربيين معًا. «فكان للمزايا الموقعية لليبيا بين كتلة المغرب العربي في الغرب وحوض وادي النيل في الشرق دور واضح في ربط كتلتين ولتأكيد ارتباطها القومي دخلت مع بعض شقيقاتها من الدول العربية المجاورة في محاولات جادة للوحدة العربية، لم تفلح نتيجة ردة فعل مضاد من بعض الأنظمة»(بلهول،٢٠١٥م، ص ١٥).

أما الصومال فإن أقصى جنوبه يمر هو الآخر بتحدٍّ خارجي يتمثل في الخطر الإثيوبي المستمر؛ نتيجة مشكلة الحدود المطروحة التي كان من ورائها انهيار الدولة منذ كانون الثاني / يناير ١٩٩١م، وبداية الحرب الأهلية في البلاد. الأمر الذي دخلت بموجبه أرضه هيئة الأمم المتحدة بواسطة قواتها متعددة الجنسيات من أجل حفظ السلام فيه في الفترة الممتدة من ١٩٩٢م إلى غاية ١٩٩٤م؛ بالإضافة إلى المساعي الحثيثة، خاصة العربية منها والإفريقية في هذا الشأن؛ بهدف الحفاظ على الوحدة الترابية للصومال، ما استرعى القول

بأن الملف الصومالي يشكل إحدى النقاط المفصلية في أجندة الأمن القومي العربي. كما أن مصر بوصفها بلدًا مرابطًا بين المشرق والمغرب العربيين نجده لا يخلو هو الآخر من التحديات، خاصة ما عرفته ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١م وما شكله المشهد المصري من تحولات جديدة باتت ترمي بكل ثقلها على كاهل الأمن القومي العربي بدءًا من حدودها الشمالية الشرقية مع إسرائيل وعلاقاتها بحوض وادي النيل، وعلاقة ذلك الامتداد مع دولة جنوب السودان وتأثيراته على الأمن المصري القومي بشكل مباشر، كما أن فوز الإخوان المسلمين مثلًا في مصر ثم تنحية الرئيس محمد مرسي من الحكم عن طريق عودة العسكر، قد يفسر مدى حدود التحول الديمقراطي عن طريق تأثير كل من الثقافة السياسية ومكانة النخب ودور مصر الريادي للدول العربية في ظل التنمية الشاملة.

أما من الزاوية الشرقية للوطن العربي، فإن الحديث لا يقل مقارنة بالمغرب العربي ولربما أكثر؛ كون أن إسرائيل تريد دائمًا وأبدًا حماية نفسها من جيرانها العرب ولو على حسابهم؛ كونها تعتقد أنها في حرب لا متناهية معهم، وذلك يعود إلى البحث عن تحالفات إستراتيجية في المنطقة العربية، خاصة مع دول الخليج أمام الزحف الإيراني الممتد إلى كل من العراق وسوريا ولبنان واليمن والبحرين. الأمر الذي فرض على القوة الأمريكية الحضور بقوة نظرًا لما يحمله الشرق الأوسط عامة والخليج العربي خاصة من تجاذبات وتحولات وتكتلات باتت تحمل بوادر ضعفها فيه وتفقد قوة تماسكها في غيابه عندما يلجأ إليها أعداؤها. يتزامن ذلك باعتراف الولايات المتحدة الأمريكية نفسها على أن منطقة الخليج تعد منطقة مصالح ونفوذ خاصة منها الاقتصادية والتجارية والعسكرية، وهذا ما ارتبط بموجبه الأمن القومي العربي بالولايات المتحدة الأمريكية، ما جعلها أكثر المناطق حساسية وتأثرًا

بالخارج، بل بحضور قوى عالمية في ظل غياب وجود خط وحدوي يحمي القدرة الاقتصادية بدلًا من الهاجس الأمني لديها وعلاقاته بالآخرين: أي بجعلها تستغني عن هذا التواجد الأجنبي الذي لم يخلِّصها من التحديات والتهديدات المباشرة وغير المباشرة مع أبنائها (الجماعات المتطرفة)، أو مع أعدائها عن طريق التدخل الأجنبي في شئونها باسم محاربة الإرهاب.

تحاول إسرائيل بحكم تربعها على ترسانة عسكرية تفوق مئتي رأس نووي التحكم في منطقة الشرق الأوسط ما سينعكس سلبًا على الأمن القومي العربي بالكامل. هذا ما يجعل من محيط هذا الأخير أكثر ضعفًا أمام نظيره الإسرائيلي. كما يشدنا الحديث عن الملف النووي الإسرائيلي في هذا الخصوص إلى مستوى البحث العلمي ووتيرة التصنيع العسكري والإنفاق العام على تطلعات الفرد في مجال التنمية الشاملة. إنه ضروري إذن ربط القوة الإسرائيلية بإضعاف الصف العربي في المقابل تجاه الأمن القومي العربي الذي يعد ميدان صراع وتنافس لا أكثر و لا أقل وهذا ما تحاول إيران استدراكه نتيجة بحثها عن تخصيب اليورانيوم بالتوصل إلى مشروع نووي عسكري انطلاقًا من المشروع النووي السلمي من أجل خلق توازن إستراتيجي في الشرق الأوسط؛ لكن إسرائيل لا تحبذ أن يكون لإيران مشروع نووي عسكري مماثل لما لها؛ لذا تحاول تأليب الرأي العام حولها عن طريق اللوبي الصهيوني في العالم حتى لا يطمح من ورائها العرب السنة التوصل إلى مشروعات نووية في المنطقة العربية وفي محيطها الإقليمي.

إن تخوف إسرائيل من اكتساب إيران المشروع النووي يعني قلبًا لموازن القوى في الخارطة الشرق أوسطية، بالرغم من التهديدات المتوالية بقصف منشآتها في كل من بوشهر وأصفهان وأراك ونتانز... إلخ، وذلك خوفًا من نقل العدوى إلى دول الجوار من العرب، وبالرغم من إلحاح دول الخليج

على أن يُحل الملف النووي الإيراني بطرق سلمية خوفًا من دخول المنطقة بالكامل في حرب لا متناهية تبعًا لتداعياتها الأمنية والاقتصادية والبيئية بدلًا من التدخل العسكري في ظل غياب كامل لإجبار إسرائيل على الاعتراف بترسانتها النووية ومن دون أن توقع هذه الأخيرة على معاهدة حظر السلاح النووي. إن ثراء منطقة الشرق الأوسط عامة ودول الخليج خاصة اقتصاديًّا وغناها الإستراتيجي سارع من تنافس القوى الإقليمية والدولية عليها عن طريق احتكار وسائل العنف الردعي، بل التسلح الاستباقي كقفزة نوعية يمكن للعرب توجيهها لصالحهم عن طريق استغلالهم هذه الفرصة التاريخية بواسطة احتكاكهم بها، وذلك بواسطة التأثر الحضاري والعلمي بدلًا من التخوف من غيرهم في هذا الشأن.

٥ .٣ التهديدات الأمنية الإقليمية والدولية في المنطقة العربية

لماذا يزداد التخوف من النووي؟ هل الصناعة المتقدمة تعني النووي؟ هل كل دولة ترى أنها مهددة تلجأ إلى النووي؟ لماذا النووي بات محتكرًا من قبل القوى الصناعية في العالم (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، بريطانيا، فرنسا، الصين)؟ إن الحد من انتشار المد النووي ظل هاجس الدول الكبرى التي ترى أن انتشاره بات يهدد أمن العالم واستقراره وحياة المجتمع الدولي بأثره؛ علمًا أن انتشاره أسلحة الدمار الشامل بات يقض مضاجع الدول الكبرى «النووية» بمقتضى الاتفاقية الموقعة التي دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٨٠م، ولمدة ٢٥ سنة، وتم تمديدها عام ١٩٩٥م، إلى أجل غير محدد؛ إلا أن الملفات المتعلقة بالحد من أسلحة الدمار الشامل خاصة الكيميائية والبيولوجية ما زالت قيد المشاورات من أجل توقيع اتفاقات حولها،

وبالرغم من الدعاوى المتكررة في إطار الحد من انتشار السلاح النووي على مستوى الدول الخمس؛ إلا أن هنالك ناديًا آخر يدعو هو الآخر إلى اللجوء إلى النووي بحكم أن هنالك دولًا نووية أخرى موقعة على معاهدة الحد من السلاح النووي ومع ذلك تملكه وهي كل من الهند، وباكستان، وكوريا الشمالية، ما عدا إسرائيل التي لم توقع على المعاهدة وهي كيان نووي.

لكن السؤال المطروح هو: هل أن السلاح النووي يحقق توازن القوى باسم الردع وعدم الدخول في الحرب وأنه بمجرد اكتسابه ومن دون اللجوء إليه ينهي أطماع القوى النووية؟ وهل السلام تم الاحتفاظ به في أوربا منذ عقود بعد الحرب العالمية الثانية من أجل تخليص أوربا من «حرب ثالثة»؟ لا شيء يدعو إلى ذلك باعتبار أن النووي ذاته لا يقبل صاحبه اللجوء إليه بحكم أنه ينعكس عليه على خلفية أن أوربا قد علّمتها التجربة العسكرية التي خاضتها أنه لا مناص من دخول حرب بالرغم من احتوائها على النووي أو بنقل الحرب إلى مجالات أخرى في الداخل والتدخل في شؤون الآخرين خارجها. الأمر الذي تأثرت به إسرائيل وأصبحت تحتل المرتبة الأولى باللجوء إليه من خلال جعل منطقة الشرق الأوسط أكثر هشاشة وأصعب خطورة من خلال اللجوء إلى السلاح النووي: أي بمعنى آخر أن هذا مازال يخيف إسرائيل من خلال حصول إيران على القنبلة النووية على أن يصبح الصراع في الشرق الأوسط بين هذين «العملاقين» تحت السيطرة والهيمنة العسكرية.

ونشير في هذا الصدد بأن إسرائيل ما زالت ولاتزال يشغلها الملف النووي الإيراني الذي ترى فيه تهديدًا مباشرًا لها من زاوية نظر جيوبوليتيكية. إن الاستحواذ على منطقة الشرق الأوسط يعني الحصول على السلاح النووي لأغراض مدنية وعسكرية؛ إلا أن الحجة المقدمة من إيران بأن تخصيب

اليورانيوم لأغراض مدنية لا تشفي غليل الإسرائيليين الذين يرون في ذلك مماطلة من أجل ربح الوقت قصد الحصول على السلاح النووي النهائي، ما يؤلب عليهم الأوضاع رأسًا على عقب، كما لا يفوتنا في هذا الخصوص أن ننوه بأن إسرائيل مهما يقال عنها في الأوساط السياسية والأكاديمية والعسكرية والأمنية بأنها «واحة الديمقراطية» في «مستنقع الاستبداد» يقول شمعون بيرز: «السلاح النووي اعتزاز ومفخرة للإسرائيليين أنفسهم بالرغم من أنهم لا يلجأون إلى استخدام السلاح النووي ضد جيرانهم من العرب»، لكن ذلك في نظر الخبراء يعني فرضًا للسيطرة والهيمنة كوسيلة لتقويض دعائم المجتمعات العربية من داخلها من دون إدخالها الحرب. فهي تلجأ في هذه الحالة إلى الترغيب والترهيب من دون استخدام السلاح النووي الذي بموجبه تحتل الصدارة؛ كونها القائد الأول في منطقة الشرق الأوسط من جهة، وتحاول إضعاف خصومها من العرب من جهة أخرى؛ لذلك تحاول فرض قناعتها من دون أن تستولي إيران على القنبلة النووية؛ لأنها ترى في ذلك خرقًا لمجالها الحيوي، وبالتالي فإن مناصبتها العداء في المنطقة أمام أهل السنة حتى لا ينقادوا بالمثل نحو تهديدها باللجوء إليه، وبالتالي تُحاصر إسرائيل من كل الجهات، ذلك ما لا تباركه وترى فيه منذ نشأتها خطرًا، بل خطأً تاريخيًّا وإستراتيجيًّا وأمنيًّا لا يطاق.

وما دام القانون الدولي عاجزًا على إجبار إسرائيل على توقيع اتفاقية حظر السلاح النووي؛ فإن منطقة الشرق الأوسط لا يراد لها الأمن والاستقرار في غياب توازن الرعب سواء أتعلق الأمر بإيران أم أي جهة أخرى أيًّا كانت؛ لكن حصول إيران على السلاح النووي يعني في المقابل جر إسرائيل إلى «الهزيمة النووية» من خلال توجيه الاتهامات عبر هيئاتها الدبلوماسية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا وعن طريق الجاليات اليهودية

في العالم على ضرب إيران وإفشال مخططها النووي؛ يهدف ذلك إلى إحكام قبضتها الفولاذية على مصير المنطقة بالكامل في غياب أي دولة عربية أخرى بإمكانها الحصول على السلاح النووي الذي يهدف إلى تهديد أمن واستقرار إسرائيل. ذلك ما لم تحاول إيران القيام به بالمثل إلا في حال الهجوم الإسرائيلي الذي تعطل إلى حد ما لحسابات تكتيكية واعتبارات إستراتيجية من أجل توجيه ضربة موجعة للترسانة النووية الإيرانية، وكأن إسرائيل تشجع على غلق مضيق هرمز، الأمر الذي يقود إلى البحث عن طريق الولايات المتحدة الأمريكية التي لا تحبّذ بدورها توجيه ضربة عسكرية إلى إيران على خلاف ما يراه جورج فريدمان (Freidman, 2012). اللهم إلا أن دراسة خطط المواجهة والهجوم تقتضي حسابات تكتيكية وخطط إستراتيجية فعالة باتت غير معلن عنها رسميًّا بناءً على ما يدور في الكواليس. وعلى هذا المنوال؛ فإن ما قيل وما لم يقل في الوصول إلى الحسم النهائي بات أمرًا غير متفق عليه سلفًا حتى من طرف إدارة واشنطن نفسها على خلفية اتساع مجال المناورة عن طريق تفشي المعلومة أوغيابها؛ على أساس أن إيران سوف لن تبقى مكتوفة الأيدي وأن الرد سيكون وخيمًا على إسرائيل وحلفائها في المنطقة.

وفي غياب التوازن الفعلي في المنطقة، فإنه لمن المعلوم بأن تعرف هذه الأخيرة شيئًا من البحث عن الذات في التهام كامل التناقضات التي باتت تقسمها وتعمل على خلخلة أطرافها في العمق بحثًا عن الحلول المناسبة لها، وذلك باعتبار أن ما لم يحسم أمره بالنار يشد أزره نحو التفاوض وتقسيم المغانم بحكم أن النووي في حالة بلوغه التساوي في قوة الردع سيكون أمره مهلكًا لكل الأطراف. كما أنه وقبل الوصول إليه، هنالك منافذ أخرى يمكن اللجوء إليها على خلفية تحقيق قوى أخرى ضامنة لهذا التفاعل نحو القوة. «إن ردع الخصم عن اللجوء إلى القوة، ليس ابتكارًا جديدًا في تاريخ

العلاقات بين الشعوب؛ فمنذ الأزل والمعتدي يقدر مدى المجازفة التي سيقدم عليها، ثم يوازن بينها ونتيجة القتال لصالحه، وإنما يجب أن تتناسب الخسائر التي يتكبدها مع الرصيد الذي سيحصل عليه... أما اليوم، فقد أصبح الأمر مختلفًا كل الاختلاف، نظرًا لارتباطه بمصائر شعوب بأكملها؛ هذا بالإضافة إلى أن الحرب والدمار والموت لن تكون في جانب واحد، وإنما ستعم الأطراف المتحاربة جميعها بصورة لا يمكن أن يكون معها التفاوت كبيرًا» (غالو، ١٩٨٤م، ص ١٢٦).

ذلك ما أفقد القادة الإسرائيليين الإرادة العسكرية والشجاعة السياسية لفتح جبهة جديدة أخرى على أرض فارس قياسًا بما يعانيه الفلسطينيون من بطش وجوع وفقر وتهجير. بيد أن الأمر في غاية التعقيد؛ لأن حصول إيران على النووي العسكري سيثير القلق لدى إسرائيل بحكم أن مجال التوسع سيزداد في المنطقة من قبل دول الجوار. ذلك ما لم ترغب فيه إسرائيل؛ كونه يمثل تهديدًا مباشرًا لأمنها القومي وأنه سيعمل على تضييق سيطرتها في المنطقة برد مشروعاتها ومخططاتها سواء في فلسطين أو في الشرق الأوسط عموما بالتراجع والتمزق، كما سيعمل دون شك على إعادة النظر في طبيعة السياسات الموجهة ضد العرب منذ زمان. إن «التهديدات التي تتعرض لها إيران باستمرار من طرف واشنطن جعل النظام الإسلامي متحفزًا ويتوقع أن تكون هي الهدف المقبل لغزو أمريكي وجيوشه المرابطة بقوة في منطقة الخليج أو من طرف إسرائيل. هذه الأخيرة، وهي الذراع المسلح للولايات المتحدة، ترى بأن اكتساب إيران السلاح النووي سيكسر احتكارها لهذا السلاح وبالتالي يقلل من قيمتها الردعية التي ترعب بها المنطقة، وقد بينت حرب إسرائيل على لبنان في ٢٠٠٦م، مدى جدية التهديدات الأمريكية الإسرائيلية؛ إذ تنظر واشنطن وتل أبيب إلى حزب الله بمثابة تنظيم موالٍ

لإيران وقد يكون سببًا في تغيير الخارطة السياسية في المنطقة، التي تعمل لصالح إسرائيل حتى الآن» الشاذلي، ٢٠١٠م، ص ٧٧).

كثيرًا ما تلجأ مناورة إسرائيل أمام الفلسطينيين عبر ملف السلاح النووي الذي بحوزتها إلى التماطل في عدم إنجاح الحوار معهم وتوسيع رقعة المستوطنات ليهود العالم، باعتباره ورقة رابحة لها بامتياز وخسارة لا تطاق للصف العربي؛ لكن إقرار مؤتمر ٢٠١٢م، وبتدخل من مصر على أن الشرق الأوسط لن يبقى مسرحًا للصراع النووي وأنه لا بد من التفكير مليًّا في إيجاد مخرج لهذا النزوع نحو التسلح النووي؛ سواء أتعلق الأمر بإيجاد حلول سلمية تؤدي إلى الحد من انتشار السلاح النووي في المنطقة وهو ما لم تؤمن به كافة الأطراف بما فيها إسرائيل أم الوصول إلى بناء قوة نووية؛ بهدف حفظ الأمن والسلم إلى جانب إسرائيل، بهدف إيجاد توازنات أمنية وإستراتيجية وعسكرية وسياسية في منطقة الشرق الأوسط. وعلى العكس لما يُروج له؛ فإن إسرائيل لم ولن تقبل بنشوء قوة نووية عربية موازية في المنطقة وأن أمنها الأساسي لا يراد له أن يكون مهددًا من أي قوة كانت في المنطقة.

٥ .٣ .١ حدود المساعي الإقليمية والدولية

على الرغم من قرار معاهدة الحد من الانتشار النووي عام ١٩٩٥م، الذي يقضي بجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل والذي دعا إليه المجتمعون إبان مؤتمر المراجعة في عام ٢٠١٠م، فيما يخص خطة العمل الرابعة التي تحمل توصيات تنفيذ قرار الشرق الأوسط المصادق عليها منذ عام ١٩٩٥م؛ فإن ضرورة عقد مؤتمر فنلندا وبإيعاز من الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيماوية تهدف إلى عقد سلسلة من المشاورات مع دول المنطقة تحت مظلة تطبيق قرار عام ١٩٩٥م، مع دول

المنطقة بحكم تنامي المخاطر وتعاظم التهديدات التي بإمكانها أن تعصف يومًا ما بكامل المنطقة ومن دون استثناء. «وفي إطار الجهود االتي بذلت لإنجاح مؤتمر عام ٢٠١٢م، الذي عقد في فنلندا؛ فإن محاولات كثيرة بذلت لضمان اشتراك كافة الدول المعنية في المؤتمر، وبصفة خاصة إسرائيل وإيران، ومن المهم هنا الإشارة إلى أن عام ٢٠١٢م، تميز بعدد من المؤشرات قد تكون سببًا في توجيه نتائج المؤتمر؛ فهناك على سبيل المثال، الانتخابات البرلمانية التي سبقت عقده في كل من إسرائيل وبريطانيا، إلى جانب الانتخابات الفرنسية التي تمت بالفعل في أيار / مايو ٢٠١٢م؛ إضافة إلى الانتخابات الأمريكية في العام نفسه، وهو الوقت نفسه لانعقاد أعمال اللجنة الأولى التحضيرية لمؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٥م» (عبد الحليم، ٢٠١٢م، ص ١٤٧).

غابت إسرائيل عن مؤتمر فنلندا بحجة التذرع بإيران؛ إلا أن المؤتمر بات يطرح مشكلة امتلاك إسرائيل السلاح النووي من قبل معظم دول الشرق الأوسط وكذا بعض الدول العربية التي تعرف أو عرفت موجة غليان شعبية متزامنة مع رياح التغيير التي يحملها ما يسمى بدول الربيع العربي، كما عجل هذا الطرح بظهور فوارق جمة في المنطقة كافة حول مصيرها ومستقبل العلاقات بين كياناتها السياسية. ذلك ما يوحي بإبقاء المنطقة تحت هاجس الأمن المتشدد في غياب دوله الفاعلة (إيران وإسرائيل) عن المؤتمر، كما سيصبح التنافس في المنطقة على أشده بالحصول على قدر ممكن من السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل؛ لكن عامل التفوق العسكري الإسرائيلي تعود جذوره إلى بداية ظهور هذا الكيان عام ١٩٤٨م، بتواطؤ من الدول الغربية (فرنسا وبريطانيا) أولًا، ثم الولايات المتحدة الأمريكية ثانيًا، ما جعل ترسانته العسكرية أكثر ردعًا من تلك المتواجدة عند كافة الدول

العربية مجتمعة من خلال توافر المئات من الرؤوس النووية، سواءً أكانت إستراتيجية عسكرية أم تكتيكًا أمنيًّا أوكليهما معًا! إن قيام إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط بإحكام سيطرتها بدءًا بالأراضي الفلسطينية مرورًا بالعراق ولبنان وسوريا ومصر وصولًا إلى إيران ينم عن مدى البعد الإستراتيجي الذي يحكم طبيعة عمق السياسة الإسرائيلية في المنطقة كذراع واقٍ للسياسة الخارجية الأمريكية فيما يخص سلاح النفط وحاجة الاقتصاد الغربي إليه. وبالرغم من الدعاوى السياسية والدبلوماسية المناهضة لإيران بتجريدها من السلاح النووي أو الوقوف دون وصولها إليه عن طريق الوكالة النووية للطاقة ومع إصرار إيران على ضرورة تطوير مفاعلها النووي بمقتضى معاهدة عدم الانتشار التي أبرمت بتاريخ ١ يوليو/ جويليه ١٩٦٨م، ودخلت حيز التنفيذ بدءًا من عام ١٩٧١م، عندما وقعت عليها؛ بالإضافة إلى عدم الحصول على ما يثبت امتلاك إيران برنامجًا عسكريًا من خلال ما قام به مفتشو وكالة الطاقة النووية لديها؛ إلا أن من أبرز ما يقوي من شوكة الدول العظمى تجاه المنطقة العربية هو ضعف هذه الأخيرة مقارنة بما تطمح إليه الأولى عن طريق الطاقة. الأمر الذي ما زال ولايزال يفجر تسابق هذه القوى العظمى الصناعية بحجة التكامل والتعاون وما إلى ذلك بحكم أن الصراع اقتصادي، بل «وتزداد أهمية العالم إلى الطاقة في تكثيف المكانة الإستراتيجية التي ستظل تحتلها المنطقة، فقد كانت أمريكا أكثر حاجة إلى الطاقة في الخليج وصاحبة الامتياز فيه. ولكن الحضور الحالي والمتزايد للصين واليابان والهند ودول أخرى سيتيح للمنطقة هامشًا متزايدًا من المناورة والمبادرة. لقد أصبحت بلدان الخليج تبعًا لذلك توسع خياراتها في صياغة علاقاتها الأمنية والسياسية، بدلًا من الاتكاء على الغرب وحده. ولعل تنويع مصادر التسلح ليشمل لأول مرة، دولًا غير تلك التي احتكرت تجارة السلاح، كان علامة فارقة في هذا المجال» (بن صيتان ٢٠١٢م، ص١٩٤، ١٩٥).

وغني عن البيان بأن التشبث بفكرة البقاء يعد من أصل الصراع ومنطلق التنافس بين الدول على خلفية أن السياسة تتطلب هي الأخرى ضرورة الحد من نفوذ الآخر، من دون أن ترك له المجال مفتوحًا على مصراعيه للاختراق؛ بهدف الإمساك بفكرة الأمن القومي الداخلي مقابل تفجير الوضع الخارجي لدى الآخر. وربما يعد هذا من مقومات الدولة الفاشلة التي تلجأ إلى الفوضى والابتعاد عما يقوي من روح المنافسة في مجالات أخرى يصعب إدارتها في هذه الحالة (أمريكا ضد الشرق الأوسط)، (إسرائيل ضد العراق ولبنان)، (إيران ضد المملكة العربية السعودية واليمن)؛ علمًا أن حدود السياسة كثيرًا ما تبني مقاربات حول القوة باللجوء إلى ما يعزز من قدرتها على المجابهة والمنافسة الميدانية. وعلى هذا الأساس و«من الناحية النظرية، يعتقد الواقعيون الجدد أن للدول دورًا محوريًّا في تحليل علاقات النزاع والحرب، باعتبارها مصدرًا للأمن وفي الوقت نفسه مصدرًا للتهديد وهي الحقيقة المستمرة في النظام الدولي، وهذا أصبح صحيحًا إلى حد ما على عكس النظرية النقدية المتطرفة التي عملت على تقويض أي دور للدولة، خاصة فيما يتعلق بالأمن على اعتبار أن بقاء الدولة واستمرار سيطرتها في مثالنا، تستفيد منه جميع الأطراف بما فيها المنخرطة في النزاع» (بن محمد آل الرشيد، ٢٠١٠م، ص ١٣٦).

كما ينبغي الإشارة إلى القول بأن الإطار الإستراتيجي هو المعول عليه ما دام أنه يراعي ما تتأثر به السياسة وما تؤثر به من دون الوقوع في بؤر التوتر التي تحول دون بلوغ الأهداف والغايات؛ لأن هنالك دولًا تراهن على مستقبل دول الجوار صديقة كانت أم عدوة بحكم النظرة الأيديولوجية السائدة التي تقوم عليها الإستراتيجية ذاتها. إن نقل القاعدة مثلًا إلى البلاد العربية عن طريق الولايات المتحدة الأمريكية يعد تحديًا أمام الفكر الإسلامي والدول القُطرية العربية تحديدًا من جهة، وتهديدًا أمنيًّا سافرًا من خلال نسف المنطقة

العربية من داخلها على النموذج الأفغاني عن طريق العراق؛ بهدف إدخال ما دونهما من الدول والأقاليم الأخرى في صراعات وفوضى لا تعد ولا تحصى من جهة أخرى. الأمر الذي ينعكس على أمن الخليج من خلال وجود القاعدة على أراضيه. أي بمعنى آخر إن عدم التدخل المباشر يقتضي إفشاء الفوضى في معزل عن الهدف المباشر؛ لكي يأخذ فتيل الصراع الداخلي يشتد عن طريق التقويض لدعائم الدولة القُطرية العربية التي تمتزج بين (الثراء الطبيعي ذي الوجهة الاقتصاديوية وغياب الحضور السياسي للفرد(، ما يجعل خصومها يناصبونها العداء على هذه الواجهة ما يجعلها تنقاد وراء الفوضى والتآكل الداخلي بواسطة المشروعات التفتيتية والمخططات العدوانية: أي بعبارة آخرى أن البناء السياسي والإطار الإستراتيجي هما المحددان لثراء الإقليم اقتصاديًّا عن طريق الثقافة والأيديولوجية في الثلاثي الموحد (الفرد، الفكرة، التقنية). وليس النفط وحده الذي يراد التعامل بموجبه؛ بهدف الوصول إليه بصد دوله وشعوبه عن طريق هذه الخطط والسياسات الهادفة إلى زعزعة الأمن والاستقرار لديها على خلفية أن: «البقاء القومي للدولة ـ الذي اعتبره هانس مورغانتو المصلحة الوطنية الأولية في السياسة الخارجية للدولة ـ اليمينية سوف أيضًا يحول دون خطوط الإمداد اللوجيستي للقاعدة بين إفريقيا (الصومال) ومنطقة الخليج وخاصة مناطق آبار النفط» (المرجع نفسه).

واستنادًا إلى مركز ديان لأبحاث الشرق الأوسط وإفريقيا التابع لجامعة تل أبيب، ونقلًا عن الحكومات المتعاقبة في إسرائيل بناءً على ما أورده موشي فرحي؛ كونه أحد الضباط المتقاعدين في جهاز الموساد وتماشيًا مع المصلحة والمتغيرات الدولية يقتضي بحسب ما أوردته وكالة الأخبار الإسلامية السودانية بتاريخ ١٧ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١١م إن: «إضعاف الدول

العربية بمحاولة اختراقها داخليًّا والتحالف مع الأقليات التي تعيش ضمنها، وخاصة الأكراد في سوريا والعراق، والموارنة في لبنان، وسكان جنوب السودان، واعتماد سياسة سد الأطراف على أن يقوم ذلك بواسطة تكوين حلف الجوار أو محيط الدائرة، عبر مد جسور التعاون مع الدول المحيطة بالوطن العربي لإضعافه والضغط عليه من خارجه مثل: إثيوبيا وتركيا وإيران، والسيطرة الإسرائيلية على نقاط حيوية في البحر الأحمر لكسر محاولة حصاره وتطويقه، وتشكيل قاعدة انطلاق عسكرية لمجابهة الأعداء في عقر دارهم، قبل مبادرتهم بالمواجهة»؛ بناءً على ما أورده الكاتب الإسرائيلي بحسب المصدر نفسه. وقد يجزم البعض بأن توجه إسرائيل إلى كل من: إثيوبيا وإرتريا وأوغندا هو فشلها في تطبيع العلاقات مع كل من تركيا وإيران، الأمر الذي ربط فيه الكيان الإسرائيلي تقويض دعائم الأمن القومي المصري باللجوء نحو السودان وفصل جنوبه عن شماله ما يؤثر فعلًا على الصف العربي انطلاقًا من غياب الوحدة العربية؛ إلا أن ذلك يكمن لديه بحكم أنه «لم يفصل التوجه الإسرائيلي صوب الساحة السودانية، مستقرًا بكثافة الحضور والدور في جنوبه، عن معادلة الصراع العربي ـ الصهيوني، وإنما يشكل أحد أبرز أهدافه، وجزءًا من منظومة الأمن الإسرائيلية القائمة على التفوق العسكري واكتساب الشرعية وكسر العزلة، والهيمنة والتحكم في المنطقة»(سعد الدين، ٢٠١٢م، ص ٨٦).

ولا غرو فإن للأمن حسابات على الأرض عن طريق التصور العسكري والإستراتيجي لما تطرحه السياسة من خلال ما تعزم على معالجته وفق ما يضمن قوتها ونفاذها ضد الخصوم والأزمات. وعلى هذا المنوال ونقلًا عن صحيفة يديعوت أحرنوت الإسرائيلية بتاريخ ٠٥ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠٨م ((إن تطويق السودان تمهيدًا لتقطيع أوصاله وإحباط محاولة بناء دولة قوية

موحدة ومنافسة بموارده ومساحته الشاسعة وثقل ديمغرافيته، وعمقه الإستراتيجي لمصر» بحسب تصريحات مسئول الأمن الداخلي السابق آفي ديختر الذي يؤكد بدوره حسب المصدر نفسه على أن الاحتلال يهدف «إلى إنتاج وتصعيد بؤرة دارفور وتأجيج مشاعر الانفصال في الجنوب والشمال، لتغيير مجرى الأوضاع في البلاد نحو الصراع والانقسام وتوليد الأزمات المزمنة والمستعصية على حساب تعظيم القدرات بما يفسح الطريق أمام التدخل الإسرائيلي». «ولئن كان النفط السوداني في جنوبه يشكل ٩٨٪ من موارد موازنته؛ فإنه يشكل هاجس الحضور الإسرائيلي من أجل تضييق الخناق على مصر عبر دول الجوار؛ بهدف تقليص النفوذ العربي في القارة السمراء»(مرابط، ٢٠١٠م، ص ١٣٦).

وتجدر الإشارة إلى الحديث عن المأزق الأمني Security Dilmmena في هذا الخصوص؛ كونه نتاجًا لغياب الدولة أو انعدامها في الحقل البنائي، حيث إن هوية الأقلية الواحدة قد تهدد أمن الأقليات الأخرى في الإقليم الواحد على خلفية أن مصير السكان يبقى مهددًا بحسب جون جلين John Glenn؛ الأمر الذي يفرض تنازلًا للدولة ما يقلص الاعتناء بجميع الهويات في الهوية القومية من خلال اللجوء إلى الطمس والحرمان والإقصاء للمجموعة العرقية الأصلية. هذا ما يعود سلبًا على أمن الدولة ذاته بالبحث عن حلول توافقية، بل آنية بالمرة على حساب أمن الأقليات الأخرى داخل الدولة ما يعطي من دون شك الشعور بالقلق وتكريس الفوضى داخل المجتمع الذي تديره الدولة. وعلى هذا الأساس يمكننا استخلاص أن «تعتمد مقاربة المعضلة الأمنية في تحليلها وتطبيقها على النزعات العرقية، خاصة انهيار الدولة مثل ما حدث في يوغسلافيا والاتحاد السوفياتي، حيث برزت المشكلات العرقية. لقد نتج عن انهيار الدول السابقة غياب السلطة

وحدوث الفوضى في المستوى الداخلي بسبب انهيار السلطة المركزية، وحدوث الفوضى وغياب الأمن ما بين المجموعات العرقية، والنتيجة، كل مجموعة عرقية تعتمد على نفسها من أجل البقاء على قيد الحياة. هذا الوضع مشابه للوضعية السابقة (النظام الدولي في حالة الفوضى)».

ولعل سياسة كل دولة تهدف بالدرجة الأولى الابتعاد عن التراجع أو الإقصاء أو الفشل، أي ضرورة تحقيق «وثبة تاريخية» نحو الأمام، الأمر الذي ينعكس أمنيًّا على سلوكها بحكم أنها غير قادرة على مواصلة البناء والاستمرارية. وإذا كانت نواة السياسة تعني الأمن والإستقرار للفرد والجماعة معًا في المجتمع الواحد؛ فإن الدولة ينبغي لها ألَّا لاتقع ضحية المتمردين والمتآمرين بحجة الذين يثورون ضدها على أساس أن احتكار الحكم من قبل طائفة مثلًا في غياب التناوب السلس على السلطة يدعو إلى انتشار الفساد لديها كونها ضربة موجهة إليها في العمق بصدها عن البقاء القومي. وذلك يعود إلى أن الفرد ـ المواطن هو المُستهدف بعد الوطن على خلفية أن انعدام الأمن الداخلي هو أعظم تهديد (بن محمد آل الرشيد، المرجع نفسه، ص١٣٦). ويشار في هذا إلى المثال اليمني وبروز جماعة الحوثيين في الشمال باعتبارها دعوة انفصالية تجاه الجنوب في غياب الوحدة اليمنية، ما انعكس سلبًا على البلاد؛ بوصفها طرفًا مهددًا لأمن واستقرار اليمن ككل. وفي غياب وحدته المنظورة في صراعاته الداخلية ـ الداخلية؛ فإن اليمن مازال يعيش بعيدًا عن التوافق النسبي بين فصائله، ويعيش شيئًا من الفوضى السياسية وهذا لا يزيل المخاطر ويبني المسالك فيما بعد الأمني Beyond Security رفعة للشأن؛ إلا أن غياب الرؤية الثاقبة للنظام السياسي اليمني الذي كثيرًا ما يتراجع إلى الوراء بحكم ابتعاده عن البعد الإستراتيجي لديه وذلك ليس حماية لمصالحه فحسب، بل للتأكيد على وجوده عبر القيم والأفكار والمعتقدات

التي يدافع عنها ويعيش من أجلها. هذا ما يجعل اليمن وحدة سياسية هشة لكي يزيد إضعافها أمام الأمر الواقع؛ كونه من بين الدول القُطرية العربية المهددة بالسقوط كما يقول الملاحظون، خاصة عندما يتعلق الأمر بمنظومة القيم التي يتأسس عليها النظام السياسي الواحد وفقًا لرؤيته ومخططاته الإنمائية في غياب التواصل والمواصلة في الرؤية والبرنامج، الفكرة والخطة، والخطاب والواقع...إلخ، تبعًا لفكرة الأمن القومي القاضية بتأمين نظم الحياة الأساسية (الغذاء، الصحة، المال، التجارة) (Tickner,1995,p.180).

كما يمكن القول في السياق ذاته بأن عدم تناسق الرؤية وتناغمها مع الواقع كثيرًا ما يدفع بالرابط الأمني القومي إلى التناثر والتراجع عن تصوراته الأولى. وذلك بفسح المجال إلى خصوم وأعداء له عن طريق الطرح الأمني؛ بهدف نقل الحرب عن طريق الواقعية الجديدة بين الدول في إطار العلاقات الدولية إلى داخلها، خاصة تلك الدول التي ليس لها القدرة على التسلح الذاتي والتي لم تدخل الحرب طيلة القرن العشرين؛ إلا أن نقل عدوى الحرب إلى الدول الضعيفة أو الرخوة أو الفاشلة هو إذكاء نار الفتنة بها بحكم أنها غير قادرة سياسيًّا على طرح بدائل من أجل ضمان حياة الأمن والاستقرار في العالم، كما يمكن القول في هذا الطرح بأن تنامي القاعدة أو تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) على سبيل المثال لا على سبيل الحصر في جزيرة العرب، يعد تهديدًا مباشرًا للأمن القومي اليمني مقابل انتشاره في دول الخليج العربية. وذلك يعود إلى غياب السياسات العامة الإقليمية المحكمة في المنطقة التي تعمد التقليل من تداعياتها على أمن المنطقة بالكامل. وقد يندرج الدور الإيراني بتدعيمه للحوثيين مقابل عدم الدعم الخليجي والعربي لليمن الشقيق يعني إدخال المنطقة بالكامل في دوامة من التهديدات الأمنية العسيرة.

إن السياسات القومية عندما يصل بها الفشل إلى نهاية شوطها الأخير يبدأ العد العكسي لها، خاصة عندما تدخل في صراع مع نفسها عن طريق معارضين لها ومن بني جلدتها في غياب الأفق الرحب، وذلك حفاظًا على لحمة الانسجام الاجتماعي والمخزون النفسي والانتماء التاريخي والبعد الحضاري في استساغة الآليات؛ لضمان روح التآلف والتلاقي في العيش الكريم: أي بمعنى آخر أن السياسة لا تقوم على الأمن والاستقرار فحسب، بل أصبحت تنتقل لدى الدول النامية عن طريق خصومها وأعدائها في الخارج إلى أولئك الذين ينفذون مثل هذه الأجندات. هذا ما ينعكس سلبًا ليس على أمن واستقرار المنطقة العربية كلية بقدر ما يجر كلًّا من الدولة ـ الفرد إلى الصراع من أجل تفتيت ما يشتركان فيه من قيم ومبادئ في الوجود؛ لأن التطور قابل على مد السياسة بما يخدم المصالح المجتمعية بالابتعاد عن دوائر الخطر ومنابع التهديدات.

فالدولة كثيرًا ما تقوم بما لا يجر سبيلها إلى الوراء؛ كونها رمز الغاية الاجتماعية والفائدة الاقتصادية من دون إقحامها في صراع مع نفسها، بحكم أن السياسة المعاصرة تطورت ولم تعد مجالًا للمجابهة بقدر ما تقوم على المشاركة والتشاركية والشراكة سواء أكانت سياسية، أم اقتصادية، أم إستراتيجية. إن مثال القاعدة أو تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في البلاد العربية هو إيجاد لمجال يقوم على تفتيت الوحدات السياسية في بيئة إقليمية لها قواسم مشتركة أكثر مما يفرقها. هذا ما بات يسترعي لدى خصومها الشك والحيرة من أجل جرها إلى مستنقع التوتر والفوضى؛ كونها كانت منطقة مستعمرة وبها إرث استعماري لم يخلصها من عقد الماضي في معادلة التحرر ـ التبعية على اختلاف صورها وأشكالها. إن صد السبيل أمام مثل هذه الاختراقات يعني الإقصاء لمحاولات النيل من السيادة الوطنية والدولة

القومية والبعد الحضاري للأمة العربية الإسلامية في غياب التنمية الشاملة وبرامج التغيير والاندماج والتكامل عبر السوق العربية في المنطقة بتشجيع الصناعة العربية: أي بمعنى آخر مدى قدرة الذات العربية على طرحه والتفوق فيه لصالحها ولغيرها. إجمالًا، ومن دون أن تكون بؤرًا للتوتر ومحطة لتناحر القوى الإقليمية والدولية التي طالت المنطقة وما زالت؛ فإنه لمن الجدير ربط المصير العربي لمواجهة ما تمر بها منطقته عن طريق دوله ومجتمعاته بناءً على التجربة التي قطعتها وما تنوي الوصول إليه، لكن ليس على حساب الدم العربي الذي يزهق في الحروب الجانبية والصراعات الخلفية، بدلًا من البناء الحضاري التاريخي القادر على بعث مجد الأمة التليد مجددًا.

٥. ٣. ٢ الطاقة النووية بين سياسة الردع وعامل التوسع في الشرق الأوسط

يشكل السلاح النووي في منطقة الشرق الأوسط أحد مقومات السياسة الخارجية تحت الهيمنة الإسرائيلية عليه؛ الأمر الذي جعلها تهدد بموجبه العرب بالأمس وإيران اليوم. هذا ما جعل فعلًا الملف الفلسطيني يتراجع وتكسب إسرائيل إذ ذاك قوة محاكاته بحسب الإستراتيجية التي تقوم عليها وتدعو إليها؛ إلا أن غياب حل وسطي للقضية الفلسطينية بدءًا من الدولة الفلسطينية ومشكلة القدس والحدود واللاجئين، جعل من إسرائيل تتحكم في الملف الفلسطيني بعدما زاد الاستيطان في الضفة الغربية وتهويد الجانب الشرقي من القدس. إن إضعاف القضية الفلسطينية بما فيها دور الكتائب والفصائل يعني تقوية إسرائيل في المقابل؛ لكن تدمير قطاع غزة عام ٢٠٠٨م كان يهدف تقويض انسجام المجتمع الفلسطيني في غياب سياسة موحدة من داخله من أجل تقوية علاقاته بالجناح السياسي المتمثل في منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك لكي يتم التغليب على أجنحة الفصائل ذات التوجه

الديني من أجل التأثير على كامل القضية بمزيد من الاختراق والمجابهة على الأرض.

إن السلاح النووي الذي تناور بموجبه إسرائيل في المنطقة يعني إضعاف خصومها بالتلويح به ضمنيًّا أحيانًا، والإعلان عن التسوية للقضية الفلسطينية عن طريق الدبلوماسية والتفاوض أحيانًا أخرى: أي بمعنى آخر، ضرورة السيطرة على المنطقة العربية بالكامل إستراتيجيًّا باعتبار أن البقاء يستلزم في المقابل الانشداد نحو عامل القوة والطرح الإستراتيجي؛ بهدف تحصين الأرض والتوسع نحو الأقاليم المجاورة قدر الإمكان وذلك يعني الاستحواذ على كامل المناطق المحيطة بها في إطار إستراتيجية محكمة ومفتوحة على التسلح النووي باسم الاحتكار (هـارفي،٢٠٠٣م، ص ١٥ـ٧٤)، ومن دون أن يترك المجال مفتوحًا لقوة أخرى مناوئة لإسرائيل أن تلجأ إلى التنافس؛ بهدف تقليص ما تم التوصل إليه حتى الآن؛ لذا فالمفاعل النووي العراقي لم ينج هو الآخر من القصف عام ١٩٨١م، إلى جانب آخر في سوريا بالرغم من غياب الدليل القاطع على أنه إحدى المنشآت في إنتاج الطاقة العسكرية النووية. ومما لا يدع مجالًا للشك في أن «التداخل في قوس الأزمات في المنطقة هو من الحدة بحيث إن الولايات المتحدة، وهي تحاول صد نفوذ بعض القوى الإقليمية الكبرى أو إعادة تموقعها الإستراتيجي لقوى أخرى، ففي جنوب شرق آسيا، تقربت من الدول الإسلامية التي انسلخت عن الاتحاد السوفياتي سابقًا بعد نهاية الحرب الباردة. وهذه البلدان تحتوي أراضيها على مصادر نفطية مهمة، وهي محل أطماع، سواء من طرف الولايات المتحدة أو من الصين والهند وهما بلدان ناهضان اقتصاديًّا. والرهان على هذه المصادر يتمثل في السيطرة على مسارات الأنابيب لتصريف النفط مسارات تخترق بالضرورة أجواء يجب السيطرة عليها مسبقًا، أو تجنبها

لأنها بلدان معادية. كما هو الحال بالنسبة إلى إيران التي تريد واشنطن تجنب إقامة مشروع أنابيب يمر عبر هـذا البلد. في هـذه «اللعبة الكبرى» الجديدة، تحتل أفغانستان موقعًا إستراتيجيًّا ممتازًا، وهو موقع يتموضع بين قوتين نوويتين متنازعتين في المنطقة هما: الهند وباكستان»(الشاذلي، المرجع السابق، ص ٧٤،٧٣).

وفي هذا الإطار بادرت مصر في عهد الرئيس أنور السادات إلى استدراك الموقف والعمل على فك الحصار المضروب على المنطقة بالكامل؛ بهدف الاختراق لهذه السياسة التعنتية التي يعززها العامل النووي الإسرائيلي، وذلك بإحكام إسرائيل القبضة عليها بالرغم من عدم إعلانها رسميًّا عن التسلح النووي خوفًا من تألب الأوضاع الأمنية المحيطة بها عليها وحتى لا تعمد على تخويف جيرانها من العرب على التسابق في ذلك. إن الهدف من وراء ذلك هو أن لا يتكتل ضدها العرب تحت دافع الحصول على الطاقة النووية من جهة، وخوفًا من دعوتها إلى الحد من التسلح النووي وما تشكله خصوصًا من مخاطر أمنية وبيئية على منطقة الشرق الأوسط بكاملها من جهة أخرى.

ومهما قيل عن السلاح النووي الإسرائيلي، فإن ظهوره بعد الحرب العالمية الثانية كان متزامنًا مع غرس الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨م وبتغطية من فرنسا عام ١٩٥٦م من أجل أن يكون لدى هذا الكيان السلاح النووي على حساب المنطقة العربية التي كان جلها محتلًا أو في طريق الاستقلال؛ بهدف إحلال سيطرة أجنبية جديدة: أي كانت هنالك نوايا مبيتة من أجل إحلال الكيان الصهيوني محل السياسات الاستعمارية الأوربية التي عرفتها الشعوب العربية بدءًا من القرن التاسع عشر، حيث يدخل الوطن العربي عهدًا جديدًا بانقضاء عهد الاحتلال الكلاسيكي ليدخل عهدًا آخر مع

احتلال أكثر ضراوة وتعسفًا لم يكن ينتظره على الإطلاق. وكان هنالك مخطط يهدف بالدرجة الأولى إلى تقويض المنطقة أمنيًّا من أوربا إلى الولايات المتحدة الأمريكية. «وعندما دخلت الولايات المتحدة كلاعب في المنطقة في الستينيات، طلبت من إسرائيل أن تخضع مفاعل ديمونا للتفتيش الدولي. قبلت إسرائيل بشرط أن تقوم الولايات المتحدة بهذا التفتيش، وبهذا تتم التغطية الأمريكية على نشاطات إسرائيل النووية، وتطلب من إسرائيل أن تبقي الأمر سرًّا لكي لا تزعج واشنطن في سياستها في المنطقة» (Revue France - Palestine, 2004).

٥. ٣. ٣ طبيعة الأزمة الأمنية القومية العربية

إن طبيعة السياسة المنتهجة من قبل كل دولة قُطرية عربية كانت أو غيرها هي التي تحدد أبعادها وآفاقها وفقًا لما يجعلها تصب في خطاها وخططها على خلفية أن يكون الأمن أحد مشتقاتها؛ كونه تفاعلًا سياسيًّا للبرامج المقدمة إجمالًا؛ فالأمن جزء من السياسة وليس السياسة كلها، بهدف الوصول إلى مبتغيات وغايات يحتاجها المواطن والوطن معًا: أي بمعنى أن الدولة تراعي الجانب الأمني في سياساتها إن لم يحتو ذلك الإطار العام لسياستها العامة. ومن هنا يطرح السؤال التالي: هل يوجد أمن قومي على مستوى الدول العربية؟ إن حدود الدولة القُطرية العربية وما وفقت فيه وما فشلت فيه هو الذي غذّى في المقابل عدم التوصل الى بناء أرضية صلبة من داخل كل دولة قُطرية عربية على حدة تجاه الأخرى. يتماشى ذلك وفق ما يضمن قوتها وليس إضعافها وجرها نحو التناحر المستمر والتآكل البغيض من دون بناء لأواصر العلاقات الثنائية فالجماعية وهو ما يخلصها من عقد الماضي نحو بناء غد رشيد في ظل التحولات والرهانات الجديدة.

ومن هنا تتحدد أهمية الأمن القومي العربي بين كافة الدول القُطرية العربية على خلفية تبني رؤى سياسية ووجهات نظر إستراتيجية بحسب كل جيل؛ وفقًا لثقافته السياسية ومشروعه النهضوي في البناء والتشييد. لكنه من الأجدر قلب السؤال على النحو التالي: ما محددات اللا أمن القومي العربي؟ إن الوصول إلى نتائج وخيمة لكل بلد عربي كثيرًا ما يحمّل مسؤوليته الدولة العربية القُطرية وحدها نتيجة لما قدمته وما ينبغي أخذه بعين الاعتبار تجاه مصيرها. كما يمكننا دق ناقوس الخطر الذي أصبح وشيكًا في غياب القواعد والأصول التي تحكم طبيعة السياسة العربية وليس المراهنة عليها من الباب الضيق، الأمر الذي سيبخر الأحلام ويبدد الجهود ويبذر الأموال ويرمي بثقلها في مصائد الآخرين.

ذلك هو الواقع الذي نقترب منه، بل يفسر نفسه بنفسه بين الحين والآخر من دون الوصول الى أرضية صلبة وقناعة شافية تزيل هذا الغموض الذي أرخى بسدوله على واجهة الطريق، حيث ما زال يفجر الأزمات المتنوعة ويدفع بالحروب الأهلية؛ نتيجة القرارات الارتجالية والحسابات الظرفية في التربية والتعليم والتسيير والقضاء والإدارة والاقتصاد والتنمية...إلخ.

«وفي إطار الصيغ القُطرية الضيقة، فقد تمت مصادرة الحريات، وكبلت الجماهير بأغلال عديدة، وحُظر على المواطن العربي أن ينفعل مع معاناة أخيه العربي، وانحرفت السياسات التنموية إلى اتجاهات مسرفة في التبذير والفساد الإداري والبيروقراطي، واتسعت الفجوة (...) التي همّشت، وبرزت الاتجاهات الارتجالية في السياسة الخارجية على حسابات الداخل المهترئ»(ناظم الجاسور، ١٩٩٨م، ص ٩٣).

ولعل من نافلة القول أن نؤكد بأن البناء الأمني القومي ليس آنيًّا ولا استعجاليًّا وذلك بحسب الظروف والمعطيات التي تفسر إلى حد ما طبيعة

الأزمة وتداعياتها من خلال تبني مناهج وبرامج في كيفية إدارتها على المدى الطويل؛ لكنها استباقية ومرحلية، إلا أن ذلك يعود إلى طبيعة الدولة القُطرية العربية وظروف نشأتها وتاريخها ومراحل تطورها من الاستقلال إلى يومنا هذا. كما ينطبق الأمر على بقية الميادين والقطاعات التنموية الأخرى التي ينخر كيانها الضعف والتأزم واللامبالاة والتنصل من المسؤولية وهو ما يعيق من مكونات الدولة العصرية حتى تتماشى مع قضاياها المطروحة وفقًا لطرق معالجتها.

لذا يغيب هذا الطرح ليس لدى جهاز دون آخر بحجة أنه يدافع عن الأمن في اتجاه غير كل الاتجاهات الأخرى بالنسبة لمفهوم الدولة؛ الأمر الذي جعله لم يحمل كامل الشروط والآليات في مواصفات الأمن القومي العربي تحديدًا، ما ينعكس سلبًا على السياسة العامة والسياسة الخارجية لكل دولة عربية على حدة؛ فالتصور للأمن القومي باعتباره جزءًا لا يتجزأ من الكل السياسي، أي فيما تتحمله كل دولة عربية مع أخرى، وذلك ليس ضدها مع بقية الدول العربية الأخرى إذا أردنا ربط القول بالفعل، والفكر بالسياسة والأمن بالتنمية ضد الفوضى ـ الحرب؛ فاجتياح العراق للكويت مثلًا في أثناء حرب الخليج الثانية لم يكن محسومًا من ذي قبل على أساس أن العراق سوف يدخل بعد غزوه الكويت حالة من المغامرة والتلاشي، خاصة بعد الإطاحة بالنظام السياسي لكي يعيش العراق عندئذ تراجعًا كبيرًا من داخله على مستوى الأمن بعد تحطيم كل من الدولة والجيش والمؤسسات العراقية. إنه ليس تقليصًا لمحتوى الأمن لديه بهدف إضعاف الصف العربي فحسب، بل من أجل فتح جبهة تنافس جديدة بين إيران ودول الخليج، وبالتالي فإن الدراسات الأمنية العربية في هذا الخصوص تشير إلى أن الأمن القومي العربي مثله مثل بقية التجارب الأخرى في التنمية الشاملة وهو جزء منها إذ

يمر بأزمة خانقة ربما قد تفسر بقية السياسات الأخرى لدى الدولة القُطرية العربية الواحدة بحكم ظروف المنطقة وملابساتها تبعًا للرهانات التي تحملها. وعلى هذا الأساس، يبقى الأمن القومي العربي ليس ضعيف البنية فحسب، بل هش التصور فيما خطاه وما هو مقبل عليه مستقبلًا دون اجترار لمسلسل الأزمات وسيناريوهات الإحباط، وهو ما لم يدع مجالًا للبكاء على الأمن القومي العربي حتى يكتب أحدهم عما وصل إليه هذا الأخير من داخله، بل في طبيعة ما توصل إليه وما عجز عنه الأمن القومي العربي نفسه، وذلك بحكم أنه جزء لا يتجزأ من منظومة القيم السائدة والمرتبطة أصلًا وأساسًا بالكينونة والمصير العربيين؛ فضلًا عما يجمع بينهما في الرؤى ويوحدهما في الممارسات دون الوقوع في قطائع غير ضامنة للتلاحم والتلاقي؛ بهدف بناء التجارب الجادة والاستفادة من الخبرات المهمة. هذا ما يدعونا إلى القول بأن الأمن القومي العربي وما يحمله من مخاطر وما يمر به من تهديدات لم يصل به الحال إلى تبني القدرة وإنتهاج أسلوب القوة الداخلية التي تعود من «ناحية الإجماع إلى فكر واحد بخصوص مفهوم الأمن؛ فهذا شيء غير موجود، ومن ناحية آلية يجمع عليها الكل ويحترمونها وينفذون قراراتها فهذا أمر غائب» (هويدي،١٩٩١م، ص ١٢).

فالأمر يعود بنا إلى طبيعة الجغرافيا ومفاهيم الجغرافيا السياسية ورؤى الجيوبوليتيك السائدة عند أصحاب القرار ومدى الاهتمام بذلك في الدراسة والإلمام والمتابعة من قبل الاختصاصيين والأكاديميين العرب في تحليل وفهم الخصوصية العربية من كامل زواياها وأبعادها من أجل تقييم الحصيلة الماضية وآفاقها في الزمان والمكان. بيد أن هذا التصور بات يشكو من أزمات متكررة وحالات مستعصية في تبني هذه الطروحات ونفي أخرى في غياب مراكز الأفكار ومكاتب الدراسات الإستراتيجية المتخصصة ذات المقاربات

العلمية والمقارنات الإمبريقية فيما ينظر إليه الآخر وكيف ننظر نحن إليه من موقعنا الإستراتيجي ـ الأمني حتى لا نلبس لباس التبعية والإحباط المتشظي لصالحه. لكن تحقيق المصالح يعني كيفية التوصل إليها من الداخل على عكس ما يراه الآخر توازنًا للقوى. لكن المصلحة العامة والعليا للوطن العربي ما زالت مُعطلة وهي تحتاج إلى دراسات مستفيضة ومتأنية حتى يعم الفهم والإقبال عليها في بنائها دون أن تكون مستهدفة فيما بيننا ولصالح غيرنا.

إن عجز المنطقة العربية على تبني سياسات التكامل والاندماج ذات الحمل الاقتصادي والتجاري بعيدًا عن المزايدات السياسوية والمشاحنات الأيديولوجية الضيقة لدى القمة وقياداتها ما فتئ يصنع منها قوى غير مؤثرة؛ كونها دولاً ذات سيادة لكنها غير مؤهلة على تجاوز ذلك ما ينظّم من صفوفها ويبني توازناتها...إلخ؛ فالعراق ما كان له في هذه الحال أن يغامر ليحتل الكويت هنيهات من الزمن حتى يعيش الصراع على ترابه وبين أبنائه لعقود من اللااستقرار واللا أمن: أي بمعنى آخر في غياب الأطر والقيم التي تدعوه إلى التقدم وليس التمزق: أين حقبة ما بعد الاستقلال في العراق وأين العراق منها؟ ولئن كان الخلاف في التصور والطرح؛ فإن الإستراتيجية طريق الحرب فيما تعجز السياسة عن صناعته على الأرض وبأسلوب مرن دون المرور بالحرب التي تعد في فنها الغالب الاستعداد نحو العدو وخارج الديار خوفًا من تداعياتها على وسطها الداخلي. ومن هنا تأتي أهمية الأمن ومكانته البالغة في رصد لمعانيه وحججه؛ كونه يخص فلسفة البناء ومدلول المصير نحو التألق والتفاني.

كما يعلّل الأمن القومي العربي مقارنة بما يجري عليه الحال عند الآخرين على أساس أنه «في مثل هذه الأنظمة يتحرك الأعضاء بإرادات ناقصة ليحققوا

معظم أغراضهم، كما يوزعون فيما بينهم الأدوار ويعملون كجبهة واحدة لمواجهة التهديدات الخارجية Threats أو التحديات الداخلية Challen-ges ويحاولون حل مشكلاتهم وتناقضاتهم دون استخدام القوات المسلحة؛ لأننا في عصر يتجه الى السلام الواقعي Real Peace الذي يعترف بوجود تناقضات مع حلها دون اللجوء إلى القوة، حيث: إن السلام الكامل Per-fect Peace يسود حيث تختفي التناقضات والخلافات مجرد وهم» (هويدي، المرجع السابق، ص ١٣، ١٤).

إذ لا يمكن أن نتحاشى القول القائل بأن ضعف المنطقة وعدم أهليتها في تفادي الأخطار المحدقة بها من أجل تجاوزها وتعويضها بما هو لائق بها عن طريق التكامل والتنمية تعد من العوائق الصعبة أمام إيجاد مخرج لها وبطرق سلمية كذلك؛ علمًا أن هذا الواقع العنيد غير متكامل الشروط الموضوعية طبعًا على خلفية أن ما يغذّيها أو يسيطر عليها هو الضعف والتآمر ليس إلا. يتزامن ذلك خاصة في أثناء السلم، مع ما يدفع بها الى الحرب في كثير من الحالات في غياب الرغبة والقدرة: الرغبة في وجود هذا النظام والقدرة على ممارسة العمل الجماعي في ظل الظروف السائدة (المرجع نفسه) لدى النظام العربي الواحد في ظل التماسك مع بقية الدول العربية الأخرى والذي يعود بالدرجة الأولى إلى مفهوم الدولة ذاته الذي يمكن أن يسيطر عليه هذا النظام أو ذاك في تبني هذه السياسة أو تلك.

إلا أن عدم نضج الدولة القُطرية العربية (ميلود عامر، ٢٠١٤م، ص ٧ـ٨٧) وضعف هياكلها وابتزاز قواها هي الطرف في القضية وكأن حالتي السلم وحدوده والضعف والفشل في إطار الحرب هي ما يصنعها النظام وليس الدولة القُطرية العربية العاجزة عن تحقيق مثل هذه الإقلاعات والتفاعلات بداخلها وفي وسط مجتمعها الأصلي: أي بمعنى آخر بين ما

هو كائن وما ينبغي أن يكون: أي ما يراه المواطن العربي وما يحلم به ليس من مخيلة سلطة القرار بشيء؛ بهدف غلق بؤر التوتر واعتماد سياسات عامة رصينة تقوم عليها الدولة وتتفاعل بموجبها بمشروعها عن طريق شرعيتها.

لكن بالرغم مما تم تقديمه حتى الآن لم يعد كافيًا في دفع عجلة التواصل والتكامل العربي عن طريق قضاياه المشتركة في الأمن القومي وما يتفرع عنها من سياسات عبر مستويات التعاون بين الدول في المنطقة الواحدة على أساس التلاقي وليس الفرقة. وذلك يعود إلى عدم التشبع بالسياسة المعاصرة من دون الولوج في صراعات ونزاعات هامشية قد لا تخدم القضية الأم ألا وهي الوطن العربي. ذلك ما يتضح جليًّا من خلال المواقف التي تنم عن طبيعة القضايا المطروحة وسبل معالجتها وحدود آفاقها بحيث «إن النظام العربي الرسمي ومعه المنتظم الإقليمي العربي قد استطاعا امتصاص ـ الصدمات ـ التي عاشها الوطن العربي في الستينيات والسبعينيات وحتى منتصف التسعينيات من القرن الماضي؛ لكنهما لم يستعيدا عافيتهما بشكل كامل، حيث ما زالت السحب ـ الداكنة ـ تميز سماء العلاقات العربية ـ العربية تجاه كثير من الأحداث وكثير من المواقف التي عرفتها وما زال يعرفها الوطن العربي والتي تستلزم ـ بطبيعتها ـ توحيد المواقف والرؤى حولها»(دغبار، المرجع السابق، ص ١٣).

ولعل الاتفاق المبرم بين أمريكا وإسرائيل لمنح الأخيرة ٣٠ ٪ مما خصص للمساعدات: أي ما يقارب لما أعد لمساعدة أزيد من ٩٠ بلدًا (أبو لبدة، المرجع السابق، ص ١٨٥). والمصرح به من طرف الإدارة الأمريكية لصالح إسرائيل من خلال زيارة مناحيم بيغن إلى واشنطن في الفترة من ٨ إلى ١١ أيلول / سبتمبر١٩٧١م؛ بالإضافة إلى التحالف الإستراتيجي الذي أعده جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكية والذي يقضي بمنح تسهيلات

لإسرائيل أمام جيرانها العرب؛ يوضح مدى انحياز أمريكا لإسرائيل وإبقائها قوية في المنطقة؛ بينما نرى على العكس من ذلك في الحالة المصرية، حيث إن المساعدات والإعانات المقدمة إليها من طرف إدارة واشنطن مقيدة جدًّا ومشروطة بأمن إسرائيل، ما يفرض فعلًا التبعية على مصر من الخارج لفائدة إسرائيل. هذا ما يقوي فعلًا من نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية، خاصة على رأسها الشرق الأوسط، وذلك انطلاقًا من إسرائيل التي تراهن بموجبها على حماية المصالح الأمريكية ذاتها؛ كونها تشكل إحدى فواعلها الأولى بامتياز؛ علمًا أن هذه الدينامية تصب في إضعاف المنطقة العربية ذاتها من قبل لاعبين دوليين يطمحون في تعزيز بعض المجالات كالتعاون والشراكة في القضايا الأمنية. الشيء الذي أضعف في المقابل المنطقة العربية بالكامل من قضاياها المحورية التي تلتقي حولها من دون أن تلتقي فيما بينها على ذلك. هذا ما جعلها تبحث على منافذ أخرى وربما على حساب مصالحها الإستراتيجية والأمنية على ضوء هذا التداخل السياسي والاقتصادي والعسكري والتجاري.

لذا كانت ولا تزال الإدارة الأمريكية ترى في إسرائيل أنها شرطي المنطقة الموكل إليه حق الحماية والدفاع عن النموذج الأمريكي تجاه العالم من خلال استغلال النفط والحضور الإستراتيجي لديها عن طريق القواعد العسكرية المرابطة على أراضيها، كما كان يعد هذا الحضور الإستراتيجي والأمني إيقافًا للزحف الشيوعي لديها؛ بهدف إلحاق المنطقة العربية بالرأسمالية العالمية عن طريق استغلال رؤوس أموالها في بنوكها العامة والخاصة مقابل التسويق لمنتجاتها الاستهلاكية، كما يمكن القول بأنها تعتبر واجهة تزاول الاقتصاد والتجارة بدلًا من السياسة وإدارة الحروب عن طريق ربطها بالتحولات المالية والنقدية والتجارية العالمية من دون أن تسهم في ترتيب أحوالها الداخلية

وإعادة بناء ظروفها الخاصة بها. وهذا ما غذّى في المقابل تنامي الأصولية كرد فعل تجاه هذه المجازفة التي عطلّت بحق أمن واستقرار المنطقة العربية عامة والخليج العربي خاصة. كما زاد في المقابل في تسارع الأحداث وتطوراتها مع انهيار الاتحاد السوفياتي السابق وفقد العرب صلته به بدءًا من حرب الخليج الثانية؛ لكي يتم الاستحواذ عليها بسهولة.

وكثيرًا ما يذهل البعض من حجم المعونات والمساعدات التي تتلقاها إسرائيل من الولايات المتحدة الأمريكية وكأن هذه الأخيرة هي التي في صراع مع العرب على أراضيها من دون أن يواجهوا خطرًا واضح الرؤية بعد احتلال فلسطين، عدا الهزيمة العربية وما تلاها لغزو العراق والتنافس الإقليمي والدولي الدائر في سوريا بين النظام والمعارضة على الأرض من مجابهات دامية باعتبار أن هذين البلدين كانا يعدان من قلاع الاشتراكية العربية. لكن فشلهما في تكسير الطوق هو الذي قوّى في المقابل إسرائيل؛ بهدف الاستحواذ والاختراق للمنطقة العربية بعدما عجزا عن طريق الجيوش العربية عن رمي إسرائيل في أحد البحرين: الأحمر أو الأبيض المتوسط مقابل مسلسل المؤامرة الذي يرمي بالبلاد العربية الواحدة تلو الأخرى في مستنقع الاحتقان وتداعيات الحروب الأهلية، لكن السؤال المثار للجدل في هذا الصدد هو: أين القوة العسكرية العربية من المد الإسرائيلي المتطاول في المنطقة العربية وما تداعيات ذلك على حدودها المتاخمة؟

هل الأمر إستراتيجي بحت أم أمني ظرفي؟ لا شيء يدعو إلى ذلك في ظل غياب التقارير الرسمية بالرغم من التعرض إلى ذلك. لكن ما هو غير مصرح به هو خلفية التلاقي والتحالف بين القوى العظمى على الدول الصغيرة أو الضعيفة من أجل الهندسة لنظام عالمي يقوي ميزان القوى لديها، خاصة في الطاقة والتسلح والانتشار لقواها الدفاعية على الأرض من أجل غلق

الباب أمام كل من روسيا والصين والهند تحسبًا لمضايقات اقتصادية وتجارية وعسكرية في المنطقة وتداعياتها على الأمن العالمي(العفيفي، ٢٠٠٣م، ص ١٥٤).

علمًا أن واجهة السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط هي إسرائيل بالدرجة الأولى التي تعد بحق حليفًا إستراتيجيًّا بامتياز في المنطقة من أجل الحفاظ على توازناتها ورصدًا لتحولاتها، بل اختراقها حتى تبقى تابعة لغيرها. يتقوى ذلك من خلال تمركز أقطاب الجالية اليهودية عن طريق اللوبيات الصهيونية في مراكز القرار في الولايات المتحدة الأمريكية؛ بالإضافة الى حضورها المكثّف في عمل الأحزاب المتوافدة على البيت الأبيض أيًّا كانت ديمقراطية أو جمهورية. هذا ما يعمل على تقوية البعد الإستراتيجي الأمريكي إزاء الشرق الأوسط؛ كونه كان ملاذًا للقوى الاستعمارية الأولى على رأسها بريطانيا وفرنسا.

ولربما يعود هذا الطرح تجاه انتشار هذا الهاجس الأمني والحس الإستراتيجي مقابل انتشار هذه القوة العالمية بعين المنطقة الذي يعد مركزًا ذا ثقل عظيم في تحولات العالم ورهاناته، خاصة بعد انسحاب الاتحاد السوفياتي السابق من الصراع الأيديولوجي في إطار الحرب الباردة، لكن في غياب إحلال توازنات إستراتيجية وأمنية تبعًا لحساسية المكان ومدى تأثيراته عبر التاريخ، إلى جانب كونه محل الطاقة في العالم بحكم توافره على أكبر احتياطي عالمي من النفط. الأمر الذي أسقط المنظومة الأمنية العربية في يد أعدائها أكثر من التعامل مع حلفائها من دون أن تحسب لذلك ألف حساب؛ انطلاقًا من مكوناتها التاريخية ومقوماتها الحضارية.

بيد أن ظهور إسرائيل في هذه الحال يعني كذلك الضغط على المنطقة العربية من أجل إضعافها وإفشالها أكثر عن طريق فلسطين «كمحور

اعتيادي» من جهة، وبقية الدول العربية الأخرى المحيطة بها؛ بهدف تأمين أمنها القومي من دون غيرها في بيئة معادية، حيث الصراع والتنافس على أشده على المستويين القريب وبعيد المدى من جهة أخرى، كما أن تضييق المجال على الفلسطينيين هو توسيع للمجال الحيوي الإسرائيلي ذاته؛ لإضعاف المنطقة العربية بالكامل عن طريق إفشال محاولات الوحدة والتكامل والاندماج وللحد من تقوية الصف العربي: أي بمعنى آخر أن سقوط المنظومة الشيوعية في الشرق قد رجح كفة إسرائيل لكي تُؤمن أمنها القومي في كثير من المجالات والأصعدة؛ بإقحام الولايات المتحدة الأمريكية في اللعبة أكثر مما كان يحسبه العرب لصالحهم مع موسكو وضد خصومهم معًا بدءًا من إسرائيل وضدها.

لكن تداخل السياسات الأمنية والرؤية الإستراتيجية كثيرًا ما تدفع إلى تقوية الهاجس الأمني تجاه العرب؛ لتزداد من المبيعات العسكرية الأمريكية والإسرائيلية لديها، ويتفاعل ذلك مع توسيع المجال الحيوي باستقطاب عدد ممكن من يهود العالم على رأسهم الروس ومن خلال تحطيم القوة الدفاعية العربية على رأسها المفاعل النووي العراقي الذي دمِّر عام ١٩٩١م؛ بهدف تطوير الترسانة العسكرية الإسرائيلية مقابل إجهاض سلاح النفط بيد العرب؛ لتتم السيطرة بموجب ذلك على الاقتصاد العربي انطلاقًا من المنطقة العربية كمثال حي في العالم الثالث.

الفصل السادس

الأمن القومي العربي بين النظرية والممارسة

٦. الأمن القومي العربي بين النظرية والممارسة

٦ .١ النظام الإقليمي العربي

عرف النظام العربي الإقليمي ثلاث مراحل أساسية هي: المرحلة الأولى وتعرف بالنشأة (١٩٤٥ـ١٩٥٥م) وشهدت ميلاد الجامعة العربية، والمرحلة الثانية تبدأ من عام (١٩٥٥ ـ ١٩٧٠) وقد ظهر فيها بروز دور مصر القيادي (إقليم ـ القاعدة). أما المرحلة الثالثة فتعرف بمرحلة الانحسار القومي وتراجع منظومة الوظيفة القيادية وبداية دخول عصر الركود والتراجع والانقسامات التي تخللتها فترات انفتاح (١٩٧٠ـ ١٩٧٧)(مطر وهلال، ٢٠٠١م، ص ٧٣)، ثم تلتها بعدئذ بداية الانهيار للتضامن القومي منذ ١٩٧٥م التي امتدت من عام ١٩٨٧ إلى غاية ١٩٩٠م وبداية أزمة الخليج الثانية في آب / أغسطس ١٩٩٠م.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه وبإلحاح هو: لماذا إقليم ـ القاعدة إذن؟ هل يمكن لمصر أن تؤدي دورًا رياديًّا في معادلة الأمن القومي؟ قد يشكل محور الإقليم ـ القاعدة بمثابة الضابط لحركية توسع النشاط من إقليم ـ القاعدة الأصلي إلى بقية الأقاليم الأخرى مثلا كألمانيا (بروسيا)، إيطاليا (بيدمونتي)، فرنسا (إيل دي فرنس)، إسبانيا (كاستيل)، روسيا (إمارة موسكوفيا)، إنكلترا (ويسيكس)، هولندا(إقليم هولندا)، بولندا (بوقية وارسو)، يوغسلافيا (صربيا) إلخ. أما بالنسبة للمجال العربي فإن إقليم ـ القاعدة ويتمثل في دور مصر الريادي عن طريق الجغرافيا والتاريخ، خاصة إبان المرحلة الناصرية من خلال دعاواها ومواقفها نحو الوحدة العربية؛ إلا أن المراحل المتعاقبة لم يتطور فيها نظام إقليم ـ القاعدة الذي تأثر بالتجزئة وبإفراز مواقف أحادية

أحيانًا، ومتضاربة أحيانًا أخرى. هذا ما جعلها لا تصب في جهد الجميع، بل تعبر عن مصالح ضيقة قلّلت من شأن توطيد دعائم إقليم ـ القاعدة لكي لا يتوسع من أجل النهوض بالكل في إطار سياسة إقليمية متزنة وموسعة على بقية الدول العربية الأخرى.

هل عرف إقليم ـ القاعدة تطورًا إيجابيًّا يذكر؟ إن التجربة التي خاضتها مصر من منظور الوحدة أوبالدعوة إليها تعني تطوير آليات وبناء مؤسسات وحمل مشروعات تُضمد الجراح التي عرفها الجسم العربي وهو يدعو إلى وحدة الصف للدخول في عهد البناء والتقدم والديمقراطية، وقد واكب هذا انجلاء كل من الاستعمارين البريطاني والفرنسي على حد سواء من الأرض العربية. «هذه التطورات تكشف أيضًا أن من بين المشروعات الوحدوية الكثيرة التي لا تقل عن ١٦ ـ ١٧ مشروعًا نجح منها مشروع واحد فقط هو المشروع الذي توافر فيه هذا الإقليم ـ القاعدة في المرحلة الناصرية. هذه التطورات تدل أيضًا إذا نظرنا إليها من ناحية تاريخية عربية عامة، أن المشروعات الوحدوية التي نجحت في الألف سنة الماضية، أي منذ الانحطاط السياسي العربي، كانت ثلاثة انطلقت كلها من مصر كإقليم ـ القاعدة، وهي الحركة التي قادها صلاح الدين والحركة التي قادها محمد علي، والحركة التي قادها عبد الناصر» (اليوم السابع، ١٩٨٩م، ص ٢٣).

تكمن أهمية إقليم ـ القاعدة في مصر من حيث الجغرافيا والرابطة بين المشرق والمغرب العربيين؛ فضلًا عن البناء السياسي المرتبط بها في حالة تفعيل القدرة العربية جيوبوليتيكيا. هذا ما حاول بعض المثقفين العرب الأخذ به من دون أن يتم التنظير له بشكل جدي من أجل إيضاح الصورة الفاعلة له في السياق ذاته. الأمر الذي انعكس فعلًا على إنجاح المشروع؛ كونه كان متأثرًا بالطرح الاشتراكي الذي انقسمت حوله الدول والسياسيون

والمثقفون والعلماء عن طريق الحديث عن القومية العربية والإسلام السياسي والتخطيط والمشروع النهضوي وعدم الانحياز. هذا ما جعل من الرؤى والأفكار الأيديولوجية التي كان ينبغي لها أن تكون متوافرة أولًا، وشق الطريق نحو العمل السياسي ثانيًا من أجل النهوض بالواقع العربي؛ إلا أن هذه الرؤى والمواقف اختلفت وتأثرت سلبًا بالوضع العام وما نجم عنه من البحث عن العمل الوحدوي في إطار التأكيد على الوحدة العربية المنشودة. كما أن عهد الزعامات أو القيادات نسبة إلى الزعيم الملهم أو القائد المفدى إشارة إلى القيادة السياسية الثورية التي انقادت وراء التعبير عن حمل مشروع الوحدة أمام الجماهير العريضة التي كانت تحلم بالاستقلال السياسي قد ولّى بعد الحصول عليه مقارنة بدخول معارك البناء والانطلاقة والتنمية. تزامن ذلك مع البحث عنه في ظل الدعوة إليه نتيجة الفراغ الهيكلي والسلطة المنقذة لروح الاعتبار التي تولدت عن الاستعمار، وعندئذ اتضح أن التجربة التي خاضتها محدودة في التاريخ على أساس أن الانطلاقة تلاشت وأصبحت حينها ضعيفة في ظل غياب ما يدفع بها نحو الأمام.

أما محاولات القيادات الثورية ونداءاتها في هذا الصدد فقد تولدت من عملية التأثر والتأثير التي عرفها تاريخ الدول من جورج واشنطن، إلى لينين ومن ماو تسي تونغ إلى عبد الناصر مرورًا بتيتو ونهرو ومحمد سوكارنو وفيدل كاسترو وغيرهم. لكن عمل إقليم ـ القاعدة ليس قائمًا بحد ذاته على رؤى وأفكار ولكن يحتاج إلى قدرات وتوجهات فكرية يؤمن بها الزعيم وتتقاسمها إياه كل من الطبقات الاجتماعية مرورًا بالإطارات والنخب والمثقفين. فكرة التحرر عن طريق المفاهيم الثورية تحتاج إلى إعادة بناء على أسس علمية وأفكار انعتاقية من تلك الرواسب والتراكمات التي جلها نفسي ـ سوسيولوجي. أما الآخر فهو فكري ـ سياسي في توجيه الذات ونقدها البناء

تجاه هذه القوة عن طريق الاقتصاد ـ التكنولوجيا من داخلها. فهي فكرة مشروع هادف قابل للتجسيد على أرض الواقع؛ لكنه غير قابل للمساومة أو الإحباط وبإشراك أبناء الأمة المُخلصين من دون أن تكون نظرة أحادية قبل أن يعتريها الضعف والخوف والتوتر والتمزق؛ كونها تقوم على الإدراك الواعي والبعد القيمي، وذلك انطلاقًا من فكرة التاريخ، بل نقد التاريخ ليحل محله تاريخ أكثر موضوعية وأشد حركية في تغيير مسار الأحداث منها ولفائدتها وليس ضدها ولصالح غيرها.

إن دخول الدولة القُطرية العربية بعد إحرازها استقلالها السياسي ومن دون إرث وتقاليد عريقة في مواجهة العصر الحديث، خاصة في مجال الوحدة والتضامن وتفعيل الاقتصاد وإدارة الشأن العام: أي بما يستجيب وتطلعات الجماهير هو الذي أربك كل الحسابات وجعلها ربما تخوض حروبًا فيما بينها من دون أن تتفادى ذلك نحو الوحدة والتكامل والتنمية الشاملة. إن الحديث عن الأمن القومي العربي ينطلق من هنا ويصب في هذا الإطار؛ كونه ينطلق من منظومة قيمية تقوم على تفاعل جميع الفواعل القريبة والبعيدة من جهة، والداخلية والخارجية من جهة أخرى، بما يضمن توازنها وتفاعلها وفق رؤى وأفكار تصاغ على شكل سياسات هادفة. هذه القيم التي كان ينبغي توافرها تعتبر ضرورية من حيث انتشارها في الوعي السياسي العربي والتي كانت غائبة عنه من أجل إنجاح هذا المشروع أو ذاك. أين واقع القومية العربية من هذا السيناريو؟ لذا يتوقف عمل هذا المشروع على كل الفواعل الحية ذات الصلة الوثيقة بمدخلات الظاهرة ومخرجاتها على ضوء المعطيات والمؤشرات التي انبثقت عنها هذه النتائج أيا كانت. «ويمكن إرجاع انحسار القومية العربية إلى حرب الخليج وإن كان قد تفاقم بسببها إلى ستة عوامل هي: انحسار مصداقية النظم التي مثلت قلاع القومية العربية، وعدم فاعلية

الميكانيزمات العربية في حل الصراعات العربية الحادة، والتباين بين متطلبات القومية وسلوك الدولة، والاختلافات الخطيرة في صياغة الهوية على المستوى المجتمعي، والتغيرات التي طرأت على المسألة الفلسطينية باعتبارها القضية المحورية في النظام العربي، والصعود القوي للحركات الإسلامية» (Buzan and Hansen, 2007).

لذا بات يطرح الفكر القومي ـ الوحدوي صياغات كثيرة وإشكالات حول الدولة والفكر، والوحدة والديمقراطية، والاشتراكية والإسلام... وغيرها من الموضوعات ذات الصلة المباشرة بفكرة البناء والتطور والإقلاع نحو أفق جديد وهي التي اهتم بها جيل من المثقفين العرب خلال الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي. ومن هنا ينبغي طرح معادلة مفتوحة تتناول في السياق ذاته أزمة التحول من السلبي إلى الإيجابي باعتبارها ضرورة جادة ذات صياغة هادفة لمعالجة القضايا المطروحة وتجاوز إخفاقاتها؛ بهدف توسيع دائرة الأمن القومي بناءً على الإشكالات والمحاور التي تنضوي تحتها؛ بهدف التخلص مما آلت إليه الأوضاع وما ينبغي عمله نحو العمل القومي، والإطار الإقليمي في مسائل الوحدة وقضايا الاتحاد ومشروعات التكتل وسياسات التنمية... إلخ. وعلى ضوء هذه المعطيات يتجلى العمل الإقليمي؛ بهدف صياغة رؤى وتحديد إستراتيجيات من قبل الدول العربية نفسها لكي ينعكس عليها بالإيجاب.

وإذا كان الأمن القومي العربي جزءًا لا يتجزأ من النظام الإقليمي العربي؛ بحجة حماية المصالح المشتركة على ضوء القواسم المشتركة من دين وثقافة وتاريخ وشعور ومصير..؛ فإن النظام العربي ما زال لم يعط بعد ثمار هذا الاعتناء بهذا الالتفاف في غياب المقاييس والمعايير التي تتوزع عليها سياسات البناء والتحالف بين الدول العربية ذاتها. وعلى هذا الأساس،

يمكن أن تفسير حالة النظام الإقليمي العربي على خلفية خصوصيتها الجغرافية والتاريخية والثقافية والنفسية والأيديولوجية والسياسية في خلق آليات عمل النظام الإقليمي العربي من خلال ما توصل إليه وما فشل في تحقيقه، حيث يقوم ذلك لا من حيث تجربته الأصلية فحسب، بل في فاعليته وحيويته بناءً على قضاياه وتناقضاتها في مكوناته وتفاعلاتها من جهة، ومدى التشكيلات البنيوية التي تصنع الأحداث والوقائع بما يخدم الواقع العربي أو يعمل ضده، بحسب طبيعة الفرد والسياسة والتصورات المرتبطة بينهما في الواقع والآفاق من جهة أخرى.

وعلى هذا الأساس؛ فإن الوعي السياسي العربي ما زال بعد غير ناضج حتى يتسنّى له القيام بمعدلات مأمولة في البناء والتنمية بالرغم مما تم إعداده حتى الآن بحكم النتائج والمآلات كمخارج لهذا المسار، وذلك انطلاقًا من الأمن وما تفسره بقية التوجهات والانشغالات الأخرى دفاعًا أو بحثًا عنه...«نحن إذن إزاء نظام عربي متغير وفي حال انتقالية، يمتلك إمكانات عسكرية ومالية وسياسية كبيرة. يشهد صنوفًا من أنماط التوتر الداخلي وتختبر أقطاره عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جوانبها كافة. يشهد أعضاؤه كثيرًا من التناقضات داخل كل مجتمع وكذلك في العلاقات فيما بينهم؛ فهناك التناقضات بين الأغنياء والفقراء والتوزيع غير المتكافئ للثروة وما يترتب عليه من أزمة عدم التناسق في المكانة، وهناك الثورة الصامتة المرتبطة بالانفجار السكاني والتحول الحضري وتدفق العمالة والتحولات. وهناك التناقض بين الدعوة القومية وبين كل من منطق القُطرية ومنطق الإسلام السياسي، وهناك التناقض بين سعي النظام إلى ضمان الاستقلال القومي وخطط الدولتين العظميين والدول الهامشية إلى اختراق واستقطاب بعض أعضائه، وهناك الصراع العربي ـ الاسرائيلي التحدي الذي أوجدته

بعض معاهدات كامب ديفيد للنظام العربي»(مطر و هلال، المرجع السابق، ص ٦٣_٦٤).

كما يعد النظام الإقليمي أحد وجوه النظام الدولي (مجموعة نظم إقليمية) في وحداته التأسيسية الخاضعة له، وذلك وفقًا لما توفره كل من الصناعة والتجارة اللتين تغذّي كل واحدة منهما أو مجتمعتين قوة أو ضعف المجال الاقتصادي على حد سواء. وقد يرتبط ذلك بسيطرة كل من الفكر والثقافة في الحالة العربية على الإنتاج العلمي والفني والصناعي والتكنولوجي التي يقوم عليها كل من السياسة والاقتصاد على ضرورة التعامل بموجبهما وفقًا للبرامج الإنمائية، فضلًا عن سياسات الإصلاح والترشيد والتقشف التي تقوم بها كل حكومة عربية في مجالات التربية والتعليم والعدالة والصحة والإعلام...إلخ. هذا ما يدعو فعلًا إلى تقويم عمل البناء العربي الداخلي الواحد وانعكاساته على موازين القوى دوليًّا. علمًا أن نسبة الصادرات العربية مجتمعة لا تساوي صادرات السويد بمفردها في التجارة العالمية: أي خارج مجال النفط والتي تبقى ضئيلة جدًا مقارنة باقتصادات الدول الآسيوية أو الدول الأمريكية أو الدول الأوربية: أي بمعنى آخر ومهما يقال فإن المنطقة العربية لم تنتج بعد على ضوء هذه المعطيات والمؤشرات نظامًا إقليميًّا متكاملًا ومتفاعلًا مع قضاياها الحيوية؛ لدرجة البحث عن منافذ للقوة لديها بدلًا من إضعافها من داخلها أو اختراقها من خارجها.

هذا ما ينعكس سلبًا على مقدرات النظام الإقليمي العربي في غياب ما يقوي من أهميته ويفعل من درجات تمكنه بحثًا عن مصادر القوة والانتشار على الأرض تجاه المنحى الإيجابي والتطلع السلمي ما لا يُهدر من الجهود ولا يُرهق من المساعي ولا يُبدد من الأموال. الأمر الذي قلل من احترام المنطقة العربية لدولها وشعوبها في هندسة النظام العالمي باعتبارها ما زالت

عاجزة من داخلها أولًا، ثم عجزها في دخول مجال العلاقات الدولية كطرف مسهم ومثابر في بناء صرحه وبلورة تحولاته ثانيًا. وبالتالي تعددت مجالات الاختراق والتضييق من مرحلة لأخرى بعدما تأكد من تطاولها من ميدان لآخر في غياب النظرة المجتمعية الصائبة مقابل ما لا تصنعه من أحداث لها بحيث أصبح يُجر بها في صناعة قوة الآخر وما يصب في قوته وفائدته على حسابها في المعادلة الشاملة.

وبناءً عليه؛ فإن الولايات المتحدة الأمريكية غطّت مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية عن طريق إسرائيل في الشرق الأوسط، وبموازاة ذلك ما زال النظام العربي عاجزًا أمام هذا الوضع في توحيد صفوفه، وذلك ليس أمام المخاطر والتهديدات الخارجية تجاه هذا التحدي الأجنبي، وإنما في تخطي الصعاب وتجاوز النقائص التي تعمقت ويزداد شرخها من يوم لآخر؛ نتيجة هذا الخطر المحدق. وعلى ضوء هذه المعطيات يمكننا القول بأن في «اتخاذ مفهوم وحدة المصير أو تراجعه أو الخطأ في تطبيقه جعل النظام العربي نهبًا للمخاطر، وأتاح المجال أمام القوى الأجنبية لمواجهة الأمة جزءًا تلو الآخر، وعلى ذلك تباين الرؤى والإدراك لمصادر التهديد وتدني الشعور القومي العربي، الأمر الذي أدى بالضرورة إلى تعرض الأمة العربية في مختلف أقطارها إلى مواجهة تهديدات قد لا تعصف بمصالحها فحسب، بل تتعدى ذلك ليصبح القطر ذاته موضع التهديد، ما يزيد من اهتزاز الأمن القومي العربي في أحد أركانه»(مطر و هلال، المرجع السابق، ص٧٣).

لكن المهم من ذلك ليس هو إجبار العراق مثلًا في هذه الحال على الخروج من الكويت ـ على سبيل المثال لا الحصر ـ من خلال دخوله المواجهة بعيدًا عن رد الاعتبار بالمثل على البقاء دون التفكير في جلب التدخل الأجنبي. لكن في كيفية إقناع العراق بأن طريق قوته يعد مسدودًا إقليميًّا من دون

أن يمر بالكويت عن طريق التدخل السافر في شؤونه. يتزامن ذلك من خلال دعاوى كل من مصر وسوريا ودول الخليج الست لكي يتم إخراجه منها بالقوة المضادة عن طريق التحالف الدولي؛ ليبدأ من ثم سيناريو العد العكسي. أي بمعنى أن العراق لم يدرس النتائج المترتبة عبر كل النواحي والاتجاهات على إثر دخوله الكويت بحجة ضمه إليه، ما جعله ينفعل لدرجة التدخل مقابل التشظي عن دوره الإقليمي المحوري في المنطقة، وأن خروجه من الكويت يهدف إلى الضرب بالشرعية الدولية عرض الحائط. الأمر الذي يعني إدخال العراق في صراع مع نفسه، ذلك ما لا تحسبه القيادة العراقية وتحسم نتائجه الوخيمة على الأرض يوم ذاك. أي بعبارة أخرى أن العراق لم يدرس في حال إرجاعه بالقوة المرتبطة بالتحالف الدولي أن المنظومة العربية ستتراجع هي الأخرى بإضعاف بقية دول المنطقة جميعها. مع العلم أن العراق خرج من حربه ضد إيران الخمينية قويًّا وأن سبب نجاحه هو إمداده بالعتاد العسكري واللوجيستي الغربي يقول الأوربيون أنفسهم؛ لكي يتم الإطاحة به بهذا الحجم من الابتزاز من «القوة المضعفة»، ما زاد من تراجع الصف العربي وتأخره من داخله واستهدافه من خارجه: إستراتيجية الآخر أم تكتيك الأنا؟

إن غياب نظام إقليمي عربي قوي بإمكانه أن يتلاءم مع واقع المنطقة وتحدياتها الأمنية والإستراتيجية هو الذي أفشل محتوى الأمن الإقليمي لاعتبارات سياسية وتاريخية وثقافية وجيوإستراتيجية بحيث إن انعدام منظومة قيم متعارف عليها بدءًا من تعزيز وحماية الصف العربي في إطار مرجعية الجامعة العربية وميثاقها هو الذي أثقل كاهل العمل العربي المشترك إقليميًّا. أي ضرورة تفعيل هذه الأخيرة انطلاقًا من الأمن الإقليمي بحق الدفاع الشرعي والجماعي عن النفس وفقًا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم

المتحدة لدرجة لملمة الفرقاء العرب والتخلي عن الحسابات الهامشية من دون التدخل العربي ـ العربي لدرجة إقصاء التدخل الأجنبي عن المجال الحيوي. الأمر الذي ما زال ينقص العمل السياسي العربي المشترك في إطار التعاون والتحالف العربي ـ العربي. ومن هذا الباب، حصد الطرف الأجنبي (الأمريكي والإسرائيلي) حصيلة كبيرة على إثر الضغوطات والاختراقات لصالحه وكأن الإستراتيجية الأجنبية أقوى بكثير على أراضي غيرها وأكثر مما تمد أصحابها الأصليين بالتفاعل مع قضاياهم المصيرية بإلحاح ما يربط وجودهم بتطلعاتهم بعين المكان.«وانطلاقًا من إدراك الولايات المتحدة لصعوبة الاستمرار في المحافظة على اختلال توازن القوة بين الدول العربية وإسرائيل لصالح هذه الأخيرة، بسبب صغر حجم إسرائيل ومحدودية مواردها قياسًا بالوطن العربي، فقد ظل هدف اختراق النظام العربي، بخلق الانقسامات وتباين المواقف وتمزيق الصف العربي، يشكل محورًا أساسيًّا في النظرة الإستراتيجية الأمريكية للتعاطي مع قضايا المنطقة، من أجل ضمان أن تتفوق المزايا العسكرية النوعية لإسرائيل على التفوق الكمي الدائم للعرب»(مطر و هلال، المرجع السابق، ص (٢١ ـ ١١٦).

إن التدخل السافر من طرف الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق حليفتها إسرائيل في المنطقة العربية أدى إلى ضعف وهشاشة تكوين هذه الأخيرة في منظومة القيم ذاتها المتفق والمتعارف عليها دون تراجعها في ظل غيابها. وذلك بالعمل بمقتضى قرارات الجامعة العربية واحترام مبادئها عن طريق تفعيل العمل العربي المشترك ما يضمن تفاعل المنطقة العربية تبعًا لرهانات المرحلة وتهديدات المراحل المقبلة الصعبة والخطيرة لدولها وشعوبها معًا من دون أن تستدرج وتستمال تجاه أجندة أجنبية هي في غنى عنها. يتعزز ذلك عن طريق البحث عن آليات وسبل للحيلولة دون الوقوع

فيها عن طريق الالتفاف عليها بواسطة الشعور القومي الذي ينم عن روح المسؤولية الإنسانية والأخلاقية والسياسية في إطار الصف العربي، وذلك عن طريق كيفية التوصل إليه فعلًا في بنائه وترشيد أهميته. كما لا يتأتى ذلك في غياب ردود فعل التنظيمات السياسية من أحزاب، وجمعيات، ومنظمات المجتمع المدني العربي على ضرورة تنميته وتثمينه بشكل رسمي أو جماهيري وفي غياب كل من الحافز النفسي والإطار القانوني والبعد السياسي في تطوير هذا الصرح وما يبني قواعده ويشيد معالمه، هو رهن تعزيز تأصيله عبر مرجعيته المفاهيمية والمؤسساتية المرتبطة بالواقع المعيش من خلال الحد من انقساماته وتشرذم صفوفه.

إلا أن حس التاريخ وأثر الحضارة والانتماء إلى الثقافة المشتركة في إطار ما قطعته الدولة القُطرية العربية الواحدة لم يعمل بحزم وجد من حينها إلى حاضرها في إفشال ما يخطط لها منذ مرحلة الاستقلال إلى يومنا هذا في إطار العمل الإقليمي العربي المشترك. أخذًا بعين الاعتبار بأن المنطقة العربية انقسمت أيديولوجيًّا إلى دول ومجتمعات بين مناصر للشرق ومساند للغرب ما أدى إلى «ترتيب أواني المنزل» من دون صد الوجه عنه من خلال الدخول إلى ما دونها من متاهات ومتناقضات لا حد لها ولا حصر. هذا ما يرتبط بمدى أهمية ومكانة النخب سواء أكانت حاكمة أم عالمة أم مثقفة، حيث إنها تلتقي في هذا الزخم ومنه تفترق ليدبَّ النقص ويعم الضعف ويستشري الهوان...إلخ. أي بمعنى أدق ما ينقصها هو تفعيلها أكثر بالعمل المشترك الذي يعد السبيل الأوحد بعد نضج العمل الأحادي ما يعيد الثقة بالنفس والرضا عن الذات من دون إضعاف للقواسم المشتركة. وذلك لكي يكون منطلقًا منها وبمعية المخزون النفسي والإطار الاجتماعي من دون ابتزاز للقوى السياسية المعارضة التي يتكئ عليها هذا البناء عبر قواعده ومنابره في

رصد هوية الكيان العربي مجددًا بناءً على المعطيات والتحديات ما يضمن سر تفاعله مع قضاياه المصيرية صورًا ورموزًا نحو آفاق رحبة.

وعلى هذا النحو يمكننا القول في هذا الصدد بأن منظومة الأمن القومي العربي منذ مرحلة الاستقلال التي يتخللها التوجس خيفة من الصورة النمطية التي صنعها الآخر ـ المحتل، أولًا، والغرب ـ الإمبريالي ثانيًا، لم تثر المخيلة السياسية ـ العسكرية المجتمعية بربط مصير المنطقة برقاب أهلها حكامًا ومحكومين؛ الأمر الذي قلص من هذا التصور وجعله يصب في أغراض آنية ومواقف ظرفية تصنعها اللعبة السياسية المحدودة التي يطغى عليها النسق الأيديولوجي مسلوب المحتوى و فاقد المضمون وفقًا لإيقاعات البحث عن الذات عن طريق الانقسام من أجل التأكيد على وجودها ليس إلا. ذلك ما تسيطر عليه الطروحات العسكرية في معظم الحالات ـ قلة التنظير الأكاديمي وغياب الدراسات الإمبريقية الميدانية ـ في معالجته خوفًا من الانفلات الأمني والانقسام السياسي والحرب الأهلية.

وهذا ما لا يدع مجالًا للشك في أن طبيعة التصور الغالب كثيرًا ما تفسر إلى حد ما حدود الفرد العربي وعلاقاته بالسياسة أو بتأثيرها عليه وما ينجم عنهما في التفكير في قضايا الشأن العام ذات المصير المشترك. وذلك تبعًا لأهمية المنطقة العربية وما عانته عبر التاريخ من حروب وويلات وأزمات قد يحملها أو يتناساها هذا الفرد في عمق توجهاته وتطلعاته أيًّا كان حاكمًا أو محكومًا. بالرغم من هذا البعد المحدود وأهمية المنطقة العربية جغرافيًّا؛ فإن السياسة عن طريق (الجغرافيا السياسية) لم تتفاعل معها لاستجماع قواها الحية وقدراتها الهادفة من أجل صياغة رؤى جيوبوليتيكية متفاعلة في علاقاتها مع وسطها الإقليمي وعالمها الخارجي. الأمر الذي جعلها تنضوي تحت هذا الطرح بأقل حركية من زاوية نظر إستراتيجية وجيوإستراتيجية

لصالح خصومها بدلًا من مصالحها الأساسية؛ علمًا أن هذا العالم الخارجي يبقى هو المسيطر بحكم نظرته وتعامله معها من خلال الكيفية التي تقوم على رصد هذا التحول المجتمعي الذي يربط الفرد بالمجتمع + الدولة بالسياسة = المجتمع + الدولة = حضور دولي وفاعل في العلاقات الدولية.

وبالتالي فإن هذه النظرة هي السائدة، بل إن غيابها ربما هو الذي أفشل كل المحاولات في تدني صورة العرب فيما بينهم وتجاه غيرهم، حيث إن الدول البعيدة عن مركز إسرائيل تعيش في الفقر والأمية والجوع والجفاف كالسودان والصومال وموريتانيا. أما الدول القريبة من إسرائيل فتعيش تحت وقع بيئة مضطربة ـ فوضوية وغير آمنة كفلسطين وسوريا ولبنان والعراق؛ كونها تعيش في حروب متتالية، كما يتكرر هذا المشهد في قيادة حروب خارجية أو العمل على إثارة حروب داخلية على شكل فوضى واضطرابات سياسية بداخل كل قطر عربي. وقد يتزامن هذا السيناريو مع مصر منذ معاهدة كامب ديفيد عام ١٩٧٩م بحجة استرجاع سيناء، واجتياح لبنان عام ١٩٨٢م وما خلّفه من مجازر في صبرا وشتيلا، ومعاناة الشعب الفلسطيني عام ١٩٨٨م؛ بالإضافة إلى ضرب ليبيا عن طريق القصف الأمريكي لها عام ١٩٨٦م ودخول الحرب مع حزب الله في لبنان منذ عام ٢٠٠٨م.

إن التوجه الإسرائيلي نحو إيجاد أعداء في المنطقة العربية يعني ربط الجانب الأمني ليس بحدود السياسة فحسب، بل بإفراغ المنطقة من محتواها المعنوي والنفسي وذلك بحكم ما تحمله في باطن الأرض وعلى بساطها من خيرات وموارد؛ وهذا ما يجعلها تزداد تخلفًا وتراجعًا إلى الوراء أمام الرأي العام؛ بهدف تبادل الاتهامات حتى في داخل الفصائل الفلسطينية ما يعني ثمة خلط أوراق سياسية من أجل التضييق على هؤلاء الأعداء؛ بهدف ربح رهانات مستقبلية في المنطقة؛ إلا أن الهدف من ذلك في المقابل هو إضعاف

هؤلاء، بل اختراقهم بنقل الصراع العربي ـ الاسرائيلي عن طريق المواجهة الميدانية من أجل توسيع نطاقها على شكل مناورة إلى غاية القبول «بالتطبيع» في حالة الاستسلام.

تبين في هذا الإطار أن الصف العربي ما زال ينقصه شيء من تلاحم الرؤى وتكثيف الجهود ما يدعو إلى تقوية هذا الطرح باعتباره يخضع بدوره إلى التوتر الداخلي ـ الداخلي والاختراق والاستقطاب الخارجي. يتشكل ذلك نتيجة ظروف موضوعية حالت دون بلوغ مستوى الفرد وطموحاته، والمجتمع وتحولاته، والدولة وتصوراتها عن طريق النظر حول طبيعة العجز البادي أمام القضايا العالقة ذات الاهتمام والمصير المشترك وفي تدخل الآخر واستخفافه بالمنطقة العربية وشعوبها، بالرغم مما تحمله من قيم ووزن وأبعاد لصالحها وضد ما يفرضه عليها الآخر لصالحه وعلى حسابها.

كما تعد المنطقة العربية أرضًا موالية بامتياز لصراع القوى بحكم التوازنات الأجنبية إقليمية كانت أو أجنبية من خلال ذلك الصراع الأيديولوجي في إطار الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية على خلاف الكيان الصهيوني الذي يعد سفيرها بامتياز في عين المنطقة؛ ، بل تعد إسرائيل بمثابة إحدى ولاياتها خارج حدودها المعتادة. لكن هذا يدعو إلى القول بأن كل ما حصدته الأمة العربية من حروب وويلات في إطار الاستعمار الغربي على أراضيها منذ قرون يتمثل في هذا الإرث المتراكم في الفرد وعلى وعيه ومن أجل مصيره ما يدعوه إلى تكسير هذه القيود والأغلال التي حالت دون بلوغ المستوى المطلوب.

وهذا ما فوَّت الفرصة على المنطقة العربية ذاتها وعلى أبنائها، ويتضح ذلك من خلال ما تطمح إليه الولايات المتحدة الأمريكية من دون أن تكون المستفيد الأول بعد انسحاب ما قبلها المتمثل في كل من بريطانيا وفرنسا

كقوتين احتلاليتين لكي تواصل هي الأخرى في هذا المنحى بأساليب وآليات أخرى وعبر جبهات وجهات متعددة ومتنوعة. إن نكبة فلسطين هي منطلق الحسم في طبيعة الصراع ذاته لكي يتعمق في حالة عدم حله نهائيًّا في خضم الصراع الذي سيزداد تعمقًا وبصور وأشكال مختلفة ربما لم تكن هي نفسها العامل الوحيد والمباشر فيه تبعًا لاختلاف السياسات وتنوع المناطق بحسب الزمن والمكان.

وبالتالي يمكن القول بأن الولايات المتحدة الأمريكية أرادت بعد أفغانستان أن تستقطب خصومها في المنطقة العربية عن طريق إسرائيل، خاصة في العراق وضد إيران. ذلك ما بات يقلق الأمن القومي الإسرائيلي لاسيما بعد ميلاد مجلس التعاون العربي (العراق، والأردن، واليمن، ومصر)؛ كونه تحالفًا أمنيًّا تحت شعار الأمن القومي بامتياز. إن بداية اتساع المصادر الأمنية العراقية في ظل الحصول على النووي بات يقض مضجع كل من أمريكا وإسرائيل على حد سواء. هذا ما تعاظم شأنه شيئًا فشيئًا بعد أن أصبح يُرجح من كفة الاختراق أكثر أمام الانسحاب السوفياتي على الجبهتين الإستراتيجية والعسكرية في ظل الاكتساح الاقتصادي السوفياتي في إطار النظام الدولي الذي أرادت بموجبه كل من اليابان وألمانيا كونهما منافسين لأمريكا السيطرة عليه في حقل المنافسة العالمية.

علمًا أن هذا ما كرس فعلًا ضرورة إفراغ المحتوى الإستراتيجي للمنطقة العربية حتى تتقلص حيويتها، بل حركيتها لصالح إسرائيل. الأمر الذي أدى إلى اختلالات إقليمية باختراق القوى الأجنبية للوطن العربي لإفشال كل المخططات العربية أيًّا كانت أمنية أو غيرها. يتأتى ذلك بسبب ضعف الصف العربي وعدم تمسك قواه عبر قممه وهيئاته التنظيمية بقراراتها؛ ناهيك عن التحالف الدولي ضد العراق كواجهة للتوتر إلى جانب القضية

الفلسطينية؛ وهذا يعد خطأ فادحًا في سياسات الدفاع من جهة، وإفشال قمة دمشق ٦ آذار / مارس ١٩٩١م (سوريا، ومصر، ودول مجلس التعاون الخليجي الست) من جهة أخرى.

لكن الترتيبات الأمنية الداخلية العربية لطالما كانت مقتصرة على عامل الوقت من دون أن تحكمها الصيغة الأساسية في ضبط عملية الاستمرارية والديمومة والسير الحسن لخطواتها عبر خطوط الطول والعرض. ولعل هذا ما يعود إلى طبيعة السياسات الأخرى أيًّا كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية التي تتبلور على شكل صور وأشكال تصنعها السياسة الأمنية أمام المخاطر والتهديدات الأجنبية إن لم تكن صورة عاكسة ومباشرة لها. ما ينجر عنه سلبًا أمام كل السياسات الأمنية العربية ذاتها حول مدى قدرة الوطن العربي من عدمها على مسايرة الأحداث التي تُصنع على أراضيه من قبل خصومه وأعدائه وهو ما لا يقوي من شوكته كواجهة للعالم. إن إضعاف المنطقة العربية يعني عدم قبولها لمدى صياغة أولية لمفهوم الأمن القومي العربي جراء ما تقوم به السياسات العامة والسياسة الخارجية العربية. بيد أن انعدام الرؤية المستقبلية لواقع الأمن القومي العربي وتحدياته بات يطرح إشكالات كبيرة ما زالت ترمي بظلالها حتى على الفرد ونفسيته في بناء الاستقرار والدعوة إلى الطموح نحو التنمية الشاملة ودخول الدولة القُطرية العربية الواحدة أو مجتمعة المجال الدولي ومن دون مركب نقص...إلخ. ومن هنا يبرز مدى أهمية الأمن وضرورته في بلورة رؤى وأفكار من أجل إنجاح العملية الإستراتيجية التي تحتاجها الدول العربية عامة ودول الخليج خاصة في صياغة مايأتي:

١ـ «إن أمن منطقة الخليج له ارتباط وتأثير مباشر على المصالح الأمريكية.

٢ـ تفسح هذه الترتيبات المجال أمام الولايات المتحدة للتدخل في شؤون المنطقة والهيمنة عليها.

٣ ـ استثمار الفرصة المتاحة أمام الولايات المتحدة التي يوفرها لها المناخ الدولي السائد بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

٤ـ تحقق هذه الترتيبات الأمنية أهداف ومصالح الولايات المتحدة سواء أكان في الوطن العربي أم في تعزيز الحماية للواجهة الجنوبية لحلف شمال الأطلسي.

٥ ـ بإحكام الولايات المتحدة قبضتها على الخليج من الناحية الأمنية، تضمن لنفسها السيطرة على نحو ٦٠ ٪ من احتياطيات النفط العالمي الموجودة في الخليج، وبذلك تقلص من تحديات القوى الدولية الأخرى للمنافسة وتهيئ لنفسها أسباب النصر في معركتها الاقتصادية المحتملة لا سيما مع أوربا واليابان»(أبولبدة، المرجع السابق، ص٢٠١ـ ٢٠٢).

وعلى ضوء هذه المعطيات الأساسية، يمكننا القول بناءً على ذلك بأن المواقف العربية حتى الآن في المجال الأمني ما هي إلا ردود فعل دفاعية ذات طابع احترازي؛ كونها تتفاعل مع الحدث عقب حدوثه من طرف الآخر؛ فالتحرك العربي ضد العراق لم يكن له مفعوله إلا بعد احتلال الكويت مثلًا، ذلك ما بادر به مؤتمر القمة العربية في القاهرة في ٨ آب / أغسطس ١٩٩٠م بهدف تزكية الحضور الأمريكي ومنحه الشرعية القانونية في حق التدخل تحت غطاء عسكري. الأمر الذي عسّر من الموقف العربي الجماعي إلا من خلال استدعاء القوى الأجنبية من أجل إرغام العراق على الانسحاب من الكويت بالقوة.

وهذا ما كرّس فعلًا مبدأ الاحتياط لدى دول الخليج؛ خوفًا من مغبة الأمر وتعقيدات الموقف وتداعياته جراء توقيع اتفاقات أمنية مع الدول الغربية. لكن السؤال المثير للجدل هو: أين الحل بعد كل هذه الاختلالات؟ لاشيء يدعو إلى ذلك، بل يؤكد من باب صحة القول بأن القوة العسكرية العربية المرابطة على الأرض تفتقد إلى قوة التسلح بمفردها من زاوية، وتعاني من غياب القيادات السياسية والعسكرية من وجهة نظر أمنية وإستراتيجية في المستوى من زاوية أخرى. علمًا أن أوضاع الوطن العربي بناءً على ما يمر به هي من واقع خاص واستثنائي على خلفية أنها من نتاج قياداته أيًّا كانت أحجامها سواء ذات المعيار الثقيل أو الخفيف، ما قلّص من دائرة الأمن القومي العربي وأصبح يتسع مجالها مع الاختراق الأجنبي ويتقلص بل ينعدم مع ذاتها الأساسية.

إن الخطأ الفادح الذي وقع فيه العراق إستراتيجيًّا يكمن في طبيعة الحدث الذي قادته القيادة العراقية يومذاك؛ فضلًا عن إفرازاته الوخيمة على العراق والمنطقة ككل على مدار الزمن. وقد أدى الوجود الأجنبي إلى فتح بوابة أكثر خطورة على الشرق الأوسط عامة والخليج العربي خاصة، حيث تزامن ذلك مع نهاية القرن الماضي وبداية الألفية الثالثة فيما يخص تجاذب الاقتصاد العالمي في ظل نهاية الحرب الباردة وسقوط الأيديولوجية الشيوعية وبداية العولمة. إنه إخفاق من الداخل واختراق من الخارج لمعنى حرب الخليج الثالثة بدليل أنه يعد من العمل اللامشروط في فرض قوته أيامًا معدودة؛ ليبدأ العد العكسي ضده تجاه المنطقة بالكامل: ولا ندري أذكاء أم دهاء؟ وذلك حتى لا نقلل من قيمة حضارة بلاد الرافدين بدخولها التراجع والتأخر فيما قدمته إلى البشرية وما توصلت إليه مع معاصريها.. أين القيادة في السياسة وفي إدارة الحروب؟

إن ما حلّ بالعراق هو اختراق كامل المنظومة الأمنية العربية. ما يعكس مدى انتشار القوة الأمريكية تحديدًا في المنطقة العربية. ومن هنا تدخل المنطقة العربية أيًّا كانت تحت طائل المد والجزر في غياب ما يُدشن هذا الأساس باعتباره هو المحفز على بناء قدرات عسكرية في حالة الردع من جهة، وعدم ترك روح المبادرة للأجنبي للتدخل تحت غطاء الشرعية الدولية من جهة أخرى: أي بمعنى آخر، إن افتقاد روح التعاون والتضامن الداخلي هما اللذان سمحا بهذا الانتشار الخارجي الأجنبي في أرض ليست أرضه! وكلتا هاتين النقطتين نراهما غير متفاعلتين، بل غير موجودتين أصلًا وأساسًا بالمرة في منظومة القيم حتى يمكن للعمل العربي المشترك أن ينطلق بموجبهما على خلفية ما يعيد له بصيص الأمل، ويضع الأمور على نصابها ويبعث على نضجها في تجاوز هذه الثغرات الفنية والشطحات التقنية التي تنطلق من واقعها الخاص؛ لتبحث عن حل أجنبي بالرغم من أنه من صنيع أصحابه المعنيين.

إجمالًا؛ فإن الأمن يعد ساحة تنافس بين الدول، وأن الدول هي التي تعمل على تحقيقه على أراضيها وليس العكس. أما عند بعض الدول فإن هنالك ظروفًا خاصة تحث عن طريق اتفاقات ملزمة بضرورة التدخل حتى لا تتحول إلى قواعد عسكرية تحمل أجندة أجنبية يصعب حينئذ مراقبتها. ولئن كان هنالك تفاؤل وتشاؤم بين الواقعية والمثالية؛ فإن تلك هي محنة الفرد العربي من خلال ما يطمح إليه من عظائم المبادئ (الديمقراطية، الحكم الرشيد، حقوق الإنسان)، ونضوب الطاقة لـ(الاستحواذ على مخزون النفط، أسعار معقولة، احتواء واحتكار أسواق الطاقة في العالم)، والاستهتار بالقيم (زوال الصورة المعاكسة المتمثلة في رمز القوة الموازية والمضادة للاتحاد السوفياتي السابق) في إطار السباق الأيديولوجي. لكن باختفاء هذا الأخير،

تم الزج بالتوازن الإقليمي والدولي في العالم بدءًا من المنطقة العربية في نهاية ظرفية وبداية لأخرى كمثال حي ومخبر للتجارب. الأمر الذي ما زال يصنع للعالم رؤية واحدة ذات القطبية الكونية التي تريد إدخال كل شعوب الأرض تحت رايتها باسم «القرية الصغيرة» تحت غطاء العولمة.

إن الدول العربية غير قادرة على بلورة رؤية خاصة بها أو موقف تحتذى به وفقًا لما تزخر به أراضيها من زاوية نظر اقتصادية في مجال النفط على شاكلة التزاوج بينهما؛ إلا أن الصراع يبقى يحتل الواجهة الفعلية عن طريق عدم التفاهم الداخلي والتدخل الأجنبي: أي بمعنى آخر هذا ما يكمّل ذاك وكلاهما يخضعان إلى نسق التوازن الكيفي لا في صناعة الأحداث فحسب، بل في صياغة ووضوح الرؤية في كامل المعاني للبعد الإستراتيجي جراء غناء الفرد أكثر من الطبيعة في شقيه الحضاري والعالمي. ولعل هذه المواجهة تكمن نحو المنطقة العربية ما دامت بعيدة كل البعد عن مسايرة ذلك انطلاقًا من وعلى ترابها من خلال المفارقة الصارخة بينهما، حيث تناور في مكانها قوى وفواعل أخرى معادية لها إذ تناصبها العداء بدءًا من قضاياها المطروحة عليها تحت لباس سياسي بهدف الوصول إلى أطماعها الاقتصادية من ناحية، وذلك يعود إلى طبيعة الدول العربية ذاتها؛ كونها غير مؤهلة بالمرة لتفعيل عمل السياسة ووزن الاقتصاد وشساعة الثقافة، من ناحية ثانية. من المفروض عمليًّا أن ينجر عنها بناء تصورات إستراتيجية تتماشى مع غناء المنطقة وثراء باطنها مقابل مستوى الأفرد والتحولات المجتمعية من مرحلة إلى أخرى ومن جيل إلى آخر قياسًا بثقافة الإقليم الواحد ومدى أهليته في إثراء المنطقة بالكامل مؤسساتيًّا.

إلا أن الفرد والطبيعة شيئان غير متلازمين في الحالة العربية بالرغم من تكاملهما الصريح والوجيه قياسًا على ثقافات وحضارات أخرى، بحكم

أن التوافق بينهما أصبح صعبًا للغاية على وقع الطبيعة ومخاوفها من جهة، وفقر الفرد وجهالته من جهة أخرى. وذلك بهدف بناء معادلة جادة وكفيلة بالتوافق بينهما وصولًا إلى إزالة صراع الآخر وتآمره عليه، بل اختراقه عن طريق التهديد المباشر وغير المباشر وصولًا إلى حاجاته الأساسية. هذا ما صرّح به هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية السابق؛ كونه «لا يستبعد استخدام القوة العسكرية إذا تعرض العالم الصناعي لاختناق نفطي بسبب منتجيه في الشرق الأوسط»(أبولبدة، المرجع السابق، ص ٢٠٣). مقابل إنشاء قواعد عسكرية. لكن هذا الموقف المنحاز والحامل للقوة في طياته قابلته المملكة العربية السعودية بالرفض على لسان الملك فهد رحمه الله عندما كان وليًّا للعهد. هذا ما يعكس للغاية مدى تأثير السياسات الاقتصادية الأجنبية على الدول العربية التي أصبحت تتأثر بها، بل ترهقها في حالة فرض الحظر النفطي الذي سيصاحبه ارتفاع أسعاره.

إن اكتساح المنطقة العربية مجددًا بعد حرب الخليج الثانية ينم عن ضعفها من داخلها وليس عن قوتها، بحكم قيادة إسرائيل عن طريق الولايات المتحدة الأمريكية لها بحسب خوفها من جيرانها. يقوم ذلك من خلال تأطيرها لرؤيتها الأيديولوجية في إطار إستراتيجي محض؛ بهدف إحكام قبضتها الفولاذية على دولها وشعوبها معًا: يتمثل ذلك في إخضاع بقية الأراضي والأقاليم العربية الأخرى ما بعد العراق باختراقها أكثر حتى تزداد السيطرة والهيمنة عليها، خاصة مع التوجه صوب إيران كقوة تريد هي الأخرى تفعيل سيطرتها على بيئتها الخارجية باكتسابها للنووي خوفًا من اكتساحها من طرف بيئتها المعادية لها.

ومن هنا يبدأ الصراع مجددًا، وتطرح معادلات إستراتيجية وأمنية في المنطقة العربية في غاية الأهمية بحكم انسحاب الاتحاد السوفياتي السابق من

الصراع الدولي ما عمد إلى تقليص إمدادات التسلح وتراجع مجال المناورة العسكرية في إطار الصراع العربي ـ الإسرائيلي، كما بإمكانه أن يترك المجال العربي فارغ المحتوى، بل مهيأ للسيطرة عليه بسهولة من دون أن يتقوى بمعالجة مشكلاته البنيوية للخروج من تبعيته للخارج وفي بقية الميادين والأنشطة الأخرى. إنه لشيء طبيعي إذن أن تخضع الدولة القُطرية العربية غير المصنعة إلى تدخل القوى الصناعية في العالم من أجل صناعة سياسية للنفط؛ إذ تحقق بموجبها أغراضها الأساسية؛ كونها دولًا لا تعمل في المقابل على هندسة السياسة العالمية، بل تتأثر بها إن لم تكن ضحيتها الأولى بامتياز.

الأمر الذي يدعو إلى القول بأن الدول العربية تشكل أحد الأطراف المتصارعة فيما بينها بالنسبة لوجودها، كونها محلًا للصراع الحضاري ـ التاريخي الذي عرفته أراضيها عبر التاريخ من زاوية، كما تعد ضحية الصراع الدولي في إطار الحربين العالمتين اللتين تمخض عنهما الحرب الباردة ونتائجها من زاوية أخرى، ما لا يدع مجالًا للشك في أن الاقتصاد الريعي العربي لم يُعمل بموجبه دخول دوله مجال المنافسة العالمية باعتباره لم يفتح لها الباب على مصراعيه للإسهام المباشر واللامشروط في الحضارة الصناعية العالمية بشكل بناء وفعال وليس جانبي وهامشي. وبناءً عليه، فإن ذلك كثيرًا ما عمل على تقليص روح المثابرة بداخلها عن طريق ازدياد حجم المبيعات للصناعة الحربية الأجنبية الحديثة لديها.

وبهذا يمكن الجزم بأن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها يريدون الإمساك بسلاح النفط بيدهم قبل أن يكون سلاحًا في يد أصحابه بتأجيج الوضع والاستحواذ على بقية المؤثرات الأخرى فيه قصد تمكين قبضتهم أكثر على أن تكون حاجة دوله إليهم باستمرار. وذلك لا يعود إلى جودة

النفط الخليجي فحسب، بل إلى تكلفة إنتاجه؛ كون أن البرميل الواحد في كل من (العراق والسعودية) أقل ثمنًا مقارنة بإندونسيا وفنزويلا والمكسيك من خلال ارتفاع حصة الإنتاج التي ترتفع بحوالي خمسة ملايين برميل يوميًّا بدءًا من عام ٢٠٠٠م. وعلى هذا المنوال، تم إدخال المنطقة العربية عن طريق دول الخليج مرحلة الصراع والنزاع من دون أن تدخل بمفردها حلبته. «ومن هنا فإن المنطقة العربية عمومًا، ومنطقة الخليج بوجه خاص أصبحت ذات أهمية قصوى للقوى المهيمنة في النظام الدولي، ليس فقط بسبب موقعها الإستراتيجي واتساع رقعتها جغرافيًّا وحجم أسواقها التجارية، بل لمخزونها النفطي الهائل الذي يقدر بثلثي احتياطي النفط العالمي وما تعنيه السيطرة عليه من امتلاك مفاتيح التحكم بمستقبل النظام الدولي، وينعكس الاهتمام العالمي بالمنطقة العربية على صور متعددة من أهمها: الحرص على استقرارها ضمن الأطر التي تناسب القوى الغربية وما يعنيه ذلك الاستقرار من حفاظ على مصالحها في المنطقة، ومن ثم محاولات التأقلم مع تصورات هذه الدول ولا يتعارض مع مصالحها» (دسوقي، ١٩٩١م، ص ٨٩).

ولعل من أبرز ما يقوي الحضور الأمريكي في المنطقة هو استحواذها على هذه الثروة النفطية والعمل بكل السبل والإمكانات (آغا، ١٩٨٣م، ص٣٠-٣١) على تجزئة المنطقة وفق معايير جغرافية وعرقية وقومية وهوياتية وسياسية من خلال تشجيع الانقسامات والصراعات المذهبية والدينية والطائفية والجهوية...إلخ. وذلك من أجل الظفر بها وتغليب منطق الاختراق؛ بحجة التحكم في مصير المنطقة العربية، بناءً على الطاقة التي تزخر بها أراضيها مع تفعيل مشكلة الحدود بين الدول العربية وجيرانها. وذلك حتى يسمح لها بالسيطرة عليها؛ بهدف تمكين هيمنتها في المنطقة عن

طريق نشر قواعدها العسكرية تحت مطية حماية المصالح، كما حدث مع كل من: العراق ـ إيران، الإمارات العربية ـ إيران، البحرين ـ إيران...إلخ.

لذا يعزى من منظور إستراتيجي بحت إلى إرادة تفريغ البعد القيمي للمنطقة العربية باعتبار أنها غير قادرة على تخطي عتبة الأمن المصاب بالشلل بالسيطرة عليها سياسيًّا عن طريق المعطى الاقتصادي بجعلها موالية لغيرها من دون أن تكتسب يومًا السلاح النووي الذي يعد تهديدًا مباشرًا لإسرائيل. ذلك ما تطمح إليه الولايات المتحدة الأمريكية انطلاقًا من المبدأ القائل: من يتحكم في النفط العربي يتحكم في الشرق الأوسط، ومن يتحكم في الشرق الأوسط يتحكم في مصير الصناعة في العالم، ومن يتحكم في مصير الصناعة في العالم، يتحكم في مصير العالم نفسه.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه بشدة هو: هل الأمن القومي العربي مخترق من أجل عدم صياغة نظام إقليمي عربي متعارف عليه ومعمول به من قبل الدول العربية جميعها؟ أم أن فشل النظام الإقليمي العربي هو الذي انعكس سلبًا على قدرات النظام القومي العربي؟ وذلك يعود إلى جملة من الاعتبارات الأساسية ومنها مايلي:

١ـ هدم الكيان العربي بإخراج أكبر دولة عربية قوية من التنظيم القومي العربي والمتمثلة في مصر التي خرجت من حلبة الصراع العربي ـ الإسرائيلي عام ١٩٧٩م على إثر توقيع معاهدة كامب ديفيد.

٢ـ وقوف العرب وقفة المتفرج والاكتفاء بإطلاق بيانات الاستنكار وعبارات الشجب، كان ذلك على إثر اجتياح القوات الإسرائيلية لبنان ومحاصرة عاصمته بيروت عام ١٩٨٢م. وهذه أكبر محاولة لجس النبض للوقوف على مدى هشاشة جدار الأمن القومي العربي.

٣ ـ قيام ثلاثة تكتلات عربية في حقبة الثمانينيات من القرن الماضي على أساس إقليمي في غياب الوحدة العربية الشاملة وتتمثل في هذه التكتلات المحلية:

أ ـ مجلس التعاون الخليجي ويضم ست دول خليجية على رأسها المملكة العربية السعودية؛ بالإضافة إلى قطر والكويت والبحرين وعمان والإمارات العربية المتحدة.

ب ـ مجلس التعاون العربي ويضم أربع دول عربية هي: العراق واليمن والأردن ومصر.

ج ـ اتحاد الدول المغاربية والمكون من خمس دول عربية هي: المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا.

٦ .٢ حدود الإقليمية العربية وسيطرة النظام العربي

كل ما في الأمر هو كيفية ربط الدول العربية بقضايا مفروغة المحتوى سلفًا؛ بهدف إقصائها من السباق تحت غطاء القوة من دون أن يتسنى لها المجابهة الفعلية لقضاياها المشتركة حتى لا تؤثر فعلًا على السوق النفطية كسلاح لا يمكن توجيهه ضد المصالح الغربية. هذا ما لا تقبله أصلًا وأساسًا الإدارة الأمريكية على وجه الخصوص (هدسون؛ وإبراهيم؛ سعد الدين؛ وحجاب، ١٩٨٦م). ولعل الخليج العربي يشعر دومًا بالتهديد الإقليمي من قبل طهران، ما زاد من الحضور الأمريكي بحثًا عن الأمن والاستقرار؛ إلا أن ذلك غير كافٍ في ضبط التنمية المستقلة ومن هنا تتعاظم التحديات الأمنية الخليجية بين التوجس الإيراني والتوجه الأمريكي. ولعل النفط هو السبب في هذه الحالة، حيث يشكل نواة النظام العربي وبه تصاغ الرؤى السياسية وبموجبه تقام المواقف شبه الإستراتيجية للدولة القُطرية العربية الواحدة

بتأثيراتها على الدول غير النفطية الأخرى بالرغم من أنها عربية. ولقد جلب هذا فعلًا طبيعة خاصة لاختراق الصف العربي من جهة، وتدخل القوى الأجنبية عن طريق نشر قواعدها العسكرية وخاصة الأمريكية منها المنتشرة في كثير من الأراضي العربية؛ بهدف الحصول على التأييد والحماية للنظام العربي من جهة أخرى. بيد أن تجربة ١٩٧٣م حينما استخدم النفط سلاحًا من أجل التأثير به على السياسة الخارجية للدول المصدرة للنفط، فإن الدول الصناعية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لم ترغب في ذلك خشية إعادة الكرة نفسها مجددًا بحكم تعاظم الاقتصاد العالمي وتنامي أزماته.

وبالرغم من كل ما قيل وكتب عن دول المنطقة؛ فإن السلام تجاه القضية الأم فلسطين يبقى معلقًا إلى حين، وبموجبه حصل إخفاق في ضرورة التوصل إلى حل يقضي بإنهاء التوسع الإسرائيلي عبر المستوطنات ويحول دون إقصاء الفلسطينيين خارج وطنهم، حيث يزداد عدد اللاجئين يومًا بعد آخر: أهي أصول ومبادئ المفاوضة أم السياسة العربية ـ العربية الداعمة لها التي لم توفق في تحقيق النصر النهائي والحاسم لما يليها من مراحل أخرى أكثر استقرارًا وأمنًا؟ فكل ما في الأمر هو أن إسرائيل تراهن على واقع المنطقة العربية وضعفها في عدم إنشاء كيانات سياسية محترفة في صياغة القرار الجاد من خلال إنتاج السياسة والسياسة الهادفة والفاعلة أولًا، وتجاه غيرها في العالم ثانيًا.

ولعل من بين ما تم إحكام السيطرة عليه من أجل توسيع مفهوم الأمن القومي الأجنبي خاصة الأمريكي ـ الإسرائيلي هو مضايقة الأمن القومي العربي حتى يكتب له الفشل الذريع. ولهذا نلاحظ مناورة أوربا الغربية على طول المتوسط بإعلان الاتحاد المتوسطي من جهة، وإقامة مشروع الشرق

الأوسط الكبير من جهة أخرى (دربال، ٢٠١٠م)؛ لذا يحاول كل من المشروعين ضم إسرائيل إليه، ربما لكونها هي السباقة في هذا الخصوص؛ بهدف إبقاء المنطقة جغرافيًّا وإستراتيجيًّا تحت المراقبة والسيطرة الإستراتيجية والأمنية، بجعلها مفروغة المحتوى في المعادلة العربية ـ العربية؛ بحكم أن العمل الداخلي لم يتم بعد برفقة كل الدول العربية. هذا ما سمح لخصومها بإنزال ما يخدم مصالحهم حتى تدخل في المقابل في دوامة من الأزمات والتهديدات ما يدعوها إلى تحقيق ما تطمح إليه على حساب غيرها. من هذا المنظور، يمكن إدخال المنطقة العربية وفق نظام عالمي جديد يريد إبقاء ما يحقق غاياته ومطامحه؛ بهدف ربط مناطق المحيط بسلطة القرار المركزي، خاصة عندما يتعلق الأمر بشؤون الأمن الطاقوي تحديدًا. هذا ما يعود بنا إلى القول بأن المنطقة العربية بالرغم مما شهدته وما ينتظرها من مخاطر وتهديدات هي في منأى عنها موضوعيًّا؛ إلا أنه بحكم ثرائها نفطيًّا قد تكون مستهدفة من طرف أعدائها وخصومها ممن يسعون إلى تحقيق الأمن أكثر لإسرائيل في بيئة تعرف الغليان والاحتجاج والخوف من الغد.

وعلى ضوء هذه المعطيات جاءت الترتيبات الإقليمية صعبة ومعقدة إلى غاية تصادم المصالح على حساب التوقعات بناءً على واقع مشلول وفقًا لما تحمله المنطقة العربية من تداعيات وتحديات يصعب إدارتها بسهولة بحكم ما تطرحه من إشكالات في مجال الأمن، والحد من التسلح، والتسابق نحو النووي، ومشكلة المياه، والتعاون الاقتصادي، والبيئة...إلخ. أي بمعنى آخر إن احتواء المنطقة العربية لما عجزت عن تحقيقه في إطار الأمن والسلم العالميين بدءًا من أراضيها تجاه العالم هو الذي أفقدها كل محتوى ضامن لمعنى السياسات الأخرى المتخذة في شأن الوحدة العربية؛ إلا أن مصير المنطقة يبقى معلقًا تحت طائل النفط وغياب ما يليه من تصورات سياسية وإجراءات

قانونية ورؤى إستراتيجية وبتغطية من قبلها تبعًا لنقائص الاقتصاد الريعي وما يقوم عليه انطلاقًا من الفرد والمؤسسة العربيين في المنطقة..

وبالتالي تحاول إسرائيل في هذا السياق المناورة على كامل الأصعدة لإضعاف خصومها العرب بعيدًا عن التوصل إلى توحيد الصف العربي الممزق عن طريق اللامبالاة وعدم الشعور بالمصير المشترك حتى يتقوى صيتها في المنطقة والعالم، وفقًا لما يضعف خصومها العرب. هذا ما يعكس طموحاتها ومخططاتها في المنطقة آجلًا أم عاجلًا. ولقد بات الصراع العربي ـ الإسرائيلي من المصادر الأولى للتهديد المباشر لدول المنطقة خاصة العربية منها وما ينجر عنها من توتر عربي ـ عربي على مجمل القضايا المشتركة في إطار حالة التحالف والتنمية والتعاون. الأمر الذي سيزيد من خطورة الموقف وتداعياته إن لم يوجه لصالح غيره من طرف القوى الإقليمية والدولية المناهضة لذلك تبعًا لمصالحها وتأثيراتها في المنطقة.

لكن السؤال المثار للجدل هو: إلى أي مدى يمكن بقاء وتكرار هذا السيناريو مفروغ المحتوى من قبل دوله المعنية بزيادة تأثيرات الآخر وسلبياته من محاصرته والتضييق عليه في غياب تأثير العنصر القومي وبناءاته الإيجابية؟ هذا ما يندرج في إطار غياب نظام إقليمي عربي الذي تناور بموجبه إسرائيل حتى يتعسر ميلاده، والذي يجعل من المنطقة تستقطب غيرها من الدول على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وبإيعاز من إسرائيل ذاتها نحو مزيد من الإضعاف والإحباط بجملة من المشروعات التي تراها مواتية لها دون غيرها من العرب. يتكرر ذلك حتى مع مشروع السلام العربي ـ الإسرائيلي من الجزائر ـ فاس، الدار البيضاء ـ برشلونة، أوسلو ـ واشنطن... وكيفية استدراجه في قوالب اقتصادية وتجارية في غياب الحل السياسي والنهائي للصراع الأصلي.

ومهما يكن من أمر، فإن إسرائيل تعمل على التوازن أمام تخلف الاقتصاد العربي بحكم أن بها أرضية اقتصادية جد متطورة لا بأس بها من حيث الإبداع والتطور والتسويق على خلاف الاقتصاد العربي الذي يزداد تدهورًا. بمعنى آخر، فإن عدم إقبال المنطقة العربية ذاتها على تطوير نفسها سياسيًّا انطلاقًا من (الفرد ـ الجماعة)، (الدولة ـ السياسة)، (الاقتصاد ـ العمل)، (المؤسسة ـ المردودية)، (الجامعة ـ البحث العلمي)، (الوكالة ـ التسويق) لا يمكن أن يبني ما نطمح إليه، بل يبني طموح الآخر وفقًا لمصالحه.

هذا ما تحاول إسرائيل التأثير به في المنطقة حتى يتسنى لها ربح أجندة ورهانات ما بعد الحقبة الجامدة التي تمر بها دول المنطقة العربية على وقع الربيع العربي. إن العجز البادي ليس في ثقل الحركة عن التواصل، بل عندما يأتي الآخر تجاهك لكي يعجزك أكثر عن النهوض. كما يعبر ذلك عن الفراغ الإستراتيجي العربي السحيق في المنطقة بربط المكان بالحدود، والعدو بالاختراق. وعلى ضوء هذه الأبعاد والتجليات التي تلوح في الأفق بزيادة التعامل معها لا كمكتسبات، بل كتهديدات خطيرة في بيئة ما زالت عاجزة عن تقديم الحلول لنفسها. لكن العيب كله هو أن تترك المنطقة العربية بيد خصومها من أجل هندسة أوضاع وظروف هي في منأى عنها. والأخطر من ذلك هو أن لا يبادر الحكام والمسئولون والمفكرون العرب إلى تسليط الأضواء الكاشفة غير الحاقدة على ذلك؛ بهدف توسيع دائرة البحث عن الحلول الآنية وبعيدة المدى في المجال الحيوي، بناءً على أصول وفصول الذاتية العربية في المستقبل المنظور.

إن صدمة الاستعمار والاحتلال معًا تتوقف على البناء والتكامل والتضامن والتحالف المضاد وليس العكس فيما يعوّل الآخر على القيام به بحكم الهاجس الأمني في ظرفه من خلال إفراغه من كل محتوى إستراتيجي.

يتزامن ذلك من خلال ربح الرهانات الجيوإستراتيجية في المنطقة العربية بإحيائها لذلك الإرث تجاه الآخر للحد من إحباطه نفسيًّا وإضعافه سياسيًّا وتأخيره اقتصاديًّا وإفشاله ثقافيًّا... إلخ. لكن لا يتأتى ذلك إلا بالوصول الفعلي والجاد إلى قلب هذه الإخفاقات المتتالية والواردة في الواقع المعيش بما يبني روح المعادلة التاريخية على أن تأخذ في الحسبان ضرورة العمل الذي يقوم على ميلاد التنمية الشاملة في المنطقة العربية؛ انطلاقًا من وإلى مجتمعاتها عن طريق دولها.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل الأمر يعود إلى طبيعة النظام الإقليمي ذاته في بناء منظومة أمنية قومية وما يتعلق بها من ميادين أخرى؟ إلى أي مدى يمكن اعتبار النظام الإقليمي العربي متفتحًا على نفسه كبقية الأنظمة الإقليمية الأخرى أم يمكن اعتباره منغلقًا على نفسه قوميًّا؟ إن طبيعة العقيدة الأمنية وفلسفتها في القبول أو المجابهة هي التي تصنع منه قوة قادرة على مواجهة التحديات المختلفة والمحتملة التي يفرزها واقعه أو يصطنعها خصومه: أي بمعنى آخر أن التخلص من الانغلاق الداخلي يكون بالانفتاح أكثر على العالم الخارجي؛ لأن اكتساب القوة سيظل الشغل الشاغل في المنطقة العربية على أن تلتحق بالزخم الطلائعي من دون أن تبقى في قوائم التخلف وقواعد الإرهاب. هل الأمر يمس طابع النخبة من حيث القدرة على إيجاد شروط التغيير وملابسات الإقلاعة؟ فالكل متكامل من حيث الواقع المعيش ونتائجه صعبة وقاسية على أرض الواقع، ما بات يعمق من حالة التبعية الاقتصادية كظاهرة خارجية لما يدفع بها من ظواهر وسلوكات في إعداد الإنتاج عبر الفكر والممارسة والتقنية وغيرها.

هذا ما قوض من دعائم الانطلاقة عن طريق تلك الهواجس التي تقيمها التصورات الخاضعة للآخر وبتوجهاته في المنطقة العربية، خاصة من قبل

القوى الكبرى «لذلك تركزت سياسات الدول الكبرى على وضع الخطط العسكرية والأساليب التي تكفل مواجهة التيار القومي تارة محاولةً احتواءه بضربه عسكريًّا وتارة بالانقلابات وإثارة النزاعات المحلية والنعرات الطائفية والحروب الأهلية وإفساد الصفوة العربية» (مطر وهلال، المرجع السابق، ص٢٧٥)؛ فضلًا عن أن الضعف الداخلي وعدم تماسك نخبه، بل واستهتارها كثيرًا ما يجعله عرضة لتنافس القوى الكبرى وذلك من خلال تدخلاتها بين الحين والآخر، ما يقلل من حظوظ التشاور ودعاوى الحوار الداخلي ويدعو بالمقابل إلى حرق المراحل دون التوقف عند نقاط القوة إن وجدت حتى لا يتم التعثر أمام مراحل الضعف. ولعل السياسة وتطورها عبر المفكرين هي الداعية لملء مثل هذه الفراغات بدق ناقوس الخطر عن تلك الأوضاع التي يمكنها أن تحمل أخطارًا وتهديدات يصعب إدارتها في نهاية المطاف.

فالنظام الإقليمي العربي يحتل جزءًا كبيرًا من النظام القومي العربي من أجل مقارعة مثل هذه الأوضاع المشينة التي قد تبحث عن تداعيات أكثر خطورة وأقل معالجة في حالة انتشارها عن طريق الإيمان بها كحقيقة مطلقة. ولا جدال إذن في ترك هذا الاتجاه كونه مهمًّا وإستراتيجيًّا لا في تلافي العنف والتمزق والحرب الأهلية فحسب، بل في إيجاد آليات مؤسساتية تأخذ بجد معالجة مثل هذه لأمور عند الحاجة إلى ما يدعو إلى البحث عن بدائل وتبني تصورات في المستوى المطلوب حتى يعزز من القدرة ويثمن الجهد، وإلا فلا معنى لمدلول الأقلمة أو الإقليمية (أبو خلدون،١٩٨٥م) في تخطي ما يفرز عنها على دول الجوار الأخرى من دون الدخول معها في تحالفات وتكتلات من أجل تقليص المخاطر والحد من التهديدات. إن عدم الوقوع في الأزمة خاصة في إدراكها أولًا، ثم إدارتها ثانيًا بأساليب جادة وراقية وفقًا للنتائج

الإيجابية المحققة هو أساس المنطلق. كما بإمكانها حينها ربط النظام الإقليمي بالشرعية قصد بناء سلوك سياسي متميز وفاعل لا في البحث في القضايا المصيرية المرتبطة بالهوية والمصير ورد الاعتبار للأمن فحسب، بل الدخول في حلبة الصراع كأطراف فاعلة داخل المعادلة الإقليمية أولًا، ثم الدولية ثانيًا.

إن العمل الجاد يحتاج إلى متسع من الوقت وإلى جهد الأجيال المتعاقبة عن طريق حث العلوم ونشرها؛ بهدف رد الاعتبار إلى الذات العربية كمتأثرة ومؤثرة في آن واحد في اللعبة على اعتبار أن لها إرثًا حضاريًّا وتاريخيًّا كونها تدين بالدين الإسلامي؛ لاجتياح الحقب العصيبة بكل حكمة وتروٍ عن طريق تبني رؤى جادة وبناء إستراتيجيات محكمة تنطلق من الفرد وبالفرد ومن أجل الفرد أيًّا كان. الأمر لا يعود بنا إذن إلى حسابات تكتيكية تجاه الإقليمية الآنية الظرفية في غياب الأصول والفصول والفروع، بل إلى مراحل تاريخية معينة مثل تلك التي كانت من وراء هذا الوضع الذي هو نحن مسئولون عنه أمام الأجيال الآتية والتاريخ. فالشرعية ليست الإقبال على تلك الإجراءات أو ضد هذا النظام أو ذاك، ولكن ما يحمله الوضع العام إجمالًا في طياته من مخاطر وتحديات من خلال كيفية التعامل معه من جهة، وإلى أي مدى يمكن أن تبقى كذلك من أجل معالجتها والتصدي لها من جهة أخرى؟

إنه وضع صعب للغاية وكان ولا يزال يكرس مثل هذه النتائج القاهرة بعيدًا عن الأزمات الداخلية والاختراقات الأجنبية. «وكان من جراء ذلك أن تعرضت شرعية النظام العربي لأنواع من الأزمات لم تواجه مثلها من قبل. ونستطيع أن نجازف بالقول بأن المرحلة الراهنة من تطور النظام ستكون المحك الحقيقي لقدرته وحيوته؛ لأنها المرحلة التي قد يؤكد فيها النظام

الرضا العام أو ينفي عنه هذا الرضا. فإذا انتفى الرضا العام دخل النظام مرحلة تحلل، قد يشهد خلالها انهياره التدريجي؛ فالتحديات التي يواجهها النظام حادة وعنيفة ومتزامنة»(مطر و هلال، المرجع السابق، ص٢٧٧).

إن التجربة مع الاستعمار هي التي أفرزت واقعًا جديدًا مليئًا بالخطوب والانتكاسات بالرغم مما تم تحقيقه على أن يربط النفط بـ«الإرهاب»، والإسلام بـ«التخلف» من قبل خصومه، خاصة في دوائره النافذة في العالم. لكن التبعية الاقتصادية هي التي أفرزت مثل هذه الأوضاع الصعبة والمستعصية والمعقدة من دون أن يستجمع النظام القومي العربي من داخله قدراته وقوته؛ كون أن المنطقة العربية بتراثها وثرائها تشكل هاجسًا أمنيًّا ـ إستراتيجيًّا معتبرًا في مخيلة الآخر من أجل الاستحواذ على خيراتها وأرزاقها: أي بمعنى آخر إن واقع السياسة العربية من زاوية، وآثار ذلك على السياسة الدولية في ظل غياب أنموذج عربي ناجح على مستوى ٢٢ دولة يمكن أن تصطف من ورائه جميعها من أجل إنجاحه وفرضه على بقية الدول الأخرى من زاوية ثانية هو ما جعل منها مطمعًا للآخر. فمن الاستعمار الأجنبي إلى التحرر القومي دخلت الدولة القُطرية العربية تحت وقع السياسات المختلفة والمتضاربة مجالًا جديدًا، بل عهدًا جديدًا مع نفسها في ظل البحث عن الطريق الأصوب من دون أن تقع فريسة لغيرها.

الفصل السابع

آفاق الأمن القومي العربي

٧. آفاق الأمن القومي العربي

٧. ١ قراءة نقدية لمفهوم الأمن القومي العربي

لا بد من طرح معادلة جديدة في خضم التطورات التي يشهدها العالم سواء أتعلق الأمر بالولايات المتحدة الأمريكية التي تنفرد بالهيمنة العالمية على حساب الاتحاد السوفياتي السابق في العلاقات الدولية من جهة، أم ببروز قوى جديدة كأوربا واليابان والدول الناشئة BRICS، فضلًا عن إيران وتركيا كقوى إقليمية من جهة أخرى. أي بعبارة أوضح، إن محتوى العلاقات الدولية تأثر إلى حد كبير بمثل هذه المتغيرات والمستجدات وهو في تطور مستمر. إنه تطور يعود أصلًا وأساسًا إلى تلك الإفرازا ت الناتجة عن الحرب الباردة والمتزامنة مع العولمة واكتساح السوق العالمية وغيرها من الفواعل الجديدة. ومنها أن الوطن العربي تأثر وما زال يشهد تأثيرات بالغة المستوى في هذا الخصوص؛ كون الصراع العسكري أصبحت تغذّيه قوى دافعة له داخليًّا وخارجيًّا معًا. إن البحث عن الأمن والسلم الداخليين هو العامل الأساس الذي بإمكانه بعث دينامكية التحول الإيجابي بعيدًا عن الفوضى الداخلية والتحرشات الخارجية مقابل إحلال تنمية شاملة تأخذ في الحسبان الفرد ـ المواطن العربي وتنطلق منه باعتباره النواة الأولى في المعادلة. ومن هنا ينطلق الأمن القومي العربي من أجل التخلص من حلقات الضعف التي يكللها التدخل الأجنبي على أساس تقليص مصادر التهديدات وفق نظام إقليمي عربي يقوم على الأمن القومي الفعلي عن طريق التصرف الإستراتيجي من خلال إنشاء آليات مؤسساتية تقيم صرحها أو تنطلق من التصور والشعور النفسي ـ السياسي أولًا، قبل البحث عن القوة كركن من أركان التعيين والتقويم لبواطن الضعف ومصادر الخوف

ومكامن القلق ثانيًا. هذا الشق الثاني يعد أساسيًّا ومفيدًا في حال الاعتناء به؛ كونه سيقلل من دون شك من حجم التجاوزات والإخفاقات التي خسر بموجبها العرب أكثر مما ربحوا. ولعل النهوض بمنظومة أمن قومي مثالًا لبقية الميادين والأصعدة يعد أحد الخيارات الأساسية؛ كونها تشكل بحق المستقبل العربي المنظور (أبونظمي، المرجع السابق، ص٢٢٧). وذلك حتى لا تبقى الأرض العربية عرضة للمخاطر والتهديدات، بل حقلًا لتجارب وتوسعات الآخرين. يتأتى ذلك في إطار البحث عن إنشاء قوة عسكرية واحدة وموحدة لتحقيق دعاوى الأمن القومي العربي للقضاء على مكامن الخطر ومنابع الاختراق التي تطال الأمة العربية يومًا بعد آخر من دون أن تكون هي السباقة إلى ذلك، بل مستهدفة أكثر من غيرها. ولعل حماية الفرد العربي تعد من منطلقات هذا الخيار الإستراتيجي الذي يضفي هو الآخر شعورًا بالطمأنينة والتآلف في المجتمع الواحد كما يعد نقلة نوعية من أجل تحقيق السلم والاستقرار كخطوة أولية تفتح الباب إلى الحوار الداخلي ـ الداخلي بهدف التخلص من عقدة الخوف والتحرر من ثقافة التخلف التي تطال بعض الدول العربية، قصد الاستثمار في الفرد بوصفه رأسمال اجتماعي ومُقوّيًا للاقتصاد المعرفي بهدف التخلص من الاقتصاد الريعي.

بيد أن الحروب التي انتهت في العالم المتقدم ما زالت موجودة بكثرة في دول العالم الثالث عامة والبلاد العربية خاصة وذلك عندما يلتقي القوي بالضعيف وليس الأقوياء فيما بينهم؛ كون أن هنالك مجالات وميادين مهيأة لذلك بدلًا من الاقتتال الذي تحاربه الدول الأوربية داخلها وتؤمن به نظرية السلام الديمقراطي. إن المنطقة العربية تعد خير دليل في هذا السياق باعتبار أنها الوحيدة في العالم التي لم يستقر شأنها بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة بعد حصولها على الاستقلال؛ فضلًا عن الحروب التي خاضتها مع

إسرائيل من ناحية، والتهديدات التي تطالها من الداخل والخارج معًا من ناحية أخرى. يتشكل ذلك بحسب توسع وتضارب المصالح والمطالب والغايات للقوى الدولية الكبرى في المنطقة دون أن تكون هذه الأخيرة طرفًا في القضية؛ فالصراع المؤجج يحمل أحد وجوه هيمنة الآخر وتوغله في المنطقة العربية من دون أن تكون لهذه الأخيرة آليات ومؤسسات تحميها من شر إسقاطاته وإفرازاته؛ لذا فإن غياب أو تقلص الأمن القومي العربي بالرغم من عدم وجود الحرب الممتدة والدائمة في ظل غياب الأمن والسلم العربيين؛ فإن موازين القوى العالمية أصبحت تجعل من الشرق الأوسط عامة والخليج العربي خاصة أحد ميادينها بامتياز؛ بهدف جرها إلى مربع الاستضعاف والاختراق والاقتتال كونه يشكل أحد المتناقضات الصعبة ما دامت تقوم على أمنها الطاقوي المقيد والمرتبط بأمنها القومي.

٧. ١. ١ الوحدة العربية

عاشت المنطقة العربية كثيرًا من التجارب سواء أكانت الناجحة منها أم الفاشلة، الجماعية أم الثنائية بين دولها بعد استقلالها، خاصة تلك المتعلقة بمعاهدة الدفاع المشترك الموقعة في يونيو / حزيران ١٩٥٠م التي عالجت الميادين الاقتصادية والإستراتيجية والأمنية؛ بالإضافة إلى اتفاق عسكري بين مصر والسعودية في ٢٧ تشرين الأول / أكتوبر عام ١٩٥٥م ضد كل عدوان خارجي. الأمر الذي جعل هذا الاتفاق يشمل كلًّا من المملكة العربية السعودية ومصر واليمن، فضلًا عن الاتحاد العربي الهاشمي بين الأردن والعراق عام ١٩٥٨م. كما جاء اتفاق الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨م إلى جانب ميثاق التضامن العربي في الدار البيضاء في سبتمبر / أيلول ١٩٦٥م، وميثاق طرابلس الوحدوي الذي جمع كلًا من مصر والسودان وليبيا عام ١٩٦٩م، واتحاد الجمهوريات العربية

بين كل من مصر وسوريا وليبيا عام ١٩٧١م. الأمر الذي دعا إلى إنشاء وحدة اندماجية التي كانت بين كل من مصر وليبيا عام ١٩٧٢م، واتحاد الجمهورية العربية الإسلامية بين ليبيا والجزائر عام ١٩٧٤م، وبيان حاسي مسعود الوحدوي بين الجزائر وليبيا عام ١٩٧٥م. وكذا الوحدة الاندماجية بين ليبيا وسوريا عام ١٩٨٢م، والاتحاد العربي ـ الإفريقي بين كل من ليبيا والمغرب عام ١٩٨٤م، ناهيك عن مجلس التعاون العربي بين مصر والعراق والأردن واليمن الشمالي عام ١٩٨٩م. كما يوجد هنالك تجارب أخرى باقية حتى الآن مثل جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١م، والجمهورية اليمنية عام ١٩٩٠م، واتحاد دول المغرب العربي عام ١٩٨٩م. وبالرغم من الوحدات المجمدة أوالموقفة عن العمل؛ فإن هنالك اتحاد مجلس التعاون الخليجي الذي يراد تعميم تجربته على بقية الوحدات الأخرى في ظل تكامل اقتصادي فعال كمرحلة أولى لكي تشمل بقية التكتلات الأخرى انطلاقًا مما هو مفتوح على سبيل المثال: «موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس في اتحاد واحد، واليمن وجيبوتي والصومال وجزر القمر في اتحاد واحد، والعراق وسوريا ولبنان والأردن في اتحاد واحد» (المغازي، فؤاد، المرجع السابق، ص٦).

قد يشكل التهديد والبحث عن الأمن القومي أحد محددات القوى وتوازناتها فيما يجمع بين المثالية والواقعية على خلفية تحقيق الأمن والسلم في العالم. كما أن النظام الأمني القومي العربي وفقًا لما قامت به الدولة القُطرية العربية وما عجزت عنه يعود إلى طبيعة السياسات العامة المنتهجة وما تبنته الإستراتيجيات المختلفة في الدفاع عنها والتأكيد على فاعليتها أو فشلها عن طريق النخب والمؤسسات التي سهرت على تطبيقها؛ كما أن الفكر الإستراتيجي أيًّا كان يعد أس المعادلة في ربط الفكرة بالواقع والنظرية

بالممارسة والمشروع بالنتيجة؛ فالدولة أيًّا كانت تعد هي المشرف على أداء هذه الأدوار لا على أساس الرغبة في البقاء، بل على أساس تكافل السياسات الداخلية فيما بينها من جهة، وما ينعكس بالإيجاب في السياسات الخارجية عن طريق تبني تلك الخيارات الرشيدة دفاعًا عن الوجود، والتنمية، والرفاهية من جهة أخرى. الأمر الذي ينعكس على المنظومة الأمنية ذاتها في ضرورة التكامل مع بقية الاتجاهات والتوجهات في إطار مفهوم القوة، انطلاقًا من الدولة تجاه المجتمع الواحد والعكس صحيح؛ لأن احتكار القوة من طرف واحد يعني إضعاف كل الأطراف الأخرى في المجتمع الواحد بما فيه ضعف الدولة في بناء وتسيير المشروعات الإنمائية؛ كما أن مشروع سكة حديدية من المحيط إلى الخليج الذي دعت إليه قمة الكويت الاقتصادية في غضون عام ٢٠١٠م بالرغم من أهميته القصوى؛ فإنه ما زال غائبًا ولم ير النور بعد.

إن ما يقوي الصلة الترابطية الثنائية بين المجتمع الواحد والدولة بخصوص عامل القوة هو تعزيز المواطن بوطنه وردع العدو المحتل كذلك. بمعنى آخر هو التخلي عما يُهدد الوحدة الترابية من طرف الأجنبي أو اكتساحها من قبل مشروع انفصالي؛ فالصراع لا يعني وجود الحرب بحسب كل من مارك زيتون وناحو ميراميتشي Mark Zitoun and Naho Miru-machi؛ لأن الحرب كثيرًا ما تتولد عن طريق الصراع ذاته على خلاف ما هو معتاد من حيث قوة الجيوش التي لا ترتكز على العدد فقط، بل في العدة والمهارة والتجربة، كذلك في فن القتال. الأمر الذي يعزز من وحدة الهياكل ويعمق من الدروع التي تحميها في أثناء الدفاع والهجوم معًا بحسب طبيعة الصراع وظروفه الزمنية والمكانية وآلياته العسكرية وأساليبه القتالية.

لذا اكتسب طابع الأمن القومي العربي مكانة كبرى؛ ومع ذلك لا يتماشى مع إمكاناته المحددة له وفقًا لأطره وفواعله بحسب طبيعة ظروفه

ومعطياته؛ فالدولة القُطرية العربية وسياستها، وفكرها وإستراتيجيتها وعلاقة ذلك بالقوة الأمنية والإستراتيجية كل ذلك يسهم في الحفاظ على توازن المجتمع وتطلعاته في التحول المجتمعي من دون إيقاف مسار التنمية؛ يواكب ذلك الحث على ما يضمن تألق الفرد وبناء المؤسسة وتقدم المجتمع وذلك بعيدًا عما فشلت فيه القومية العربية وما تحاول الإسلاموية استقطابه.

إن التعاطي مع الملفات والقضايا العالقة التي يجتمع حولها مفهوم الدولة في انتظار ما إذا تفاعل معها المجتمع، يشكل أحد أركان القوة عن طريق التخلص من التصادم على الأرض، الذي ينم بدوره في هذه الحالة عن الضعف المستشري في كيان الوحدة السياسية والتجمع البشري العربيين على حد سواء. وعليه يلتقيان من أجل الاستضعاف أكثر، بيد أن التخلص من ذلك يعني العمل بما يدفع نحو مراتب القوة مرحليًّا بتوفير الشروط والآليات وما يربط الدولة بالإصلاح، والفرد بالرشد، والجماعة بالنضج، والمجتمع بالفطنة، والمؤسسة بالمردودية صوب إدارة عمليات الوقاية من الأزمات. يتألق ذلك وفق ما يخلص من عدم التلاقي في الإقليم الواحد بصدٍ لمثل هذه التداعيات مقابل الضعف وحالات مواجهته في أحضانه بالنسبة لصعود المطالب وهبوط التهديدات إلى درجة أن يتم التواصل والانسجام بين القمة والقاعدة بما يضمن تلاحمهما حول المبادئ والقيم والأهداف المسطرة في الرؤية قريبًا والإستراتيجية بعيدًا.

وأخيرًا وليس آخرًا؛ فإن الأمر في غاية التعقيد، حيث لا يتأتى ذلك في غياب توثيق الصلة بين القمة والقاعدة على أسس ديمقراطية تشاركية في سلطة القرار وفي إطار تنسيق العمل العربي المشترك ما يضمن روح التماسك والانسجام من داخل كل بلد عربي؛ علمًا أن روح المشاركة السياسية تجاه تحسيس الفرد العربي عبر التوعية والتنشئة والتعبئة السياسية ترتبط قياسًا

بأهمية المخاطر وخطورة التحديات مادامت تعد من مهام الأمن القومي؛ بمعنى ما يضبط عرى العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في كنف الدولة القوية؛ لأن الأمر ينعكس سلبًا أو إيجابًا عليها بحكم العلاقات الوطيدة الموجودة بين الحاكم والمحكوم.

وبالتالي فإن نبذ الخلافات العربية ـ العربية يعني تضافر الجهود وتعزيز المساعي ما يقضي فعلًا على مشروعات التجزئة والتفتيت التي تطال الدول العربية بين فترة وأخرى. كما لا يمكن الرهان على التخلف السياسي العربي في ظل المجابهة الميدانية بفتح المجال أمام المتربصين والأعداء بمزيد من الاختراق والاستهداف أكثر في غياب وسائل الحوار وقنوات الاتصال بين الحاكم والمحكوم عن طريق المثقف والإطار من أجل بناء إستراتيجية محكمة تقوي عمل الدولة القُطرية العربية الواحدة تجاه الأخرى...إلخ. إن تكثيف الجهود في إطار العمل العربي الوحدوي السياسي المشترك باعتباره رسالة الغد هو من عمل خيرة الأبناء والرجالات البواسل ما يبني روح المواجهة بادراك المجابهة التي تناور بموجبها التدخلات الإقليمية والتحرشات الدولية نزولًا عند رغبة أمال الشعوب وأماني المنطقة...«على أن الوحدة العربية ليست بالحتمية التاريخية التي تفرض ذاتها؛ لأن العرب أمة تعيش واقع التجزئة بالرغم من امتلاكها كل مقومات التكامل القومي، وإنما الوحدة ضرورة تاريخية، بمعنى أنها نتاج فعل إنساني إرادي، رهن بوجود القوة الاجتماعية ذات المصلحة في التكامل القومي والقادرة على تحقيقه، وفي ضوء ما أحدثه الربيع العربي من كسر معوقات اتساع الدور الشعبي في صناعة القرار القطري ما يدعو إلى التفاؤل بمستقبل التقدم على طريق التكامل، باعتباره القاعدة المادية للتطور الاقتصادي العربي وتعزيز الديمقراطية» (عوني،٢٠١٢م، ص ١٧٤).

كما لا يتحقق ذلك إلا بتكريس لغة الحوار في المنطقة، انطلاقًا من تطلعات الشعوب العربية لما يعيد الأمل في نفوسها ويبني لها تصورًا في المستقبل المنظور؛ إلا أن هذا يبقى مستبعدًا، بل حلمًا يراود الوهم في غياب آليات إستراتيجية عربية مشتركة عن طريق إنشاء مكاتب ومراكز الأفكار للدراسات الإستراتيجية والاستشرافية تساوي أو تفوق مراكز الأبحاث الإسرائيلية؛ بهدف الأخذ بها من قبل أصحاب القرار.

٧. ١. ٢ بناء نظام أمن قومي عربي موحد

لقد بات من المرجح احتلال الولايات المتحدة الأمريكية ريادة العالم لعقود قادمة بحسب الخبراء والاختصاصيين الدوليين؛ لذلك تحاول إدارة واشنطن السيطرة أكثر على مناطق وممرات الملاحة الاقتصادية وتدفق الثروة في ظل المنافسة الدولية، خاصة تلك المتواجدة في دول الخليج العربية. وعلى ضوء هذه المعطيات باتت تحتل هذه الأخيرة مكانة كبرى نظرًا لأهميتها الجغرافية والإستراتيجية والاقتصادية أمام القوى الإقليمية والدول العظمى. ذلك ما جعلها تعيش تحت تجاذب وتنافس أطماع دول الجوار والقوى الأجنبية. «لقد كان للولايات المتحدة الأمريكية رأي في قلة جهود دول مجلس التعاون لترسيخ الاستقرار في منطقة الخليج خاصة، والشرق الأوسط عامة، وهو أن هذه الدول عاجزة عن حل الخلافات الحدودية فيما بينها، كما أن جهود دول المجلس تعارض ما تعتقده الإدارة الأمريكية حيال حل مشكلة الشرق الأوسط. وظلت نقاط الاختلاف مستمرة، تشمل موضوعات المستوطنات، والقدس والمناطق المحتلة، كما أن دول الخليج كانت ضد اتفاقية كامب ديفيد، ولم تساعد الولايات المتحدة في إقناع دول المواجهة لتسير في درب مصر عندما وقعت اتفاقية الصلح مع إسرائيل»(ظافر، المرجع السابق، ص٥٨٦ـ٥٨٧).

علمًا أن السياسة الأمريكية لم تكن تحبذ نقل قوتها إلى الخليج العربي؛ كونها منطقة تحمل أخطارا بناءً على الحرب الإيرانية ـ العراقية من جهة، وقضية فلسطين كمحل للوجدان السياسي العربي من جهة أخرى، التي لم تحل بعد بالطرق السلمية. بمعنى آخر هل منطقة الشرق الأوسط غير قادرة على حل مشكلاتها بنفسها؟ هل وجود الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة سيعمل على تسوية الخلافات الموجودة أم سيعكرها وسيعطل إيجاد حلول جادة لها؟ إلا أنه كثيرًا ما يراهن على مجلس التعاون الخليجي بالرغم مما قيل عن ميلاده، إلا أنه لم يكن يرتبط بدور اللاعب الأساسي إستراتيجيًّا في موازن القوى في أثناء الحرب الإيرانية ـ العراقية. إلا أن تخليص المنطقة كاملة من كل الصراعات والنزاعات وجعلها منطقة سلم ورقي وتنمية في المستقبل المنظور يبقى ذلك الحلم الأساسي قياسًا بما عانته المنطقة وما ينتظر منها القيام به في الآجال المتوسطة وبعيدة المدى. لكن ما هو معول عليه أكثر من أداء دور المدافع لقضايا جانبية وذات تأثير أمني مباشر على دول المنطقة بحيث على الجميع التنسيق سويًّا في فسح المجال وتفعيله أمام الأحزاب والمنظمات وعمل المجتمع المدني. كما ينبغي التخلص من عقد الماضي والسعي نحو استشراف المستقبل برؤى ومواقف سلمية وذكية تعيد النظر في دراسة المرحلة السابقة مع فتح بصيص الأمل لما يليها في المراحل المقبلة؛ وذلك لوجود مخاوف كبيرة تجتاح دول الشرق الأوسط عمومًا في غياب توازن إقليمي عربي في المقابل. يتضح ذلك من خلال الموقف العربي البادي بالرفض، بالرغم من عدم توصل لجنة التحقيق إلى نتيجة حول المشروع النووي الذي تدافع عنه إيران بحجة إنشائه لأغراض مدنية. لكن الحجة العربية ترى في تمكن إيران من المشروع النووي العسكري تهديدًا ثانيًا إلى جانب إسرائيل من أجل إغراق المنطقة في دوامة من العنف والحروب

غير المتناهية وجعلها موردًا للقوى الدولية لبيع أسلحتها العسكرية ومعداتها الحربية وجعلها سوقًا تجارية مهمة بامتياز في العالم.

إن المقترح العربي يكمن في إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل بما فيها السلاح النووي؛ ذلك ما تحاول تفاديه عبر تفعيل الدبلوماسية الحوارية من أجل تحقيق الفوائد الآتية:

أولًا: يتيح مسارًا متواصلًا يستفيد من النجاح الدبلوماسي الجزئي الذي يتحقق عبر التوصل إلى خطة عمل مشتركة في مشاورات مجموعة «٥+١» بين إيران والدول الغربية حول برنامجها النووي، كما يمثل فرصة دبلوماسية إقليميًّا لاستكمال ما تم في خطة العمل المشتركة.

ثانيًا: يقدم خيار المنطقة الخالية إمكانية التوصل إلى إطار إقليمي يتمتع بشفافية فنية وسياسية حول القدرات النووية لكل دول المنطقة، ومن خلال وسائل تحقق من الوكالة الدولية للطاقة النووية.

ثالثًا: في حالة إنشاء المنطقة، سيمثل ذلك خطوة مهمة على طريق إزالة الغموض عن البرنامج الإيراني النووي، بل ويمكن البناء على هذه الخطوة كحجر أساسي أمني إقليمي يتضمن مزيدًا من إجراءات بناء الثقة بين دول المنطقة، وينهي شكوك أوتحفظات متبادلة، أو أي سباق نووي، أو كيميائي، أو بيولوجي محتمل(رزق،٢٠١٤م، ص٥٦).

ومن بين ما تعانيه الدول النفطية عامة، ودول الخليج العربية خاصة، هو ارتباطها بالنفط إلى درجة أن حضور الولايات المتحدة الأمريكية في المناطق الثرية إجمالًا يعد انتكاسة بعدما تحول إلى عجز في موازنتها، خاصة

عندما يتم انخفاض كبير في أسعار النفط. تلازم ذلك مع مساعدة أوربا عسكريًا للعراق في حربه ضد إيران لكي يتم تدميره من طرف الولايات المتحدة الأمريكية فيما بعد. من الزاوية الأمنية، فإن دول الخليج العربية ما زالت مرتبطة بناتجها المحلي المرتبط بما تتحصل عليه من الولايات المتحدة الأمريكية من خلال إنفاقها بصرف واقتنائها الكبير لكل من الوسائل والعتاد المتعلق بقضايا الدفاع والأمن المحلي. ذلك ما لا ترغب فيه الولايات المتحدة الأمريكية والتعامل معه بجدية؛ كون أن أمن منطقة الخليج لا يمكن المراهنة عليه على اعتبار المنطقة نفطية بامتياز من خلال ارتباط جميع دولها به؛ إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية في المقابل لا تريد أن ترتبط بذلك أكثر؛ لأن النفط باتفاق الجميع يشكل ثروة زائلة وهذا ما يعكس إلى حد ما حالة الزراعة التي تشكو هي الأخرى من قلة المياه وغير قادرة على استقطاب المنافسة لا المحلية ولا الدولية.

ولعل قطرة النفط الواحدة هي التي ألقت بلهيبها على العالم الصناعي الغربي؛ لكي تزداد أهمية الشرق الأوسط عامة ودول الخليج خاصة من خلال ما تحمله من مخاطر وتهديدات أهمها ما يلي:

أولًا: لأهميتها الإستراتيجية باعتبارها مادة حيوية للشريان الصناعي العالمي الذي قام على الحرب والتوسع فيما وراء البحار.

ثانيًا: لإيراداتها المالية الضخمة التي أثارت الأطماع وحركت الدسائس والمؤامرات وأثارت الضغينة بين دول اليسر ودول العسر.

ثالثًا: لأنها أوجدت وضعًا إقليميًّا ودوليًّا تميز بالتنافس الاقتصادي والصراع العسكري سواء أكان بين الإمبراطوريات الاستعمارية أم فيما بعد بين الشرق والغرب، انتهاءً بالقطبية الأحادية، التي جاءت على إثر انتهاء

الحرب الباردة، واختفاء المعسكر الاشتراكي، ومن ثم تفكك الاتحاد السوفياتي (الجاسور، المرجع السابق، ص ١٢٧ـ١٢٨).

كما لا يفوتنا في السياق ذاته أن ننوه بأن المناطق ذات البعد الإستراتيجي الحساس التي لم تستثمر من داخلها على جميع الأصعدة وفي كامل المجالات، فإنها مقبلة على هزات خطيرة في ظل نضوب الطاقة وقلة المياه. الأمر الذي جعل من الدول الصناعية الكبرى تبادر عن طريق سلطة المال لتؤثر في كل من أوربا الشرقية، ومنطقة الشرق الأوسط، وإفريقيا إلخ. تعد هذه المناطق محلًا للصراعات الدولية التي تحاول أن تنقل إليها عدوى الحرب والصراعات الداخلية بين فترة وأخرى؛ بهدف صدها عن النمو الاقتصادي (الحصول على أسعار زهيدة مقابل بيع الأسلحة الحربية) من خلال التأثير على السياسي (إثارة الفوضى السياسية عن طريق العنف، والرفع من المشاحنات الأيديولوجية الإقليمية، والتنافس الموهوم إلى غاية الاقتتال من خلال الصراع على الريادة).

كما أن الإرث الاستعماري في المنطقة العربية إجمالًا هو الذي فوت عليها الفرصة من دون أن تحسن التعامل معه بجدية وعقلانية، حيث إن الدول الإقليمية تراهن على وجودها بالقرب الجغرافي من المنطقة؛ بهدف ضبط الخارطة السياسية من زاوية نظر جيوبوليتكية. ذلك ما تحاول إيران أن تراهن بموجبه على ما تقوم به من محاولات في مياه الخليج؛ الأمر الذي نتج عنه فيما بعد احتلال الجزر الإماراتية الثلاث عام ١٩٧١م، ما زاد في أطماعها لتصل إلى سلطنة عمان عندما ضربت المعارضة في محافظة ظفار.

لقد تمخض عن هزيمة عام ١٩٦٧م صدمة كبيرة، فقد دخل أمن الخليج في واجهة جديدة بدأت أولًا بالعلاقات الإيرانية ـ العراقية؛ الأمر الذي أثر

سلبًا على العراق فأصبح ساحة مفتوحة لكل الاحتمالات والتصورات في الجنوب والمناطق المجاورة له الذي انتهى باتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥م. تزامن هذا مع دعوة المملكة العربية السعودية وسعيها الحثيث للحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة؛ إلا أن العراق ألح في المقابل على إنشاء قوة عسكرية عربية هدفها التصدي للأطماع الأجنبية. ذلك ما أكدته إيران شريطة أن تكون طرفًا في معادلة حفظ الأمن والسلم في الخليج العربي. وإذا كان شاه إيران قد عرض فكرة إقصاء بغداد وبقية العواصم الخليجية الأخرى من احتضان هذا التوجه، ذلك ما ألزمه بالتوجه نحو مسلك آخر يقوم على «الفكرة الآرية باتجاه كل من الهند وباكستان لتشكيل سوق آسيوية لمواجهة القومية العربية، وإحياء الحلف المركزي»(مصطفى كامل، ١٩٧٨م، ص ٦٠).

لكن رفض بعض الدول الخليجية المقترح الإيراني بعدما فضلت الدعوة لانتهاج خطة عمل تقوم على تنمية العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية وصولًا إلى الحلول الأمنية في المنطقة؛ فإن المملكة العربية السعودية ركزت على إطار «الأخوة الإسلامية» بما يسمح بمعالجة الخلافات الإقليمية القائمة بين دول الخليج والدول الإقليمية بعيدًا عن تأثيراتها في المنطقة. ولعل توجه الأمن الإقليمي الآري في المنطقة يعد أكثر تفاعلًا مع دول الخليج العربي حتى لا يبقى بمعزل عن المجابهة أو الاختراق على عكس الطروحات الأمنية الخليجية، حيث نراها تركز على الرفض والفرض على الآخر المتحرك الذي يحمل أجندة لديه.

إن نظرية الأمن الإقليمي الإيراني تحاول إلى حد ما أن تبرز بأسلوب جيد من أجل احتواء المنطقة على خلاف المنظومة الإقليمية العربية، حيث لا تريد هذه الأخيرة الدخول معه في المجابهة الميدانية؛ باعتبارها كانت ولا تزال تعتقد

في مخيلتها السياسية أنها مؤامرة تحاك ضدها. لكن إيران مدفوعة من طرف قوى أخرى تريد منها الصراع بدلًا من التعاون. «وضمن هذا السياق نفسه، فقد حاولت القوى الغربية، وبشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية، أن تغرس في عقلية الشاه فكرة أن إيران هي وحدها القوة الإقليمية الكبيرة التي يمكن أن تؤدي دور «شرطي الخليج» وبما يتناسب والاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط حيث وضع «الخطر السوفياتي الشيوعي» على رأس قائمة الأخطار والتهديدات التي تواجهها المنطقة»(الجاسور، المرجع السابق، ص١٣١ـ١٣٢).

إن عملية الاحتواء التي قامت عليها الحرب الباردة في إطار صراع المعسكرين الشرقي والغربي نجمت عنها آثار سلبية على أمن وسلم دول الخليج العربية؛ الأمر الذي أدخل تصورات جديدة على الأطماع الإقليمية؛ بهدف جرها إلى مربع عدم الاستقرار واللاأمن والتبعية للخارج بحجة إيقاف المد الشيوعي على ترابها؛ لذلك نرى محاولات شاه إيران المتكررة وبإيعاز من الولايات المتحدة الأمريكية للانبراء للخطر الشيوعي في المنطقة بالتأثير عليها عن طريق تقويض حلفائها في المنطقة وترويض غيرها لدرجة دخولها في المعسكر الرأسمالي الغربي على أساس التعاون معها عن طريق الأحلاف العسكرية الدفاعية والأمنية أو فرض الأحزمة المضادة للدول العربية الراديكالية (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢م، ص٨٨).

إن موالاة بعض الدول العربية وعلى رأسها العراق للاتحاد السوفياتي السابق هي التي كانت وراء المصيدة الإيرانية ـ الأمريكية لدول الخليج كمرحلة أولية من أجل خلق بؤر توتر آخذة في الانقسامات الداخلية والتهديدات الإقليمية. ذلك ما انعكس سلبًا على أمنه واستقراره بدليل أنه كانت تجمعه مع بعض الدول معاهدات واتفاقات صداقة وشراكة تقوم

على إرساء قواعد عسكرية سوفياتية تشرف عليها أعداد كبيرة من الخبراء والتقنيين السوفيات. لكن المصلحة الاقتصادية ربما تحتل أول الاعتبارات التي تفضلها الإدارة الأمريكية في التعامل معها جانبًا مهمًّا، حيث إن أهمية النفط للاقتصاد الأمريكي وحاجته إليه قلبت موازين القوى؛ نظرًا لأهميته في المنطقة على أن تكون المملكة العربية السعودية طرفًا في القضية إلى جانب إيران «العمودين المتساندين». كما يشكل هذان العمودان نقطة تحول في إضعاف ـ ربما ـ موقف الدول الراديكالية وتعزيز صف الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة؛ لكي تزداد سيطرتها أكثر، بهدف صياغة أرضية مشتركة أمنية إيرانية ـ سعودية تقوم على ما يلي:

- التصدي للخطر السوفياتي وامتداداته الأيديولوجية.
- تقسيم الأدوار بين الدولتين، حيث تبقى المملكة العربية السعودية الحارس للأماكن المقدسة، وتوسيع دائرة نفوذها في العالم الإسلامي من خلال نشاطات رابطة العالم الإسلامي التي أسست عام ١٩٦٥م، ومنظمة المؤتمر الإسلامي التي تأسست عام ١٩٦٩م مقابل أن تقوم إيران بمهماتها الإقليمية كشرطي للخليج من خلال مساعدة سلطنة عمان في قمع التمردات الداخلية.
- التنسيق في مجال النفط، فيما يتعلق بالتصدير أو بالأسعار عبر اجتماعات الأوبك (الجاسور، المرجع السابق، ص ١٣٢ـ ١٣٣).

وفي السياق ذاته لم يعمر اتفاق طهران ـ الرياض طويلًا بحكم النوايا التوسعية لإيران من خلال تجاوزها إلى مياه الخليج العربي؛ مهددة أمن المملكة العربية السعودية باللجوء إلى سلطنة عمان، ما انعكس على قدرات هذا التوجه في غياب ما يفعله نحو الإيجابي وبإرادة إقليمية داخلية وليس

بإملاءات أجنبية. ذلك ما لم ينشئ إحدى الحلقات الإستراتيجية الأمريكية في صد الخطر الشيوعي في المنطقة؛ كقوة ضاغطة للمصالح السوفياتية وتطويق توسعها وتأثيراتها سواء أكانت أيديولوجية أم اقتصادية. علمًا أن النوايا الأمريكية هدفها تأجيج الأوضاع الإقليمية بين المملكة العربية السعودية وإيران؛بهدف فتح جبهة جديدة نحو السباق صوبها عبر تفتيت الكتلة الإسلامية بعيدًا عن الوحدة العربية والإسلامية.

كما أن الإدارة الأمريكية تحاول قطع القواعد التي ينشط بموجبها الاتحاد السوفياتي السابق ما دام الأمن القومي مهددًا أمام كسب الرهانات والتصدي للتهديدات التي كانت تطال العالم والعالم الثالث تحديدًا. تزامن ذلك مع كتاب لريتشارد نيكسون «نصر بلا حرب» عام ١٩٩٩م، بالتأكيد على أن النظام العالمي في اعتقاده يقوم على السلام الواقعي Real Peace من خلال احتواء التناقضات والمنازعات الإقليمية بإثارة الفوضى وقطع دابر جيوب ودروب موسكو، عدا استخدام القوة بحكم أن السلام الكامل Pearfect Peace مجرد وهم Illusion؛ لذلك كانت السياسة الأمريكية في المناطق الغنية تقوم بإثارة الصراعات والنزاعات حولها؛ بهدف صد إمداد خصمها موسكو بالطاقة والقوة والنفوذ من جهة، وتعزيز قوتها عن طريق المعاهدات والاتفاقات بإدخال فواعل جديدة كشاه إيران في الخليج أو إنشاء قواعد عسكرية في المحيط الهندي (دييجو جارسيا) من جهة أخرى. تكمن الغاية الأساسية من وراء ذلك هو تقوية المشاحنة والمنافسة لديها من أجل إفراغ قوتها من الداخل حتى تزداد ضعفًا؛ بهدف التمسك بها من الخارج عن طريق التبعية والاستحواذ.

وبموازاة ذلك بدا يتراجع الأمن القومي العربي في إحداث صيغة جديدة وإيجابية له، بل رؤية جادة يقوم بموجبها على درء التحديات التي

تقف حجرة عثرة أمام نموه وتنميته في إطار التلاحم والتضامن بين دوله أولًا، وبناء علاقات خارجية تعود على دوله بالتطور والرقي وتعزيز السلم انطلاقًا من الأمن الجماعي ثانيًا. ومن بين المخاطر التي تعصف بالأمن القومي العربي وتفسرها حالة النظام الإقليمي العربي في مجموعه من خارجه ما نوجزه في النقاط التالية:

١ـ الانكفاء داخل الحدود القُطرية العربية، والانشغال بالمشكلات الداخلية في كل قطر، وهما أمران يؤثران سلبًا على العمل القومي العربي المشترك، عندما لا يكون ما هو قطري في خدمة ما هو قومي.

٢ـ استمرار الخلل الذي تعاني منه بنية النظام العربي (نزاعات على الحدود، تنافر أيديولوجي، فوارق امتلاك الثروة، ظهور إشكاليات في دمج الطوائف والأقليات، تبعية غذائية، شح وقلة في الموارد المائية... إلخ).

٣ـ وفوق ذلك، هنالك المعضلة الرئيسة التي كانت ولا تزال تعبّر عن ذاتها من خلال زرع إسرائيل في قلب المنطقة العربية، ومن الخطر الصهيوني الذي يهدد أمننا، ثم لا ننسى أن هذه المعضلة تعززت عبر الانقسام العربي الذي أحدثه نهج «كامب ديفيد»(جمدي،١٩٨٥م، ص ١٢).

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: إلى أي مدى يمكن للأمن القومي العربي في ظل هذه التوترات الإقليمية والتهديدات الدولية أن يرتقي أكثر من أجل الرفع من سيادة الدول وقدرات المجتمعات العربية في الآجال المتوسطة وبعيدة المدى؟ علمًا أن الأمن القومي العربي يعني «قدرة الأمة العربية على حماية كيانها الذاتي ضد الأخطار الخارجية من أجل ضمان بقائها» (الهزايمة،

المرجع السابق، ص٧١). بمعنى آخر، هل بإمكان الأمن القومي العربي أن يوفق في ضبط حالة التداعي الأمني أولًا، ثم العمل على جمع الشروط الذاتية والموضوعية وفق ما يجري على الأرض لحفظ الأمن وتعزيزه في كل مجالات الحياة الأخرى ثانيًا؟ من هذا المنطلق تتحدد أهمية الأمن القومي العربي وفق ما يضمن إرساء جذوره والعمل سويًّا مع كافة الدول العربية الأخرى في التفكير في بناء منظومة أمنية عربية جديدة. وفي السياق ذاته لا يستبعد الأمن عمومًا تحقيق شرطين أساسين هما:

الأول: «وجود نظم ديمقراطية حقيقية موحدة أو متحدة أو متضامنة أو حتى متفقة على خطة عمل أمنية شاملة لحدودها الجغرافية.

والآخر: وجود تنمية شاملة واقتصاد متكافىء تحت قيادة قومية مؤمنة بحق شعوب الوطن العربي بوحدته أو باتحاده» (Foreign Policy,2001 ..,pp 80 - 90)

إلى أي مدى يمكن للدولة القُطرية العربية الواحدة قياسًا ببقية الدول القُطرية العربية الأخرى أن تفرض وجودها كمَفهَمة أولًا، وكمَأسَسَة ثانيًا بحكم القواسم المشتركة على أن تكون قوة مؤهلة لعدم اختراقها؟ وذلك ليس بالدفاع فقط أو القبول بالاغتصاب أو السماح بالتفتيت أو بالتجزئة في ظل غياب اتباع سياسة موحدة تقوم على صناعة نظام إقليمي له وزنه وأهميته دوليًّا: أي بمعنى آخر، أن نضج الدولة القُطرية العربية الواحدة وبقية الدول القُطرية العربية هو أن ترى ما حققته وما عجزت عنه تحسبًا لتدهور الأوضاع في ظل التحولات الإقليمية والرهانات الدولية وأن تصوغ ورقة طريق شاملة، بل أرضية واحدة وموحدة في ظل لم الشمل وتوسيع الرؤية السياسية لديها ما يضمن التلاحم والتضامن صوب الاتجاه الاقتصادي في التكامل والتعاون.

كما لا يتأتى ذلك في ظل غياب أمن الفرد العربي ومعالجة مشكلات الحرية، والتنمية السياسية، والعدالة الاجتماعية، وحقوق الإنسان، والمساواة، وتكافؤ الفرص في العيش على أساس الغذاء والصحة والتنقل والعمل والتعليم والثقافة... إلخ. ومن ثم يتولد أمن المجتمع العربي بجعل كامل الأقطار العربية على اختلاف أعراقها وقبائلها وطوائفها وطبقاتها تعيش تحت رحمة تنامي القومية على أساس عقد اجتماعي حامل لمواطنة عصرية تقوم على التضامن الإنساني والتكافل الإسلامي، ما يعيد الأمل ويبني الثقة المتبادلة في المجتمع العربي الواحد (أمن قاعدي). وبناءً عليه، يمكن لأمن الدولة أن يتحقق وفق هذه الخطوات التي تأتي على شكل قواعد أساسية (أمن فوقي)؛ بهدف تعميمه وجعله سلوكًا اجتماعيًّا تتعامل معه الدولة القُطرية الواحدة، لكي يتم تعميمه على بقية الدول القُطرية العربية الأخرى كنظرة سياسية. أي ضرورة توسيع نطاق الانتماء إلى البناء الفعلي على خلفية تطوير المشاعر المشتركة عن طريق القواسم المجتمعية صوب القيم الحية ما يفرض وجود هذا الحس الأمني.

ما حدود القومية العربية وأثر البعد الحضاري والإرث الإسلامي في توجهات الدولة القُطرية العربية؟ ما الأبعاد السياسية لمعنى الكينونة السيادية العربية في ظل تداعيات العولمة؟ إن قيم الإقليم تسترعي إعادة بنائه باستمرار من خلال تقييم المرحلة السابقة وفتح مجال لإعادة بناء المراحل المقبلة. إن القوة القومية لا تقبل التراجع سواء تعلق الأمر بالداخل أو بالخارج. فالتوازن مطلوب من الزاوية الأمنية، لكن في إطار ما يعزز من قواعدهما ويدفع عنهما الهزات والتهديدات؛ لأن مرحلة الاستقلال وما قبلها مع الاستعمار هي التي جعلت المنطقة العربية عمليًّا مخترقة ومغتصبة وفقًا لهذا الإرث التاريخي الذي تمخضت عنه السياسات الاستعمارية المتناقضة والمتضارية الهدامة؛

إلا أن ذلك السلوك المتحرر والمسئول من خلال دوره المحوري في اجتثاث جذور تلك السياسات بسياسات وطنية وإقليمية مضادة وهادفة في آن واحد هو إيجاد انطلاقة جادة من قبل الدولة القُطرية العربية ذاتها. يتضح ذلك من خلال اغتصاب فلسطين من قبل الكيان الصهيوني على أن يطال دولها الأخرى شيء من التفتيت والذوبان في السياسات الأخرى وخلق بيئة فوضوية يطغى عليها طابع العنف والإرهاب في غياب الحلول السلمية ومعالجتها بالقوة المضادة عسكريًّا في كل من العراق وسوريا ومصر وليبيا...إلخ. فالدولة القُطرية العربية مهددة أكثر من أي وقت مضى بحكم التحولات الإقليمية والرهانات الدولية بالرغم من ثراء المجتمعات العربية من قومية فارسية (الشرق)، وقومية تركية (الشمال)، والإرترية في (الجنوب)...إلخ. كلها عوامل تسهم في بناء القوة إذا استغلت أحسن استغلال بما يقوي من شوكة التجانس البشري وصلة التكامل الاجتماعي لقدرات الدولة وتوجهاتها السياسية في الداخل و الخارج؛ إلا أن غياب التكنولوجيا في الوطن العربي؛ لكونه غير مصنّع بالمرة ما يفسر أنماط التفكير، خاصة تلك المرتبطة بمعايير البحث العلمي الذي يقل كثيرًا في الجامعات والمعاهد العربية على خلفية انتشار الأمية والأمية المعرفية والعلمية والتكنولوجية التي ما زالت تطال بعض المجتمعات العربية بكثرة وبصور مدهشة على أساس غياب النتائج الإيجابية في كل قطاع ونشاط، الذي يعكس أثر العقل وسيرة الذات العربيين معًا.

كما أن فشل الأمن القومي العربي يبدأ من تأخر استعادة القدس بعد تطويق كل «الكيانات السياسية العربية» حولها خاصة بعد إضعاف أس التنظيم القومي العربي المتمثل في مصر عقب التوقيع على معاهدة كامب ديفيد عام ١٩٧٩م. ومن ثم اختلال الصف العربي بإدخال دوله الحرب ثم

الهزيمة مع بداية الصراع الأحادي، خاصة بعد محاصرة لبنان عام ١٩٨٢م كأكبر محاولة لجس نبض الصف العربي وجعله أمام الأمر الواقع Statut quo كمحاولة أولى من نوعها لاستمالته في الرد والمجابهة.

هذا ما جعل الدول القُطرية العربية تفتقد التفكير في بناء وحدة إقليمية لها كيانها وكلمتها الخاصة بها بحسب ظروفها ما دامت لم تتوافر على شروط القوة كعامل أساسي من أجل حفظ السيادة وإدارة الحرب واسترجاع الأراضي المغتصبة أمام المواطن، حفاظًا على شرعيتها وعلى تمثيلها الفاعل في المجتمع الدولي، كما أن الأمر يمس كذلك دور المواطن العربي في مجتمعه الذي تقوم عليه الدولة ككيان سياسي يفكر في شؤونه، عملًا على الاحترام المتبادل مقابل تحقيق الحقوق وأداء الواجبات تجاه (دولة القانون).

لكن غياب الشعور المزدوج في إطار السياسة المنتهجة كثيرًا ما تنفصم عنه عرى العلاقات العربية ـ العربية في إطار بناء وحدات وتكتلات أحيانًا ظرفية، وأحيانًا أخرى غير متكاملة. وبناءً عليه فإن الحرب العراقية ـ الإيرانية كانت قد امتصت النظام الإقليمي العربي وحالت دون بنائه عن طريق وحداته السياسية أو أسهمت في تعطيله من أجل إضعاف موقف دول الخليج من جهة، وشل محاولة البناء للمنظومة الأمنية في العمق بهدف تضييق الخناق عليه من جهة أخرى. وذلك بحكم أن الحرب العراقية ـ الإيرانية كانت قد عمرت حوالي ثماني سنوات إذ لم تمنح الفرصة لدول المنطقة من أجل إيجاد صيغة توافقية ضامنة لقوة المنطقة بدلًا من الزج بها في الحروب والانقسامات في غياب التنمية الشاملة التي عجزت عنها.

لكن الإشكال القائم في هذا الطرح ليس التضحية بالعراق في حربين متتاليتين أمام كل من إيران والكويت أولًا، ثم إفراغ العراق عن طريق التحالف الدولي ثانيًا، كرد فعل مباشر من دون أن يكون جناحًا واقيًا في

المرحلة الموالية تجاه الاحتلال الأمريكي بقدر ما هو خسارة كاملة للمنطقة العربية خاصة. علمًا أن هذا التوجه يعد إطاحة واستخفافًا بالمنطقة في ظل تداعيات سياسات الاختراق والاغتصاب التي تمد المنطقة بمسلسل الاحتلال لكن بوجوه مختلفة وبأشكال متنوعة حتى يسهل تفتيتها وتجزئتها من الداخل.

كما أن البحث عن حلفاء إستراتيجيين خارج دول الجوار بحجة الهروب من الواقع المتردي أمنيًّا لا يعني شيئًا بقدر ما هو إضعاف للداخل وتمزيقه من الخارج حتى تغيب لديه فكرة الدفاع، وبناء المواقف، وفرض أهمية الأمن الجماعي... إلخ؛ لأن صياغة حلول سليمة وسلمية لكنها جادة قد تكون انطلاقًا من أوضاع كل من الدولة والمجتمع والفرد على حد سواء. يتأتى ذلك من أجل أن يسهم الكل في إرساء معالم الأمن القومي العربي باعتباره شيئًا أكيدًا ومهمًّا لدرجة تخليص السياسة العربية من التعفن والتراجع والاحتواء من داخلها وفي جميع الأصعدة والنشاطات في ظل الرهانات الدولية والتحولات الإقليمية صوب النظام الإقليمي العربي؛ بالإضافة إلى ما يمارسه الكيان الصهيوني بمناصبته العداء للدول القُطرية العربية من خلال مناوراته على كامل المستويات؛ بهدف أن يكتب لسياسته الوثوب والديمومة والغلبة في ظل تمزق الصف العربي في المنطقة.

إن بناء منظومة أمنية قومية عربية ضرورة ملحة بامتياز، بل إستراتيجية بحيث يتم العمل وفقها من قبل الدول والحكومات العربية أولًا، ثم بناء موقف جاد تجاه القضية الفلسطينية من دون خلط الأوراق أو تأخيرهما عن الترتيب ثانيًا. وذلك يعود إلى البيئة السياسية العربية ذاتها المحاصرة في ظل السياسة الإسرائيلية التي نراها تتخطى المنطقة العربية من خلال وجودها في إفريقيا من أجل تضييق الخناق على الوحدة العربية، بهدف إقصائها.

٣.١.٧ دور إسرائيل في حوض النيل

تمارس إسرائيل سياسة الاحتواء عن طريق مد الالتفاف تجاه مياه الجنوب بمساندة الولايات المتحدة الأمريكية على طول الخط الذي يشمل كلًّا من أوغندا، ورونندا، وإثيوبيا، وإرتريا، والكونغو الديمقراطية، وكينيا، وتنزانيا، وجنوب السودان (ماهر،٢٠١٤م، ص ٢٣٢). علمًا أن إسرائيل ترتبط بكثير من العلاقات بالدول الإفريقية التي تبلغ حوالي ٤٢ دولة، وذلك انطلاقًا من المجال العسكري إلى الصحة مرورًا بالأمن والنشاط الإعلامي والثقافة. يبرز هذا المنحى في إطار تعزيز قدراتها التوسعية وتفعيل أنشطتها عن طريق عزل الدول العربية بدءًا من مصر التي لا ترغب دول مجلس التعاون الخليجي موافقتها في كثير من القضايا والمواقف.«والمتتبع لتحرك إسرائيل في منطقة حوض النيل بعد ثورات الربيع العربي، يرى أنها تسعى للحصول على مجال إقليمي بديل للتفاعل، في ظل ما فرضه الحراك السياسي في الدول العربية، خاصة مصر، من تغيير الأنظمة السياسية، ما يدفع إلى إحداث تغيير في العلاقات مع تل أبيب، واتجاهها نحو الصراع، أو الحد من أطر التعاون بين الجانين على أقل تقدير» (http://itrade.gov.il/ south-africa/08/08/2011/).

كما يعكس هذا التجاذب إقليميًّا توسيع نطاق التعامل الاقتصادي والإستراتيجي والأمني والتجاري إلى غاية جنوب إفريقيا من خلال وجود شركات إسرائيلية في ميدان تكرير النفط بدءًا من أغسطس/ آب ٢٠١١م وهي كالتالي: IDE Technologies, Mapal Green Energy, Clean Technology Group, Cooling Quality Managment, (ElTAV)(Nenberger,2009,p. 15).

تحاول إسرائيل على خلاف القادة العرب توثيق علاقاتها بالدول الإفريقية لتوسيع رقعة البنية التحتية الإسرائيلية عن طريق ربطها بالخارج. هذا ما يمدها بالقوة والسيطرة، خاصة بعدما أصبحت تستحوذ على قطاعات كبيرة عن طريق خبراتها وشركاتها في التدريب وتصدير السلاح وإمضاء الصفقات في مجال الأمن والمعدات العسكرية لإرتريا. وذلك لكي تمد علاقاتها بالممرات الملاحية في البحر الأحمر وعبر مضيق باب المندب (أرباب،٢٠١٣م، ص ٦٢)، لكي يصل حجم التبادل التجاري إلى حوالي ٦٠ مليون دولار أمريكي سنويًّا بين إسرائيل وإرتريا.

إن من خصوصية إسرائيل تقديم المساعدة المالية واللوجيستية والتقنية للأقليات والشخصيات السياسية التي أطاحت أو تريد الإطاحة بأنظمة الحكم لكي توطد علاقاتها بها مثل ما حدث مع جون قرنق في جنوب السودان، وملس زيناوي في إثيوبيا، وأسياس أفورقي في إرتريا، ويوري موسيفيني في أوغندا... إلخ. وذلك بهدف خلق بؤر توتر من خلال توسيع رقعة نفوذها لدى أنظمة الحكم في إفريقيا.

إن تضييق الخناق على مصر جرها إلى مربع الفشل وذلك لاحتلال مواقع إستراتيجية مهمة للحصول على مياه النيل بأسعار رمزية بعد سيطرتها على دول الجوار جنوبًا بغية توسيع مجال الأمن الإقليمي الإسرائيلي في القارة الإفريقية. يتماشى ذلك مع إحكام قبضتها الفولاذية على القرار السياسي جراء بناء سد النهضة الذي تسعى من خلاله إثيوبيا إلى تخزين قرابة ٨٢ مليار متر مكعب من المياه، وقد رفض البنك الدولي تمويله بحجة مبدأ «الإخطار المسبق» فأسهمت في تمويله كل من إيطاليا، والصين، وإسرائيل.

والسبب الرئيس القائم هنا هو إلحاح إسرائيل على إدخال فواعل جديدة مثل الدول والمنظمات المانحة التي تتجاهل مبدإ «الإخطار المسبق» كمنظمة

اليونيد وغيرها. وذلك على خلفية إلغاء الدعم المالي لهيئة الأمم المتحدة أو إقصائها لتبني مشروعات زراعية وصناعية برغبة من الهيئات والخواص العالميين؛ بهدف إضعاف مصر اقتصاديًّا، وإفشالها سياسيًّا في إفريقيا. أما السودان الذي يشكل القلب النابض لجنوب مصر؛ فإن إسرائيل نجحت في إضعافه عن طريق تقسيمه بين الشمال والجنوب حتى لا تبقى هنالك ساحة خلفية لمصر من جهة، وبجعله كذلك أقل أهمية وشأنًا من جهة أخرى. يتأكد ذلك بعدما تم الاعتراف بدولة جنوب السودان في يوليو/ حزيران ٢٠١١م. كما يتضح «أن المخاوف من انفصال دولة الجنوب ليست سياسية فقط، ولكن هناك مخاوف من وجود خلافات على الموارد المائية، حيث إن جنوب السودان سيصبح منطقة نفوذ إسرائيلية، وسيطالب بإعادة تقسيم حصص مياه النيل، وبدلًا من تقسيمها على بلدين، كما هو الحال حاليًّا، هما مصر والسودان، سيصبح التقسيم على ثلاثة بلدان، فضلًا عن وجود بعض التكهنات التي تشير إلى أن السلطة الجديدة في دولة جنوب السودان وبمساعدة ودعم إسرائيل، ستسعى إلى إقامة السدود لتعويض إهمال الجنوب طوال سنوات الاحتلال البريطاني، أو خلال عهد الاستقلال، وهي القضية التي تشكل خطرًا على مصر»(ماهر،٢٠١٤م، ص ٢٩).

إن إضعاف دور مصر يعني التموقع الجاد على الساحة الإستراتيجية والأمنية من قبل إسرائيل؛ لتقريب وجهات النظر مع البيئة الإفريقية المحيطة بمصر، وبالتالي يتسنى لها إسقاط المنظومة الأمنية لديها لدرجة إفقادها القدرة على تعزيز الدفاع المصري على خلفية أن جنوب السودان ـ كما يقول أحد المسئولين الإسرائيليين ـ ليست محسوبة على العرب، وبقدر ما تستقطب أكبر عدد من دول النيل بقدر ما تضعف مصر والعرب معًا. لكن الغالب في الطرح هو أن الأمن القومي الإسرائيلي يراهن على إفريقيا باعتبارها

سوقًا ثرية تحتاج إلى الاستثمار في كثير من الميادين والأنشطة على عكس الدول العربية التي لها حضور قليل جدًّا، إن لم يكن منعدمًا على مستوى الاستثمار الاقتصادي. ومن بين ما تعتني به إسرائيل في هذا الخصوص هو تجارة الأسلحة السرية خاصة مع أوغندا، وإرتريا لأغراض التجسس، حيث يوجد على أراضيها قواعد عسكرية خاصة منذ عام ١٩٩٦م لرصد ومراقبة حركة النقل في البحر الأحمر، وبخاصة الحركة في المملكة العربية السعودية من جهة، واليمن والسودان من جهة أخرى، والتجسس بالمقابل على إيران انطلاقًا من جزيرة ماساوا عن طريق قاعدة أمبا سويرا.

وعلى ضوء هذه المعطيات يمكن القول بأن السيطرة على المياه تعني السيطرة على الزراعة في عالم يزداد فيه النمو الديمغرافي اطرادًا؛ علمًا أن إسرائيل من هذا المنظور تحاول بناء علاقات مع إفريقيا على أساس المصالح المتبادلة؛ بهدف تعزيز قوتها الاقتصادية والعسكرية والأمنية... إلخ. كما «يزداد النشاط الإسرائيلي على المستويين العسكري والسياسي في إفريقيا أهمية، ويبدو هذا النشاط مع دول الحوض في تزايد، حيث إن إسرائيل لديها كفايات فنية كبيرة من الناحية العسكرية والأمنية تعمل على تدريب وتسليح كثير من دول الحوض، الأمر الذي يوطد العلاقات بين إسرائيل ودول الحوض من ناحية، ويؤجج الصراعات فيه بين دوله، مثال ذلك استخدام أوغندا المدفعية والطائرات والميج ٢١ التي زودتها بها إسرائيل لقمع الجماعات المتمردة عام ٢٠٠٨م، وغيرها من النماذج الكثيرة»(طايع، ٢٠٠٧م، ص ٣٣٩).

تقوم السياسة الإسرائيلية الخارجية على تحطيم قوة مصر عندما توجد أمنيًّا وإستراتيجيًّا في محيطها الإقليمي حتى تزداد ضعفًا تجاه دول حوض النيل. كما تجدر الإشارة بأن للصين دورًا بارزًا ومتناميًا هو الآخر في منطقة حوض النيل. الأمر الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية وبقيادة

إسرائيل ترغب في تضييق الخناق على مصر باعتبارها تشكل في اعتقادها ممرًا للأسلحة من إيران تجاه الأراضي الفلسطينية، وتحاول إسرائيل عبر الأمن المائي ضرورة اكتساح أكبر قدر ممكن من المياه، خاصة من مصر بدعوتها إلى حفر آبار وأنفاق لجلب حوالي ٨،٥ مليارات متر مكعب من النيل عبر قناة السويس (محمد سمير،١٩٩١م، ص ٣٤).

بيد أن المناورات الإسرائيلية تهدف بالدرجة الأولى إلى السيطرة على المناطق والمنافذ الإستراتيجية؛ بهدف التحكم في مصير المياه بها، وذلك من أجل تقليل حظوظ الدول المعادية لها من خلال غلق الباب أمام الاقتصاد المصري، خاصة عن طريق مد المياه المصرية ـ الإثيوبية على خلفية التقليل من استخدام الطاقة الكهروبائية. تحاول إسرائيل إذن نقل عدوى الحرب الكلاسيكية إلى كل ما هو مصيري ـ مائي ـ اقتصادي لتعجيل الإطاحة بالنظم السياسية غير الموالية لها؛ بهدف التحكم في مصيرها أكثر. يتزامن ذلك مع دور الشركات الأجنبية ورغبتها في الرفع من رؤوس أموالها للسيطرة الاقتصادية عبر توسيع القواعد التجارية للأساطيل الغربية المنتشرة في كل من الخليج، وبحر عمان، والبحر الحمر، والمحيط الهادي..

كما يمكن ربط تجزئة السودان بالاضطربات والتوترات التي تحملها الأجندات المنضوية تحتها على أساس رسم خارطة الدولة الفتية عن طريق «منطقة بحر الغزال» لكي تكون جميع مصادر تغذية النيل خارج حدود منطقة شمال السودان ومصر، ما تمخض عنه مراقبة التحكم في منطقة البحيرات. وإذا كان لإثيوبيا دور بارز في استغلال الموارد المائية من خلال ما كانت تقوم عليه السياسة الاستعمارية في السودان وكيفية استغلال مياه النيل عقب توقيع اتفاقية عام ١٩٥٩م بين مصر والسودان التي بموجبها انقادت مصر إلى بناء السد العالي بدءًا من عام ١٩٦٠. ذلك ما حاولت من ورائه وبدعم

أمريكي في استثمار مياه النيل بدءًا من ستينيات القرن الماضي عن طريق إجراء دراسات على النهر؛ بهدف توليد الطاقة الكهربائية.

جاء هذا المشروع في خضم الحرب الباردة، حيث كان الدعم الأمريكي لنظام هيلي سلاسي الحاكم آنذاك في إثيوبيا ردًا على دعم وتمويل الاتحاد السوفياتي السابق لمشروع بناء السد العالي في مصر في عهد جمال عبد الناصر. «عندما أبرمت مصر اتفاقية عام ١٩٥٩م مع السودان، تحفظت إثيوبيا على الاتفاقية، وفي الوقت ذاته وجهت نقدًا مريرًا إلى السودان على أساس أن السودان يتنازل لمصر بموجب هذه الاتفاقية عن مياه النيل»(رشدي،١٩٩٩م، ص ١٤٦). ومنذ عام ١٩٨٠م في أثناء انعقاد قمة لاغوس، تحاول إثيوبيا عبر ممثليها نفي وجود اتفاقية تنظم حصص توزيع مياه النيل. ما يؤكد في الوقت ذاته أن لديها اتفاقية سرية مع الطرف الإسرائيلي من أجل تطوير بعض المجالات المتعددة منها الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية، والأمنية والفنية...إلخ.

لذلك تحاول إثيوبيا السيطرة على مياه النيل من أجل إنتاج الطاقة الكهربائية بأقل كلفة؛ بهدف بيعها داخل وخارج إثيوبيا، خاصة إلى السودان وربما إلى مصر عن طريق سد الألفية الذي يقدر إنتاجه حوالي ٢٥٥٠ ميغاواط على مسافة لا تتعدى حوالي ٤٠ كم من الحدود مع إثيوبيا. بينما تبتعد الدمازين من الحدود داخل السودان بحوالي ٦٠ كم؛ أي بمعنى آخر أن المسافة من السد حتى الدمازين تقدر بـ ١٠٠كم. لكنه يتوقع أن يكون الاستهلاك بعد افتتاح السد قرابة ١٩٥٠(ميغاواط) وسوف تزداد قدرته الإنتاجية بعد ذلك حتى تصل إلى ٣٠٠٠ ميغاواط.

ومن بين النتائج السلبية لهذا المشروع بالرغم من أهميته الإستراتيجية هو التدخل الأجنبي، حيث ظل الاستعمار القديم المتمثل في بريطانيا

والذي جعل من مصر تطالب باستغلال مياه النيل؛ ذلك ما لم تأخذه القيادة المصرية على عاتقها بكل جد وذلك على أساس امتلاك قدرة التحرك من أجل استغلال الثروة المائية. وبناءً على هذا الرفض، انقادت إلى إنشاء قاعدة عسكرية في أوغندا (القرعي،١٩٧٣م، ص ١٩). لذا تعطي الولايات المتحدة الأمريكية أولوية كبيرة لمسألة الحدود في القارة الإفريقية، نظرًا لمكانتها الجغرافية وأهميتها الإستراتيجية في بروز الصراعات والنزاعات بين الدول، خاصة حول مشكلة المياه بالدرجة الأولى. تقوم تلك الأولوية عن طريق الدراسة والبحث عن مصادر الطاقة البديلة كبناء السدود من أجل تخزين المياه وتوليد الطاقة الكهرومائية. كما لا يخلو حوض النيل من الأطماع الإسرائيلية المتزايدة، خاصة بعد تهاطل أعداد كبيرة من يهود أوربا الشرقية والاتحاد السوفياتي إلى إسرائيل؛ بهدف توسيع دائرة الأمن المائي عن طريق نشر التكنولوجيا المائية. جاء هذا عقب الخلافات التي وقعت في الجبهة الداخلية المصرية بين السادات ووزير الري في حكومته بعد طرح فكرة نقل مياه النيل إلى صحراء النقب، وقد حاولت إسرائيل التأثير عليه عن طريق عقد اتفاقية حول مياه النيل بين أوغندا وإثيوبيا.

ولا شك في أن إسرائيل تحاول السيطرة على المناطق والمنافذ الحيوية للأراضي الزراعية وقد تزامن ذلك مع احتلال مرتفعات الجولان، وبحيرة طبرية...إلخ. لقد «شارك الصهاينة في إقامة مشروعات زراعية استثمارية على أرض دول حوض النيل برأسمال يقدر بحوالي ٨٠٠ مليون دولار أمريكي، وتصدر آلات زراعية ومنتجات صناعية يرافقها عدد من الخبراء والفنيين» (أرباب، المرجع السابق، ص٦٩). وعلى إثرها قامت الحكومة الإثيوبية بإنشاء عدد من المشروعات المائية منها: مشروع سد فنشا الذي يقوم على أحد روافد النيل الأزرق، ومشروع الليبرد على نهر السوباط ومشروع

سيتيت على أحد روافد نهر عطبرة الذي يؤثر في مصدر النهر بمقدار نصف مليار متر مكعب. كما أقيم مشروع خور الفاس الذي يؤثر في مصدر مصر المائي بمقدار أربعة مليارات ونصف المليار م٣»(زكي، ٢٠١٢م).

وبالرغم من رفض مصر المطلق لنقل مياه النيل إلى إسرائيل، فإن هذه الأخيرة ترى في ذلك مضايقة لها؛ لذا تبحث التدخل بكل الطرق والسبل من أجل التأثير على مصر، بل على الدائرة النيلية؛ كونها تتبع إستراتيجية تهدف بالدرجة الأولى إلى غلق الباب أمام مصر وتحركاتها حول هذا الملف بإثارة المشكلات تارة، وافتعال الصراعات تارة أخرى للتأثير في المحيط الإقليمي لمصر(أرباب، المرجع السابق، ص٦٥)؛ علمًا أن التوترات كانت مشحونة بالقلق وعدم الثقة بين القاهرة وأديس بابا في عهد حسني مبارك، حيث وصلت إلى حد استخدام القوة العسكرية، خاصة بعد التلويح بنقل مقر الاتحاد الإفريقي من إثيوبيا. أما بعد ثورة ٢٥ يناير فقد استعاد كل من البلدين شيئًا من الثقة بالنفس والتفاهم الثنائي، خاصة بعد ما تم تدشين سد الألفية في نيسان / أبريل ٢٠١١م؛ بهدف الرفع من القدرة الكهربائية إلى خمسة أضعاف بعد أن تم تمويله بحوالي ٤ ,٣٨ مليارات دولار، إذ كلفت أديس بابا سندات حكومية من خزينتها الخاصة.

ومن هذا الباب تحاول إسرائيل تكثيف جهودها من أجل بناء علاقات جادة من منظور الأمن الإقليمي تبعًا للإستراتيجية الاقتصادية والتجارية والفنية؛ لتحقيق أكبر قدر ممكن من المصالح والامتيازات ـ لقد تزامن ذلك خاصة مع السودان في إطار توسيع الرقعة الأمنية بحسب طبيعة الإقليم ذاته مع بروز الصين كقوة اقتصادية في إفريقيا منافسة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا، خاصة عقب عقد اتفاقات استثمارية تقدر بمليارات الدولارات مع الخرطوم ـ ذلك ما يقوي من وجهة نظرها من شماله على

حساب جنوبه ودول الجوار على رأسها مصر، الأمر الذي يحتم علينا القول بأنها تسعى نحو تشكيل آلية لاختراق المجال الأمني القومي العربي. «لذا، فإن إقامة دولة جديدة مسيحية في جنوب السودان، التي سبق لها أن استعانت بها كثيرًا على حل مشكلة النقص في مجال الطاقة الذي تعانيه دومًا، إضافة إلى ذلك، فإن إقامة دولة في جنوب السودان لها علاقات قوية مع ـ إسرائيل ـ ستفتح الباب أمام تل أبيب للحصول على مياه نهر النيل، وتزيد من فرص سيطرتها عليه، عبر بناء المزيد من السدود وإقامة المشروعات المائية، كما سبق أن فعلت في إثيوبيا؛ لتكون ورقة جديدة تلاعب بها دول المنطقة؛ لتضييق الخناق عليها وابتزازها سياسيًّا واقتصاديًّا» (Chegrouche,2014).

وعليه يمثل جنوب السودان لدى التصور السياسي الإسرائيلي حليفًا إستراتيجيًّا في إفريقيا؛ بهدف خلق خط دفاعي مع دول الجوار للتأثير بموجبه على شمال السودان ومصر وبقية الدول العربية الأخرى؛ فهي تناور إذن من زاوية الخوف والإرادة معًا من خلال تذليل العقبات التي ترى عند تخطيها ستحقق فوائد ومآرب عظمى لصالح أمنها القومي. كما يمثل ذلك حافزًا مسيطرًا يكسبها التحرك والحيوية والنشاط في بناء العلاقات الجوارية مع الدول الإفريقية على عكس الدول العربية التي بات الرأي الرسمي فيها منشغلًا في الوقت ذاته بتداعيات الربيع العربي الذي عرفته بعض الدول العربية منها. ويمكن القول بأن شمال السودان أضحى مهددًا في العمق السياسي من خلال تجزئته وتقسيمه إلى دويلات، بل هو في طريقه إلى ذلك حتى يعمم على بقية الدول العربية الأخرى وحتى لا يمكنه التألق يومًا مع جنوبه.

٧. ١. ٤ البعد الأمني لدول المغرب العربي

لمنطقة شمال إفريقيا أهمية بالغة المستوى في ظل اقتصاد السوق والتجارة الدولية وارتباط المصالح الأمنية والإستراتيجية بين دول المنطقة وأوربا والولايات المتحدة الأمريكية. يتزامن ذلك مع اكتساح عولمة الأسواق وتنامي الشركات متعددة الجنسيات؛ بالإضافة إلى وجود حلف الناتو في المنطقة ما يدعو إلى تقليص دائرة الأمن وانتشار الجريمة المنظمة وتهريب الأسلحة والمخدرات وبروز القاعدة تحت ما يسمى بدولة المغرب الإسلامي أو تنظيم الدولة الإسلامية في بعض الحالات.

تزداد هذه الظواهر خطورة شيئًا فشيئًا، خاصة بعد سقوط الاتحاد السوفياتي السابق وتراجع أنظمة الحكم السياسي وتقليص هوة الحكم وفشل الدولة ـ الوطنية في ميادين البناء والتنمية على أن تتنامى في المقابل بدلًا من ذلك خطورة ردود فعل السياسات وتزداد ضراوة غياب الإستراتيجيات تجاه الأمن القومي وتداعياته على المنطقة المغاربية. يبرز ذلك بوضوح عن طريق«إيقاظ هوية شمال إفريقيا، قوتها الطاقوية، مخزونها في الصرف باعتبارها تعد رهانًا جديدًا للجغرافيا السياسية في شمال إفريقيا، ما يعكس ذلك التناحر المتنامي، باعتباره يأخذ وجهًا للصراعات المفتوحة والمعقدة وهو ما نسميه تصارع القوى، هو بروز فرق إثنية أو ثقافية بحسب المصالح الجيوسياسية، والاقتصادية والطاقوية»(ولد السالك، ٢٠٠٥م، ص ٥٢ـ ٦٩).

لكن السؤال المثير للجدل هو: لماذا شمال إفريقيا؟ هل الأمر يعود إلى فشل الوحدة المغاربية؟ ماعيوب الأمن القومي المغاربي؟ لماذا عجزت الدول المغاربية عن التخلص مما يعاني منه صراع الدول إلى تضامن الشعوب

ما دامت واحدة في الأصل تبعًا للجغرافيا، والتاريخ، والهوية، والثقافة، والدين، واللغة، والمصير... إلخ؟ هل حملها لمثل هذه القيم هو تأخرها من أجل بناء قواعد مشتركة وعلاقات موحدة في ظل ما يعود على المنطقة بالنمو والتنمية والرقي؟ ما حدود تخلف المنطقة عن الركب الحضاري والتاريخي والعلمي والتكنولوجي؟ إلى أي مدى تعد المنطقة المغاربية مخترقة عن طريق الإرهاب العالمي إلى درجة غياب ما يوحدها عبر دولها ومجتمعاتها؟ بينما هنالك تنافس أورو-أمريكي على المنطقة منذ عشرات السنين.

لماذا الحضور الأمريكي إلى جانب الغربي (الفرنسي) مجددًا بحكم أنهما أصبحا يحتلان الريادة في المنطقة عن طريق القواعد العسكرية تحسبًا لمراقبة التهديدات الجديدة، كون أن المنطقة بها شبكات إرهابية ذات الخلايا النائمة وهي مصدر تهديد محتمل للأنظمة السياسية المعتادة ومنطلق للهجرة غير الشرعية نحو أوربا وأمريكا؟ لكن الوجود الصيني في المنطقة أعطى للمنطقة المغاربية أبعادًا أخرى لتداخل المصالح وتباين الأهداف عن طريق تداعي المواقف بين القول والفعل بحسب الأفرد والجماعات، والسياسات والإسراتيجيات تجاه الحكومات والدول.

يأتي ذلك وفق إستراتيجية أمريكية محضة هدفها مراقبة آبار النفط في الجنوب على طول الخطوط العريضة الممتدة من جنوب الجزائر عبر الساحل الإفريقي (موريتانيا، مالي، النيجر) من قبل الإدارة الأمريكية لمنافسة أوربا من جهة، وإنهاء التبعية مع الشرق الوسط من جهة أخرى. يعود ذلك إلى دور الدبلوماسية الجزائرية المتفرد في إفريقيا من خلال النزاع الإرتري-الإثيوبي، سابقًا ومحاربة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي؛ خوفًا من تداعياته على دول المنطقة شمالًا.

إن تنامي الدور الأمريكي في البلاد العربية والإسلامية أصبح له حضوره الخاص إن لم يكن المهدد الأساسي للأمن القومي العربي تحت مظلة مراقبة مصادر الطاقة، حيث يعشش الإرهاب الذي يريد بدوره قطع الطريق أمام الشركات متعددة الجنسيات للنفط. ولكن الطرح الإستراتيجي هو الغالب على هذا التوجه أحادي الخط بهدف زرع الفوضى وخلق الضعف لدى دول الجوار عن طريق تعاظم المخاطر وتنامي الأخطار التي تهدد بدورها الأمن القومي الذي يبقى عرضة لهذه التدخلات والتقاطعات؛ كونه يبقى في هذه الحالة مصيدة أمام الحصول على أسعار رخيصة للنفط والغاز.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هو: من الذي يقف وراء ذلك؟ لماذا تعشش «خلايا الإرهاب» في جنوب الصحراء؟ إلى أي مدى لم تضطلع دول المنطقة بإنشاء جامعة مشتركة وسوق مشتركة وطريق سيار مشترك من أجل نشر المعرفة وتنقل الأفراد والسلع والخدمات من أجل التعارف بين الناس؟ إن التعريف بالإسلام الحضاري له أهميته هو الآخر من أجل تخليص هؤلاء وأولئك من الفهم الضيق للدين الإسلامي حتى يتسنى لهم بناء فهم جديد ومواكب لروح العصر، بدلًا من الفتن والاقتتال فيما بينهم أو ضد غيرهم ما لا يتماشى وتعاليم الدين الإسلامي الحنيف. إن تجربة الجزائر خلال العشرية السوداء لها حضورها في المغرب العربي عامة ولدى الجزائريين خاصة.

إن ارتفاع نسبة التسلح يعد من الأسياسات الأولى لدى موازنات الحكومات في المنطقة؛ بهدف شراء العتاد العسكري خوفًا من تنامي القاعدة أو أفرعها الموالية لها بعد ما تم تأسيس دولة «الأزواد» في شمال مالي من أجل الإطاحة بأنظمة الحكم أمام مخاوف تغلغل كل من العنصرين الروسي والصيني بالمنطقة. ولعل فشل سياسة الدول المغاربية في الوحدة والنمو

والتنمية شمالًا هي التي ألقت بظلالها على جنوبه ليحتل الساحل الإفريقي أحد فروعه في ظل غياب المرجعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في التعامل مع قضايا الأصل بالتكامل والاندماج بدلًا من الحروب والتسابق نحو التسلح.

لقد تخلل اتحاد المغرب العربي حوالي عقدين من الجمود، حيث بات التألق هو الشغل الشاغل تجاه مصاف التجارب الوحدوية في ظل التنظيمات الجهوية كدول مجلس التعاون الخليجي أو مجلس التعاون العربي أحد الأدوات الإقليمية من أجل الحد من التحديات الخارجية عن طريق تقوية التبادلات الثنائية والجماعية بواسطة نقل التجارب والخبرات بين أعضائها؛ إلا أن اتحاد المغرب العربي تبقى إنجازاته عمومًا متواضعة إن لم تكن منعدمة بالنسبة للبعض(أبو القاسم الخشيم، ٢٠١٢م، ص١٣) بحكم غياب السياسات العقلانية بين دول الاتحاد إلى درجة بناء سياسة إقليمية موحدة قبل أن يتدخل غيرها في توجيهها لصالحه وضد مطالب شعوبه على حساب دوله.

ما الأهداف المحققة من قبل اتحاد المغرب العربي قياسًا بميثاقه؟ ما موقع التجربة المغاربية مقارنة بمجلس التعاون الخليجي؟ ما تصورات الاتحاد المغاربي بعد ثورات الربيع العربي التي قامت بتغيير النظام في دولتين لهما حضورهما المطلق والمتمثل في كل من تونس وليبيا؟ هل الأمر سياسي محض أم اقتصادي مباشر أوكلاهما معا؟ ما شروط التكامل ودواعي الاندماج في بيئة لها ما يؤهلها أكثر مما يفرقها؟ إن فواعل العلاقات الاقتصادية والإرادة السياسية [(متغير مستقل) أمام المتغير التابع (الاتحاد المغاربي)] تعد من لوازم قيام اتحاد مغاربي جهوي؛ نظرًا لأهميته القصوى من منظور إستراتيجي فالاتحاد المغاربي متأثر بالشمال (الاتحاد الأوربي)، ومؤثر على الجنوب (تبعًا

لتشكيلة الوحدة السياسية الواحدة كعينة) ما يدعوه إلى التماسك من أجل تحقيق خطوات رائدة في مجال الوحدة والبناء والتواصل.

وتشير الأدبيات السياسية إلى أنه لمن المتعارف عليه سلفًا أن غياب التكامل في تجربة الدول المغاربية يُعزى إلى التهديدات الأمنية؛ نتيجة غياب دور الدولة القائد أو التنافس القيادي بين دوله على تزعم الريادة، الأمر الذي عرقل وسيعرقل من تجربته المحدودة. لكن واقع الاتحاد المغاربي كثيرًا ما ينم عن تلك السياسات المنتهجة داخليًّا بحسب كل قطر وظروف تطوره ومدى الأيديولوجية المسيطرة على نظام حكمه، وطبيعة الاقتصاد الذي يتحكم فيه، وعراقة النخب الحاكمة التي تسيطر على مقاليد الحكم؛ كما لا يتفاعل ذلك في علاقات دوله فحسب، بل من خلال تبني سياسة موحدة جهويًّا للرفع عما عجزت عنه سياسات الداخل تجاه سياسات الخارج عن طريق العوامل غير السياسية أو الوظيفية Functional Factors لتحقيق التكامل التدريجي Evolutionary Integration.

وبالرغم مما يتوافر عليه من قواسم مشتركة تؤهله فعلًا إلى أداء الدور القيادي في المنطقة المغاربية؛ فإن الاتحاد المغاربي لم يوفق بعد في تحقيق مشروعه نحو التكامل الوظيفي عبر التكامل القطاعي وفقًا لطبيعة الأنشطة وأهمية كل مستوى من الزراعة إلى الصناعة، ومن تنقل الأشخاص إلى الخدماتية... إلخ؛ لأن ذلك كثيرًا ما يوجد فرص عمل أمام العاطلين عنه من أجل إيقاف أخطبوط الهجرة غير الشرعية مثلًا. إن الرهانات بمثل هذه المخاطر وغيرها ستبقى أحد مسببات بؤر التوتر على مستوى المجتمعات تجاه الدول. «وتتقاسم دول اتحاد المغرب العربي عمومًا كثيرًا من السمات، لا سيما الثقافة، والدين، والتاريخ المشترك، والمصلحة المشتركة. فتغليب العوامل الوظيفية على الاعتبارات السياسية كفيل في نهاية المطاف بتغير الولاءات من الدول

القومية إلى مؤسسات التكامل الوظيفي. ويمكن عمومًا قياس التكامل المغاربي ـ المغاربي وظيفيًّا من خلال تتبع المؤشرين التاليين:

١ـ التكامل القطاعي.

٢ ـ التعامل التجاري والتجارة البينية المغاربية (المرجع نفسه، ص ١٤).

كما لا يمكن أن يتحقق التكامل الاقتصادي عن طريق التكامل القطاعي (زراعة، صناعة، خدماتية) في ظل غياب إرادة سياسية واعدة تأخذ في الحسبان البعد الاقتصادي على محمل الجد. هذا ما يدعو إلى التأكيد عليه عن طريق برامج الأحزاب السياسية، وعمل الجمعيات، ونضال المنظمات غير الحكومية، وقناعة المجتمع المدني المغاربي وغيره. أي بعبارة أخرى بما يثمنه «المجتمع السياسي» قبل الحديث عما يعزز من عمل السياسي إلى البرنامج الاقتصادي؛ لأن عمل القيادات المغاربية وقناعتها الأيديولوجية ورؤيتها السياسية للتحول المغاربي هي رهن الرؤية التي تتعامل بها دول الاتحاد المغاربي وليس تعامل هذا الأخير مع دول المنطقة؛ بهدف توسيع الرقعة الممارساتية بواسطة ما يثمنه الاقتصادي عن طريق القطاعات التكاملية (صناعة الملابس في تونس، والغاز الطبيعي في الجزائر، والبتروكيماويات في ليبيا، والأسمدة في المغرب، والأسماك في موريتانيا (المرجع نفسه، ص ١٥). هذا ما ينعكس سلبًا على السياحة الجوارية التي لا تعرف نموًا مزدهرًا بحسب طبيعة بلدان المغرب العربي؛ إلا أن هنالك جملة من الامتيازات التي هي من صنيع الجغرافيا والتاريخ والقيم المشتركة عن طريق العادات والتقاليد في التراث المغاربي مقابل جملة من التحديات الصعبة والخطيرة التي تسيطر على الدول المغاربية ذاتها في ظل تحقيق ما يطمح إليه كل من الفرد والمجتمع على حد سواء. أي بمعنى آخر هنالك صراع بين نقاط القوة ونقاط الضعف ومدى تحقيق التوازن بينهما، كما يتضح في الجدول التالي.

الجدول رقم (١٢) الاتحاد المغاربي في إطار التحليل الرباعي

نقاط القوة	نقاط الضعف
١ـ الاتحاد المغاربي كمؤسسة فاعلة وواعدة.	ـ الاعتماد على الآخر، خاصة فرنسا والغرب.
٢ـ التزام القيادات المغاربية بالتغيير.	ـ التدخل الأجنبي وبث الفرقة بين دول الاتحاد.
٣ـ التاريخ المشترك ومكافحة الاستعمار.	ـ ضعف الاقتصادات المغاربية.
٤ـ الموقع الجيو سياسي لشمال إفريقيا.	ـ ضعف البنية التحتية.
٥ـ القيم المشتركة والمعايير الأخلاقية.	ـ ضعف العمل الجماعي.
٦ـ غنى الشمال الإفريقي بموارده المتعددة.	ـ تدني مستويات المهارات والقيادات الإدارية.
٧ـ القدرة على التكييف والتطوير.	ـ ضعف التمويل ومصادره.
٨ ـ الثقل النسبي والسمعة العالمية.	ـ تدني مستويات التعليم والدخل.
٩ـ المنطقة كبيئة لجلب الاستثمار.	ـ هجرة العقول والمهارات المغاربية.
١٠ـ قوة المشاعر القومية.	ـ الإرهاب وعدم الاستقرار السياسي.
الفرص المتاحة	**التهديدات والتحديات**
١ـ بناء وتطوير القدرة التنافسية.	ـ تحديات سياسة: عدم الاستقرار.
٢ـ الاندماج والمشاركة العالمية الفعالة.	ـ تحديات اقتصادية: استمرار الاقتصادات الريعية وعدم تنوع النشاطات الاقتصادية.
٣ـ الحد من الأزمات والمنازعات.	ـ تحديات اجتماعية: تمكين المرأة وفقر الدخل.
٤ـ الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.	ـ تحديات ثقافية: الأمازيغية والعربية.
٥ـ الحكم الرشيد ونشر الديمقراطية.	ـ تحديات بيئية: تغيير المناخ والتصحر.
٦ـ تحقيق المساواة بين الجنسين.	ـ تحديات أمنية: الطاقة والغذاء والإرهاب.
٧ـ الإسراع في عملية نقل التقنية.	ـ تحديات قانونية: تطوير وتكييف القوانين.
٨ـ قيام شراكات إستراتيجية جديدة.	ـ تحديات مالية: الإقصاء من النظام المالي العالمي.
٩ـ زيادة حجم المساعدات المالية والفنية.	
١٠ـ قيام ثورات الربيع العربي وبروز موقف مغاربي موحد تجاه القضايا المصيرية.	ـ تحديات عامة: تعثر عملية التنمية الشاملة.

المصدر: مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، المرجع السابق، ص٢٥.

بناءً على هذه المعطيات الأساسية التي يعالجها الجدول أعلاه التي تنفرد بها المنطقة المغاربية؛ فإن تحقيق التوازن بين ما هو موجود وما يمكن تطويره في جميع المجالات هو موضع الإشكال. أي بمعنى أن هنالك صراعًا بين القيم المتوارثة والمناهج والبرامج المستخدمة في تطوير آليات الحكم السياسي وصولًا إلى تحقيق انبعاث اقتصاد وطني متطور وفق سياسات الشراكة والاستثمار التي تعد من الصعوبات والعراقيل التي تواجه تحقيق الوحدة المغاربية. هذه الأخيرة تكمن في طبيعة التحديات والرهانات التي فاقت حدود التصور والمجابهة ما دامت تنم عن الفشل الذريع في تحقيق النمو والأمن والتنمية في المنطقة المغاربية. يتجلى ذلك وضوحًا من خلال فشل السياسات العامة التي بالرغم مما يؤهلها في تخطي ذلك أصبحت عرضة للأخطار؛ نتيجة تلك الموجة من التهديدات الداخلية والتحديات الخارجية.

ولعل غياب البناء الجوهري للاتحاد المغاربي هو الذي فوَّت عليه الفرصة؛ كونه هو الأساس في تفعيله بناءً على التحولات الإقليمية والإرهاصات الدولية التي تطال دوله بين فترة وأخرى؛ إلا أن بناء الاتحاد المغاربي يبقى نسبيًّا حاضرًا لدى شعوب المنطقة أكثر من دولها؛ نظرًا لما يسوده من انكفاء وتراجع بدلًا من التكامل والانتشار بحسب غياب النظرة السياسية في العمق التي تدفع به إلى أعلى مراتب الاتحادات الكبرى. ذلك ما يتبدى للعيان أمام التجارة المغاربية البينية وضعفها من حيث: مستويات الصادرات والواردات بحسب طبيعة السلع التي تدر مليارات الدولارات والتي تعود إلى الاعتبارات الآتية:

١ـ «تعتبر التجارة البينية المغاربية هامشية مقارنة بتجارة هذه الدول مع العالم الخارجي، حيث يلاحظ أن معدلها في المتوسط ٦٢ , ٥٪، وهي لا شك نسبة متدنية مقارنة حتى بمعدلات التجارة البينية العربية

التي لم تتعد بدورها ١٠ بالمئة عام ٢٠٠٧م. فمعظم تجارة دول اتحاد المغرب العربي تتم مع دول الاتحاد الأوربي بشكل عام، والدول الأوربية المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط بشكل خاص.

٢- بينما تتبوّأ كل من تونس والمغرب قائمة الدول المغاربية الأكثر انخراطًا في التجارة البينية، حيث وصل معدل التجارة البينية لكل منهما على التوالي ٨,٥ بالمئة، ٧,٣٠ بالمئة ويلاحظ أن الجزائر وليبيا تحظيان بالمعدلات الأدنى، حيث لم يتجاوز معدلاهما ٢,٧٩ بالمئة، ٣,٧٤ بالمئة على التوالي. إن سبب تدني التجارة البينية المغاربية بين كل من الجزائر وليبيا مرجعه عدم تنوع صادراتيهما غير النفطية من ناحية، واتسام سياستيهما بالثورية من ناحية أخرى.

٣- إن تدني معدلات التجارة البينية المغاربية لا يعكس بالضرورة التأثر بالخلافات. وعليه يلاحظ أن معدلات التبادل التجاري بين الجزائر والمغرب تعتبر نسبيًّا ملحوظة؛ فبالرغم من استمرار الصراع الجزائري - المغربي حول مشكلة الصحراء الغربية، إلا أن ذلك لم يوقف بالكامل تدفق السلع والخدمات بينهما، وهذا يعتبر مؤشرًا جيدًا بالنسبة إلى النظرية الوظيفية. فالصراعات السياسية يفترض أن لا تؤثر في العلاقات الوظيفية بين الدول المنخرطة في تنظيم إقليمي، وبالتالي فإن وجود علاقات تجارية ولو كانت هامشية بين الجزائر والمغرب، يعد مؤشرًا إيجابيًّا قد يؤدي إلى تسريع عملية الانتشار إلى قطاعات وظيفية أخرى في حالة تحسن العلاقات السياسية» (http:// www.alem.mr/spip.php?rubriquel 2011).

لماذا تعثر بناء الاتحاد المغاربي؟ ما مكامن قوته ونقاط ضعفه؟ تقول الدراسات الإستراتيجية في هذا الخصوص إن توضيح الرؤية والصورة معًا

في ظل التداعيات الأمنية التي تشهدها المنطقة هو غياب ما يؤهلها لتفادي التحديات والرهانات التي تطغى على سياستها الإقليمية. علمًا أن ماهو معلن عنه ليس كما هو غير معلن عنه، خاصة ذلك الذي يدور منه في الكواليس؛ فالانقسامات السياسية داخل الاتحاد على هامش مشكلة الصحراء الغربية من أجل تقرير المصير قد أجج الصراع الجزائري ـ المغربي من ناحية، وعملية برشلونة Barcelona Process من ناحية أخرى. وإذا كان ذلك أحد العوامل المباشرة والمعيقة لعقد القمم والمؤتمرات المغاربية؛ فإننا نجد كلًّا من تونس والمغرب على سبيل المثال وقعتا على اتفاقيتي شراكة مع الاتحاد الأوربي على تطوير آليات بعث الاتحاد المغاربي مجددًا من خلال عقد قمم وتكليف لجان عمل وبناء تواصل مع وزراء خارجية الاتحاد.

وعقب ثورة الربيع العربي التي كانت بدايتها تونس ومنها عمت بعض أقطار البلاد العربية، حاولت القيادة التونسية بقيادة الرئيس السابق المنصف المرزوقي استدراك الموقف باعطائه صبغة جديدة في ظل التحولات التي عرفتها تونس خصوصًا بعيد ثورة الياسمين. الغاية من ذلك هو إعلان عزمها على إطلاق فاعليات الاتحاد المغاربي على أسس جديدة من خلال زيارته إلى كل الدول المغاربية جميعها ومن دون استثناء. كما دعا الرئيس التونسي المحسوب على النهضة إلى نبذ الخلافات السياسية جانبًا كقضية الصحراء الغربية وإحالتها إلى هيئة الأمم المتحدة، كما أكد المصدر نفسه أن التكامل السياسي لا معنى له في ظل غياب التكامل الاقتصادي الذي يرى بدوره أن هنالك خمس قواعد حرة يمكن أن تبعث بدول الاتحاد وهي كالتالي: حرية التنقل، حرية الإقامة، حرية الاستثمار والتملك، حق المشاركة في الانتخابات البلدية . (https://www.gcc- sg.org/eng/index.php.2004)

وكنتيجة لهذا الوضع، فإنه تم عقد الدورة ٣٠ لمجلس وزراء خارجية اتحاد المغرب العربي خلال يومي ١٧ ـ ١٨ شباط/ فبراير ٢٠١٢م بالرباط بعد مرور الذكرى الثالثة والعشرين على تأسيس الاتحاد المغاربي (اجتماع القادة المغاربة في الجزائر بتاريخ ١٠/ ٦/ ١٩٨٨م).

وقد خلص هذا الاجتماع الوزاري إلى التوصيات الآتية:

«انعقاد القمة المغاربية بتونس في نهاية العالم الحالي، تنسيق وتوحيد الجهود المغاربية تجاه مجموعة ٥+٥ وعملية برشلونة، تأييد المبادرة العربية بشأن سوريا، دعم القضية الفلسطينية» (القدس العربي، ٢٠١٢م). وهذا شيء طبيعي.. وبالرغم مما تحمله المبادرة التونسية في الشأن الإقليمي؛ فإنها تبقى نسبية لدرجة تفعيل الاتحاد المغاربي؛ ليخرج مما آل إليه بعد عقود من الجمود وعدم الثقة المتبادلة.

ومن باب مقارنة الاتحاد المغاربي مع نظيره مجلس التعاون الخليجي، فإن هذا الأخير يبقى متفردًا بتجربته الناجحة نسبيًّا في إدارة كثير من التحديات الأمنية المشتركة، إضافة إلى التدابير العملية التي أتخذها فعلًا نحو تأسيس منطقة تجارية حرة أولًا، وقيام اتحاد جمركي خليجي ثانيًا، والتوصل إلى قيام اتحاد نقدي ثالثًا. عمومًا، فإن الاتحادات العربية الثلاثة ـ مجلس التعاون الخليجي، ومجلس التعاون العربي، والاتحاد المغاربي ـ كلها تصب في البحث عن مخرج؛ نظرًا لما آلت إليه أوضاع مجتمعاتها وما ترغب فيه دولها والتي ما زال يُضيق عليها الخناق، خاصة على أمنها القومي الذي بات محاصرًا من الدول الإقليمية ومهددًا من القوى الدولية. «فمسيرة مجلس التعاون الخليجي خلال الأعوام الثمانية والعشرين الماضية حبلى بالإنجازات، الأمر الذي جعله نموذجًا يحتذى به على مستوى العلاقات الدولية؛ لكن التكامل الخليجي لا يجسد فقط اعتبارات وظيفية، ولكنه من الواضح أنه يجسد أيضًا

وجود إرادة سياسية قوية من قبل قادة الدول الأعضاء فيه، وبالتالي فقد نجح في مواجهة معظم العقبات والمعوقات التي عصفت به، ومن أمثلة ذلك تبني عملة خليجية موحدة خلال مؤتمر الكويت بتاريخ ١٢/ ٢٠٠٩م»(أبو القاسم خشيم، ٢٠١٢م، ص٢١).

كما يصعب مبدئيًّا تحديد أهم العوامل التي أدت إلى نجاح التجارة البينية لدى دول مجلس التعاون الخليجي مقارنة بغيابها في حالة الاتحاد المغاربي بالرغم من انعدامها أمام التجارة العالمية. علمًا أن الاقتصاد العربي عامة يمر بمخاض عسير؛ كونه يقوم إما على الريع وإما على مداخيل السياحة أو اليد العاملة العربية في المهجر، وبالتالي لا يمكن مرد ذلك إلى الإرادة السياسية أو التكامل الاقتصادي ما دام أنهما تعترضهما جملة من المشكلات البنيوية في رفع التحدي إجمالًا؛ لذا يعد طابع التجارة أحد العوامل الرئيسة في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية كونه يفسر مدى سيطرة الأمن القومي العربي في شقه المغاربي في ظل تداعيات المنطقة والتهديدات التي تكتنفها؛ إلا أنها تبقى إحدى السمات التي تنشر ظلالها على العالم النامي.

ولئن كان النفط هو المسيطر على التجارة؛ فإن قلة من الدول هي التي تتحكم في صادراته، حيث إن التوصل إلى ضبط كل من المستويين السياسي والاقتصادي يعد من العقبات الرئيسة في هذا الخصوص عدا المملكة العربية السعودية التي لها حضور نسبي في مجلس التعاون الخليجي لكنه ليس مطلقًا (أبو القاسم خشيم، المرجع السابق، ص٢٤)، حيث نرى في المقابل وجود منافسة لعلها إيجابية من بعض الدول التي تعمل على إدارة بعض المنازعات الإقليمية.

إن وجود جملة من العوامل الموضوعية هي التي أسهمت في بعث دينامية مجلس التعاون الخليجي كالتهديدات الإسرائيلية، والحرب الإيرانية ـ العراقية، وحربي الخليج الأولى والثانية، والملف النووي الإيراني، والتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية. بينما نرى الاتحاد المغاربي في المقابل له خصوصياته الجيوسياسية التي ينفرد بها؛ كونه منطقة مهددة كبقية المناطق الأخرى في العالم بحسب ما تعرفه مجتمعاته ودوله داخليًّا من تجاذبات وتقاطعات يصعب حصرها في هذا المقام. الأمر الذي ينعكس على بيئته الخارجية التي تعرف جملة من التهديدات والمخاطر الأساسية والتي تنعكس سلبًا على قدرات الأمن القومي المغاربي والتي تكمن فيما يلي: «الصراعات وعدم الاستقرار، استمرار الاقتصادات الريعية وعدم تنوع النشاطات الاقتصادية، مشكلة المرأة وفقر الدخل، استمرار بروز الانقسامات السياسية بين أعضاء الاتحاد، انتشار بعض الأمراض، الاحتباس الحراري وتغير المناخ والتصحر، مشكلات الإرهاب والطاقة والغذاء، تطوير وتكييف القوانين بما يتماشى وتحديات ومواكبة العولمة، محاولة الإقصاء من النظام المالي العالمي، لا سيما وأن الأزمة المالية العالمية تتطلب تضافر الجهود الدولية كافة للتغلب على تداعياتها، استمرار تعثر عملية التنمية البشرية، والعجز عن تحقيق أهداف الألفية الثالثة»(أبو القاسم خشيم،٢٠١٢م، ص٢٤).

وبالرغم من وجود تحديات ومضايقات صعبة جلها أيديولوجي وإستراتيجي، والآخر سياسي واقتصادي؛ فإن الاتحاد المغاربي لم يصل به الحال عملًا بما يتوافر لديه من طاقات وقدرات على تخطي الصعاب والعقبات التي تعترض مسيرته منذ نشأته وإلى اليوم. إنها تحول دون بروزه كاتحاد مغاربي يحمل قوة إقليمية في المنطقة كإضعافه مثلًا عن طريق منافسته من طرف الاتحاد المتوسطي؛ بهدف استقطاب دوله للتأثير عليها بعيدًا عن

مستقبل الاتحاد المغاربي. كما يعاب على الاتحاد المغاربي العامل الوظيفي في تحديد أهميته مثل بقية المنظمات والاتحادات المعمول بها في العالم؛ نتيجة سيطرة قرارات الدولة القُطرية الأحادية على مستوى الاتحاد ذاته. إن بناء الاتحاد المغاربي وما قطعه من أشواط وما تخلله من عراقيل يعود إلى تكوينه الأصلي بحسب تجربته سواءً أكانت ثرية كانت أم محدودة في هذا الشأن. لكن قد يعترضه في ذلك من خلال ما رافقه من هبوب رياح عاتية جعلته لا يوفق في مسيرة التحول التي صاحبت قادته منذ البداية وما حققه من إنجازات وما حصده من انتكاسات. كما يمكن توسيع نطاق التعامل بجد من داخل أروقة الحكم وليس من خارجها بناءً على النتائج المحققة على الأرض لا عن طريق منطق الشارع بواسطة العنف والإرهاب والحروب الأهلية...إلخ. هذا ما يفسر إلى حد ما مدى الفشل الذريع الذي صاحب العمل الداخلي، كما لا تخلو وقفات القادة من ملوك ورؤساء عبر القمم والاجتماعات وصولًا إلى المعاهدات والاتفاقات من خلال رسالة الاتحاد المغاربي وما تحمله من مضامين ومحاذير، ومدى قبول المنطقة بذلك، وما تحمله من أوزار وتحتاجه من موازين بإمكانها التألق بموجبها أو انشدادها إلى التراجع والفوضى والبحث عن الحلول البسيطة أحيانًا، والراديكالية أحيانًا أُخرى.

ذلك ما لا يتماشى وطموح القادة ومنطق السياسة وحاجة الاقتصاد ودواعي الأمن الإقليمي.. كما «يجوز القول إن اتفاقية مراكش المبرمة في ١٧ فبراير / شباط ١٩٧٩م لم تكن أداة نجاح لما أبرمت من أجله من مقاصد، ولا هي اليوم صالحة كأداة فاعلة في صيغتها المقتضبة، وفي مضمونها الفضفاض، لتحقيق مشروع مستقبلي بين دول المغرب العربي؛ فقد أصبح الزمان غير الزمان، ودكَّت الثورة أركان الحكم في بعض الأنظمة السابقة، وأدخلت على سائرها تعديلات هيكلية واعدة، وطبعت الثقافة السياسية بطابع الانفتاح على القيم الكونية، وأكدت جموع الشباب المغاربي القدرة

الذاتية على التغيير، وبات يحدوها التطلع العنيد إلى البديل الهيكلي»(الفيلالي، ٢٠١٢م، ص١٦٣).

ولعل مفهوم الأمن القومي العربي في شقه المغاربي لم يعد يشمل ما يشمله نظيره في شقه الآخر المشارقي؛ تبعًا للخارطة الشرق أوسطية من خلال ما يحمله من التهديدات والمخاوف نفسها بقدر ماهي داخلية ـ داخلية. يشمل ذلك أبعادًا سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية من خلال ذلك التكامل السياسي والبناء الاقتصادي بين دوله تفاديًا لهذه المخاطر وإفرازاتها التي تريد أن تعصف بها يومًا ما عن طريق ما هو بارز في الدول المغاربية كالإرهاب والتطرف الديني والهجرة غير الشرعية والعنف السياسي وتجارة الأسلحة وتهريب المخدرات والرشوة، والفساد المالي والإداري وتنامي الديون الخارجية... إلخ.

هذه هي أولى المواصفات الأمنية التي تنذر بالمخاطر والأخطار الصعبة التي تطوق الدولة القُطرية المتولدة منها من دون أن تراعي أبعادها؛ إلا أن المعالجة العسكرية لمثل هذه الملفات كثيرًا ما تحمل في الآونة الراهنة تعميقًا لهذه التهديدات وهو ما يضبط تلك العلاقة شبه الوطيدة بين دول الاتحاد ومجتمعاته على هامش إدارة هذه الأزمات والمشكلات الصعبة والمطروحة للمعالجة الجادة، كما يمكن معالجتها عن طريق مشروعات واعدة تتخطى حدود السياسة العامة وفشلها إلى ما يعود على البناء الداخلي بالتقويم والفائدة والمصلحة العامة... ما يعزز من قواعدها ويعمق من علاقاتها بإعادة النظر في سياق التحول عن طريق تحولات الشمال (الاتحاد الأوربي) وتأخر الجنوب عن طريق دول (الساحل الإفريقي).

إن التعاون مع الاتحاد الأوربي مهم جدًا حتى درجة التنسيق والتعاون معه في ظل نقل التجارب والاستفادة من الخبرات من خلال آليات عملية

برشلونة مع كل من تونس، والجزائر، والمغرب عبر اتفاقيات الشراكة عن طريق قوات التدخل السريع لمواجهة الإرهاب، والهجرة غير الشرعية وتجارة المخدرات... إلخ. لكن ذلك غير كاف وناقص ما دام هنالك ملفات أخرى جوهرية ربما كانت هي السبب في ذلك بعدما تم تغاضي الطرف عنها في غياب ما يعالجها ويدفع بأسس التعاون وأساليب التفاهم نحو الأمام؛ انطلاقًا من التعليم والثقافة والاقتصاد والصناعة والتجارة.

فغياب المشروع السياسي ـ الاقتصادي هو الذي أفرغ محتوى الاتحاد المغاربي من مضمونه؛ ليقوم بمعالجة القضايا الثانوية أو التي تمس الاتحاد الأوربي بطريقة غير مباشرة في إطار التنسيق معه في مجال «الشراكة الظرفية» على أساس مصلحي في غياب الشراكة الأصلية التي تقوم على تنقل الأفراد والبضائع والخدمات: أي بمعنى آخر إنشاء فضاء مغاربي مثله مثل مجلس التعاون الخليجي خال من التهديدات والمخاطر ما يعود على دوله بالتكامل والتعاون ويقوي الأواصر بين مجتمعاته. إن إهمال هذا المشروع هو الذي أفقد قادته روح التماسك والمبادرة الجادة من الخطاب إلى الفعل؛ بحثًا عن المنهاج بدلًا من الشخصية الكارزمية الباحثة عنه.

٧. ١. ٥ البعد الإستراتيجي ما بعد الأمن القومي العربي

إن قدرة السياسة وأهميتها في تفعيل النظام الإقليمي بدءًا من التصورات الأمنية هي أساس هذا التحول، حيث إن عامل الوقت والمسافة في وضع الترتيبات المرحلية والأهداف الموالية وفقًا للقناعات الداخلية والعلاقات الخارجية بين الدولة الواحدة وبقية الدول الأخرى في الشأن العربي هي الأهم. لكن ربط الأمن القومي العربي بالمواجهة خارج نطاقه وطاقته يعني ابتزازًا للمنطقة كاملة، خاصة عندما نربطه بالإستراتيجية الأمريكية؛ لأن

الأمر لا يعني قط تحصينًا للحدود الجغرافية على طول امتداد البحر الأبيض المتوسط، والبحر الأحمر، وبحر العرب، وخليج عمان ثم الخليج العربي أو عن طريق بوابتي قناة السويس وجبل طارق أو خليج العقبة أو مضيق هرمز المطل على الخليج العربي فحسب، بل في كيفية تفعيل السياسة انطلاقًا من الدول تجاه القوى الإقليمية والدولية الأخرى.

هذا ما جعل فعلًا من العامل «الاقتصادي» يسيطر على العامل «السياسي» بحكم تعزيز الروابط الاقتصادية والعلاقات التجارية مع المجموعة الأوربية عن طريق التبادلات والاتفاقيات في إطار الطاقة. إن الغاز الطبيعي الممتد من الصحراء الجزائرية (حاسي مسعود) عبر الحدود التونسية إلى روما فالدول الأوربية يعني انفتاح منطقة شمال إفريقيا على الاقتصاد الأوربي أمام نوايا روسيا في السيطرة على الاقتصاد الأوربي للتأثير على الاتحاد الأوربي.

لكن كثيرًا ما يصطدم الاقتصادي بالسياسي في الطرح العربي على أساس أن مصادر الأول طبيعية وعادية لا يسيطر عليها الفرد العربي؛ لأنه ليس من إنتاجه، بينما السياسي نراه لا يتأثر بذلك إلى درجة تعزيز البناء الداخلي؛ باعتبار أن الاقتصادي تسيطر عليه حاجة الآخر وتقنياته الصناعية. وعلى هذا الأساس نرى أن غياب الاعتناق السياسي بالداخل وربط الاقتصادي بالخارج جعل المنطقة العربية تمر بسلسلة من الاضطرابات والأزمات والحروب (المربع الملتهب). وذلك من أجل خلط أوراق مجلس التعاون الخليجي أمنيًّا؛ بهدف جره إلى سيطرة الاقتصادي ـ الأجنبي على حساب المنطقة وفشل الاقتصادي ـ القومي لا على خلفية توازن المصالح في المنطقة بين الدولتين (إيران والعراق) فحسب، بل على أساس توازن القوى؛ لأن العراق في هذه الحال لا يمثل دول الخليج العربية.

كما أن استقرار لبنان وبقاء حزب الله خارج دائرة الدولة اللبنانية يعد استقرارًا نسبيًّا إلى حين، وأن دخول الأقليات والطوائف تحت قيادة الدولة الرسمية هو الخط الحاسم في البناء الداخلي والنقطة الفاصلة أمام إسرائيل، وإن الصراع العربي ـ الإسرائيلي قد افتقد شيئًا من المعالجة الجدية له عند القادة العرب على أساس عدم ربطه فيما يجري بالخليج عن طريق نظرية الترابط Linkage (الهويدي، المرجع السابق، ص٤٦). وبحكم تداعيات القضية الفلسطينية وغياب الحلول لها التي تكاد تتأخر عن المعالجة النهائية والشافية لها عن طريق احتواء المناطق العربية الأخرى من طرف إسرائيل، خاصة تلك القريبة منها بتفشي الفوضى وانتشار الحروب الداخلية وإعلان مسلسل التفتيت والتجزئة من ناحية. أما البعيدة منها فتعيش موجة من عدم الاستقرار والانفصالية (جنوب السودان، جنوب اليمن) من ناحية أخرى.

وذلك يعود ربما ـ ربحًا للوقت ـ بجعلها تخضع لإستراتيجية التعفن من زاوية نظر خارجية. أما من زاوية نظر داخلية، فإنه يطغى عليها طابع الهاجس الأمني في بعده العسكري أكثر من الاستقرار السياسي في غياب إنشاء قوة عسكرية عربية دفاعية موحدة. «ووسط التهاب المنطقة نجد دول مجلس التعاون الخليجي نفسها أمام معضلة حقيقية تتمثل في فجوتين: الفجوة الأولى وهي الفجوة بين توافر الثروة والقدرة على شراء معدات وأسلحة الدفاع، وبين ندرة القوة البشرية لبناء قوة ودفاع ذات حجم مؤثر. والفجوة الثانية وهي الأكبر وتتمثل في أهمية الموقع من الناحية الجيوبوليتيكية للمصالح الإقليمية والعالمية وعدم توافر الإمكانات الدفاعية الذاتية لدى دول مجلس التعاون الخليجي في مواجهة التفوق العسكري الواضح لدولتي الجوار وهما: العراق وإيران أو المطالب العالمية وخاصة الأمريكية، ولمواجهة

هذه المعضلة كان هناك أمام مجلس التعاون الخليجي عدة خيارات»(الهويدي، المرجع نفسه).

ومن غير المسلّم به تصورُ العداوة فيما بين الدول العربية بدلًا من الصداقة الفعلية ـ الدول الموالية والدول الممانعة ـ على خلاف نقلها من الدول المعادية لها في غياب التصور السياسي للأمن القومي العربي كإطار عام ينزع إلى حل الخلافات السياسية ويقيم بناء العلاقات الثنائية والجماعية ما يضمن توحيد الصف العربي، وهو الدور الذي تؤديه حاليًّا المملكة العربية السعودية.

لقد مرّ أمن الخليج العربي بموجة من التوترات بين القوى العظمى؛ بهدف إضعافه سياسيًّا للسيطرة على نفطه بأسعار زهيدة. لكن فشل قمة مسقط من أجل إرساء أمن خليجي في أبريل / شباط ١٩٧٩م تزامن مع مغادرة شاه إيران طهران وإعلان النظام الجمهوري الإسلامي الدخول في مرحلة ثانية تعمدت فيها إيران «تصدير الثورة» إلى الوطن العربي والإسلامي؛ لكن مواقف المملكة السعودية كانت متأنية ومتريثة في انتظار ما تسفر عنه السياسة الإقليمية والتحولات الدولية تجاه دول الخليج تبعًا لهذه المتغيرات الجديدة، وذلك على ضوء معطيات هذه المرحلة الصعبة وتداعياتها وفق غياب عقد سياسي إقليمي يضمن مباركة الدول المعنية له. ولعل الحرب الإيرانية ـ العراقية كانت بمثابة استقطاب لعملية الأمن الخليجي الذي عجز في الانضمام إليها، في حرب كان المستفيد منها هو الطرف المتفرج، خاصة الدول الغربية. وإذا كان أمن المنطقة العربية يعني استقرارها مبدئيًّا تجاه مسئولية مجتمعاتها؛ فإن الدول هي الطرف الأساسي في المعادلة وأن الأمر ليس فقط صيانة هذا التقارب بقدر ما هو تعميقه وتطويره عن طريق أساليب الحكم والرؤى الإستراتيجية دفاعًا عن المكاسب وتعميق القيم ودرء المخاطر..

إن الأمن القومي العربي لم يؤثر في طبيعة الدول العربية وسياستها سواء أكانت داخلية أم خارجية إلى درجة أن تصون خطًّا دفاعيًّا مشتركًا في إطار الأمن الجماعي الذي تشترك فيه جميعًا في تهديداته، ومخاطره أكثر مما يوحدها تجاهه. ذلك ما جعل المنطقة العربية عمومًا ودول مجلس التعاون الخليجي خاصة من المناطق المهددة عالميًّا بحسب ما تحاول الأيادي الغربية والأمريكية إدخاله عبر محاولات لإفشال خططه والتآمر عليه انطلاقًا من الأمن القومي على حساب الأمن الإقليمي. لماذا لم تؤخذ تجربة دول مجلس التعاون الخليجي كتجربة ناجحة نسبيًّا بتعميمها على كامل الاتحادات العربية في ظل الإسهام في تعزيز قواعده وتقوية تصاميمه؟

٧. ٢ أمن الخليج العربي: بين الأمن الداخلي والتهديدات الإقليمية

إن غياب المظلة الكبرى للأمن القومي العربي من زاوية الجامعة العربية وغياب التنسيق بين المجلسين: التعاون الخليجي والاتحاد المغاربي يشكل عائقًا كبيرًا من منظور إستراتيجي أمام محاولات ومناورات كل من إسرائيل من جهة، وإيران وتركيا من جهة أخرى. ذلك ما انعكس فعلًا على السياسة الاقتصادية (النفطية) من خلال نقل أنابيب البترول عبر البحر الأحمر تجاه البحر الأبيض المتوسط من أجل ضمان الملاحة البحرية كتحدٍّ رفيع المستوى.

ولربما أن الصراع في نقل النفط إلى دولة استهلاكية هو المحفّز لدول الجوار من أجل الدخول في صراع ضمني حول نقل النفط في ظروف حسنة عبر التخزين والحراسة والمراقبة على طول امتداد آبار النفط. هذا ما جعل شمال العراق مثلًا يخضع إلى تركيا، فضلًا عن مياه الفرات التي تتحكم فيها

تركيا عن طريق جنوبها؛ كما أن إيران تحمل مشروع نقل الغاز الطبيعي على طول ٣٣٠٠ كم إلى كل من الهند وباكستان بتكلفة تقدر بـ ١١ بليون دولار.

وفي هذا الخصوص نرى أن المبادرة على عكس ما جاءت به السياسة في ظل تأثير الجغرافيا ـ الجغرافيا السياسية ـ نحو الجغرافيا الاقتصادية من أجل حماية المشروعات الآنية ذات الدخل الكبير، وأن تأمينها على مستوى الأجيال القادمة يتم من أجل توسيع رقعة التعامل مع الدول فيما بينها على أساس أن تتعدى حدود الطبيعة. وذلك انطلاقًا من تأثير الجغرافيا على السياسة ومـدى قدرة الفرد النامي فيها مسئولًا ومسئولًا عنه في إبداء روح المبادرة الجادة لتفعيل روح الإستراتيجية القاضية بالعمل في إطار الأمن القومي. إنه إطار يغيب كلية أمام سياسة الأنابيب وتسويق ما بها نحو الخارج في ظل غياب قدرات الداخل من خلال تأمين حدوده وتفعيل طاقته من قدرات ومضامين ما يعيد بناءه على أسس صلبة؛ بهدف التخلص من مهدداته وتحدياته.

فالأمر يمس إذن في هذه الحالة حدود سياسة النفط التي تبقى نسبية في ظل غياب اتجاه أمني قومي لا يتوقف على النفط بالحديث عن «كتلة إستراتيجية» من هذا المنظور في غياب العمل الإستراتيجي لمحتوى الأمن القومي ذاته. إنه الأمن المرتبط بالدولة الواحدة والمجتمع الواحد وما بينهما من قيم وأفكار ومشروعات مختلفة ومتنوعة يسهم في بنائها الجميع ومن دون استثناء.، لكن تأمين الأرض والإقليم والهوية والسيادة والحدود والمحيط...إلخ، ماهو إلا من لوازم الأمن القومي؛ لأنها كلها تعمل على تعميق الاستقرار وتدعو إلى التفكير مليًّا فيما بعد مرحلة النفط وذلك كخيار إستراتيجي نحو الأمن المائي في استغلال الطاقة الكهربائية تحسبًا لذلك. ولربما تصدير النفط عبر حدود دول الجوار هو الذي فجر تسويقه من قبل

الدول المستهلكة لكي تضعف قدرات الدول المصدرة من أجل الحصول عليه بأسعار رخيصة مقابل إرساء قواعد عسكرية أجنبية؛ بهدف التأثير على سلطة القرار من ناحية، وإثارة الفوضى والفتن والانقلابات لدى أنظمة الحكم لديها من ناحية أخرى.

الجدول رقم (١٣) يبين الحالة العسكرية لجيش الولايات المتحدة الأمريكية وأهم الجيوش في الجوار الجغرافي للدول العربية عام ٢٠١١م

الدولة	حجم القوات المسلحة العاملة فقط	ميزانية الدفاع بالمليار دولار أمريكي	الترتيب العالمي للقوات المسلحة	الدولة	حجم القوات المسلحة العاملة فقط	ميزانية الدفاع بالمليار دولار أمريكي	الترتيب العالمي للقوات المسلحة
أمريكا	١,٤٧٧,٨٩٦	٦٩٢	١	إيران	٥٤٥,٠٠٠	٩,١٧٤	١٢
المملكة المتحدة	٢٢٤,٥٠٠	٧٣,٧٤٦	٥	المانيا	١٤٨,٩٩٦	٤١	١٣
تركيا	٦١٢,٩٠٠	٢٥	٦	إيطاليا	٢٩٣,٢٠٢	٥٠,٤	١٧
فرنسا	٣٦٢,٤٨٥	٤٤,٧٨٨	٨	إسبانيا	١٧٧,٠٠٠	٢٥,٥٠٧	٢٩
إسرائيل	١٨٧,٠٠٠	١٦	١٠	اليونان	١٧٧,٦٠٠	١٠,٣٩٨	٣٣

المصدر: http://www.globalfirepower.com & http://www.sipri.org

من المهم معرفة حجم الجيوش الأجنبية المرابطة في المنطقة العربية أو بالمحاذاة منها من الزاوية الجغرافية ما دامت تشكل إحدى الفواعل الرئيسة التي يمكن التعامل معها لا على أساس استهلاك الطاقة فحسب، بل كونها لها حضور فعال من خلال قوة الانتشار في المنطقة العربية والمتمثلة في القوة الأمريكية. تتشكل هذه القوة العسكرية إما عن طريق حجم القوات المسلحة كأكبر قوة عسكرية في العالم وإما عن طريق ميزانية الدفاع أو مكانة الترتيب

العالمي لديها. لذا نرى القوة العسكرية الأمريكية بحكم ترسانتها العسكرية العالمية موجودة بقواعدها العسكرية بحسب قوة الانتشار على الأرض بحجة حماية مصالحها في العالم. فضلًا عن بقية القوى الأوربية الأخرى كونها قوى دولية مثل (بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وإسبانيا واليونان). كما لا ننسى دور الدول الإقليمية المتمثلة في كل من تركيا وإيران وإسرائيل كقوى إقليمية في صراعها مع بعضها البعض أو في تدخلها في المنطقة العربية.

إن شراء السلاح والتسابق عليه، بهدف زيادة القوة القتالية «للدول النفطية» بأحجام مرتفعة يعني عدم التفكير مليًّا في بناء نظام أمني إقليمي عربي موحد نظرًا لتواجد بعض الأسلحة النادرة مثل النووية والكيميائية والبيولوجية والصواريخ والطائرات من دون طيار... إلخ. وذلك كحل شبه نهائي في المنطقة العربية بعامة ودول مجلس التعاون الخليجي بخاصة. كما يمكن القول بأن الهدف من ذلك يكمن في إغراق المنطقة ذاتها في دوامة من المشكلات المفتعلة والتناقضات الصارخة بإثارتها من خلال مرورها بالأزمات والحروب على خلفية أن فائضها الإنتاجي من النفط يذهب إلى شراء الأسلحة مرتفعة الصنع كآخر طراز. لكن هذه الأسلحة نراها محدودة أمام إسرائيل في المقابل والتي بإمكانها الحصول على آخر طراز هي الأخرى بحسب ما يثيره الرأي العام العالمي وما يباركه خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على ضرورة فرض حظر امتلاك الأسلحة الكيميائية عند غيرها وخصوصًا في المنطقة العربية.

هل الأمر يمس المساحة الجغرافية التي كلما تتسع يصعب تحقيق أمنها القومي وكلما تقل فإنه يسهل لديها تحقيق الأمن القومي، وهذا يعني ربط الكيان السياسي بالجغرافيا من خلال ذلك الفضاء الذي تقيم سيطرتها عليه. إن البلاد العربية منذ مدة طويلة لم تحسن التعامل مع غيرها من الأشياء

ككتلة موحدة ومؤثرة وليس متأثرة لاعتبارات يصعب حصرها في هذا المقام بالرغم من عمقها التاريخي الذي كانت ضحيته منذ قرون من الزمان. وذلك ليس في صد محاولات واختراقات الخصوم، بل في بناء ما ينبغي عمله داخليًّا حتى يتسنى لها مواجهة أطماع وتحرشات الأجانب ضدها خارجيًّا. أين الخلل؟ هل هو في منظومة القيم أم في الفرد العربي أم في الدولة القُطرية العربية الواحدة أم في عموم المعادلة كلها؟

ومهما قيل فإن المظلة الكبيرة المتمثلة في الجامعة العربية تبقى أحد الوجوه المفسرة لهذا الخلل؛ كونها عاجزة عن تحقيق «وثبة تاريخية» عربية في جميع الميادين. سؤال واحد لإجابات متنوعة باتت غائبة وغابت بموجبها الجهود التي تذهب أدراج الرياح من دون تقييم للحصيلة واتباع المسار الذي يسلكه الأمن القومي العربي في الواقع والآفاق ولكن في غياب قراءة أكاديمية نقدية وجادة للموضوع؛ فالكل ينفي إذن انعدام أمن قومي عربي على كل المستويات وبين كامل الدول القُطرية العربية مجتمعة. أين إذن الأمن القومي العربي؟ «فالأمن القومي العربي على كل هذه المستويات عاجز عن مواجهة التهديدات الخارجية والتحديات الداخلية؛ فالتهديدات أصبحت أكبر كثيرًا في قدرة الدولة الواحدة. كما أن العجز وعدم الرغبة في استغلال الإمكانات العربية لصالح مجموع الأمة يضع الإرادة العربية أمام اختيار صعب والإدارة العاجزة لن يحركها القرار السياسي فكيف نصل إلى هذا القرار الذي يخلق منا قوة مرهوبة في عالم تبنى فيه التجمعات السياسية والاقتصادية الكبيرة بحيث لن يمر العقد القادم إلا وقد اختفت الدولة القُطرية فيما عدا تلك الدول التي تريد أن تعيش على هامش العالم الذي يحتوينا مطمعًا للطامعين وهدفًا للمعتدين وحينئذ لا تلومن هذه الدول إلا نفسها» (المرجع نفسه، ص٧٣).

مشكلة الدفاع العربي تبقى إحدى المشكلات الكبرى المطروحة على القوات العسكرية العربية فيما يخص ضبط الحدود (الجيش الكويتي أمام العدوان العراقي). ما دامت غير قادرة على بناء جيش عربي موحد؛ بهدف الدفاع المشترك الذي تقل أهميته في غياب أمن قومي عربي. إنه ذلك الأمن الذي من المفترض أن يأخذ بدوره أبعاد الأمن القومي العربي ومن كل الزوايا في الداخل والخارج من خلال كيفية الربط بينهما على أساس دور الإقليم وعلاقاته قوميًّا ببقية الأقاليم الأخرى تعاملًا مع الجغرافيا وتوسيعًا للاقتصاد. إن اطراد البعد الإستراتيجي بين المساحة والأرض والإقليم والفضاء يعود إلى سيطرة ثقافة الحاكم عليها ومدى اتساع رقعتها من منظور الثقافة السياسية في التعامل معها إيجابًا، بل بجدية من أجل ضبط أهميتها وقدرة الدولة في التعاطي معها ومن دون مركب نقص.

لكن سيطرة «الاقتصاد الريعي» على دخل كل من ناتج الفرد والدخل القومي معًا تعد إحدى سمات الضعف الاقتصادي العربي الذي ما زال يعمق من ثقافة الاتكالية واللامبالاة والشعور بالضعف؛ كونه لم يسق إلى بناء صناعة عربية عدا تسويق ما هو طبيعي ـ جغرافي في ظل غياب ما هو صناعي ـ تقني. كما أن بعض الدول القُطرية العربية (شبه سياحية)، ولم يتم فيها استغلال الموارد المتاحة، كما أن نقص الأيدي العاملة العربية المؤهلة يعد من أبرز السمات الأساسية التي تفسر مدى غياب الاقتصاد العربي المنتج من أجل نشر أحد رموز القوة العربية على الأرض.

فالعمل العربي المشترك ما زال ينتظر الكثير من العرب وهو ليس في صالحهم إن لم يقم بذلك، بل ينبغي الإكثار من الدراسة والاجتهاد وتفعيل عمل السياسة المعاصرة لدى أصحاب القرار ما يدافع عن المصالح الكبرى. وما دام الأمر يمس جمع الشمل من أجل بناء قدرة دفاعية مشتركة؛ فضلًا

عن الدعوة إلى إرساء أمن قومي فعال وحيوي في ظل المخاطر الخارجية والتهديدات الداخلية التي تتعاظم وفقًا للاقتصاد العالمي، والإرهاب العالمي والأمن العالمي. أي بمعنى آخر، ضرورة بناء تحول مؤسساتي داخلي ـ داخلي يحمل بعد النظر في أمهات القضايا المطروحة من أجل السيطرة على تحولاتها ورهاناتها وتداعياتها بناءً على تجارب ميدانية وفقًا للمعطيات التي قامت عليها الدولة القُطرية العربية. إن الإستراتيجية تقتضي العمل السياسي المشترك عندما يمس كتلة واحدة جغرافيًّا (الأمن الجماعي) ما ينعكس إيجابًا أو سلبًاعلى دول الجوار.

إن عدم الوقوع في الأزمات من أجل إدارتها بغية حلها بكيفية جادة لا تعيد النتائج السلبية نفسها، بل تعمل على تحقيق المكتسبات والانتصارات في ظل البحث باستمرار عن أمن قومي عربي بامتياز. إن خلق نواة للجهد العربي تتطلب دراسة مستفيضة لا تتوقف عند الجزئي فحسب، بل تعمل على تحقيق الكلي الذي يشمل كل أجزاء المعادلة. إن التهديدات كبيرة والأساليب في مواجهتها صغيرة أو تكاد تنعدم؛ فالدولة القُطرية العربية بحكم تجربتها القليلة غير مستعدة على تخطي الصعاب ودرء المخاطر التي تهدد الفرد والمجتمع والقيم التي يلتقيان حولها من أجل تبادل الثقة وتعميق الرضا عن النفس، وأن الحرب التي تخوضها الدولة القُطرية العربية كما يقول الخبير هويدي: نصفها لصالحها أما النصف الآخر فهو موجه للتهديدات الخارجية والتحديات الداخلية (كشك، ٢٠١٢م، المرجع السابق، ص٨٠).لا لشيء وإنما الأمر يعود إلى فكرة السياسة ذاتها ومدى تناغمها أو تنافرها مع العقل المدبر والسلوك المنتهج في قضايا الرعية والشأن العام والدفاع المشترك في إطار الأمن الجماعي وأساليب المواجهة والردع.

كما لايمكننا تحاشي رؤية الآخر للأمن القومي العربي؛ كونه يفسر مدى العلاقة الموجودة في البيئة الواحدة حول اختلاف وتوحيد المصالح وسبل تحقيقها. نظرة إيران إلى أمن الخليج تزداد تناقضًا كلما ازداد الضغط عليها (المرجع نفسه، ص٨٢) من قبل المجموعة الدولية بالرغم من توقيع الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة ٥+٥ في ٢٤ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٣م. علمًا أن إيران تطمح في ظل التطورات السياسية والإقليمية الراهنة إلى الهيمنة على منطقة الخليج العربية؛ إلا أنه وبالرغم من تفوق دول مجلس التعاون الخليجي على إيران من حيث الدخل الاقتصادي؛ فإنها غير قادرة على الرد عنها من خلال إنشاء قوة عسكرية موازية بحيث نجد أن القوة العسكرية الخليجية حسب إحصاءات عام٢٠١٣م لا تتعدى ٣٢٤,١٠٠ جندي مقابل ٥٢٣ ألف جندي، حيث تبقى بمثابة القوة العسكرية المتفوقة على نظيرتها الخليجية بالرغم من التسلح (الدفاع الجوي) عند هذه الأخيرة؛ فضلًا عما قاسته المنطقة العربية وما تعانيه من اضطرابات وتوترات قد لا ترضي شعوبها، بل على العكس من ذلك من خلال فرض رؤية تقوم على تخليص المنطقة العربية من عقد الماضي من خلال استقراء المستقبل على خطى ثابتة لصالح المنطقة وليس ضدها. يتقوى ذلك عن طريق المشاركة والشراكة وهو ما يعزز الأمن ويدفع بعجلة الأمن والسلم نحو الأمام وذلك من خلال تحويل التهديدات إلى فرص. يؤكد روحاني لإحدى الصحف الأمريكية عقب توليه السلطة في طهران على أساس أن العالم تغير وهو في تغير مستمر بحكم أن النزاعات الدموية لم تعد هاجس الدول؛ كونها حروبًا تقليدية. الأمر الذي يدعو إلى ترويج الفكرة القائلة بأن إيرن تحاول التأثير على الولايات المتحدة الأمريكية عبر دول مجلس التعاون الخليجي؛ بهدف تغليب كفتها في المنطقة من أجل خنق الأمن القومي الخليجي (التدخل الإيراني في البحرين خلال

عامي ٢٠١١م و٢٠١٢م يساوي ٣٢ حالة) (إنديك، ٢٠٠٦م، ص١١٥ـ ١٣٩).

إن الأمر مخيف بجد بالنسبة لمجلس التعاون الخليجي في حال توصلت إيران بصفة نهائية إلى تحقيق حلمها الصناعي عبر برنامجها النووي لأغراض عسكرية وحينئذ تدخل المنطقة تداعيات كبيرة لم تألفها من قبل كسياسة الردع وتخويف دول الجوار؛ لكن ذلك قد يدعو إسرائيل إلى التخوف ربما أكثر ما دام التهديد العربي غائبًا كلية حتى لا تتوصل إيران إلى تطوير برنامجها النووي العسكري الذي تريد التوصل إليه على عكس ما هو مشار إليه إعلاميًّا بأنه سلمي ولأغراض مدنية فقط. إن توازن الرعب يعد سياسة مهمة في توازن القوى؛ بهدف احتواء الخصم ورد التهديدات الأمنية والعسكرية والإستراتيجية لتوازن القوى.

لكن تخصيب اليورانيوم، والمفاعلات النووية، والصواريخ الباليستية تعد من آليات تحقيق ترسانة عسكرية عصرية تجاه إسرائيل التي تحاول جر منطقة الخليج إلى التنافس والتوترات. وعلى ضوء هذه المعطيات، نظّم كل من مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، ومركز الخليج للأبحاث بالمملكة العربية السعودية مؤتمرًا بعنوان: اتحاد دول الخليج: آفاق المستقبل بتاريخ ٢٨ / ٢/ ٢٠١٣م الذي خلص في المجال الأمني إلى التذكير بربط فراغ القيادة بضرورات بناء الاتحاد الخليجي؛ نظرًا لأهميته المطلقة من خلال التأكيد «على الضرورات الأمنية للاتحاد الخليجي، وصور التعاون المطلوبة لمواجهة التهديدات والمخاطر الأمنية المشتركة، وتعزيز التصدي الجماعي للأشكال المتعددة للجريمة، وإمكانية استحداث وتطوير صيغ وهياكل أمنية اتحادية لمواجهة جماعات الإرهاب والعنف والجريمة المنظمة العابرة للحدود، وتفاقم الاضطرابات والمخاطر الأمنية، نتيجة للمتغيرات التي تشهدها منطقة

الشرق الأوسط، وظهور تنظيمات وخلايا وشبكات تكفيرية في المنطقة. أما المحور العسكري، فقد خصص لدراسة مشروعات التكامل العسكري بين جيوش دول المجلس الست، وإعادة تخطيط الأولويات في مشتريات السلاح وأنظمة التسلح، مع التركيز على القدرات الدفاعية لتلك الدول بما يمكنها من الحفاظ على سيادتها واستقلالها، ومصالحها الإستراتيجية، وبما ينعكس على المزيد من التوازن في المنطقة، في ظل التهديدات والأخطار الإقليمية، والبحث في صيغ تطوير قوات درع الجزيرة؛ لتكون اللبنة الأولى لبناء جيش خليجي موحّد، مع تجهيز قوات خليجية جديدة، ومشروعات التصنيع العسكري، وبحث إمكانية بناء شراكات عسكرية مع القوى العربية لتعزيز إمكانات التأمين الإستراتيجي في منطقة الخليج» (لونج،١٩٩٨م، ص ٨).

إن محاول الحديث عن الأمن في الخليج العربي تشكل إحدى المحطات الرئيسة المهمة باعتباره لا يتسم بذلك الارتباط الوثيق بالعوامل العسكرية فحسب، بل فيما يترتب عليه من أطوار وأدوار تتحدى حدود نطاق ذلك. خاصة عندما يتعلق الأمر بتلك التداعيات الداخلية والتهديدات الخارجية معًا، وهذا ما لا يدع مجالًا للشك بأن الأمن في الخليج العربي تعدى هذا الاتجاه وأصبح يشمل مجالات أخرى أكثر اتساعًا في الرقعة والتأثير والمتعلقة بـ«الجغرافيا السياسية والتغير الاجتماعي والاقتصادي. وحقيقة أن الأمن الشامل، بمعناه القومي والشخصي، يجري تعريفه بهذه الجوانب؛ مثل التنمية الاقتصادية والتغير الاجتماعي، والنمو السكاني، والاهتمامات الصحية [...]، فضلًا عن الاهتمامات الجيو- إستراتيجية التقليدية» (المرجع نفسه، ص٩).

كما يشكل كل من العراق وإيران أحد مكامن القوة مع أو ضد أمن الخليج بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي لا لشيء وإنما كونهما يشكلان

مصدرًا للتهديدات العسكرية بحسب ـ ديفيد لونج ـ لعزلهما وأن لهما طموحًا أكثر في تحقيق التنمية الشاملة وما إلى ذلك من أجل تغييب كل تكامل وتكتل لدى دول المنطقة. وكما هو معروف فإن مثل هذه التكتلات الإقليمية لا تخدم المصالح الأجنبية في المنطقة العربية على أساس أن إيران تطمح عن طريق الثورة الإسلامية إلى تصديرها ما دامت متمسكة بإرثها الفارسي الإمبراطوري، كما تجدر الإشارة في هذا الصدد بأن الشاه نفسه كان أول من دعا إلى هذا في أيلول / جوان ١٩٧٤م عندما ضرب مثالًا عن الفرق الواسع الموجود بين الدول التي تمتلك أسلحة نووية وأخرى لا تمتلكها، وأن إيران لا تمتلكها.. ويقارن بلاده مع الولايات المتحدة الأمريكية بربطها بالنووي؛ كونها مسألة حيوية في اعتقاده..

لكن ما هو مستبعد هو دخول المنطقة في صراع؛ نتيجة طموح هذا الطرف أو ذاك لا في قيادتها فحسب، بل في أداء الدور الريادي بإشراك كامل الأطراف في اللعبة؛ كون أن الاعتناء بالجغرافيا السياسية ضروري إذن في التعاطي معها عن طريق التعامل مع مقوماتها؛ لأن الإمعان في حالة البحث عن الحرب سيكون مدمرًا للجميع. إن غياب الأمل فضلًا عن قلة الثقة بالنفس جعل من الحوار أقل درجة في التعامل به وفي غيابه ساد الحذر والتخوف من الآخر؛ لأن معاينة المشكلات المطروحة وحلها ينبغي أن يتم بعيدًا عن التدخل الأجنبي الذي يسعى لتوليفها واستغلالها لصالحه. وبالتالي يمكن القول بأنه على خلفية إدخال المنطقة العربية في صراع محموم ولامتناهٍ بين أطرافها ينشط مثل هذا التعبير القاضي بالتخويف والسمسرة الفكرية بحد قول ديفيد لونج: «ويمكننا أن نفترض ـ ونحن واثقون ـ أن توسيع نفوذ إيران في منطقة الخليج سوف يكون في مقدمة أولويات طهران خلال القرن القادم، بصرف النظر عن النظام الحاكم أو قدراته العسكرية النسبية» (Chubin and Tripes, 1988).؛ فضلًا عن دور العراق التوسعي،

نتيجة الحدود التي ورثها عن الإدارة البريطانية عقب الحرب العالمية الأولى على نحو غير متسق بين العرب والأكراد من جهة، وبين السنّة والشيعة من جهة أخرى. الأمر الذي لفت انتباه السنة بتعميق الشعور الهوياتي للعراق عن طريق جذب كل المكونات العراقية وبقية الاختلافات العرقية والطائفية لأداء الدور المحوري في المنطقة تحت نظام الدولة ـ الأمة. لكن هذا الاستقرار النسبي جعل من العراق يصوغ كلًّا من سياسته الداخلية والخارجية إلى درجة أنه أصبح يشكل «قوة إقليمية» في المنطقة، خاصة بعد دخوله في حرب مفتوحة مع إيران؛ بالإضافة إلى الدعم العسكري واللوجستي الذي تلقاه من الدول الأوربية حتى أنه أصبح يعتقد أنه بإمكانه غزو جيرانه فقام بغزو الكويت عام ١٩٩١م. كما أن الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة بوش الأب باسم التحالف الدولي جاءت بعدما أصبح النظام العراقي يشكل حينئذ مصدرًا للتهديد، بل خطرًا على العالم بدءًا من المنطقة العربية. إن ضرورة التخلص من النظام المركزي في العراق نتيجة هذا التوسع الإقليمي المتطاول تعد إذن أمرًا حتميًّا على دول المنطقة بما فيها إسرائيل التي ضُربت بكثير من الصواريخ لاسيما أكبر مدنها تل أبيب خلال حرب الخليج الثانية من قبل القوات العراقية.

هذا ما جعل حضور هذه الفواعل وغياب أخرى ضرورية للبحث عن إقامة نظام منفتح أكثر ومتوازن مع حيثيات الوضع وإفرازاته القومية والإقليمية، بحسب التحديات التي يحملها الوضع العربي بعد حربي الخليج الأولى والثانية على أساس تحقيق توازن القوى. «وأضحت إيران تخوض حربين متداخلتين ومتزامنتين حربًا في الخارج ضد العراق، وأخرى في الداخل ضد المعارضين لأسلمة إيران، وبينما انتهت الأولى دون إحراز نصر أو خسارة انتهت الثانية بنصر مظفر»(لونج، المرجع السابق، ص١١).

لكن هنالك رأي مخالف، بل يطمح إلى التعبير بالقول: بأن زحزحة كلٍّ من العراق لاحتلالها الكويت، وربط إيران بملفها النووي حاليًّا؛ بهدف صدها عن تصدير ثورتها الإسلامية في الخارج كان يعد تحديًّا معتبرًا حتى يسمح كل منهما بإفساح المجال للولايات المتحدة الأمريكية لتعزز من تدخلاتها في ظل غياب رؤية متساوية لهذه التحديات الإقليمية بحجة الحفاظ على أمن الخليج. يراد في كلتا الحالتين الاختراق وعدم النهوض باختلاق الأخطار الإقليمية الوهمية أو الحقيقية المتمثلة في أطماع الدول الكبرى. إن تسابق الدول سواء أكانت إقليمية أم دولية يعني إدخال الأمن الخليجي في صراع مع نفسه من دون أن ينهي ذلك بدعم من قوة خاصة به ومتولدة عنه تحول دون التدخل الأجنبي الذي يبحث عن مصالحه الخاصة بدلًا من مصالح الآخر. «لقد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، الضامن الرئيس للأمن الخارجي في منطقة الخليج؛ وتلك الحقيقة بدأت تتشكل في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وتبلورت على نحو كامل مع عملية عاصفة الصحراء، والدافع وراء قرار الولايات المتحدة لكي تؤدي هذا الدور هو الأهمية الإستراتيجية لنفط المنطقة؛ إذ أعلن جيمي كارتر الرئيس الأمريكي الأسبق عام ١٩٧٩م أن أمن الخليج يعتبر «مصلحة حيوية». وقد أعاد تأكيد هذ الوضع كل رئيس أمريكي جاء بعد ذلك» (إنديك، المرجع نفسه، ص١١٥).

أي بمعنى آخر، إن إزالة كل خطر موهوم أو حقيقي إقليميًّا تحت غطاء اقتصادي من أجل تجريد المنطقة من كل تسابق نحو التسلح، الأمر الذي بات يفرض درجات نحو نمو الأمن الإقليمي ذاته للاستفادة من النفط مقابل غياب تطوير ترسانة عسكرية دفاعية بدلًا من اللجوء إلى الطرف الآخر الذي أصبح بحضوره المتعاقد من أحد أشكال عدم الاستقرار وأحد

رموز الفتن والصراعات الإقليمية. لكن الحقيقة أن بيع النفط عن طريق الشركات الأجنبية فتح الباب على مصراعيه تجاه البلاد العربية، خاصة المصدرة للنفط من أجل التعامل مع الخارج نتيجة المصالح والأهداف عن طريق الاتفاقات والمعاهدات. لكن ذلك غير كاف للتخلص بالمقابل مما يرتجيه الواقع وسياق إشكالات التنمية بصفة عامة؛ فالأمن القومي يعد أحد مصادر ذلك كونه جزءًا لا يتجزأ في ظل تداعيات الموقف مقابل المصالح الحيوية المرتبطة بالاقتصاد التكنولوجي والتي تفرض عليها الاحتفاظ بها عن طريق وجودها العسكري في المنطقة. وعلى ضوء هذه المعطيات يمكن القول بأنه «لقد صاغت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجيتها الأمنية في الخليج العربي؛ انطلاقًا من مصالحها الحيوية المتمثلة في ضمان تدفق النفط من الحقول النفطية الواقعة في المنطقة، من دون أي معوقات وبأسعار معقولة. ومع إقصاء الجيش العراقي وإحلال قوات أمريكية محله، فقد باتت الولايات المتحدة الأمريكية القوة المهيمنة في الخليج، كما أنها بفضل قواعدها وحقها في الوصول إلى العراق ومعظم دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (وتبقى المملكة العربية السعودية هنا استثناءً بارزًا)، قادرة على المحافظة على هذه الهيمنة في المستقبل المنظور، حتى ولو أخفقت في جهودها نحو توطيد دعائم الاستقرار في العراق»(لونج، المرجع نفسه، ص١٣ـ ١٤).

وتكاد ترتبط السياسة الأمريكية بمدى استقرار الأمن الخليجي للاحتفاظ بدورها العسكري من أجل جلب منفعة أكثر لها مقابل تصويرها للخطر الإيراني من دون الإشارة إلى إسرائيل التي تعد المستفيد الأكبر في هذا الإطار؛ لذا تراهن الولايات المتحدة الأمريكية بحكم العلاقة الوطيدة التي تقيمها مع دول المنطقة والفائدة التي تجنيها من وراء رخص ومعقولية أسعار النفط على تغلغلها في المنطقة أكثر؛ لأنها ترى أن أي خلل أو عدم

استقرار أو تغيير حكومي ذي قرار ارتجالي يمكنه أن يؤدي إلى عواقب وخيمة في الاقتصادات الغربية كافة. هذا التداخل في المصالح قد ينعكس سلبًا على سياسة المنطقة؛ بدليل أنها غير قادرة على بناء إستراتيجية محكمة من قبل كل الفاعلين واللاعبين الأصليين فيها؛ دفاعًا عن المصالح المشتركة. كما أن الوجود الأجنبي كثيرًا ما يقلص من إمكانية المنطقة في تجاوز المخاطر والحد من التهديدات سواء أكانت داخلية أم خارجية التي قد ينشأ عنها الحضور المصلحي الخاص على حساب دولها وشعوبها. وبالتالي يصبح الأمن الإقليمي مبعثرًا ومُعرضًا للمخاطر الداخلية للدفع بها إلى التهديدات الخارجية. ولعل نزوع العراق نحو التألق الذي عرفه خلال قيادته لحربين مهمتين بعدما أراد السيطرة على منطقة الخليج العربية؛ كونه كان يشكل لدى الولايات المتحدة الأمريكية أحد المدعومين من قبل الاتحاد السوفياتي السابق في المنطقة مقابل قطع الطريق أمام المصالح والنفوذ الأمريكيين في إطار الحرب الباردة. إن سقوط الاتحاد السوفياتي السابق يعد بمثابة إخلال بالتوازن؛ لأهميته الإستراتيجية في منطقة الخليج خاصة بعد انحسار روسيا الشيوعية وعلاقاتها بالجمهوريات الإسلامية في وسط آسيا. الأمر الذي حتم ومازال يحتم على الإدارة الأمريكية الإلحاح بشدة على رسم الخطوط العريضة لسياستها في منطقتي الشرق الأوسط والخليج العربي (لونج، المرجع نفسه، ص١٧).

هذا ما جعل إيران تكثف محاولاتها للتأثير على موازين القوى في المنطقة باللجوء إلى توطيد العلاقات البينية مع الجمهوريات الإسلامية سعيًا منها نحو تغيير الكفة في جملة من القطاعات والأنشطة الحيوية لصالحها. ومن الخطأ الإستراتيجي إذن أن لا يفسح المجال للآخر تحت ذرائع تتماشى وفق ترتيبات أمنية مصلحية في العمق بالتأثير على الأطراف الأخرى أيًّا كانت

أو أن يتم إقصاؤها؛ لأنها مكونات أساسية في المنطقة. وذلك على أساس أن من يعد هذا التصور هو المهيمن بالدرجة الأولى على حساب الأطراف الأصليين المكونين للمنطقة وأن حضوره سيلغيهم جميعهم مقابل المصالح الآنية والمستقبلة. كما أن النزاعات الإقليمية موجودة بتنافس أطرافها، خاصة الأقوياء منهم تبعًا لطموحاتهم المتتالية على أن حلّها بروح عالية سياسيًّا وأمنيًّا يعد من الأمن الإقليمي بعينه وأن التدخل الأجنبي لا يمكنه أن يحلها بقدر ما يؤججها لصالحه وضد غيره.

ذلك أن عملية السلام صعبة ومعقدة أكثر بكثير من دخول الحرب. وبالتالي نطرح السؤال التالي وهو: لماذا فشلت عملية السلام في الشرق الأوسط، بل أصبحت معلقة بعد حين؟ ما الدواعي الخلفية الكامنة وراء ذلك؟ إذا كان التباطؤ قد عمّق الخلافات وغذّى الانقسامات في إحلال تسوية لها، الأمر الذي نجم عنه فقدان الأمل وغياب الرؤية الصائبة منذ مؤتمر مدريد عام ١٩٩١م، بدليل أن الظروف السياسية غير مواتية مقابل ما حققته الدسائس الأمنية والهواجس العسكرية في المنطقة تجاه إسرائيل أو ضدها، خاصة مع تلك الاتفاقات التالية ـ كاتفاق السلام بين الأردن وإسرائيل، واتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل اللذين يعدان أحد المؤشرات نحو التطبيع في أجندة السلام في القضية الأم في الشرق الأوسط. لكن اغتيال كل من أنور السادات في ٦ تشرين الأول / أكتوبر عام ١٩٨١م، ومن ورائه إسحاق رابين في تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٩٥م يعد إقصاءً، بل تقليصًا لهذا السلام لا من حيث كيفية التوصل إليه فحسب، بل في التخوف منه ما يعني الاستعداد المبطن للحرب بطريقة غير مباشرة. إن مجيء اليمين المتطرف في إسرائيل بقيادة بنيامين نتنياهو مجددًا لكثير من المرات يعد كناية عن ذلك، ما يعكس مدى حدود السلام لدى

الطبقة السياسية والعسكرية الإسرائيلية، فضلًا عن تنامي الجماعات المتطرفة وانتشارها في البلاد العربية في المقابل؛ أملًا في تحقيق الإصلاح بموجب الدعوة إلى «حكومة الخلافة» ما يبعث عن ذلك التخوف الداخلي والتهديد الخارجي.

لكن السؤال الذي يطرح في السياق ذاته هو: من المستفيد من هذه الخارطة التي ترتسم معالمها على ضوء هذه المعطيات الجيوإستراتيجية ولصالح من؟ قد يصعب مبدئيًّا الإبحار في قضية مثل هذه كون أن الأمن القومي العربي يتشكل وفق المكونات المؤسسة له من التربية إلى التعليم، ومن الجامعة إلى المؤسسة، ومن السياسة إلى الاقتصاد...الخ. وذلك وفق منظومة قيم متعارف عليها سلفًا في المجتمع الواحد، وأن ذلك كثيرًا ما ينعكس سلبًا على النظام الإقليمي ذاته بعدما أصبح الشرق المتأخر يقيم علاقاته المحورية مع الغرب المتقدم كأحد أنساق هذا العالم بحسب الجغرافيا والتاريخ والفضاء في الزمن والمكان. الشيء الذي ينطوي في علاقاته إما بتكامل الأطراف وإما بصراعها فيما بينها عليه. لذا يقول جلين روبنسون أحد المُنظرين في العلاقات الدولية وذاك كنتاج لاحتواء الصراع العربي ـ الإسرائيلي الذي يعد هو الأساس في اللعبة، بل في استحضار تنافس القوى الكبرى حوله وبموجبه تكون المواجهة ولو كلامية. ويختصر الحديث بالقول بأن «نظام السيطرة الإقليمي الذي أوجدته إسرائيل عسكريًّا في الشرق، من الأرجح أنه سوف يفتح الطريق أمام نمط من التفاعل الاقتصادي والسياسي والهيمنة في الشرق الأوسط ككل. وهذا النمط سوف يكون أكبر من الناحية الجغرافية وأكثر تعقيدًا» (لونج، المرجع نفسه، ص١٨).

ولعل التنمية الإقليمية التي باتت غائبة في ظل مشروعات هادفة هي التي أفرغت المحتوى العام لكل تطور بالغ المستوى إلى درجة أنه تم ربط

النفط بالاعتناء الأجنبي الذي استغله وما زال لصالحه كونه هو الحلقة الأقوى في المعادلة، بل المحورية في إقصاء كل تقارب لوجهات النظر عن طريق نبذ الصراع وتعميق ثقافة السلام انطلاقًا من إسلام المنطقة. كما أن ازدهار المنطقة متوقف على تزاوج الثقافة بالاقتصاد من أجل تخليصها مما آلت إليه وما تطمح إلى بلوغه. أي بمعنى آخر، ضرورة إنعاش التنمية الاقتصادية الإقليمية؛ كون أن الشق الأمني جزء لا يتجـزأ منها، بل هو إحدى سماتها الأساسية بامتياز. لأن الأمر يمس الاستقرار السياسي الذي يعد محك المعادلة، بدليل أن خطط التنمية واردة لدى مجلس التعاون الخليجي كاتجاه ضامن لهذا التحول في بعديه الاجتماعي والاقتصادي. يعود ذلك إلى احتمال نضوب الطاقة؛ كونها تشكل أحد المخاطر المحدقة بالمنطقة ما دامت وراء كل هذه الصراعات والتهديدات. إن احتمال نهاية النفط واردة إلى درجة أنه ما زال يغذّي هذا بحكم منطق الأرباح الذي يربط مصير المنطقة بعدم استقرارها. كما يقول تشارلز دوران في هذا الخصوص بأن «دول الخليج أصبحت الآن عند نقطة الثلث أو النصف من دورات توليد عوائد النفط، ويتعين عليها النظر أبعد من الإستراتيجيات المحلية، من أجل تخطيط اقتصادي أكثر فاعلية خلال القرن القادم » (Foreign Affairs, 1990,p.115).

بيد أن ربط المجتمعات التقليدية بوازع الأمن له مدلولاته واتجاهاته إلى درجة أن غياب التنمية الإقليمية لديها هو الذي حمّلها ضرورة البحث عن الاستقرار السياسي الذي أفقد بدوره العامل الاقتصادي. وبالرغم من أهيته القصوى؛ إلا أن هذا الأخير لم يسهم في تألق المنطقة إيجابًا ما دام الأمن الخليجي بات يطرح معادلات حول الاستقرار وغيره. لكن ذلك لا يتأتى إلا عن طريق التنمية الشاملة بالرغم من تحقيقه لعقود خلت، فضلًا عن

التزايد السكاني في الخليج وربطه بعائدات النفط مقابل مستوى الخدمات والقطاعات كالصحة والتعليم واستخدام التقنيات... إلخ. إن ربط الواقع المعيش بالتنبؤات المستقبلية ضروري جدًّا في تفعيل الحراك السياسي وتوسيع قدراته باحتوائه النقائص والسلبيات في إطار إستراتيجية قطرية أولًا، ثم إقليمية ثانيًا حتى تكلل جهود اليوم؛ كونها تشكل أحد الانتصارات وأول المكاسب للأجيال الآتية، وأن كل هذه العوامل تشترك جميعها في البحث عن مخرج ضامن لهذه التحولات التي تنعكس على أمن واستقرار الداخل عن طريق تقليص التهديدات الخارجية بواسطة بناء توجه فاعل من قبل دول المنطقة وقضاياها المصيرية داخليًّا. «والحقيقة أن الدول العربية في الخليج تجد نفسها مضطرة دائمًا لاستيراد الأمن عن طريق الاعتماد على الجانب الأمريكي، وبالتالي كانت تقبل بالضرورة بالرؤية الأمريكية لمصادر التهديد، ووسائل تحقيق أو تصدير مثل هذا الأمن المطلوب على خلفية الأطماع الإيرانية في الخليج، ومحاولة فرض النهج الإسلامي الثوري كنموذج للحكم بالإشارة إلى تصدير الثورة وعمليات التسليح غير المبررة والمقترنة بمحاولة فصل أمن الخليج عن الأمن القومي العربي»(صحيفة الخليج، ١٩٩٧م).

ولعل سياسة «الاحتواء المزدوج» التي دعا إليها مارتن أنديك بخصوص السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط بعدما كانت الولايات المتحدة الأمريكية تناصر شاه إيران من جهة، والعراق إبان الحرب الإيرانية ـ العراقية من جهة أخرى. لكن دون أن تغامر في حربها ضد القوى الإقليمية وإنما اكتفت بالتصلب واللجوء إلى العقوبات الاقتصادية والعزلة الدبلوماسية في الحالة الأولى مع إيران. يتزامن ذلك مع تشجيع طرف دون آخر في الحالة الثانية وذلك بهدف تحقيق توازن إستراتيجي يخدم مصالحها

الأساسية في الشرق الأوسط. لكن هذه السياسة الخارجية الأمريكية سواء أكانت ناجحة أم فاشلة في تبني موقفين متناقضين في المنطقة الواحدة قد تفسر مدى تعقد الموضوع الأمني ذاته في ظل البحث عن توازن إقليمي في المنطقة كافة. لقد كان هدفها ولا يزال قائمًا في الإبقاء على توازن يتوافق مع المصالح الأمريكية ومصالح حلفائها في الشرق الأوسط (العفيفي، المرجع نفسه، ص ١٤٨).

لماذا هذا التباين في مواقف نظرية «الاحتواء المزدوج»؟ ما الخلفيات التي تقوم عليها السياسة الخارجية الأمريكية؟ ما الإطار الفعلي الذي تريد أن تقيمه على ضوء المعطيات الجيوإستراتيجية في منطقة الخليج تحديدًا؟ وهل سياسة «الاحتواء المزدوج» لها مفعولها في الشرق الأوسط عامة، والخليج العربي خاصة بما فيها إسرائيل والعرب كافة؟ إن محاولة كبح إيران عن طريق العراق في حرب الخليج الأولى ثم إدخال العراق فيما بعد في حرب الخليج الثانية مع الكويت ماهي إلا إستراتيجية تهدف إلى جس النبض من أجل إحكام القبضة الأمريكية على بقية دول الخليج الأخرى. كما يتماشى ذلك عن طريق إدخال فواعل جديدة في معادلة مربع البحث عن الأمن القومي وتهديداته المباشرة مثل: مصر وإسرائيل والمملكة العربية السعودية وتركيا. هذا ما تحاول السياسة الخارجية الأمريكية محاكاته عن طريق بناء رؤية جديدة عن طريق الإطاحة بقوى إقليمية مرابطة بعين المكان كالعراق، وإحلال قوى إقليمية أخرى دونها كإيران عن طريق النووي؛ بهدف التحكم في مصير القضية بالكامل، فالسلام مع إسرائيل لا تحبذه الولايات المتحدة الأمريكية من دون أن يكون ذلك خارج نظرتها له وباستبعاد إسرائيل أو بدخولها معها الحرب حتى لا يمكن أن يُبنى حل سلمي في الحالة الموالية للقضية الفلسطينية من قبل الدول العربية نفسها.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هو: لماذا لا ينظر إلى إيران على شاكلة العراق؟ ما أوجه التشابه والاختلاف بينهما في ظل الاحتراز من الأول والإطاحة بالثاني؟ إن خوف الولايات المتحدة الأمريكية من تهديد أمنها القومي ربما جعلها لا تغامر بتعريض مصالحها الحيوية في العالم للخطر بالرغم من عزم طهران على دخول مواجهة حرب الخليج الأولى؛ فضلًا عن الخسائر المادية التي لحقت بها من زاوية العقوبات الاقتصادية والعزلة الدبلوماسية التي عرفتها بعد مجيىء التيار المتشدد إلى سدة الحكم. من زاوية أخرى، يخلص أنديك على أن هنالك خمسة مجالات يمكن لإيران أن تهدد بموجبها المصالح الأمريكية في الخليج والعالم؛ كونها ليست العراق أو أفغانستان ما دامت عاجزة عن ضربها فجأة ومنها مايلي:

١ـ محاولتها امتلاك أسلحة نووية وأسلحة الدمار الشامل.

٢ـ مساعيها للحصول على قدرات هجومية اعتمادًا على الأسلحة التقليدية بحيث يمكن أن تهدد جيرانها.

٣ـ ترويجها للإرهاب ولعمليات الاغتيال على نطاق عالمي.

٤ـ جهودها للاعتراض على عملية السلام العربي ـ الإسرائيلي.

٥ـ محاولات راديكالية لقلب نظام الحكم بها، الأمر الذي يسبب قلقًا شديدًا وانعكاسات خطيرة (العفيفي، المرجع نفسه، ص١٥٧).

ولعل دخول العراق مرتين متتاليتين في حربي الخليج أجبره على أن يقوض من دعائم النظام الإقليمي العربي من خلال إضعافه من داخله، وتفويت الفرصة عليه ربما لصالح إسرائيل أو إيران أو لكلتيهما معًا حتى تبقى كل من المملكة العربية السعودية ومصر في معزل عن ذلك. يأتي ذلك مع تمزق الوحدة العربية بإظهار خلافاتها الداخلية، بل عجزها في

بناء وحدتها الخارجية. الأمر الذي انعكس سلبًا على مقدرات التصورات القومية العربية من داخل النظام العربي الواحد ومدى قدرته على تلاحم قدراته الخارجية إقليميًّا في الدفع بالخطر الإقليمي الخارجي عن طريق تبني إستراتيجية أكثر موضوعية وأشد واقعية بما يتماشى والواقع المعيش. إن مرور العراق بحربي الخليج الأولى والثانية قد أفرغ النظام الإقليمي العربي من محتواه على أساس إجباره في نهاية المطاف على الانسحاب المبكر لكي يتم تسهيل تفتيته من الداخل. هذا ما أسهم فعلًا بتأثيراته الوخيمة على اختراق كيان النظام الإقليمي العربي الذي دخل العد العكسي وبداية التخوف من التهديدات والمخاطر أكثر من تجاوزها في الدفع بها نظرًا لما آل إليه الوضع الأمني. علمًا أنه يدفع اليوم ثمن الخطأ الذي وقع فيه أول مرة. «وهكذا كانت حرب الخليج الثانية كارثية بكل المقاييس، وأفضت بنتائجها المروعة إلى واقع عربي مؤلم أبان عن عجزه وهلاميته ولا يقوى على فعل شيء، وبقدر قساوة الدرس ومراراته، إلا أن الخاسر الأكبر من كل ما حدث كان المشروع القومي العربي الذي سقط من عليائه على أرض الواقع، وأضحى متهمًا بالتدني والقصور والعجز، وعدم قدرته على الاستمرار، وهزمته القُطرية الضعيفة على محدوديتها وضيق أفقها وقلة إدراكها وضآلة حجمها ومنسوبها من الشرعية، وأعطته درسًا في فن الديمومة والاستمرار؛ لأنها ببساطة شديدة أكثر صدقًا ووطنية، وأكثر تماسكًا، وترتكز على مقومات ودعائم حقيقية ومؤسسات فعلية بعيدًا عن الشعارات الأيديولوجية القومية التي تفتقر إلى كل تلك وتزيد عليها»(عطوان، ٢٠٠٨م، ص ٥٣).

إن تراجع الموقف الروسي حيال العراق بعدما تزامن مع اضمحلال الأيديولوجية الاشتراكية الأمر الذي أفضى عندئذ إلى تبدد في طروحات القومية العربية التي كانت تمر بمخاض عسير بعدما خرجت واشنطن من

حربها الباردة مع موسكو منتصرة، وهي تدعو آنذاك إلى رسم حدود النظام الدولي الجديد. لقد اتضح ذلك من خلال ضبط علاقاتها مع إيران كحليف إستراتيجي قوي أكثر من العراق المنهزم. لذا لم تحبذ موسكو في هذه الحالة لا المغامرة ولا صلابة الموقف تجاه العراق وهي في تراجع نفوذ إمبراطورياتها، الأمر الذي أخذت بموجبه حرب الخليج الثانية أبعادًا دولية من حيث أمن واستقرار المنطقة وذلك بتدخل قواه الإقليمية. ما أدى إلى احتلال العراق عن طريق نتيجة «تغير علاقات التوازن في منطقة الخليج العربي، وظهور اختلال على أنقاض الدولة الاستبدادية السابقة التي أطاحت بها، بذريعة خطرها على الأمن الدولي أولًا، والأمن الإقليمي ثانيًا، واستبدادها الداخلي ثالثًا. لكن انتهى الأمر إلى أن لا استقرار واضح في العراق؛ والأكثر منه إن عملية احتلاله انتهت إلى زيادة نفوذ إيران الذي تعترف الإدارة الأمريكية وأغلب مسئوليها به» (وايزمان و بروملي، ٢٠٠٥م، ص ٦١٥).

إن للعراق مكانة إستراتيجية ذات أهمية قصوى في المعادلة الأمنية الخليجية تجاه إيران بحكم موقعه الجغرافي المتاخم لها من جهة، ودوره البارز في رصد التدخل الإقليمي والتحرش الأجنبي من جهة أخرى. هذه المفارقة البارزة في التعامل بين دول الجوار ربما كانت السبب المباشر في تدخل القوى الكبرى وتوجيهها لصالحها. هذا ما جعل تمدد الزحف الإيراني في المنطقة يسعى إلى تعرية دول الخليج العربي إستراتيجيًّا من الجهة الخلفية، ما جذب الإدارة الأمريكية صوبه بهدف استغلاله لصالحها وضد أطرافه. لكن هذا ما فتح الباب في المقابل أمام كل من روسيا والصين لوضع خيارات جديدة وبدائل جادة في نهج السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة. الأمر الذي جعل روسيا بقيادة فلاديمير بوتين تنتقد السياسة الخارجية الأمريكية الموجهة ضد العراق من خلال إدارتها للعراق من ناحية، وكيفية تعاملها مع

الملف النووي الإيراني من ناحية أخرى؛ لذا تحاول روسيا على ضوء هذه المعطيات الجيوإستراتيجية والأمنية والعسكرية الدولية العودة إلى المسرح الدولي من خلال التقارب بينها وبين إيران بموجب اتفاقية تموز/ يوليو ٢٠٠٢م. وذلك على أن يتم تزويد هذه الأخيرة بأسلحة تقليدية متطورة بحيث وصلت مبيعات الأسلحة الروسية لإيران خلال الفترة الممتدة من ٢٠٠٠م ـ ٢٠٠٤م ٦٧٨ ,١مليار دولار، أي ما يعادل ٨٧,٣٪ من قيمة استيراد إيران من السلاح»(نوار، ١٩٩٢م).

هذا الفراغ الإستراتيجي الذي نشأ عقب الحربين العالميتين الأولى والثانية خاصة بدخول الدول المصدرة للنفط المجال الدولي من دون أن يكون لها حضور فعلي في القضايا الدولية، خاصة الدول العربية منها تحديدًا. تزامن ذلك مع تورط العراق في اللعبة الدولية من دون أن تحسب أبعادها ونتائجها والتي كانت عملية إن ـ صح التعبير ـ مقصودة من دون أن يجني من ورائها ما كان يطمح إليه بالأساس إيجابًا. هذا ما انجر عنه بعدما خسرت بموجبها العراق وحدتها القومية لتصبح أرضًا للانقسامات الطائفية والعرقية والمذهبية داخليًّا ومحلًا للاختراقات والتهديدات لدول الجوار خارجيًّا. الأمر الذي عرّى ظهر الخليج العربي ليصبح مرتعًا للزحف الإيراني وتهديدًا مباشرًا له. هذا ما كانت تخشاه بعض الدول العربية النافذة في حرب الخليج الثانية، وذلك بالتخوف من تدهور الأوضاع الإنسانية والأمنية. لقد أكدت هنالك مجموعة من الأطراف العربية الفاعلة في أزمة الخليج الثانية (الإمارات العربية وعمان) حرصها على التأكيد باستمرار على أن المبالغة في رد الفعل ضد العراق إلى حد إذلاله وتأديبه أمر بالغ الخطورة على خلفية أن العراق قوة عسكرية بالغة الأهمية لإحداث التوازن الإستراتيجي مع إسرائيل، ومع التخوم العربية عند إيران وتركيا(الجحني،٢٠٠٨م، ص ٣٤٩ـ ٣٥٠).

أضف إلى ذلك ظاهرة الإرهاب وتفشيها التي أخذت منعطفًا حاسمًا في النمو والانتشار في العالم؛ نتيجة تصدع العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة من ناحية، وبروز فواعل جديدة منها القوى الناشئة مثل: (الصين، الهند، روسيا) من ناحية أخرى. هذا ما تمخض عنه انحدار في النظام الدولي تحت القطبية الأحادية ليدخل مفهومَ الدولة القومية شيءٌ من التحدي الخارجي والتراجع الداخلي أمام الإرهاب في ظل غياب أو التقليل من الحروب بين الدول. كما لا تخلو الدول القُطرية العربية من التعامل مع هذا الإرهاب كونه مهددًا مقابل البحث عن بناء أمن قومي عربي متكامل أمام تداعيات وامتدادات الإرهاب بدءًا من أراضيها. لكن لماذا الإرهاب إذن؟ لقد جاء تعريف الإرهاب عبر الاتفاقية العربية عن طريق مكافحته وفقًا لمجلس وزراء الداخلية والعدل العرب عام ١٩٩٨م عن طريق تنسيق العمل العربي في إطار الجامعة العربية على أنه «كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به، أيًّا كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذًا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إبقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أوتعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر»(علام،٢٠٠٨م، ص ٣٢٥ـ ٣٢٦).

يتسع مجال الإرهاب من خلال التأكيد على خطورته وإفرازاته ليشمل تلك الأوضاع والأضرار الناجمة عنه عن طريق السلوك الأمني المضاد، ما يعطي الأولوية للقوة العسكرية والمجالس القضائية لمواجهة هذه الظاهرة الصعبة والمعقدة التي تعرفها المجتمعات الإنسانية على مستوى السلوك الفردي أو الجماعي التنظيمي. لكن الإرهاب هو عمل شنيع ومشين متولد عن مجموعة من العوامل الأساسية التي فجرته، خاصة بعد انتهاء الحرب

الباردة في كثير من المجتمعات، وأنه كثيرًا ما ينم عن استعمال العنف ـ بأشكاله المادية وغير المادية ـ للتأثير به على الأفراد أو الجماعات أو الحكومات؛ لذ جاء الإرهاب نتيجة التعبير عن إيجاد مناخ من الاضطراب على الأمن؛ بهدف التأثير في القيم أو الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية السائدة التي تم التوافق عليها في الدولة، والتي تمثل مصلحة قومية للوطن (Niva, 2001.p13). وهناك من يعرفه بأنه: «غضب ويأس يقود إلى رؤية أنه لا بديل عن العنف» (بوس، ٢٠٠٩م، ص ١٩٧ـ ١٩٨).

٧. ٢. ١ الإرهاب وأمن الخليج

ما الإرهاب؟ وهل هو واحد أم متعدد الأوجه وفي جميع المجتمعات أم يختلف من حيث المصدر وأدوات مكافحته؟ لكن السوال المطروح بشدة هو: لماذا تزامنت ظاهرة الإرهاب مع العولمة وبداية الإرهاصات الأولى لما بعد الدولة الوطنية؟ هل هو خلل داخلي أم ضعف خارجي أم كلاهما معا؟ بحيث جاء الكل ليعبر عن تيار حديث يهدف بالدرجة الأولى إلى إعطاء دفع جديد للمجتمعات بدلًا من الدول؟ أي بمعنى آخر أنه تغليب الأولى على الثانية. أين الجوانب الإيجابية في المعادلة الكونية؛ كونها تقوم على التاريخ والحضارة والدين والأخلاق والسياسة والقانون والاقتصاد والتربية والعلوم والفنون؟ لا شيء يؤكد ذلك؛ كون أن الإرهاب يشكل في حد ذاته أحد الأساليب التقنية التي جاءت بهدف تقويض ما كان معتادًا عليه عن طريق تغييره بحسب المعطيات الجديدة من داخل المجتمعات بدلًا من عمل الدول بهدف توسيعه لرقعة الاختلال والاختراق للخارطة العالمية كأحد الوجوه لهيمنة جديدة في ظل انتشار الفوضى والأزمات وغياب الأمل وانسداد الأفق. «وبالنظر إلى أحداث القرن العشرين، أن يسوَّق ويسوَّغ الإرهاب

كفيصل بين الخير والشر أو كبعد تفاضلي بين الحضارة والتوحش، أو كقيمة بين الحرية وأعدائها؛ إنه يبقى يمثل إفرازًا لصراعات اخترقت الزمن المعاصر وواكبت توسع الإمبراطورية الأمريكية التي هندسها الرئيس آيزنهاور في وقته لتكتمل القوة المهيمنة بحيث لا تريد منافسًا ولا منازعًا. إن الإرهاب جزء وطرف في هذه المعادلة المعقدة، تحول إلى عناوينها البارزة اليوم، به تصاغ الإصلاحات وتبرز الحروب وتقوم الديانات وتحاصر الهويات، وتمرر الصفقات، وتفرغ القارات، وتنسج التحالفات، وتهان الكرامات»(الطيبي، ٢٠٠٨م، ص ١٥).

إن تنامي ظاهرة الإرهاب سواء أكان في داخل أم خارج الدول ومدى تأثيراته على أمنها واستقرارها، خاصة الإرهاب القادم من القرن الإفريقي صوب منطقة الخليج يكمن في بعض النقاط التالية:

أ ـ وجود احتمال كبير حول تحول الصومال إلى ملاذ آمن للإسلاميين المتشددين في ظل استمرار حالة الصراع على السلطة وانسحاب القوات الإثيوبية وإعلان حركة الشباب الصومالية الإسلامية المتمردة ـ تسيطر على معظم الصومال ما عدا العاصمة مقديشو ـ بعد تسلم السلطة في ديسمبر ٢٠٠٨م، إقامة إمارة إسلامية يمكن أن يهيئ ظروفًا مواتية لمزيد من الأنشطة الإرهابية. ولقد أشار كثير من التقارير إلى أن بعض زعماء حركة الشباب في الصومال تدربوا في أفغانستان، بما يؤكد أن بلدان القرن الإفريقي تمثل جزءًا فاعلًا من شبكة تنظيم القاعدة الذي يشكل خطرًا عالي الاحتمال على منطقة الخليج، ولا سيما أن شبكة تنظيم نشاط القاعدة منتشرة خارج منطقة القرن الإفريقي. ففي عام ٢٠٠٥م، أدرجت وزارة الداخلية السعودية أسماء أربعة شباب أفارقة من تشاد وموريتانيا

في قائمة الإرهابيين المطلوبين العاملين في الخارج ويهددون بشكل جدي أمنها القومي.

ب ـ إن وجود تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية الذي قام بعمليات إرهابية في كل من اليمن والسعودية (وهي الدول القريبة جغرافيًّا من منطقة القرن الإفريقي)، يثير القلق حول إمكانية وجود ارتباطات تنظيمية ولوجستية للقاعدة بين إفريقيا ومنطقة الخليج، لقد تم تأكيد هذه الروابط من تصريح أحد قادة القاعدة في جزيرة العرب ـ وهو أبو أسامة، عضو المجلس العسكري للقاعدة وقائد ألوية اليمن ـ الذي نشرته صحيفة الوسط اليمنية، وأن أكثر من ٢٠٠ شاب من أرض اليمن كانوا أعضاء في القاعدة في أفغانستان والعراق والصومال في عام ٢٠٠٨م. (بن محمد آل الرشيد، ٢٠١١ـ ٢٠١٢م، ص ٥٣).

وإذا كانت بعض الأوساط الإفريقية لها أيادٍ طولى في العمليات الإرهابية في كل من الصومال وإرتريا ومدى تداعياتها على الأمن الخليجي انطلاقًا من القرن الإفريقي وامتداداته الجغرافية في جنوب الجزيرة العربية ، حيث لا يفصل بينهما، إلا البحر الأحمر، وباب المندب وبحر العرب. ولعل ما يجري في اليمن له علاقة وطيدة ومباشرة بما سيجري عليه الحال في المملكة العربية السعودية التي تشكل القلب النابض لدول مجلس التعاون الخليجي. ومن هذا المنطلق، يواصل الامتداد الإرهابي إلى الجزيرة العربية عن طريق اليمن بعد انتهاء حرب الخليج الثانية والمتزامنة مع احتلال العراق إلى فتح جبهة جديدة من أجل إدخال منطقة الخليج العربية في زعزعة أمنية جديدة. كما أصبح هنالك تنسيق كبير بين عناصر يمنية وتنظيم القاعدة؛ لتطوير النشاط الإرهابي في منطقة الخليج ككل، خاصة داخل المملكة العربية السعودية.

وقد ساعد على ذلك المناخ الذي ساد عقب الحرب الأمريكية على العراق واحتلاله في عام ٢٠٠٣م، وضعف الحكومات العربية عن التصدي للصلف الأمريكي ومنع وقوع مأساة عربية. لقد كان سقوط بغداد عام ٢٠٠٣م، مأسويًّا وقاسيًا إلى المستوى الذي ساعد على التجنيد بدعوى قتال الأمريكيين في العراق (بن محمد آل الرشيد، المرجع نفسه، ص٥٥) أي أن احتلال العراق قد أسهم في تأجيج حمى الإرهاب.

هذا ما تمخض عنه واقع أمني ضعيف المستوى إلى درجة عمت فيها المواجهات في كل المدن اليمنية حالة من النفور القصوى ضد القوات الأمريكية. لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: ما المصادر الأولى للتهديد الإرهابي؟ هل الأمر يعود إلى طبيعة الفرد أم إلى فشل السياسة العامة أم إلى كليهما معًا؟ لذا يعزى كثير منها إلى ربط الفقر بالمنحى الاقتصادي أحيانًا، وبغياب الثقافة السياسية أحيانًا أخرى، وذلك نتيجة تطاول السياسة الدولية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة. هذا ما انعكس سلبًا بصورة ملية على أمن الأفراد ذاتهم خاصة الذين تفاعلوا معها بحجة ردها والوقوف ضدها في ظل غياب وسائل الحوار والانتقال السلمي للسلطة ما يضبط علاقة المسئول بالمسئول عنه. أي بمعنى آخر دون أن تتحول إلى بيئة تعمها الفوضى عن طريق الإرهاب كنتيجة حتمية لهذا الانسداد في الأفق. وقد ساعدت حالة الفقر والتخلف التعليمي ووجود قطاع كبير من الناس تحت خط الفقر أو يعانون من صعوبات اقتصادية سواء أكان في اليمن أم في دول القرن الإفريقي؛ على تشكل المناخ المناسب لنمو الإرهاب وتجنيد عدد كبير من المقاتلين (بن محمد آل الرشيد، المرجـع نفسه، ص ٥٧).

ولعل تنامي ظاهرة الإرهاب في المناطق المحاذية لدول الخليج العربية عن طريق القرن الإفريقي وما يمزقه من صراعات داخلية؛ متمثلة في

الحروب الأهلية والطائفية والقبلية في كل من إثيوبيا، كينيا، إرتريا والسودان والتي تعد مناطق حساسة؛ كونها مطلة على اليمن بدءًا من حرب الوحدة في عام ١٩٩٤م وبداية الأزمة إلى غاية ٢٠١١م. «الحقيقة أن اتخاذ الاعتبارات الاقتصادية مصدرًا للتهديد الأمني هو مقاربة النظرية التبعية النقدية الجديدة في تحليل العلاقات الدولية، حيث إن عدم الاستقرار الأمني في مناطق العالم الثالث (منطقة القرن الإفريقي وجنوب شبه الجزيرة العربية مثلًا)، هو منبعث من الفشل الاقتصادي لهذه المجتمعات، حيث توجد قطاعات كبيرة من الناس خارج النجاح والرعاية الصحية والتعليم وتوفير المياه النظيفة وغيرها. وهي الحقيقة القائمة في كل من اليمن والصومال والسودان وإثيوبيا وإرتريا»(هائل سلام، ٢٠٠٩م، ص ٣٧١).

بيد أن الشق الاقتصادي له دور كبير في فبركة الإرهاب ما دامت كل الدراسات والمؤشرات الاقتصادية والسوسيولوجية تشير إلى ذلك؛ بهدف ضبط حالة السلم والاستقرار والتنمية التي من شأنها أن تعيد النظر في بناء السياسات العمومية، حيث لا يمكن أن تدخل المواجهة الميدانية في ظل غياب المعارضة السياسية الفعلية التي من شأنها أن تقوم على الحوار والتمثيل والمشاركة الفعلية. هذا ما انجر عنه وما زال جملة من الفوارق الاجتماعية التي لا تعد ولا تحصى بين الأغنياء والفقراء. لكن على ضوء هذه الفواعل الداخلية في ضبط الحالة الأمنية التي تسهم في تقويض الأمن والسلم الداخليين؛ فإن فشل أساليب الحوار وغياب التنمية الشاملة يدعو إلى عملية عدم الاعتناء بذلك على خلفية انعدام مجال التوعية والتعبئة والتنشئة للفرد النامي لكي يسهم بجدية في الحد من هذه التهديدات الداخلية التي هو سببها وضحيتها في الوقت نفسه. «إن هناك هوة واسعة بين الأغنياء والفقراء في نسبة الاستهلاك إذ أن ١٠ ٪ الأقل دخلًا يستهلكون ٣ ٪ من إجمالي الاستهلاك فقط، في حين

يستهلك ١٠ ٪ الأغنى من السكان حوالي٢٥ , ٩٪ من إجمالي الاستهلاك، كما أن نسبة الفقر في اليمن ما زالت من أعلى النسب في العالم، حيث يقدر عدد الفقراء في اليمن بنحو ٧ ملايين؛ بالإضافة إلى ذلك توجد فجوة كبيرة في الدخل بين الأغنياء والفقراء؛ إذ تشير مؤشرات أخرى إلى أن ٢٠ ٪ من السكان الأكثر ثراء يستحوذون على ٦٧ ٪ من الدخل القومي»(بن محمد آل الرشيد، المرجع السابق، ص٨٧).

إن تطور منطقة الخليج العربية أمنيًّا سواء أتعلق الأمر بالعراق أم باليمن يعد بمثابة الدعوة إلى تفكيك دول المنطقة من أجل إسقاطها في أتون الحروب الأهلية، خاصة العرقية والمذهبية والطائفية، كما يمكن القول إنه تم استغلال العراق لضربه من الداخل و مدِّ ذلك على بقية دول المنطقة وكأنها تعيش دورات متسلسلة، وأن يتم خضوعها لأجندة تفتيتية يصعب التغلب عليها بسهولة بحكم التوصل إلى اللعب على القواسم المشتركة المكونة لها في ظل غياب ما يوحدها جميعها بجعلها قوة إقليمية. أي بمعنى آخر أن جر القوات الأمريكية من أفغانستان إلى العراق يعد ضربة في العمق الإستراتيجي العربي؛ بهدف خلق اختلال في المنطقة وخلخلة أمنها القومي؛ يتم ذلك لصالح كل من إسرائيل وإيران للتمركز أكثر في المنطقة العربية؛ بهدف توسيع كل منهما أمنه القومي على حساب الأمن القومي العربي المخترق بكثرة. «بصفة عامة، تكمن مخاطر الانقسام الشيعي ـ السني داخل البيئة المحلية العراقية في امتداداتها الإقليمية بأن تذكي أو تحيي الانقسامات المذهبية داخل النسيج الاجتماعي لمنطقة الخليج بصفة خاصة، ومنطقة الشرق الأوسط بصفة عامة: في ظل تحفيزات البيئة الدولية المفتوحة على التدفق الإعلامي غير المحدود وتطور الاتصالات وسهولاتها عبر العالم (خاصة الإنترنت). إن

ما يزيد من مخاطر تأثير البيئة العراقية الممزقة مذهبيًّا على أمن منطقة الخليج، هو الطبيعة السوسيو ـ ثقافية والاجتماعية للمنطقة في حد ذاتها، حيث إنها منطقة ما زالت لم تتبلور فيها آليات التفاوض والحوار الذاتي بين مكونات هذه المجتمعات التي تساعد على تحويل التعدد المذهبي والقبلي إلى عناصر إيجابية وحالة صعبة تعمل باتجاه تحقيق التكامل الأمني والاقتصادي على حد سواء»(بن محمد آل الرشيد، المرجع السابق، ص ٨٥).

إن ظروف نشأة الدولة القُطرية العربية وحالتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية مرورًا بنهاية الحرب الباردة، واضمحلال الأيديولوجية الاشتراكية ـ الشيوعية، أصبح انتشار الليبرالية ونيوليبرالية عن طريق الولايات المتحدة الأمريكية في العالم الثالث عامة والوطن العربي خاصة لا مناص منه؛ لذا تفاجأت معظم الدول القُطرية العربية بحالة التغيير المرتقب نحو التحول الديمقراطي من أجل الإعلان عن سياسات إصلاحية وهيكلية وإدارية وقانونية تتفادى حالة الأمن القومي العربي، بل تنطلق منه تجاه ميادين وقطاعات أخرى تمس البناء والتقدم والتنمية. ومن هذا المنظور، أصبحت المنطقة العربية عامة ومنطقة الخليج خاصة تعيش هذا التحول المفرط في الداخل؛ نتيجة هذه العوامل الرئيسة في ظل غياب الحوار والتفاوض بين مكونات هذه المجتمعات المركبة بالرغم من قابليتها نحو التكامل (B. Zdass, 1970, p. 629-645). وذلك عن طريق تفعيل الأحزاب السياسية، وتعيين المنظمات الحقوقية وترشيد المجتمع المدني، تفاديًا للمخاطر الداخلية والتهديدات الخارجية؛ فضلًا عن الصراع المذهبي في اليمن الذي ينعكس بشكل سلبي على الأمن في منطقة الخليج العربية؛ نتيجة تفكك الشمال عن الجنوب أو بين الحوثيين الشيعة من جهة، والحكومة والقبائل الموالية للسنة من جهة أخرى.

كما أصبح الأمن في منطقة الخليج العربية يخضع إلى متغيرات دولية؛ بهدف إحكام السيطرة الإستراتيجية والاقتصادية عليها وبقدر ما يحتاج الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية إلى طاقة إضافية، بقدر ما يقابله شيء من الفوضى في البيئة المحلية العربية. لماذا تعتني إيران باليمن بالرغم من أنه بلد ضعيف وممزق تحت الانقسامات المذهبية والقومية؟ يعد اليمن بمثابة العمق الإستراتيجي للمملكة العربية السعودية، وأن الاعتناء به من قبل إيران يعد بمثابة فتيل الفتنة لما يدور حول المنطقة بالكامل، حيث إن إيران تراهن على اليمن من أجل تصدير ثورتها الإسلامية الشيعية من زاوية. أما المملكة العربية السعودية فترى في ذلك تهديدًا لأمنها القومي عن طريق المد الشيعي إليها عن طريق اليمن من زاوية أخرى. أي بمعنى آخر لقد وجدت إيران في اليمن ذي الأغلبية السنية منطقة رخوة يمكن التأثير فيها من أجل توسيع مشروعها الشيعي.«أما التهديد الأمني الآخر الذي يمثله الصراع المذهبي في اليمن بين السنة والشيعة، فهو إضعاف الحكومة المركزية بحيث يؤدي إلى انقسام اليمن إلى دولتين، واحدة في الشمال يسيطر عليها الشيعة، وأخرى في الجنوب تسيطر عليها القاعدة»(جيرين، المرجع السابق، ص٢٦).

٧. ٢ .٢ تداعيات التسلح الإيراني على أمن الخليج العربي

يندرج التموقع الإيراني في منطقة الخليج من خلال احتلال الجزر الإماراتية الثلاث وهي: «أبو موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى» خاصة بعدما أقدم شاه إيران على ضمها قبل يوم واحد من جلاء الوجود العسكري البريطاني في الخليج، الأمر الذي زاد من حدة أطماع إيران في البحرين بدءًا من عام ١٩٧٠م، ما سمح لها فعلًا بأن تؤدي دور الشرطي في المنطقة وبتوكيل أمريكي. ومن المرجح أن العلاقات الخليجية ـ الإيرانية لم تكن صراعية على

الدوام، بل كان يطغى عليها شيء من التعاون والتعامل في كثير من القضايا الإقليمية والدولية بحسب طبيعة الأخطار الخارجية التي كانت تمر بها المنطقة آنذاك.

وقد تزامن هذا مع التعاون من أجل رد المد الشيوعي والاكتساح القومي العربي الناصري، فضلًا عن التصدي لدور مصر في ثورة اليمن. لكن هذا التوجه كانت ترعاه الولايات المتحدة الأمريكية بحسب مصالحها وأهدافها من خلال إستراتيجيتها التي كانت تقيمها في المنطقة، ما انعكس سلبًا على العلاقات الخليجية ـ الإيرانية، حيث نجد تحولها من الخلاف والتعاون في عهد الشاه إلى التوجس والعداء في زمن الثورة الإسلامية وقائدها الخميني.

ومن هذا المنطلق تحاول إيران البروز على شكل قوة إقليمية في المنطقة عن طريق تصدير ثورتها الإسلامية من خلال العداء الموجه إلى النظم الملكية في الخليج وسعيها للإطاحة بها؛ فضلًا عن أن الدول الإسلامية بالنسبة إليها ينبغي أن تخضع إلى سيادة إسلامية كما ينبغي أن تخضع لها جل البقاع المقدسة، وذلك من خلال ما يثيره الحجاج الإيرانيون كل سنة في موسم الحج. لكن الإشكال القائم حول إيران هو رفضها التخلي عن الجزر الإماراتية المحتلة وكذا البحرين من خلال دعاواها إما إلى الوحدة الإسلامية من جهة، أو الإصرار بتسمية الخليج بـ«الفارسي» من جهة أخرى. ولعل هذا الصراع الإقليمي بين إيران ودول الخليج خاصة المملكة العربية السعودية يتمحور أصلًا وأساسًا حول طبيعة الصراع المذهبي السني ـ الشيعي الذي لم يحسم فقهيًّا لكي يأخذ منعرجًا سياسيًّا ومن ثم يتحول إلى فضاء جيو سياسي متكامل من خلال تزعم قيادة المنطقة. وذلك بدخول قوى إقليمية ودولية من أجل تغذيته لصالحها دون الوقوف على مصادر الخلاف بالتخلي عنها حتى تعطي القوى الإسلامية صورة حية عن العالم الإسلامي بإنهاء صراعاته

وخلافاته من الداخل، أمام ما تمر به دول العالم من صراعات ونزاعات. بيد أن هذا الخلاف كرسته الحرب العراقية ـ الإيرانية لمدة ثماني سنوات وقفت فيها كل من العربية السعودية والكويت إلى جانب العراق وراح ضحيتها آلاف الضحايا؛ فضلًا عن الخسائر المادية.

ومن هنا تعثر مسار العلاقات الخليجية ـ الإيرانية عن طريق تولي تيار المتشددين الحكم في إيران، ومما زاد من شدة العداء؛ تأسيس مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١م الذي اعتبرته إيران تهديدًا مباشرًا لوجودها الإقليمي في المنطقة عن طريق التعامل مع القيادة الأمريكية. ومن ثم تحول العداء بين واشنطن وطهران بسبب الثورة الإسلامية من حليف إلى مهدد لمصالحها في المنطقة.

إن وجود إيران بجوار دول كالعراق، واليمن، وسوريا ولبنان ينبئ بعدم استقرار المنطقة وغياب أمنها في ظل البحث عن موقف سياسي موحد يدعو دول الجوار إلى بناء عقد سياسي ـ أمني جدير بهذا المستوى. يكمن ذلك في رصد هذه التحولات في المنطقة وتداعياتها نظرًا لأهميتها القصوى من أجل التوصل إلى «أمن تعاوني مشترك»، بدلًا من الأمن الإستراتيجي الذي يقوم على الحسابات التكتيكية أو يتخطاها عن طريق ردود الأفعال العسكرية بعيدًا عن حرب خليج ثالثة ورابعة وخامسة...إلخ. الأمر الذي يسترعي اهتمام الجماعات الدينية المتطرفة على اختلاف توجهاتها بالقيام بدور الدولة القُطرية العربية العاجزة عن رد العدوان وإيقاف التدخل الأجنبي ما يقوِّض من دعائم السلم ولا يبني جسور الحوار بين الدول الإقليمية. ذلك ما تبحث عنه النوايا الأمريكية الخفية؛ بهدف جر المنطقة العربية عامة والخليجية خاصة إلى مسلسل التدهور والتآكل والتناحر الداخلي حتى تزيد من إحكام السيطرة عليها خارجيًّا. كما لا يتأتى أمن المنطقة العربية

إلا بإقصاء الدور الأجنبي مع كيفية التعامل معه كشريك وليس كمخترق أو كمغتصب وعلى قدم وساق من المساواة ما يعيد الاعتبار ويضمن الأمن ويرسي الاستقرار ويبني التنمية..

هل انتقل الصراع العربي ـ الإسرائيلي إلى الواجهة بين العرب وإيران؟ أي بين السني والشيعي، أو بين العربي والفارسي. إن تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة هو الذي قلل من حدة صراع الأولى وغذّى في المقابل الصراع الثاني بهدف الحصول على النفط أكثر. ما الغاية من ذلك؟ تراهن الدراسات الإستراتيجية الشرق أوسطية على أن منطقة الخليج العربي ستأخذ مسارات جديدة لا بإشغال الرأي العام بها فحسب، بل في نقل عدوى الصراع على أشده بين المكونات الثقافية والدينية للحضارة الإسلامية مع مطلع العقدين الأول والثاني من القرن الحادي والعشرين. لكن المشروع النووي الإيراني يحمل في طياته شيئًا من الاكتساح لهذا الحضور في المنطقة العربية عامة، ومنطقة الخليج خاصة من خلال ذلك الدعم الذي تتلقاه القضية الفلسطينية عن طريق الفصائل المسلحة في كل من فلسطين ولبنان بعدما تخلى عنها القادة العرب، لكي تصبح حينئذ قضية داخلية بين قادتها السياسيين وإسرائيل. الأمر الذي جعلها تستقطب قلوب الشباب وتسترعي ساحة القتال على جبهات متعددة قي كل من العراق وسوريا واليمن ولبنان.. وعلى ضوء هذه المعطيات تزامن الملف النووي على خلفية تطوير مشروعه ليحمل أبعادًا كبيرة من الزاوية الأمنية. كما أصبح يشكل هاجس خوف للقادة الإسرائيليين الذين يرون في ذلك توازنًا للردع لهم كونه يحمل دون شك إسقاطات أخرى على مسار السلام في الشرق الأوسط. لذلك جاءت الآراء متضاربة والتصورات متباينة على أساس أن إيران تشكل خطرًا محدقًا في ظل ما يشاع ضدها في الأوساط الأكاديمية والعلمية والجامعية المناوئة

لكل ما هو عربي إسلامي (إسلاموفوبيا) في تحصيله على التكنولوجيا وما يحمله من أخطار مهددة للمصالح الإستراتيجية الغربية في المنطقة. «ويمكن تقسيم وجهات النظر الحالية الخاصة بإيران إلى قسمين كبيرين. أولهما، يضم النقاد الذين يؤكدون محاولة إيران تطوير قدراتها لإنتاج الأسلحة النووية؛ وهو موضوع كثيرًا ما يطرح للمناقشة، كما يؤكدون على اعتماد إيران على الإرهاب من حين لآخر؛ لدعم طموحاتها السياسية: الإقليمية والدولية، وسلوكها العدواني تجاه جيرانها العرب من ناحية الجنوب والغرب، كما يتضح من استيلائها على الجزر الإماراتية الثلاث (أبو موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى)، ومعارضتها جهود السلام العربي ـ الإسرائيلي، وفتواها التي أثارت استياءً واسعًا، والخاصة بإهدار دم الكاتب سلمان رشدي» (جيرين، المرجع نفسه، ص٢٧ـ ٢٩).

لذا جاء النقد لاذعًا تحت حجة استخدام إيران للسلاح النووي ما دام يشكل تهديدًا مباشرًا للغرب في المنطقة العربية تجاه إسرائيل التي ترى في ذلك مساسًا بأمنها القومي؛ لذلك عارض الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية السياسة الخارجية الإيرانية؛ كونها تقف وراء تدعيم «الإرهاب العالمي» من خلال استيلائها على مقر السفارة الأمريكية في طهران، وكذلك تدعيمها لبعض الفصائل المسلحة التي تحاول عن طريق الإرهاب قلب الأوضاع الأمنية بحسب المؤلف نفسه كأحد الوجوه للسياسة الخارجية الإيرانية؛ إلا أنه كثيرًا ما يتم عن طريق السياسة الخارجية الأمريكية تغطية أعمال وتدخلات القوات الإسرائيلية في الشأن العربي مقابل إعلان حملة ضد إيران قصد تأليب الرأي العام عليها، وذلك على أساس أنها تشكل عدوًا جديدًا لا يمكن أن يدخل الواجهة الدولية ومن ورائه العرب والمسلمون،كما علينا في هذا الطرح تتبع المواقف الأمريكية من وراء ذلك؛ كونها حملات تشن

من حين لآخر من أجل دس السم في العسل للتغطية على إسرائيل من زاوية، والدعوة بالقول بأن إيران هي العدو المقبل في الشرق الأوسط، خاصة وتجاه العالم الحر عامة من زاوية أخرى. لكن هنالك سؤال جوهري يطرح نفسه بإلحاح وما يتفرع عنه من أسئلة فرعية هو: لماذا تحاول السياسة الإيرانية أن تكون قوة إقليمية بلعب مثل هذه الأوراق؟ إلى أي مدى يمكن لإيران أن تكون قوة إقليمية في ظل هذه التداعيات الأمنية والسياسية والإستراتيجية؟ ما حدود هذا المسار الجديد في خارطة الشرق الأوسط الجديد؟

وبالرغم من وجود معارضة جادة في الداخل والخارج؛ فإن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تحاول تلافي ذلك بالبحث عن مصادر قوتها انطلاقًا من الداخل تجاه الخارج، ما يجعلها تدخل في صراع مع إسرائيل بدءًا من الملف النووي ضد دول الخليج تحديدًا. ولعل هنالك تهديدًا مبالغًا فيه من قبل إسرائيل لتحجب النظرة عليها بادخال إيران حقل المواجهة مع الغرب تجاه العرب؛ بهدف إدخال الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق نشر قواتها العسكرية في الخليج العربي؛ لذا لا ترغب إيران في التراجع عن موقفها المحوري في ميزان القوى إقليميًّا، الأمر الذي أصبح يؤجج من مواقف الدول الثلاث (الولايات المتحدة الأمريكية، إسرائيل وإيران) على تقاسم النفوذ والولاءات من خلال إحكام القبضة الفولاذية في هذا الاتجاه. كما «إن الخوف من نوايا الولايات المتحدة الأمريكية هو خوف حقيقي يظهره الدور الذي تؤديه إيران بالتأثير في السياسة الخارجية الأمريكية، فقد روجت الحكومة الإيرانية موقفًا مناهضًا للولايات المتحدة الأمريكية، ترسّخ في أذهان الشعب الإيراني في شتى أنحاء البلاد. والمعروف أن السياسة الأمريكية القائمة على مبدإ « الاحتواء المزدوج» في الخليج، تمنع الجمهورية الإسلامية الإيرانية بصورة رسمية من القيام بأي دور إقليمي يحتذى به. ومع ذلك

فإن الوجود العسكري الأمريكي في الخليج الخارج عن حدود السيطرة، لا يختلف من وجهة نظر إيران عن واقع الحرب الباردة الذي شهدته كوبا ـ من قبل ـ عندما كان يدعمها الاتحاد السوفياتي السابق، بينما لا تبعد عن حدود الولايات المتحدة أكثر من تسعين ميلًا» (جيرين، المرجع السابق، ص٣٠).

الجدول رقم (١٤) يبين الوجود العسكري الأمريكي في المناطق المحيطة بمنطقة الخليج

المكان	القوات الجوية	القوات البحرية	الجيش	الإجمالي
قاعدة ديجورسيا	ـ	٩٠٠	ـ	٩٠٠
اليونان	٦٠٠٠	٢٠٠	٥٠	٦٢٥٠
إيطاليا	٣٤٠٠	٦٠٠٠	٣٥٠٠	١٢٩٠٠
البرتغال	٢٢٠٠	٤١٠	ـ	٢٦١٠
إسبانيا	٥٠٠	٣٤٠٠	ـ	٣٩٠٠

المصدر: عامر مصباح، العلاقات الأمريكية ـ السعودية في عصر التحولات،الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،٢٠٠٨م)، ص٢٥٠.

يشكل الحضور الغربي ـ على ضوء الجدول أعلاه ـ وعلى رأسه الأمريكي بالدرجة الأولى إحدى النقاط الأساسية في ضبط تلك الإستراتيجية التي تقوم على حفظ التوازن الإقليمي والدولي بالنسبة لانتشار القوات العسكرية الأجنبية بالقرب أو بالبعد من المنطقة العربية. فهي كلها قواعد عسكرية مردها إلى تلك العلاقات التي تسعى من ورائها واشنطن إلى تعزيز مواقعها الإستراتيجية من أجل مراقبة منطقة الخليج تحديدًا. هذا ما يعطيها القوة على الاندفاع أكثر في ظل البحث عن الطاقة من جهة، وتنامي ظاهرة الإرهاب بموازاة ذلك من جهة أخرى.

ومن أجل شل حركة الملف الإيـراني، تدخل السياسة الخارجية الأمريكية حقل المواجهة الفعلية ولو سياسيًّا من أجل تضييق الخناق على الحكومة الإيرانية بتخصيص حوالي ١٨ مليون دولار لميزانية الاستخبارات الأمريكية؛ بهدف زعزعة أمن واستقرار الحكومة الإيرانية (المرجع نفسه)؛ فضلًا عن مقاطعة تامة للاقتصاد الإيراني، بهدف التأثير عليه عن طريق قلب الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بطهران. يتزامن ذلك مع الدعوة إلى تجميد الأرصدة الإيرانية في الولايات المتحدة الأمريكية وتوجيه الدعاوى إلى حلفاء هذه الأخيرة في العالم لإيقاف معاملاتهم الاقتصادية والتجارية مع إيران.

ولتكسير العزلة التي واجهتها إيران في المنطقة لجأت إلى البحث عن دعم من النواحي الشمالية والشرقية والغربية لوجودها الجغرافي بدءًا من تركيا وباكستان وجمهوريات آسيا الصغرى الواقعة في شمال بحر قزوين؛ بالإضافة إلى توجهها نحو الشمال باتجاه أوكرانيا وتركمنستان لتعميق أمنها القومي مقابل القلق والخوف الذي يعتريها من جيرانها العرب. هل هو هروب من الموقف أم حل للأزمة على الشاكلة الإيرانية؟ تسعى إيران من أجل فك الحصار عليها متجهة نحو جيرانها بالتعاون في المنطقة خاصة مع روسيا وتركمنستان وكازاخستان وأذربيجان نتيجة التوصل إلى إنشاء اتفاقات ومعاهدات مع دول الجوار من دون العرب لإبراز موقفها المحايد والمغاير للسياسة الأمريكية في المنطقة. تحاول إيران اختراق السياسة الأمريكية الخارجية عن طريق عقد قمة ضخمة للنفط (١٢٠ شركة أجنبية غير أمريكية) للاستثمار في النفط الإيراني؛ بهدف تفعيل التعاون ما يقلل من الحظر المفروض عليها بمعية رجال الأعمال الأمريكيين؛ لكن الاكتساح يفوق ذلك عن طريق منافسيهم من الأوربيين.

لكن الولايات المتحدة الأمريكية لا تحبذ أن تدخل حربًا مباشرة مع إيران؛ كونها تغطي على إسرائيل هيمنتها في المنطقة العربية وهي تعمل جاهدة في هذه الحالة، كونها مجرد عامل تهديد فقط من خلال نشر الخوف والقلق والتوتر؛ بهدف تخفيض أسعار النفط الذي يراد له أن ينعكس سلبًا على شراء الأسلحة وتقليص الحس العسكري والأمني لدى إيران. وبالرغم من الضغوطات الدولية المتوالية التي مورست ضد إيران؛ بهدف إضعاف مشروعها النووي الناشىء، فإن كلًّا من روسيا والصين لم تدخرا أي جهد في بناء أي موقف تجاه ذلك (Pollack, 1994).. ومن هنا اتخذ الملف النووي الإيراني أبعادًا جيوإستراتيجية تمس الأمن القومي، بل تتعداه في نشوئها كقوة يراد لها السيطرة ما دامت أنها تريد أن تعوض ما خسرته القوة العراقية مقابل التهديد المباشر الذي مثلته أمام إسرائيل. الأمر الذي جعل من إيران أن تتقوى لتصبح عاملًا مهددًا لدى البعض، وعاملًا موازيًا للعنف والردع في منطقة الشرق الأوسط لدى البعض الآخر.

وعلى هذا الأساس، تبقى الصورة الأمنية قاتمة إلى حد بعيد في ظل صراع الأطراف المحاذية لدول مجلس التعاون الخليجي كإسرائيل أو إيران أو تركيا، وأن إيران وبالرغم مما قيل عنها، فإن لديها طموحًا إقليميًّا حادًّا وجادًّا؛ كونه لا يرضخ إلى العراقيل والاختراقات التي تقام في حقه على أن تأخذ دول الخليج هذا الطرح بجدية من أجل إنشاء قوة مضادة من دون اللجوء إلى الولايات المتحدة الأمريكية؛ لأن هذه الأخيرة تحاول أن تؤدي دور الوسيط ولربما تهدف من وراء ذلك إلى تمرير موقفها لصالح إسرائيل التي تدعو إلى ضرب المفاعل النووي الإيراني من دون أن تجرؤ عليه مثلما فعلت مع المفاعل النووي العراقي. وبالرغم من استبعاد الملاحظين والمراقبين والمحللين الدوليين مقدرة إيران السيطرة الكاملة إقليميًّا على المنطقة؛ كونها ما زالت

لم تتحول بعد إلى قوة فعلية لها كامل المعايير الدولية المتعارف عليها؛ فإنها تريد في المقابل أن تتخلص من القيود المضروبة عليها عن طريق العوائق التي تعتري تقدمها ولو بالتدخل الإستراتيجي في المنطقة العربية كعامل قوة لديها. وذلك من أجل فك الحصار المضروب عليها وإظهار أن لها إستراتيجية تقوم عليها سياستها الخارجية بحكم أن الخاسر الأول في المعادلة بالدرجة الأولى هو المنطقة العربية التي يضاف إليها هذا التمظهر الجديد في ميزان القوة عن طريق إيران على أن تبقى أرضًا خصبة ومهددة؛ فضلًا عن موقف إسرائيل تجاهها ومراقبة الولايات المتحدة الأمريكية لها.

وتجدر الإشارة إلى أن شاه إيران كانت له أطماع توسعية، خاصة بعد ما تم الاستلاء على الجزر الإماراتية ولاسيما بعد مطالبته بضم البحرين وسعيه حينها لامتلاك السلاح النووي؛ بهدف تعزيز هذا الدور. «وكذلك الحال مع إيران الإسلامية التي حاولت لعب هذا الدور مع الجمهورية الإسلامية المحورية في الخارطة؛ بهدف تصدير ثورتها الإسلامية إلى بقية دول المنطقة بالاستناد إلى بناء قوة عسكرية ضخمة لم تفلح الحرب الإيرانية العراقية طيلة ثماني سنوات من إضعافها، حيث تواصل إيران جهودها العسكرية من خلال السعي للحصول على السلاح النووي الذي يضمن لها بالطبع قدرة هائلة تساعد على تحقيق أهداف المصلحة القومية الإيرانية ولو على حساب المنطقة ككل»(المجالي، ٢٠١٢م، ص٢٥-٢٦).

وقد يذهب البعض إلى القول بأن الولايات المتحدة الأمريكية استطاعت حماية مصالحها عن طريق تشجيعها لشاه إيران أو الثورة الإسلامية بقيادة آية الله الخميني بعد الانقلاب علي الشاه أو مع المملكة العربية السعودية مقابل استخراج النفط وتخفيض أسعاره. كما لجأت إلى إيجاد سباق التسلح عن طريق إغراق المنطقة بالسلاح. هذا ما سمح لها فعلًا بأداء دور الحكم

فيها مـن ناحيـة، وأداء ما يؤهلها إلى تقويـة نفوذها أكثر عـن طريق نشـر قواعدهـا العسكرية من ناحية أخـرى، وأن سياسة التسابق نحـو التسلح Armement Race كثيرًا ما يدفع تكلفتها كل من إيران والمملكة العربية السعودية بزيادة حدة التصدع بينهما سواء أكان عن طريق طموحات السياسة للأولى أم عن طريق القدرة المالية التي تتوافر عليها الثانية، ما سيزيد من حدة التنافس الإستراتيجي بينهما على التصعيد بين المحورين الشيعي ـ السني من زاوية، وإفراغ المنطقة من كل معطى إستراتيجي وأمني لصالح إسرائيل من زاوية أخرى.

إن تصعيد عملية سباق التسلح في منطقة الخليج العربية يعد مفتاحًا أساسيًّا في ضرب أمنها القومي، بحكم أن التوصل إلى بناء معادلة يقتضي التوازن بين عناصرها المتمثلة فيما يلي: النفط + أمن إقليمي = استقرار الدول أو النفط + غياب الأمن (سباق التسلح) = إرهاب الجماعات المتطرفة أو التدخل الأجنبي.

تنطلق هذه العملية من داخلها وليس من خارجها أولًا، الأمر الذي يستبعد تدخل الآخر ثانيًا. ولعل حاجات الاقتصاد العالمي إلى النفط تعد المدخل الرئيس من هذا الباب لضرب أمن واستقرار منطقة الخليج العربية، بحجة أنها تحتوي على مخزون نفط عالمي يسترعي انتهاكه بطرق مختلفة حتى لا يؤثر سلبًا على مداخيل الدول الغربية أمام تصريف صناعتها العسكرية على شكل مقايضة سلعية. «الأمر الذي وفر للدول الغربية وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا فرصة الفوز بعقود تسليح وإنشاء وتجهيز بمبالغ طائلة لا يزال إنجاز معظمها بحاجة إلى عدة سنوات على أقل تقدير، وقد كان للحرب العراقية ـ الإيرانية دور كبير في تصعيد سباق التسلح»(المجالي، المرجع نفسه، ص٥٧). يتجدد مستوى دول الخليج

العربية من خلال تجربتها وخبرتها تجاه الاستقلال، فضلًا عن طابعها الخاص في بناء قوتها الدفاعية العسكرية عن طريق تحولاتها على الأرض، خاصة القيام بدورها منفردة تجاه العملاق الإيراني سواء تعلق الأمر عن طريق الخبرات التقنية والفنية والعلمية أو الكفايات العسكرية القتالية والعملياتية التي تستدعي بناء الخطط وقيادة الإستراتيجيات.

إن كمية السلاح المستوردة بدءًا من الحرب العراقية ـ الإيرانية منذ سبتمبر / أيلول ١٩٨٠م من قبل المملكة العربية السعودية (خمس طائرات من طراز أواكس للإنذار المبكر) وثماني طائرات نموذج صهريج لتمويلها بالوقود جوًّا، فضلًا عن دعمها بقطع غيار ومعدات للدعم لمدة ثلاثة أعوام بحيث تقدر قيمة الصفقة بحوالي ٨٥ مليار دولار منها ٥٨ مليارًا قيمة الطائرات الصهريج والتجهيزات الأخرى بعد استلامها في يونيو / حزيران ١٩٨٦م (المرجع نفسه، ص٥٩ ـ٦٠). لكن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هو: هل الدول الإقليمية لها القناعة التامة في الدخول فعلًا في صراع مفتوح فيما بينها وإلى متى؟ أي بمعنى آخر لصالح من تتدخل هذه القوى الإقليمية حتى تتمكن من التخلص من تدخل القوى الدولية مقابل معالجة مشكلاتها أيًّا كانت بالطرق السلمية فيما بينها؟ لأن سباق التسلح لا يعني شيئًا؛ كونه مجرد تهديد لكل القوى الإقليمية ذاتها وربما لصالح غيرها من القوى الدولية. هذه القوى الدولية نراها من وراء ذلك تخدم أجندتها الاقتصادية والجيوإستراتيجية والعسكرية، حيث إن هنالك حربًا إقليمية باردة، بل نفسية بالأساس من أجل احتواء الموقف لصالح الأطراف المغذّية للصراع ذاته. وإذا كانت دول الخليج مثلًا اقتنت إبان حرب الخليج الثانية معدات عسكرية بنفقة تفوق حوالي ٦٥ ضعفًا لما تنفقه إيران، أي بمقدار ٣٦,٩٪ وأن قيمة واردات دول المجلس بلغت ٨٠٦٠ مليون دولار مقابل

١٤٤٠ مليون دولار خلال الفترة الممتدة ما بين ١٩٩٨ـ ٢٠٠٢م (صحيفة الرياض ٢٠٠٦م)؛ فضلًا عن تزايد ظاهرة السباق نحو التسلح في كل دول الخليج بأحجام متفاوتة؛ نظرًا للتداعيات الأمنية والعسكرية المحيطة بطبيعة الوضع العام.

لكن السؤال الذي يمكن طرحه في هذا السياق هو: لماذا تتقدم إيران أكثر من اللازم؟ تريد طهران التفوق على أساس أنها راعية الشيعة من أجل البروز أكثر كقوة إقليمية في ظل تراجع السنة وعدم تحقيق نجاحات بالغة المستوى في ظل التداعيات الأمنية والإستراتيجية والعسكرية. يتفاعل ذلك مع تشجيع للتوجه الديني مقابل إغراق منطقة المشرق العربي عامة والخليج خاصة عن طريق الأقليات الشيعية؛ كونها تشكل أداة فاعلة لها من أجل اختراق الأمن القومي العربي. كما أن إيران في المقابل كانت ولا تزال مع الثورة الإسلامية إبان حكم الخميني من جهة، وعند مشروعها النووي بقيادة المرجعيات الدينية المتوافدة على ولاية الفقيه من جهة أخرى، تطمح إلى بلوغ مستوى من صناعة القوة الإيرانية، خاصة بعد انتهاء الحرب العراقية ـ الإيرانية: تفطن من الداخل أم انتقام للخارج؟ «وعندما انتهت الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٨م وتوفّي الإمام الخميني بعدها بقليل، بدا أن الأمور بين السنة والشيعة، وبين العرب والإيرانيين هدأت بعض الشيء؛ فالعراق تلقّى ضربة قاسية جدًّا على إثر مهاجمة الكويت؛ فالسيد الخامنئي (الذي خلف الخميني في منصب المرشد الأعلى للثورة، الولي الفقيه) والرئيسان رفسنجاني(٨ سنوات)، وخاتمي (٨ سنوات) اتجهوا جميعًا للعض على الجرح، وإعادة البناء والانفتاح على دول الجوار، وعلى العالم. وبذلت جهود كبيرة من جانب العرب والمسلمين الآخرين، ومن إيران، لتجاوز آثار وعقابيل النزاع الذي اتخذ وجوهًا عدة» (السيد، ٢٠١٤م، ص ٨٣ـ٨٤).

ويمكن القول إذن بأن تأويل ذلك يشكل بمثابة انتقام من الوضع الذي عرفته إيران من قبل جيرانها العرب على أن لا يتم تكرار ذلك مرة أخرى. أي بمعنى آخر توسيع نفوذها أكثر من أجل التوصل إلى قلب موازين القوى لصالحها تحت ذريعة المد الفارسي الذي يحمل وجهًا شيعيًّا من الزاوية الدينية، ووجوهًاأخرى إستراتيجية وتكنولوجية وأمنية وعلمية واقتصادية. كما تعلم إيران أنها ضعيفة بمفردها أمام العرب في ظل غياب مشروعها النووي الذي تحاول الضغط بموجبه؛ لذا فإن لجوءها إلى النووي يعتبر عامل أمان لها شأنها شأن إسرائيل ما دامت تشكل هذه الأخيرة كيانًا غريبًا في المنطقة، وأن تفوقها في التسلح النووي يشكل لها ضمانة في بيئة غير مستقرة وآخذة في الصراعات السياسية والطائفية والعرقية والدينية. إن تبني المشروع النووي في كلتا الحالتين سواء بالنسبة لإسرائيل أو إيران يتعلق الأمر بكونهما يريدان أن يكونا قوتين في المنطقة بدليل أن كلًّا منهما يلفه الخوف وعدم الأمن في منطقة تعد مجهولة وغامضة بالنسبة إليهما. كما أصبح السلاح النووي بمثابة الخط الدفاعي إن لم يكن الهجومي ضمانًا للسيادة الوطنية وحصنًا للقوة العسكرية الاستباقية. الأمر الذي جعل من تشجيع تنامي الحركات الدينية الشيعية كحزب الله والجهاد الإسلامي بدءًا من القضية الفلسطينية أحد مرتكزاتها الأساسية.

إن تقوية إيران في المنطقة العربية تزامنت مع محاولة العراق ضم الكويت وبداية التحالف الدولي ضده من أجل استعادتها إلى حظيرة الدول العربية، خاصة بعد مشاورة الإيرانيين من قبل الأمريكيين (السيد، المرجع نفسه، ص١١٠) قبل غزو العراق عن طريق المعارضة العراقية على رأسها أحمد شلبي؛ لكن تمادي سباق التسلح في منطقة الخليج العربي ينبئ عن ضعف الإستراتيجية الإقليمية ذاتها التي صنعت من ملاءة السياسة العسكرية من

دون أن تتحاشاها، انطلاقًا من معادلات التنمية الشاملة وأساليب الحوار سواء أتم التخلص من عقدة التصادم أم لا؟ لذا بات الأمر مقرونًا بالعنف والعنف السياسي المضاد في ظل غياب ما لا يصبو إليه كل من المنطق السياسي والبعد الإستراتيجي نحو ذلك. وذلك كأن تقرن إيران بإسرائيل، خاصة من قبل وزير دولة الإمارات العربية المتحدة وولي العهد في أبريل / نيسان ٢٠١٠م عندما قال : إن احتلال إيران للجزر الإماراتية (طنب الصغرى وطنب الكبر وأبي موسى) يساوي احتلال إسرائيل للأراضي العربية.

أين تتجلى القوة الإيرانية؟ هل لكونها تطمح في الحصول على المشروع النووي أم أنها ذات سياسة هادفة وطموحة في المنطقة؟ لا شيء يثبت ذلك في ظل عودة الإمبراطوريات القديمة إلى الحظيرة الدولية مثل الهند والصين وتركيا العثمانية وروسيا القيصرية...الخ. هذا ما دفع بالإمبراطورية الفارسية أن تطفو على السطح هي الأخرى بسبب قدرتها وطموحها للتأثير بدورها القومي في المنطقة، بينما نجد أن الدول العربية عامة ودول الخليج خاصة لم تقف حتى الآن أمام إسرائيل. وربما ساد هناك شيء من التوافق بينها على أساس المصالح المتبادلة كذلك. الأمر الذي جعل بعض الدول الإقليمية تبادر بالمثل على أساس الاختراق الأمني عن طريق التموقع الجغرافي أولًا، ثم السياسي ـ الديني ثانيًا، ما انجر عنه خلخلة واقع الأمن القومي العربي ثالثًا. وعلى هذا الأساس يمكن استخلاص النقاط المحورية التالية:

١ـ تأسيس وبناء موقع إقليمي بين الدول المجاورة، مثل: العراق، السعودية، وكذلك الجمهوريات الإسلامية في وسط آسيا، وكذلك الحال بالنسبة للقوى الإقليمية الأخرى مثل: تركيا، مصر، إسرائيل، وأخيرًا بناء حالة من المساواة والتوازن الإقليمي مع القوى النووية الإقليمية مثل: إسرائيل وباكستان والهند.

٢ـ تعزيز موقعها كمركز قوة إسلامي آسيوي، مقابل للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي.

٣ـ رغبة إيران في منافسة تركيا وروسيا بالتأثير على دول وسط آسيا وكذلك التحكم في أجندة عمل دول العالم الإسلامي، كما تعمل إيران جاهدة على التأثير في إستراتيجية الفلسطينيين وسياستهم تجاه القضية الفلسطينية(Ayelet,2003)

كما استطاعت إيران أن تستفيد من تقزم العراق، خاصة بعد حل الجيش العراقي ـ كونه يشكل قوة إقليمية معتبرة ـ من طرف بول بريمر؛ بهدف تفتيت التوازن الإقليمي لما تسعى إليه الإدارة الأمريكية من اتجاهات وتوجهات في سياستها الشرق أوسطية؛ تبعًا لمخططاتها في المنطقة. هذا ما جعل إيران تغتنم الفرصة السانحة أمامها من أجل تفعيل منشآتها العسكرية البرية والبحرية والجوية، خاصة تجاه بناء قوة صاروخية عالية على المستوى البعيد المدى، بحيث بلغت تكاليف التجهيزات الحربية إلى غاية ٢٠٠٦م حوالي ٦,٦ مليارات دولار بحسب المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية IISS. ومن هذا المنظور، تحاول إيران تخطي سقف قوة الردع أمام القوة الإقليمية التقليدية الأخرى تحسبًا لضبط المفاعل النووي (العسكري) بالطموح السياسي (الإستراتيجي) في المنطقة، وذلك لأن الترسانة العسكرية الإيرانية تقوم على تصنيع البنادق والأسلحة الخفيفة والمدرعات وناقلات الأشخاص، فضلًا عن تصنيعها دبابة ذو الفقار من قطع الدبابتين الأمريكيتين هما:M48 وM60. هذا إلى جانب صواريخ سيلك وروم الصينية.. ما يؤكد مدى طموحها، بل رؤيتها للتوسع الإقليمي على أن تتحرك نحو المنطقة؛ بهدف اتساع رقعة الذهاب والإياب فيها ومن دون رد فعل معاكس، كما تجدر الإشارة في هذا الخصوص، إلى أن تطوير القاعدة الصاروخية، يشمل

صواريخ «شهاب ١» (مداه ٢٨٥ـ ٣٣٠كلم)، و«شهاب ٢» (٥٠٠ـ٧٠٠ كلم) و«شهاب ٣»(١٠٠٠ـ ١٣٥٠ كلم) و«زلزال ٣» (١٥٠٠ كلم)، و«شهاب ٣ د»(أكثر من ١٥٠٠ كلم قادر على ضرب إسرائيل) و« شهاب ٤» (١٨٠٠ ـ ٢٠٠٠ كلم) و«شهاب ٥» (قد يصل مداه إلى ٤ آلاف كلم في مرحلته الثالثة) و«شهاب ٦» (قد يصل مداه إلى عشرة آلاف كلم) (المجالي، المرجع السابق، ص٧٠).

إن إيران تريد تطويق المنطقة العربية أمنيًّا، خاصة دول الخليج؛ نتيجة تطويرها للصواريخ البالستية كنتاج لما حصدته الحرب العراقية ـ الإيرانية، باعتبار أنها قد تنتقم من العراق ما دام محسوبًا على العرب من دون أن تتراجع مثلها مثل حالة العراق بعد حرب الخليج الثالثة، وذلك خوفًا من نقل العدوى إليها مقارنة بما شهده العراق يوميًّا من توترات سياسية وانفجارات دموية طيلة سنوات عدة منذ تنحية الرئيس السابق صدام حسين عن الحكم. الأمر الذي تراهن عليه إيران من أجل استرجاعه لصالحها من منظور الفائز أو الطامح إلى القوة في ظل الفوضى التي تعرفها البيئة الإقليمية. ولعل الجهود الإيرانية في هذا الخصوص كانت قد انطلقت منذ عام ١٩٩٢م، بتلقي حوالي ٥٠٠٠ دورة تدريبية عسكرية لطاقمها العسكري في كل من روسيا وكوريا الشمالية والصين ويوغسلافيا ورومانيا والهند والبرازيل، فضلًا عن تعاملها مع شركات صناعة الأسلحة في كل من روسيا والصين والهند.

ومن هذا المنظور، أصبحت إيران قادرة على تصميم وإنتاج الصواريخ Scoud B و Scoud C مع مطلع القرن الحادي والعشرين بمساعدة كل من الصين وكوريا الشمالية وروسيا، إلى جانب صواريخ شهاب ٣، وشهاب ٤ على غرار صواريخ نودونج No Dong الكورية الشمالية، وصواريخ و٤ـ٥٥ الروسية؛ بالإضافة إلى حوزتها على الصواريخ الصينية Wormsilk، وصواريخ

C-802 المضادة للسفن الحربية، وذلك بهدف تطوير ترسانتها العسكرية الدفاعية والهجومية على حد سواء. «من ناحية القوة البشرية العاملة، يتألف الجيش الإيراني من أربعة فيالق، تتضمن ١٢ فرقة منها أربعة فرق مدرعة، بالإضافة إلى وجود لواء من القوات الخاصة وفرقتان من المغاوير ولواء من القوات المجوقلة. إن هذه القوات مزودة بمعدات عسكرية كبيرة، تتمثل فيما يقارب ١٧٥٠ دبابة قتال رئيسة، ونحو ٧٢٠ مدرعة مقاتلة، و٦٥٠ ناقلة جند مدرعة، وأكثر من ٣٠٠ سلاح مدفعي ذاتي الحركة، وأكثر من ٢٠٠٠ مدفعية مقطورة، ونحو ٩٠٠ قاذفة صورايخ متعددة» (كوردزمان، ٢٠٠٨م، ص ٦٣ـ٦٤)؛ فضلا عن تجربة الجيش الإيراني وما خاضه من حرب ضد العراق، بل في مدى استعداده لدخول حرب أو حروب إقليمية أخرى عن طريق برامج التدريب والدورات الاستطلاعية والمناورات الكبرى التي يقوم بها في مياه الخليج وبحر العرب أو مضيق هرمز، أو البرية في محافظة أصفهان. كما يبلغ عدد القوات الجوية حوالي ٣٥ ألف جندي؛ وأن معظم سلاحها أمريكي منذ عهد الشاه وتم تطويره عن طريق بعض التعديلات التكنولوجية الجديدة وهي تمتاز بأسطولها الجوي، ما سمح لها بإنشاء تغيرات على النظم الفرعية، وكذا الجوانب الإلكترونية منها، خاصة تلك المستخدمة في الطائرات بعد تكييفها بالأسلحة الجديدة:؛ إلا أن قدرتها الجوية ما زالت ضعيفة بحسب الخبراء في هذا المجال أمام كل هجوم إسرائيلي أو أمريكي على منشآتها الجوية؛ لذا تطمح إيران باللجوء إلى روسيا شراء صفقة عسكرية، بهدف تطوير قاعدتها الجوية؛ إلا أن موسكو لم توافق عليها في البداية؛ كونها متريثة بعض الشيء من توقيع هذه الصفقة وهـذا بعد تسليمها لإيران حـوالي ٣٠٠ صاروخ مضاد للطائرات. الترسانة الجوية إجمالًا ضعيفة وهي غير قادرة على ردع أي عدوان أو اعتداء جـوي بالرغم

من وجود عدد لا بأس به من الذخيرة العسكرية، خاصة الطائرات المقاتلة التي بلغت حوالي ٢٦٠ طائرة مقاتلة مقابل ١٥ ألف جندي متخصص في الدفاع الجوي؛ فضلًا عن الدفاعات الجوية التي تشمل ١٥٠ راجمة صواريخ أرض ـ جو من نوع هوك المتطورة و٤٥ راجمة من نوع SA-2، وراجمات صينية و١٠ راجمات بعيدة المدى من نوع SA- 5.

إن العمق الإستراتيجي الإيراني يتشكل بدءًا من العراق ويتجلى في كيفية تطويق المناطق المحاذية لها من أجل تطوير ترسانتها العسكرية على أساس أنها تطمح إلى تشكيل قوة عسكرية إقليمية معتبرة خوفًا من الامتداد السني إليها؛ الأمر الذي جعلها تبحث عن سياسة ذات وزن متقدم في الرؤية والممارسة على ضوء ما تعرفه المنطقة العربية تحديدًا. كما يتجلى هذا التصور على الأرض بحكم تنافس القوى الإقليمية والدولية ذاتها على مسار المنطقة؛ بهدف تحقيق أهداف وغايات أمنية وإستراتيجية واقتصادية. ولعل إيران تسعى من هذا التوجه إلى ضبط حالة من الحروب الاستباقية أو الإعلان عن حروب الاستنزاف؛ لشل كل ضربة موجهة إليها مباشرة على أساس أنها قوة أو تطمح إلى ذلك. يبرز ذلك من خلال جمع المعلومات حول منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى أو مراقبة المسئولين الدينيين والسياسيين على التراب الإيراني. هذا ما سمح لها عن طريق التعامل بلملمة شؤونها الداخلية وظروفها الخارجية بما تطمح إليه من أن تكون قوة إقليمية لها وزنها الفاعل في المنطقة. أما مراقبتها للمياه الإقليمية في الخليج العربي أو في بحر العرب أو في البحر الأحمر؛ فإنه يتزامن مع إعدادها أسطولًا بحريًّا يضم حوالي ثلاث غواصات من طراز «كيلو» وحوالي ١٤٠ زورقًا قتاليًّا بما فيها ١١ زورقًا من طراز «كامان» Kaman، وكل واحد منها مجهز بما بين ٢ إلى ٤ من صواريخ«ساردين» Sardine من طراز CSS-N- 4/4 J-1. وتعمل هذه

الصواريخ بالوقود الجاف ، ويتراوح مداها ما بين ٤٢ و ٥٠ كلم، وتحمل ١٦٥ كلغ من الرؤوس الحربية ورادارًا. إن لهذه الزوارق مهام متعددة منها: إعاقة حركة ناقلات النفط وتهديد المنشآت البحرية بالإضافة إلى مهاجمة السفن الحربية (كوردزمان، المرجع نفسه، ص ٦٩ـ٧١).

كما يشكل الحرس الثوري أحد التشكيلات العسكرية الأساسية من حيث مهام الدفاع عن النظام السياسي ومركز قواه في القيادة في حالة اندلاع الحرب، وهو أول قوة في البلاد من حيث القوة البشرية والعتاد والقوة السياسية؛ بالإضافة إلى جملة من التجهيزات العسكرية كالسفن الحربية والغواصات ذات القدرة على مباغتة رادارات العدو تحت الماء إلى جانب طائرات الهليوكوبتر القادرة على إمدادات الجسور الجوية وقوات المظلات. هذا ما جعل الجيش الإيراني يمتلك تجهيزات عسكرية تسمح له بمواجهة الصواريخ الأجنبية الأخرى المدججة بأحدث التقنيات العسكرية الموجهة بأشعة الليزر. كما تجدر الإشارة إلى أن القوات الجوية الإيرانية لديها منذ نيسان / أبريل ٢٠٠٤م، أنظمة رصد جوية جد متطورة تسمح لها بكشف تحركات الأعداء سواء تعلق الأمر بالطائرة أو بالصاروخ وذلك على بعد ٣٠٠ كلم.

إن أول من لجأت إليه إيران في تطوير صناعتها الحربية هو روسيا؛ بهدف تطوير الأنظمة العسكرية بحيث تم استيرادها للدفاعات الجوية بدءًا من ديسمبر / كانون الأول ٢٠٠٥م عن طريق صفقة بيع الأسلحة من خلال تزويدها بعدد يقدر بـ ٣٠٠٠ نظام دفاع جوي من طراز منظومات تور سام ١ (Mi-Tor) بقيمة تقدر بمليار دولار. وفي هذا الخصوص، يمكن القول بأن الإيرانيين «قد بذلوا ما يقارب ١٢ مليار دولار لشراء كميات من السلاح والعتاد، خلال الفترة الممتدة من ١٩٩٦م وحتى ١٩٩٨م: من

روسيا الاتحادية بستة مليارات؛ ومن الصين بأربعة مليارات؛ ومن كوريا الشمالية بمليار دولار. وقد ضمت صفقة الأسلحة الروسية حوالي ١٢ قاذفة إستراتيجية ثقيلة و٢٤ مقاتلة هجومية إستراتيجية بعيدة المدى من طراز (سوخوي ٢٧) و٤٨ مقاتلة (ميج ٢٩) و٢٤ مقاتلة (ميج ٣١) و٢٤ (ميج ٢٧) إضافة إلى ٤٠٠ دبابة حديثة و٤٠٠ عربة قتال مدرعة ومدافع ذاتية الحركة عيار (٥٢ مم و١٢٢مم) ووحدات صاروخية متعددة الفوهات عيار (٢٢٠ مم و١٢٢ مم) وصواريخ ردع وأخرى مضادة للطائرات من طراز (سام ٥ وسام ١١ وسام ١٣) و٣ غواصات هجومية، هذا بالإضافة إلى صفقة أخرى تم الاتفاق عليها مؤخرًا تشمل شبكات متطورة للدفاع الجوي من (طراز سي ٣٠٠) وطائرات هليكوبتر من طراز (إم آي ٧)، وطائرات مقاتلة من طراز سوخوي ٢٥ وأسلحة تقليدية أخرى» (المجالي، المرجع السابق، ص٧٤)؛ فضلًا عن الصفقات التي أبرمتها إيران مع الصين وشملت ١٠٠٠ مقاتلة من طراز (إف ٧)، إلى جانب عدد من المقاتلات الأخرى. ما جعلها تنمي كذلك علاقاتها في مجال التسلح مع كوريا الشمالية، خاصة بعد إحرازها صواريخ إسكود التي يصل مداها إلى حوالي ٦٠٠ كلم بقيمة مليار دولار. لماذا هذا النزوع الإيراني المتصلب في الموقف العسكري؟ وإذا كانت إيران تعمد إلى زعزعة أمن واستقرار دول الخليج انطلاقًا من احتلالها الجزر الإماراتية الثلاث عام ١٩٧١م وبداية تصعيدها مرة أخرى عام ١٩٧٢م مقابل أزمة العراق في حرب الخليج الثانية من دون أن تتدخل، فإن ذلك جعل من موازين القوى تؤول لصالحها؛ بدليل أنها أصبحت قوة إقليمية تضطلع بدورها المنوط بها؛ الأمر الذي جعل منها تلجأ إلى تطوير قدراتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، وجعلها تحتاط بشدة للتدخل الأمريكي، خاصة للانتقام من دول

الخليج وإسرائيل؛ لكن الحرب التي تخوضها إيران طويلة الأمد وذلك من خلال إحكام سيطرتها على العرب؛ بهدف قلب موازين القوى لصالحها على أن لا تكون المجابهة ميدانية، بل اختراقية؛ نتيجة تطور البعد الأمني والإستراتيجي لديها؛ الأمر الذي بات يثمن من محاربة الإرهاب الموجه إلى السنة عن طريق القاعدة. كما يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تتعامل معها في هذه الحالة كطرف له وزنه في المعادلة من دون أن تستنزف قدراتها العسكرية في مواجهة الخطر الإرهابي في ظل التنسيق مع إيران من أجل تفادي الأخطار المحدقة على الأرض: أي بمعنى آخر هو الحد من تصدير الإرهاب نحو الخارج والتقليل منه عن طريق انتهاج خطوات فاعلة في هذا الشأن.

إن لجوء إيران إلى التمظهر على شكل قوة إقليمية يحمل سببين رئيسين هما:

١ـ وجود تيار نهضوي يرفض الحالة العربية من خلال بروزه على شكل قوة إقليمية معتبرة لها وزنها في المنطقة من دون أن تكون ضحية جيرانها مثلما عرفته في حربها مع العراق التي دامت ٨ سنوات (١٩٨٠ـ١٩٨٨م).

٢ـ تصاعد العامل الديني الشيعي (المهاجم) في ظل غياب التكتل السني (المدافع).

كما أن نهاية الحرب العراقية ـ الإيرانية تعد خطرًا على إيران مقابل ما عرفته العراق من تفتيت لقوتها العسكرية ودخولها في عهد جديد يحمل جملة من المخاطر والتهديدات على دول المنطقة بالكامل. وإذا كانت إيران تريد احتواء الموقف؛ فإن دول الخليج غير مستعدة لمواجهة هذه الأخطار

الداخلية والتهديدات الخارجية سواء أكانت إيرانية أم أمريكية. إن جر إيران كعامل مباشر تجاه الأمن الخليجي يعني التدخل غير المباشر للقوات الأمريكية في الخليج من أجل ضبط سياستها الإستراتيجية؛ لذا تحاول إيران اكتساب النووي حسب الاعتبارات الآتية:

١ـ شعورها بالخوف من جيرانها العرب (العراق) إبان حرب الخليج الأولى؛ كونها محاطة ببيئة عربية يقل فيها الأمن والاستقرار وغياب مشروعات التكامل الإقليمي؛ الأمر الذي جعلها تحتاط من حصول العراق على النووي بما يقوي وجودها في المنطقة.

٢ـ يشكل النووي تهديدًا مباشرًا على الأمن القومي الإسرائيلي من أجل الضغط على القضية الفلسطينية في ظل غياب تسوية عربية ـــ عربية لملف قضية الشرق الأوسط.

٣ـ ظهور إيران كقوة إقليمية تطلعية من أجل تكريس التطور والتنمية والتقدم في المنطقة شأنها شأن إسرائيل، وباكستان، والهند، والصين، وروسيا... الخ.

٤ـ استبعاد الضعف لدى إيران عن طريق ما خاضته من حرب عمرت ثماني سنوات أمام العراق من دون أن تصبح ضحيته، مقارنة بما وقعت فيه العراق من تمزيق وتفتيت لكي تصبح قوة إقليمية أمام القوى النووية.

٥ ـ تقديم الإسلام الشيعي عن طريق إيران كقوة إقليمية في ظل ما تعرفه الدول العربية عامة ودول الخليج خاصة، وذلك على أساس أن لديها نظمًا وهياكل أمنية وعسكرية طموحة، تتسم بها قوتها على الأرض باسم التوجه الإستراتيجي.

٦ـ لجوء دول الخليج العربية إلى التسلح جعل إيران في موقف ضعف في ظل غياب التوازن الإستراتيجي في المنطقة، الأمر الذي أدى إلى إلغاء كل الحسابات السياسية باتخاذ الجانب الأمني والعسكري بديلًا لدى جميع الأطراف الفاعلة.

٧ ـ تطور التقنية العسكرية لدى إيران جعلها ذات طموح واسع نحو بناء قوة عسكرية في المنطقة.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه بشدة هو: هل سياسة الولايات المتحدة الأمريكية مقصودة سلفًا أم لا؟ يتزامن ذلك مع دعمها للشاه أولًا، وتضييق الخناق على آية الله الخميني خوفًا من مد الثورة الإسلامية خارج حدودها ثانيًا؛ لكن الولايات المتحدة الأمريكية تريد تصوير إيران على أساس أنها عدوة الدول العربية مقابل بيعها الكثير من الأسلحة على أساس أنها تؤدي الدور الموازي وذلك بجر المنطقة بالكامل إلى الخوف وعدم الاستقرار من خلال نقل عدوى الصراع الإيراني ـ العراقي إلى إيراني ـ عربي (خليجي) ومن الصراع الإسرائلي ـ العربي إلى عربي ـ إسلامي. وهذا ما يضطر دول الخليج إلى اللجوء إلى الولايات المتحدة الأمريكية كخيار إستراتيجي بمزيد من الحماية العسكرية. ومن هذا الباب، تحاول إيران وبمزيد من التأثير على دول الخليج إضعاف وجود قوة عربية مماثلة لها في ظل الحضور الأمريكي في المنطقة. ومادام غياب الرفض الكلي للسلاح النووي الإسرائيلي، تحاول إيران تطوير المفاعل النووي لديها سواء لأغراض سلمية أوعسكرية؛ الأمر الذي جعل دول الجوار في موقع ضعف وتخوف شديدين على أن لا تبارك إيران دخول النادي النووي نتيجة حسابات تكتيكية وإستراتيجية منها ما هو إقليمي ومنها ما هو دولي على حد سواء.

لكن تقاطع المصالح بين دول الخليج العربية وإيران في عيون الولايات المتحدة الأمريكية بعيدًا عن وجود الأقليات الشيعية بنسبة ١٢ بالمئة بالقرب من حقول النفط مثل الأحساء في السعودية، فضلًا عن الكويت والعراق ودولة الإمارات العربية ما يؤثر سلبًا على استقرار سوق النفط العالمية بربط مصالحها بتطورات الأوضاع بإيران وتحركاتها المباشرة؛ لذا تشعر إيران بالعزلة وتحاول تكسير الطوق عن طريق تهديد المصالح الأمريكية في الخليج في حال تعرضها للمضايقة أو الاعتداء بما فيها إسرائيل. وفي المقابل تلجأ الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرض عقوبات اقتصادية على إيران من أجل احتواء الموقف وتعطيل تخصيب اليورانيوم بغية التشويش على الملف النووي. إذن ما الخلفيات الأساسية التي تسعى من ورائها إيران لاكتساب النووي؟ وفي هذا الشأن يمكن صياغة النقاط الآتية:

١ـ دعوتها إلى التوصل إلى النووي سيمنحها شيئًا من الاستقرار لديها اقتداءً بالصين والهند وباكستان.

٢ـ يعتبر النووي سلاح ردع بامتياز ضد الآخر في حال عدم قبوله بالاستفزاز وتقبل السيطرة على أن تتوصل دول الخليج في بناء المعادلة الإقليمية إلى امتلاك النووي هي الأخرى.

٣ـ بداية التعامل في حال توازي الردع بالمثل صوب مجالات التكتل والتضامن والتنمية الفعلية بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي من أجل التقليل من التهديدات الإقليمية عن طريق تفعيل الجهود الدبلوماسية وتثمين مشروعات التعاون والشراكة.

توصلت دول الاتحاد الأوربي إلى إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن بعدما حذّرت إيران من العقوبات الاقتصادية والعزلة الدبلوماسية

التي من شأنها أن تحد من تخصيب اليورانيوم في حال إصرار هذه الأخيرة رفضها التخلي عن برنامجها النووي. وهذا ما لا يدع مجالًا للشك كون أن الترويكا الأوربية لا تحبذ أصلًا وأساسًا أن تتوصل إيران إلى مشروعها النووي؛ كونه يشكل تهديدًا مباشرًا لعملية السلام في الشرق الأوسط بحجة أنها تغذّي الإرهاب العالمي. أضف إلى ذلك أن أوربا موالية للولايات المتحدة الأمريكية في بعض الخيارات الإستراتيجية والعسكرية؛ فضلًا عن انفراد الموقف الفرنسي الذي يُراهن على أنه بإمكان إيران التوصل إلى الحد الأدنى من التكنولوجيا النووية مع وجود رقابة دولية على منشآتها النووية والذي لايضمن لها امتلاك أسلحة الدمار الشامل.

إن الموقف الفرنسي بحكم ما تتمتع به الشركات الفرنسية من أولوية وعلى رأسها توتال في حقول النفط الإيرانية إلى جانب الطيران المدني، والمنشآت السياحية والترفيهية؛ فضلًا عن منشآت الموانئ بحكم تواجدها بها؛ بالإضافة إلى ألمانيا التي تقوم بإنشاء المجموعة السياحية التي تقع شرق منطقة كيش الحرة، حيث تدعو بدورها إلى فرض منطق المراقبة على النووي الإيراني. وإذا كان الموقف الألماني يحاول الانفراد بحصة الأسد من خلال الاستثمارات، بل البقاء في نقطة وسط وذلك بعيدًا عن تبعية بريطانيا تجاه الولايات المتحدة الأمريكية من جهة، ومنطق الاستقلالية فيما يخص الموقف الفرنسي من جهة أخرى، كونه جاء داعمًا للاستثمارات الألمانية في إيران باعتبارها من الدول المتقدمة في احتياطي كل من النفط والغاز الطبيعي.

لقد حاولت الدول الأوربية الضغط على إيران من أجل أن تتخلى عن مشروعها النووي؛ إلا أنها تحاشت ذلك نتيجة عدم وضوح الرؤية لديها في بداية الأمر من دون أن تنساق للموقف الأمريكي مقابل مصالحها الاقتصادية والتجارية مع إيران. جاء ذلك عقب إعلانها خاصة بعدما تأكد عن طريق

تقارير أجهزتها، خاصة الوكالة الدولية للطاقة. الأمر الذي لم ينشأ عنه شيء من التوافق والتواصل في معالجته. ذلك ما حاولت إيران اللجوء إليه في البداية بحجة إقناع المجموعة الدولية عن حقها في تخصيب اليورانيوم ذي الأهداف السلمية. «ولكن إيران استمرت في جهودها لتخصيب اليورانيوم متجاهلة الوكالة الدولية وأنظمتها، مع رفض كل العروض الغربية لمساعدتها على تخصيب اليورانيوم خارج إيران ما أفضى إلى نفاذ صبر المجتمع الدولي تجاه البرنامج النووي الإيراني؛ استنادًا إلى التقارير التي قدمتها الوكالة الدولية للطاقة عن هذا البرنامج، فجاء تقريرها الصادر في ٢/ ٢/ ٢٠٠٦م مؤكدًا أن الوكالة غير قادرة على التأكيد من الطبيعة السلمية للبرنامج النووي الإيراني بعد ثلاث سنوات من العمل المكثّف» (المجالي، المرجع نفسه، ص١٤٠).

الأمر الذي جعل مجلس الأمن يقف بالمرصاد في وجه إيران من أجل تطبيق طلبات الوكالة الدولية للطاقة والقاضية بمنع تخصيب اليورانيوم؛ فضلًا عن النشاطات المرتبطة به، خاصة بعد منحها مهلة شهر واحد انتهت في آب / أغسطس ٢٠٠٦م. لكن إيران حاولت ربح الوقت والتماطل أمام طلبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وعقب عام ٢٠٠٦م، عرفت ولأول مرة إيران عن طريق مجلس الأمن عقوبات بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة يدعوها إلى الامتثال إلزامًا لمطالب الوكالة الدولية للطاقة الذرية المتعلقة بتخصيب اليورانيوم بمقتضى القرار رقم ١٧٣٧ الصادر في ٢٣/ ١٢/ ٢٠٠٦م. وذلك على أن تزداد العقوبات في حال عدم امتثال إيران في قرار لاحق خاصة عند رفضها للتعاون بموجب هذا القرار. لكن إيران حاولت عن طريق أحمد نجاد مراوغة الوكالة الدولية للطاقة باظهار شيء من التحدي بعد تصريحه على أن إيران ماضية على أن تكون «دولة نووية» وأنها بإمكانها الاحتفال في شهر فبراير / شباط من كل عام متجاوزة إرادة

مجلس الأمن الدولي عن طريق خضوعها لإرادة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وإسرائيل (المجالي، المرجع نفسه، ص١٤٣).

ومع بداية عام ٢٠٠٧م تأكد بأن إيران تسير قدمًا نحو برنامجها النووي من دون أن تلتزم بقرارات مجلس الأمن؛ الأمر الذي فرض بموجبه المجلس على إيران جملة من العقوبات غير العسكرية؛ إلا أن البعض حمّل مجلس الأمن عدم قدرته اللجوء إلى القوة بمقتضى المادة ٤١ من الفصل السابع لميثاق هيئة الأمم المتحدة باعتبار العقوبات غير كافية. وهذا ما لم يقتنع به مجلس الأمن وخاض حربًا اقتصادية ضد إيران من أجل إحلال الفوضى السياسية للإطاحة بالنظام كحل ذكي دون اللجوء إلى القوة العسكرية. أما الدول العظمى فحاولت هي الأخرى اللجوء إلى الحل الاقتصادي بدلًا من الحل العسكري الذي يعد خيارًا صعب النتائج من دون تزكية مجلس الأمن.

هذا ما لا تتمناه إسرائيل؛ كونها الفائز الأكبر في المعادلة؛ رافضة حصول إيران على الترسانة النووية مقابل التوازن في الردع؛ بهدف التأثير على المنطقة بالكامل على أن لا يكون السباق نحو التسلح النووي سنة حميدة لدى الدول العربية. يتزامن ذلك مع الرفض الكلي واللامشروط لتوصل إيران إلى النووي بحيث يعد تهديدًا مباشرًا للغرب ولمصالحه الحيوية عن طريق إسرائيل في المنطقة. لذا طالبت القيادات السياسية والعسكرية الإسرائيلية توقيف هذا المشروع؛ لأنه عامل خطير ما دام يشكل لديها «إرهاب العالم» عن طريق تصريح وزير خارجيتها السابق سليفان شالوم. هذا ما جعل إيران تقوم بإطلاق تهديداتها تجاه إسرائيل بازالتها من وجه الكرة الأرضية في حال تعرض مشروعها النووي للقصف أو محاولة الحد من قدراتها. الشيء الذي باركته وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني بموجب قرار مجلس الأمن

رقم ١٧٣٧ بحكم أنه في حال توصل إيران إلى النووي يعني منافسة إسرائيل على الولاء والنفوذ والابتزاز.

لكن اللجوء إلى الحل السلمي مع إيران عن طريق «الضمانات الدولية» كخيار أساسي في ظل غياب اللجوء إلى القوة، فإن ذلك سيكسب إيران شيئًا من الثقة بالنفس ما دامت أنها قد أنجزت من مشروعها النووي قسطًا كبيرًا؛ الشيء الذي جعل إيران لا تتراجع نحو الوراء بتخليها عنه وعليه في الحالة المعاكسة، خاصة بعدما تأكد بأنه من غير الممكن إيقاف المشروع النووي الإيراني الناجح حتى الآن ما دام لديها طموح تكنولوجي تمخض عنه امتلاكها للسلاح النووي من خلال الدعم الموازي لها والمتمثل في كل من الصين وروسيا. جاء الدور الروسي مساندًا للدعم الإيراني عن طريق العلاقات الثنائية بين موسكو وطهران نتيجة التبادلات التجارية كالصناعات الثقيلة والمنسوجات. وقد جعل روسيا تسهم في محطة بوشهر النووية الواقعة جنوب إيران كمحطة ثانية، فضلًا عن دور روسيا الداعم لحصول إيران على المفاعلات النووية والذي يعني قلب موازين القوى في إطار المعادلة الإستراتيجية في منطقة آسيا الوسطى ما يضمن عدم الإخلال بأمن واستقرار العالم بدءًا من هذه المنطقة. هذا ما جعل من روسيا كذلك من زاوية نظر جيو إستراتيجية تبحث عن حلفاء نوويين لاسترجاع قوتها في هذه المنطقة الحيوية ذات النفوذ العالمي. تحاول روسيا بموجبه إقناع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا على أن طريق العقوبات غير مجدٍ إلى درجة تصعيد الأزمة وأنه لا يقوم على التعاون من ناحية، كما لا تقبل روسيا توجيه اتهامات لإيران ما دامت الأنشطة النووية تدور حول تخصيب اليورانيوم وإنشاء مفاعل الماء الثقيل ـ تفاديًا للعقوبات التي من شأنها أن تقوم على التعاون بدلًا من توجيه الاتهامات ـ برعاية روسية من ناحية أخرى.

هذا ما لم تحبذه دول مجلس التعاون الخليجي وقد أبدت هذا الموقف عقب القمة المنعقدة بأبوظبي في آواخر عام ٢٠٠٥م من أجل تجنب المواجهة المفتوحة والمباشرة مع إيران فيما يخص أساس ملفها النووي، كما ركز رؤساء دول مجلس التعاون الخليجي ـ بدلًا من ذلك ـ اتهامهم في البيان الختامي على إسرائيل التي لم تنضم إلى معاهدة عدم انتشار السلاح النووي (NPT). وقد طالب المشاركون بضرورة الضغط على المجتمع الدولي من أجل إجبار إسرائيل على الانضمام إلى المعاهدة. لكن الختام البياني لم يعتن بتوجيه أصابع الاتهام إلى إيران مباشرة حول برنامج مشروعها النووي. الأمر الذي أرادت بموجبه دول مجلس التعاون الخليجي عدم توجيه اللوم الأولي لإيران مباشرة من أجل تفادي الدخول معها في حرب مفتوحة. إلا أن تنامي العنف السياسي الذي وصلت إليه منطقة الشرق الأوسط هو الذي أفرغها من أي محتوى آخر من أجل تطوير آليات أخرى للجوء إليها إن لم يكن المشروع النووي هو أحد وجوهها؛ بهدف احتواء هذا النزوع الذي يطغى على مصير المنطقة بالكامل من داخلها. لكن ما الحل؟ لا تكفي إذن المشاحنة الكلامية أو المواجهة الميدانية إذا تأكد ذلك بالأدلة القاطعة والبراهين الساطعة في ظل توصل إيران فعلا إلى أسلحة الدمار الشامل على أساس التعامل معها بكل جدية وحنكة. بينما حذَّرت المملكة العربية السعودية على لسان وزير خارجيتها الأمير سعود الفيصل ـ رحمه الله ـ في أبوظبي عام ٢٠٠٦م من مغبة الأمر على أن انتشار أسلحة الدمار الشامل يعتبر هلاكًا مدمرًا للشرق الأوسط من دون أن يشير إلى إيران من خلال تركيزه على الحد من انتشارها، بل التحكم فيها؛ بهدف تحقيق الاستقرار في المنطقة. الشيء الذي جعل دول مجلس التعاون الخليجي لا تبارك المبادرة الإيرانية في الحصول على النووي عدا الطاقة النووية لأغراض سلمية. ذلك ما عبرت عنه القيادة الكويتية،

فضلًا عن الموقف العماني على لسان وزير خارجيتها السابق يوسف بن علوي، وبالمثل عبّر عنه أمير قطر السابق الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني إلى جانب الموقف البحريني أملًا في جعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل. لكن كل ما في الأمر هو التوصل في المقابل إلى تحقيق توازن إقليمي بين دول المنطقة وذلك على أن تحصيل الطاقة النووية لأغراض عسكرية يخفي لدى إيران مدى توصل إسرائيل في ضبط سياستها الخارجية في المنطقة على أن تصبح أسلحة الدمار الشامل بمثابة قوة ردع، بل توازن قوى في ظل التداعيات الأمنية والتهديدات العسكرية في المنطقة. يتزامن ذلك مع الإرث الذي تحتضنه المنطقة من سياق الحروب التي مرت بها ومدى تدخل القوى الكبرى في فرض هيمنتها عليها. لكن هذا الموقف الخطير كثيرًا ما تراهن عليه القوى الكبرى؛ بهدف حماية مصالحها الخاصة على حساب مصلحة المنطقة بالكامل والمهددة من يوم لآخر.

كما يصعب مبدئيًّا التكهن انطلاقًا من هذه الأحداث مستقبلًا، حيث إن عنصر التكافؤ في القوة يغيب بين إيران وجيرانها من جهة، وتدخل القوى الكبرى تحت غطاء النفط من جهة أخرى، ما يضفي على المعادلة شيئًا من عدم الرؤية في التوصل إلى وفاق جماعي يجمع بين كل أطراف المعادلة الأولى ضد أطراف المعادلة الثانية. ولا شك أن إيران هي المستفيد الأول في هذا السيناريو بحكم أنها تحاول الضغط على دول المنطقة لكي تؤدي الدور المحوري هي الأخرى مقابل الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إسرائيل في المنطقة. لكن عدم تكامل المنطقة العربية في مشروعات التنمية الفعلية هو الذي جعل مبادرة إيران تسلك السبيل النووي؛ كونها محاصرة من الواجهة العربية بعدما دخلت الحرب مع العراق من دون أن تحبذ الدخول مرات أخرى إلا من منطق قوي؛ لذا تحاول الدول الأوربية (فرنسا وبريطانيا

وألمانيا) ضرورة الحد من انتشار سلاح الدمار الشامل بعد ثلاث سنوات من المفاوضات الأوربية. وبالتالي تحاول كل من الولايات المتنحدة الأمريكية وأوربا ضرورة الضغط على إيران من أجل الحد من ترسانتها العسكرية التي تتطور شيئًا فشيئًا إلى أن تتوصل إلى اكتساب منظومة صاروخية على سبيل المثال يصل مداها إلى قلب إسرائيل عن طريق صواريخ الشهاب على مسافة تقدر بـــ ما بين ٢٥٠٠ إلى ٣٠٠٠ كلم بعدما طورتها وهي من نوع جراميت Gramit طراز 55-HK والتي تبلغ ٤٨: ٠ـ٧٧ ماخًا (كوردزمان، المرجع السابق، ص٨٠).

ويكمن الإشكال القائم في الدقة من حيث تصويب هذه الصورايخ تجاه هدفها الرئيس . كما جاء الطرح من قبل إيران على أساس ربط تحركات الخصم في حالة إقباله على الحرب أن يتعرض إلى قواعد ثانوية للمقاومة والمتمثل في حزب الله في لبنان وحركة حماس في غزة. فضلًا عن الدورات التدريبية استعدادًا لحالة الطوارىء عن طريق اختيار أسلحة جديدة بحسب القادة العسكريين الإيرانيين أنفسهم. تزامن ذلك مع الحرب ضد لبنان عام ٢٠٠٨م ومدى استعدادها لمواجهة الزحف الإسرائيلي، خاصة مع المناورات الأولى في جنوب إيران تحت شعار« تندر ـ ٦ » للتصدي لأي هجوم كان عن طريق التدخل السريع باستخدام وسائل الحرب الإلكترونية بتاريخ ٢٤/ ١/ ٢٠٠٨م. أما المناورة الثانية فكانت من نصيب الحرس الثوري الإيراني والتي قام بها بتاريخ ٧/ ٧/ ٢٠٠٨م تحت شعار «الرسول الأعظم ٣» هدفها الرفع من معنويات مستوى الوحدات القتالية في البر والبحر واستخدام الوسائل الباليستية. تتجلى إستراتيجية المناورات في اختراق العمق الإستراتيجي وكذا القواعد العسكرية الأمريكية في منطقة الخليج بعدما أجريت اختبارات المناورة لصواريخ «شهاب ٣ » التي يصل مداها

إلى ٢٠٠٠ كلم ودامت يومين ما بين ٨ إلى ١٠ سبتمبر / أيلول ٢٠٠٨م ودارت أطوارها على الأرض بين قوات الحرس الثوري والجيش النظامي؛ بهدف الرفع من الجاهزية القتالية لدى الجنود الإيرانيين؛ فضلًا عن مناورات أخرى في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠٠٨م والتي دامت ثلاثة أيام بعدما كانت تهدف بالدرجة الأولى إلى كيفية خوض الحرب في الظروف الصعبة، خاصة في الليل، والرصد المضاد، والنار الكثيفة وغيرها من المناورات الأخرى المكثفة طيلة ٢٠٠٨م. هذه المناورات كانت تصب جلها في تحريك القوات الإيرانية العسكرية على اختلاف أجنحتها استعدادًا ليوم الزحف، وذلك للرفع من قدراتها العسكرية ومعنوياتها القتالية، خاصة استشعارها بالخطر المحدق سواء في حالة الدفاع أو في حالة الهجوم في البر أو في البحر أو في الجو. وبالرغم من الحصار المضروب على إيران وما واجهت من صعوبات كبيرة في استيراد قطع الغيار لصناعتها الحربية التي جلها أمريكية؛ فإنها أسهمت في تطوير قدراتها الداخلية في هذا السياق من أجل تحقيق قوة جوية. الأمر الذي جعلها تطور قوة تكنولوجية من الجيل الرابع والخامس من طائرة «أذرخس» التي تعرف بالصاعقة. ومن مميزاتها أن لديها القدرة على الإفلات من شاشات الرادار؛ كونها مزودة بصواريخ جو جو ومدافع رشاشة قادرة على الرد حين الاشباك الجوي؛ وعليه فإن السعي وراء تطوير قواعد ومنشآت عسكرية على شواطىء الخليج بات ظاهرًا كإنشاء قاعدة بحرية شرق مضيق هرمز في ميناء «حسك» في بحر عمان، فضلًا عن إنشاء خط دفاعي متقدم على طول شواطىء الخليج بدءًا من منطقة «باسا نبذر» القريبة من الحدود الباكستانية حتى ميناء «بندر عباس» الرئيس في إيران. كما يشكل هذا الخط بمثابة رد الاعتبار للجنود الإيرانيين في حال القيام بأي هجوم عن طريق بحر العرب أو عبر مياه الخليج.

ما حدود هذه الاستعدادات الإيرانية ذات الطابع الإستراتيجي والعسكري؟ لماذا تحاول إيران البروز كقوة إقليمية معتبرة بعد تحطيم القوة العراقية؟ ما آثار ذلك على الأمن القومي الخليجي على ضوء هذه المعطيات والمؤشرات؟

تحاول إيران جاهدة عدم التراجع إلى الوراء في ظل تداعيات المنطقة التي تعرف جملة من التحولات والرهانات الجيو إستراتيجية من خلال إيجاد بؤر توتر من العراق قد تكتسح المنطقة كاملة في ظل غياب الدولة العراقية وتسريح جيشها والإطاحة بمؤسساتها عن طريق تواجد الجيش الأمريكي على أراضيها. ومن هذا المنطلق تحاول إيران البروز على شكل قوة إقليمية موازية خوفًا من تداعيات الموقف الأمني والإستراتيجي للدول العربية على أن تكون لها كلمتها في رأب الصدع، حيث تراهن إيران من هذا الباب على أن لا تترك الأمور بجوارها سدى حتى لا تعصف بها؛ تحسبًا لإيقافها وتوجيهها لصالحها، خاصة من قبل الأجنبي المرابط بعين المكان. ومن هنا تظهر إيران على الواجهة الإقليمية لا بمثابة قوة ناشئة فحسب، بل كقوة تستخدم نفوذها من أجل أداء الدور الإستراتيجي في المنطقة؛ كونها طرفًا مهمًّا ومهاجمًا في العالم عامة عن طريق النووي وفي الوطن العربي خاصة عن طريق المد الشيعي.

كما أن المنطقة العربية في هذه الأثناء غير مهيأة للحديث عن مشروعات التكتل والبناء والتنمية عدا موضوع الأمن، بدليل أن إيران تراهن على مشروعها النووي بحجة غيابه لدى العرب من خلال احتواء الموقف وأداء الدور القيادي في المنطقة. الأمر الذي بات يكثر الحديث عنه في ظل غياب المؤسسات والآليات التي تحد من ذلك وتبعث على الإخاء الديني والتكامل الاقتصادي والتضامن الاجتماعي؛ فالبيئة مشحونة سلفًا بـ«الصراع

التاريخي»بين الفرس والعرب؛ إلا أن هذا لم يحسم من خلال استغلاله إلا من قبل قوى وأطراف أخرى من أجل تعميق هذا الفارق لصالحها. لكن ما حدود ذلك؟ الصراع غير متكافئ بين الأطراف باعتبار أن القوى الكبرى في صراعها حول النفط جعل منها تزكي هذه الخلافات على أن انتشار الفوضى والخوف من الغد بات أمرًا متفقًا عليه؛ لأنها توظّف ثقافة الاتكال على الآخر أو الصراع معه من أجل تحقيق ما تطمح إليه السياسة ودواعي الأمن بحكم تطور العالم وحاجات الاقتصاد العالمي. «هذه النماذج من الأنشطة العسكرية الإيرانية خلال عام ٢٠٠٨م هي تعبير عن حالة الاستعداد للأسوأ بسبب اختلال ميزان القوى الإقليمي، وفي الوقت نفسه زادت من النفوذ الإستراتيجي الإيراني في بحر العرب ومياه الخليج بشكل غير مسبوق. لقد كانت هذه الأعمال العسكرية في السابق مكبوتة بواسطة القوة العسكرية العراقية، لكن بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وحل الجيش العراقي، أصبح الاستعداد العسكري الإيراني مركزًا حول إدارة الحرب الإقليمية. وليس هناك بوادر في الأفق تشير إلى انفراج الوضع الأمني والإستراتيجي في منطقة الخليج، حتى مع إعلان الإدارة الأمريكية بقيادة باراك أوباما عن مشروع الحوار السياسي في أيامه الأولى من رئاسته. لقد أصبحت البيئة الإستراتيجية مشحونة بالاستعدادات للحرب في كل من إيران وإسرائيل وأيضًا داخل المملكة العربية السعودية، بالرغم من الظهور المفاجئ، لمناخ الثورات العربية في ٢٠١١م الذي خيم على البيئة الإستراتيجية الإقليمية»(حمد آل الرشيد، المرجع السابق، ص١٠٤).

إن وجود حدود متاخمة لإيران مع كل من أفغانستان، وباكستان والعراق والتي تعتبر منطقة عسكرية سهل من مهمة إيران في نشر قوات جيشها النظامي على الأرض؛ فضلًا عن تكليف الحرس الثوري للدخول

مع كل القوى الشيعية إلى أفغانستان والعراق (قوات بدر) و(فيلق القدس) والضباط الإيرانيين الذين يقودون جيش المهدي التابع لمقتدى الصدر. هذا ما جعل من إيران تحاول التنسيق مع الأكراد في تركيا وسوريا على أساس التعامل معها خاصة في المجالين الأمني والعسكري عن طريق التأكيد على حزب الله كقوة ضاربة في المنطقة العربية على الحدود مع إسرائيل لاستقطاب عدد أكبر من الشباب الشيعة من الكويت والبحرين والمملكة العربية السعودية واليمن وفي كل من سوريا ولبنان. تحاول إيران اغتنام الوضع في الوطن العربي والعالم الإسلامي لتمرير مشروعها الشيعي من أجل أن يكون لها نفوذ وولاءات للضغط بموجبها لصالح سياستها في المنطقة؛ بالإضافة إلى الاضطلاع بقضايا المسلمين، خاصة في فلسطين عن طريق التدريب والتسليح والتمويل من أجل توسيع رقعة الجهاد الإسلامي وحماس. كما تحاول إيران التلويح بالقوة المضادة في حالة ما إذا هوجمت من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق تعريض مصالحها للخطر في الخليج بدءًا من إسرائيل.

إن توسيع رقعة المجال الحيوي لإيران في المنطقة يعد بمثابة تطويق لها بالكامل عن طريق التأكيد على التنظيمات الجهادية المتطرفة مقابل تحقيق مشروعها النووي كبداية أولية على أساس الاختراق الإستراتيجي على شكل انتقام من الوضع العربي تجاه حربها مع العراق. «... أما الوجه الثاني من وجوه التنفّذ والاختراق الإيراني للمجال العربي فيتمثل في الاختراق الإستراتيجي من خلال ما حصل ويحصل بالعراق، ومن خلال حمْل راية فلسطين نظريًّا ورمزيًّا في بدايات الثورة واستحداث يوم القدس، وإلى تبنّي تنظيمات مسلحة للمشاركة في عمليات تحرير فلسطين أو في الحد الأدنى: الحيلولة دون الحلول الاستسلامية! فإيران هي التي أنشأت تنظيم الجهاد

الإسلامي في اقتران مع إنشائها لحزب الله. ثم وبعد عام ٢٠٠٠م تولّى الحرس الثوري دعم حماس، وصولًا إلى قرار الاستيلاء على غزة وفصلها عن الضفة، وذلك لأربعة أسباب: تصعيد التجاذب مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لقطف ثمار حرب عام ٢٠٠٦م، والضغط على مصر والسعودية وسياستيهما، والمشاركة في الصراع على المنطقة الواقعة غرب الفرات وإلى المتوسط (الهلال الشيعي)، وتصدير الثورة عن طريق الإسلام الجهادي» (السيد، المرجع السابق، ص ١٣٢).

وإذا كانت إيران تحاول استقطاب القضية الفلسطينية بالتأكيد على شقيها الديني (الإسلام السياسي) من أجل الضغط على إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ما يعطيها الأرضية الصلبة التي تتكئ عليها التنظيمات الدينية كونها القضية الأم في ظل غياب المساندة والدعم العربيين لها، وذلك عن طريق دعمها لحركتي الجهاد الإسلامي وحماس. الأمر الذي أفرغ المنطقة من محتواها الإستراتيجي وأفقرها جيوإستراتيجيا بالرغم من ثرائها الاقتصادي وقربها الديني لتدخل في صراع أمني رهيب غير مسبوق. يتماشى ذلك مع وجود التطرف الديني في إسرائيل والبلدان العربية بعد اغتيال كل من أنور السادات وإسحاق رابين على التوالي.

لماذا هنالك تحول الموقف الأمريكي فيما يخص المباحثات الجارية تجاه الملف الإيراني؟

تحاول الولايات المتحدة الأمريكية الميل إلى مناصرة إيران في إطار الخلاف القائم بين السنة والشيعة تحت التذرع بأن السنة هم من يغذون «الإرهاب» عن طريق القاعدة ثم داعش، كما تحاول إيران عن طريق برنامجها النووي البروز على شكل ضامن للمصالح الأمريكية في المنطقة من أجل دعم وجودها؛ نظرًا للاعتبارات الآتية:

١ ـ إنه باستثناء أمن إسرائيل، تراجعت أهمية منطقة الشرق الأوسط على أولوية المصالح الأمريكية، بما يقلل من الحاجة لانخراط أمريكي مباشرة فيها، وما ينتج عن ذلك من تراجع جدوى تكلفة احتواء مساعي إيران لمد نفوذها الإقليمي. وفي هذا الإطار، ترى الإدارة الأمريكية في سعيها إلى أي اتفاق يتيح تقييد البرنامج النووي الإيراني، فرصة لخفض النزوع لدى إيران لاستغلال ورقة تهديد إسرائيل كإحدى أدوات الضغط في مواجهة القوى الغربية والولايات المتحدة.

٢ ـ إمكانية توظيف النفوذ والتأثير الإيرانيين في إدارة عدد من الصراعات المتفجرة في المنطقة والتهديدات الناشئة عنها، مثلما تم في إطار التنسيق الأمريكي ـ الإيراني لإدارة الصراع السياسي المحتدم في العراق. ويبدو أن الولايات المتحدة سعت في هذا السياق إلى اتباع سياسة التقييد المذهبي من خلال إتاحة مجال لتمكين قوى الإسلام السياسي السنية تحديدًا، جماعة الإخوان المسلمين لأداء الدور الأكبر في سياسات الدول العربية، انطلاقًا من الدول التي شهدت حركات ثورية في إطار ما عرف بـ «الربيع العربي».

٣ ـ محاولة الاحتواء للدور الروسي في المنطقة من خلال تقليص دور روسيا في أي اتفاق نووي مع إيران؛ فبعد أن كانت روسيا تطرح حلًا وسطًا، بحيث يتم على أراضيها تخصيب اليورانيوم لمصلحة إيران، تم الاكتفاء بدور مرحلي لروسيا بما يتيح فقط تحويل جزء كبير من مخزون الوقود النووي الإيراني المخصب بنسبة ٢٠ ٪ إلى وقود نووي مخصب إلى ما دون ٥٪ بما يصلح لاستعماله لأغراض إنتاج الكهرباء، في مفاعل بوشهر، وهو ما قبلته إيران بالفعل في

إطار المفاوضات الأخيرة التي انتهت بتمديد أجل مفاوضات التسوية النهائية إلى شهر يونيو/ حزيران ٢٠١٥م. كما يمكن أن تتيح تسوية الملف السوري المحتدم، بالتوافق مع إيران، مزيدًا من تقليص الدور الروسي في المنطقة، أو على الأقل وضع تكلفة على أي تدخل روسي من دون دعم إقليمي قوي (عوني، ٢٠١٥م، ص ٥).

تشكل حقبة ما بعد الثورة الإسلامية في إيران منعطفًا حاسمًا عن طريق الضغط على الأقليات الشيعية من أجل اختراق مجال الآخر المتمثل في المذهب السني. يتضح ذلك من خلال بروزها كقوة إقليمية ضد أعدائها؛ الأمر الذي جعلها تناور ضد ومع الولايات المتحدة الأمريكية لدرجة تفادي المواجهة في المنطقة عن طريق تغذيتها لصالحها. يتأتى ذلك وفق طموحها النووي الذي يجعلها تستقوي من ضعف المنطقة أو فراغها الإستراتيجي بحسب الأمير سعود الفيصل وزير خارجية المملكة العربية السعودية السابق رحمه الله في مؤتمر القمة بسرت في ربيع الأول عام ٢٠١٠م، من دون أن تشكل قوة فاعلة ومؤثرة في موازين القوى؛ فالخيار الإيراني ناشئ من تصدير الثورة الإيرانية من جهة، وشعور دول مجلس التعاون الخليجي بالقلق والتهديد الأمريكي إزاءها من جهة أخرى.

دخول إيران في مفاوضات مع الدول الكبرى من أجل التوصل إلى إنهاء مشروعها النووي عن طريق التفاوض مع هيئة الطاقة النووية. الشيء الذي جعل إيران تتفاوض من موقع قوي على أساس أنها تسهم في بناء الأمن القومي من جهتها والمهدد أكثر من أي وقت مضى بحكم هشاشة المنطقة ورضوخها لإسرائيل، خاصة عن طريق بروز التنظيمات المتطرفة المسلحة عن طريقها. هذا ما جعل إيران تبرز على شكل قوة إقليمية لكنها نووية بهدف بعث لدينامية السلام في المنطقة التي تفتقد إليها بكثرة على

أن تصبح من أولى المناطق المهددة بالإرهاب في العالم. كما تعتبر إيران عن طريق مشروعها النووي بمثابة وسيلة ردع أساسية مقابل توازن القوى تجاه إسرائيل. كما تعتزم الدول الكبرى إنهاء تسوية الملف النووي وفقًا للنقاط التالية:

١ـ فيما يتعلق بطموح إيران النووي، يلاحظ أن هذا الطموح ليس مجرد انعكاس لرؤية اقتصادية للاستفادة من الطاقة النووية، أو تعزيز القدرة التكنولوجية والمعرفية للدولة؛ بقدر ما هو عنوان لنزعة التفوق الحضاري والقومي الإيراني، والأهم لمكانتها الإقليمية. وفي هذا الإطار، فإن نقاط الخلاف التي أدت إلى تأخير الاتفاق كانت تثير المزيد من الشكوك في النيات الإيرانية، فقد تحفظت إيران على شرطين أساسين هما، أولًا: خفض عدد أجهزة الطرد المركزي التي تمتلكها من ١٠ آلاف جهاز طرد مركزي حاليًّا إلى ١٥٠٠ جهاز فقط بحسب اقتراح أمريكي أولي، قبل أن يتم رفع عدد الأجهزة بحسب مقترح مجموعة ٥+١ إلى ٤٥٠٠ جهاز. ثانيًا وأخيرًا: أن يكون أمد الاتفاق نحو ١٥ عامًا بحسب مقترح القوى الكبرى، مقابل ٧ سنوات تقترحها إيران (عوني، المرجع نفسه، ص ٦).

٢ ـ تحاول إيران جاهدة رد الاعتبار لمشروعها النووي بكل السبل والإمكانات كخطوة إيجابية عن طريق دبلوماسية هادئة ومنتظمة تهدف إلى الرفع من العقوبات الاقتصادية والعزلة الدبلوماسية المفروضة عليها والقبول بأمر الواقع المحلي والإقليمي لصالحها. وذلك لدرجة عدم إجبار الولايات المتحدة الأمريكية الدخول معها في المواجهة الميدانية كما فعلت مع كل من أفغانستان والعراق بعدما

فشلت فيهما تحديدًا. ولعل البعد الإستراتيجي للملف النووي جعل طهران تُمتِّن علاقاتها مع كل من روسيا والصين وباكستان؛ بهدف احتواء الموقف لصالحها عن طريق فتح مجالات للتعاون معهم للتأثير على السياسة الدولية الموجهة ضدها بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية؛ فضلًا عن دور تركيا المتطاول ومدى حضورها في المنطقة وتداعيات ذلك على الأمن القومي العربي.

٣ ـ وأخيرًا إذا كانت إيران ترفض حق التفتيش لمنشآتها العسكرية، خاصة تلك التي ليس لها علاقة بالنووي؛ فإن الدول الغربية التي يمارس ضدها ضغط إسرائيلي وخليجي ترى في منع إيران من المزيد نحو التسلح أن توضع صناعتها الحربية تحت الرقابة وإيقاف المد الشيعي في المنطقة، حيث ما زال الخلاف قائمًا من أجل التوصل إلى الاتفاق بخصوص الملف النووي. الأمر الذي جعل إيران ترفض تسليم منشآتها النووية لفوردو وطانتز بعدما تم إخضاع منشأة أراك للماء الثقيل بدورها للرقابة، وهذا بلا شك لايسمح لإيران في نهاية المطاف بإنتاج البلوتنيوم للاستعمال العسكري. كما تسعى إسرائيل لكسر الطوق المفروض على إيران منذ سنتين عن طريق العقوبات المفروضة عليها في بيع نفطها كمورد أساسي؛ فضلًا عن دعاوى مجموعة ٥+١ حول الاتفاق عن المشروع النووي. لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: إلى أي مدى يمكن لإيران أن تضاهي إسرائيل في المنطقة سواء عن طريق مشروعها النووي أو تقبل انتهاج مسار للعراق؟

٧. ٢. ٣ دور تركيا وآثاره على الأمن القومي العربي

يبدو أن التحولات التي عرفها العالم منذ انهيار الاتحاد السوفياتي إلى غاية حرب الخليج الثانية مرورًا بالنظام الدولي الجديد والتي تكمن في تلك السلسلة من التطورات المهمة من الزاوية الجيوسياسية والجيوإستراتيجية بدءًا من منطقة الشرق الأوسط كمحرك أساسي لتلك الأحداث ذات الشأن الأمني والإستراتيجي العام، قد انعكست إما إيجابًا وإما سلبًا على البنية الإقليمية، الأمر الذي ألزم الدول المعنية أو المحاذية لتركيا أن تدخل هذا السيناريو بمزيد من الانخراط في اللعبة.

وإذا كانت تركيا قد شاركت في أحداث حرب الخليج الثانية نسبة لتوغلها في المنطقة جغرافيًّا وتاريخيًّا وثقافيًّا من دون أن تبقى على هامش الأحداث التي تمر بها المنطقة، وذلك خوفًا من تداعياتها وانسحاب إسقاطاتها المباشرة على أمن المنطقة بالكامل، وهذا ما دعا مستشار وزير الخارجية التركي إلى القول: «من الضروري أن نتعامل مع الواقع بموضوعية، فبعد حرب الخليج دمرت قوة العراق، وأفرغت القضية الفلسطينية من مضمونها، وتمزقت القومية العربية، وصارت جامعة الدول العربية حبرًا على ورق، وخرجت إسرائيل وحدها مستفيدة من تلك الحرب»(الكيلاني، ١٩٩٧م، ص ١٣٤).

انقادت تركيا ليس وراء الأحداث التي عصفت بالمنطقة، بل شاركت فيها عبر دخولها من أجل تعزيز قوتها الاقتصادية والعسكرية وبسط نفوذها السياسي كطرف فاعل له مكانته القصوى عن طريق الترتيبات التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط، خاصة تجاه مستقبلها المنظور. يتجلى هذا الموقف من خلال ما اعتبره تورغوت أوزال على أساس أن تركيا «أقوى دولة في

الشرق الأوسط في الوقت الراهن، وهي قوة كافية للنهوض بدورها الخاص وليس كشرطي للغرب في المنطقة، بل إنها تتطلع إلى أن تكون في المستقبل القريب القوة الرابعة في العالم بعد الولايات المتحدة وألمانيا والصين» (الكيلاني،١٩٩٨م، ص ٩٢-٩٣). إستراتيجيًّا، تكمن أهمية تركيا في معادلة الشرق الأوسط بامتياز، حيث إنه من الصعب تفاديها في المنطقة أو تجاوزها بحكم دورها الإقليمي بدليل أنها تحتل مكانتها الجوهرية هي الأخرى في ظل التداعيات التي تمر بها المنطقة من دون أن يقتصر ذلك على الجوانب الاقتصادية أو الأمنية. ولعل نظرة تركيا إلى الوضع الذي تمر به منطقة الشرق الأوسط جعلها بمنزلة اللاعب المحوري في تعاملها مع الدول العربية والإسلامية من دون تقليص لهذا الدور أيًّا كان من قبل الدول الغربية. يتأتى ذلك من خلال تعزيز مصالحها الحيوية؛ بهدف الحفاظ على القيم والمبادىء العليا تبعًا لجوهر السياسة الغالب عليها والمتمثل في «توفير الحماية الفعالة للمصالح القومية التركية والإسهام في تحقيق السلام في المنطقة والعالم على أساس المبادىء الجوهرية التي أسس دعائمها أتاتورك على حد قول تورغوت أوزال»(سيار، ١٩٩٥م، ص ٢٥٩).

تحاول القيادة التركية التعاطي مع منطق الأحداث التي تمر بها المنطقة بكل تفتح وبمزيد من الشفافية بحسب تلك الخيارات التي تؤمن بها والتي تقوم على التوافق والتعاون في بيئة أقل أمنًا تحت غطاء العولمة التي قد لا تشاطرها فيها كل الأطراف الإقليمية. ومن هذا المنظور، تحاول تركيا الالتزام بالحذر والحيطة ما يضمن لها الدفاع عن مصالحها الأساسية وأطماعها العليا انطلاقًا من المكونات التي تحاول أن تنطلق منها في إطار الأهداف الاقتصادية التي تجعلها تتعامل معها بدءًا من القرب الجغرافي، وموارد الطاقة والأسواق الاستهلاكية. وهنا تكمن حركيتها في طبيعة التوازن ذاته بين الشرق الأوسط بحكم المخاض الذي يمر به بناءً على الدور الإقليمي الذي تقوم به.

إن موقف تركيا من حرب الخليج الأولى؛ فضلًا عن تورطها في شمال العراق ومساعيها الحثيثة في التوصل إلى التسوية السلمية للقضية الفلسطينية تعد من الترتيبات الأساسية التي تسيطر على السياسة الخارجية التركية. هذا ما يحاول القادة الأتراك تبنيه عن طريق التوصل إليه عمليًّا عن طريق جملة من العوامل الجوهرية والصفات الأساسية انطلاقًا من أثر الجغرافيا السياسية سواء في الشرق الأوسط أو في علاقاتها مع أوربا (آسيا الوسطى)، أو في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، أو في علاقاتها مع الحليف الإقليمي إستراتيجيًّا والمتمثل في إسرائيل.

كما يمكن القول بأن تركيا تنفرد فضلًا عن ذلك بطموحات، بل مكونات أساسية في سياستها الداخلية والخارجية على حد سواء مثل القوة العسكرية، والثروة المائية، وعلاقاتها الاقتصادية والتاريخية لا سيما من خلال ما يربطها من علاقات حميمية مع الجمهوريات الإسلامية التركية في آسيا الوسطى؛ الأمر الذي يجعلها تبحث عن الاستقرار والاستثمار معًا. إن التوازن المصلحي / الإيجابي هو الذي فرض على تركيا شيئًا من التوظيف الإقليمي لكي تدخل بموجبه الإطار الدولي وذلك وفق المعطيات الاستثنائية الآتية:

١ـ غياب العراق كقوة اقتصادية وعسكرية ذات شأن ضمن الإطار العربي والإقليمي، وبدا أن توازن القوى الإقليمي يتجه لصالح تركيا ويوفر لها ظروفًا أفضل.

٢ـ انطلاق عملية التسوية السلمية من مدريد عام ١٩٩١م عبر محورين؛ محور المفاوضات الثنائية الذي تنشغل فيه سوريا مع إسرائيل، ومحور المفاوضات متعددة الأطراف المنبثقة عنها خمس لجان هي: (اللاجئون، البيئة، المياه، الحد من التسلح، التعاون الاقتصادي)، حيث أصبحت تركيا عضوًا في تلك اللجان.

٣ـ الجهود الأمريكية لاحتواء إيران ضمن بيئتها الإقليمية والحد من طموحاتها في الجمهوريات الإسلامية التركية.

٤ـ طرح مشروع النظام الشرق أوسطي بمفاهيمه الاقتصادية والأمنية كنظام إقليمي فرعي عن النظام الدولي الراهن (الضميري، ٢٠٠٢م، ص٥).

تحاول تركيا إذن وفي السياق ذاته السعي إلى التوصل نحو تحقيق هدفين إستراتيجيين بارزين هما:

١ـ تعزيز أدائها الإقليمي في المنطقة بالحصول على العضوية التامة في الاتحاد الأوربي.

٢ـ السعي لبناء مصالح إقليمية واسعة يجعل منها سلة الغذاء ومركز الاقتصاد لشعوب المنطقة باستخدام المياه والزراعة المتقدمة والمنتجات الصناعية والتجارة الدولية (المرجع نفسه).

ومن هذا الباب تسعى تركيا جاهدة وعبر تصريحات قادتها إلى أن يكون نظامها العلماني وتجربتها الاقتصادية الليبرالية بمثابة ذلك النموذج الذي يحتذى به لدى دول الشرق الأوسط عن طريق الاستفادة منه؛ بهدف تطوير كل من الشأن السياسي والاقتصادي لديها. هذا ما يراد له أن يعزز عن طريق دور تركيا الإقليمي الذي بموجبه يمكن نشر مبادئ وقيم التسامح والتضامن والتفتح على الآخر بدلًا من نشر التعصب والانغلاق والتطرف. قدتؤدي تركيا من هذه الزاوية دورًا رئيسًا، بل مفصليًّا في معادلة شرق أوسطية ليس في تجاوز هذه العقبة لدى دوله فحسب، بل في كيفية التعاطي معها وفق أسس وخيارات واضحة المعالم.

كما يمكن أن يؤخذ المثال التركي مقارنة بنظيره الإيراني سواء أتعلق الأمر بزاوية نظر واحدة أم من مفترق الطرق وسواء أتعلق الأمر بتعدد المواقف أم بتباين السياسات وانعكاساتها على المنطقة العربية على أن تؤخذ هاتان التجربتان على محمل الجد. لذا تسعى تركيا على خلاف إيران إلى البروز على أساس أن موقعها الجغرافي هو امتداد لتاريخها السياسي وطموحها الاقتصادي، على أن تكون أكثر انفتاحًا لدرجة أداء الدور الوسط أو «حلقة وصل» أو نقطة امتداد بين كل من دول الشرق الأوسط والغرب، أو ممثلة له في الشرق الأوسط (نازلي،١٩٩١م، ص ٣٢٩).

إن تركيا لا تريد تحاشي دورها لصالح المنطقة في صراعها مع قوى إقليمية أو دولية دون أن تدخل من أجل ضبط هذه العلاقة لصالحها؛ بدليل أنها أدت دورًا محوريًّا إبان حرب الخليج الثانية، وذلك من خلال أهميتها المتصاعدة وطموحها المتفائل في قيادة المنطقة. يتماشى ذلك انطلاقًا من موقعها الجغرافي حفاظًا على مصالحها الحيوية من جهة، وانفتاحها على بيئتها الخارجية باسم الإرث التاريخي والعلاقة اليومية عن طريق الوجدان الإسلامي وهو ما يؤهلها لأداء هذا الدور الإستراتيجي ذي الأهمية القصوى؛ كونها بلدًا علمانيًّا وعضوًا في منظمة المؤتمر الإسلامي من خلال تفعيل ذلك الرابط واستثماره بقدر ما ينعكس عليها إيجابًا من جهة أخرى.

وإذا كان هنالك تغطية غربية سواء من قريب أو من بعيد للموقف التركي؛ فإن أنقرة لا تحبذ الدخول في صراع معه بحكم قربها من المنطقة العربية عن طريق الشعور بالقرب الجواري والتضامن الديني تجاه دول الشرق الأوسط. الشيء الذي جعلها تواصل عبر هذا التقارب بالمثل مع الغرب حفاظًا على مصالحها الحيوية. حاولت تركيا عن طريق ما تمر به المنطقة العربية من تداعيات ورهانات دون أن تسلك «منطق الضحية» وذلك من

خلال اتخاذ موقف ربما أكثر فاعلية لا في السعي عن تحقيق مصالحها من وراء ذلك فحسب، بل في كيفية التعامل معه لدرجة تفادي الأخطار والتحديات المحدقة في الحالة العربية من الزاوية الأمنية. ما رد الفعل التركي من هذا الموقف؟ إن تطوير علاقة تركيا مع كل من أوربا والولايات المتحدة الأمريكية بحكم الدور الإقليمي الذي تريد أن تؤديه عن طريق «دور الجسر» أو الدور الوسيط خلال الحرب الباردة بالرغم من أنها اتخذت أشكالًا وأنماطًا متعددة ومتنوعة على أن تكون ربما أكثر انفتاحًا من إيران، وذلك بحكم توغلها جغرافيًّا في آسيا الوسطى والقوقاز، فضلًا عن مشارف أوربا.

إن تخطي تركيا الإقليمي في الشرق الأوسط (بلاد الشام، العراق، شبه الجزيرة العربية) يعد رؤية قصيرة المدى بحيث لا يمكن أن يوسع لديها الرؤية الإستراتيجية بعيدًا عن الانفتاح على المنطقة بالكامل. ومن هذا المنظور تحاول الدول الأوربية والولايات المتحدة الأمريكية ضرورة التعاطي مع هذا التصور حفاظًا على أهمية تركيا في الحلف الأطلسي وتوسعها لكي تدخل نادي الاتحاد الأوربي بحسب المدة المحددة لها. إن بروز تركيا كمعطى أولي في تفعيل هذا الحراك لصالحها بحسب المصالح الحيوية تجاه المنطقة العربية من ناحية، والأطماع الغربية من ناحية أخرى، ربما يكمن في مدى «القوة الذكية» لتركيا في التعامل معها بكل حزم وذكاء انطلاقًا من إرثها الإمبراطوري العثماني أولًا، ثم الإسلامي ثانيًا.

إن تفعيل السياسة الخارجية التركية وفقًا للخيارات الإقليمية (من الكل إلى الجزء ومن الجزء إلى الكل) يعد بمثابة ضبط مجال التوسع الإستراتيجي الإقليمي؛ بهدف درء المخاطر المحدقة بالمنطقة من زاوية، وكيفية البناء عبر هذه الخيارات عن طريق الأداء والاتزان من أجل تحقيق توازن فعلي يشمل الأمن والاستقرار من زاوية أخرى. ولعل الطرح الجيوسياسي هو المقصود،

بل الدافع من ورائه تحقيق أمل التعاون وطموح الانفتاح؛ بهدف أداء الدور الريادي في المنطقة، بحكم المخاض العسير الذي تمر به هذه الأخيرة وبحكم الحضور الأمريكي البارز فيها؛ فضلًا عن التنافس عليها. يتزامن ذلك فعلًا في إطار بروز تيار الديمقراطيات الجديدة في ظل غياب الأيديولوجية الشيوعية في كل من آسيا الوسطى، وشرق أوربا والدول الخاضعة لفلك الاتحاد السوفياتي؛ بالإضافة إلى دول الشرق الأوسط وحوض البحر الأبيض المتوسط.

ومهما يقال عن دور تركيا الذي تحاول أن تؤدي بموجبه مهمة وكيل تجاه تحقيق المصالح الأورو- أمريكية في المنطقة؛ فإن السياسة الخارجية التركية لا تريد على خلاف إيران أن تدخل في صراع مفتوح مع الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية بقدر ما تحاول أن تعطي وجهًا مغايرًا لذلك. يتفاعل هذا الطرح انطلاقًا من تراثها الإمبراطوري العثماني الموغل قديمًا في أوربا؛ فضلًا عن كونها بلدًا إسلاميًّا له طموحه المتفائل تجاه تحقيق جملة من المصالح والأهداف، كما لا يمكن التقليل من الشأن التركي على اعتبار أنه يريد أن يتماشى مع الأحداث الموجودة على الأرض لا بمباركتها فحسب، بل بالتعاطي معها بكل حكمة وروية بحيث تسمح له بالتدخل من أجل ضبط علاقاته الخارجية من خلال بناء تصور يقوم على العقلانية والانفتاح على العالم الخارجي.

إن الموقع الجغرافي لتركيا بين أوربا وآسيا والشرق الأوسط لا يسمح لها إذن بأن تؤدي دور المنغلق أو الصراعي مع القوى الإقليمية والدولية ما دام بها إرث ثري في العمق الأوربي؛ فضلًا عن طموحها السياسي والاقتصادي والإستراتيجي الذي تحاول توظيفه عبر المنطقة ولصالحها. لذا جاء هذا الدور متزنًا إلى حد ما بحيث تحاول تركيا القيام به؛ كونه يعد رفعة لشأنها

في ظل التداعيات التي تمر بها المنطقة وحالة عدم الاستقرار التي تخضع لها بهدف تحقيق توازن بين طموحاتها الخاصة وخيارات الدول الغربية التي تتكالب عليها. إن التصور الإستراتيجي لهذه الحالة ليس بالأمر السهل من أجل تبني موقف إيجابي من دون أن يكون ذلك بعيدًا عن أداء دور الوسيط أو أن يكون لديها حقل واسع للمناورة. هذا ما لا يدع مجالًا للشك أن تركيا لا تحبذ المغامرة أكثر، بل تريد إيضاح صورة حاملة لهذا التوازن الإقليمي الذي يشد المنطقة؛ كونها تشكل الدرع الواقي له على أساس أن العوامل الداخلية للمنطقة لم تسهم في تطوير آليات أكثر من أجل بعث العوامل الخارجية الأكثر أمنًا والأشمل استقرارًا؛ الأمر الذي جعل تركيا تؤدي الدور المحوري في حل النزاعات وفض الخلافات؛ كونها شؤونًا إقليمية لا يمكن التغافل عنها أو السماح لها بالاكتساح ما دامت ستنعكس على دول الجوار عامة.

وعليه تبادر السياسة الخارجية التركية في تفعيل دورها الإقليمي جراء هذه الأحداث والحالات العادية والاستثنائية على أن تبرز بمثابة الفاعل الحيوي في صناعة القرار ما دام ما تراه مناسبًا لها من دون أن تنجر من ورائها كمشاهد أو متورط. إن التدخل الأجنبي في منطقة الشرق الأوسط لا تباركه تركيا ما دام موجودًا أصلًا ولربما هو السبب وراء هذه الاختلالات المتكررة، حيث لا يمكن الاتكال على القوى الخارجية والمنظمات الدولية في ظل غياب دورها الإقليمي. تحاول تركيا انطلاقًا مما تقدم أن لا تتراجع على ضوء هذه المعطيات الجيو سياسية أو تتأخر عن دورها الإقليمي؛ كونها محكومة بمنطق التجاوب معها في إطار التقارب الجواري ما يعود عليها بتفعيل دورها الحيوي عن طريق طموحاتها الإقليمية وارتباطاتها الدولية. ومن هنا كانت تداعيات الموقف أشد وأنكى للتعاطي بموجبه؛ بهدف ربح

الرهانات الجيوإستراتيجية خوفًا من انعكاساتها على الشأن الداخلي التركي ومنها مشكلة الأكراد والمياه والحدود؛ بالإضافة إلى تحقيق تعاون أمني ـ عسكري..

تقوم السياسة الخارجية التركية على نمطين من العلاقة؛ كونها تقوم على الصراع والتعاون معًا. أهي مفارقة أم توازن؟ حيث نجد الصراع بدأ منذ حقبة الحرب الباردة وشمل بدوره مشكلات الفرات والإسكندرون على الحدود؛ فضلًا عن العلاقة المستجدة مع إسرائيل. وكذا الدور الذي تقوم به تركيا في شمال العراق. أما التعاون فهو يشمل تلك العلاقة الاقتصادية التي تسعى من ورائها تركيا إقليميًّا وما يتحتم عليها القيام به دبلوماسيًّا مع دول الجوار في المنطقة. تسعى تركيا جاهدة إذن إلى تفعيل التعاون والتنسيق مع ما يسمح لها بإعادة الاعتبار لتحركها، ما يعطيها بيئة أكثر ملاءمة في ظل تطوير علاقاتها مع تل أبيب خاصة في المجال الأمني ـ العسكري. يتزامن ذلك مع الاتفاق العسكري التركي ـ الإسرائيلي الموقع في عام ١٩٩٦م، والذي له صدى مباشر على الأحداث والمتغيرات التي يعرفها الشرق الأوسط.

ولعل هذه المبادرة التركية التي تطمح من ورائها أنقرة إلى حمايتها، بل إعطائها هامشًا من التحرك، بهدف ترتيب الأوضاع الأمنية في المنطقة، لكي يسمح لها بتفعيل دورها الحيوي؛ الأمر الذي يتيح لإسرائيل هامشًا من الضغط على الدول العربية في عملية السلام. كما يوفر للولايات المتحدة الأمريكية آلية فاعلة لخدمة مصالحها وأهدافها عبر علاقات التحالف التي تربطها بطرفي الصراع (الضميري، المرجع السابق، ص٩).

وإذا كان الأتراك ينظرون إلى عملية الصراع العربي ـ الإسرائيلي في إطار مشروع شرق أوسطي، بحيث يريدون من ورائه إظهار دور تركيا المتشبث بالعملية والحامي لها في آن واحد؛ فإنها ليست متجاهلة ذلك باعتبار

أن إسرائيل طرف في هذه المعادلة ولا يمكن التخلي عنه باعتباره حليفًا إستراتيجيًّا للولايات المتحدة الأمريكية. الشيء الذي بإمكانه أن يقوي علاقات تركيا بهذه الأخيرة وما ينجر عنها من انعكاسات للسياسات المتبعة بحكم الترتيبات الإقليمية التي تحملها هذه القوى المتصارعة في المنطقة.

بيد أن مشكلة المياه ما زالت من التهديدات الكبرى التي تتخبط فيها تركيا بحكم تقاسمها لنهري دجلة والفرات مع كل من سوريا والعراق من دون أن يتم التوصل إلى توزيع الحصص المائية بينهم بشكل عادل؛ الأمر الذي جعل هذا المنحى محفوفًا بالمخاطر ومشوبًا بالتهديدات التي تمر بها العلاقات بين هذه الدول. وإذا كانت تركيا تريد تفادي الدخول في حرب محتملة في هذا الخصوص؛ فإنها ارتأت إقامة مشروع شرق الناضول (الغاب)؛ كونه من إحدى المشكلات المستعصية في المنطقة، كما تريد في المقابل فتح جبهة أخرى مستقبلَة حول مشكلة المياه في هذه المنطقة الحساسة من العالم ومصير هذه الدول حيالها؛ فضلا عن مشكلة الأكراد التي تشغل كلًّا من المجتمع والدولة في تركيا باعتبار أن لها إرهاصات وتداعيات عميقة، بل تهديدات بالغة الخطورة فيما يخص مشكلة الهوية لدى هذه الأقلية من مكونات المجتمع التركي وانعكاساتها على الأمن القومي التركي. يتزامن ذلك خاصة بعد إلقاء القبض على زعيم حزب العمال الكردستاني (PKK) عبد الله أوجلان من قبل القوات الخاصة الإسرائيلية في أوربا لكي يتم تسليمه إلى أنقرة. وبالرغم من تجدد الدعوات من قبل المجتمع الدولي على إطلاق صراح الزعيم الكردي، فإنه ما زال في السجن؛ كونه متَّهمًا بحمل السلاح والتحريض على الانفصال والاعتصام والتحريض على النظام العام. وإذا كانت المشكلة الكردية لاتعد مصدرًا للتهديد وعاملًا غير آمن لقدرات التوازن في المنطقة بحكم ارتباطها بدول الجوار الجغرافي (إيران، سوريا، العراق)، ومادام الإشكال موجودًا

صوب الأقلية الكردية ذات الاهتمام البالغ الخطورة؛ فإنه لم يزل قائمًا، بل مؤثرًا في طبيعة العلاقات الجماعية بين هذه الدول ذاتها، حيث إن تركيا لا تستطيع أن تؤدي دورًا فاعلًا وقياديًّا في منطقة الشرق الأوسط من دون أن تمهد لحل المشكلة الكردية، حسب الرئيس التركي ديميريل (زهران، ١٩٩٦م.

كما تطرح المشكلة القبرصية باعتبارها إحدى النقاط الأساسية في السياسة الخارجية التركية، خاصة بعد التدخل العسكري التركي عام ١٩٧٤م وإعـلان قبرص التركية الشمالية، وتوالت حينئذ الدعاوى والصيحات من قبل حلفائها الغربيين ومازالت قائمة حتى الآن، هذا ما يراه الاتحاد الأوربي، كما يرى أن تسوية هذا الخلاف تعد من شروط انضمام تركيا إليه، وبينما تساند تركيا القضية الفلسطينية منذ عام ١٩٦٧م؛ فإنها لا ترى الدعم نفسه تجاه المشكلة القبرصية من قبل الدول العربية، بل بالعكس ترى بعض الدول العربية تقف مع دول الجوار الجغرافي في خلافها مع تركيا في مساندة اليونان أو بالضغط عليها من أجل التأثير عليها، وأن تعاطي تركيا مع البعد الجيوسياسي، خاصة مع الدول المحيطة بها أي بعد اضمحلال الأيديولوجية الشيوعية وبروز الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى والقوقاز، تبدى لدى تركيا بأن تأخذ هذا المعطى الأولي على محمل الجد، وذلك على ضرورة انتهاج خطة عمل جديدة قصد أداء الدور المحوري فيها. ولعل تركيا تسعى من هذا الباب إلى إقامة الأولويات في جدول الترتيبات التابعة لسياستها الخارجية؛ كونها تشكل ليس بعدًا سياسيًّا واقتصاديًّا، بل تاريخيًّا وثقافيًّا في إعادة بناء قوتها الإمبراطورية المتجددة كطموح راقٍ تسعى من أجله. إن بروز تركيا في هذه الواجهة أمر تحتمه ضرورة التنسيق، بهدف أداء ذلك الدور الإقليمي الذي تنتظره بامتياز.

تحاول تركيا إذن إبراز قوتها على خلاف إيران المتشددة؛ كونها تشكل لدى البعض ذلك النموذج الديمقراطي العلماني الذي يرعاه وجود المؤسسة العسكرية، فضلًا عن وجود علاقات ودية مع روسيا. وبعيدًا عن التنافس التركي ـ الإيراني، فإن أنقرة تحاول تلافي كل خلاف محتمل مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية وكذلك الجمهوريات الأخرى؛ فضلًا عن إسرائيل على خلفية التعاون من أجل المصالح في بعدها الاقتصادي وذلك على أساس التقرب من التغطية والحماية انطلاقًا من موقع الإدارة الأمريكية.

كما يبدو واضحًا بأن تركيا تربطها علاقة مع حلف شمال الأطلسي، وذلك على أساس أن لها رؤية إستراتيجية في المنطقة، إذ تحاول بموجبها أداء الدور الإقليمي فيها انطلاقًا من موقعها الجغرافي وتراثها التاريخي وعمقها الإستراتيجي وتطلعها الاقتصادي على أن تبرز بمثابة قوة إقليمية لها كلمتها كلاعب أساسي في المنطقة. تبرز مكانة تركيا في كونها ميالة إلى الغرب من الزاوية السياسية والاقتصادية في المنطقة باعتبار أنه يطغى عليها منطق المصالح ورهان الأمن القومي تجاهها، فضلًا عما تحمله من تهديدات محتملة بشأنها.

ومن هذا المنظور تحاول تركيا أن تكون قطبًا حيويًّا، بل وجهةً لها حضورها الدولي من خلال تأثيرها الإقليمي على قضايا وإشكالات المنطقة، يتزامن ذلك مع إفرازات النظام الدولي الجديد لكي تكون فيه طرفًا فاعلًا على الأقل إقليميًّا كخطوة أولى. هذا ما انعكس فعلًا على ترتيبات ما بعد حرب الخليج الثانية انطلاقًا من دعاواها المستمرة إلى التسوية السلمية أو مشاركتها في السوق الشرق أوسطية. يأتي نزوع تركيا إلى هذه الحظيرة عن طريق التطورات الدولية ومدى تأثيراتها لا في إقامة كتل اقتصادية ذات

الوزن الثقيل في التجارة الدولية فحسب، بل في مدى التأثير على المعطيات ذات الحمل الاقتصادي والسياسي التي يطغى عليها الغرب. كما يمكن القول بأن تركيا تحاول أداء الدور الرابط بين الشرق والغرب بحكم الجغرافيا والتاريخ وسياسات الجوار وعلاقات التقارب والجوار. ومن هذا الباب، يسعى الغرب إلى الوقوف في وجه الأصولية الإسلاموية عن طريق التأكيد على نموذج تركيا الديمقراطي بنجاحاته، كونه يحمل طابعه العلماني من خلال تزكيته ودعمه أمام إيران. ولِمَ لاتتم تقويته في إطار الصراع بين قوى الإسلام السياسي المحتمل بين أقطابه. وبالرغم من الدعم الذي تتلقاه تركيا من الغرب؛ فإنها غير مأخوذ عليها في مسائل حقوق الإنسان والأقليات... إلخ. إلا أن الغرب لا يريد في المقابل تدعيم تركيا على كل المستويات حتى لا تنفرد بالقوة وتصبح حينئذ طرفًا لا يمكن التحكم فيه.

لذا تراعي تركيا مدى الوزن الأمريكي في المنطقة باعتبارها قوة ناشئة أو تطمح إلى ذلك، بحكم صعوبة البيئة وتداعيات قضاياها الساخنة عن طريق التدخل الدولي المباشر فيها. وعليه لا تريد تركيا المجازفة على أراضيها من هذا المنظور، كونها تبحث عن أداء الدور الإقليمي بخاصة في انتظار التأكيد على ما تمر به المنطقة من تحديات ورهانات يصعب حصرها في طرف واحد أو في مدة زمنية وجيزة. وإذا كانت تركيا تبحث فعلًا التمسك بمفترق الطرق في تلك القضايا والمشكلات المطروحة عليها وحولها عن طريق التقرب من الغرب (الدخول في الاتحاد الأوربي) على خلفية أنها عضو في الحلف الأطلسي يلزمها بالدرجة الأولى ضرورة بلورة سياسة خارجية دقيقة وفاعلة، وذلك لا يتأتى إلا في إطار المكونات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ حفاظًا على توجهها الغربي المميز سواء في الحركة أو في النفـوذ أو في الحراسـة.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هو: لماذا هذا التقارب التركي ـ الغربي؟ إلى أي مدى تضطلع تركيا بالدور الأورـ أمريكي في المنطقة؟ إن الإرث الغربي لتركيا عبر التاريخ بحكم الجغرافيا جعلها تحتاط من القضايا التي تعالج بالقرب منها، وذلك إما بالتدخل الهادئ فيها دبلوماسيًّا أو بأداء الدور الريادي في توجيهها سواء مع الأكراد أو في حرب الخليج الثانية. ما حدود هذا التقارب وما مآلات هذه التبعية؟ هل هنالك تبعية مصلحية أم تبعية مقيدة، نتيجة للظروف الإقليمية والمعطيات الدولية التي تمر بها المنطقة تحديدًا؟ لا شيء يثبت ذلك من داخل تركيا بحكم أن ما يترتب عليه الحكم السياسي في أنقرة هو رغبته في البروز والتفاعل مع جملة من القضايا المطروحة لا بالرفض والمجابهة فحسب، بل بالترويض والاستمالة خشية الوقوع فيما آل إليه الوضع في العراق أو بعيدًا عن التجربة الإيرانية تجاه الغرب. «وفي هذا الإطار فإن تبعية تركيا للعالم الغربي تفرض عليها التأثر بعملية توزيع الأدوار ـ الوظائف التي تحددها الإستراتيجية الأمريكية. يأتي ذلك ضمن إدراك النخبة السياسية التركية أن مستقبل علاقات تركيا الخارجية في ارتباطها ودرجة اندماجها بالحضارة الغربية»(الضميري، المرجع السابق، ص١٠).

كما لا يمكن استبعاد هذا المنطق في توجيه أحداثه والتأثير في وقائعه على الأرض، إذ يعد بمثابة طمس لشخصية تركيا بقدر ما تريد من ورائه تحقيق مصالحها القومية. هذا ما تطمح إليه هذه الأخيرة تحديدًا وذلك بفرض وجودها في خارطة الشرق الأوسط كضرورة حتمية بالنسبة إليها بدليل أن التوجه على هذا المنوال من خلال ما تطمح إليه من تقارب مع الغرب على أسس الديمقراطية والعلمانية وحقوق الإنسان لكن على النهج الأوربي. كما أن ميولها إلى الكمالية وتأثرها بالطرح الليبرالي هو الذي جعلها تتماشى مع

طروحات الغرب بتأييده لها على أساس المصالح والأهداف المشتركة التي يحملها كل واحد منها في المعادلة.

إن طموح تركيا في المنطقة هو قبولها التقارب مع الغرب باستغلال الجوار الجغرافي وفق سياسة خارجية متزنة تدافع عن المصالح والغايات من موقعها الإستراتيجي؛ لذا نراها تتخطى كل ما وصلت إليه سواء إيران أو الدول العربية في فرض تصورها من أحداث وما يمكن أن تقوم به في ظل التداعيات الأمنية والتهديدات العسكرية؛ إلا أن ميول تركيا بشكل واضح وصريح تحت المظلة الغربية يعني تحقيق مكانة إقليمية لديها وبدون منازع لكن بكل الطرق والسبل التي تراها ملائمة في توظيفها والعمل بموجبها سواء أكان الأمر اقتصاديًّا أم دبلوماسيًّا أو عسكريًّا مادام يحقق ما تصبو إليه من دور إقليمي متعاظم في المنطقة. هل هنالك صراع تركي ـ إسرائيلي في العمق على قيادة المنطقة؟ ذلك ما تحاول تركيا التأثير عليه وفق مصالحها وبالرغم من شعورها بذلك، فإنها ليست مهيأة لدور اللاعب القيادي بحكم منافسة إسرائيل لها؛ فضلًا عن أن الولايات المتحدة الأمريكية لا ترغب في التعامل مع تركيا على كامل الخطوط والمستويات مقابل إسرائيل الحامية لمصالحها أكثر منها. وعليه تبرز تركيا من هذا الباب في موقع أضعف تجاه إسرائيل التي تنفرد بحصة الأسد على أساس أنها تؤدي دورًا أكبر منها، ومن هنا لا يمكن لتركيا أن تؤدي الدور الرئيس في هذا الخصوص قياسًا على إسرائيل.

ولعل ميدان تحركات تركيا أشمل بكثير من إسرائيل في كنف الدوائر الإقليمية الموجودة حولها أو تلك التي تخضع لها، ما يدفع بمكانتها نحو الريادة والبحث عن القيادة وهو ما يجعلها طموحة إلى حد ما وبدعم من القوى الدولية من جهة، وما يؤثر عليها بسبب العوائق والمعوقات التي تحول

دون الوصول إليها من جهة أخرى. أي بعبارة أخرى بين ما تتأثر به تركيا وتؤثر فيه في سلسلة هذه الدوائر الإقليمية ومنها: الدوائر الأوربية، والدوائر الأطلسية (الأمنية)، والدوائر الأسيوية (الجمهوريات الإسلامية في كل من آسيا الوسطى والقوقاز)، ودائرة البلقان (البحر الأسود)، والدائرة الشرق أوسطية (التعاون العسكري مع إسرائيل). هذا ما جعلها تتراجع أو تتخلى عنه بحكم ثقل المنطقة ونزوعها نحو البحث عن الأمن من خارجها عن طريق (الدوائر المتعاقبة) ما يجعلها قليلة التأثير، بل ضعيفة الموقف من أجل القيام بالدور الإقليمي.

وقد تعد تركيا بمثابة الدولة العاجزة أو الفاشلة لا في التأثير في سيناريوهات هذه الدوائر مجتمعة فحسب، بل في التحكم فيها وتوجيهها لصالحها ما يبعث فيها السيطرة لصالحها تبعًا للتطورات التي تمر بها وفقًا لمجالها الحيوي. أما من جهة أخرى، فيمكن اعتبار تركيا البلد الأوربي الوحيد صاحب العضوية في المؤتمر الإسلامي المخول له أن يقوم بدور الوسيط بين المشروع الأوربي المتحرك وحالة الشرق الأوسط الجامدة والملتهبة. وعلى هذا الأساس تتوقف السياسة التركية الخارجية من خلال ما تتأثر به ويؤثر فيها على صعوبة تدارك الموقف بحيث ما زال يمزق تلك التوجهات التي تقوم بها دول الجوار عن طريق ما يدعو إلى التعاون والتنافس والصراع على حد سواء. وبالتالي ما زال يطغى على المنطقة شيء من القلق والحذر والتخوف في المستقبل المنظور بالرغم مما تحمله من مصالح مشتركة.

كما يدرك العرب مقارنة بالموقف التركي ضرورة خضوعها إلى اعتبارات وترتيبات مؤثرة في الخيارات والمواقف لكلا الطرفين لا سيما أن الدول العربية تحتاج إلى تركيا من موقعها الجغرافي وامتدادها الثقافي للتأثير من خلالها في القرار الأمريكي عن طريق التعامل مع إسرائيل في ملف

القضايا المشتركة؛ لأن ذلك له انعكاس مباشر عليها. كما تتعامل تركيا مع الدول العربية لصالحها كذلك على أساس الأولويات والضرورات التي تمنحها شيئًا من التوازن الإقليمي في المنطقة. إن المكانة الإستراتيجية التي تنفرد بها تركيا في ظل هذه المعطيات والمؤشرات تلزمها منطق التعامل مع جملة من الخيارات الهادفة من دون الدخول بموجبها حالة من الصراع الذي ينعكس سلبًا على الجميع.

تكمن طبيعة النقلة النوعية في نهج السياسة الخارجية التركية، خاصة في ظل التحولات الإقليمية والتبدلات الدولية، حيث إنه لا مناص من أن تؤثر هذه المتغيرات التي يمر بها الوطن العربي سواء عن طريق النخب أو المجتمعات. وهذا ما بات يسترعي شيئًا من التفاعل مع المعطيات الجديدة التي من شأنها أن تقلل من الإطار الأيديولوجي في كنف النظام الدولي الجديد بحسب التحول في البنيات الاجتماعية والتصورات الفكرية التي طرأت على المجتمعات جراء العولمة بين كل ما هو تقدمي ـ محافظ، وعلماني ـ إسلاموي، وقومي ـ غربي. وبالرغم من التخوف البادي من تركيا وذلك نتيجة غياب التوازن في المنطقة جعل من قبولها بمثابة الرد الموجه للإخفاقات والانقسامات في الصف العربي وقد تكمن مشاعر الإخوة الإسلامية تجاه تركيا بالرغم من عدم دعمها الفعلي والميداني للقضية الفلسطينية بالرغم من مساندتها لها؛ فإن ذلك يعد طريقًا ممهدًا تجاه «التطبيع» مع إسرائيل كمثال يحتذى به.

إن الحديث عن تركيا من وجهة نظر سياسية يوجب علينا القول بأنها تريد المزج بين الجغرافيا والتاريخ تبعًا لإرثها الممتد في الهوية الغربية مع ميولها الإسلامي، لكن في معاملتها السياسية والثقافية، فإنها تحاول أن تعمق ذلك لديها من منظور غربي. ولعل التوجه بالحنين إلى التراث العثماني

هو الذي أضفى في العمق صوب هذا النزوع نحو الفكرة التي مآلها بأن تحتفظ بالدور الوسيط بين الدول العربية والإسلامية من زاوية، وتعاملها مع الغرب بدءًا من إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية من زاوية أخرى؛ أضف إلى ذلك الدواعي والهواجس الأمنية التي ترمي بظلالها على الأبعاد السياسية والاقتصادية والإستراتيجية، الأمر الذي يفوت الفرصة على كامل المنطقة أمنيًّا. إن مصادر التهديد نراها متفاقمة ومتنوعة لدرجة أن القضية الفلسطينية حالت دون تلاقي الفرقاء من حيث التسوية وبتأثير من تركيا في هذا المقام. ولئن كان الشق الأمني هو الأساس في المعادلة، بل هو المؤثر إلى درجة أنه هو الذي عزل تركيا أمام إسرائيل في قيادة المنطقة بدءًا من القضية الفلسطينية التي تحاول إيران من جهتها تبنيها في ظل تراجع الدول العربية على تسويتها. وهذا ما سمح للفصائل المقاتلة، خاصة الجهادية منها أن تتبناها من أجل أن تدخل الصراع من أجلها. لكن هذا ما أجبر تركيا في المقابل على تطوير البعد الاقتصادي (مياه، طاقة، طرق)؛ بهدف فتح مجال الاستثمار والسياحة والتجارة.

لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل لتركيا إستراتيجية واضحة المعالم؟ تحاول أن تتعامل بها مع المعطى الإقليمي كأساس إستراتيجي لرفع التحدي بمعية إسرائيل. وذلك لأن الغرب ليس بغافل عن مثل هذه المخاوف والتهديدات التي تحاك ضد المنطقة من أجل إبرام علاقات فيما بينها سواء عن طريق القيم الديمقراطية أو شعار العلمانية في بيئة تمر بغليان أمني حاد غير مسبوق ما يدعوها إلى البحث عن التعاون من أجل تعزيز الأمن لديها وفقًا لما تجري عليه التطورات الداخلية والتحديات الخارجية.

٧ .٢ .٤ الأمن القومي التركي وتداعياته على المنطقة العربية

بعد انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي عام ١٩٥٢م، أصبحت سياستها الأمنية ومواقفها العسكرية تخضع له. لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: هل أثرت تركيا من موقع وجودها في حلف شمال الأطلسي في مجريات الأحداث التي تمر بها المنطقة؟ تعد منطقة الشرق الأوسط منطقة حساسة وبها فواعل إقليمية وعوامل دولية نشطة في حركتها، وأن تركيا تريد أن تخضعها إلى أولوية الأولويات، الأمر الذي بات تحت وطأة الانتشار العسكري لا بهدف حماية المصالح فحسب، بل في التأثير على كامل المنطقة في ظل غياب الفواعل الأصلية فيها. كما لا تنوي تركيا القيام بدورها الوحيد في المنطقة بحكم افتقارها الأساسي في الدفاع عنها وتطويرها من دون أن تكون منطقة آخذة في التهديدات الأمنية مقابل غياب مشروعات التنمية لديها.

إن تركيا حذرة من مغبة الأمر؛ كونها غير مطمئنة على ما يجري بالقرب منها من الزاوية الأمنية، بحكم أن أمنها القومي غير مستتب إلى درجة ضعف البيئة الإقليمية من تدارك الموقف من أجل التأثير الحسن فيها. ذلك ما جاء على لسان وزير خارجيتها حكمت تشتين عام ١٩٩٣م، بقوله: «لقد تحولت تركيا إلى دولة مواجهة على جبهات متعددة، وذلك نظرًا لموقعها الجيو سياسي والجيوإستراتيجي الذي يضعها في أقل مناطق العالم استقرارًا وأكثرها تقلبًا وغموضًا ومن الممكن للأزمات والنزاعات التي تقع في هذه المناطق أن تمتد في أي لحظة لتطوق تركيا» (Middle East Journal 1998. p. 33-34). إن البحث عن الأمن القومي لتركيا يشكل أحد التحديات المرهونة بتحقيقه على أرض الواقع، بحكم موقعها الجغرافي وتداعياته على الإستراتيجية الدفاعية التركية. هذا ما جعلها مؤثرة إلى حد ما في صناعة القرار الإقليمي

خوفًا من الانفلات الأمني، حيث إن هنالك خطرًا دائمًا يداهم تركيا (op.cit., p.41- 42). انطلاقًا من منطقة الشرق الأوسط التي تؤثر بدورها لا على النهج التركي فحسب، بل في كيفية التعاطي معه والتعامل بموجبه على خلفية الاحتفاظ بدورها الأساسي في إدارة الأزمات في الشرق الأوسط.

ولعل صعوبة العلاقات التي تمر بها تركيا إقليميًّا تبعًا لدول الجوار جعلها متأثرة إلى حد ما بسبب احتمال غياب الأمن والاستقرار لديها كالصراع العربي ـ الإسرائيلي، وتراجع القومية العربية وتنامي الأصولية الإسلامية وتهريب الأسلحة وتكديسها والإرهاب وغيره؛ فضلًا عن التدخل الأجنبي وما ينجر عنه من زعزعة استقرار المنطقة وإدخالها في أتون حرب محتملة. وعليه لم تستطع تركيا بمفردها إحلال نوع من السيطرة على منطقة الشرق الأوسط، بحكم تداخل القوى الإقليمية وتنافس الدول العظمى عليها؛ الأمر الذي قلص من محتوى الأمن لديها وجعلها إذ ذاك مرتبطة بنوع من التهديدات التي تضعف تركيا قياسًا بالمحتوى الإستراتيجي في معالجة جميعها.

ومن الأهمية بمكان أن الاهتمام بالغ المستوى الذي توليه القيادات التركية للشق الأمني هو أساس المعادلة؛ كونه طرفًا مهمًّا في القضية قياسًا بالدور الوسط الذي تقوم به كحلقة وصل بين الدول العربية والإسلامية والدول الغربية، بل كجناح واقٍ للتصدي للأخطار التي تحملها مثل هذه التحديات؛ بهدف إشراكها في التسوية والتقليل من تأثيراتها الخطيرة. لذا تراهن الدول الغربية على تركيا من منظور إقليمي بحت وذلك من أجل تحسين البيئة الأمنية من دون دخولها الصراع. تحاول تركيا أداء هذا الدور وبإلحاح منها من دون أن تكون مرغمة حفاظًا على مصالحها الحيوية ذات

الاهتمام المشترك؛ بهدف بناء فضاء من الثقة على أساس التبادل مع دول الجوار كتصور للبعد الأمني القومي لديها.

إن الاعتناء بتركيا سواء من قبل الدول الغربية أو الدول العربية للاستفادة منها يحتم عليها أن لا تكون محل تهديدات تحملها سياستها ما دامت قريبة من أوربا بحكم أن جزءًا من مساحتها الجغرافية يقع ضمن الفضاء الأوربي. لكن هذا لا يسمح لها إذن أن تكون أراضيها بوابة لمرور الأسلحة وتهريبها بهدف التقليل من شأن الأمن القومي الأوربي؛ فضلًا عن أن تتمسك بسياسة جوارية هادفة مع كل من سوريا وإيران والعراق.. ولعل المشكلة الكردية تعد من العوائق الرئيسة للأمن القومي التركي الذي تحاول أنقرة تفاديه إلى درجة أنها تزعم بناء علاقة ودية مع دول الجوار بحكم ما تطمح إليه جراء ما يجمعها من حدود تشكل نسبة ٦٠ ٪ من الحدود البالغة إجمالًا حوالي ٢٧٥٣ كلم. وإذا كانت تركيا تحاول فعلًا تفادي الصراع أو دخولها حلبة الصراع مع دول الجوار من خلال ما يتوافر لديها من ترسانة عسكرية أقل من إيران أو سوريا من حيث الصواريخ والأسلحة غير التقليدية، خاصة بما تطمح إليه في إنتاجها للنفط وتوسيع مساحات للزراعة حفاظًا على دورها الإقليمي في المنطقة أكثر من دخولها الصراع الذي لا ترغبه قياسًا بما تتحمله إقليميًّا وما تتطلع إليه دوليًّا.

كما يرى القادة الأتراك أن كلًّا من سوريا والعراق يشكلان مصدر تهديد فعلي لتركيا في الشرق الأوسط، خاصة سوريا، حيث يجزمون بأنه لمن المحتمل إذن أن يتحول ذلك معها إلى صراع مسلح. يتزامن ذلك مع بناء السدود التركية على مجرى الفرات وروافده؛ إلا أن سوريا ترى في ذلك قلة حصة المياه لديها، كما لا تتنازل عن استرجاع لواء الإسكندرون المحتل؛ كونه سوريًّا عربيًّا أصيلًا لديها. صراع سوريا مع تركيا هو طموح كل واحدة منهما

في أن تؤدي دورًا إقليميًّا فاعلًا في المنطقة. إلا أن الأولى جزء منها محتل وهو الجولان من طرف إسرائيل مقابل تركيا التي تتعامل معها بسياسة الند بالند، بل في صراع داخلي معها على قيادة المنطقة. تحاول دمشق احتواء الموقف عن طريق إيواء بعض الشخصيات من حزب العمال الكردستاني، الأمر الذي تتهمها فيه تركيا بالتحريض عليها من خلال تلك العمليات العسكرية التي يقوم بها عناصر هذا الحزب منذ عام ١٩٨٤م. يتضح ذلك من خلال حصص التدريب والإيواء سواء داخل أراضيها أو في سهل البقاع بلبنان كما يقول البعض جازمًا. ومن بين التحديات الأمنية التي باتت تعوق التعاون بين الدولتين أَمْن الحدود؛ فضلًا عن مشكلة المياه التي أثارها الطرفان منذ منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، كذلك تشكل العلاقات السورية ـ اليونانية عامل تهديد أمني مباشر لتركيا يسهم في إضعاف الموقف التركي أمام التحالفات التي تمضيها دول الجوار خارجها أو ضدها بالرغم من عضوية كل من تركيا واليونان في الحلف الأطلسي.

وفي خضم توالي الأحداث وتبادل المعلومات وتناثر التصريحات بين هذا الطرف وذاك، فإن ثمة علاقة وطيدة جمعت بين دمشق وأثينا بدءًا من زيارة وزير الخارجية السوري لأثينا في ٣٠/ ١٠/ ١٩٩٥م، وذلك من أجل تفعيل التعاون الثنائي العسكري بين البلدين في إطار تعزيز علاقاتهما المشتركة. لكن هذا ما بات يخيف الأتراك إلى درجة أنه يمكن لتركيا القيام بإستراتيجية تهدف إلى معركتين ونصف المعركة بحسب تصريح دبلوماسي متقاعد: ضد اليونان وضد سوريا وضد حزب العمال الكردستاني PKK. (Journal of Middle East. 1997.p.4).

وخوفًا من تداعيات الموقف ارتأت كل من سوريا وتركيا أن ذلك النهج غير ممكن باعتباره يعرض الأمن القومي لكلٍّ منهما للتهديد المباشر

بحيث يصعب التحكم فيه، ما سينعكس سلبًا على قدرات البلدين؛ الأمر الذي أفضى إلى إبرام برتوكول أمني في سبتمبر/ أيلول عام ١٩٩٨م ليدخلا مرحلة جديدة تحت اتفاقية أخرى في الشهر نفسه عام ٢٠٠١م.

لكن حرب الخليج الثانية وتداعيات أحداث سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١م كانت لها آثارها الوخيمة على العلاقات الثنائية بين البلدين على أساس أن المخاض الذي مرت به منطقة الشرق الأوسط يعد أصعب بكثير مما كان موجودًا بين البلدين تفاديًا للمخاطر والتهديدات المحدقة بهما. هذا ما جعل من تداعيات الموقف وعدم التحكم في مصير هذا السيناريو تشمل كثيرًا من الدول سواء سوريا أو تركيا، خاصة بعد إيران والكويت. وفي المقابل فإن أنقرة سمحت للقوات الأمريكية باستخدام قاعدة أنجرليك تفاديًا لتأثيرات العراق التوسعية في المنطقة، وهو ما جعل تركيا تتحاشى الصراع مع العراق في هذا الشأن من دون أن يكون لهذا الأخير القدرة على مهاجمة تركيا أو الدخول معها في صراع مفتوح، خاصة بعد القلق الذي أبدته هذه الأخيرة خصوصًا بعد الإعلان عن دولة فيدرالية كردية في شمال العراق. لقد كان يهدف ذلك بالدرجة الأولى إلى منع العراق على بسط سلطته المركزية على هذه المنطقة؛ الأمر الذي فاقم دور الأكراد في العراق. لكن تخوف تركيا زاد أكثر وذلك تحسبًا لانفراد حزب العمال الكردستاني باستغلال الشمال العراقي كقاعدة عسكرية في شن عملياته العسكرية الموجهة ضد تركيا. بيد أن تخوف الأتراك من حالة العراق نابع من كونه يمثل تهديدًا أمنيًّا مباشرًا لهم ومن وضع السياسة الخارجية التركية؛ كونها تمر بموقف ضعيف، بل متأزم بالمرة.

ومن بين التهديدات المباشرة لأمن واستقرار المنطقة وجود الجماعات الإرهابية؛ كونها باتت تشكل أحد أوجه هذه التحديات وانعكاساتها على

الأمن الإقليمي؛ لذا لا تحبذ تركيا بالرغم من ولائها للديمقراطية وانشدادها إلى العلمانية، فإن تنامي الظاهرة الأصولية يعني لديها محاربتها خوفًا من تنامي الإرهاب لديها بدءًا من حزب العمال الكردستاني وآثاره على الأمن القومي التركي. لقد امتد الصراع في تركيا بين الجماعات المتطرفة والنظام المركزي إلى خلق موجة من العنف السياسي عبر العمليات الإرهابية، خاصة بعد اغتيال بعض العناصر المثقفة العلمانية بقيادة «الحركة الإسلامية الثورية» و«الثأر الإسلامي». وإن كانت تركيا تحاول على ضوء هذه المعطيات استدراك الموقف بربط هذا الحراك بالعوامل الخارجية بالرغم من ظروفه الداخلية، فإنها تحاول التعامل معه على أساس أنه يحمل صورة عاكسة لدورها الإقليمي في المنطقة إن لم يكن من إحدى الفواعل الأساسية من أجل صدها عن ذلك. إنها تحاول عزل الجماعات المتطرفة بداخلها مقابل ما يجري بدول الجوار حتى يتسنى لها السيطرة عليها داخليًّا من جهة، ومراقبة ومتابعة ما يجري على الساحة الإقليمية من جهة أخرى.

لا يمكن لتركيا في هذه الحالة إخفاء العامل الخارجي المتمثل في تقويض أمنها القومي عن طريق التنظيمات الإرهابية، خاصة بعد ظهور الخصم الإيراني كفاعل في المعادلة باسم الثورة الإسلامية نحو تصديرها إلى البلاد العربية والإسلامية. ذلك ما حاولت إيران استقطابه عبر الجماعات الجهادية التي شاركت في أفغانستان ضد الاحتلال السوفياتي لها؛ فضلًا عن بعض العمليات الإرهابية التي قام بها بعض المنظمات التابعة لها سواء في تركيا أو في الجزائر أو في مصر. وعلى هذا المنوال دخلت تركيا من باب التنسيق مع هذه الدول على خلفية الحد من الأنشطة الإرهابية وشبكاتها المتوزعة عبر فروعها في المنطقة بالتعامل بمقتضاها بما يضمن لها الأمن والاستقرار خوفًا من تجذرها وتزايدها على أراضيها وما ينطلق منها إلى بقية دول الجوار.

كل هذا أجبر تركيا على التعامل حتى مع إسرائيل في ظل مكافحة الإرهاب عام ١٩٩٤م لا سيما عن طريق تجاربها ضد الفصائل المسلحة الفلسطينية؛ فضلًا عن أن إسرائيل معرضة هي الأخرى إلى مواجهة المقاومة الفلسطينية المسلحة التي تقوم بها المعارضة الإسلامية للكيان الصهيوني في إطار البحث عن التسوية للقضية الفلسطينية. الأمر الذي جعل تركيا تستفيد هي الأخرى من محاربة المنظمات التابعة لها كالمنظمات الكردية والحركة اليسارية التركية وغيرها. وعلى ضوء هذه المعطيات انقادت تركيا خوفًا من المد الإسلاموي لها وتأجيج حركيته على أراضيها إلى عقد اتفاقات تعاون مع تونس في آذار/ مارس ١٩٩٠م لمواجهة الإسلام السياسي الذي ضرب تونس ويمثله كلٌ من الثأر الإسلامي وحركة النهضة الإسلامية على التوالي. كما أبرمت تركيا في المقابل اتفاقية مع الجزائر في مجال التعاون وتبادل المعلومات في إطار مكافحة الإرهاب في أيلول / سبتمبر٢٠٠١م؛ بالإضافة إلى ما يجمع تركيا ببعض الدول العربية كمصر والأردن وغيرهما في إطار التنسيق بين السياسات الأمنية؛ بهدف الحد من العمليات الانتحارية.

إلا أن انهيار الجيش العراقي بعد تفتيت الدولة الوطنية في العراق، خاصة بعد حرب الخليج الثانية من قبل الاحتلال الأمريكي كانت له عواقب وخيمة على دول المنطقة بعدما تأكد ذلك من قبل القادة الأتراك أنه لا مفرَّ من ذلك. إذ يتماشى ذلك مع أمن الخليج العربي ودخوله مرحلة عصيبة قلما شهدتها المنطقة من ذي قبل؛ بالإضافة إلى النزوع الإيراني وحرصه على التسلح النووي من أجل القيام بالدور الريادي هو الآخر في المنطقة. طبيعة المنطقة وما تحمله من تنافس بين القوى الإقليمية وتكالب الأطماع الدولية عليها جعلها تحمل شيئًا من عدم الاستقرار في البحث عن الأمن أكثر. تنشغل تركيا فعلًا بما يجري في دول الخليج العربي بحسب موقعها الجغرافي في

تطوير علاقاتها الاقتصادية، الأمر الذي جعل تركيا تحمي المصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي؛ كونها تشكل القاعدة الخلفية لها. بحيث لا يمكن استبعاد تركيا من هذا الطرح ما دامت تدعم الأمن الإستراتيجي الأمريكي في كل من البحر الأحمر والخليج العربي والبحر الأبيض المتوسط.

وبالتالي فهي بمثابة همزة وصل في توسيع القواعد الأمريكية في كل من عمان والبحرين وقطر؛ بدليل أن معظم دول الخليج العربي تشترك في علاقات عسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة حول القضايا الأمنية. تحاول تركيا نظرًا لخطورة المرحلة وتداعياتها التأكيد على أهمية الخليج العربي، خاصة مع إيران والعراق من دون أن تتحاشى بناء علاقة مثمرة ونزيهة إزاء التعامل معها ما يضمن حركية تركيا الانفتاحية؛ كونها تشكل إحدى النقاط المحورية في النظام الإقليمي التابع والخاضع للمنطقة، وتقوم السياسة الخارجية التركية إزاء منطقة الخليج العربي بوضع ترتيبات أمنية فيه وفقًا للاعتبارات الآتية:

١ـ مهمة ضمان الاستقرار الإقليمي في الخليج أمر تأخذه دول المنطقة على عاتقها.

٢ـ أمن الخليج يتطلب إشراك كل من تركيا وإيران وسوريا ومصر باعتبارها قوى إقليمية في المنطقة.

٣ـ تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري كوسيلة للتطبيع الأمني والسياسي في المنطقة. بحيث يكون مرتبطًا بضمانات أمنية من قبل نظام إقليمي ينشأ على غرار نموذج مؤتمر الأمن والتعاون الإقليمي (التقرير الإستراتيجي العربي، ١٩٩١م، ص ١٣٧).

لا يمكن أن يتم الاستغناء عن تركيا أو التقليل من شأنها في هذه الحالة ما دامت قوة إقليمية معتبرة لا يستهان بها من منظور الولايات المتحدة الأمريكية وأن توظيفها يعني الاحتفاظ بها إلى جانب إسرائيل بالدور القيادي الثانوي أو الموازي في المنطقة. لذا جاء دور واشنطن المتعاظم في دول الخليج العربي نظرًا لحسابات تكتيكية تارة، وترتيبات جيوإستراتيجية تارة أخرى تبعًا لتطورات المنطقة وتداعياتها الأمنية؛ إلا أن الاعتماد على تركيا كحليف إستراتيجي انطلاقًا من موقعها الجغرافي الممتد بين روسيا الاتحادية والبحر الأبيض المتوسط يكمن في الحد من الدور الروسي المتعاظم هو الآخر، فضلًا عن اختراق إيران الأصولية ومحاصرتها تجاه الجماعات المتطرفة.

كما لا يمكن نجاح العلمانية على النهج الغربي لدى تركيا؛ إلا بالارتكاز عليها لكي تؤدي الدور المحوري القريب من الدول العربية عامة ودول الخليج خاصة على أنها تحمل رؤى مشتركة مع القيادة الأمريكية ما دامت تسهم بموجبها في الترويج إلى هيمنتها عن طريق الاستقرار ومن منظور إقليمي بحت: أي بمعنى آخر أن انجذاب تركيا صوب الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية يسمح لها بقيادة المنطقة إقليميًّا في ظل الخلافات العربية ـ العربية وانحصار إيران في مشروعها النووي. هذا ما صرح به مساعد وزير الخارجية الأمريكي الأسبق مارتن إنديك بقوله: «تركيا دولة علمانية وديمقراطية إسلامية وقوة عسكرية واقتصادية ذات موقع إستراتيجي وحليف للولايات المتحدة منذ وقت طويل وأحد تحدياتنا أن نجد طريقة أفضل لاستعمال هذه العوامل في السعي وراء أهدافنا في الشرق الأوسط» (تقرير واشنطن،١٩٩٢م، ص ١١٥ـ ١٥٣).

وانطلاقًا من دور تركيا المحوري في المنطقة؛ فإن الولايات المتحدة الأمريكية لا ترى الاستغناء عنها؛ عطفًا على قدرتها الحيوية في تقريب

وجهات النظر بحكم البعد الجيو سياسي / إستراتيجي الذي تنفرد به، حيث كتبت صحيفة «وول ستريت» في أحد أعدادها بأن تركيا تستطيع أن تقدم لأمريكا بلا ضجيج خدمات مهمة في الشرق الأوسط (اليساوي،٢٠١١م، ص ٤٧) دون أن تتخلى عن دورها في المقابل تجاه السياسة الأمريكية في الوقت نفسه: أي بمعنى آخر، ضرورة التعامل مع تركيا من الزاوية الإستراتيجية حتى لا تشعر بالإحباط أو الإقصاء في ظل نشر قواتها العسكرية في المنطقة بما يسمح لها بأداء دور الموازنة تجاه أي قوة مضادة قد تكون مهددة للمصالح والأطماع الأمريكية.

يتجلى ذلك واضحًا من خلال ما قام به تورغوت أوزال؛ على أن تركيا تقوم بدور محوري في المنطقة جراء السياسات الأمنية عن طريق التعاون والتكامل مع الولايات المتحدة الأمريكية. الشيء الذي سمح لهذه الأخيرة بتخزين كمية من المعدات العسكرية؛ فضلًا عن أسلحة وذخائر حربية في أراضيها إبان حرب الخليج الثانية في آذار / مارس ١٩٩١م حتى يتم نقلها في ظروف سريعة إذا اقتضت الحاجة تبعًا للاعتبارات الأمنية والإستراتيجية، كما توجب على تركيا القيام باحتواء المسألة الكردية عن طريق تطوير علاقاتها مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في شمال العراق. يتزامن ذلك عبر «المراقبة الشمالية» بما يعرف بالحظر الجوي في شمال العراق أو في إطار ما يسمى بعملية «أنقرة للسلام» من خلال دور الوساطة بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني أو على أقصى تقدير القيام بمطاردة عناصر حزب العمال الكردستاني في شمال العراق.

إن خوف تركيا من حصول العراق على أسلحة الدمار الشامل يتأكد في مساندتها قوى التحالف الدولي في أثناء حرب الخليج الثانية بالسماح لها بالانطلاق من أراضيها من أجل شن ضربات جوية ضد بغداد، كما أن

طموحها في القيام بدور إقليمي جعلها تخضع للمنطق الأمريكي خوفًا على مصالحها بعد بروز خصوم لها أمثال العراق في المنطقة؛ الشيء الذي جعلها تندد بما تبقى لدى العراق من أسلحة الدمار الشامل من أجل تحقيق الأمن والسلام تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة من جهة، وحتى تبقى بمفردها صاحبة احتكار للقيادة المطلقة من دون منازع من جهة أخرى.

ولعل عضوية تركيا في الحلف الأطلسي سمحت لها بتغطية الدور الإقليمي في المنطقة، وهي تحاول أن تكون الرجل الأول فيها مع أو بعد إسرائيل عن طريق مراقبة الحدود المتاخمة لها مع العراق؛ فضلًا عن أن لها من الجاهزية على ردع أي عدوان على أراضيها عن طريق نشر القوات المسلحة للحلف الأطلسي، خاصة تلك القواعد العسكرية الأمريكية المرابطة على التراب التركي، ويتضح ذلك في سلسلة من المناورات العسكرية التي تقوم بها مع قوات الحلف الأطلسي تحسبًا لأي خطر عدواني محدق بقواتها الأمنية أو العسكرية على حد سواء، حيث تزامن ذلك مع تلقيها المساعدات التقنية والفنية واللوجستية حفاظًا على مصالحها الحيوية، خاصة في أثناء حرب الخليج الثانية جراء ما قدمته من مساعدات وتسهيلات لقوات التحالف ضد العراق.

تسعى تركيا بعد اضمحلال الأيديولوجية الشيوعية ومجيئ حرب الخليج الثانية على إظهار قوتها أمام الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية كحليف إستراتيجي بامتياز؛ حفاظًا على مصالحها الحيوية، خاصة عن طريق الاحتكاك بها حتى تكتسب حركية لنشاطها الأمني و العسكري والاقتصادي المتفاعل مع المنطقة. وقد يبدو أن هنالك تناقضًا بين المصالح الخاضعة لتركيا والأهداف الدولية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا والتي بموجبها يزداد الوضع تعقيدًا وصعوبة في ظل غياب ترتيبات واضحة المعالم

تخدم جميع الأطراف. ونتيجة لتطورات الوضع وتحدياته الأمنية والعسكرية؛ فإن القوى الغربية لا تحبذ أن تنفرد تركيا بسيطرتها على دول المنطقة من دون أن تكون ربما حتى قوة إقليمية لوحدها حتى لا تورط بقية الدول الأخرى في حربها معها. إن تحقيق التوازن الإقليمي للقوى المحلية والدولية معًا عن طريق التوافق بين الخطط التكتيكية والأطماع الإستراتيجية يسترعي الحرص على ذلك، خاصة بين تركيا واليونان في بحر إيجة من دون دعم للأولى على الثانية كعضو في الاتحاد الأوربي.

إن الغالب في هذا الأمر هو دعم تركيا من قبل الغرب عن طريق سلاح الردع في مواجهة أي خطر محتمل يتمثل في مواجهة اليونان أو العراق أو سوريا من جهة، أو تجاه إيران التي بها صواريخ باليستية بعيدة ومتوسطة المدى أومخاطر الأسلحة النووية من قبل موسكو من جهة أخرى. تطمح تركيا إذن للعمل من أجل تطوير قوتها العسكرية عن طريق شل التهديدات الأمنية المتنامية من خارج حدودها، ما يجعلها أكثر انجذابًا للحلف الأطلسي من خلال مواجهتها عن طريق تلقي الدعم المتمثل في المساعدات المادية والمعونات العسكرية؛ بهدف تطوير ترسانتها العسكرية. بيد أن عضوية تركيا في الحلف الأطلسي لم تسمح لها بالمجازفة في حروب بالنيابة قد تكون خاسرة سلفًا على حدودها، الشيء الذي منحها تلك القوة النسبية الطلائعية في بروزها كطرف قوي له حضوره الإقليمي المتميز في الشرق الأوسط خارج الحلف الأطلسي من دون أن تكون قوة توسعية إمبريالية عميلة لغيرها.

ونتيجة للهواجس الأمنية المتكررة والمتراكمة في المنطقة؛ فإن تركيا تفتقد إلى كثير من المعطيات داخل دول الجوار، خاصة العربية منها، حيث إن كل ما قامت به في أثناء حرب الخليج الثانية ضد العراق غير مأخوذ به، بل يعد

ملامة أكثر منه عدوانًا ما دامت أنها لم تنقض الموقف. الأمر الذي جعلها تعيش شيئًا من العزلة الجغرافية بعدما أقصيت من قمة طهران الإسلامية. وفي السياق ذاته تدعو إلى إنشاء منظمة للأمن والتعاون في الشرق الأوسط على غرار منظمة الأمن والتعاون الأوربي. جاء ذلك عقب تصريح وزير الخارجية التركي لإحدى الصحف التركية في ١٩/ ١٢/ ١٩٩٧م. أنه سيقوم بجولة في كثير من الدول العربية من أجل تحسين العلاقات بين تركيا والدول العربية ودول الشرق الأوسط، كما تتناول المبادرة التركية في هذا الخصوص ثلاث دوائر متداخلة ومهمة وهي كالتالي:

الدائرة الأولى: ثنائية تضم كلًّا من تركيا والعراق.

الدائرة الثانية: إقليمية ـ فرعية وتشمل دول الجوار المباشر للعراق بدءًا من سوريا والأردن وإيران، ثم المملكة العربية السعودية والكويت.

الدائرة الثالثة: مفتوحة لسائر القوى الإقليمية الأخرى في منطقة الشرق الأوسط.

تدعو المبادرة التركية إلى التنفيذ الكامل عبر قرار مجلس الأمن الصادر من أجل إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وفقا للفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ وكذا معاهدة السلام الأردنية عام ١٩٩٤م. كما حثت تركيا على تقديم التعاون الاقتصادي عن طريق رفع العقوبات الاقتصادية عن الشعب العراقي ما يضمن أمنه واستقراره. إن دعوة تركيا إلى إدخال العراق مجددًا إلى الحظيرة الدولية تستوجب العودة إلى المبادىء العامة لميثاق هيئة الأمم المتحدة؛ بهدف زرع الثقة وتقوية التبادل في المنطقة، كما تكمن أهمية دعوة تركيا في تحقيق الأمن إقليميًّا؛ لأن اللاأمن لا يحقق

مصالحها، بل يعرضها إلى التلف والفوضى. لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: لماذا عجز النظام الإقليمي أن يحقق قفزة نوعية في هذا الصدد؟ هل هنالك عوارض داخلية أم نقائص خارجية أم كلاهما معًا؟ إن تداعي المواقف السياسية وتباين الخلافات الداخلية كثيرًا ما باتا يصنعان من التحالفات سواء بين الدول العربية أو ضدها في المنطقة، ناهيك عن الصعوبات التي تنجم عنهما كالبحث عن حلول نهائية بحيث نجد تحالفات رئيسة وأخرى ثانوية مثل تركيا ـ إسرائيل، تركيا ـ الولايات المتحدة الأمريكية، تركيا ـ أوربا، تركيا ـ آسيا، تركيا ـ العراق، تركيا ـ سوريا... إلخ. علمًا أن هنالك صعوبات كثيرة منها:

ـ أن كل الدول في الشرق الأوسط تدخل في مشكلة أو أكثر على الأقل مع أحد جيرانها وهي إما مشكلات عرقية أو إقليمية ـ حدودية أو ثقافية أو أيديولوجية.

ـ يصعب عمليًّا إقناع دول عربية بتدمير أسلحتها غير التقليدية، خاصة من الصواريخ، في ظل قبول إسرائيل التخلي عن ترسانتها من أسلحة الدمار الشامل.

ـ ويمكن أن تسعى تركيا في المستقبل المنظور إلى تفعيل هذه المبادرة مع توافر عوامل تساعد على وضعها على أرض الواقع لا سيما عند التوصل إلى ثقافة تسوية نهائية لحل المشكلة الفلسطينية الضرورية والتوصل إلى سلام دائم وعادل في المنطقة (الضميري، المرجع السابق، ص٩٨).

وقد سعت تركيا خوفًا على مصالحها إلى إقامة سلام مع دول الجوار (العراق) أولًا، بالرغم من رفض القيادة العراقية ذلك، ثم مع سوريا ثانيًا

على إثر الحرب القائمة فيها بين النظام والمعارضة ولجوء أعداد من السوريين إلى تركيا، ما يصعب من مهمة أنقرة في قيادة المنطقة؛ إلا أن تدني الأوضاع الأمنية ما زال يطرح إشكالات كبيرة في المنطقة؛ كونها تحمل تحديات عظمى بحسب طبيعة المعضلة الأمنية نفسها وما يتفرع عنها من تداعيات ورهانات قد يعجز الداخل عن حلها، كما يطمح الأجنبي في إدارتها من أجل تعميقها لصالحه من خارجها. ومن هنا تبدأ المفارقة العظمى في الشرق الأوسط.. في تخطي التناقضات الصارخة لديه والتي تطغى على الفضاء الجيو ثقافي أمام المكونات العرقية والدينية والثقافية المتمثلة في كل من الأكراد والأتراك والعرب والفرس وغيرهم من خلال عدم استغلالها فيما يتماشى وطموح المنطقة وفيما يبني التلاحم الاجتماعي ويعزز من الهوية الثقافية ويدعو إلى البناء السياسي ويقوي من المشروع الاقتصادي دفعًا للمخاطر وإنهاءً للتوترات قصد إنشاء نظام إقليمي مميز بحسب أهمية المنطقة وإستراتيجيتها المحدودة.

الخاتمة

يحتل الأمن القومي عند الدول العظمى أهمية كبرى تتضح من خلال تعزيز الجهود وتوثيق الصلات؛ انطلاقًا من الدولة الواحدة تجاه المجتمع الواحد وما ينشأ عنهما من بناءات وعلاقات وتصورات تجاه الدول الأخرى. لكن ازدياد حاجة الدول إلى مفهوم الأمن بتعميق مجالاته البحثية وحقوله العلمية بات يطرح إشكالات مفاهيمية واصطلاحية وأكاديمية، بحسب الدول وطبيعة سياساتها الداخلية والخارجية على حد سواء. يتزامن ذلك مع التهديدات والمخاطر الرئيسة والفرعية التي تزداد حدة وتوترًا بدورها مع بروز العولمة وتراجع السيادة الوطنية للدول؛ كونها تعد من بين الرهانات الإستراتيجية والجيوإستراتيجية في عداد الدول والأمم التي لها حضور مؤثر في الساحة الدولية.

إن صراع الدول و تنافسها على المصالح أو القيادة أو التأثير فيما بينها يعد محك السياسة في ربح عملية التغير ذاتها التي تطال المجتمعات بحسب تطور العصر ونمو تقنياته التي باتت تطرح إشكالات متفاقمة من حيث التصور والمعاملة والسيطرة على نتائجها سواء أكانت إيجابية أم سلبية.

ولعل المجال الأمني بالرغم مما قيل عنه وكتب فيه؛ فإنه يبقى من الموضوعات الجادة في تثمين السياسات العامة للدول وبناء طموحات المجتمعات من خلال ما تطرحه من تقدم وتنمية وعصرنة وما يقوم ضدها من تحولات صعبة وخطرة: هذه الجدلية المطردة هي من وقع السياسات الليبرالية التي رأت أن العالم يشكل محل الصراعات ومنتدى للمصالح الآنية وذلك من خلال تفعيل الاقتصاد الحر ومنطق السوق والربح السريع... الخ.

إن التجربة السياسية في العالم الثالث عامة والوطن العربي خاصة طوال ما يزيدعلى نصف قرن أو أقل بالنسبة للبعض أو أكثر للبعض الآخر في التسيير والإدارة والقضاء والاقتصاد والتمثيل الخارجي لم تعد كافية في ظل ما آل إليه الوضع عمومًا. إن الدولة القُطرية العربية بالرغم من كل ما حققته من انتصارات وما حصدته من انتكاسات هي في منأى عنها. بحيث يعود أمر ذلك إلى ضعف البنيات وهشاشة الرؤى وانعدام أطر الإستراتيجيات لبلوغ مستوى القناعة لقطع دابر التراجع الداخلي أو الاختراق الخارجي؛ انطلاقًا مما هو موجود على الأرض؛ لتبدأ من ثم مرحلة العد العكسي مع انسحاب الاتحاد السوفياتي ودخول المنطقة العربية حربين خليجيتين في ظل تهويد القدس الشريف وزيادة المستوطنات لليهود القادمين من العالم إليها وإجبار الفلسطينيين على مغادرة الأراضي المحتلة من الضفة والقطاع وتلك تعد من مقاربات ومفارقات الأمن القومي العربي الذي بات في حيرة من أمره.. وهذا ما جعل إيران بالرغم مما تحمله من خطر مباشر على دول الخليج العربية؛ تتفوق هي الأخرى شأنها شأن إسرائيل وتركيا إقليميًّا من أجل البروز والهيمنة أكثر في المنطقة. ما هو مصير هذه الأخيرة إذن؟ وهل المستقبل المنظور سيجعلها تتدارك هذه النقائص والسلبيات أم ستتعمق ويصبح أمرها أخطر من ذلك؟ إلى أي مدى يمكن إيقاف هذا السيناريو الأخطبوطي الدامي بحجة التوصل إلى تطبيق معاهدة سايكس بيكو في الوطن العربي مجددًا بهدف التقسيم والتجزئة والتفتيت؟ لا أحد يشك في ذلك وأخطر ما في الأمر أن يكون الصراع على أشده داخل كل مجتمع عربي ومن قبل أبنائه لصالح أجندات أجنبية لا نعرف منطلقاتها ومنتهياتها.

رسالة كل دولة أيًّا كانت هو وقوفها سياسيًّا أولًا في رد هذه المظاهر والتحديات، خاصة عندما يتعلق الأمر بالفشل الذريع الذي منيت به

وهي لا تبالي حتى تدخل مرحلة المواجهة الميدانية مع كل ما يحاك ضدها في الداخل والخارج معًا. أما من الزاوية الأمنية فينبغي مراعاة ذلك حتى لا تتورط الدولة في متاهات ومجابهات على أرضها أمام غياب العدو الأجنبي. إن مثل هذه المقاربات هي التي عطلت من عمل الدولة القُطرية العربية في ظل ما أصابها من وهن وضعف وتلاشٍ من دون أن تدخل مرحلة الصراع مع مجتمعها ليس إلا! وستكون تنبؤات المرحلة القادمة أصعب وأشد مما قبلها في ظل إدخال الدولة القُطرية العربية الواحدة باسم الإرهاب مرحلة من الركود والجمود والتشرذم في كثير من الحالات؛ بهدف تفويت فرصة الاستقرار والإقلاعة والتنمية عليها وهو ما يبعث على الأسى والأسف الشديد.

ومن هذا المنطلق يجب مراعاة محتوى الأمن القومي العربي على ضوء ما عرفه وسيعرفه في الآجال المتوسطة وبعيدة المدى بالرغم مما هو موجود من نتائج أيًّا كانت إيجابية أو سلبية. لكن مهما يقال عنها فهو تنبؤ بحصيلة ما وصلت إليه الدولة القُطرية العربية الواحدة؛ انطلاقًا مما انقادت حوله في التصور والبناء والتشييد وما تلقاه المجتمع عنها من ممارسة ومعاملة ورد الفعل، كما أن الإرهاب في العمق هو نقل عدوى الصراع إلى الداخل من أجل إشاعة الفوضى وتعميق التمزق وتكريس التخلف؛ بهدف تغليب منطق الإرهاب من أجل تكسير تلك العلاقة الموجودة لدى الدولة تجاه المجتمع وإحلال تبعية الآخر مكانها من منظور جيوبوليتيكي.

إن المرحلة المقبلة حبلى بالصراعات والنزاعات الداخلية؛ بهدف التراجع في الواجهة الخارجية تحت طائل الاتحادات والتكتلات القوية المضادة التي ترى في خصومها في الأقاليم الأخرى أعداءً لها من أجل تأمين مصالحها وتعزيز مواقفها وضمان أمن مجالها الحيوي؛ فالسياسة صراع مصالح بين

الداخل والخارج وأن أمنها مرهون بدعم وتقوية الثاني للأول بعيدًا عن التآكل والفوضى والصراع.

لذا ينتقل الطرح الأمني في مفهومه الأعم لدى الدول الصناعية تحديدًا إلى الأمن المائي والطاقوي والبيئي وغيرها؛ كونها مستلزمات أساسية تعكس بحق مدى تقدم الفرد وتنامي حاجاته وتوسيع نطاق حياته العصرية؛ ليشمل المكان والزمان والفضاء، وذلك بعيدًا عن الاختراقات والمضايقات الآنية التي تعدت الصراع مع الذات؛ بهدف تنميتها وخدمتها وتبجيلها حتى تزيد أكثر في السيطرة والتقدم والإنتاج. على عكس ما نراه في البلاد العربية، حيث درجة البحث عن القيم والمثل والأفكار التي تنير الطريق أمام الأمن والأمن القومي ما زالت ينقصها الاعتناء والمثابرة والاجتهاد ما يعيد الاعتبار لهذه الذات العربية في بناء صياغة جادة في الفكر والإستراتيجية؛ ما يعطي للوطن العربي مكانته في التاريخ بإنهاء مشروعات ومخططات وأجندات التفتيت والتجزئة والتقسيم التي تطال دوله من أجل أن تعيش سيناريوهات الفتن والحروب الأهلية والإرهاب.. ومن بين النتائج التي يخلص إليها هذا العمل المتواضع مايلي:

١ـ كثرة الانفلات الأمني في بعض الدول القُطرية العربية؛ نتيجة الفوضى المتصاعدة في إطار مشروعات التفتيت والتقسيم والتجزئة عن طريق بروز العنف السياسي بواسطة الجماعات المتطرفة للحد منها عن طريق الحوار والانفتاح ونشر قيم الإسلام المعتدل.

٢ـ وجود حالة من الفوضى السياسية في ظل الانسداد السياسي وفشل خطط التنمية الشاملة عن طريق بناء منظومة حكم رشيد.

وفي ضوء هـذه النتائج الأولية تخلص الدراسة إلى التوصيات التالية:

١ ـ إعادة النظر في مفهوم الأمن القومي العربي عن طريق بناء سياسات هادفة ورؤى واضحة المعالم يقوم عليها عمل الإستراتيجية لا في احتواء الوضع، بل في انفتاح المجتمع العربي الواحد على نفسه ما يضمن له الحوار عن طريق التعبئة والمشاركة السياسية من أجل الانتخاب الحر والنزيه.

٢ـ تشجيع دور مصر الريادي واسترجاع مكانة العراق كقوة إقليمية معتبرة في المنطقة إلى الصف العربي ضد الخطر الإيراني المحدق.

٣ـ حل الخلافات العربية ـ العربية عن طريق عمل المنظمات والجمعيات والأحزاب السياسية من أجل تشكيل رأي عام فاعل لدى أصحاب القرار.

٤ـ إنشاء جامعة عربية مشتركة للعلوم والفنون العصرية من أجل بناء أسس التنمية الشاملة في الأقطار العربية.

٥ـ فتح مراكز للبحوث الإستراتيجية وجذب مختلف المفكرين والمنظرين العرب في العالم لها.

٦ـ تفعيل القانون وتطوير الاقتصاد مع انفتاح للإدارة العامة أمام المواطن العربي.

٧ـ التفكير خارج النفط وما بعده بربط قدرة وقوة الفرد العربي عن طريق الاستثمار فيه وبدعم من الاقتصاد المعرفي ما يضمن له النقلة النوعية خارج الاتكالية واللاشعور والمحسوبية... تجاه الاقتصاد المصنّع.

٨ ـ بناء وحمل المشروعات الإستراتيجية في التكامل والاندماج حول الحدود من أجل التنقل والتعليم والأمن والطاقة والمياه والزراعة والصناعة والإنتاج والجودة بإنشاء سوق عربية للمواطن العربي.

٩ـ استغلال الإطار العربي في المهجر أينما وجد؛ خدمة للقضية الأم أولًا؛ ما يضمن تلاحم الأبناء بأوطانهم من خلال تعزيز الصف العربي من دون تهميشه أو إقصائه لصالح غيره ثانيًا، وذلك بغية الحد من هجرة الأدمغة العربية تجاه الخارج وحسن استغلالها أينما وجدت.

١٠ـ تفعيل عمل الجامعة العربية وتفتحها على كل من المجتمع العربي والمجتمع الدولي بمسايرة الشعوب والدول معًا عبر برامج ومخططات تهدف تحسيس مجلس السلم والأمن العربي عن طريق قممه، ولوائحه وحصيلة أعماله وبرامجه المقدمة سنويًّا.

١١ـ دعم منظمة التعاون الإسلامي بإدخال القوى الإسلامية في خط توافقي يقضي بإنهاء الخلافات والصراعات والاختراقات الداخلية في ظل انتشار السياسة الأمريكية.

١٢ـ دعم القضية الفلسطينية من قبل كل الدول العربية والإسلامية بكل الوسائل والسبل الممكنة حتى لا تنفلت من بين أيدي القادة العرب لصالح القوى الإقليمية من أجل الضغط من خلالها لأجندات قد تعمق من الصراع العربي ـ الإسرائيلي لصالحها وعلى حساب العرب عامة والفلسطينيين خاصة.

١٣ـ بناء قوة رادعة وامتلاك أسلحة نووية عربية تقوم على الردع الموازي من أجل حل جل القضايا العالقة في الوطن العربي؛ بهدف إنشاء نظام إقليمي عربي طموح لأداء الدور القيادي في القضايا الدولية.

المراجــع

أولًا: القرآن الكريم.

ثانيًا: المراجع العربية

اتحاد دول الخليج العربية آفاق المستقبل (٢٠١٤م)، ملحق خاص، مجلة السياسة الدولية. القاهرة، العدد ١٦٩، أبريل/ نيسان.

أحمد مسلم، طلعت (٢٠١١م). القواعد العسكرية الأجنبية في الوطن العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أوراق عربية ٤ شؤون أمنية وإستراتيجية (١)، آب/ أغسطس.

أرباب، ليلي سيد مصطفى (٢٠١٣م). البعد الأمني للأطماع الدولية في مياه النيل، مجلة المستقبل العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٤٠٩، السنة ٣٥، آذار/ مارس.

أرتو، أنطوان؛ كريميو، ليون؛ مالر، هنري؛ سابدو، فرانسوا؛ ساماري، كاترين (٢٠٠٦م)، الماركسية الديمقراطية؛ ترجمة: رندة بعث. دمشق: دار السوسن للنشر والتوزيع.

أشرف، محمد كشك(٢٠١٤م). معضلة متجددة: أمن الخليج في الرؤية الإيرانية. القاهرة: السياسة الدولية، العدد ١٢٦، أبريل.

آغا، حسين وآخرون (١٩٨٣م)، الوجود العسكري الغربي في الشرق الأوسط. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

إنديك، مارتن (٢٠٠٦م). أولويات السياسة الأمريكية في الخليج: التحديات والخيارات في المصالح الدولية في منطقة الخليج، مركز إفهارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

الأيوبي، نزيه (٢٠١٠م). تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط Over- stating in the Arab World، ترجمة: أمجد حسين. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

بحر، سميرة (١٩٨٢م). المدخل لدراسة الأقليات. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

البرصان، أحمد سليمان (٢٠٠٧م). تطور مفهوم الشرق الأوسط والتفكير الإستراتيجي الغربي، مجلة العلوم الشرعية والإنسانية، جامعة الشارقة: المجلد الثالث، العدد الثالث.

بركات، حليم (١٩٨٤م). المجتمع العربي المعاصر. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

بلهول، نسيم (٢٠١٥م). عن الجيو إستراتيجية. الجزائر: دار النديم للنشر والتوزيع.

بوس، ماري (٢٠٠٩م). مجلس التعاون الخليجي وإفريقيا، نحو إحياء علاقات تاريخية، في الخليج في عام ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩م. دبي: مركز الخليج للأبحاث.

التقرير الاستراتيجي العربي (١٩٩١م). التقرير السنوي، القاهرة: مركز الأهرام، الدراسات السياسية والإستراتيجية).

تقرير واشنطن (١٩٩٢م). ساهم في إعداده كل من أولبريت، مادلين؛ لين، امين وإنديك، مارتن؛ كوهن، وليم؛ هيج، ألكسندر؛ وصموئيل لويس... مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ١٢).

الجحني، علي بن فايز (٢٠٠٨م). أثر الإرهاب الأمني في مجتمعاتنا ووسائل مكافحته، في النظام الأمني في منطقة الخليج: التحديات الداخلية والخارجية. أبو ظبي: مركز الإمارات والأبحاث الإستراتيجية.

جرجس، فواز (١٩٩٧م). النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى. دراسة في العلاقات العربية ـ العربية والعربية الدولية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

جمال سلامة، علي (٢٠١٣م). تحليل العلاقات الدولية دراسة في إدارة الصراع. القاهرة: دار النهضة العربية.

جيرين، جيرلد (١٩٩٨م)، إيران وأمن الخليج، في أمن الخليج في القرن الحادي عشر. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

حسن إسماعيل، عبيد (١٩٨٨م). النسق الأمني في الدراسات الاجتماعية المعاصرة، سلسلة محاضرات الموسم الثقافي الثاني تحت عنوان الثقافة الأمنية. الرياض: المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب.

حمدي، عبد الرحمن حسن (١٩٨٥م). العولمة وآثارها السياسية في النظام الإقليمي العربي، مجلة المستقبل العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٠٠٠.

حموم، فريدة (٢٠٠٣ـ ٢٠٠٤م). الأمن الإنساني مدخل جديد في الدراسات الأمنية رسالة ماجستير (غير منشورة)، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية).

خلدون، النقيب (٢٠٠٤م).الدولة التسلطية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط٤.

دسوقي، مراد إبراهيم (١٩٩١م). أمن الخليج بين التوجه العربي والتوجه الخارجي. القاهرة: السياسة الدولية، العدد ١٠٥ تموز/ يوليو.

دغبار، عبد الحميد (٢٠١١م). جامعة الدول العربية والأمن القومي العربي معالم التغيير وآمال التغير. الجزائر: دار هومة.

رزق، مينا (٢٠١٤م). استعادة الزخم: مستقبل إخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، مجلة السياسة الدولية. القاهرة، العدد ١٩٦ أبريل، المجلد ٤٩).

رشدي، سعيد (١٩٩٩م). نهر النيل: نشأته واستخدام مياهه في الماضي والمستقبل. القاهرة: دار الهلال.

آل الرشيد، حمد بن محمد (٢٠١١/ ٢٠١٢م). السياسة الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج، رسالة دكتوراة (غير منشورة)، جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

ــــــــــــ (٢٠١٢م). أمن الخليج في مواجهة التحديات الجديدة، مجلة دراسات إستراتيجية. الجزائر: مركز البصيرة العدد ١٧ مارس.

الزعيم، عصام، ألمر ألنفاتر (٢٠١١م). العولمة ومناهضة العولمة. دمشق: دار الفكر.

زقاغ، كامل (٢٠١٣م). المعضلة الأمنية المجتمعية خطاب الأمننة وصناعة السياسة العامة: مخبر دراسات وتحليل السياسات العامة في الجزائر. الجزائر: المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد ١، أيلول/ سبتمبر.

زكريا، فريد (١٩٩٩م). من الثورة إلى القوة الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي؛ ترجمة: رضا خليفة. القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر.

زكي، عبد المعطى زكي (٢٠١٢م)، الدور الإسرائيلي في الصراع المائي في حوض نهر النيل، بوابة الوفد الإلكتروني (٢٣ كانون الأول/ ديسمبر).

زهران (١٩٩٦م). أزمة الحدود العربية مع دول الجوار الجغرافي: دراسة تطبيقية للمشرق العربي، مجلة البحوث للدراسات العربية، دمشق، العدد ٢٦، ديسمبر/ كانون الأول).

السبعاوي، إبراهيم (١٩٨٣م). الأمن الجماعي العربي، دراسات في القانون الدولي. بغداد: دار الحرية للطباعة.

سعد الدين، إبراهيم (١٩٨٣م). دور مصر في الوطن العربي، رؤية مستقبلية، (مجلة المستقبل العربي. بيروت، العدد ٥٠، نيسان/ أبريل.

سعد الدين، نادية (٢٠١٢م). التدخل الإسرائيلي في جنوب السودان. مجلة المستقبل العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، كانون الثاني/ يناير، العدد ٣٩٥، السنة ٣٤.

سعد ناجي، جواد؛ إبراهيم بغدادي، عبد السلام (١٩٩٩م). الأمن القومي العربي ودول الجوار الإفريقي. دراسات إستراتيجية. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد٣١.

سمير، أمين (٢٠٠٢م)، الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين. بيروت: دار الفارابي.

سويد، ياسين (١٩٩٢م). كيف يتحقق الأمن القومي العربي ؟ مجلة الوحدة العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٧٧.

سيار، جميل (١٩٩٥م). الخيارات الفكرية والسياسية لدى العرب والأتراك في العلاقات العربية التركية حوار مستقبلي. بيروت: مركز الوحدة العربية.

السيد، رضوان (٢٠١٤م). العرب والإيرانيون والعلاقات العربية ـ الإيرانية في الزمن الحاضر. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

شاعة، محمد (٢٠١١م). المقاربة الواقعية وتحليل السياسة الخارجية طموح تقليص الهوة بين رؤية النظرية العامة ومقتضيات الحالة الخاصة، مجلة دراسات إستراتيجية. الجزائر: مجلة البصيرة، العدد ١٥، جوان/ أيلول.

أبو شويشة، حسن سالم (٢٠٠٧م). حوض النيل والأطماع الصهيونية، مجلة السائل. ليبيا: مصراتة، نصف سنوية، العدد الثاني.

صحيفة الخليج (١٩٩٧م). الاحتواء المزدوج شعار وليس إستراتيجية، (الإمارات العربية، ٢٨/ ١٠).

بن صنيتان، محمد (٢٠١٢م). مستقبل الأنظمة الخليجية والمتغيرات الإقليمية والدولية. مجلة المستقبل العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٩٥، كانون الثاني/ يناير.

الضميري، عماد (٢٠٠٢م). تركيا والشرق الأوسط. القدس: مركز القدس للدراسات السياسية).

طايع، محمد سالمان (٢٠٠٧م). الصراع الدولي على المياه، بنية حوض النيل، (مركز البحوث والدراسات السياسية).

طوالبة، حسن (٢٠٠٥م). نظام الأمن الجماعي في النظرية والتطبيق. الأردن: عالم الكتاب الحديث.

الطيبي، محمد (٢٠٠٨م). من أجل نظرية معرفية للإرهاب. الجزائر: دار ابن النديم للنشر والتوزيع.

عباسة دربال، صورية (٢٠١٠م). النظام الشرق أوسطي ومخاطره على الأمن القومي العربي. الجزائر: سيدي بلعباس، مجلة العلوم القانونية والإدارية، العدد ٧.

عبد الحليم، أحمد (٢٠١٢م). مؤتمر التحديات الإقليمية والدولية وسيناريوهات المستقبل والبدائل المتاحة، مجلة المستقبل العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٤٠، تشرين الأول/ أكتوبر.

عبد الواحد الجاسور، ناظم (١٩٩٨م)، الأمة العربية ومشاريع التفتيت. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.

عطوان، خضر عباس (٢٠٠٨م). سياسة روسيا العربية والاستقرار في النظام الدولي، مجلة العربية للعلوم السياسية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٢٠.

علام، فؤاد (٢٠٠٨م). الإرهاب: أسباب انتشاره ووسائل مكافحته في النظام الأمني في منطقة الخليج: التحديات الداخلية والخارجية. أبو ظبي: مركز الإمارات والأبحاث الإستراتيجية.

عودة، جهاد (٢٠١٣م).النظام الدولي.. نظريات وإشكاليات. القاهرة: شركة الدليل للدراسات والتدريب وأعمال الطباعة والنشر، ط ٢.

عوني، مالك (٢٠١٥م). المعضلة الإمبراطورية: خيارات إيران الصعبة غداة اتفاق لم يكتمل. القاهرة: ملحق مجلة السياسة الدولية، في الدور الإيراني الانفراج المراوغ ومحددات السياسة الإقليمية للجمهورية الإسلامية، العدد ١٩٩، يناير/ كانون الثاني.

غالو، بيير (١٩٨٤م).إستراتيجية العصر النووي؛ ترجمة: اللواء ركن محمد سميح السيد. دمشق: للدراسات والترجمة والنشر.

ـــــــــــــ(١٩٨٤م). إستراتيجية العصر النووي؛ ترجمة محمد سميح السيد. دمشق: للدراسات والترجمة والنشر.

غيّوم، كزافييه (٢٠٠٣م). العلاقات الدولية؛ ترجمة: قاسم المقداد، دمشق: مجلة الفكر السياسي اتحاد الكتاب العرب، العدد ١١- ١٢؛ نقلا عن الموقع التالي:

http://www.awu-dam.org/org/politic/11-12/fkr11-12-004.htm

الفاينانشيال تايمز، (١٠ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣م).

فوزي، محمد (١٩٩٢م). واقع الأمن القومي العربي. بيروت: مجلة الوحدة، العدد٨٨.

الفيلالي، مصطفى (٢٠١٢م). المستقبل المغربي البديل، مجلة المستقبل العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة ٣٥، العدد ٣٩٩، آذار/ مارس.

أبو القاسم خشيم، مصطفى عبد الله (٢٠١٢م). الاتحاد المغاربي بين ضعف الإرادة وتزايد التحديات، مجلة المستقبل العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة ٣٤، العدد ٣٩٧، آذار/ مارس.

القدس العربي (١٩/ ١٢/ ٢٠١٢م).

القرعي، أحمد يوسف (١٩٧٣م). التغلغل الاقتصادي الإسرائيلي من إفريقيا، مجلة السياسة الدولية. القاهرة، العدد ٣٢، نيسان/ أبريل.

قضايا الخليج العربي سلسلة دراسات الإستراتيجية (١٩٨٢م)، إصدار (المؤسسة العربية للدراسات والنشر بالتعاون مع مركز دراسات العالم الثالث، الدراسات والنشر، لندن، بيروت).

قوجيلي، سيد أحمد (٢٠١٢م). تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد ١٦٩.

ـــــــــــــ(٢٠١٤).الدراسات الأمنية النقدية مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن. عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية.

قويدري، الشاذلي (٢٠١٠م). الأمن القومي: بين احتكار السلاح النووي وإمكانية الانتشار، مجلة فكر ومجتمع (الجزائر: طاكسيج. كوم للدراسات والنشر والتوزيع، العدد الرابع أبريل/ نيسان.

قويدري، الشاذلي (٢٠١٠م). الأمن القومي: بين احتكار السلاح النووي وإمكانية الانتشار. الجزائر: مجلة فكر ومجتمع، العدد الرابع/ أبريل.

كوردزمان، إنتوني (٢٠٠٨م). إيران: دولة ضعيفة أم مهيمنة؟ في النظام الأمني القومي في منطقة الخليج العربي: التحديات الداخلية والخارجية. أبو ظبي: مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية.

كيالي، ماجد (٢٠٠٧م)، مشروع الشرق الأوسط الكبير دلالاته وإشكالاته. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد ١٢٢.

أبولبدة، نظمي (٢٠٠١م). التغيرات في النظام الدولي وأثرها على الأمن القومي العربي. عمان: دار الكندي.

لونـج، ديفيـد (١٩٩٨م). التوجه الإسـلامي وأمن الخليـج في القرن الحادي والعشريـن. أبوظبـي: مركـز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الإسـتراتيجية.

ماهر، نورا (٢٠١٤م). التطويق المائي: تأثيرات التحرك الإسرائيلي في حوض النيل، مجلة السياسة الدولية. القاهرة:، المجلد ٤٩، العدد ١٧٦، أبريل.

بن مبارك، جميل. (١٩٨٨م). نظرية الضرورة الشرعية. القاهرة: دار الوفاء المنصورة.

المجدوب، محمد (٢٠٠٩م). الأمن القومي العربي بين النظرية والتطبيق. دمشق: مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية.

بن محمد الشقحاء، فهد (٢٠٠٤م). الأمن الوطني: تصور شامل، الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

محمد سمير، أحمد(١٩٩١م). معارك المياه المقبلة في الشرق الوسط. القاهرة: دار المستقبل العربي.

محمود الإقداحي، هشام (٢٠٠٩م). تحديات الأمن القومي المعاصر مدخل تاريخي ـ سياسي. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

مرابط، رابح (٢٠٠٩م). أثر المجموعة العرقية على استقرار الدول دراسة حالة كوسوفو، رسالة دكتوراة (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر باتنة. الجزائر: كلية العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية.

ـــــــــــــ(٢٠١٠م). المأزق الأمني المتعدد الأبعاد، مجلة دراسات إستراتيجية. الجزائر: مركز البصيرة العدد ١٠، مارس.

مرهون زيد، عبد الجليل (٢٠٠٦م). التسلح الخليجي في اتجاهاته الراهنة، صحيفة الرياض، العدد، ١٤٠٦٠، ٢٢ ديسمبر/ كانون الأول).

مصباح، عامر (٢٠٠٨م). العلاقات الأمريكية ـ السعودية في عصر التحولات. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.

مصطفى كامل، أنس (١٩٧٨م). صفقة الطائرات الأمريكية للسعودية وأمن الخليج، مجلة المستقبل العربي. بيروت: مركز الوحدة العربية، العدد٤، ١١).

مطر، جميل؛ هلال، علي الدين (٢٠٠١م)، النظام الإقليمي العربي دراسة في العلاقات السياسية العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

المغازي، إبراهيم؛ فؤاد، أحمد (٢٠١٢م). واقع الأمن القومي العربي وتحدياته المختلفة. دمشق: مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام.
مقلد، إسماعيل صبري (٢٠١٠م). النظام السياسي الدولي الراهن، خصائصه ومعطياته، أنماط علاقاته وتفاعلاته، وتحدياته وإشكالاته وأين نحن منه بوصفه نظامًا إقليميًّا عربيًّا؟ ندوة النظام العالمي بين الأحادية والتعددية: دراسة في التداعيات على الوطن العربي. القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم معهد البحوث والدراسات العربية.
ممدوح، محمود مصطفى (١٩٩٨م). «النظام الدولي» بين القطبية والنمطية. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد ١٧.
منذر، سليمان(٢٠٠٨م). نحو إعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي ومرتكزاته. كنعان النشرة الإلكترونية، السنة ٨، ٣١ مايو/ أيار.
مهنا، محمد نصر (١٩٦٨م). الأمن القومي العربي في عالم متغير. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
الموصدق، أحمد (٢٠١٢م). مختبرات الأفكار وأزمة التفكير الإستراتيجي في الوطن العربي: دراسة مقارنة بين النموذج الأمريكي والأوربي والعربي. مجلة المستقبل العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٤٠٥، تشرين الثاني/ نوفمبر.
ميلود عامر، حاج (٢٠١٤م). بناء الدولة وانعكاساته على واقع الدولة القطرية العربية. أبوظبي: مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية.
نازلي، معوض أحمد (١٩٩١). التقارب التركي العربي في ضوء التطورات السياسية والاقتصادية المعاصرة، في العلاقات العربية التركية من

منظور عربي، (ج١)؛ إشراف محمد أبو صفي الدين أبو العز. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية والمنظمة العربية للثقافة والعلوم.

ناي، جوزيف س (٢٠١٢م). القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية؛ ترجمة محمد توفيق البجيرمي. الرياض: العبيكان، ط٢.

نايل المجالي، عصام (٢٠١٢م). تأثير التسلح الإيراني على الأمن الخليجي. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

نزار، ميهوب (٢٠١٢م). الدبلوماسية العامة «القوة الناعمة في العلاقات الدولية»، الجمعية الدولية للعلاقات العامة.

نقلا عن صحيفة يديعوت أحرنوت (٢٠١٢م). التدخل الإسرائيلي في جنوب السودان، مجلة المستقبل العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٩٥، كانون الثاني/ يناير.

نوار، إبراهيم (١٩٩٢). السياسة الخارجية العمانية من العزلة إلى دبلوماسية الوساطة، مجلة السياسة الدولية. القاهرة، السنة ٢٨، العدد ١١٠، أكتوبر/ تشرين الأول.

هارفي، فرانك (٢٠٠٣م). عودة مستقبل التنافس النووي ونظرية الردع واستقرار الأزمات بعد الحرب الباردة. أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

هائل سلام، عبد الكريم (٢٠٠٩م). التطورات في اليمن: الوضع الراهن وآفاق المستقبل في الخليج في عام ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩م. دبي: مركز الخليج للأبحاث.

هلال، علي الدين (١٩٨٤). الأمن القومي العربي: دراسة في الأحوال، مجلة شؤون عربية، العدد ٣٥، كانون الثاني/ يناير.

هويدي، أمين (١٩٩١م). أزمة الأمن القومي العربي لمن تدق الأجراس؟. القاهرة: دار الشروق.

هيثم، الكيلاني (١٩٩٧م). البعد الأمني لمعاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية والاتفاقية العسكرية التركية الإسرائيلية، في مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط؛ إشراف سمعان بطرس الله، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.

وايزمان، سايمون ت؛ بروملي، مارك (٢٠٠٥م). عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، (الكتاب السنوي).

ولد السالك، ديدي (٢٠٠٥م). اتحاد المغرب العرب، أسباب التعثر ومداخل التفعيل، مجلة المستقبل العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، السنة ٢٧، العدد ٣١٢، شباط/ أبريل.

اليساوي (٢٠١١م). دور تركيا في إطار الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، مجلة الدراسات العربية، السنة ٢٧، أيلول/ سبتمبر.

ثالثًا: المراجع باللغة الأجنبية

Walter Lippmann (1943). U.S, Foreign Policy: Shield of the Republic (Boston: Little, Brown – Co.).

Arnold Wolfers (1962). Discord and Collaboration, Essays on International Politics (Baltimore: The Johns Hopkins Press).

Frank N. Trager and Frank L. Simonie (1973). «An Introduction to the Study of National Security» in Frank N. Trager and Philip S. Kronenberg (eds,), National Security and American Society (Lawrence: University Press of Kansans).

Donald G. Brennan (1961). ‘’Setting and Goals of Arms Control» in Donald G. Brennan (eds), Arms Control, Disarmament and National Security (New York: George Brazillier, Inc.).

Giacomo Luciani (1989). ‘’The Economic Content of Security’’, Journal of Public Policy, (Vol, 8, n°2).

Penelope Hartland – Thunberg (1982). ‘’National Economic Security: Interdependence and Vulnerability’’ in Frans A. Alting Von Geusau and Jacques Pelkmans (eds.), National Economic Security (Tilburg: John F. Kennedy Institute,

Thierry Balzacq (2003-2004). Qu’est - ce que la sécurité nationale. Revue Internationale et stratégique, n°52).

Helga Haftendrom (1999). The Security Puzzle, Theory Building and Discipline - Building in International Security International Studies (Quarterly, Vol 1, Mars).

Earnest May (1992). National Security in America history, Rethinking America’s Security: Beyond Cold War to Norton). World New World Order, (New York,

Dominique David (2000), Sécurité dans Thierry Montbriad et Jean Klein Dictionnaire de stratégie, (Paris, PUF).http://www.kotobarabia.com/

Jean Marsheimer (1994). The False Promise of International. Institutions, International Security, (Winter).

William T.Tow and Russel (2000). ‘’Linkage Between Traditional Security and Human Security ‘’ in: William T. Tow Ramesh Thakur , and In- Taek Hyrun (eds) Asia ‘s Emerging and Human Security (Tokyo : United Nations University Press).

George Maclean, The Changing Concept of Human Security: Coordinating National and Multilateral Responses. (www.unac.org/Canada/security/maclean.htm).

Amertya Sen, Development Rights and Human Security , Human Security Now, The Final Report of the commission in Human Security).

Liyod Axnorthy, Human Security: Safety for people in a Changing World. Wwwcpdsinda.org/ global human security / changingworld.htm.

Marzot Light and Ajir Groom(eds) (1985). International Relations: A hand Book of Connect Theory , (London France , Pinter).

Michel C.Williams (2007). Realism Reconsidered. The Legacy of Hans Morgenthau in International Relations (New-York, Oxford University Press,

Kennith Waltz (1979). Theory of International Politics (New York, Random House).

Stephen M.Walt (1987). The Origines of Alliances (New York, Cornell University Press).

John Marscheimer (1994-1995). The False Promise of International Institutions Security, (Vol 19, Winter).

Stephen G.Brooks (1997). Dueling Realisms: Realism in International Relations, International Organization, (Vol.51, n°3 Summer at: http://www.mtholyoke.edu)

Jefferey Talliaferro (2000-2001). Security Seeking Under Anarchy Defensive Realism Revisited, International Security, (Vol 25, n°3 Winter).

John Mearsheimer (1994). The false Promise of International Institutions, Internatioanl Security, (Harvard and the Massachusetts Institute of Technology, Vol n°19).

George Sorensen and Robert (2003). Methodological Debates: Post- Positivist Approach in George Sorensen and Robert Jakson: Introduction to International Relations: Theories and Approaches: (Oxford: Oxford University Press.

Jean -François Revel (1992). Le regain démocratique, (Paris, Fayard).

Iqbal Sidiqui (2009). Defining Democracy in International Relations, Without Asking the Key Questions September

in Defining democracy commente on book Hazel Smith, Democracy and International Relations: (2000) Critical Theories/Problematic Practices, (London UK and St Martin’s Press Inc, New York).

Freedom House (Karalnycky). - L’observateur politique (1989)

Jean - François Thibaut (s.d). Réflexion sur la démocratie, la mondialisation et les relations internationales, (Université d’Ottawa)

Dario Basttistella (2003). Théorie des relations internationales, (Paris, Presses de sciences po).

Salim Chena (2008). L’Ecole de Copenhague en Relations Internationales et la Notion de ‘’Sécurité Sociétale’’. Une Théorie à la manière d’Huntington, Revue Asylon (s) , n°4, mai,p.3 http: //www.reseau-tevra-eu/ article750 hotml

Ole Waever (1995), Securitization and Desecurization in Lipschutz Ronnie D., On Security, (New York, Colombia University Press).

Arnold Wolfers (1952). National Security, As An Ambiguous Symbol in Wolfers, Discord and Collaboration, (Ballimore, John Hopkins University Press).

Ali Diskaya (2013). Towards a Critical Securitization Theory: The (Copenhagen And Aberystwyth Schools of Studies, Feb).

Rita Floyd (2007).Towards A Consecontailist Evaluation of Security: Bringing Together the Copenhagen and the Welsh Schools of Security Studies. Review of International Studies (Cambridge University Press).

Waston (2011). The Human as Referent Object? Humanitarism As Securitization Security Dialogue, 42).

Ole Waever and Others (1993). Identity, Migration and the New Security, Agenda in Europe. Front Cover. (Pinter, - Political Science).

Didier Bigo (1998)., l'Europe de la Sécurité Intérieure. Penser autrement la sécurité, in Ann- Marie. Le Gloannec (dir), Entre Union et Nations, l'Etat en Europe, (Paris, Presse de Sciences-Po).

BillMc Sweeney, Security, Identity and Interests: Buzan and the Copenhagen School, Review International Studies, (vol.22, n°1).

Pierre de Sanarclens, Yohan Afiffan (2006). La politique Internationale Théories et Enjeux Contemporains. (Paris, Armand Colin, 5 éd).

Sean Kay, Globalization (2004). Power and Security, Security dialogue. vol.35, n°1, March).

Bjoin Moller (2000). The Concept of Security. The Pros of Expansion and Contraction, A Paper Sumbmitted of The 18 e (Conference, IPRA, Finland).

Kanti Bajpai (2002). Human Security. Concept and Measurement; Occasional Paper, n°190PI, (Copenhagen. Kroc Institute).

Bijorn Moller in John D. Steinbruner (2000). Principals of Global Security (M.A: Brookings Institute).

H.C. Williams (1997). ''The Institutions of Security, Elements of a Theory of Security Organizations in Cooperation and Conflict (vol 32, n°3,

Ralf Emmer, ''Securization'' in Alain Collins Contemporary Security Studies, (USA, Oxford University Press).

Philippe Marchesin (2001). Les Nouvelles Menaces les Relations Nord-Sud des années 1980 à nos jours, (Paris, Karthala).

Bill Mc Sweeney(1999). Security Identity and Interests A sociology of Internationals Relations, Cambridge University Press).

United Nations Development Programme (UNDP) (1994). Human Development Report, New York Dimensions of Human Security (New York: Oxford University Press).

United Nations Development Programme (UNDP) (1999). Human Development Report, Globalization with a Human Face (New York: Oxford University Press).

Le Monde (2010). Bilan Géostratégique Les nouveaux Rapports de Forces Planétaires, édition).www.kanaanonline.org

Barry Buzan and Ole Waever (2003). Regions and Powers. The Structure of International Secrity, (Cambridge University Press).www.asbar.com//ar/monthly

David Bouchut (2004). Chronique Militaire de la Guerre d'indépendance de l'Etat d'Israël 1947-1949, revue Histoire Mondiales Conflits, n°2, mars-avril).

George Freidman (2012). War and Bluff: Iran and the United States. Stratfor Global Intelligence (11 September).

J.J .Ann Tickner Re- (1995). Visioning Security in International Relations Theory Today, ed . Ken Bot hand Steves Smith (Cambridge/ Cambridge Policy Press).

Bernard Ravenel (2004). Israël une Menace Nuclaire Globale. Revue France – Palestine du 27 janvier).

Barry Buzan and Lene Hansen (2007). International Security, the Cold War and Nuclear Deterrence, Vol 1, Sage Publications (Thousands Oaks, California).

Rene Lemarchand (2001). Foreign Policy in the Great Lakes Region, pp 80-90, in Foreign Policies Power and Processus, Gilbert M. Khadiagala and Terrence Lyons, Lynne Lienner Publischers, Inc).

Water Solutions From Isreal to the Oil Refining Industry in South Africa water-solutions- from-isreal-to-the-oil-refining-industry-in-south-africa/

Benyamin Nenberger (2009). Israel's Relations with the Third World (1948-2008), Research Paper n°5, October, the S.

Danvel Abraham (Enter for International and Regional Studies, Tel Aviv University).

Lagha Chegrouche (2014). Nouvelle Géopolitique Nord-Africaine, El Watan du 12 au 18 Mai).

https://www.gcc-sg.org/eng/index.php.2004

Shram Chubin and Charles Tripes (1988). Iran and Iraq at War, London, I.B. Tarus ; Boulder, Co: - West View Press; Anthony Cordersman (1984-1987). The Iran – Iraq and Western Security; Strategic Implications and Policy Option (London, New York; Jane's 1987(Russia Military Power Series).

Stanley Hoffman (1990). New World and Its Trouble, Foreign Affairs, n°69).

Steve Niva (2001). Addressing the Sources of Middle East Violence Against The United States, Friday, September 14:http://www.commondreams.org

Ernest B. Zdass (1970). The Study of Regional Integration: Reflection on the Joy and Anguish of Pretheorizing, International Organization Action 24 Autumn.

Jonathan Pollack (1994), Should The U.S Worry About the Chinese - Iraninan Security Relationship, DRR.923- 1- A (Sannta Monica, CA: Rarid Corporation, December).

Savyon Ayelet, Iran's Armament. A Central Element in Establishing Itself as a Regional Superpower, Middle East, Media Research, Institute, Inquiry and Analysis Series, n°89, Available at: http://www.memri.org/

Malik Muftl (1998). Daring and Caution in Turkish Foreign Policy. Middle East Journal . (Vol.52, n0.1, Winter).

Kamel Krisci (1997). Post Cold- War Turkish Security and the Middle East, Journal of Middle East Review of International Affairs (Vol.1, N0. 2).

- Political and Strategic Challenges for Arab National Security; and
- Regional and International Security Threats in Arab Region.

Sixth chapter expounds the Arab National Security: Theory and Practice. Pursuant to this matter, following issues are discussed - Arab Regional Regime; Limits of Arab Region; and Predominance of Arab Regime.

Seventh chapter expounds the prospects of Arab National Security. Pursuant to this topic, following issues are discussed - Critical reading of the Arab National Security; and Arab Gulf Security: Internal Security and Regional Threats.

The present book offers number of recommendations. Details follow:

- To reconsider the concept of Arab National Security by developing purposeful policies and clearly defined perspectives. The strategy of such policies and perspectives is to make the Arab society open to dialogue through the political participation in the free and fair election;
- To develop a road map including all regional countries in order to reinforce the shaky Arab region. The latter shall be made through creating new balance of powers that maintain the Arab national security in the future;
- To activate the performance of Arab League based on the developments in the Arab region that experiences security implications and serious military threats;
- To think outside the oil by linking the capability of Arab individual with investment and supporting the knowledge economy. The latter shall ensure a paradigm shift from dependency, subconscious and favoritism; and
- To reinforce the Organization of Islamic Cooperation (OIC) by finding a compromise on settling all internal disputes because of U.S interventions.

- Realism Theory;
- Classical Realism;
- Neorealism;
- Neo-classical Realism;
- Liberal Theory;
- Democratic Peace Theory;
- Critical Explanatory Theory; and
- Post-Modernism in International Security.

Third chapter expounds the Security Schools. Details follow:

- Democratic School in International Relations;
- Constructivist School;
- School of Copenhagen;
- Soft Power and its Relationship with Security; and
- Limits of Soft Power and Security in Foreign Policy.

Fourth chapter expounds the security problem associated with Arab National Security with regard to its successes and failures. Details follow:

- The limits of Security and Significance of National Security;
- Securitization Speech;
- Security Transition from State to Community;
- New Approach to the Theories of Security (First and Second Theory);
- Study of Security Theories;
- Arab Security Studies: Theory and Practice;
- Arab National Security: Components, References and Agendas; and
- Arab National Security: Single-View and Multifaceted.

Fifth chapter expounds the Arab National Security. Pursuant to this topic, following issues are discussed:

- Arab Security Equation includes: Security in Islam; Arab View on National Security; and Arab National Security: Idea and Project;

Abstract

The present book identifies the characteristics of Arab National Security and its future challenges. Even though there have been much efforts and perceptions presented in this regard, the Arab National Security is still in need of new patterns. Such patterns shall be consistent with public policies that develop a stand-alone security system in Arab world.

This book aimed to find new approaches in accordance with the challenges facing the Arab National Security. However, the Arab National Security is in its infancy groping for special ways and approaches about finding oneself according to the concept of Arab Nation-State, management principles and rentier economy. Furthermore, it seems that there is no any significant progress in solving the regional and international disputes. This is based on the concept of the state and predominance of governing regime. The latter hindered the good decisions and measures necessary for the advancement of Arab countries.

The present book comprises seven chapters. Details follow:

First chapter identifies the significance of security; great status of security among countries; and the academic theorizing and political practice associated with security. Pursuant to significance of this matter, following issues are discussed:

- National Security;
- Regional Security;
- Collective Security;
- Joint Security;
- Human Security; and
- Approaches on Human Security.

Second chapter expounds the security theories; and the security-related perceptions and trends that are sometimes integrated and sometimes in conflict. Pursuant to this subject, following issues are discussed:

جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

Naif Arab University for Security Sciences



Naif University Publishing House

Riyadh

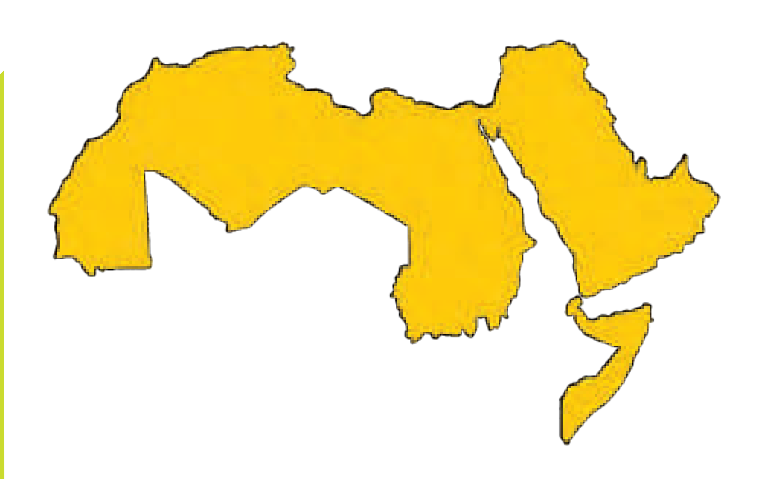
2016A.D





Studies and Research Center

Arab National Security and its Future Challenges



Dr. Miloud Amer Haaj

Naif University Publishing House

Riyadh
2016 A.D



45 SR

978603006131

ردمك: ٤ – ٧٨ –٨١١٦ –٦٠٣ –٩٧٨